التعريف بابن تيمية

ليعلم أن أحمد بن تيمية هذا الذي هو حفيد الفقيه المجد بن تيمية الحنبلي المشهور، ولد بحرّان ببيت علم من الحنابلة، وقد أتى به والده الشيخ عبد الحليم مع ذويه من هناك إلى الشام خوفًا من المغول، وكان أبوه رجلاً هادئًا أكرمه علماء الشام ورجال الحكومة حتى ولوه عدة وظائف علمية مساعدة له، وبعد أن مات والده ولّوا ابن تيمية هذا وظائف والده بل حضروا درسه تشجيعًا له على المضي في وظائف والده وأثنوا عليه خيرًا كما هو شأنهم مع كل ناشئ حقيق بالرعاية .وعطفهم هذا كان ناشئًا من مهاجرة ذويه من وجه المغول يصحبهم أحد بني العباس –وهو الذي تولى الخلافة بمصر فيما بعد –ومن وفاة والده بدون مال ولا ميراث بحيث لو عُيّن الآخرون في وظائفه للقيَ عياله البؤس والشقاء.

وكان من جملة المثنين عليه التاج الفزاري المعروف بالفركاح وابنه البرهان والجلال القزويني والكمال الزملكاني ومحمد بن الحريري الانصاري والعلاء القونوي وغيرهم، لكن ثناء هؤلاء غرّ ابن تيمية ولم ينتبه إلى الباعث على ثنائهم، فبدأ يذيع بدعًا بين حين وءاخر، وأهل العلم يتسامحون معه في الأوائل باعتبار أن تلك الكلمات ربما تكون فلتات لا ينطوي هو عليها، لكن خاب ظنهم وعلموا أنه فاتن بالمعنى الصحيح، فتخلوا عنه واحدًا إثر واحد على توالي فتنه.

ثم إن ابن تيمية وإن كان ذاع صيته وكثرت مؤلفاته وأتباعه، هو كما قال فيه المحدث الحافظ الفقيه ولي الدين العراقي ابن شيخ الحفاظ زين الدين العراقي في كتابه الأجوبة المرضية على الاسئلة المكية : »علمه أكبر من عقله« ، وقال أيضًا :إنه خرق الإجماع في مسائل كثيرة قيل تبلغ ستين مسألة بعضها في الأصول وبعضها في الفروع خالف فيها بعد انعقاد الإجماع عليها اهـ .وتبعه على ذلك خلق من العوام وغيرهم، فأسرع علماء عصره في الرد عليه وتبديعه، منهم الإمام الحافظ تقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي قال في الدرة المضية ما نصه » :أما بعد، فإنه لمّا احدث ابن تيمية ما أحدث في أصول العقائد، ونقض من دعائم الإسلام الاركان والمعاقد، بعد أن كان مستترًا بتبعية الكتاب والسنة، مظهرًا أنه داع إلى الحق هادٍ إلى الجنة، فخرج عن الاتباع إلى الابتداع، وشذ عن جماعة المسلمين بمخالفة الإجماع، وقال بما يقتضي الجسمية والتركيب في الذات المقدس، وأن الافتقار إلى الجزء –أي افتقار الله

إلى الجزء –ليس بمحال ، وقال بحلول الحوادث بذات الله تعالى، وأن القرءان محدَث تكلم الله به بعد أن لم يكن، وأنه يتكلم وسكت ويحدث في ذاته الإرادات بحسب المخلوقات، وتعدّى في ذلك إلى استلزام قِدم العالم، والتزامه بالقول بأنه لا أول للمخلوقات فقال بحوادث لا أول لها، فأثبت الصفة القديمة حادثة والمخلوق الحادث قديمًا، ولم يجمع أحد هذين القولين في ملة من الملل ولا نحلة من النحل، فلم يدخل في فرقة من الفرق الثلاثة والسبعين التي افترقت عليها الامة، ولا وقفت به مع أمة من الأمم همة، وكل ذلك وإن كان كفرًا شنيعًا مما تقلّ جملته بالنسبة لما أحدث في الفروع « اهـ.

وقد أورد كثيرًا من هذه المسائل الحافظ أبو سعيد العلائي شيخ الحافظ العراقي، نقل ذلك المحدث الحافظ المؤرخ شمس الدين بن طولون في ذخائر القصر ، قال ما نصه

« ذكر المسائل التي خالف فيها ابن تيمية الناس في الأصول والفروع، فمنها ما خالف فيها الإجماع، ومنها ما خالف فيها الراجح من المذاهب، فمن ذلك :يمين الطلاق، قال بأنه لا يقع عند وقوع المحلوف عليه بل عليه فيها كفارة يمين، ولم يقل قبله بالكفارة أحد من المسلمين البتة، ودام إفتاؤه بذلك زمانًا طويلاً وعظم الخطب، ووقع في تقليده جمّ غفير من العوام وعمَّ البلاء .وأنّ طلاق الحائض لا يقع وكذلك الطلاق في طهر جامع فيه زوجته، وأنّ الطلاق الثلاث يرد إلى واحدة، وكان قبل ذلك قد نقل إجماع المسلمين في هذه المسألة على خلاف ذلك وأنّ من خالفه فقد كفر، ثم إنه أفتى بخلافه وأوقع خلقًا كثيرًا من الناس فيه .وأن الحائض تطوف في البيت من غير كفارة وهو مُباح لها .وأنّ المكوس حلال لمن أقطعها، وإذا أخذت من التجار أجزأتهم عن الزكاة وإن لم تكن باسم الزكاة ولا على رسمها . وأنّ المائعات لا تنجس بموت الفأرة ونحوها فيها وأن الصلاة إذا تركت عمدًا لا يشرع قضاؤها .وأنّ الجنب يصلي تطوعه بالليل بالتيمم ولا يؤخره إلى أن يغتسل عند الفجر، وإن كان بالبلد، وقد رأيت من يفعل ذلك ممن قلده فمنعته منه .وسئل عن رجل قدّم فراشًا لأمير فتجنب بالليل في السفر، ويخاف إن اغتسل عند الفجر أن يتهمه أستاذه بغلمانه فأفتاه بصلاة الصبح بالتيمم وهو قادر على الغسل .وسئل عن شرط الواقف فقال :غير معتبر بالكلية بل الوقف على الشافعية يصرف إلى الحنفية وعلى الفقهاء يصرف إلى الصوفية وبالعكس، وكان يفعل هكذا في مدرسته فيعطي منها الجند والعوام، ولا يحضر درسًا على اصطلاح الفقهاء وشرط الواقف بل يحضر فيه ميعادًا يوم الثلاثاء ويحضره العوام ويستغني بذلك عن الدرس .وسئل عن جواز بيع أمهات الأولاد فرجحه وأفتى به

ومن المسائل المنفرد بها في الأصول مسألة الحسن والقبح التي يقول بها المعتزلة، فقال بها ونصرها وصنف فيها وجعلها دين الله بل ألزم كل ما يبنى عليه كالموازنة في الأعمال.

وأما مقالاته في أصول الدين فمنها قوله :إن الله سبحانه محل الحوادث، تعالى الله عما يقول علوًا كبيرًا . وإنه مركب مفتقر إلى ذاته افتقار الكل إلى الجزء .وإنّ القرءان محدث في ذاته تعالى .وإنّ العالم قديم بالنوع ولم يزل مع الله مخلوق دائمًا، فجعله موجبًا بالذات لا فاعلاً بالاختيار، سبحانه ما أحلمه .ومنها قوله بالجسمية والجهة والانتقال وهو مردود.

وصرّح في بعض تصانيفه بأن الله تعالى بقدر العرش لا أكبر منه ولا أصغر، تعالى الله عن ذلك، وصنف جزءًا في أنّ علم الله لا يتعلق بما لا يتناهى كنعيم أهل الجنة، وأنه لا يحيط بالمتناهي، وهي التي زلق فيها بعضهم، ومنها أن الأنبياء غير معصومين، وأن نبينا عليه وعليهم الصلاة والسلام ليس له جاه ولا يتوسل به أحد إلا ويكون مخطئًا، وصنف في ذلك عدة أوراق .وأنّ إنشاء السفر لزيارة نبينا صلى الله عليه وسلم معصية لا يقصر فيها الصلاة، وبالغ في ذلك ولم يقل بها أحد من المسلمين قبله .وأن عذاب أهل النار ينقطع ولا يتأبد حكاه بعض الفقهاء عن تصانيفه .ومن أفراده أيضًا أن التوراة والإنجيل لم تبدل ألفاظهما بل هي باقية على ما أنزلت وإنما وقع التحريف في تأويلها، وله فيه مصنف، هذا ءاخر ما رأيت، وأستغفر الله من كتابة مثل هذا فضلاً عن اعتقاده « اهـ

وقال الشيخ ابن حجر الهيتمي في كتابه الفتاوى الحديثية ناقلا المسائل التي خالف فيها ابن تيمية إجماع المسلمين ما نصه]وان العالم قديم بالنوع ولم يزل مع الله مخلوقا دائما فجعله موجبا بالذات لا فاعلا بالاختيار تعالى الله عن ذلك، وقوله بالجسمية، والجهة والانتقال، وانه بقدر العرش لا أصغر ولا أكبر، تعالى الله عن هذا الافتراء الشنيع القبيح والكفر البراح الصريح [اهـ

وقال أيضا ما نصه] وإياك أن تصغي إلى ما في كتب ابن تيمية وتلميذه ابن قيم الجوزية وغيرهما ممن اتخذ إلهه هواه وأضله الله على علم وختم على سمعه وقلبه وجعل على بصره غشاوة فمن يهديه من بعد الله، وكيف تجاوز هؤلاء الملحدون الحدود وتعدوا الرسوم وخرقوا سياج الشريعة والحقيقة فظنوا بذلك أنهم على هدى من ربهم وليسوا كذلك [اهـ

وقال أيضا ما نصه] ولا يغتر بإنكار ابن تيمية لسنّ زيارته صلى الله عليه وسلم فإنه عبد أضله الله كما قال العز بن جماعة، وأطال في الرد عليه التقي السبكي في تصنيف مستقل، ووقوعه في حق رسول الله صلى الله عليه و سلم ليس بعجيب فإنه وقع في حق الله، سبحانه وتعالى عما يقول الظالمون والجاحدون علوا كبيرا، فنسب إليه العظائم كقوله :إن لله تعالى جهة ويدا ورجلا وعينا وغير ذلك من القبائح الشنيعة [اهـ

وقد استُتيب مرات وهو ينقض مواثيقه وعهوده في كل مرة حتى حبس بفتوى من القضاة الأربعة الذين أحدهم شافعي والآخر مالكي، والآخر حنفي والآخر حنبلي، وحكموا عليه بأنه ضال يجب التحذير منه كما قال ابن شاكر الكتبي في عيون التواريخ وهو من تلامذة ابن تيمية وسيأتي، وأصدر الملك محمد بن قلاوون منشورًا ليقرأ على المنابر في مصر وفي الشام للتحذير منه ومن أتباعه

وكان الذهبي وهو من معاصري ابن تيمية مدحه في أول الأمر ثم لما انشكف له حاله قال في رسالته بيان زغل العلم والطلب ما نصه » :فوالله ما رمقت عيني أوسع علمًا ولا أقوى ذكاءً من رجل يقال له ابن تيمية مع الزهد في المأكل والملبس والنساء، ومع القيام في الحق والجهاد بكل ممكن، وقد تعبت في وزنه وفتشه حتى مللت في سنين متطاولة، فما وجدت أخّره بين أهل مصر والشام ومقتته نفوسهم وازدادوا به وكذبوه وكفّروه إلا الكبر والعجب وفرط الغرام في رئاسة المشيخة والازدراء بالكبار، فانظر كيف وبال الدعاوى ومحبة الظهور، نسأل الله المسامحة، فقد قام عليه أناس ليس بأورع منه ولا أعلم ولا أزهد منه، بل يتجاوزون عن ذنوب أصحابهم وءاثام أصدقائهم، وما سلّطهم الله عليه بتقواهم وجلالتهم بل بذنوبه، وما دفع الله عنه وعن أتباعه اكثر، وما جرى عليهم إلا بعض ما يستحقون، فلا تكن في ريب من ذلك « اهـ .وهذه الرسالة ثابتة عن الذهبي لأن الحافظ السخاوي نقل عنه هذه العبارة في كتابه الإعلان بالتوبيخ

وقال في موضه ءاخر فيه ما نصه » :فإن برعت في الاصول وتوابعها من المنطق والحكمة والفلسفة وءاراء الاوائل ومحارات العقول، واعتصمت مع ذلك بالكتاب والسنة وأصول السلف، ولفقت بين العقل والنقل، فما أظنك في ذلك تبلغ رتبة ابن تيمية ولا والله تقاربها، وقد رأيتَ ما ءال أمره إليه من الحط عليه والهجر والتضليل والتكفير والتكذيب بحق وبباطل، فقد كان قبل أن يدخل في هذه الصناعة

منوّرًا مضيئًا على محياه سيما السلف، ثم صار مظلمًا مكسوفًا عليه قتمة عند خلائق من الناس، ودجالاً أفّاكًا كافرًا عند أعدائه، ومبتدعًا فاضلاً محققًا بارعًا عند طوائف من عقلاء الفضلاء « اهـ

فتبين أن الذهبي ذمّه لأنه خاض بالفلسفة والكلام المذموم أي كلام المبتدعة في العقيدة كالمعتزلة والمشبهة، وهذا القدح في ابن تيمية من الذهبي يضعف الثناء الذي أثنى عليه في تذكرة الحفاظ بقوله :ما رأت عيناي مثله وكأن السنة نصيب عينيه

ولنذكر فيما بعد ما قيل في ترجمة ابن تيمية وفي حبوسه وقيام العلماء وولاة الامر عليه

قال ابن حجر في الدرر الكامنة في ترجمة ابن تيمية

أحمد بن عبد الحليم :ولد سنة 661هـ .وتحوّل به أبوه من حران سنة 667 فسمع من ابن عبد الدائم والقاسم الإربلي والمسلم بن علان وابن أبي عمرو والفخر في ءاخرين وقرأ بنفسه

وأول ما أنكروا عليه من مقالاته في شهر ربيع الأول سنة 698 قام عليه جماعة من الفقهاء بسبب الفتوى الحموية وبحثوا معه ومُنع من الكلام، ثم حضر مع القاضي إمام الدين القزويني فانتصر له وقال هو وأخوه جلال الدين من قال عن الشيخ تقي الدين شيئًا عزرناه

ثم طُلب ثاني مرة في سنة 705 إلى مصر فتعصّب عليه بيبرس الجاشنكير وانتصر له سلار، ثم ءال أمره أن حبس في خزانة البنود مدة، ثم نقل في صفر سنة 709 إلى الإسكندرية، ثم أفرج عنه وأعيد إلى القاهرة، ثم أعيد إلى الإسكندرية، ثم حضر الناصر من الكرك فأطلقه ووصل إلى دمشق في ءاخر سنة 712. وكان السبب في هذه المحنة أن مرسوم السلطان ورد على النائب بامتحانه في معتقده لما وقع إليه من أمور تنكر في ذلك، فعقد له مجلس في سابع رجل وسئل عن عقيدته فأملى منها شيئًا، ثم أحضروا العقيدة التي تعرف بالواسطية فقرئ منها وبحثوا في مواضع، ثم اجتمعوا في ثاني عشرة وقرروا الصفي الهندي يبحث معه، ثم أخّروه وقدّموا الكمال الزملكاني، ثم انفصل الامر على أنه شهد على نفسه أنه شافعي المعتقد، فأشاع أتباعه أنه انتصر، فغضب خصومه ورفعوا واحدًا من أتباع ابن تيمية إلى الجلال القزويني نائب الحكم بالعادلية فعزره، وكذا فعل الحنفي باثنين منهم

ثم في ثاني عشري رجب قرأ المزي فصلاً من كتاب أفعال العباد للبخاري في الجامع فسمعه بعض الشافعية فغضبوا وقالوا نحن المقصودون بهذا ورفعوه إلى القاضي الشافعي فأمر بحبسه، وبلغ ابن تيمية فتوجه إلى الحبس فأخرجه بيده، فبلغ القاضي فطلع إلى القلعة فوافاه ابن تيمية فتشاجرا بحضرة النائب واشتط ابن تيمية على القاضي لكون نائبه جلال الدين ءاذى أصحابه في غيبة النائب، فأمر النائب من ينادي أن من تكلم في العقائد فُعِل كذا به، وقصد بذلك تسكين الفتنة، ثم عقد لهم مجلس في سلخ رجب، وجرى فيه بين ابن الزملكاني وابن الوكيل مباحثة فقال ابن الزملكاني لابن الوكيل :ما جرى على الشافعية قليل حتى تكون أنت رئيسهم، فظن القاضي نجم الدين بن صرصرى أنه عناه فعزل نفسه وقام، فأعاده الأمراء وولاه النائب وحكم الحنفي بصحة الولاية ونفذّها المالكي، فرجع إلى منزله وعلم أن الولاية لم تصح، فصمم على العزل فرسم النائب لنوابه بالمباشرة إلى أن يرد أمر السطان

ثم وصل بريدي في أواخر شعبان بعوده، ثم وصل بريدي في خامس رمضان بطلب القاضي والشيخ وأن يرسلوا بصورة ما جرى للشيخ في سنة 698، ثم وصل مملوك النائب وأخبر أن الجاشنكير والقاضي المالكي قد قاما في الإنكار على الشيخ وأن الأمر اشتدّ بمصر على الحنابلة حتى صفع بعضهم .ثم توجه القاضي والشيخ إلى القاهرة ومعهما جماعة فوصلا في العشر الاخير من رمضان وعقد مجلس في ثالث عشر منه بعد صلاة الجمعة، فادعى على ابن تيمية عند المالكي، فقال هذا عدوي ولم يجب عن الدعوى فكرر عليه فأصرّ، فحكم المالكي بحبسه فأُقيم من المجلس وحبس في برج، ثم بلغ المالكي أن اناس يترددون إليه فقال :يجب التضييق عليه إن لم يقتل وإلا فقد ثبت كفره، فنقلوه ليلة عيد الفطر إلى الجبّ، وعاد القاضي الشافعي إلى ولايته ونُودِيَ بدمشق من اعتقد عقيدة ابن تيمية حلّ دمه وماله خصوصًا الحنابلة .فنودي بذلك وقُرِئ المرسوم وقرأها ابن الشهاب محمود في الجامع .ثم جمعوا الحنابلة من الصالحية وغيرها وأشهدوا على أنفسهم أنهم على معتقد الإمام الشافعي

وذكر ولد الشيخ جمال الدين بن الظاهري في كتاب كتبه لبعض معارفه بدمشق أن جميع من بمصر من القضاة والشيوخ والفقهاء والعلماء والعاوم يحطون على ابن تيمية إلا الحنفي فإنه يتعصّب له وإلا الشافعي فإنه ساكت عنه، وكان من أعظم القائمين عليه الشيخ نصر المنبجي لأنه كان بلغ ابن تيمية أنه يتعصّب لابن العربي فكتب إليه كتابًا يعاتبه على ذلك، فما أعجبه لكونه بالغ في الحطّ على ابن العربي وتكفيره فصار هو يحطّ على ابن تيمية ويغري به بيبرس الجاشنكير، وكان بيبرس يفرط في محبة نصر ويعظمه، وقام القاضي زين الدين بن مخلوف قاضي المالكية مع الشيخ نصر وبالغ في أذية الحنابلة،

واتفق أن قاضي الحنابلة شرف الدين الحراني كان قليل البضاعة في العلم فبادر إلى إجابتهم في المعتقد واستكتبوه خطه بذلك، واتفق أن قاضي الحنفية بدمشق وهو شمس الدين بن الحريري انتصر لابن تيمية وكتب في حقه محضرًا بالثناء عليه بالعلم والفهم، وكتب فيه بخطه ثلاثة عشر سطرًا من جملتها أنه منذ ثلاثمائة سنة ما رأى الناس مثله فبلغ ذلك ابن مخلوف فسعى في عزل ابن الحريري فعزل وقرر عوضه شمس الدين الأذرعي، ثم لم يلبث الأذرعي أن عزل في السنة المقبلة .وتعصب سلار لابن تيمية وأحضر القضاة الثلاثة الشافعي والمالكي والحنفي وتكلم معهم في إخراجه فاتفقوا على أنهم يشترطون فيه شروطًا وأن يرجع عن بعض العقيدة فأرسلوا إليه مرات فامتنع من الحضور إليهم واستمر، ولم يزل ابن تيمية في الجبّ إلى أن شفع فيه مهنا أمير ءال فضل، فأخرج في ربيع الأول في الثالث وعشرين منه وأحضر إلى القلعة ووقع البحث مع بعض الفقهاء فكتب عليه محضر بأنه قال أنا أشعري .ثم وجد خطه بما نصه :الذي اعتقد أن القرءان معنى قائم بذات الله وهو صفة من صفات ذاته القديمة وهو غير مخلوق وليس بحرف ولا صوت، وأن قوله} :الرحمنُ على العرشِ استوى] {سورة طه [5/ليس على ظاهره ولا أعلم كنه المراد به بل لا يعلمه إلا الله، والقول في النزول كالقول في الاستواء .وكتبه أحمد ابن تيمية .ثم أشهدوا عليه أنه تاب مما ينافي ذلك مختارًا وذلك في خامس عشري ربيع الأول سنة 707، وشهد عليه بذلك جمع جم من العلماء وغيرهم وسكن الحال وأفرج عنه وسكن القاهرة

ثم اجتمع جمع من الصوفية عند تاج الدين بن عطاء فطلعوا في العشر الأوسط من شوال إلى القلعة وشكوا من ابن تيمية أنه يتكلم في حق مشايخ الطريق وأنه قال لا يُستغاث بالنبي صلى الله عليه وسلم، فاقتضى الحال أن أمر بتسييره إلى الشام فتوجه على خيل البريدي، وكل ذلك والقاضي زين الدين بن مخلوف مشتغل بنفسه بالمرض وقد أشرف على الموت، وبلغه سفر ابن تيمية فراسل النائب فردّه من بلبيس وادعى عليه عند ابن جماعة وشهد عليه شرف الدين بن الصابوني، وقيل إن علاء الدين القونوي أيضًا شهد عليه فاعتقل بسجن بحارة الديلم في ثامن عشر شوال إلى سلخ صفر سنة 709، فنقل عنه أن جماعة يترددون إليه وأنه يتكلم عليهم في نحو ما تقدم، فأمر بنقله إلى الإسكندرية فنقل إليه في سلخ صفر وكان سفره صحبة أمير مقدم، ولم يتمكن أحد من جهته من السفر معه وحبس ببرج شرقي .ثم توجه إليه بعض أصحابه فلم يمنعوا منه فتوجهت طائفة منهم بعد طائفة، وكان موضعه فسيحًا فصار الناس يدخلون إليه ويقرءون عليه ويبحثون معه قرأت ذلك في تاريخ البرزالي، فلم يزل إلى أن عاد الناصر إلى السلطنة فشفع فيه عنده، فأمر بإحضاره فاجتمع به في ثامن عشر شوال سنة تسع فأكرمه

وجمع القضاة وأصلح بينه وبين القاضي المالكي، فاشترط المالكي أن لا يعود، فقال له السلطان قد تاب وسكن القاهرة وتردد الناس إليه، إلى أن توجه صحبة الناصر إلى الشام بنية الغزاة في سنة 712 وذلك في شوال فوصل دمشق في مستهل ذي القعدة، فكانت مدة غيبته عنها أكثر من سبع سنين وتلقاه جمع عظيم فرحًا بمقدمه، وكانت والدته إذ ذاك في قيد الحياة

ثم قاموا عليه في شهر رمضان سنة 719بسبب مسألة الطلاق وأكد عليه المنع من الفتيا، ثم عقد له مجلس ءاخر في رجب سنة عشرين، ثم حبس بالقلعة ثم أخرج في عاشوراء سنة 721

ثم قاموا عليه مرة أخرى في شعبان سنة 726بسبب مسألة الزيارة واعتقل بالقلعة فلم يزل بها إلى أن مات في ليلة الاثنين والعشرين من ذي القعدة سنة .728وكان يتكلم على المنبر على طريقة المفسرين مع الفقه والحديث فيورد في ساعة من الكتاب والسنة واللغة والنظر ما لا يقدر أحد على أن يورده في عدة مجالس كأن هذه العلوم بين عينيه فيأخذ منها ما يشاء ويذر، ومن ثم نسب أصحابه إلى الغلو فيه واقتضى له ذلك العجب بنفسه حتى زها على أبناء جنسه واستشعر أنه مجتهد فصار يرد عى صغير العلماء وكبيرهم قويهم وحديثهم حتى انتهى إلى عمر فخطأه في شيء، فبلغ الشيخ إبراهيم الرّقي فأنكر عليه فذهب إليه واعتذر واستغفر، وقال في حق علي أخطأ في سبعة عشر شيئًا خالف فيها نص الكتاب منها اعتداد المتوفى عنها زوجها أطول الأجلين .وكان لتعصبه لمذهب الحنابلة يقع في الأشاعرة حتى إنه سب الغزالي فقام عليه قوم كادوا يقتلونه

ولما قدم غازان بجيوش التتر إلى الشام خرج إليه وكلمه بكلام قوي، فهمّ بقتله ثم نجا، واشتهر أمره من يومئذ .واتفق أن الشيخ نصرًا المنبجي كان قد تقدّم في الدولة لاعتقاد بيبرس الجاشنكير فيه، فبلغه أن ابن تيمية يقع في ابن العربي لأنه كان يعتقد أنه مستقيم وأن الذي ينسب إليه من الاتحاد أو الإلحاد من قصور فهم من ينكر عليه، فأرسل ينكر عليه وكتب إليه كتابًا طويلاً ونسبه وأصحابه إلى الاتحاد الذي هو حقيقة الإلحاد، فعظم ذلك عليهم وأعانه عليه قوم ءاخرون ضبطوا عليه كلمات في العقائد مغيرة وقعت منه في مواعظه وفتاويه، فذكروا أنه ذكر حديث النزول فنزل عن المنبر درجتين فقال كنزولي هذا فنسب إلى التجسيم، ورده على من توسل بالنبي صلى الله عليه وسلم أو استغاث فاشخص من دمشق في رمضان سنة خمس وسبعمائة فجرى عليه ما جرى وحبس مرارًا فأقام على ذلك نحو أربع سنين أو أكثر وهو مع ذلك يشتغل ويفتي، إلى أن اتفق أن الشيخ نصرًا قام على الشيخ كريم الدين الآملي شيخ

خانقاه سعيد السعداء فاخرجه من الخانقاه، وعلى شمس الدين الجزري فأخرجه من تدريس الشريفية، فيقال إن الآملي دخل الخلوة بمصر أربعين يومًا فلم يخرج حتى زالت دولة بيبرس وخمل ذكر نصر وأطلق ابن تيمية إلى الشام، وافترق الناس فيه شيعًا فمنهم من نسبه إلى التجسيم لما ذكر في العقيدة الحموية والواسطية وغيرهما من ذلك كقوله إن اليد والقدم والساق والوجه صفات حقيقية لله وإنه مستو على العرش بذاته، فقيل له :يلزم من ذلك التحيّز والانقسام، فقال :أنا لا أسلم أن التحيز والانقسام من خواص الأجسام، فألزم بأنه يقول بتحيز في ذات الله .ومنهم من ينسبه إلى الزندقة لقوله إن النبي صلى الله عليه وسلم لا يُستغاث به وأن في ذلك تنقيصًا ومنعًا من تعظيم النبي صلى الله عليه وسلم، وكان أشد الناس عليه في ذلك النور البكري فإنه لما عقد له المجلس بسبب ذلك قال بعض الحاضرين يعزر، فقال البكري لا معنى لهذا القول فإنه إن كان تنقيصًا يقتل وإن لم يكن تنقيصًا لا يعزر .ومنهم من ينسبه إلى النفاق لقوله لقوله في علي ما تقدم ولقوله :إنه كان مخذولاً حيثما توجه، وإنه حاول الخلافة مرارًا فلم ينلها وإنما قاتل للرياسة لا للديانة، ولقوله :إنه كان يحب الرياسة، وإن عثمان كان يحب المال، ولقوله :أبو بكر أسلم شيخًا لا يدري ما يقول وعلي أسلم صبيًا والصبي لا يصح إسلامه على قول اهـ .كلام ابن حجر

قال ابن الوردي في تاريخه ما نصه

وفيها –أي سنة ثمان عشرة وسبعمائة –في جمادى الآخرة، ورد مرسوم السلطان بمنع الشيخ تقي الدين بن تيمية من الفتوى في مسألة الحلف بالطلاق، وعقد لذلك مجلس ونودي به في البلد .قلت :وبعد هذا المنع والنداء، أحضر إليّ رجل فتوى من مضمونها أنه طلق الرجل امرأته ثلاثًا جملة بكلمة أو بكلمات في طهر قبل أن يرتجعها أو تقضي العدة، فهذا فيه قولان للعلماء أظهرهما أنه لا يلزمه إلا طلقة واحدة ولو طلقها الطلقة بعد أن يرتجعها أو يتزوجها بعقد جديد وكان الطلاق مباحًا فإنه يلزمه، وكذلك الطلقة الثالثة إذا كانت بعد رجعة أو عقد جديد وهي مباحة فإنها تلزمه، ولا تحل له بعد ذلك إلا بنكاح شرعي لا بنكاح تحليل والله أعلم .وقد كتب الشيخ بخطه تحت ذلك ما صورته :هذا منقول من كلامي، كتبه أحمد بن تيمية، وله في الإطلاق رخص غير هذا أيضًا، لا يلتفت العلماء إليها ولا يعرجون عليها

ثم قال :وفيها]أي في سنة ست وعشرين وسبعمائة [في شعبان اعتقل الشيخ تقي الدين بن تيمية بقلعة دمشق مكرمًا راكبًا، وفي خدمته مشد الأوقاف والحاجب ابن الخطير، واخليت له قاعة ورتّب له

ما يقوم بكفايته، ورسم السلطان بمنعه من الفتيا، وسبب ذلك فتيا وجدت بخطه في المنع من السفر ومن إعمال المطي إلى زيارة قبور الأنبياء والصالحين، وحبس جماعة من أصحابه وعزر جماعة ثم أطلقوا سوى شمس الدين محمد بن أبي بكر إمام الجوزية فإنه حبس بالقلعة أيضًا اهـ

قال تقي الدين الحصني في كتابه دفع شبه من شبّه وتمرد بعد ذكره مرسوم الملك ابن قلاوون –وسيأتي فيما بعد –في ابن تيمية ما نصه

وأزيد على ذلك ما ذكره صاحب عيون التواريخ وهو ابن شاكر ويعرف بصلاح الدين الكتبي وبالتريكي وكان من أتباع ابن تيمية وضرب الضرب البليغ لكونه قال لمؤذن في مأذنة العروس وقت السحر أشركت حين قال:

ألا يا رسول الله أنت وسيلتي ***إلى الله في غفران ذنبي وزلتي

وأرادوا ضرب عنقه ثم جددوا إسلامه وإنما أذكر ما قاله لأنه أبلغ في حق ابن تيمية في إقامة الحجة عليه مع أنه أهمل أشياء من خبثه ولؤمه لما فيها من المبالغة في إهانة قدوته والعجب أن ابن تيمية ذكرها هو ساكت عنها

كلام ابن تيمية في الاستواء ووثوب الناس عليه

فمن ذلك ما أخبر به أبو الحسن علي الدمشقي في صحن الجامع الأموي عن أبيه قال :كنا جلوسًا في مجلس ابن تيمية فذكر ووعظ وتعرض لآيات الاستواء ثم قال] :واستوى الله على عرشه كاستوائي هذا [قال فوثب الناس عليه وثبة واحدة وأنزلوه من الكرسي وبادروا إليه ضربًا باللكم والنعال وغير ذلك حتى أوصلوه إلى بعض الحكام واجتمع في ذلك المجلس العلماء فشرع يناظرهم فقالوا :ما الدليل على ما صدر منك، فقال :قوله تعالى} :الرَّحمنُ على العرشِ استوى {فضحكوا منه وعرفوا أنه جاهل لا يجري على قواعد العلم ثم نقلوه ليتحققوا أمره فقالوا :ما تقول في قوله تعالى }فأينما تُولُّوا فثمَّ وجهُ اللهِ {]سورة البقرة [115/فأجاب بأجوبة تحققوا أنه من الجهلة على التحقيق وأنه لا يدري ما يقول وكان قد غره بنفسه ثناء العوام عليه وكذا الجامدون من الفقهاء العارون عن العلوم التي بها يجتمع شمل الأدلة على الوجه المرضي وقد رأيت في فتاويه ما يتعلق بمسألة الاستواء وقد أطنب فيها وذكر أمورًا كلها تلبيسات وتجريحات خارجة عن قواعد أهل الحق :والناظر فيها إذا لم يكن ذا علوم وفطنة وحسن روية

ظن أنها على منوال مرضي ومن جملة ذلك بعد تقريره وتطويله]إن الله معنا حقيقة وهو فوق العرش حقيقة كما جمع الله بينهما في قوله} :هوَ الذي خلقَ السمواتِ والأرض في ستةِ أيامٍ ثمَّ استوى على العرشِ يعلمُ ما يَلِجُ في الأرضِ وما يخرجُ منها وما ينزلُ من السماء وما يعرُجُ فيها وهوَ معكم أين ما كنتم واللهُ بما تعملونَ بصيرٌ {فأخبر أنه فوق العرش يعلم كل شيء وهو معنا أينما كنا [هذه عبارته بحروفها

ثم قال الحصني ما نصه)) :ولنرجع إلى ما ذكره ابن شاكر الكتبي في تاريخه في الجزء العشرين قال :))وفي سنة خمس وسبعمائة في ثامن رجب عقد مجلس بالقضاة والفقهاء بحضرة نائب السلطنة بالقصر الأبلق، فسئل ابن تيمية عن عقيدته فأملى شيئا منها ثم أحضرت عقيدته الواسطية وقرئت في المجلس ووقعت بحوث كثيرة وبقيت مواضع أخّرت إلى مجلس ثانٍ، ثم اجتمعوا يوم الجمعة ثاني عشر رجب وحضر المجلس صفي الدين الهندي وبحثوا، ثم اتفقوا على أن كمال الدين بن الزملكاني يحاقق ابن تيمية ورضوا كلهم بذلك فأفحم كمال الدين ابن تيمية، وخاف ابن تيمية على نفسه فأشهد على نفسه الحاضرين أنه

شافعي المذهب ويعتقد ما يعتقده الإمام الشافعي، فرضوا منه بذلك

انتهى كلام الحصني

قوله بحوادث لا أول لها لم تزل مع الله

(1)قول ابن تيمية بحوادث لا اوّل لها لم تزل مع الله

قول ابن تيمية بحوادث لا اوّل لها لم تزل مع الله

قول ابن تيمية بحوادث لا اوّل لها لم تزل مع الله

الجزء الاول

أي لم يتقدم الله جنس الحوادث، وإنما تقدم أفراده المعينة أي أن كل فردٍ من أفرادِ الحوادث بعينه حادث مخلوق، وأما جنس الحوادث فهو أزلي كما أن الله أزلي، أي لم يسبقه الله تعالى بالوجود

وهذه المسألة من أبشع المسائل الاعتقادية التي خرج بها عن صحيح العقل وصريح النقل وإجماع المسلمين، ذكر هذه العقيدة في سبعة من كتبه :موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول، ومنهاج السنّة النبوية، وكتاب شرح حديث النزول، وكتاب شرح حديث عمران بن حصين، وكتاب نقد مراتب الإجماع، ومجموعة تفسير من ست سور، وكتابه الفتاوى، وكل هذه الكتب مطبوعة

أمّا عبارته في الموافقة فهي ما نصّه » : وأما أكثر أهل الحديث ومن وافقهم فإنهم لا يجعلون النوع حادثا بل قديمًا، ويفرقون بين حدوث النوع وحدوث الفرد من أفراده كما يفرقجمهور العقلاء بين دوام النوع ودوام الواحد من أعيانه . « ا.هـ

قال ابن تيمية

لازما لذات الله واما مخلوقا منفصلا عنه وجمهور أهل الحديث وطوائف من أهل الكلام يقولون بل هنا قسم ثالث قائم بذات الله متعلق بمشيئته وقدرته كما دلت عليه النصوص الكثيرة ثم بعض هؤلاء قد يجعلون نوع ذلك حادثا كما تقوله الكرامية

وأما أكثر أهل الحديث ومن وافقهم فانهم لا يجعلون النوع حادثا بل قديما ويفرقون بين حدوث النوع وحدوث الفرد من أفراده كما يفرق جمهور العقلاء بين دوام النوع ودوام الواحد من أعيانه فان نعيم أهل الجنة يدوم نوعه ولا يدوم كل واحد واحد من الاعيان الفانية ومن الاعيان الحادثة ما لا يفنى بعد حدوثه كارواح الآدميين فانها مبدعة كانت بعد أن لم تكن ومع هذا فهى باقية دائمة والفلاسفة تجوّز مثل ذلك فى دوام النوع دون أشخاصه لكن الدهرية منهم ظنوا أن حركات الافلاك من هذا الباب وأنها قديمة النوع فاعتقدوا قدمها وليس لهم على ذلك دليل أصلا وعامة ما يحتجون به ابطال قول من لا يفرق بين حدوث النوع وحدوث الشخص ويقول انه يلزم من حدوث الاعيان حدوث نوعها ويقول ان ذلك كله حدث من غير تجدد أمر حادث وهذا القول اذا بطل كان بطلانه أقوى فى الحجة على الدهرية فى افساد قولهم وفى صحة ما جاء به الكتاب والسنة كما تقدم بيانه وان لم يبطل بطل قولهم فالمعقول الصريح موافق للشرع متابع له كيف ما أدير الامر وليس فى صريح المعقول ما يناقض صحيح المنقول وهو المطلوب ومن المعلوم أن أصل الايمان تصديق الرسول فيما أخبر وطاعته فيما أمر وقد اتفق سلف الامة وأئمتها على أنه لا يجوز أن يكون ثم دليل لا عقلى ولا غير عقلى يناقض ذلك وهذا هو المطلوب ولكن أقوام ادعوا معارضة طائفة من أخباره للمعقول وأصل وقوع ذلك فى المنتسبين للاسلام والايمان أن أقواما من

مثل الفلك والابنية واللباس هو نظير خلق المنحوتات كقوله تعالى وآية لهم أنا حملنا ذريتهم فى الفلك المشحون وخلقنا لهم من مثله ما يركبون وقوله تعالى والله جعل لكم مما خلق ظلالا وجعل لكم من الجبال أكنانا وجعل لكم سرابيل تقيكم الحر وسرابيل تقيكم بأسكم كذلك يتم نعمته عليكم لعلكم تسلمون

﴿فصل قال الرافضى﴾ وذهبت الاشاعرة الى أن الله يرى بالعين مع أنه مجرد عن الجهات وقد قال الله تعالى لا تدركه الابصار وخالفوا الضرورة لان المدرك بالعين يكون مقابلا أو فى حكمه وخالفوا جميع العقلاء فى ذلك وذهبوا الى تجويز أن يكون بين أيدينا جبال شاهقة من الارض الى السماء مختلفة الالوان ولا نشاهدها وأصوات هائلة لا نسمعها وعساكر مختلفة متحاربة بأنواع الاسلحة بحيث تمس أجسامنا أجسادهم ولا نشاهد صورهم ولا حركاتهم ولا نسمع أصواتهم الهائلة وأن نشاهد جسما أصغر الاجسام كالذرة فى المشرق ونحن فى المغرب مع كثرة الحائل بيننا وبينها وهذا هو السفسطة (فيقال) الكلام على هذا من وجوه (أحدها أن يقال) أما اثبات رؤية الله تعالى بالابصار فى الآخرة فهو قول سلف الامة وأئمتها وجماهير المسلمين من أهل المذاهب الاربعة وغيرها وقد تواترت فيه الاحاديث عن النبى صلى الله تعالى عليه وسلم عند علماء الحديث وجمهور القائلين بالرؤية يقولون يرى عيانا مواجهة كما هو المعروف بالعقل كما قال النبى صلى الله تعالى عليه وسلم انكم سترون ربكم عز وجل يوم القيامة كما ترون الشمس لا تضامون فى رؤيته وفى لفظ كما ترون الشمس والقمر صحوا وفى لفظ هل تضارون فى رؤية الشمس صحوا ليس دونها سحاب قالوا لا قال فهل تضارون فى رؤية القمر صحوا ليس دونه سحاب قالوا لا قال فانكم ترون ربكم كما ترون الشمس والقمر واذا كان كذلك فتقدير أن يكون بعض أهل السنة المثبتين أخطؤا فى بعض أحكامها لم يكن ذلك قدحا فى مذهب أهل السنة والجماعة فانا لا ندعى العصمة لكل صنف منهم وانما ندعى أنهم لا يتفقون على ضلالة وأن كل مسئلة اختلف فيها أهل السنة والجماعة والرافضة فالصواب فيها مع أهل السنة وحيث تصيب الرافضة فلا بد أن يوافقهم على الصواب بعض أهل السنة وليس للرافضة قول لا يوافقهم أحد عليه من أهل السنة الا وهم مخطؤن فيه كامامة اثنى عشر وعصمتهم (والجواب الثانى) ان الذين قالوا ان الله يرى بلا مقابلة هم الذين قالوا ان الله ليس فوق العالم فلما كانوا مثبتين للرؤية نافين للعلو احتاجوا الى الجمع بين هاتين المسئلتين وهذا قول طائفة من الكلابية والاشعرية ليس هو قول كلهم بل ولا قول أئمتهم بل أئمة القوم يقولون ان الله بذاته فوق العرش ومن نفى ذلك منهم فانما نفاه لموافقته المعتزلة فى نفى ذلك ونفى ملزوماته فانهم لما وافقوهم على صحة الدليل الذى استدلت به المعتزلة على حدوث العالم وهو أن الجسم لا يخلو عن الحركة والسكون وما لا يخلو عنهما فهو حادث لامتناع حوادث لا أول لها قالوا فيلزم حدوث كل جسم فيمتنع أن يكون البارئ جسما لانه قديم ويمتنع أن يكون فى جهة لانه لا يكون فى الجهة الا الجسم فيمتنع أن يكون مقابلا للرائى لان المقابلة لا تكون الا بين جسمين ولا ريب أن جمهور العقلاء من مثبتى الرؤية ونفاتها يقولون ان هذا القول معلوم الفساد بالضرورة ولهذا يذكر الرازى أن جميع فرق الامة تخالفهم فى ذلك لكن هم يقولون لهذا المشنع عليهم نحن أثبتنا

وقال في موضع ءاخر في ردّ قاعدة ما لا يخلو من الحادث حادث لأنه لو لم يكن كذلك لكان الحادث أزليًا بعدما نقل عن الأبهري أنه قال :قلنا لا نسلم وانما يلزم ذلك لو كان شيء منالحركات بعينها لازمًا للجسم، وليس كذلك بل قبل كل حركة حركة لا إلى أول، ما نصه » : قلت هذا من نمط الذي قبله فإن الأزلي اللازم هو نوع الحادث لا عين الحادث، قوله لو كانت حادثة في الأزل لكان الحادث اليومي

موقوفا على انقضاء ما لا نهاية له، قلنا :لا نسلم بل يكون الحادث اليومي مسبوقًا بحوادث لا أول لها .« ا.هـ

قال المجسم ابن تيمية

والاشربة والادوية والابنية واللباس من أجزائها ومعلوم نفي هذا التركيب عن الله ولا نعلم عاقلا يقول ان الله تعالى مركب بهذا الاعتبار وكذلك التركيب بمعنى انه مركب من الجواهر المنفردة أو من المادة والصورة وهو التركيب الجسمي وهذا أيضا منتف عن الله تعالى والذين قالوا ان الله جسم قد يقول بعضهم انه مركب هذا التركيب وان كان كثير منهم بل أكثرهم ينفون ذلك و يقولون انما نعني بكونه جسما أنه موجود أو قائم بنفسه أو أنه يشار اليه أو نحو ذلك لكن بالجملة هذا التركيب وهذا التجسيم يجب تنزيه الرب عنه وأما كونه سبحانه ذاتا مستلزمة لصفات الكمال له علم وقدرة وحياة فهذا لا يسمى مركبا فيما يعرف من اللغات واذا سمى مسم هذا مركبا لم يكن النزاع معه في اللفظ بل في المعنى العقلي ومعلوم أنه لا دليل على نفي هذا كما قد بسط في موضعه بل الادلة العقلية توجب اثباته ولهذا كان جميع العقلاء مضطرين الى اثبات معان متعددة لله تعالى فالمعتزلي يسلم أنه حي عالم قادر ومعلوم أن كونه جسما ليس هو معنى كونه عالما ومعنى كونه عالما ليس معنى كونه قادرا والمتفلسف يقول انه عاقل ومعقول وعقل ولذيذ ومتلذذ ولذة وعاشق ومعشوق وعشق ومعلوم بصريح العقل أن كونه يحب ليس كونه محبوبا وكونه معلوما ليس معنى كونه عالما (١) هو معنى كونه قادرا مؤثرا فاعلا وذلك هو نفس ذاته فيجعل العلم هو القدرة وهو الفعل ويجعل القدرة هو القادر والعلم هو العالم والفعل هو الفاعل وهذه الاقوال صريح العقل ومجرد تصورها التام يكفي في العلم بفسادها وليس فرارهم الا من معنى التركيب وليس لهم قط حجة على نفي مسمى التركيب بجميع هذه المعاني بل عمدتهم أن المركب مفتقر الى أجزائه وأجزاؤه غيره والمفتقر الى غيره لا يكون واجبا بنفسه بل يكون معلولا وهذه الحجة ألفاظها كلها مجملة فلفظ الواجب بنفسه يراد به الذي لا فاعل له فليس له علة فاعلة (٢) ويراد به الذي لا يحتاج الى شئ مباين له ويراد به القائم بنفسه الذي لا يحتاج الى مباين له وعلى الاول والثاني فالصفات واجبة الوجود والبرهان انما قام على أن الممكنات لها فاعل واجب الوجود قائم بنفسه أي غني عما سواه والصفة ليست هي الفاعل وقوله اذا كانت له ذات وصفات كان مركبا والمركب مفتقر الى أجزائه وأجزاؤه غيره فلفظ الغير مجمل يراد بالغير المباين فالغيران ما جاز مفارقة أحدهما الآخر بزمان أو مكان أو وجود وهذا اصطلاح الاشعرية ومن وافقهم من الفقهاء أتباع الائمة الاربعة ويراد بالغيرين ما ليس أحدهما الآخر أو ما جاز العلم باحدهما مع الجهل بالآخر وهذا اصطلاح طوائف من المعتزلة والكرامية وغيرهم وأما السلف كالامام أحمد وغيره فلفظ الغير عندهم يراد به هذا ويراد به هذا ولهذا لم يطلقوا القول بان علم الله غيره ولا أطلقوا القول بأنه ليس غيره ولا يقولون هو هو ولا هو غيره بل يمتنعون عن اطلاق المجمل نفيا واثباتا لما فيه من التلبيس فان الجهمية يقولون ما سوى الله مخلوق وكلامه غيره فيكون مخلوقا فقال أئمة السنة اذا أريد بالغير والسوى ما هو مباين له فلا يدخل علمه وكلامه في لفظ الغير والسوى كما لم يدخل في قول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من حلف بغير الله فقد أشرك وقد ثبت في السنة جواز الحلف بصفاته كعزته وعظمته فعلم أنها لا تدخل في مسمى الغير عند الاطلاق واذا اريد بالغير أنه ليس هو اياه فلا ريب أن العلم ليس هو العالم والكلام ليس هو المتكلم وكذلك لفظ افتقار المفعول الى فاعله ونحو ذلك

(١) قوله هو معنى كونه قادرا الخ هكذا في الاصل والكلام غير مرتبط بما قبله فلعل بينهما سقطا من الناسخ (٢) قوله ويراد به الخ كذا في النسخة وفي الكلام تكرار فتأمل وحرر كتبه مصححه

بان ما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث (قوله لو لم يكن كذلك لكان الحادث أزليا) قلنا لا نسلم وانما يلزم ذلك لو كان شئ من الحركات بعينها لازما للجسم وليس كذلك بل قبل كل حركة حركة لا الى أول قلت هذا من نمط الذي قبله فان الازلي اللازم هو نوع الحادث لا عين الحادث (قوله لو كانت حادثة في الازل لكان الحادث اليومي موقوفا على انقضاء ما لا نهاية له) قلنا لا نسلم بل يكون الحادث اليومي مسبوقا بحوادث لا أول لها. ولم قلتم ان ذلك غير جائز قلت مضمونه أن يكون موقوفا على انقضاء ما لا ابتداء له ولا أول له وهو لا نهاية له من الطرف الاول لكن له نهاية من الطرف الآخر (قوله لو كانت متحركة في الازل لحصلت جملتان احداهما من الحركة

ويقول فيها أيضا ما نصه" : فمن أين في القرءان ما يدل دلالة ظاهرة على أن كل متحرك محدث أو ممكن، وأن الحركة لا تقوم إلا بحادث أو ممكن، وأن ما قامت به الحوادث لم يخل منها، وأن ما لا يخلو

من الحوادث فهو حادث، وأين في القرءان امتناع حوادث لا أول لها « ا.هـ .فهذا من عجائب ابن تيمية الدالّة على سخافة عقله قوله بقدم العالم القدم النوعي معحدوث كل فرد معين من أفراد العالم

قال المجسم ابن تيمية

فيلزم أن يكون الرب مماثلا لكل شئ فلا يجوز نفى مماثلة شئ من الاشياء عنه وذلك مناقض للسمع والعقل فصار حقيقة قولهم فى نفى التماثل عنه يستلزم ثبوت مماثلة كل شئ له فهم متناقضون مخالفون للشرع والعقل ❁ الجواب الرابع أن يقال

(٦٤)

فهب ان بعض هذه النصوص قد يفهم منها مقدمة واحدة من مقدمات دليلكم فتلك ليست كافية بالضرورة عند العقلاء بل لا بد من ضم مقدمة أو مقدمات أخر ليس فى القرآن ما يدل عليها البتة فاذا قدر أن الافول هو الحركة فمن أين فى القرآن ما يدل دلالة ظاهرة على ان كل متحرك محدث أو ممكن وان الحركة لا تقوم الا بحادث أو ممكن وان ما قامت به الحوادث لم يخل منها وأن ما لا يخلو من الحوادث فهو حادث وأين فى القرآن امتناع حوادث لا أول لها بل أين فى القرآن ان الجسم الاصطلاحى مركب من الجواهر الفردة التى لا تقبل الانقسام أو من المادة والصورة وان كل جسم فهو منقسم ليس بواحد بل أين فى القرآن أو لغة العرب أو أحد من الامم ان كل ما يشار اليه أو ماله مقدار فهو جسم وان كل ما شاركه فى ذلك فهو مثل له فى الحقيقة ولفظ الجسم فى القرآن مذكور فى قوله تعالى وزاده بسطة فى العلم والجسم وفى قوله واذا رأيتهم تعجبك أجسامهم وقد قال أهل اللغة ان الجسم هو البدن قال الجوهرى فى صحاحه قال أبو زيد الجسم الجسد وكذلك الجسمان والجثمان قال وقال الاصمعى الجسم والجسمان الجسد ومعلوم ان أهل الاصطلاح نقلوا لفظ الجسم من هذا المعنى الخاص الى ما هو أعم منه فسموا الهواء ولهيب النار وغير ذلك جسما وهذا لا تسميه العرب جسما كما لا تسميه جسدا او بدنا ثم قد يراد بالجسم نفس الجسد القائم بنفسه وقد يراد به غلظه كما يقال لهذا الثوب جسم وكذلك أهل العرف الاصطلاحى يريدون بالجسم تارة هذا وتارة هذا او يفرقون بين الجسم التعليمى المجرد عن والبدن

والتأثير أو نحو ذلك مثل الشبهة المقتضية نفى التأثير ونفى ترجيح وجود الممكن على عدمه ونفى كونه فاعلا لحكمة أولا لحكمة وغير ذلك مما يذكر فى هذا الباب فان جميعها تقتضى أنه لا يحدث فى العالم حادث وهذا خلاف المشاهدة وكل حجة تقتضى خلاف المشهود فهى من جنس حجج السفسطة وهم كلهم متفقون على أن العدم من جملة العلل وهو مأخوذ عن ارسطو (قال ارسطو فى مقالة اللام التى هى منتهى فلسفته وهى علم ما بعد الطبيعة) وأما على طريق المناسبة فأخلق بنا إن نحن اتبعنا ما وصفنا أن نبين أن مبادى جميع الاشياء الموجودة ثلاثة العنصر والصورة والعدم مثال ذلك فى الجوهر المحسوس أن الحر نظير الصورة والبرد نظيره العدم والعنصر هو الذى له هذان بالقوة وفى باب الكيف يكون البياض نظير الصورة والسواد نظير العدم والشئ الموضوع لهما هو السطح فى قياس العنصر ويكون الضوء نظير الصورة والظلمة نظير العدم والجسم القابل للضوء هو الموضوع لهما فليس يمكن على الاطلاق أن تجد عناصر هى باعيانها عناصر لجميع الاشياء وأما على طريق المناسبة والمقايسة فأخلق بها أن توجد (قال) وليس طلبنا الآن طلب عنصر الاشياء الموجودة لكن قصدنا انما هو طلب مبدئها وكلاهما سبب لها الا أن المبدأ قد يجوز أن يوجد خارجا عن الشئ مثل السبب المحرك وأما العناصر فلا يجوز أن تكون الا فى الاشياء التى هى منها وما كان عنصرا فليس مانع يمنع من أن يقال له مبدأ وما كان مبدأ فليس (٣) له عنصر لا محالة وذلك ان المبدأ المحرك قد يجوز أن يكون خارجا عن المحرك ولكن المحرك القريب من الاشياء الطبيعية هو مثل الصورة وذلك أن الانسان انما يلده انسان وأما فى الاشياء الوهمية فالصورة أو العدم مثال ذلك الطب والجهل به والبناء والجهل به وفى كثير من الامور يكون السبب المحرك هو الصورة من ذلك أن الطب من وجه ما هو الصحة لانها المحركة وصورة البيت من وجه ما هى البناء والانسان انما يلده الانسان وليس قصدنا لطلب المحرك القريب لكن قصدنا للمحرك الاول الذى منه يتحرك جميع الاشياء فالامر فيه بين أنه جوهر وذلك انه مبدأ الجواهر ولا يجوز أن يكون مبدأ الجواهر الا جوهرا وهو مبدأ الجواهر ومبدأ جميع الاشياء الموجودة ولم يكن التهيب من التصريح بهذا فيما تقدم صوابا فان سائر الاشياء انما هى أحداث وحالات للجوهر وحركات له وينبغى أن نبحث عن هذا الجوهر الذى يحرك الجسم كله ما هو هل يجب أن نضع أنه نفس أو أنه عقل أو أنه غيرهما بعد أن نحذر ونتوقى أن نحكم على المبدا الاول بشئ من الاعراض التى تلزم الاواخر من الاشياء الموجودة ولكنه قد يوجد فى أواخر الاشياء الموجودة ما هو بالقوة وأن يكون الشئ فى الاوقات المختلفة على حالات مختلفة وأن لا يكون دائما على حال واحدة والاشياء التى تقبل الكون والفساد هى التى توجد بهذه الحال فانك تجد الشئ فيها بعينه مرة بالقوة ومرة بالفعل مثال ذلك أن الخمر توجد بالفعل بعد أن تغلى وتسكر وقد تكون موجودة بالقوة فى وقت آخر اذ كانت الرطوبة التى فيها تتولد انما هى فى نفس الكرم والاعم وربما كان بالفعل وربما كان بالقوة فى العناصر التى عنها تتولد واذا قلنا بالقوة أو بالفعل فليس نعنى شيأ غير الصورة والعنصر ونعنى بالصورة الصورة التى يمكن أن تفرز من المركب من الصورة والعنصر فأما المنفرد فمثل الضوء والظلمة اذ كان يمكن فيها أن تنفرد عن الهواء والمركب منهما فمثل البدن الصحيح

قال الكوثري في تعليقه على السيف الصقيل في الرد على ابن زفيل ما نصّه » : وأين قدم النوع مع حدوث أفراده؟ وهذا لا يصدر إلا ممن به مس، بخلاف المستقبل، وقال أبو يعلى الحنبلي في

»المعتمد :« والحوادث لها أول ابتدأت منه خلافا للملحدة .ا.هـ .وهو من أئمة الناظم .يعني ابن القيّم .فيكون هو وشيخه من الملاحدة على رأي أبي يعلى هذا فيكونان أسوَأ حالا منه في الزيغ، ونسأل الله السلامة .« ا.هـ

وأرواح خلقًا من قبل خلق وإنه كان قبل هذه السموات سموات غيرها لا إلى نهاية، وأرواح غير هذه الأرواح لا إلى نهاية لم يكن بينه وبين هذا الناظم فرق إلا أن هذه فى غير ذاته تعالى، وما قاله الناظم ، بحدوثه فى ذاته سبحانه وتعالى والتسلسل عنده جائز فبم ينكر على الزنديق الذى يدعى ذلك؟ وأى فرق بين قوله وقوله؟ فإن التزم جوازهما فأى فرق بينهما وبين جرم هذه السماء؟[1] وقوله (تخلف التأثير بعد تمام موجبه) ففيه اعتراضان: أحدها أن المؤثر خلاف الفاعل بالاختيار والله تعالى فاعل بالاختيار والثانى قوله (بعد تمام موجبه) إن أراد الإيجاب الذاتى فهو قول الفلاسفة والله فاعل بالاختيار، ومن ضرورة الفعل بالاختيار تأخر عن الاختيار، والتأخر يقتضى الحدوث فكيف يتخلص عن هذه اللكنة. [وإن أراد الوجوب عن الله فسياق العبارة ينافيه].

فصل

القول فى تجويز التسلسل فى الماضى

قال: «فلئن زعمتم أن ذاك تسلسل قلنا صدقتم وهو ذو إمكان كتسلسل التأثير فى مستقبل، وهل بينهما[2] فرق؟ وأبو على [الجبائى] وابنه [أبو هاشم] والأشعرى وابن الطيب [الباقلانى] وجميع أرباب الكلام الباطل فرقوا وقالوا ذلك فيما لا يزال حق وفى الأزل ممتنع لأجل تناقض الأزلى والأحداث، فانظر إلى التلبيس فى ذا الفرق ترويجًا على العوران والعميان ما قال ذو عقل بأن ذا أزلى لذى ذهن ولا أعيان بل كل فرد فهو مسبوق بفرد ونظيره كل فرد ملحوق بفرد فالآحاد تفنى والنوع[3] لا يفنى أزلا وأبدًا وتعاقب الآنات ثابت فى الذهن كذا فى العين، فإن

(١) ولعل المصنف لم ير جزء (حوادث لا أول لها) لابن تيمية إذ قوله فيه خطر جدًا.

(٢) لو كان الناظم سعى فى تعلم أصول الدين عند أهل العلم قبل أن يحاول الإمامة فى الدين لبان له الفرق بين الماضى والمستقبل فى ذلك، ولعلم أن كل مادخل فى الوجود من الحوادث متناه محصور وأما المستقبل فلا يحدث فيه حادث محقق إلا وبعده حادث مقدر لا إلى غير نهاية بخلاف الماضى كما سبق وسيأتى كلام أبى يعلى وغيره فى ذلك.

(٣) عدم فناء النوع فى الأزل بمعنى قدمه، وأين قدم النوع مع حدوث أفراده؟ وهذا لا يصدر إلا ممن به مس بخلاف المستقبل وقد سبق بيان ذلك، وقال أبو يعلى الحنبلى فى المعتمد: «والحوادث لها أول ابتدأت منه خلافًا للملحدة ا هـ». وهو من أئمة الناظم فيكون هو وشيخه من الملاحدة على رأى أبى يعلى هذا فيكونان أسوأ حالا منه فى الزيغ نسأل الله السلامة.

وقال –أي ابن تيمية – في منهاج السنّة النبوية ما نصه » : فإن قلتم لنا :فقد قلتم بقيام الحوادث بالربّ، قلنا لكم :نعم، وهذا قولنا الذي دلّ عليه الشرع والعقل

قال ابن تيمية المجسم

والصنف الثاني يقولون صفة ذات لازمة للموصوف لا تتعلق بمشيئته ولا قدرته، والآخرون يقولون هو صفة ذات وصفة فعل وهو قائم به يتعلق بمشيئته وقدرته. إذا كان كذلك فقولكم إنه صفة فعل ينازعكم فيه طائفة، وإذا لم ينازعوا في هذا، فيقال هب أنه صفة فعل لكن صفة فعل منفصل عن القائل الفاعل أو قائم به، أما الأوّل فهو قولكم الفاسد وكيف تكون الصفة غير قائمة بالموصوف، أو القول غير قائم بالقائل، فإن قلتم هذا بناء على أن فعل اللّه لا يقوم به، لأنه لو قام به لقامت به الحوادث، قيل والجمهور ينازعونكم في هذا الأصل ويقولون كيف يعقل فعل لا يقوم بفاعل، ونحن نعقل الفرق بين نفس التكوين وبين المخلوق المكوّن، وهذا قول جمهور الناس كأصحاب أبي حنيفة، وهو الذي حكاه البغوي وغيره من أصحاب الشافعي عن أهل السنة، وهو قول أئمة أصحاب أحمد كأبي إسحاق بن شاقلا وأبي بكر بن عبد العزيز وأبي عبد اللّه بن حامد والقاضي أبي يعلى في آخر قوليه، وقول أئمة الصوفية وأئمة أصحاب الحديث، وحكاه البخاري في كتاب أفعال العباد عن العلماء مطلقاً وهو قول طوائف من المرجئة والشيعة والكرامية.

ثم القائلون بقيام فعله به منهم من يقول فعله قديم والمفعول متأخر كما أن إرادته قديمة والمراد متأخر كما يقول ذلك من يقوله من أصحاب أبي حنيفة وأحمد وغيرهم.

ومنهم من يقول بل هو حادث النوع كما يقول ذلك من يقوله من الشيعة والمرجئة والكرامية، ومنهم من يقول بمشيئته وقدرته شيئاً فشيئاً، لكنه لم يزل متصفاً به، فهو حادث الآحاد قديم النوع كما يقول ذلك من يقوله من من أئمة أصحاب الحديث وغيرهم من أصحاب الشافعي وأحمد وسائر الطوائف، وإذا كان الجمهور ينازعونكم فتقدر المنازعة بينكم وبين أئمتكم من الشيعة ومن وافقهم. فإن هؤلاء يوافقونكم على أنه حادث، لكن يقولون هو قائم بذات اللّه، فيقولون قد جمعنا حجتنا وحجتكم، فقلنا العدم لا يؤمر ولا ينهى، وقلنا الكلام لا بد أن يقوم بالمتكلم، فإن قلتم لنا فقد قلتم بقيام الحوادث بالرب. قلنا لكم نعم وهذا قولنا الذي دل عليه الشرع والعقل، ومن لم يقل إن الباري يتكلم ويريد ويحب ويبغض ويرضى ويأتي ويجيء فقد ناقض كتاب اللّه، ومن قال أنه لم يزل ينادي موسى في الأزل فقد خالف كلام اللّه مع مكابرة العقل، لأن اللّه تعالى يقول: ﴿فَلَمَّا جَاءَهَا نُودِيَ﴾ [النمل:٨]، وقال: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئاً أَن يَقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس:٨٢]، فأتى بالحروف الدالة على الاستقبال.

٣٢٠

وقال فيه ما نصه) : ولكن الاستدلال على ذلك بالطريقة الجهمية المعتزلية طريقة الأعراض والحركة والسكون التي مبناها على أن الأجسام محدثة لكونها لا تخلو عن الحوادث، وامتناع حوادث لا أول لها

طريقة مبتدَعة في الشرع باتفاق أهل العلم بالسنة، وطريقة مخطرة مخوفة في العقل بل مذمومة عند طوائف كثيرة (ا.هـ

قال المجسم ابن تيمية

إنه موجب بذاته أو علة مستلزمة للمعلول، أو سمي مؤثراً لكون لفظ التأثير يعم هذه الأنواع، فيدخل فيه الفاعل باختياره ويدخل فيه الواجب بذاته وغير ذلك، بل هو المختص بالقدم الذي استحق ما سواه، كونه مسبوقاً بالعدم ولكن الاستدلال على ذلك بالطريقة الجهمية المعتزلية طريقة الاعراض والحركة والسكون التي مبناها على أن الأجسام محدثة لكونها لا تخلو عن الحوادث، وامتناع حوادث لا أوّل لها طريقة مبتدعة في الشرع باتفاق أهل العلم بالسنة، وطريقة مخطرة مخوفة في العقل، بل مذمومة عند طوائف كثيرة، وأنه لم يعلم بطلانها لكثرة مقدماتها وخفائها، والنزاع فيها عند كثير من أهل النظر كالأشعري في رسالة الثغرو من سلك سبيله في ذلك كالخطابي، وأبي عمر الطلمنكي وغيرهم، وهي طريق باطلة في الشرع والعقل عند محققي الأئمة العالمين بحقائق المعقول والمسموع.

والاستدلال بهذا طريق أوجبت نفي صفات اللّه القائمة به، ونفي أفعاله القائمة به، وأوجبت من بدع الجهمية ما هو معروف عند سلف الأمة، وسلطت بذلك الدهرية على القدح فيما جاءت به الرسل عن اللّه، فلا قامت بتقرير الدين، ولا قمعت أعداءه الملحدين، وهي التي أوجبت على من سلكها قولهم أن اللّه تعالى لم يتكلم، بل كلامه مخلوق، فإنه بتقدير صحتها تستلزم هذا القول.

وأما ما أحدثه ابن كلاب ومن اتبعه من القول بقدم شيء منه معين إما معنى واحد وإما حروف أو حروف وأصوات معينة يقترن بعضها ببعض أزلاً وأبداً، فهي أقوال محدثة بعد حدوث القول بخلق القرآن، وفيها من الفساد شرعاً وعقلاً ما يطول وصفه، لكن القائلون بها بينوا فساد قول من قال: هو مخلوق من الجهمية والمعتزلة. فكان في كلام كل طائفة من هؤلاء الطوائف من الفائدة بيان فساد قول الطائفة الأخرى لا صحة قولها، إذ الأقوال المخالفة للحق كلها باطلة وكان الناس لما بعث اللّه تعالى محمداً ﷺ في ضلال عظيم كما في الصحيح من حديث عياض بن حمار عن النبي ﷺ قال: «إن اللّه نظر إلى أهل الأرض فمقتهم عربهم وعجمهم إلا بقايا من أهل الكتاب، وإن ربي قال لي قم في قريش فأنذرهم، فقلت: أي رب[١] إذا يثلغوا رأسي حتى يدعوه خبزة، فقال: إني مبتليك ومبتل بك، ومنزل عليك كتاباً لا يغسله الماء تقرؤه نائماً ويقظان، فابعث جنداً نبعث خمسة مثله، وقاتل بمن أطاعك من

(١) قوله إذا يثلغوا الخ كذا في الأصل والذي في لسان العرب إذا يثلغوا رأسي كما تثلغ الخبزة قال والثلغ الشدخ ا هـ كتبه مصححه.

وقال في موضعءاخر ما نصّه » : وحينئذٍ فيمتنع كون شيء من العالم أزليًا وان جاز أن يكون نوع الحوادث دائمًا لم يزل، فإن الأزل ليس هو عبارة عن شيء محدد بل ما من وقت يقدر إلا وقبله

وقتءاخر، فلا يلزم من دوام النوع قدم شيء بعينه « ا .هـ .ومضمون هذا أمران :أحدهما أنه يقرّ ويعتقد قدم الأفراد من غير تعيين شيء منها

قال المجسم ابن تيمية

التي يجب مقارنة مرادها لها كان ممتنعاً، وإن حدثت بلا إرادة ولا سبب حادث كان ذلك ممتنعاً، فتبين أنه على القول بوجوب مقارنة المراد للإرادة يمتنع قدم شيء من العالم، سواء قيل بقدم الإرادة أو حدوثها أو قدم شيء منها وحدوث شيء آخر، وإن قيل بأنَّ المراد يجوز مقارنته للإرادة، ويجوز تأخره عنها، فإنه على هذا التقدير يجوز حدوث العالم بإرادة قديمة أزلية من غير تجدد شيء، كما تقول ذلك الكلابية ومن وافقهم من الأشعرية والكرامية والفقهاء المنوسبين إلى الأئمة الأربعة وغيرهم.

وعلى هذا التقدير فإنه يجوز حدوث الحوادث بلا سبب حادث وترجيح أحد المتماثلين على الآخر بمجرد الإرادة القديمة، وعلى هذا التقدير فإنه يبطل حجة القائلين بقدم العالم، وهؤلاء إنما قالوا هذا لاعتقادهم بطلان التسلسل في الآثار، وامتناع حوادث لا أول لها، فإذا كان ما قالوه حقاً وإنه يمتنع حوادث لا أول لها لزم حينئذ حدوث العالم، وامتنع القول بقدمه لأنه لا يخلو شيء منه عن مقارنة شيء من الحوادث حتى العقول والنفوس عند من يقول باثباتها، فإنها عندهم لا بد أن تقارن الحوادث، فإذا امتنع حوادث لا أول لها كان ما لم يسبق الحوادث بمنزلتها يمتنع قدمه كما يمتنع قدمها، وإن كان ما قاله هؤلاء باطلاً أمكن دوام الحوادث، وعلى هذا التقدير، فيجوز مقارنة المراد للإرادة في الأزل، ويمتنع حدوث شيء إلا بسبب حادث، وحينئذ فيمتنع كون شيء من العالم أزلياً، وإن جاز أن يكون نوع الحوادث دائماً لم يزل، فإن الأزل ليس هو عبارة عن شيء محدد، بل ما من وقت يقدر إلا وقبله وقت آخر ،فلا يلزم من دوام النوع قدم شيء بعينه، وإنما قيل يمتنع قدم شيء بعينه لأنه إذا جاز أن يقارنها المراد في الأزل وجب أن يقارنها المراد، لأن الإرادة التي يجوز مقارنة مرادها لها لا يتخلف عنها مرادها إلا لنقص في القدرة، وإلا فإذا كانت القدرة تامة والإرادة التي يمكن مقارنة مرادها لها حاصلة، لزم حصول المراد لوجود المقتضى التام للفعل؛ إذ لو لم يلزم مع كون المراد ممكناً لكان حصوله بعد ذلك يستلزم ترجيح أحد المتماثلين على الآخر بدون مرجح، وهو باطل على هذا التقدير، ولهذا كان الذين يقولون بامتناع شيء من الحوادث في الأزل يقولون: إن حصول شيء من المرادات في الأزل ممتنع لا يقولون بأنه ممكن، وإنه يمكن مقارنة مراده له، ولكن أورد الناس عليهم أنه إذا كان نسبة جميع الأوقات والحوادث إلى الإرادة الأزلية نسبة واحدة، فترجيح أحد الوقتين أو ما يقدر فيه الوقت بالحدوث ترجيح بلا مرجح وتخصيص لأحد المتماثلين، بلا مخصص وهذا الكلام لا يقدح في مقصودنا هنا.

ثم هذا يتحصل منه مع ما نقل عنه الجلال الدواني في كتاب شرح العضدية بقوله » : وقد رأيت في بعض تصانيف ابن تيمية القول به –أي بالقدم الجنسي –في العرش ،« أي أنه كان يعتقد أن جنس

العرش أزلي أي ما من عرش إلا وقبله عرش إلى غير بداية وأنه يوجد ثم ينعدم ثم يوجد ثم ينعدم وهكذا، أي أن العرش جنسه أزلي لم يزل مع الله ولكن عينه القائم الآن حادث

الوجه، فلا يلزم القدم الشخصي في شيء من أجزاء العالم، بل القدم الجنسي، بأن يكون فرد من أفراد العالم، لا يزال على سبيل التعاقب موجوداً.

٢٠ـ وقد قال بذلك بعض المحدثين المتأخرين. وقد رأيت في بعض تصانيف ابن تيمية القول به في العرش.

٢١ـ وقد قال الإمام حجة الإسلام ـ ردا لجوابهم المذكور ـ: إن هذه الحركة مبدأ الحوادث، إما من حيث إنها مستمرة، أو من حيث إنها متجددة. فإن كانت من حيث إنها مستمرة، فكيف صدر من مستمر متشابه الأجزاء شيء في بعض الأحوال دون بعض؟. وإن كانت من حيث إنها متجددة، فما سبب تجددها في نفسها، فيحتاج إلى سبب آخر، البتة، ويتسلسل. واعترض عليه بأن هذا التسلسل جائز عندهم؛ لعدم وجود اجتماع الآحاد، وهم قائلون بجواز التسلسل في الأمور المتعاقبة، ووقوعه فيها.

٢٢ـ قلت: من هنا التجدد عبارة عن انتفاء شيء وحدوث شيء آخر. فإذا عدم جزء من الحركة، فلابد لعدمه من علة حادثة، وتلك العلة: إما أمر موجود، أو عدم أمر موجود، أو بعضها أمر موجود، وبعضها عدم أمر موجود. وعلى الأول: ننقل الكلام إلى علة ذلك الأمر، وهكذا حتى يلزم التسلسل في الأمور الموجودة المجتمعة المترتبة. وعلى الثاني: يكون ذلك العدم عدم جزء من أجزاء علة وجوده، ضرورة أن ما لا يكون وجوده علة لوجود شيء، لا يكون عدمه علة لعدمه، فيلزم التسلسل في الموجودات التي هذه الأعدام أعدام لها. وعلى الثالث: لابد أن يكون أحد القسمين من الأمور الموجودة، وتلك الأعدام أو كلاهما غير متناه. وعلى الوجهين يلزم التسلسل في الأمور الموجودة المترتبة المجتمعة.

٢٣ـ والحاصل أنه يلزم التسلسل في الأمور الموجودة، المترتبة، المجتمعة: إما في حال وجوده السابق، أو حال عدمه اللاحق؛ لأن عدمه، إن كان: بسبب أمر موجود. أو عدم أمر يستلزم حدوث أمر موجود، كعدم المانع، المستلزم لوجود المانع. يلزم التسلسل في الموجودات المترتبة المجتمعة الحادثة في حال عدمه.

وقال في موضع ءاخر من المنهاج ما نصه » :ومنهم من يقول بمشيئته وقدرته –أي أن فعل الله بمشيئته وقدرته –شيئا فشيئا، لكنه لم يزل متصفا به فهو حادث الآحاد قديم النوع كما يقول ذلك من يقوله

من أئمة أصحاب الحديث وغيرهم من أصحاب الشافعي وأحمد وسائر الطوائف ا.هـ .فانظروا كيف افترى كعادته هذه المقولة الخبيثة على أئمة الحديث، وهذا شيء انفرد به ووافق به متأخري الفلاسفة، لكنه تقوّل على أئمة الحديث

قال ابن تيمية المجسم

والصنف الثاني يقولون صفة ذات لازمة للموصوف لا تتعلق بمشيئته ولا قدرته، والآخرون يقولون هو صفة ذات وصفة فعل وهو قائم به يتعلق بمشيئته وقدرته. إذا كان كذلك فقولكم إنه صفة فعل ينازعكم فيه طائفة، وإذا لم ينازعوا في هذا، فيقال هب أنه صفة فعل لكن صفة فعل منفصل عن القائل الفاعل أو قائم به، أما الأوّل فهو قولكم الفاسد وكيف تكون الصفة غير قائمة بالموصوف، أو القول غير قائم بالقائل، فإن قلتم هذا بناء على أن فعل اللّه لا يقوم به، لأنه لو قام به لقامت به الحوادث، قيل والجمهور ينازعونكم في هذا الأصل ويقولون كيف يعقل فعل لا يقوم بفاعل، ونحن نعقل الفرق بين نفس التكوين وبين المخلوق المكوّن، وهذا قول جمهور الناس كأصحاب أبي حنيفة، وهو الذي حكاه البغوي وغيره من أصحاب الشافعي عن أهل السنة، وهو قول أئمة أصحاب أحمد كأبي إسحاق بن شاقلا وأبي بكر بن عبد العزيز وأبي عبد اللّه بن حامد والقاضي أبي يعلى في آخر قوليه، وقول أئمة الصوفية وأئمة أصحاب الحديث، وحكاه البخاري في كتاب أفعال العباد عن العلماء مطلقاً وهو قول طوائف من المرجئة والشيعة والكرامية.

ثم القائلون بقيام فعله به منهم من يقول فعله قديم والمفعول متأخر كما أن إرادته قديمة والمراد متأخر كما يقول ذلك من يقوله من أصحاب أبي حنيفة وأحمد وغيرهم.

ومنهم من يقول بل هو حادث النوع كما يقول ذلك من يقوله من الشيعة والمرجئة والكرامية، ومنهم من يقول بمشيئته وقدرته شيئاً فشيئاً، لكنه لم يزل متصفاً به، فهو حادث الآحاد قديم النوع كما يقول ذلك من يقوله من من أئمة أصحاب الحديث وغيرهم من أصحاب الشافعي وأحمد وسائر الطوائف، وإذا كان الجمهور ينازعونكم فتقدر المنازعة بينكم وبين أئمتكم من الشيعة ومن وافقهم. فإن هؤلاء يوافقونكم على أنه حادث، لكن يقولون هو قائم بذات اللّه، فيقولون قد جمعنا حجتنا وحجتكم، فقلنا العدم لا يؤمر ولا ينهى، وقلنا الكلام لا بد أن يقوم بالمتكلم، فإن قلتم لنا فقد قلتم بقيام الحوادث بالرب. قلنا لكم نعم وهذا قولنا الذي دل عليه الشرع والعقل، ومن لم يقل إن الباري يتكلم ويريد ويحب ويبغض ويرضى ويأتي ويجيء فقد ناقض كتاب اللّه، ومن قال أنه لم يزل ينادي موسى في الأزل فقد خالف كلام اللّه مع مكابرة العقل، لأن اللّه تعالى يقول: ﴿فَلَمَّا جَاءَهَا نُودِيَ﴾ [النمل:٨]، وقال: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئاً أَن يَقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس:٨٢]، فأتى بالحروف الدالة على الاستقبال.

والفقهاء من أصحاب الشافعي وأحمد وغيرهم وافترى عليهم، ولم يقل أحد منهم ذلك لكن أراد أن يروّج عقيدته المفتراة بين المسلمين على ضعاف الأفهام، ويربأ بنفسه عن أن يقال إنه وافق الفلاسفة في هذه العقيدة

وقد ردّ على ابن حزم في نقد مراتب الإجماع لنقله الإجماع على أن الله لم يزل وحده ولا شىء غيره معه، وأن المخالف بذلك كافر باتفاق المسلمين، فقال ابن تيمية بعد كلام ما نصه » :وأعجب من ذلك حكايته الإجماع على كفر من نازع أنه سبحانه لم يزل وحده ولا شىء غيره معه . » ا.هـ .وعبارته هذه صريحة في اعتقاده أن جنس العالم أزلي لم يتقدمه الله بالوجود

قال ابن تيمية المجسم

قلت : اما اتفاق السلف وأهل السنة والجماعة ، على ان الله وحده خالق كل شيء فهذا حق ، ولكنهم لم يتفقوا على كفر من خالف ذلك فإن القدرية ــ الذين يقولون ان أفعال الحيوان لم يخلقها الله ــ أكثر من ان يمكن ذكرهم من حين ظهرت القدرية في أواخر عصر الصحابة الى هذا التاريخ ، والمعتزلة كلهم قدرية ، وكثير من الشيعة ، بل عامة الشيعة المتأخرين ، وكثير من المرجئة والخوارج ، وطوائف من أهل الحديث والفقه ، نسبوا الى ذلك . منهم طائفة من رجال الصحيحين ولم يجمعوا على تكفير هؤلاء . بل هو نفسه قد ذكر في أول كتابه انه لا يكفر هؤلاء . والمنصوص عن مالك والشافعي واحمد في القدرية، انهم اذا جحدوا العلم كفروا، واذا لم يجحدوه لم يكفروا . وأيضاً فقد ذكر في كتابه «الملل والنحل» أن الصحابة وأئمة الفتيا لا يكفرون من أخطأ في مسألة في الاعتقاد ولا فتيا ، وان كان أراد بقوله أتى المسلمون على هذا فهذا أبلغ . ومعلوم ان مثل هذا النقل للاجماع لم ينقله عن معرفته بأقوال الأئمة ، لكن لما علم ان القرآن أخبر بأن الله خالق كل شيء ، وان هذا من أظهر الأمور عند الأمة ، حكى الاجماع على هذا ، ثم اعتقد ان من خالف الاجماع كفر بإجماع ، فصارت حكايته لهذا الاجماع مبنية على هاتين المقدمتين اللتين ثبت النزاع في كل منها ، وأعجب من ذلك حكايته الاجماع على كفر من نازع انه سبحانه لم يزل وحده ولا شيء غيره معه ، ثم خلق الأشياء كما شاء ، ومعلوم ان هذه العبارة ليست في كتاب الله ، ولا تنسب الى رسول الله ﷺ بل الذي في الصحيح عنه حديث عمران بن حصين عن النبي ﷺ كان الله ولا شيء قبله، وكان عرشه على الماء ، وكتب في الذكر كل شيء، وخلق السموات والأرض . وفي لفظ: ثم خلق السموات والأرض. وروي هذا الحديث في البخاري بثلاثة ألفاظ : روي كان الله ولا شيء قبله. وروي ولا شيء غيره ، وروي ولا شيء معه ؛ والقصة واحدة . ومعلوم ان النبي ﷺ إنما قال واحداً من هذه الألفاظ ، والآخران رويا بالمعنى ،

أما عبارته في شرح حديث عمران بن الحصين فهي » :وإن قدّر أن نوعها –أي الحوادث –لم يزل معه فهذه المعية لم ينفها شرع ولا عقل، بل هي من كماله، قال تعالى) :أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لاَّ يَخْلُقُ أَفَلا تَذَكَّرُونَ) (سورة النحل .(17/وقال » :والخلق لا يزالون معه « إلى أن قال » :لكن يشتبه على كثير من الناس النوع بالعين . » ا.هـ

فما الموجب لتخصيص حال الفعل بالخلق دون ما قبل ذلك فيما لا يتناهى؟!!.

ـ **وأيضاً** ـ فالأزل معناه: عدم الأولية، ليس الأزل شيئاً محدوداً، فقولنا: لم يزل قادراً بمنزلة قولنا: هو قادر دائماً، وكونه قادراً وصف دائم لا ابتداء له، فكذلك إذا قيل: لم يزل متكلّماً إذا شاء ولم يزل يفعل ما شاء، يقتضي دوام كونه متكلماً وفاعلاً بمشيئته وقدرته، **وإذا ظن الظانّ أنّ هذا يقتضي قدم شيء معه كان من فساد تصوّره؛ فإنه إذا كان خالق كلّ شيء فكلّ ما سواه مخلوق مسبوق بالعدم، فليس معه شيء قديم يقدمه.**

وإذا قيل: لم يزل يخلق، كان معناه لم يزل يخلق مخلوقاً بعد مخلوق، كما لا يزال في الأبد يخلق مخلوقاً بعد مخلوق، ننفي ما ننفيه من الحوادث والحركات شيئاً بعد شيء. **وليس في ذلك إلاّ وصفه بدوام الفعل، لا بأن معه مفعولاً من المفعولات بعينه.**

وإن قدّر: أنّ نوعها لم تزل معه فهذه المعية لم ينفها شرع ولا عقل، بل هي من كماله، قال تعالى: ﴿ أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُۚ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴾ [النحل: ١٧].

والخلق لا يزالون معه، وليس في كونهم لا يزالون معه في المستقبل ما ينافي كماله، وبين الأزل في المستقبل، مع أنه في

الماضي حدث بعد أن لم يكن **إذ كان كلّ مخلوق فله ابتداء،** ولا نجزم أن يكون له انتهاء، وهذا فرق في أعيان المخلوقات، وهو فرق صحيح لكن يشتبه على كثير من الناس النوع بالعين، كما اشتبه ذلك على كثير من الناس في الكلام فلم يفرّقوا بين كَوْن كلامه قديماً بمعنى: أنه لم يزل متكلّماً إذا شاء، وبين كون الكلام المعين قديماً.

وكذلك لم يفرّقوا بين كَوْن الفعل المعين قديماً وبين كون نوع الفعل المعين قديماً، كالفلك محدث مخلوق مسبوق بالعدم، وكذلك كلّ ما سواه، وهذا الذي دلّ عليه الكتاب والسنة والآثار، وهو الذي تدلّ عليه المعقولات الصريحة الخالصة من الشبه، كما قد بسطنا الكلام عليها في غير هذا الموضع، وبيّنا مطابقة العقل الصريح للنقل الصحيح، وإنْ غلط أهلُ الفلسفة والكلام أو غيرهم فيهما أو في أحدهما، وإلاّ فالقول الصدق المعلوم بعقل أو سمع يصدق بعضه بعضاً لا يكذّب بعضه بعضاً، قال تعالى: ﴿ وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ ﴾ [الزمر: ٣٣]. بعد قوله: ﴿ ۞ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كَذَبَ عَلَى ٱللَّهِ وَكَذَّبَ بِٱلصِّدْقِ إِذْ جَآءَهُۥٓ ﴾ [الزمر: ٣٢].

وإنما مدح مَنْ جاء بالصدق وصدّق بالحق الذي جاءه،

قال المجسم ابن تيمية

وأيضاً، فما من حال يقدرها العقل إلا والفعل فيها ممكن وهو قادر، وإذا قدر قبل ذلك شيئاً شاءه الله فالأمر كذلك، فلم يزل قادراً والفعل ممكن، وليس لقدرته وتمكنه من الفعل أول، فلم يزل قادراً يمكنه أن يفعل، فلم يكن الفعل ممتنعاً عليه قط.

وأيضاً، فإنهم يزعمون أنه يمتنع في الأزل، والأزل ليس شيئاً محدوداً يقف عنده العقل، بل ما من غاية ينتهي إليها تقدير الفعل إلا والأزل قبل ذلك بلا غاية محدودة، حتى لو فرض وجود مدائن أضعاف مدائن الأرض في كل مدينة من الخردل ما يملؤها، وقدر أنه كلما مضت ألف ألف سنة فنيت خردلة فني الخردل كله والأزل لم ينته، ولو
١٨/٢٣٩ قدر أضعاف ذلك أضعافا لا ينتهى. فما من وقت يقدر إلا والأزل قبل/ذلك. وما من وقت صدر فيه الفعل إلا وقد كان قبل ذلك ممكناً. وإذا كان ممكناً، فما الموجب لتخصيص حال الفعل بالخلق دون ما قبل ذلك فيما لا يتناهى؟

وأيضاً، فالأزل معناه: عدم الأولية، ليس الأزل شيئاً محدوداً، فقولنا: لم يزل قادراً بمنزلة قولنا: هو قادر دائماً، وكونه قادراً وصف دائم لا ابتداء له، فكذلك إذا قيل: لم يزل متكلما إذا شاء، ولم يزل يفعل ماشاء، يقتضي دوام كونه متكلما وفاعلا بمشيئته وقدرته، وإذا ظن الظانُّ أن هذا يقتضي قدم شيء معه كان من فساد تصوره، فإنه إذا كان خالق كل شيء فكل ما سواه مخلوق مسبوق بالعدم، فليس معه شيء قديم بقدمه. وإذا قيل: لم يزل يخلق، كان معناه لم يزل يخلق مخلوقا بعد مخلوق، كما لا يزال في الأبد يخلق مخلوقا بعد مخلوق، تنفى ما تنفيه من الحوادث والحركات شيئاً بعد شيء وليس في ذلك إلا وصفه بدوام الفعل، لا بأن معه مفعولا من المفعولات بعينه.

وإن قدر أن نوعها لم يزل معه، فهذه المعية لم ينفها شرع ولا عقل، بل هي من كماله، قال تعالى: ﴿أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ [النحل: ١٧]، والخلق لا يزالون معه، وليس في كونهم لا يزالون معه في المستقبل ما ينافي كماله، وبين الأزل في المستقبل مع أنه في الماضي حدث بعد أن لم يكن؛ إذ كان كل مخلوق فله ابتداء، ولا نجزم أن يكون له انتهاء.

١٨/ ٢٤٠ /وهذا فرق في أعيان المخلوقات، وهو فرق صحيح، لكن يشتبه على كثير من الناس النوع بالعين، كما اشتبه ذلك على كثير من الناس في الكلام، فلم يفرقوا بين كون كلامه قديماً بمعنى أنه لم يزل متكلما إذا شاء، وبين كون الكلام المعين قديماً.

وقال في شرح حديث النزول في الرد على من قال :ما لا يخلو من الحوادث حادث، وعلى من قال :ما لا يسبق الحوادث حادث، ما نصه » :إذ لم يفرقوا بين نوع الحوادث وبين الحادث المعين .« اهـ .يريد أن القول بقيام حوادث لا أوّل لها بذات الله لا يقتضي حدوثه

القول، والقول المعروف عن أهل الكلام[١] في معنى حدوث العالم الذي يحكونه عن أهل الملل كما تقدم، كما يذكر ذلك الشهرستاني[٢] والرازي[٣] والآمدي[٤] وغيرهم.

وهذا الأصل الذي ابتدعه الجهمية ومن اتبعهم من أهل الكلام من امتناع دوام فعل الله، وهو الذي بنوا عليه أصول دينهم، وجعلوا ذلك أصل دين المسلمين فقالوا: الأجسام لا تخلو من[٥] الحوادث، وما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث، أو ما لا يسبق[٦] الحوادث فهو حادث، لأن ما لا يخلو عنها ولا يسبقها يكون معها أو بعدها وما كان مع الحوادث أو بعدها فهو حادث.

وكثير منهم لا يذكر على ذلك دليلاً لكون ذلك ظاهراً، إذ لم يفرقوا بين نوع الحوادث وبين الحادث المعين. لكن من تفطن منهم للفرق فإنه يذكر دليلاً على ذلك بأن يقول: الحوادث لا تدوم بل يمتنع وجود[٧] حوادث لا أول لها. ومنهم من يمنع أيضاً وجود حوادث لا آخر لها، كما يقول ذلك إماما هذا الكلام: الجهم بن صفوان[٨] وأبو الهذيل[٩]:

ولما كان حقيقة هذا القول أن الله سبحانه لم يكن قادراً على الفعل في الأزل، بل صار قادراً على الفعل بعد أن لم يكن قادراً عليه، كان هذا مما أنكره المسلمون

(١) في «هـ» (من).
(٢) هو؛ محمد بن عبدالكريم بن أحمد الشهرستاني. قال عنه الذهبي؛ (شيخ أهل الكلام والحكمة، وصاحب التصانيف صنف كتاب: نهاية الإقدام وكتاب الملل والنحل وكان كثير المحفوظ قوي الفهم، مليح الوعظ، مات سنة (٥٤٨ هـ)، سير أعلام النبلاء (٢٠/٢٨٦)، وانظر ترجمته في: شذرات الذهب (٤/١٤٩).
(٣) (٤) تقدمت ترجمتها.
(٥) في «س»: (عن).
(٦) في «س»: (أو ما يسبق)، وفي «هـ»: (وما لا يسبق.
(٧) كلمة (وجود): سقطت من «س»: «هـ».
(٨) تقدمت ترجمته.
(٩) تقدمت ترجمته.

وقال في كتابه الفتاوى ما نصه » :ومن هنا يظهر أيضا أن ما عند المتفلسفة من الأدلة الصحيحة العقلية فإنما يدل على مذهب السلف أيضا، فأن عمدتهم في » قدم العالم « على أن الرب لم يزل فاعلاً، وأنه يمتنع أن يصير فاعلاً بعد أن لم يكن، وأن يصير الفعل ممكنًا له بعد أن لم يكن، وهذا وجميع ما احتجوا به إنما يدل على قدم نوع الفعل « اهـ.

شيئاً قديماً تقدمه من مفعولاته ـ كما يقول ذلك من يقوله من المتفلسفة ـ باطل عقلاً
٦/٢٩٩ وشرعاً، كما قد بسط في مواضع./

فإن قيل: إذا قلتم: لم يزل متكلماً بمشيئته لزم وجود كلام لا ابتداء له، وإذا لم يزل متكلماً وجب ألاّ يزال كذلك، فيكون متكلماً بكلام لا نهاية له، وذلك يستلزم وجود ما لا يتناهى من الحوادث، فإن كل كلمة مسبوقة بأخرى فهي حادثة، ووجود ما لا يتناهى محال. قيل له: هذا الاستلزام حق، وبذلك يقولون: إن كلمات الله لا نهاية لها، كما قال تعالى: ﴿قُل لَّوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَاتُ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا﴾ [الكهف: ١٠٩].

وأما قولهم: وجود ما لا يتناهى من الحوادث محال، فهذا بناء على دليلهم الذي استدلوا به على حدوث العالم وحدوث الأجسام، وهو أنها لا تخلو من الحوادث وما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث، وهذا الدليل باطل عقلاً وشرعاً، وهو أصل الكلام الذي ذمه السلف والأئمة، وهو أصل قول الجهمية نفاة الصفات، وقد تبين فساده في مواضع.

ولكن سنبين ـ إن شاء الله ـ أن هذا الدليل إذا ميز بين حقه وباطله، فإنه يدل على حدوث ما سوى الله ـ وعلى مذهب السلف ـ وكان غلطة منهم، وقولهم: كل ما لا يخلو من الحوادث ـ أي من الممكنات المفتقرة ـ فهو حادث، فأخذوا هذا قضية كلية، وقاسوا فيها الخالق على المخلوق قياساً فاسداً، كما أن أولئك قالوا: القابل للشيء لا يخلو عنه وعن ضده، أخذوها قضية كلية.

والغلط في القياس يقع من تشبيه الشيء بخلافه، وأخذ القضية الكلية باعتبار القدر
٦/٣٠٠ المشترك من غير تمييز بين نوعيها، فهذا هو القياس الفاسد،/كقياس الذين قالوا: إنما البيع مثل الربا، وقياس إبليس. ونحو ذلك من الأقيسة الفاسدة، التي قال فيها بعض السلف: أول من قاس إبليس، وما عبدت الشمس والقمر إلا بالمقاييس، يعني: قياس من يعارض النص ومن قاس قياساً فاسداً، وكل قياس عارض النص فإنه لا يكون إلا فاسداً، وأما القياس الصحيح فهو من الميزان الذي أنزله الله، ولا يكون مخالفاً للنص قط، بل موافقاً له.

ومن هنا يظهر ـ أيضاً ـ أن ما عند المتفلسفة من الأدلة الصحيحة العقلية، فإنما يدل على مذهب السلف أيضاً، فإن عمدتهم في قدم العالم على أن الرب لم يزل فاعلاً،

قال المجسم ابن تيمية

وأنه يمتنع أن يصير فاعلاً بعد أن لم يكن، وأن يصير الفعل ممكناً له بعد أن لم يكن، وأنه يمتنع أن يصير قادراً بعد أن لم يكن، وهذا وجميع ما احتجوا به إنما يدل على قدم نوع الفعل، لا يدل على قدم شيء من العالم لا فلك ولا غيره.

فإذا قيل: إنه لم يزل فاعلاً بمشيئته وقدرته، وإن الفعل من لوازم الحياة ـ كما قال ذلك من قاله من أئمة السنة ـ كان هذا قولاً بموجب جميع أدلتهم الصحيحة العقلية، وكان هذا موافقاً لقول السلف: لم يزل متكلماً إذا شاء. فلم يزل متكلماً إذا شاء، فاعلاً لما يشاء.

وجميع ما احتج به الكُلاّبية، والأشعرية، والسالمية وغيرهم، على قدم الكلام، إنما يدل على أنه لم يزل متكلماً إذا شاء، لا يدل على قدم كلام بلا مشيئة، ولا على قدم كلام معين، بل على قدم نوع الكلام./ ٣٠١/٦

وجميع ما يحتج به الفلاسفة على قدم الفاعلية، إنما يدل على أنه لم يزل فاعلا لما يشاء، لا يدل على قدم فعل معين، ولا مفعول معين، لا الفلك ولا غيره.

والغلط إنما نشأ بين الفريقين من اشتباه النوع الدائم بالعين المعينة، ثم إن أولئك قالوا: يمتنع قدم نوع الحركة والفعل لامتناع حوادث لا أول لها، فأبطلوا كون الرب لم يزل متكلماً بمشيئته، ولم يزل فاعلاً بمشيئته، بل يلزمهم أنه لم يكن قادراً على الفعل ثم صار قادراً، ولم يكن ـ أيضاً ـ قادراً على الكلام بمشيئته. ثم منهم من يقول: صار قادراً على الكلام بمشيئته بعد أن لم يكن كالكرامية، ومنهم من يقول لم يصر قادراً على الكلام ولا يمكنه الكلام بمشيئته قط، وهم الكلاّبية، ومن وافقهم من الأشعرية، والسالمية.

وأما الفلاسفة، فقالوا ما قاله مقدمهم أرسطو. فكل من قال: إن جنس الحركة حدثت بعد أن لم تكن، فإنه مكابر لعقله. وقالوا: يمتنع ذلك في جنس الحوادث بعد أن لم تكن بلا سبب حادث، والعلم بذلك ضروري.

فيقال لهم: هذا يدل على أنه لم يزل هذا النوع موجوداً، لا يدل على قدم عين حركة الفلك، وكذلك القول في الزمان والجسم، فإن أدلتهم تقتضي أنه لم يزل موجوداً: حركة وقدرها وهو الزمان، وفاعلها هو الذي يسمونه الجسم، لكن لا يقتضي قدم شيء بعينه. فإذا قيل: إن رب العالمين لم يزل متكلماً بمشيئته فاعلا لما يشاء، كان نوع الفعل لم يزل موجوداً وقدره وهو الزمان موجوداً، لكن أرسطو وأتباعه غلطوا، حيث ظنوا أنه لا زمان

أما عبارته في تفسير سورة الأعلى » : الوجه الرابع أن يقال :العرش حادث كائن بعد أن لم يكن، ولم يزل مستويًا عليه بعد وجوده، وأما الخلق فالكلام في نوعه، ودليله على امتناع حوادث لا أول لها قد عُرف ضعفه، والله أعلم « اهـ

المخلوقات الحادثة بعد أن لم تكن ، فإن هذه لا يقول عاقل إن منها شيئاً أزلياً ، ومن قال بقدم شيء من العالم ـ كالفلك أو مادته ـ فإنه يجعله مخلوقاً بمعنى أنه كان بعد أن لم يكن ، ولكن إذ أوجده القديم .

ولكن لم يزل فعالاً خالقاً ، [ودوام خالقيته] من لوازم وجوده فهذا ليس قولاً بقدم شيء من المخلوقات ، بل هذا متضمن لحدوث كل ما سواه ، وهذا مقتضى سؤال السائل له .

« الوجه الرابع » أن يقال : العرش حادث كائن بعد أن لم يكن ، لم يزل مستوياً عليه بعد وجوده ، وأما الخلق فالكلام في نوعه ، ودليله على امتناع حوادث لا أول لها قد عرف ضعفه ، والله أعلم .

وكان ابن فورك في مخاطبة السلطان قصد إظهار مخالفة الكرامية ، كما قصد بنيسابور القيام على المعتزلة في استتابتهم ، وكما كفرهم عند السلطان ، ومن لم يعدل في خصومه ومنازعيه ويعذرهم بالخطأ في الاجتهاد ، بل ابتدع بدعة وعادى من خالفه فيها أو كفره ، فإنما هو ظلم نفسه . وأهل السنة والعلم والإيمان يعلمون الحق ويرحمون الخلق ، يتبعون الرسول فلا يبتدعون ، ومن اجتهد فأخطأ خطأ يعذره فيه الرسول عذروه . وأهل البدع ـ مثل الخوارج ـ[1] يبتدعون بدعة ويكفرون من خالفهم ويستحلون دمه ، وهؤلاء كل منهم يرد بدعة الآخرين ، ولكن هو أيضاً مبتدع ، فيرد بدعة ببدعة ، وباطلاً بباطل .

---

(١) يطلق بعض المؤرخين كلمة الخوارج على أولئك الذين اعتزلوا أمير المؤمنين علي بن ابي طالب عندما قبل التحكيم ورضي به لأنهم في نظر هؤلاء نقضوا بيعة في أعناقهم ، وخرجوا عن إمامة مشروعة . ويطلقها فريق من المتكلمين في أصول العقائد والديانات وهم يقصدون بها الخروج من الدين استناداً الى قول الرسول ﷺ « إن ناساً من أمتي يمرقون من الدين مروق السهم من الرمية » .
والفريق الثالث : يطلقها ويقصد بها الجهاد في سبيل الله استناداً الى قوله تعالى ﴿ **ومن يخرج من بيته مهاجراً الى الله ورسوله ثم يدركه الموت فقد وقع أجره على الله** ﴾ سورة النساء الآية ١٠٠ .

وقد أثبت هذه العقيدة عن ابن تيمية الحافظ السبكي في رسالته الدرة المضية، والحافظ أبو سعيد العلائي

فقد ثبت عن السبكي ما نقله عنه تلميذه الصفدي وتلميذ ابن تيمية أيضًا في قصيدته المشهورة حتى عند المنتصرين لابن تيمية وقد تضمنت الردّ على الحليّ ثم ابن تيمية لقوله بأزلية جنس العالم وأنه يرى حوادث لا ابتداء لوجودها كما أن الله لا ابتداء لوجوده قال–أي السبكي –ما نصه

ولابن تيمية ردٌّ عليه وفي   بمقصد الردّ واستيفاءِ أضْرُبِهِ

لكنه خَلطَ الحق المبين بما   يشوبهُ كَدَّرٌ في صَفوِمشرَبِهِ

يحاوِلُ الحَشوَ أنىَّ كان لهُ   حثيثُ سيرٍ بشرقٍ او بمغرِبِهِ

يرى حوادث لا مبدَا لأوَّلها   في الله سبحانَهُ عما يظُنُّ بهِ

وقال العلاّمة البياضي الحنفي في كتابه إشارات المرام بعد ذكر الأدلة على حدوث العالم ما نصّه : »فبطل ما ظنه ابن تيمية من قدم العرش كما في شرح العضدية .« اهـ

وإليه أشار بقوله: فقبل خلق العرش أين كان الله؟.

الثالثة: الجواب بأن التحيز وقبول الحوادث من أمارات الحدوث، وهو على القديم محالٌ، ومنع ضرورة العقل عن الاتصال والانفصال سيما قبل خلق العرش وخلق الجسمانيات، وعن التغير والتماس بعد إحداث المحدثات كما في شرح قواعد العقائد. وإليه أشار أيضًا بقوله: (**فقبل خلق العرش أين كان الله**)، تعالى عن ذلك علوًّا كبيرًا.

(ص) (**وقال في الفقه الأبسط: كان الله تعالى ولا مكان، كان قبل أن يخلق الخلق، كان ولم يكن أين ولا خلق ولا شيء، وهو خالق كل شيءٍ**).

(ش) الخامس: ما أشار إليه، (**وقال في الفقه الأبسط: كان الله تعالى ولا مكان، كان قبل أن يخلق الخلق، كان ولم يكن أين**): أي مكان (**ولا خلق ولا شيء، وهو خالق كل شيءٍ**)، مُوجِد له بعد العدم، فلا يكون شيء من المكان والجهة قديمًا.

وفيه إشاراتٌ:

الأولى: الاستدلال بأنه تعالى لو كان في مكانٍ وجهةٍ لزم قدمهما، وأن يكون تعالى جسمًا؛ لأن المكان هو الفراغ الذي يشغله الجسم، والجهة اسم لمنتهى مأخذ الإشارة ومقصد المتحرك، فلا يكونان إلا للجسم والجسماني، وكل ذلك مستحيل كما مرَّ بيانه، وإليه أشار بقوله: كان ولم يكن أين، ولا خلق ولا شيء، وهو خالق كل شيءٍ.

وبطل ما ظنه ابن تيمية منهم من قدم العرش كما في شرح العضدية.

الثانية: الجواب بألا يكون الباري تعالى داخل العالم؛ لامتناع أن يكون الخالق داخلاً في الأشياء المخلوقة، ولا خارجًا عنه بأن يكون في جهةٍ منه؛ لوجوده تعالى قبل خلق المخلوقات، وتحقق الأمكنة والجهات، وإليه أشار بقوله: ﴿هُوَ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الأنعام:١٠٢]، وهو خروج عن الموهوم دون المعقول.

الثالثة: الجواب بأن كون القائم بنفسه هو المتحيز بالذات غير (مسلم)، بل هو المستغني عن محلٍ يقوم به، كما في شرح المواقف، وإليه لوَّح بقوله: كان الله ولا مكان.

(ص): (**وأنه تعالى يُدعى من أعلى لا من أسفل؛ لأن الأسفل ليس من وصف الربوبية والألوهية في شيء**، وعليه ما رُوي في الحديث: «أَنَّ رَجُلاً أَتَى إِلَى النَّبِيِّ ﷺ بِأَمَة سَوْدَاءِ فَقَالَ: وُجب عَلَيَّ عتقُ رَقَبة مُؤمنَة أفتجزيني هذه؟ فَقَالَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ: «أمؤمنَةٌ أنْتِ؟» قَالَتْ: نَعَمْ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَيْنَ اللهُ؟» فَأَشَارَتْ إِلَى السَّمَاءِ، فَقَالَ: «أَعْتِقْهَا

هذا وقد نقل المحدّث الأصولي بدر الدين الزركشي في تشنيف المسامع اتفاق المسلمين على كفر من يقول بأزلية نوع العالم فقال بعد أن ذكر أن الفلاسفة قالوا :إن العالم قديم بمادته وصورته، وبعضهم قال : قديم المادة محدث الصورة، ما نصه » :وضلّلهم المسلمون في ذلك وكفروهم . » اهـ .ومثل ذلك قال الحافظ ابن دقيق العيد والقاضي عياض المالكي والحافظ زين الدين العراقي والحافظ ابن حجر في شرح البخاري وغيرهم

الإمام في "المطالب" قولًا رابعًا بالوقف وعدم القطع وعزاه لجالينوس[١] فإنه قال في مرض موته : اكتب عنى أني[٢] ما عرفت أن العالم محدث أو قديم وأني[٣] ما عرفت أن النفس هو المزاج أو شيء غيره ، قال : ولهذا طعن به عليه ، وقيل : إنه خرج من الدنيا كما دخل حيث لم يعرف حقيقة هذه الأشياء[٤]

وكل هذه الأقوال باطلة وقد[٥] ضللهم المسلمون في ذلك وكفروهم ، وقالوا : من زعم أنه قديم فقد أخرجه عن كونه مخلوقًا للّهِ تعالى ، قالوا : وهذا أخبث من قول النصارى ؛ لأن النصارى أخرجوا من عموم خلقه شخصًا واحدًا أو شخصين ، ومن قال بقدم العالم فقد أخرج العالم العلوى والسفلي والملائكة عن كونه مخلوقًا للّهِ تعالى[٦] ، وقد برهن الأئمة على حدوثه[٧] بالبراهين القاطعة[٨] ، ومنها : أن تتغير عليه الصفات ويخرج من حال إلى حال وهو آية الحدوث ، واقتفوا في ذلك بطريقة الخليل - صلوات اللّه عليه -[٩] ، فإن اللّه - تعالى - سماها حجة ، وأثنى عليها فاستدل بأفول الكواكب وشروقها وزوالها بعد اعتدالها[١٠] على حدوثها ، واستدل

= وهو قول جميع الثنوية والديصانية والماهانية ، طوالع الأنوار ص (١٣٦) ، وانظر الأربعين [١/ ٣٠] .

(١) هو : جالينوس كلوديوس جالينوس طبيب يوناني ، كان خاتمة الأطباء الكبار المعلمين ، وهو الثامن منهم ، درس الفلسفة والتشريع ، وكان يقتفي أثر الفيلسوف اليوناني أبقراط ، من آثاره : الأخلاق وغيرها . انظر : دائرة المعارف [٦/٢٥١] ، موسوعة المعرفة [١/٨٠٠] ، عيون الأنباء ص (٧١) .

(٢) ساقطة من (ك) . (٣) في (ك) لأني .

(٤) انظر : المطالب [٧/٢٧] ، وحكى الرازي خامسًا : وهو أن يكون العالم قديم الصفات محدث الذوات ، وقال : وهذا القول معلوم الفساد بالضرورة . اهـ . وقال البيضاوي لم يقل به عاقل . راجع : مطالع الأنظار ص (١٣٧) ، الأربعين للرازي [١/٣٢] ، التفتازاني على العقائد النسفية ص (٤٧) .

(٥) ساقطة من (ك) .

(٦) ساقطة من (ز) .

(٧) في (ك) على وجود حدثه .

(٨) ساقطة من (ك) .

(٩) في (ز) صلى اللّه عليه وسلم .

(١٠) يشير إلى قوله تعالى : ﴿ فلما جن عليه الليلُ رأى كوكبًا قال هذا ربى فلما أفل قال =

قال القاضي عياض في الشفا » : وكذلك نقطع على كفر من قال بقدم العالم أو بقائه أو شك في ذلك على مذهب بعض الفلاسفة والدهرية « اهـ

وقد نحا الغَزَاليُّ قريباً من هذا المَنْحَى في كتاب التفرقة.

وقائلُ هذا كلّه كافرٌ بالإجماع على كُفرِ مَنْ لَمْ يكفِّر أحداً من النصارى واليهودِ وكُلَّ مَنْ فارقَ دِينَ المسلمين، أو وقف في تكفيرهم، أو شكّ.

قال القاضي أبو بكر: لأنَّ التوقيفَ والإجماعَ على كُفْرهم؛ فمَنْ وقف في ذلك فقد كذَّب النصّ، والتوقيفَ، أو شكّ فيه. والتكذيب أو الشكُّ فيه لا يقَعُ إلاّ من كافر.

فصل

في بيان ما هو من المقالات كفر، وما يتوقّف أو يختَلف فيه، وما ليس بكفر

اعلَمْ أنَّ تحقيق هذا الفَصْل وكَشْفَ اللَّبسِ فيه مَوْرِدُهُ الشَّرْعُ، ولا مجالَ للعَقْل فيه؛ والفَصْلُ البيِّنُ في هذا أنَّ كلَّ مقالةٍ صَرَّحَتْ بنَفْيِ الرُّبوبيّةِ أو الوَحْدَانية أو عبادةِ أَحَدٍ غير الله، أو مع اللّهِ ـ فهو كُفْرٌ، كمقالةِ الدَّهْرية، وسائرِ فرقِ أصحاب الاثنين من الدِّيصانية أو المانَوِيّة وأشباهِهم من الصائبين والنصارى والمجوس [٢٧١]، والذين أشركوا بعبادة الأوثان أو الملائكة، أو الشياطين، أو الشمس، أو النجوم أو النار أو أحدٍ غَيْرِ اللّهِ مِنْ مُشْرِكي العرب، وأهلِ الهِنْد والصِّين والسُّودان وغَيْرِهم مِمَّنْ لا يَرْجِعُ إلى كتابٍ.

وكذلك القرامِطَةُ وأصحابُ الحلُولِ والتناسُخ من الباطنيّة والطيّارة من الرافضة والجناحية والبيانية والغرابية.

وكذلك من اعترفَ بالإلهيّة الله ووحدانيته، ولكنه اعتقد أنه غير حَيٍّ أو غَيْرُ قديمٍ، وأنه مُحْدَثٌ أو مصوَّر، أو ادَّعَى له وَلداً أو صاحبةً أو والداً، أوْ أنه متولِّدٌ مِنْ شيءٍ، أو كائنٌ عنه، أو أنَّ معه في الأزَل شيئاً قديماً غَيْرَهُ؛ أو أنَّ ثَمَّ صانِعاً للعالَمِ سِوَاه، أو مُدَبِّراً غيره؛ فذلك كله كُفْرٌ بإجماع المسلمين؛ كقول الإلهيين من الفلاسفة والمنجّمين والطبائعيين. وكذلك من ادَّعَى مجالسةَ اللّهِ، والعُروجَ إليه، ومكالمتَه، أو حلُولَه في أحدِ الأشخاصِ؛ كقول بَعْضِ المتصوّفةِ والباطنيةِ، والنصارى، والقرامطة.

وكذلك نقطَعُ على كُفْرِ مَنْ قال بِقِدَمِ العالَمِ، أو بَقائه، أو شَكَّ في ذلك على مذهب بعض الفلاسفة والدَّهرية، أو قال بتَناسُخِ الأَرْواحِ وانتقالها أبَدَ الآبادِ في الأشخاصِ، وتعذيبها أو تنعيمها فيها بِحَسَبِ زكائها وخُبْثِها. وكذلك من اعترف بالإلهية والوَحْدَانية، ولكنه جَحدَ النبوّة من أصلها عموماً، أو نبوّة نبيّنا ﷺ خصوصاً، أو

وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني في فتح الباري ما نصه » :قال شيخنا –يعني العراقي –في شرح الترمذي :الصحيح في تكفير منكر الإجماع تقييده بإنكار ما يعلم وجوبه من الدين بالضرورة كالصلوات الخمس، ومنهم من عبر بإنكار ما علم وجوبه بالتواتر، ومنه القول بحدوث العالم، وقد حكى القاضي عياض وغيره الإجماع على تكفير من يقول بقدم العالم، وقال ابن دقيق العيد :وقع هنا من يدّعي الحذق في المعقولات ويميل إلى الفلسفة فظن أن المخالف في حدوث العالم لا يكفر لأنه من قبيل مخالفة

الإجماع، وتمسك بقولنا :إن منكر الإجماع لا يكفر على الإطلاق حتى يثبت النقل بذلك متواترًا عن صاحب الشرع، قال :وهو تمسك ساقط إما عن عمى في البصيرة أو تعام، لأن حدوث العالم من قبيل ما اجتمع فيه الإجماع والتواتر بالنقل « اهـ

قوله: (إلا بإحدى ثلاث) أي خصال ثلاث، ووقع في رواية الثوري «إلا ثلاثة نفر».

قوله: (النفس بالنفس) أي من قتل عمداً بغير حق قتل بشرطه، ووقع في حديث عثمان المذكور «قتل عمداً فعليه القود» وفي حديث جابر عند البزار «ومن قتل نفساً ظلماً».

قوله: (والثيب الزاني) أي فيحل قتله بالرجم، وقد وقع في حديث عثمان عند النسائي بلفظ «رجل زنى بعد إحصانه فعليه الرجم» قال النووي: الزاني يجوز فيه إثبات الياء وحذفها وإثباتها أشهر.

قوله: (والمفارق لدينه التارك للجماعة) كذا في رواية أبي ذر عن الكشميهني، وللباقين «والمارق من الدين» لكن عند النسفي والسرخسي والمستملي «والمارق لدينه» قال الطيبي المارق لدينه هو التارك له، من المروق وهو الخروج وفي رواية مسلم «والتارك لدينه المفارق للجماعة» وله في رواية الثوري «المفارق للجماعة» وزاد: قال الأعمش فحدثت بهما إبراهيم يعني النخعي فحدثني عن الأسود يعني ابن يزيد عن عائشة بمثله. قلت: وهذه الطريق أغفل المزي في الأطراف ذكرها في مسند عائشة وأغفل التنبيه عليها في ترجمة عبد الله بن مرة عن مسروق عن ابن مسعود، وقد أخرجه مسلم أيضاً بعده من طريق شيبان بن عبد الرحمن عن الأعمش ولم يسق لفظه لكن قال: «بالإسنادين جميعاً» ولم يقل «والذي لا إله غيره» وأفرده أبو عوانة في صحيحه من طريق شيبان باللفظ المذكور سواء، والمراد بالجماعة جماعة المسلمين أي فارقهم أو تركهم بالارتداد، فهي صفة للتارك أو المفارق لا صفة مستقلة وإلا لكانت الخصال أربعاً، وهو كقوله قبل ذلك «مسلم يشهد أن لا إله إلا الله» فإنها صفة مفسرة لقوله «مسلم» وليست قيداً فيه إذ لا يكون مسلماً إلا بذلك. ويؤيد ما قلته إنه وقع في حديث عثمان «أو يكفر بعد إسلامه» أخرجه النسائي بسند صحيح، وفي لفظ له صحيح أيضاً «ارتد بعد إسلامه» وله من طريق عمرو بن غالب عن عائشة «أو كفر بعدما أسلم» وفي حديث ابن عباس عند النسائي[(١)] «مرتد بعد إيمان» قال ابن دقيق العيد: الردة سبب لإباحة دم المسلم بالإجماع في الرجل، وأما المرأة ففيها خلاف. وقد استدل بهذا الحديث للجمهور في أن حكمها حكم الرجل لاستواء حكمها في الزنا، وتعقب بأنها دلالة اقتران وهي ضعيفة، وقال البيضاوي: التارك لدينه صفة مؤكدة للمارق أي الذي ترك جماعة المسلمين وخرج من جملتهم، قال: وفي الحديث دليل لمن زعم أنه لا يقتل أحد دخل في الإسلام بشيء غير الذي عدد كترك الصلاة ولم ينفصل عن ذلك، وتبعه الطيبي، وقال ابن دقيق العيد: قد يؤخذ من قوله «المفارق للجماعة» أن المراد المخالف لأهل الإجماع فيكون متمسكاً لمن يقول مخالف الإجماع كافر، وقد نسب ذلك إلى بعض الناس، وليس ذلك بالهين فإن المسائل الإجماعية تارة يصحبها التواتر بالنقل عن صاحب الشرع كوجوب الصلاة مثلاً وتارة لا يصحبها التواتر، فالأول يكفر جاحده لمخالفة التواتر لا لمخالفة الإجماع، والثاني لا يكفر به. قال شيخنا في شرح الترمذي: الصحيح في تكفير منكر الإجماع تقييده بإنكار ما يعلم وجوبه من الدين بالضرورة كالصلوات الخمس، ومنهم من عبر بإنكار ما علم وجوبه بالتواتر ومنه القول بحدوث العالم، وقد حكى عياض وغيره الإجماع على تكفير من يقول بقدم العالم، وقال ابن دقيق العيد: وقع هنا من يدعي الحذق في المعقولات ويميل إلى الفلسفة فظن أن المخالف في حدوث العالم لا يكفر لأنه من قبيل مخالفة الإجماع، وتمسك بقولنا إن منكر الإجماع لا يكفر على الإطلاق حتى يثبت النقل بذلك متواتراً عن صاحب الشرع، قال وهو تمسك ساقط إما عن عمى في البصيرة أو تعام لأن حدوث العالم من قبيل ما اجتمع فيه الإجماع والتواتر بالنقل. وقال النووي: قوله: «التارك لدينه» عام في كل من ارتد بأي ردة كانت فيجب قتله إن لم يرجع إلى الإسلام، وقوله: «المفارق للجماعة» يتناول كل خارج عن الجماعة ببدعة أو نفي إجماع كالروافض والخوارج وغيرهم، وكذا قال، وسيأتي البحث فيه. وقال القرطبي في «المفهم» ظاهر قوله: «المفارق للجماعة» أنه نعت للتارك لدينه، لأنه إذا ارتد فارق جماعة المسلمين، غير أنه يلتحق به كل من خرج عن جماعة المسلمين وإن لم يرتد كمن يمتنع من إقامة الحد

(١) في نسخة «عند الطبراني».

وقال الحافظ اللغوي محمد مرتضى الزبيدي في شرح الإحياء عند الكلام على تكفير الفلاسفة ما نصه » ومن ذلك قولهم بقدم العالم وأزليته، فلم يذهب أحد من المسلمين إلى شيء من ذلك« اهـ.

والثالث: الإلهيات وهو بحث عن ذات الله سبحانه وتعالى وصفاته، وهو داخل في الكلام أيضاً، والفلاسفة لم ينفردوا فيها بنمط آخر من العلم، بل انفردوا بمذاهب: بعضها كفر وبعضها بدعة، وكما أن الاعتزال ليس علماً برأسه بل أصحابه طائفة من المتكلمين وأهل البحث والنظر انفردوا بمذاهب باطلة، فكذلك الفلاسفة.

تعلق لهذا بمهات الدين حتى يجحد وينكر، وإذا أنكر لم يحصل من إنكاره عند أهل المنطق إلا سوء الاعتقاد في عقل المنكر، بل في دينه الذي يزعم أنه موقوف على مثل هذا الانكار. نعم لهم نوع من الظلم في هذا العلم، وهو أنهم يجمعون للبرهان شروطاً تعلم أنه يورث علم اليقين لا محالة، لكنهم عند الانتهاء إلى المقاصد الدينية ما يمكنهم الوفاء بتلك الشروط بل يتساهلوا غاية التساهل، فربما ينظر في المنطق أيضاً من يستحسنه ويراه واضحاً فيظن أن ما ينقل عنهم من الكفريات مؤيد بتلك البراهين فيستعجل الكفر قبل الانتهاء إلى العلوم الإلهية، فهذه الآفة أيضاً تتطرق إليه اهـ كلامه والله أعلم.

(**والثالث: الإلهيات**) وهي خمسة أنواع. علم الواجب وصفته، وإليه الإشارة بقوله: (**وهو بحث عن ذات الله وصفاته**). الثاني: علم الروحانيات وهي معرفة الجواهر البسيطة العقلية العنانية التي هي الملائكة. الثالث: العلوم النفسانية وهي معرفة النفوس المتجسدة والأرواح السارية في الأجسام الملكية والطبيعية من الفلك المحيط إلى مركز الأرض. الرابع: علم السياسات وهي خمسة أنواع. الأول: علم سياسة النبوة. الثاني: علم سياسة الملك وتحته الفلاحة والرعاية. الثالث: علم قود الجيش ومكائد الحرب والبيطرة وآداب الملوك. الرابع: العلم المدني كعلم سياسة العامة وعلم سياسة الخاصة وهي سياسة المنزل. الخامس: علم سياسة الذات وهو علم الأخلاق، (**وهو أيضاً داخل في الكلام**) أي بالنظر إلى النوع الأول من أنواعه الخمسة. (**والفلاسفة لم ينفردوا فيها بنمط آخر من العلم، بل انفردوا بمذاهب بعضها بدعة وبعضها كفر، فكما أن الاعتزال ليس هو علم برأسه بل أصحابه طائفة من المتكلمين وأهل البحث والنظر انفردوا بمذاهب باطلة فكذلك الفلاسفة**)، وقد أشبع المصنف في هذا المقام في كتابه المنقذ من الضلال، فقال: وأما الإلهيات ففيها أكثر أغاليطهم وما قدروا على الوفاء بها بالبراهين على ما شرطوا في المنطق، ولذلك كثر الاختلاف بينهم فيه ومجموع ما غلطوا فيه يرجع إلى عشرين أصلاً يجب تكفيرهم في ثلاثة منها وتبديعهم في سبعة عشر، ولإبطال مذهبهم في هذه المسائل العشرين صنفنا كتاب (**التهافت**) وأما المسائل الثلاث: فقد خالفوا فيها كافة الإسلاميين، وذلك في قولهم: إن الأجسام لا تحشر، وإن المثاب والمعاقب هي الأرواح المجردة والعقوبات روحانية لا جسمانية، وكفروا بالشريعة فيما نطقوا بـه، ومن ذلك قولهم: إن الله يعلم الكليات دون الجزئيات، وهذا أيضاً كفر صريح، بل الحق أنه لا يعزب عن علمه مثقال ذرة في السموات ولا في الأرض، ومن ذلك قولهم: بقدم العالم وأزليته، فلم يذهب أحد من المسلمين إلى شيء من ذلك، وأما السياسات فجميع كلامهم يرجع إلى الحكم المصلحية المتعلقة بالأمور الدنيوية

وقال في موضع اخر منه ما نصه » :وقال السبكي في شرح عقيدة ابن الحاجب :اعلم أن حكم الجواهر والأعراض كلها الحدوث، فإذًا العالم كله حادث، وعلى هذا إجماع المسلمين بل وكل الملل، ومن خالف في ذلك فهو كافر لمخالفة الإجماع القطعي « ا.هـ

....

بين الواجب والممكن، والفرق بينهما أن الله سبحانه وتعالى واجب الوجود لذاته وما سواه ممكن الوجود، فالله تعالى موجود واجب الوجود، فلو قال قائل: ما الدليل على وجوده تعالى؟ يقال: حدوث هذا العالم فإنه موجود وله حقائق ثابتة مشاهدة، وإنه منحصر في جواهر واعراض. فلو قال القائل: ما الدليل على حدوثه؟ يقال: مشاهدة تغيره فإن كل متغير حادث وتغيره من حركة إلى سكون ومن سكون إلى حركة مشاهد لكل أحد، وملازم الحادث حادث فلو لم يكن له محدث بل حدث بنفسه لزم أن يكون أحد الأمرين المتساويين راجحاً على مساويه بلا سبب وهو محال. فدل على أن الذي رجح جانب الوجود بعد العدم وأحدث هذا العالم هو الله سبحانه وتعالى، ويستحيل أن يكون الحادث وهو الذي ممكن الوجود موجوداً ويكون الذي أوجده بعد أن لم يكن شيئاً ليس بموجود بل هو موجود واجب الوجود اهـ.

وقال السبكي في شرح عقيدة ابن الحاجب: اعلم أن حكم الجواهر والاعراض كلها الحدوث، فإذاً العالم كله حادث. وعلى هذا إجماع المسلمين بل كل الملل، ومن خالف في ذلك فهو كافر لمخالفة الاجماع القطعي، وهذا المطلب مما يكفي السمع لعدم توقفه عليه لحصول العلم بوجود الصانع بامكان العالم وإمكانه ضروري، ثم أقام البرهان على حدوث الجوهر وأن الجوهر لا يخلو عن عرض والعرض حادث، فالجوهر لا يخلو عن الحادث وما لا يخلو عن الحادث لا يسبقه إذ لو سبقه لخلا عنه وما لا يسبق الحادث حادث، فالجوهر حادث. قال: وهو أشهر حجج أهل النظر العقلي. قال: وقد يقال على وجه أخص وأتم وهو أن كل ما سوى الواجب ممكن وكل ممكن حادث، فالعالم حادث. أما المقدمة الأولى فظاهرة، وأما الثانية فلأن الممكن يحتاج في وجوده إلى موجد والموجد لا يمكن أن يوجد حال وجوده، وإلاَّ لكان ايجاداً للموجد وهو محال. فيلزم أن يوجده حال لا وجوده فيكون وجوده مسبوقاً بعدمه وذلك حدوثه وهو المطلوب. قال: وأما أهل الحديث فقد ثبت عن عمران بن حصين رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «كان الله ولا شيء قبله» وفي طريق «ولا شيء غيره» وفي طريق «ولا شيء معه». وقد ثبت الإجماع بل إجماع الكتب السماوية كلها كما نقله الفخر في شرح عيون الحكمة، وجعل العمدة في هذه المسألة الاجماع قال: وأما طريق الصوفي فيقول بما تقدم، ثم يقول بلسان التنبيه مشيراً إلى ما يخصه من وجود كل شيء له اعتباران: اعتبار من حيث صورة ذاته، واعتبار من حيث صورة العلم به، فالصورة الأولى صورة عينية، والثانية صورة علمية. واعتبر نفسك فإنك تجد الآثار التي تبدو عنك لها صورتان: صورتها العلمية من حيث أنها في ذهنك، وصورتها العينية وهو ما بدا عنك مطابقاً لعلمك، فالأشياء إما من حيث صورتها العينية فحادثة قطعاً وذلك هو وجودنا الذي يدرك منه وفيه تعيننا وهذا يجده كل مدرك عاقل من نفسه والعالم كله متماثل. ولا تفاوت فيه، وقد ارتفع النزاع في ذلك قال الله تعالى: ﴿ما ترى في خلق الرحمن من تفاوت﴾ [الملك: ٣] وقال: ﴿ان كل من السموات والأرض إلا آتي الرحمن عبدا﴾ [مريم: ٩٣] وقال عليه السلام: «اللهم ربي ورب كل شيء أنا شهيد أن العباد كلهم اخوة». وأما من حيث

انتهى الجزء الاول ؛ يُتبع الجزء الثاني

قول ابن تيمية بقيام الحوادث بذات الله تعالى

قول ابن تيمية بقيام الحوادث بذات الله تعالى

أما قوله بقيام الحوادث بذات الله تعالى فقد ذكره في كتابه الموافقة فقال ما نصه « :فمن أين في القرءان ما يدل دلالة ظاهرة على أن كل متحرك محدَث أو ممكن، وأن الحركة لا تقوم إلا بحادث أو ممكن، وأن ما قامت به الحوادث لم يخل منها، وأن ما لا يخلو من الحوادث فهو حادث » اهـ

قال المجسم ابن تيمية

فيلزم أن يكون الرب مماثلا لكل شئ فلا يجوز نفي مماثلة شئ من الاشياء عنه وذلك مناقض للسمع والعقل فصار حقيقة قولهم في نفي التماثل عنه يستلزم ثبوت مماثلة كل شئ له فهم متناقضون مخالفون للشرع والعقل ۞ الجواب الرابع أن يقال

فهب ان بعض هذه النصوص قد يفهم منها مقدمة واحدة من مقدمات دليلكم فتلك ليست كافية بالضرورة عند العقلاء بل لا بد من ضم مقدمة أو مقدمات أخر ليس في القرآن ما يدل عليها البتة فاذا قدر أن الافول هو الحركة فمن أين في القرآن ما يدل دلالة ظاهرة على ان كل متحرك محدث أو ممكن وان الحركة لا تقوم الا بحادث أو ممكن وان ما قامت به الحوادث لم يخل منها وأن ما لا يخلو من الحوادث فهو حادث وأين في القرآن امتناع حوادث لا أول لها بل أين في القرآن ان الجسم الاصطلاحي مركب من الجواهر الفردة التي لا تقبل الانقسام أو من المادة والصورة وان كل جسم فهو منقسم ليس بواحد بل أين في القرآن أو لغة العرب أو أحد من الامم ان كل ما يشار اليه أو ما له مقدار فهو جسم وان كل ما شاركه في ذلك فهو مثل له في الحقيقة ولفظ الجسم في القرآن مذكور في قوله تعالى وزاده بسطة في العلم والجسم وفي قوله واذا رأيتهم تعجبك أجسامهم وقد قال أهل اللغة ان الجسم هو البدن قال الجوهري في صحاحه قال أبو زيد الجسم الجسد وكذلك الجسمان والجثمان قال وقال الاصمعي الجسم والجسمان الجسد ومعلوم ان أهل الاصطلاح نقلوا لفظ الجسم من هذا المعنى الخاص الى ما هو أعم منه فسموا الهواء ولهيب النار وغير ذلك جسما وهذا لا تسميه العرب جسما كما لا تسميه جسدا او بدنا ثم قد يراد بالجسم نفس الجسد القائم بنفسه وقد يراد به غلظه كما يقال والبدن لهذا الثوب جسم وكذلك أهل العرف الاصطلاحي يريدون بالجسم تارة هذا وتارة هذا ويفرقون بين الجسم التعليمي المجرد عن

والتأثير أو نحو ذلك مثل الشبهة المقتضية نفي التأثير ونفي ترجيح وجود الممكن على عدمه ونفي كونه فاعلا لحكمة أو لا لحكمة وغير ذلك مما يذكر في هذا الباب فان جميعها تقتضي أن لا يحدث في العالم حادث وهذا خلاف المشاهدة وكل حجة تقتضي خلاف المشهود فهي من جنس حجج السفسطة وهم كلهم متفقون على أن العدم من جملة العلل وهو مأخوذ عن ارسطو (قال ارسطو في مقالة اللام التي هي منتهى فلسفته وهي علم ما بعد الطبيعة) وأما على طريق المناسبة فأخلق بنا إن نحن اتبعنا ما وصفنا أن نبين أن مبادي جميع الاشياء الموجودة ثلاثة العنصر والصورة والعدم مثال ذلك في الجوهر المحسوس أن الحر نظير الصورة والبرد نظيره العدم والعنصر هو الذي له هذان بالقوة وفي باب الكيف يكون البياض نظير الصورة والسواد نظير العدم والشئ الموضوع لهما هو السطح في قياس العنصر ويكون الضوء نظير الصورة والظلمة نظير العدم والجسم القابل للضوء هو الموضوع لهما فليس يمكن على الاطلاق أن تجد عناصر هي باعيانها عناصر لجميع الاشياء وأما على طريق المناسبة والمقايسة فأخلق بها أن توجد (قال) وليس طلبنا الآن طلب عنصر الاشياء الموجودة لكن قصدنا انما هو طلب مبدئها وكلاهما سبب لها الا أن المبدأ قد يجوز أن يوجد خارجا عن الشئ مثل السبب المحرك وأما العناصر فلا يجوز أن تكون الا في الاشياء التي هي منها وما كان عنصرا فليس مانع يمنع من أن يقال له مبدأ وما كان مبدأ فليس (٣) له عنصر لا محالة وذلك ان المبدأ المحرك قد يجوز أن يكون خارجا عن المحرك ولكن المحرك القريب من الاشياء الطبيعية هو مثل الصورة وذلك أن الانسان انما يلده انسان وأما في الاشياء الوهمية فالصورة أو العدم مثال ذلك الطب والجهل به والبناء والجهل به وفي كثير من الامور يكون السبب المحرك هو الصورة من ذلك أن الطب من وجه ما هو الصحة لانها المحركة وصورة البيت من وجه ما هي البناء والانسان انما يلده الانسان وليس قصدنا لطلب المحرك القريب لكن قصدنا للمحرك الاول الذي منه يتحرك جميع الاشياء فالامر فيه بين أنه جوهر وذلك انه مبدأ الجواهر ولا يجوز أن يكون مبدأ الجواهر الا جوهرا وهو مبدأ الجواهر ومبدأ جميع الاشياء الموجودة ولم يكن التهيب من التصريح بهذا فيما تقدم صوابا فان سائر الاشياء انما هي أحداث وحالات للجوهر وحركات له وينبغي أن نبحث عن هذا الجوهر الذي يحرك الجسم كله ما هو هل يجب أن نضع أنه نفس أو أنه عقل أو أنه غيرهما بعد أن نحذر ونتوقى أن نحكم على المبدا الاول بشئ من الاعراض التي تلزم الاواخر من الاشياء الموجودة ولكنه قد يوجد في أواخر الاشياء الموجودة ما هو بالقوة وأن يكون الشئ في الاوقات المختلفة على حالات مختلفة وأن لا يكون دائما على حال واحدة والاشياء التي تقبل الكون والفساد هي التي توجد بهذه الحال فانك تجد الشئ فيها بعينه مرة بالقوة ومرة بالفعل مثال ذلك أن الخمر توجد بالفعل بعد أن تغلي وتسكر وقد تكون موجودة بالقوة في وقت آخر اذ كانت الرطوبة التي فيها تتولد انما هي في نفس الكرم والعم وربما كان بالفعل وربما كان بالقوة في العناصر التي عنها تتولد واذا قلنا بالقوة أو بالفعل فليس نعني شيأ غير الصورة والعنصر ونعني بالصورة الصورة التي يمكن أن تقرر من المركب من الصورة والعنصر فأما المنفرد فمثل الضوء والظلمة اذ كان يمكن فيها أن تنفرد عن الهواء والمركب منهما فمثل البدن الصحيح

وقال في موضع ءاخر منه ما نصه »: أما الشرع فليس فيه ذكر هذه الأسماء في حق الله لا بنفي ولا إثبات، ولم ينطق أحد من سلف الأمة وأئمتها في حق الله تعالى بذلك لا نفيًا ولا إثباتًا، بل قول القائل: إن الله جسم أو ليس بجسم، أو جوهر أو ليس بجوهر، أو متحيز أو ليس بمتحيز، أو في جهة أو ليس في جهة، أو تقوم به الأعراض والحوادث أو لا تقوم به ونحو ذلك كل هذه الأقوال محدثة بين أهل الكلام المحدث لم يتكلم السلف والأئمة فيها لا بإطلاق النفي ولا بإطلاق الإثبات « اهـ

قال المجسم ابن تيمية

الى حل شبهته و بيان بطلانها فاذا أخذ النافي يذكر ألفاظا مجملة مثل أن يقول لو كان فوق العرش لكان جسما أو لكان مركبا وهو منزه عن ذلك ولو كان له علم وقدرة كان جسما وكان مركبا وهو منزه عن ذلك ولو خلق واستوى وأتى لكان تحله الحوادث وهو منزه عن ذلك ولو قامت به الصفات لحلته الاعراض وهو منزه عن ذلك فهنا يستفصل السائل ويقول له ماذا تريد بهذه الالفاظ المجملة فان أراد بها حقا وباطلا قبل الحق ورد الباطل مثل ان يقول أنا أريد بنفي الجسم نفي قيامه بنفسه وقيام الصفات به ونفي مباينته لمخلوقاته ونفي كونه مركبا فنقول هو قائم بنفسه وله صفات قائمة به وأنت اذا سميت هذا تجسيما لم يجز أن أدع الحق الذي دل عليه صحيح المنقول وصريح المعقول لاجل تسميتك أنت له بهذا وأما قولك ليس مركبا فان أردت به أنه سبحانه ركبه مركب وكان متفرقا فتركب وأنه يمكن تفرقه وانفصاله فالله تعالى منزه عن ذلك وان أردت أنه موصوف بالصفات مباين للمخلوقات فهذا المعنى حق ولا يجوز رده لاجل تسميتك له مركبا فهذا ونحوه مما يجاب به واذا قدر أن المعارض أصر على تسمية المعاني الصحيحة التي ينفيها بألفاظه الاصطلاحية المحدثة مثل أن يدعي أن ثبوت الصفات ومباينة المخلوقات يستحق أن يسمى في اللغة تجسيما وتركيبا ونحو ذلك قيل له هب أنه سمي بهذا الاسم فنفيك له إما أن يكون بالشرع واما أن يكون بالعقل أما الشرع فليس فيه ذكر هذه الاسماء في حق الله لا بنفي ولا اثبات ولم ينطق أحد من سلف الامة وأئمتها في حق الله تعالى بذلك لا نفيا ولا اثباتا بل قول القائل ان الله جسم أو ليس بجسم أو جوهر أو ليس بجوهر أو متحيز أو ليس بمتحيز أو في جهة أو ليس في جهة أو تقوم به الاعراض والحوادث أو لا تقوم به ونحو ذلك كل هذه الاقوال محدثة بين أهل الكلام المحدث لم يتكلم السلف وأما

بقدر أن يرعاها كان راعيا لها والا فلا عمل الا بقدرة عليه فمن لم يحصل له القدرة على العمل لم يكن عاملا والقدرة على سياسة الناس إما بطاعتهم له واما بقهره لهم فمتى صار قادرا على سياستهم بطاعتهم أو بقهره فهو ذو سلطان مطاع اذا أمر بطاعة الله ولهذا قال أحمد في رسالة عبدوس بن مالك العطار أصول السنة عندنا التمسك بما كان عليه أصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم الى أن قال ومن ولي الخلافة فأجمع عليه الناس ورضوا به ومن غلبهم بالسيف حتى صار خليفة وسمي أمير المؤمنين فدفع الصدقات اليه جائز برا كان أو فاجرا وقال في رواية اسحق بن منصور وقد سئل عن حديث النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من مات وليس له امام مات ميتة جاهلية ما معناه فقال تدري ما الامام الامام الذي يجمع عليه المسلمون كلهم يقول هذا امام فهذا معناه ﴿ والكلام هنا في مقامين (أحدهما) في كون أبي بكر كان هو المستحق للامامة وان مبايعتهم له مما يحبه الله ورسوله فهذا ثابت بالنصوص والاجماع (والثاني) أنه متى صار إماما فذلك بمبايعة أهل القدرة له وكذلك عمر لما عهد اليه أبو بكر انما صار اماما لما بايعوه وأطاعوه ولو قدر أنهم لم ينفذوا عهد أبي بكر ولم يبايعوه لم يصر اماما سواء كان ذلك جائزا أو غير جائز فالحل والحرمة متعلق بالافعال وأما نفس الولاية والسلطان فهو عبارة عن القدرة الحاصلة ثم قد تحصل على وجه يحبه الله ورسوله كسلطان الخلفاء الراشدين وقد تحصل على وجه فيه معصية كسلطان الظالمين ولو قدر أن عمر وطائفة معه بايعوه وامتنع سائر الصحابة عن البيعة لم يصر اماما بذلك وانما صار اماما بمبايعة جمهور الصحابة الذين هم أهل القدرة والشوكة ولهذا لم يضر تخلف سعد بن عبادة لان ذلك لا يقدح في مقصود الولاية فان المقصود حصول القدرة والسلطان اللذين بهما تحصل مصالح الامامة وذلك قد حصل بموافقة الجمهور على ذلك فمن قال انه يصير اماما بموافقة واحد أو اثنين أو أربعة وليسوا هم ذوي القدرة والشوكة فقد غلط كما أن من ظن أن تخلف الواحد أو الاثنين والعشرة يضر فقد غلط وأبو بكر بايعه المهاجرون والانصار الذين هم بطانة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم والذين بهم صار للاسلام قوة وعزة وبهم قهر المشركون وبهم فتحت جزيرة العرب فجمهور الذين بايعوا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم هم الذين بايعوا أبا بكر وأما كون عمر أو غيره سبق الى البيعة ففي كل بيعة لا بد من سابق ولو قدر أن بعض الناس كان كارها للبيعة لم يقدح ذلك في مقصودها فان نفس الاستحقاق لها ثابت بالادلة الشرعية الدالة على انه أحقهم بها ومع قيام الادلة الشرعية لا يضر من خالفها ونفس حصولها ووجودها ثابت بحصول القدرة والسلطان بمطاوعة ذوي الشوكة فالدين الحق لا بد فيه من الكتاب الهادي والسيف الناصر كما قال تعالى لقد أرسلنا رسلنا بالبينات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط وأنزلنا الحديد فيه بأس شديد ومنافع للناس وليعلم الله من ينصره ورسله بالغيب فالكتاب يبين ما أمر الله به وما نهى عنه والسيف ينصر ذلك ويؤيده وأبو بكر ثبت بالكتاب والسنة أن الله أمر بمبايعته والذين بايعوه كانوا أهل السيف المطيعين لله في ذلك فانعقدت خلافة النبوة في حقه بالكتاب والحديد ﴿ وأما عمر فان أبا بكر عهد اليه وبايعه المسلمون بعد موت أبي بكر فصار اماما لما حصلت له القدرة والسلطان بمبايعتهم

قال المجسم ابن تيمية

والائمة فيها لا باطلاق النفى ولا باطلاق الاثبات بل كانوا ينكرون على أهل الكلام الذين يتكلمون بمثل هذا النوع فى حق الله تعالى نفيا وثباتا وان أردت ان نفى ذلك معلوم بالعقل وهو الذى تدعيه النفاة ويدعون أن نفيهم المعلوم بالعقل عارض نصوص الكتاب والسنة قيل له فالامور العقلية المحضة لا عبرة فيها بالالفاظ فالمعنى اذا كان معلوما اثباته بالعقل لم يجز نفيه لتعبير المعبر عنه بأى عبارة عبر بها وكذلك اذا كان معلوما انتفاؤه بالعقل لم يجز اثباته بأى عبارة عبر بها المعبر وبين له بالعقل ثبوت المعنى الذى نفاه وسماه بالفاظه الاصطلاحية وقد يقع فى محاورته اطلاق هذه الالفاظ لاجل اصطلاح ذلك النافى ولغته وان كان المطلق لها لا يستجيز اطلاقها فى غير هذا المقام كما اذا قال الرافضى أنتم ناصبة تنصبون العداوة لآل محمد فقيل له نحن نتولى الصحابة والقرابة فقال لا ولاء الا ببراء فمن لم يتبرأ من الصحابة لم يتول القرابة فيكون قد نصب لهم العداوة فيقال له هب أن هذا يسمى نصبا فلم قلت ان هذا محرم فلا دلالة لك على ذم النصب بهذا التفسير كما لا دلالة على ذم الرفض بمعنى موالاة أهل البيت اذا كان الرجل مواليا لاهل البيت كما يحب الله ورسوله ومنه قول القائل

ان كان رفضا حب آل محمد
فليشهد الثقلان انى رافضى

وقوله

اذا كان نصبا ولاء الصحاب
فانى كما زعموا ناصبى
وان كان رفضا ولاء الجميع
فلا برح الرفض من جانبى

والاصل فى هذا الباب أن الالفاظ نوعان مذكور فى كتاب الله وسنة رسوله وكلام أهل الاجماع فهذا يجب اعتبار معناه وتعليق الحكم به فان كان المذكور به مدحا استحق صاحبه المدح وان كان ذما استحق الذم وان أثبت شيأ وجب اثباته وان نفى شيأ وجب نفيه لان كلام الله حق وكلام رسوله حق وكلام أهل الاجماع حق وهذا كقوله

وأما قوله ثم عثمان بن عفان بنص عمر على ستة هو أحدهم فاختاره بعضهم فيقال أيضا عثمان لم يصر اماما باختيار بعضهم بل بمبايعة الناس له وجميع المسلمين بايعوا عثمان بن عفان لم يتخلف عن بيعته أحد قال الامام أحمد فى رواية حمدان بن على ما كان فى القوم من بيعة عثمان كانت باجماعهم فلما بايعه ذو الشوكة والقدرة صار اماما والا لو قدر أن عبد الرحمن بايعه ولم يبايعه على ولا غيره من الصحابة أهل الشوكة لم يصر اماما ولكن عمر لما جعلها شورى فى ستة عثمان وعلى وطلحة والزبير وسعد وعبد الرحمن بن عوف ثم انه خرج طلحة والزبير وسعد باختيارهم وبقى عثمان وعلى وعبد الرحمن بن عوف واتفق الثلاثة باختيارهم على ان عبد الرحمن بن عوف لا يتولى ويولى أحد الرجلين وأقام عبد الرحمن ثلاثا حلف أنه لم يغتمض فيها بكبير نوم يشاور السابقين الاولين والتابعين لهم باحسان ويشاور امراء الانصار وكانوا قد حجوا مع عمر ذلك العام فأشار عليه المسلمون بولاية عثمان وذكر أنهم كلهم قدموا عثمان فبايعوه لا عن رغبة أعطاهم اياها ولا عن رهبة أخافهم بها ولهذا قال غير واحد من السلف والائمة كأيوب السختيانى وأحمد بن حنبل والدارقطنى وغيرهم من قدم عليا على عثمان فقد أزرى بالمهاجرين والانصار * وهذا من الادلة الدالة على ان عثمان أفضل لانهم قدموه باختيارهم واشتوارهم

وأما قوله ثم على بمبايعة الخلق له فتخصيصه عليا بمبايعة الخلق له دون أبى بكر وعمر وعثمان كلام ظاهر البطلان وذلك أنه من المعلوم لكل من عرف سيرة القوم أن اتفاق الخلق ومبايعتهم لابى بكر وعمر وعثمان أعظم من اتفاقهم على بيعة على رضى الله عنه وعنهم أجمعين وكل أحد يعلم أنهم اتفقوا على بيعة عثمان أعظم مما اتفقوا على بيعة على والذين بايعوا عثمان فى أول الامر أفضل من الذين بايعوا عليا فانه بايعه على وعبد الرحمن بن عوف وطلحة والزبير وعبد الله بن مسعود والعباس بن عبد المطلب وأبى بن كعب وأمثالهم مع سكينة وطمأنينة وبعد مشاورة المسلمين ثلاثة أيام * وأما على رضى الله عنه فانه بويع عقب قتل عثمان رضى الله عنه والقلوب مضطربة مختلفة وأكابر الصحابة متفرقون وأحضر طلحة احضارا حتى قال من قال انهم جاؤا به مكرها وانه قال بايعت واللج على قفى وكان لأهل الفتنة بالمدينة شوكة لما قتلوا عثمان وماج الناس لقتله موجا عظيما وكثير من الصحابة لم يبايع عليا كعبد الله بن عمر وأمثاله وكان الناس معه ثلاثة أصناف صنف قاتلوا معه وصنف قاتلوه وصنف لم يقاتلوه ولم يقاتلوا معه فكيف يجوز أن يقال فى على بمبايعة الخلق له ولا يقال مثل ذلك فى مبايعة الثلاثة ولم يختلف عليهم أحد لما بايعهم الناس كلهم لاسيما عثمان * وأما أبو بكر رضى الله عنه فتخلف عن بيعته سعد لانهم كانوا قد عينوه للامارة فبقى فى نفسه ما يبقى فى نفوس البشر ولكن هو مع هذا رضى الله عنه لم يعارض ولم يدفع حقا ولا أعان على باطل بل قد روى الامام أحمد بن حنبل رحمه الله فى مسند الصديق عن عثمان عن أبى معاوية عن داود بن عبد الله الاودى عن حميد بن عبد الرحمن هو الحميرى فذكر حديث السقيفة وفيه أن الصديق قال ولقد علمت يا سعد أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال وأنت قاعد قريش ولاة هذا الامر فبر الناس تبع لبرهم وفاجرهم تبع لفاجرهم قال فقال له سعد صدقت

وقال في المنهاج ما نصه « : :فإنا نقول إنه يتحرك وتقوم به الحوادث والأعراض فما الدليل على بطلان قولنا؟ اهـ

قال إخوانه المجسمة: هذا الموضع يرد على جميع الطوائف المنازعين لنا من الشيعةوالمعتزلة والأشعرية وغيرهم، فإنهم وافقونا على أن الباري تعالى فعل بعد أن لم يكن فاعلاً، فعلم جواز حدوث الحوادث بلا سبب حادث، وإذا جاز ذلك أجزنا أن يكون السكون عدمياً والحادث هو الحركة التي هي وجودية، فإذا جاز إحداث جرم بلا سبب حادث فإحداث حركة بلا سبب حادث أولى، ولو قيل: إن السكون وجودي فإذا جاز وجود أعيان بعد أن لم تكن وذلك يجوز من أن لا يفعل إلى أن يفعل سواء سمي مثل هذا تغيراً أو انتقالاً أو لم يسم جاز أن يتحرك الساكن، ونقل من السكون إلى الحركة وإن كانا وجوديين.

وقول القائل: المقتضي لقدمه من لوازم الوجوب: جوابه أن يقال قد يكون بقاؤه مشروطاً بعدم تعلق الإرادة بزواله أو بغير ذلك كما يقولونه في سبب الحوادث، فإن الواجب انتقل من أن لا يفعل إلى أن يفعل، فما كان جوابهم كان جواباً عن هذا، وإن قالوا بدوام الفاعلية بطل قولهم. وقولنا بالجملة هل يجوز أن يحدث عن القديم أمر بلا سبب حادث وترجيح أحد طرفي الممكن بمجرد القدرة، وحينئذ فيجوز أن يحدث القادر ما به يزيل السكون الماضي من الحركة سواء كان ذلك السكون وجودياً أو عدمياً.

قال النافي: هذا يلزم منه أن يكون الباري محلاً للحركة وللحوادث أو للأعراض وهذا باطل. قال إخوانه الإمامية قد صادرتنا على المطلوب فهذا صريح قولنا، فإنا نقول إنه يتحرك وتقوم به الحوادث والأعراض، فما الدليل على بطلان قولنا. قال النافي: لأن ما قامت به الحوادث لم يحل منها، وما لا يخلو من الحوادث فهو حادث. قال إخوانه قولك ما قامت به الحوادث لم يخل منها فهو ليس قول الإمامية ولا قول المعتزلة، وإنما هو قول الأشعرية، وقد اعترف الرازي والآمدي وغيرهما بضعفه وأنه لا دليل عليه، وهم وأنتم تسلمون لنا أنه أحدث الأشياء بعد أن لم يكن هناك حادث بلا سبب حادث-فإذا أحدثت الحوادث من غير أن يكون لها أسباب حادثة جاز أن تقوم به بعد أن لم تكن قائمة به.

فهذا القول الذي يقوله هؤلاء الإمامية ويقوله من يقوله من الكرامية وغيرهم من إثبات أنه جسم قديم، وأنه فعل بعد أن لم يكن فاعلاً أو متحرك بعد أن لم يكن متحركاً لا يمكن هؤلاء الأئمة وموافقيهم من المعتزلة إبطاله، فإن أصل قولهم بامتناع قيام الحوادث به لأنها أعراض فلا تقوم به وهؤلاء يقولون بل تقوم به الأعراض، وعمدة

قال في التفسير ما نصه » :ومن قال :إن الخلق حادث كالهشامية والكرّامية قال :نحن نقول بقيام الحوادث به، ولا دليل على بطلان ذلك، بل العقل والنقل والكتاب والسنة واجماع السلف يدل على تحقيق ذلك، كما قد بسط في موضعه .ولا يمكن القول بأن الله يدير هذا العالم إلا بذلك، كما اعترف بذلك أقرب الفلاسفة إلى الحق كأبي البركات صاحب « المعتبر « وغيره « اهـ

قال المجسم ابن تيمية

ولا يفتقر الخلق إلى خلق آخر ، بل يفتقر إلى ما به يحصل ـ وهو الإرادة المتقدمة، وإذا خلق شيئاً أراد خلق شيء آخر ، وما شاء كان ، وما لم يشأ لم يكن .

ومن قال : إن الخلق حادث ـ كالهشامية [1] والكرامية [2] ـ قال : نحن نقول بقيام الحوادث .

ولا دليل على بطلان ذلك ، بل العقل والنقل ، والكتاب والسنة وإجماع السلف ، يدل على تحقيق ذلك ، كما قد بسط في موضعه .

ولا يمكن القول بأن الله يدبر هذا العالم إلا بذلك ، كما اعترف بذلك أقرب الفلاسفة إلى الحق ، كأبي البركات صاحب « المعتبر » وغيره .

وأما قولهم : يلزم أن للخلق خلقاً آخر ، فقد أجابهم من يلتزم ذلك ـ كالكرامية وغيرهم ـ بأنكم تقولون : إن المخلوقات المنفصلة تحدث بلا حدوث سبب أصلاً ، وحينئذ فالقول بحدوث الخلق الذي تحصل به المخلوقات بلا حدوث سبب أقرب إلى العقل والنقل .

وهذا جواب لازم على هذا التقدير ـ تقدير قيام الأمور الاختيارية .

---

(١) صاحبها عبد السلام بن محمد بن عبد الوهاب الجبائي من أبناء أبان مولى عثمان : عالم بالكلام من كبار المعتزلة ، له أراء انفرد بها ، وله مصنفات « الشامل » في الفقه ، وتذكرة العالم والعدة في أصول الفقه توفي عام ٣٢١ هـ [راجع المقريزي ٢ : ٣٤٨ ووفيات الأعيان ١ : ٢٩٢ والبداية والنهاية ١١ : ١٧٦ وميزان الاعتدال ٢ : ١٣١ وتاريخ بغداد ١١ : ٥٥ وفيه أبو هاشم : شيخ المعتزلة ومصنف الكتب على مذهبهم] .

(٢) صاحبها محمد بن كرام السجستاني أمام الكرامية ـ من فرق الابتداع في الإسلام كان يقول : بأن الله تعالى مستقر على العرش وأنه جوهر ، ولد ابن كرام في سجستان وجاور بمكة خمس سنين وورد نيسابور ، فحبسه طاهر بن عبدالله ثم انصرف إلى الشام وعاد الى نيسابور فحبسه محمد بن طاهر مرة ثانية وخرج منها سنة ٢٥١ هـ إلى القدس فمات فيها عام ٢٥٥ هـ والسجزي نسبة إلى سجستان . [راجع الملل والنحل للشهرستاني ١ : ١٥٨ وتذكرة الحفاظ ٢ : ١٠٦ والقاموس والتاج مادة كرم والأنس الخليل ١ : ٢٦٢ وميزان الاعتدال ٣ : ١٢٧] .

وقال أيضا ما نصه » :بخلاف ما إذا قيل :كان قبل هذا الكلام كلام وقبل هذا الفعل فعل جائز عند أكثر العقلاء أئمة السنة، أئمة الفلاسفة وغيرهم « اهـ

ونحو ذلك ، فهذه إنما تكون بقدرته ومشيئته ، وبأفعال أخر تقوم بذاته ، ليست خلقاً .

وبهذا يجيب البخاري وغيره من أئمة السنة للكرامية إذا قالوا : « المحدث لا بد له من إحداث ؟ » فيقول : « نعم ، وذلك الإحداث فعل ليس بخلق » . و« التسلسل » نلتزمه .

فإن التسلسل الممتنع هو وجود المتسلسلات في آن واحد . كوجود خالق للخالق ، وخالق للخالق ، أو للخلق خلق وللخلق خلق ، في آن واحد ، وهذا ممتنع من وجوه ، منها وجود ما لا يتناهى في آخر واحد ، وهذا ممتنع مطلقاً ، ومنها أن كل ما ذكر يكون « محدثاً » لا « ممكناً » وليس فيها موجود بنفسه ينقطع به التسلسل ، وإذا كان أولى بالامتناع .

بخلاف ما إذا قيل « كان قبل هذا الكلام كلام ، وقبل هذا الفعل فعل » جائز عند أكثر العقلاء ـ أئمة السنة ، وأئمة الفلاسفة ، وغيرهم . فإذا قيل « هذا الكلام المحدث أحدثه في نفسه » كان هذا معقولاً ، وهو مثل قولنا « تكلم به » وهو معنى قوله ﴿ **إنا جعلناه قرآناً عربياً** ﴾ أي تكلمنا به عربياً ، وأنزلناه عربياً .

وكذلك فسره السلف كاسحاق بن راهويه (١) ، وذكره عن مجاهد قال : ﴿ **جعلناه قرآناً عربياً** ﴾ : قلنا عربياً ، ذكره ابن أبي حاتم في تفسيره ، عن اسحاق بن راهويه قال : ذكر لنا عن مجاهد وغيره من التابعين : ﴿ **إنا جعلناه قرآناً عربياً** ﴾ : إنا قلناه ووصفناه ، وذكره عن أحمد بن حنبل ، عن الأشجعي ، عن سفيان الثوري في قوله ﴿ **جعلناه قرآناً عربياً** ﴾ : بيناه قرآناً عربياً .

---

(١) سبق الترجمة له في كلمة وافية وراجع : تهذيب ابن عساكر ٢ : ٤٠٩ ـ ٤١٤ وتهذيب التهذيب ١ : ٢١٦ ، وميزان الاعتدال ١ : ٨٥ وابن خلكان ١ : ٦٤ وحلية الأولياء ٩ : ٢٣٤ وطبقات الحنابلة ٦٨ وتاريخ بغداد ٦ : ٣٤٥ .

ثم قال » :وأما إذا قيل :قال »كن « وقبل »كن » « كن« ، وقبل »كن » « كن« ، فهذا ليس بممتنع، فإن هذا تسلسل في ءاحاد التأثير لا في جنسه، كما أنه في المستقبل يقول »كن « بعد »كن« ، ويخلق شيئا بعد شيء إلى غير نهاية « اهـ

قال المجسم ابن تيمية

والإنسان يفرق بين تكلمه وتحركه في نفسه وبين تحريكه لغيره ، وقد احتج سفيان بن عيينة (١) وغيره من السلف على أنه غير مخلوق بأن الله خلق الأشياء بـ ﴿ كن ﴾ فلو كانت ﴿ كن ﴾ مخلوقة لزم أن يكون خلق مخلوقاً بمخلوق ، فيلزم التسلسل الباطل .

وذلك أنه إذا لم يخلق إلا بـ ﴿ كن ﴾ فلو كانت ﴿ كن ﴾ مخلوقة لزم أن لا يخلق شيئاً ، وهو الدور الممتنع ، فإنه لا يخلق شيئاً حتى يقول ﴿ كن ﴾ ولا يقول ﴿ كن ﴾ حتى يخلقها ، فلا يخلق شيئاً ، وهذا تسلسل في أصل التأثير والفعل ، مثل أن يقال : لا يفعل حتى يفعل ، فيلزم ألا يفعل ، ولا يخلق حتى يخلق ، فيلزم أن لا يخلق . وأما إذا قيل : قال ﴿ كن ﴾ ، وقيل « كن » « كن » ، وقيل « كن » « كن » فهذا ليس بممتنع ، فإن هذا تسلسل في آحاد التأثير ، لا في جنسه ، كما أنه في المستقبل يقول « كن » بعد « كن » ويخلق شيئاً بعد شيء إلى غير نهاية .

فالمخلوقات التامة يخلقها بخلقه ، وخلقه فعله القائم به ، وذلك إنما يكون بقدرته ومشيئته .

وإذا قيل : هذا الفعل القائم به يفتقر إلى فعل آخر يكون هو المؤثر في وجوده غير القدرة والإرادة ، فإنه لو كان مجرد ذلك كافياً كفى في وجود المخلوق فلما كان لا بد له من خلق ، فهذا الخلق أمر حادث بعد أن لم يكن ، وهو فعل قائم به ، فالمؤثر التام فيه يكون مستلزماً له مستعقباً له ،

---

(١) هو سفيان بن عيينة بن ميمون بن هلال الكوفي ، أبو محمد محدث الحرم المكي من الموالي ، ولد بالكوفة عام ١٠٧ هـ وسكن مكة وتوفي بها ، كان حافظاً ثقة ، واسع العلم كبير القدر قال الشافعي : لولا مالك وسفيان لذهب علم الحجاز ، وكان أعور وحج سبعين حجة . له الجامع في الحديث ، وكتاب في التفسير توفي عام ١٩٨ هـ . [راجع تذكرة الحفاظ ١ : ٢٤٢ والرسالة المستطرفة ٣١ وصفة الصفوة ٢ : ١٣٠ وابن خلكان ١ : ٢١٠ وميزان الاعتدال ١ : ٣٩٧ وحلية الأولياء ٧ : ٢٧٠ وذيل المذيل ١٠٨ والشعراني ١ : ٤٠ وتاريخ بغداد ٩ : ١٧٤] .

وقال في المنهاج ما نصه :فإن قلتم لنا :فقد قلتم بقيام الحوادث بالرب، قلنا لكم :نعم وهذا قولنا الذي دل عليه الشرع العقل« اهـ

قال المجسم ابن تيمية

والصنف الثاني يقولون صفة ذات لازمة للموصوف لا تتعلق بمشيئته ولا قدرته، والآخرون يقولون هو صفة ذات وصفة فعل وهو قائم به يتعلق بمشيئته وقدرته. إذا كان كذلك فقولكم إنه صفة فعل ينازعكم فيه طائفة، وإذا لم ينازعوا في هذا، فيقال هب أنه صفة فعل لكن صفة فعل منفصل عن القائل الفاعل أو قائم به، أما الأوّل فهو قولكم الفاسد وكيف تكون الصفة غير قائمة بالموصوف، أو القول غير قائم بالقائل، فإن قلتم هذا بناء على أن فعل اللّه لا يقوم به، لأنه لو قام به لقامت به الحوادث، قيل والجمهور ينازعونكم في هذا الأصل ويقولون كيف يعقل فعل لا يقوم بفاعل، ونحن نعقل الفرق بين نفس التكوين وبين المخلوق المكوّن، وهذا قول جمهور الناس كأصحاب أبي حنيفة، وهو الذي حكاه البغوي وغيره من أصحاب الشافعي عن أهل السنة، وهو قول أئمة أصحاب أحمد كأبي إسحاق بن شاقلا وأبي بكر بن عبد العزيز وأبي عبد اللّه بن حامد والقاضي أبي يعلى في آخر قوليه، وقول أئمة الصوفية وأئمة أصحاب الحديث، وحكاه البخاري في كتاب أفعال العباد عن العلماء مطلقاً وهو قول طوائف من المرجئة والشيعة والكرامية.

ثم القائلون بقيام فعله به منهم من يقول فعله قديم والمفعول متأخر كما أن إرادته قديمة والمراد متأخر كما يقول ذلك من يقوله من أصحاب أبي حنيفة وأحمد وغيرهم.

ومنهم من يقول بل هو حادث النوع كما يقول ذلك من يقوله من الشيعة والمرجئة والكرامية، ومنهم من يقول بمشيئته وقدرته شيئاً فشيئاً، لكنه لم يزل متصفاً به، فهو حادث الآحاد قديم النوع كما يقول ذلك من يقوله من من أئمة أصحاب الحديث وغيرهم من أصحاب الشافعي وأحمد وسائر الطوائف، وإذا كان الجمهور ينازعونكم فتقدر المنازعة بينكم وبين أئمتكم من الشيعة ومن وافقهم. فإن هؤلاء يوافقونكم على أنه حادث، لكن يقولون هو قائم بذات اللّه، فيقولون قد جمعنا حجتنا وحجتكم، فقلنا العدم لا يؤمر ولا ينهى، وقلنا الكلام لا بد أن يقوم بالمتكلم، فإن قلتم لنا فقد قلتم بقيام الحوادث بالرب. قلنا لكم نعم وهذا قولنا الذي دل عليه الشرع والعقل، ومن لم يقل إن الباري يتكلم ويريد ويحب ويبغض ويرضى ويأتي ويجيء فقد ناقض كتاب اللّه، ومن قال أنه لم يزل ينادي موسى في الأزل فقد خالف كلام اللّه مع مكابرة العقل، لأن اللّه تعالى يقول: ﴿فَلَمَّا جَاءَهَا نُودِيَ﴾ [النمل:٨]، وقال: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئاً أَن يَقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس:٨٢]، فأتى بالحروف الدالة على الاستقبال.

ثم قال فيه ما نصه :وقد أخذنا بما في قول كل من الطائفتين من الصواب وعدلنا عما يرده الشرع والعقل من قول كل منهما، فإذا قالوا لنا :فهذا يلزم منه أن تكون الحوادث قامت به قلنا :ومن أنكر هذا قبلكم؟ السلف الأئمة، ونصوص القرءان والسنة تتضمن ذلك مع صريح العقل وهو قول لازم لجميع الطوائف، ومن أنكره فلم يعرف لوازمه، ولفظ الحوادث مجمل فقد يراد به الأعراض والنقائص

والله منزه عن ذلك، ولكن يقوم به ما شاءه ويقدر عليه من كلامه وأفعاله ونحو ذلك مما دل عليه الكتاب والسنة « اهـ

قال المجسم ابن تيمية

قالوا وبالجملة فكل ما يحتج به المعتزلة والشيعة مما يدل على أن كلامه متعلق بمشيئته وقدرته، وإنه يتكلم إذا شاء وإنه يتكلم شيئاً بعد شيء، فنحن نقول به، وما يقول به من يقول إن كلام اللّه قائم بذاته، وإنه صفة له والصفة لا تقوم إلاّ بالموصوف فنحن نقول به، وقد أخذنا بما في قول كل من الطائفتين من الصواب، وعدلنا عما يرده الشرع والعقل من قول كل منهما، فإذا قالوا لنا، فهذا يلزم منه أن تكون الحوادث قامت به قلنا ومن أنكر هذا قبلكم من السلف والأئمة ونصوص القرآن والسنة تتضمن ذلك مع صريح العقل وهو قول لازم لجميع الطوائف، ومن أنكره فلم يعرف لوازمه وملزوماته ولفظ الحوادث مجمل فقد يراد به لإعراض والنقائص، واللّه منزه عن ذلك، ولكن يقوم به ما شاءه ويقدر عليه من كلامه وأفعاله، ونحو ذلك مما دل عليه الكتاب والسنة.

ونحن نقول لمن أنكر قيام ذلك به أتنكر لإنكارك قيام الصفة به كإنكار المعتزلة أم تنكره، لأن من قامت به الحوادث لم يخل منها، ونحو ذلك مما يقوله الكلابية، فإذا قال بالأوّل كان الكلام في أصل الصفات وفي كون الكلام قائماً بالمتكلم لا منفصلاً منه كافياً في هذا الباب، وإن كان الثاني قلنا لهؤلاء أتجوّزون حدوث الحوادث بلا سبب حادث أم لا، فإن جوّزتم ذلك وهو قولكم لزم أن يفعل الحوادث ما لم يكن فاعلاً لها ولا لضدها فإذا جاز هذا فلم لا يجوز أن تقوم الحوادث بمن لم تكن قائمة به هي ولا ضدها، ومعلوم أن الفعل أعظم من القبول.

فإذا جاز فعلها بلا سبب حادث فكذلك قيامها بالمحل، فإن قلتم القابل للشيء لا يخلو عنه وعن ضده لزم تسلسل الحوادث، وتسلسل الحوادث إن كان ممكناً كان القول الصحيح قول أهل الحديث الذي يقولون لم يزل متكلماً إذا شاء، كما قاله ابن المبارك وأحمد بن حنبل وغيرهما من أئمة السنة، وإن لم يكن جائزاً كان قولنا هو الصحيح، فقولكم أنتم باطل على كلا التقديرين، فإن قلتم لنا أنتم توافقونا على امتناع تسلسل الحوادث وهو حجتنا وحجتكم على قدم العالم، قلنا لكم موافقتنا لكم حجة جدلية، وإذا كنا قد قلنا بامتناع تسلسل الحوادث موافقة لكم وقلنا بأن الفاعل للشيء قد يخلو عنه وعن ضده مخالفة لكم وأنتم تقولون إن قيل بالحوادث لزم تسلسلها وأنتم لا تقولون بذلك. قلنا إن صحت هاتان المقدمتان ونحن لا نقول بموجبهما لزم خطؤنا إما في هذا وإما في هذه، وليس خطؤنا فيما سلمناه لكم بأولى من خطئنا فيما خالفناكم فيه. فقد يكون خطؤنا في منع تسلسل الحوادث لا في قولنا إن القابل للشيء يخلو عنه وعن ضده فلا يكون خطؤنا في

وقال أيضا في الفتاوى ما نصه » :وأما قولهم :وجود ما لا يتناهى من الحوادث محال، فهذا بناء على دليلهم الذي استدلوا به على حدوث العالم وحدوث الأجسام، وهو أنها لا تخلو من الحوادث وما لا

يخلو عن الحوادث فهو حادث، وهذا الدليل باطل عقلاً وشرعًا، وهو أصل الكلام الذي ذمه السلف والأئمة، وهو أصل قول الجهمية نفاة الصفات، وقد تبين فساده في مواضع « اهـ

قال المجسم ابن تيمية

شيئاً قديماً تقدمه من مفعولاته ـ كما يقول ذلك من يقوله من المتفلسفة ـ باطل عقلاً وشرعاً، كما قد بسط في مواضع./ ٦/٢٩٩

فإن قيل: إذا قلتم: لم يزل متكلماً بمشيئته لزم وجود كلام لا ابتداء له، وإذا لم يزل متكلماً وجب ألاّ يزال كذلك، فيكون متكلماً بكلام لا نهاية له، وذلك يستلزم وجود ما لا يتناهى من الحوادث، فإن كل كلمة مسبوقة بأخرى فهي حادثة، ووجود ما لا يتناهى محال. قيل له: هذا الاستلزام حق، وبذلك يقولون: إن كلمات الله لا نهاية لها، كما قال تعالى: ﴿قُل لَّوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَاتُ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا﴾ [الكهف: ١٠٩].

وأما قولهم: وجود ما لا يتناهى من الحوادث محال، فهذا بناء على دليلهم الذي استدلوا به على حدوث العالم وحدوث الأجسام، وهو أنها لا تخلو من الحوادث وما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث، وهذا الدليل باطل عقلاً وشرعاً، وهو أصل الكلام الذي ذمه السلف والأئمة، وهو أصل قول الجهمية نفاة الصفات، وقد تبين فساده في مواضع.

ولكن سنبين ـ إن شاء الله ـ أن هذا الدليل إذا ميز بين حقه وباطلة، فإنه يدل على حدوث ما سوى الله ـ وعلى مذهب السلف ـ وكان غلطة منهم، وقولهم: كل ما لا يخلو من الحوادث ـ أي من الممكنات المفتقرة ـ فهو حادث، فأخذوا هذا قضية كلية، وقاسوا فيها الخالق على المخلوق قياساً فاسداً، كما أن أولئك قالوا: القابل للشيء لا يخلو عنه وعن ضده، أخذوها قضية كلية.

والغلط في القياس يقع من تشبيه الشيء بخلافه، وأخذ القضية الكلية باعتبار القدر
٦/٣٠٠ المشترك من غير تمييز بين نوعيها، فهذا هو القياس الفاسد،/كقياس الذين قالوا: إنما البيع مثل الربا، وقياس إبليس. ونحو ذلك من الأقيسة الفاسدة، التي قال فيها بعض السلف: أول من قاس إبليس، وما عبدت الشمس والقمر إلا بالمقاييس، يعني: قياس من يعارض النص ومن قاس قياساً فاسداً، وكل قياس عارض النص فإنه لا يكون إلا فاسداً، وأما القياس الصحيح فهو من الميزان الذي أنزله الله، ولا يكون مخالفاً للنص قط، بل موافقاً له.

ومن هنا يظهر ـ أيضاً ـ أن ما عند المتفلسفة من الأدلة الصحيحة العقلية، فإنما يدل على مذهب السلف أيضاً، فإن عمدتهم في قدم العالم على أن الرب لم يزل فاعلاً،

ومعنى قوله قيام الحوادث بذات الله فهو أنه يعتقد أن الله تعالى تقوم به الحركة والسكون أي أنه متصف بالحركة والسكون الحادثين وشبه ذلك مما يقوم بذوات المخلوقين، ومن هنا يتضح قول الحافظ تقي

الدين السبكي وغيره كما قدمنا أنه –أي ابن تيمية –جعل الحادث قديمًا والقديمُ حادثًا، ولم يوافق في قوله هذا أحدًا من أئمة الحديث إلا المجسمة

ومن العجب افتراء ابن تيمية هذا معرضا عن حجة إبراهيم المذكورة في القرآن من احتجاجه بقيام الحوادث بالقمر والكوكب والشمس على عدم ألوهيتهم، وبقيام دلائل الحدوث بهم وهو التحول من حال إلى حال

وقد اتبع ابن تيمية في عقيدته هذه الكرّامية شبرًا بشبر، وقد ذكر ابن التلمساني شيئًا من معتقداتهم الفاسدة التي تبنّاها ابن تيمية، فقال الشيخ شرف الدين بن التلمساني في شرح لمع الأدلة للجويني ما نصه » :وخالف إجماع الأمة طائفة نبغوا من سِجستان لقبوا بالكرامية نسبة إلى محمد بن كرّام، وزعموا أن الحوادث تطرأ يعني تتجدد على ذات الله، تعالى عن قولهم، وهذا المذهب نظير مذهب المجوس .
ووجه مضاهاته لمذهب المجوس أن طائفة منهم تقول بقدم النور وحدوث الظلمة، وأن سبب حدوثها أن يَزْدَان فكَّر فكرة فَحَدَثَ منها شخص من أشخاص الظلمة فأبعده وأقصاه وهو هُرمز، وجميع الشر ينسب إليه .وكذلك الكرّامية تزعم أن الله تعالى إذا أراد إحداث محدَث أوجد في ذاته كافًا ونونًا وإرادة حادثة، وعن ذلك تصدر سائر المخلوقات المباينة لذاته « اهـ

وقال الإمام أبو المظفر الإسفراييني في التبصير في الدين ما نصه » :ومما ابتدعوه –أي الكرَّامية –من الضلالات مما لم يتجاسر على إطلاقه قبلهم واحد من الأمم لعلمهم بافتضاحه هو قولهم :بأن معبودهم محل الحوادث تحدث في ذاته أقواله وإرادته وإدراكه للمسموعات والمبصرات، وسموا ذلك سمعًا وتبصرًا، وكذلك قالوا :تحدث في ذاته ملاقاته للصفحة العليا من العرش، زعموا أن هذه أعراض تحدث في ذاته، تعالى الله عن قولهم « اهـ

كراميان را بسرايشان به زد[1]).

ولما ورد عليهم هذا الالزام تحيروا فقال قوم منهم انه اكبر من العرش وقال انه مثل العرش. وارتكب ابن المهاجر منهم قوله ان عرضه عرض العرش. وهذه الاقوال كلها متضمنة لاثبات النهاية وذلك علم الحدوث لا يجوز ان يوصف به صانع العالم.

ومما ابتدعوه من الضلالات مما لم يتجاسر على اطلاقه قبلهم واحد من الامم لعلمهم بافتضاحه هو قولهم: بأن معبودهم محل الحوادث[2] تحدث في ذاته اقواله؛ وإرادته وادراكه، للمسموعات والمبصرات، وسموا ذلك سمعاً، وتبصراً، وكذلك قالوا: تحدث في ذاته ملاقاته للصفحة العليا من العرش. زعموا ان هذه اعراض تحدث في ذاته. تعالى الله عن قولهم. قالوا: ان هذه الحوادث هي الخلق، والقدرة، تتعلق بهذه الحوادث والمخلوق يقع تحت الخلق لا تتعلق به القدرة، فالخلق عندهم هو القدرة على التخليق، وهو قوله لما يريد ان يخلقه كن جوهراً، وهذا يوجب ان يحدث في ذاته كاف، ونون، وجيم، وواو، وهاء، وراء، والف، وسمع، وارادة. قالوا: واذا اراد اعدام شيء يقول له افن فيصير الشيء فانياً. والافناء والاعدام يكونان في ذاته لا يفنيان، وهذا يوجب ان يكون الشيء موجوداً معنى لوجود الاعدام، والايجاد في ذاته على زعمهم. وان قالوا انهما يغنيان عن ذاته حكموا بتعاقب الحوادث وهو اول ما يستدل به على حدوث الأجسام. كيف وقولهم يوجب ان الحوادث في ذاته سبحانه اضعاف الحوادث في العالم. فاذا دلت حوادث العالم على حدوثه فما هو أضعاف تلك الحوادث أولى ان يدل على حدوث محلها ولم يجد هؤلاء في الامم من يكون لهم القول بحدوث الحوادث في ذات الصانع غير المجوس فرتبوا مذهبهم على قولهم.

(١) معناه. أين كنت؟ بلديك هذا قد حطم معبود الكراميين على رؤسهم.

(٢) ومن المصيبة أن يأخذ مثل ابن تيمية بمثل هذه الفضيحة في صراحة لا مزيد عليها و يسكت أهل الشأن عن الرد عليه كما يجب، ومذهب ابن تيمية في الاعتقاد على لفه ودورانه وجريه على مراحل، خليط من مذهبي ابن كرام والبربهاري بنوع من التفلسف بفلسفة ابن ملكا اليهودي في المعتبر، وليس لتشغيبه حظ أصلا من مذهب السلف الصالح، وأين الخوض من التنزيه مع التفويض؟.

فتبين مما أوردناه أن ابن تيمية ليس له سلف إلا الكرامية ونحوهم، وليس كما يدعي أنه يتبع السلف الصالح، ومن المصيبة أن يأخذ مثل ابن تيمية بمثل هذه الفضيحة، فمذهبه خليط من مذهب ابن كرّام واليهود والمجسمة، نعوذ بالله من ذلك

وقد أجاب الإمام الحجة الإسفراييني في دحض هذه الفرية بقوله » :هو أن تعلم أن الحوادث لا يجوز حلولها في ذاته وصفاته لأن ما كان محلاً للحوادث لم يخل منها، وإذا لم يخل منها كان محدثًا مثلها، ولهذا قال الخليل عليه الصلاة والسلام)لاَ أُحِبُّ الآَفِلِينَ) (سورة الأنعام(76/، بيَّن به أن من حلّ به من المعاني ما يغيره من حال إلى حال كان محدَثا لا يصح أن يكون إلهًا « اهـ

جميعها يوجب الحد والنهاية. وقد دللنا على استحالة ذلك على الباري سبحانه وتعالى. وأصل هذا في كتاب الله تعالى وذلك أن ابراهيم عليه السلام لما رأى هذه العلامات على الكواكب والشمس والقمر قال: ﴿لا أحِبُّ الأفِلِينِ﴾ (١) فبين أن ما جاز عليه تلك الصفات لا يكون خالقاً.

١٥ ــ وأن تعلم أن كل ما تصور في الوهم من طول، وعرض، وعمق، وألوان. وهيئآت، مختلفة ينبغي أن تعتقد ان صانع العالم بخلافه، وإنه قادر على خلق مثله. وإلى هذا المعنى أشار الصديق رضي الله عنه بقوله: العجز عن درك الادراك ادراك. ومعناه إذا صح عندك ان الصانع لا يمكن معرفته بالتصوير، والتركيب، والقياس، على الخلق صح عندك انه خلاف المخلوقات. وتحقيقه انك إذا عجزت عن معرفته بالقياس على أفعاله صح معرفتك له بدلالة الأفعال على ذاته وصفاته. وقد وصف الله سبحانه وتعالى نفسه بقوله: ﴿هُوَ اللهُ الخَالِقُ البَارِىءُ المُصَوِّرُ﴾ (٢) وما كان مصوراً لم يكن مصوراً، كما ان من كان مخلوقاً لم يكن خالقاً.

١٦ ــ وأن تعلم أن الحوادث لا يجوز حلولها في ذاته وصفاته (٣) لأن ما كان محلاً للحوادث لم يخل منها وإذا لم يخل كان محدثاً مثلها. ولهذا قال الخليل عليه الصلاة والسلام: «لا أحب الآفلين» بين به أن من حل به من المعاني ما يغيره من حال إلى حال كان محدثاً لا يصح أن يكون إلها.

١٧ ــ وأن تعلم ان كل ما دل على حدوث شيء من الحد، والنهاية،

= مما يضحك منه الأطفال. وأما قوله: «لو شاء لاستقر على ظهر بعوضة فاستقلت به بقدرته ولطف ربوبيته فكيف على عرش عظيم». فآية من آيات السقوط وليس هذا من قبيل الاستدلال ببطلان التالي على بطلان المقدم بل هذا استدلال بجواز التالي في زعمه على جواز تمكنه في العرش فسبحان قاسم العقول.

(١) سورة الانعام ٧٩.

(٢) سورة الحشر ٢٤.

(٣) فيكون ما توسع به ابن تيمية في كتبه من تجويز قيام الحوادث به تعالى وحلولها فيه ولا سيا في هامش منهاجه «٢-٧٥» خارجاً من معتقد أهل الحق.

فيكون بهذا ما توسع به ابن تيمية في كتبه من تجويز قيام الحوادث به تعالى وحلولها فيه خارجًا عن معتقد أهل السنة والجماعة، أهل الحق

فائدة :قال سيف الدين الآمدي في كتاب غاية المرام في علم الكلام ما نصه » :فالرأي الحق والسبيل الصدق والأقرب إلى التحقيق أن يقال :لو جاز قيام الحوادث به لم يخل عند اتصافه بها إما أن توجب له نقصًا أو كمالا أو لا نقص ولا كمال، لا جائر أن يقال بكونها غيرَ موجبة للكمال ولا النقصان فان وجود الشيء بالنسبة إلى نفسه أشرف له من عدمه، فما اتصف بوجود الشيء له وهو مما لا يوجب فوات الموصوف ولا فوات كمال له، وبالجملة لا يوجب له نقصًا فلا محالة أن اتصافه بوجود ذلك الوصف له أولى من اتصافه بعدمه لضرورة كون العدم في نفسه مشروفا بالنسبة إلى مقابله من الوجود، والوجود أشرف منه، وما اتصف بأشرف الأمرين من غير أن يوجب له في ذاته نقصًا تكون نسبة الوجود إليه مما يرجع إلى النقص والكمال على نحو نسبة مقابله من العدم، ولا محالة من كانت نسبته إلى ذلك وجود ذلك الوصف أشرف منه بالنسبة إلى عدمه، ولا جائز أن يقال :إنها موجبة لكماله، وإلا لوجب قدمها لضرورة أن لا يكون البارىء ناقصًا محتاجًا إلى ناحية كمال في حال عدمها، فبقي أن يكون اتصافه بها مما يوجب القول بنقصه بالنسبة إلى حاله قبل أن يتصف بها، وبالنسبة إلى ما لم يتصف بها من الموجودات، ومحال أن يكون الخالق مشروفًا أو ناقضا بالنسبة إلى المخلوق، ولا من جهة ما كما مضى « ا.هـ

المسلك الرابع :

قالوا : لو جاز قيام الحوادث بذات الرب فلابد أن يكون قاصدا لمحل حدوثها ، ومحل حدوثها ليس إلا ذاته ، فيجب أن يكون قاصدا لذاته ، والقصد إلى الشئ يستدعى كونه فى الجهة ، وهو محال . ثم ولجاز قيام كل حادث به ، وهو متعذر .

وهذا المسلك أيضا مما يلتحق بما مضى فى الفساد ، وذلك أنه إن أريد بالقصد العلم ، فذلك مما لا يوجب كون المقصود فى الجهة ، وإن أريد به غير هذا فهو مما لا يسلمه الخصم .
ثم انه ان افتقر القصد عند / إيجاد الحوادث إلى كونها فى جهة ، فيلزم أن يكون القاصد ٧٦/ أ
أيضا فى جهة ، لضرورة أن القصد إلى الجهة ممن ليس فى جهة أيضا محال ، وذلك يفضى
إلى كون البارى — تعالى — فى جهة عند خلق الأعراض الخارجة عن ذاته ، ولا محيص عنه ،
فما به الاعتذار ههنا يكون به الاعتذار للخصم ثَمَّ . والقول بأنه إذا قبل حادثا لزم قبوله
لكل حادث لا يخفى ما فيه من التحكم ومجرد الاسترسال مما ليس بمقبول ولا معقول[1] .

وقد ذكر فى هذا الباب مسالك أخر فسادها أظهر من أن يخفى[2] ، فلذا آثرنا الاعراض عن ذكرها :

فالرأى الحق ، والسبيل الصدق ، والأقرب إلى التحقيق أن يقال[3]: لو جاز قيام الحوادث به لم يخل عند اتصافه بها ، اما أن توجب له نقصا أو كمالا أو لا نقص ولا كمال : لا جائز أن يقال بكونها غير موجبة للكمال ولا النقصان ؛ فإن وجود الشئ بالنسبة إلى نفسه أشرف له من عدمه ، فما اتصف بوجود الشئ له وهو مما لا يوجب فوات

---

(١) قارن بالأبكار ١/١٤٧ ب حيث يراه قولا بلا حجة ، وبابن تيمية فى الموافقة ٢/٩٦ إذ ينقل مثل هذا عن الرازى.

(٢) كتلك التى ذكرها الغزالى فى الاقتصاد ٨٤ ، ٨٥ والرازى فى الأربعين ١٢٠ — ١٢٢ والشهرستانى فى نهايه الأقدام ١١٥ — ١٢٠ والآمدى نفسه فى الأبكار ونبه على فسادها ل ١/١٤٦ ب — ١٥٠ ا وانظر الموافقة لابن تيمية حيث يذكر نقد الرازى لهذه المسالك ، وعدم اقتناعه بالفكرة الأشعرية عن حلول الحوادث ، ويشاطره القول بضعف ما استندت إليه ٢/٩٤ — ١٣٠ .

(٣) عرض الآمدى هذه الحجة المختارة فى الأبكار ١/١٤٨ ا ، ب ، والرازى فى عديد من كتبه كالأربعين ٢٠ ، وانظر « فخر الدين الرازى وآراؤه » ٢٢٧ ، وقد نقدها ابن تيمية فى الموافقة ٢/٩٤ ، ١١٤ ، ١١٥ ، ١٧٩ ، ١٨٤ من وجوه ستة ، ونجد أثر ابن تيمية فى هذا الصدد لدى مفكر مصرى سلفى هو ابن أبى العز شارح الطحاوية ، انظر شرح الطحاوية ٧٠ — ٧٤ ، ١٥٧ — ١٥٩ .

الموصوف ولا فوات كمال له ، وبالجملة لا يوجب له نقصا ، فلا محالة أن اتصافه بوجود ذلك الوصف له أولى من اتصافه بعدمه ؛ لضرورة كون العدم فى نفسه مشروفا بالنسبة إلى مقابله من الوجود ، والوجود أشرف منه ، وما اتصف بأشرف الأمرين من غير أن يوجب له فى ذاته نقصا تكون نسبة الوجود اليه فيما يرجع إلى النقص والكمال على نحو نسبة مقابله من العدم . ولا محالة أنْ [كانت[1]] نسبته إلى وجود ذلك الوصف أشرف منه بالنسبة إلى عدمه ، ولا جائز أن يقال : إنها موجبة لكماله ، والا لوجب قدمها لضرورة أن لا يكون البارى ناقصا محتاجا إلى ناحية كمال فى حال عدمها . فبقى أن يكون اتصافه بها مما يوجب القول بنقصه بالنسبة إلى حاله قبل أن يتصف بها ، وبالنسبة إلى ما لم يتصف بها من الموجودات ، ومحال أن يكون الخالق مشروفا أو ناقصا بالنسبة إلى المخلوق ، ولا من جهة ما ، كما مضى[2] .

٧٦/ ب فإن قيل : لو لم يكن قابلا للحوادث فعند وجود المسموعات والمبصرات / إما أن يسمعها ويبصرها أو ليس : لا جائز أن يقال إنه لا يسمعها ولا يبصرها إذ هو خلاف المذهبين ، وإن أبصرها وسمعها فلا محالة أن حصول ذلك له بعد ما لم يكن ، والا كانت المسموعات والمبصرات قديمة لا محالة . فلو لم يكن قابلا للحوادث حتى يخلق فى ذاته سمعا وبصرا يكون به الإدراك ، والا لَمَا كان مُدرِكا ، وهو محال[3] .

قلنا : دعوى إدراكه المدركات بعد ما لم يكن مدركا إما أن يراد به أنه لم يكن له إدراك فصار له إدراك ، أو يقال بتقدم الإدراك وتجدد تعلقه بالمدرَك : فإن قيل بالأول فهو محز الخلاف وموضع الاعتساف ، فما بال الخصم مسترسلا بالدعوى من غير دليل ، مع

---

(١) عليها مداد بالأصل أخفى بعض حروفها ، أثبتها إجتهاداً ، والأسلوب هنا لا يخلو من تعقيد .

(٢) قارنه بالأبكار ١٤٨ ا ، ب حيث يعرض هذا المسلك على نحو أكثر وضوحا وإحكاما مما هنا ، وراجع ما يشير إليه فى ل ٢٣ ا ومابعدها من هذا الكتاب .

(٣) هذه الشبهه للكرامية عند الجوينى فى الارشاد ٤٥ ، ٤٦ والشهرستانى فى النهاية ١١٩ — ١٢٢ ، والرازى فى الأربعين ١٢١ ، ١٢٤ والغزالى فى الاقتصاد ٨٧ — ٩٢ ، وردوا عليها بمثل ما هنا مع وجوه أخرى ذكرها المؤلف فى الابكار ١٤٩/١ ب ، ١٥٠ ا . ومن المفيد الإلمام بما قاله ابن تيمية فى الموافقة ٩٤/٢ — ١٣٠ ، ١٧٦ — ١٨٤ نقدا لكل ما أورده هؤلاء وتأييداً لمبدأ الكرامية ، وخاصة ص ١١٦ ، ١١٧ حيث يذكر الشبهه الواردة هنا ويضعف نقد الرازى لها ، اما ابن حزم فى الفصل فيرد شبهة الكرامية بمثل ما هنا ١٢٤/٢ ، ١٢٥ .

.04قوله بالجسمية

ابن تيمية و قوله بالجسمية

ابن تيمية و قوله بالجسمية

قول ابن تيمية بالجسمية

أما قوله– اي ابن تيمية –بالجسمية في حق الله تعالى فقد ذكر ذلك في كتابه شرح حديث النزول ونصه » : وأما الشرع فمعلوم أنه لم ينقل عن أحد من الأنبياء ولا الصحابة ولا التابعين ولا سلف الأمة أن الله جسم أو أن الله ليس بجسم، بل النفي والإثبات بدعة في الشرع « اهـ.

في جسم: لم يُحسن نقض ما قالوه، ولم يُحسن حله، وكلهم متناقضون(١).

وحقيقة كلامهم: أن ما وصف به الربُ نفسه: لا يعقل منه إلا ما يعقل(٢) في قليل من المخلوقات، التي نشهدها (كأبدان بني آدم)(٣)، وهذا في غاية الجهل، فإن من المخلوقات مخلوقات (لم نشهدها)(٤): كالملائكة والجن(٥) ـ حتى أرواحنا(٦) ـ، ولا يلزم أن يكون ما أخبر به الرسول ﷺ مماثلاً لها، فكيف يكون مماثلاً لما شاهدوه؟.

وهذا الكلام: في لفظ(٧) «الجسم» من حيث «اللغة».

وأما «الشرع»: فمعلوم أنه لم ينقل عن أحد من الأنبياء ولا الصحابة ولا التابعين ولا سلف الأمة أن الله جسم، أو أن الله ليس بجسم، بل: النفي والإثبات بدعة في الشرع.

وأما من جهة العقل: فبينهم نزاع فيما اتفقوا على تسميته جسماً:

كالسماء والأرض والريح والماء، ونحو ذلك، مما يشار إليه ويختص بجهة وهو متحيز، قد تنازعوا: هل(٨) هو مركب من جواهر لا تقبل القسمة؟ أو من مادة وصورة؟ أو لا من هذا ولا من هذا؟.

وأكثر العقلاء على القول الثالث، وكل من القولين الأولين(٩): قاله طائفة من (النظار)(١٠). والأول: كثير في أهل الكلام، والثاني: كثير في الفلاسفة، لكن قول الطائفتين: باطل، معلوم بالعقل بطلانه عند أهل القول الثالث.

وإذا كان كذلك، فإذا قال القائل: أنا أقول إنه فوق العرش، وأنه ترفع

---

(١) في «س»: (وهم متناقضون).
(٢) في «ك»: (ما يعقله).
(٣) ما بين القوسين: سقط من «ك».
(٤) في «ك»: (لم يشهدوها).
(٥) كلمة (الجن): سقطت من «ظ».
(٦) في «ك»، «س»: (أرواحهم).
(٧) في «ك»: (على لفظ).
(٨) في «ك»: (قد تنازعوا فيه هل هو مركب).
(٩) كلمة الأولين: سقطت من «س».
(١٠) كلمة (النظار): سقطت من «هـ».

وقال في الموافقة ما نصه » : وكذلك قوله) لَيسَ كَمِثلِهِ شَيءٌ وهو السَّمِيعُ البَصِيرُ) (سورة الشورى ، (11/وقوله) هَل تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا) (سورة مريم ،(65/ونحو ذلك فإنه لا يدل على نفي الصفات بوجه من الوجوه بل ولا على نفي ما يسميه أهل الاصطلاح جسما بوجه من الوجوه « اهـ.

قال المجسم ابن تيمية

يقال لا يدل الا على نقيض ذلك ولم يعرف استعماله الا في النقيض الذي أخرجوه منه الوجودي دون النقيض الذي خصوه به وهو العدم وهل يكون في تبديل اللغة والقرآن أبلغ (٦٢) من هذا وكذلك اسمه الصمد ليس في قول الصحابة إنه الذي لا جوف له ما يدل على أنه ليس بموصوف بالصفات بل هو على اثبات الصفات أدل منه على نفيها من وجوه مبسوطة في غير هذا الموضع وكذلك قوله ليس كمثله شيء وهو السميع البصير وقوله هل تعلم له سميا ونحو ذلك فانه لا يدل على نفي الصفات بوجه من الوجوه بل ولا على نفي ما يسميه أهل الاصطلاح جسما بوجه من الوجوه وأما احتجاجهم بقولهم الاجسام متماثلة فهذا ان كان حقا فهو تماثل يعلم بالعقل ليس فيه أن اللغة التي نزل بها القرآن تطلق لفظ المثل على كل جسم ولا أن اللغة التي نزل بها القرآن تقول ان السماء مثل الارض والشمس والقمر والكواكب مثل الجبال والجبال مثل البحار والبحار مثل التراب والتراب مثل الهواء والهواء مثل الماء والماء مثل النار والنار مثل الشمس والشمس مثل الانسان والانسان مثل الفرس والحمار والفرس والحمار مثل السفرجل والرمان والرمان مثل الذهب والفضة والذهب والفضة مثل الخبز واللحم ولا في اللغة التي نزل بها القرآن ان كل شيئين اشتركا في المقدارية بحيث يكون كل منهما له قدر من الاقدار كالطول والعرض والعمق أنه مثل الآخر ولا أنه اذا كان كل منهما بحيث يشار اليه الاشارة الحسية يكون مثل الآخر بل ولا فيها ان كل شيئين كانا مركبين من الجواهر الفردة أو من المادة والصورة كان أحدهما مثل الآخر بل اللغة التي نزل بها القرآن تبين أن الانسانين مع اشتراكهما في أن كلا منهما جسم حساس نام متحرك بالارادة ناطق ضحاك بادي البشرة قد لا يكون أحدهما مثل الآخر كما قال تعالى وان تتولوا يستبدل قوما غيركم ثم لا يكونوا أمثالكم أي أمثال المخاطبين العالم

المتفلسفة جوز بعضهم أن يكون الشيء مفعولا ممكنا وهو قديم أزلي كابن سينا وأمثاله وجوز بعضهم مع ذلك ان يكون مرادا * وأما جماهير العقلاء فيقولون ان فساد كل من هذين القولين معلوم بضرورة العقل حتى المنتصرون لارسطو واتباعه كابن رشد الحفيد وغيره أنكروا كون الممكن يكون قديما أزليا على اخوانهم كابن سينا وبينوا أنهم خالفوا في هذا القول ارسطو وأتباعه وهو كما قال هؤلاء وكلام ارسطو بين في ذلك في مقالة اللام التي هي آخر كلامه في علم ما بعد الطبيعة وغير ذلك وارسطو وقدماء اصحابه مع سائر العقلاء يقولون ان الممكن الذي يمكن وجوده وعدمه لا يكون الا محدثا كائنا بعد أن لم يكن والمفعول لا يكون الا محدثا وهم اذا قالوا بقدم الافلاك لم يقولوا انها ممكنة ولا مفعولة ولا مخلوقة بل يقولون انها تتحرك للتشبه بالعلة الاولى فهي محتاجة الى العلة الاولى التي يسميها ابن سينا وأمثاله واجب الوجود من جهة أنه لا بد في حركتها من التشبه به فهو لها من جنس العلة الغائية لا أنه علة فاعلة لها عند ارسطو وذويه وهذا القول وان كان من أعظم الاقوال كفرا وضلالا ومخالفة لما عليه جماهير العقلاء من الاولين والآخرين ولهذا اعدل متأخرو الفلاسفة عنه وادعوا موجبا وموجبا كما زعمه ابن سينا وأمثاله وأساطين الفلاسفة قبل ارسطو لم يكونوا يقولون بقدم العالم بل كانوا مقرين بان الافلاك محدثة كائنة بعد أن لم تكن مع نزاع منتشر لهم في المادة فالمقصود هنا أن هؤلاء مع ما فيهم من الضلال لم يرضوا لانفسهم أن يجعلوا الممكن الذي يمكن وجوده وعدمه قديما أزليا بل قالوا انه لا يكون الا محدثا ولا رضوا لانفسهم ان يقولوا ان المفعول المصنوع المبدع قديم أزلي ولا أن المراد الذي أراد الباري فعله هو قديم أزلي فان فساد هذه الاقوال ظاهر في بداهة العقول وانما ألجأ اليها من قالها من متأخريهم ما التزموه من الاقوال المتناقضة التي ألجأتهم اليها كما أن كثيرا من اهل الكلام ألجأتهم أصول لهم فيها الى أقوال يعلم فسادها بضرورة العقل مثل ارادة أو كلام لا في محل ومثل شيء واحد بالعين يكون حقائق متنوعة ومثل أمر يسبق بعضه بعضا يكون قديم الاعيان لم يزل كل شيء منه قديما أزليا وأمثال ذلك وما يذكره الرازي وأمثاله في هذه المسئلة وغيرها من اجماع الحكماء كدعواه اجماعهم على ان علة الافتقار هي الامكان وان الممكن المعلول يكون قديما أزليا فهو انما يذكر ما وجده في كتب ابن سينا ويظن ان ذلك اجماع الفلاسفة ولما كان كون المفعول لا يعقل الا بعد العدم ظاهرا كان الفلاسفة يجعلون من جملة علل الفعل العدم ويجعلون العدم من جملة المبادي وعندهم من جملة الاجناس العالية للاعراض أن يفعل وأن ينفعل ويعبرون عنهما بالفعل والانفعال فاذا قيل ان الباري فعل شيأ من العالم لزم أن يقوم به أن يفعل وهو الفعل فيقوم به الصفات التي سموها الاعراض ولزم أن الفعل لا يكون الا بعد عدم لا يكون مع كون المفعول قديما أزليا وقالوا لما كان ما يسمونه الحركة أو التغير أو الفعل محتاجا الى العدم والعدم ليس بمحتاج اليه كان العدم مبدأ له بهذا الاعتبار ومرادهم انه شرط في ذلك فانه لا يكون حركة ولا فعل ونحو ذلك مما قد يسمونه تغيرا واستكمالا الا بوجود بعد عدم إما عدم ما كان موجودا وإما عدم مستمر كعدم المستكمل ما كان معدوما له ثم حصل فاذا هذا المستكمل والمتغير والمتحرك والمفعول محتاج الى العدم والعدم غير محتاج اليه فصار العدم مبدأ له بهذا الاعتبار ولهذا كان الفعل والانفعال المعروف في

وقال فيه أيضا ما نصه » : وأما ذكر التجسيم وذم المجسمة فهذا لا يعرف في كلام أحد من السلف والأئمة كما لا يعرف في كلامهم أيضا القول بأن الله جسم أو ليس بجسم، بل ذكروا في كلامهم الذي أنكروه على الجهمية نفي الجسم كما ذكره أحمد في كتاب الرد على الجهمية .« اهـ.

على من خالف موجبها فان قدر أنه ابتدع فى ذلك كانت بدعته أخف من بدعة من نفى ذلك نفيا عارض به النصوص ودفع موجبها ومقتضاها فان ما خالف النصوص فهو (١٤٨) بدعة باتفاق المسلمين وما لم يعلم انه خالفها فقد لا يسمى بدعة قال الشافعى رضى الله تعالى عنه البدعة بدعتان بدعة خالفت كتابا أو سنة أو اجماعا أو أثرا عن بعض أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فهذه بدعة ضلالة وبدعة لم تخالف شيأ من ذلك فهذه قد تكون حسنة لقول عمر نعمت البدعة هذه هذا الكلام أو نحوه رواه البيهقى باسناده الصحيح فى المدخل ومن المعلوم أن قول نفاة الرؤية والصفات والعلو على العرش والقائلين بأن الله لم يتكلم بل خلق كلاما فى غيره ونفيهم ذلك لان اثبات ذلك تجسيم هو الى مخالفة الكتاب والسنة والاجماع السلفى والآثار أقرب من قول من أثبت ذلك وقال مع ذلك ألفاظا يقول انها توافق معنى الكتاب والسنة لا سيما والنفاة متفقون على أن ظواهر النصوص تجسيم عندهم وليس عندهم بالنفى نص فهم معترفون بان قولهم هو البدعة وقول منازعيهم أقرب الى السنة ومما يوضح هذا أن السلف والائمة كثر كلامهم فى ذم الجهمية النفاة للصفات وذموا المشبهة أيضا وذلك فى كلامهم أقل بكثير من ذم الجهمية لان مرض التعطيل أعظم من مرض التشبيه وأما ذكر التجسيم وذم المجسمة فهذا لا يعرف فى كلام أحد من السلف والائمة كما لا يعرف فى كلامهم أيضا القول بان الله جسم أو ليس بجسم بل ذكروا فى كلامهم الذى أنكروه على الجهمية نفى الجسم كما ذكره أحمد فى كتاب الرد على الجهمية ولما ناظر ابن غوث وألزمه ابن غوث بأنه الله جسم امتنع أحمد من موافقته على النفى والاثبات وقال هو أحد صمد لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد والمقصود هنا أن نفاة الرؤية

وحصل بينه وبين الرعية الحرب والفتنة فكيف مع علم الله ورسوله بحال ولاية الثلاثة وما حصل فيها من مصالح الامة فى دينها ودنياها لا ينص عليها و ينص على ولاية من لا يطاع بل يحارب ويقاتل حتى لا يمكنه قهر الاعداء ولا اصلاح الاولياء وهل يكون من ينص على ولاية هذا دون ذاك الا جاهلا ان لم يعلم الحال أو ظالما مفسدا ان علم ونص والله ورسوله برىء من الجهل والظلم وهم يضيفون الى الله ورسوله العدول عما فيه مصلحة العباد الى ما ليس فيه الا الفساد واذا قيل ان الفساد حصل من معصيتهم لا من تقصيره قيل أفليس ولاية من يطيعونه فتحصل المصلحة أولى من ولاية من يعصونه فلا تحصل المصلحة بل المفسدة ولو كان للرجل ولدو هناك مؤدبان اذا أسلمه الى أحدهما تعلم وتأدب واذا أسلمه الى الآخر فر وهرب أفليس اسلامه الى ذاك أولى ولو قدر أن ذاك أفضل فأى منفعة فى فضيلته اذا لم يحصل للولد به منفعة لنفوره عنه ولو خطب المرأة رجلان أحدهما أفضل من الآخر لكن المرأة تكرهه وان تزوجت به لم تطعه بل تخاصمه وتؤذيه فلا تنتفع به ولا ينتفع هو بها والآخر تحبه و يحبها ويحصل به مقاصد النكاح أفليس تزويجها بهذا المفضول أولى باتفاق العقلاء ونص من ينص على تزويجها بهذا أولى من النص على تزويجها بهذا فكيف يضاف الى الله ورسوله ما لا يرضاه الا ظالم أو جاهل وهذا ونحوه مما يعلم به بطلان النص بتقدير أن يكون على هو الافضل الاحق بالامارة لكن لا يحصل بولايته الا ما حصل وغيره طالما يحصل به ما حصل من المصالح فكيف اذا لم يكن الامر كذلك لا فى هذا ولا فى هذا فقول أهل السنة خبر صادق وقول حكيم وقول الرافضة خبر كاذب وقول سفه فأهل السنة يقولون الامير والامام والخليفة ذو السلطان الموجود الذى له القدرة على عمل مقصود الولاية كما أن امام الصلاة هو الذى يصلى بالناس وهم يأتمون به ليس امام الصلاة من يستحق أن يكون اماما وهو لا يصلى بأحد لكن هذا ينبغى أن يكون اماما والفرق بين الامام و بين من ينبغى أن يكون هو الامام لا يخفى الا على الطغام ويقولون انه يعاون على البر والتقوى دون الاثم والعدوان ويطاع فى طاعة الله دون معصيته ولا يخرج عليه بالسيف وأحاديث النبى صلى الله تعالى عليه وسلم انما تدل على هذا كما فى الصحيحين عن ابن عباس رضى الله عنهما عن النبى صلى الله تعالى عليه وسلم قال من رأى من أميره شيأ يكرهه فليصبر عليه فانه ليس أحد من الناس يخرج عن السلطان شبرا فمات عليه الا مات ميتة جاهلية فجعل المحذور هو الخروج عن السلطان ومفارقة الجماعة وأمر بالصبر على ما يكره من الامير لم يخص بذلك سلطانا معينا ولا أميرا معينا ولا جماعة معينة وفى صحيح مسلم عن أبى هريرة رضى الله عنه عن النبى صلى الله تعالى عليه وسلم قال من خرج من الطاعة وفارق الجماعة ثم مات مات ميتة جاهلية ومن قتل تحت راية (١) عمية يغضب لعصبة أو يدعو الى عصبة أو ينصر عصبة فقتل فقتلته جاهلية ومن خرج على أمتى يضرب برها وفاجرها ولا يتحاشى من مؤمنها ولا يفى لذى عهد عهده فليس منى ولست منه فذم الخروج عن الطاعة ومفارقة الجماعة وجعل ذلك ميتة جاهلية لان أهل الجاهلية لم يكن لهم رأس يجمعهم والنبى صلى الله تعالى عليه وسلم دائما يأمر باقامة رأس حتى أمر بذلك فى السفر اذا كانوا ثلاثة فأمر بالامارة فى أقل عدد وأقصر اجتماع وفى صحيح مسلم عن حذيفة قال قلت يا رسول الله انا كنا فى جاهلية وشر فجاءنا

(١) قوله عمية فى كتب اللغة انها الفتنة والقتال للعصبية وتضم عينها وتكسر والميم والتحتية بعدها مشددتان كتبه مصححه

وقال في المنهاج ما نصه » : أما ما ذكره من لفظ الجسم وما يتبع ذلك فإن هذا اللفظ لم ينطق به في صفات الله لا كتاب ولا سنة لا نفيًا ولا إثباتًا، ولا تكلم به أحد من الصحابة والتابعين وتابعيهم لا أهل البيت ولا غيرهم « اهـ.

قال المجسم ابن تيمية

والمقصود هنا كلام جملي على ما جاءت به الرسل صلوات اللّه وسلامه عليهم أجمعين.

وهذا كله مبسوط في مواضعه. لكن هذا الإماميّ لما أخذ يذكر عن طائفته أنهم المصيبون في التوحيد دون غيرهم احتجنا إلى التنبيه على ذلك فنقول:

أما ما ذكره من لفظ الجسم وما يتبع ذلك، فإن هذا اللفظ لم ينطق به في صفات اللّه لا كتاب، ولا سنة، لا نفياً، ولا إثباتاً، ولا تكلم به أحد من الصحابة والتابعين وتابعيهم، لا أهل البيت ولا غيرهم. ولكن لما ابتدعت الجهمية القول بنفي الصفات في آخر الدولة الأموية. ويقال: إن أول من ابتدع ذلك هو الجعد بن درهم معلم مروان بن محمد آخر خلفاء بني أمية وكان هذا الجعد من حران وكان فيها أئمة الصابئة والفلاسفة، والفارابي كان قد أخذ الفلسفة عن متى، ثم دخل إلى حران فأخذ ما أخذه منها عن أولئك الصابئة الذين كانوا بحران، وكانوا يعبدون الهياكل العلوية ويبنون هيكل العلة الأولى، هيكل العقل الأوّل، هيكل النفس الكلية، هيكل زحل، هيكل المشتري، هيكل المريخ، هيكل الشمس، هيكل الزهرة، هيكل عطارد، هيكل القمر ويتقربون بما هو عندهم معروف من أنواع العبادات والقرابين والبخورات وغير ذلك. وهؤلاء هم أعداء إبراهيم الخليل الذي دعاهم إلى عبادة اللّه وحده، وكان مولده إما بالعراق أو بحران، ولهذا ناظرهم في عبادة الكواكب والأصنام. وحكى اللّه عنه: ﴿فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ رَأَى كَوْكَباً قَالَ هَذَا رَبِّي﴾، إلى قوله: ﴿لا أُحبُّ الآفلينَ﴾ [الأنعام: ٧٦]، إلى قوله: ﴿فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَذَا رَبِّي هَذَا أَكْبَرُ فَلَمَّا أَفَلَتْ قَالَ يَا قَوْمِ إِنِّي بَرِيءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ حَنِيفاً وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام: ٧٨-٧٩] الآيات. وقد ظن طائفة من الجهمية والمعتزلة وغيرهم أن مراده بقوله هذا ربي أن هذا خالق العالم. وأنه استدل بالأفول وهو الحركة والانتقال على عدم ربوبيته، وزعموا أن هذه الحجة هي الدالة على حدوث الأجسام وحدوث العالم. وهذا غلط من وجوه، أحدها أن هذا القول لم يقله أحد من العقلاء لا قوم ابراهيم ولا غيرهم، ولا توهم أحدهم أن كوكباً أو القمر أو الشمس خلق هذا العالم، وإنما كان قوم إبراهيم مشركين يعبدون هذه الكواكب، زاعمين أن في ذلك جلب منفعة أو دفع مضرة على طريقة الكلدانيين والكشدانيين وغيرهم من مشركي أهل الهند وغيرهم، وعلى طريقة هؤلاء صنف الكتاب الذي صنفه أبو عبد اللّه بن الخطيب الرازي في السحر والطلسمات ودعوة الكواكب.

وقال في المنهاج ما نصه » : وقد يراد بالجسم ما يشار إليه أو ما يُرى أو ما تقوم به الصفات، والله تعالى يُرى في الآخرة وتقوم به الصفات ويشير إليه الناس عند الدعاء بأيديهم وقلوبهم ووجوههم وأعينهم، فن أراد بقوله :ليس بجسم هذا المعنى قيل له :هذا المعنى الذي قصدت نفيه بهذا اللفظ معنى ثابت بصحيح المنقول وصريح المعقول ،وأنت لم تقم دليلاً على نفيه « اهـ.

قوله ليس بجسم لفظ الجسم فيه إجمال قد يراد به المركب الذي كانت أجزاؤه مفرقة، فجمعت، أو ما يقبل التفريق والانفصال أو المركب من مادة وصورة أو المركب من الأجزاء المفردة التي تسمى الجواهر الفردة، واللّه تعالى منزه عن ذلك كله.

أوكان متفرقاً[1] فاجتمع أو أن يقبل التفريق والتجزئة التي هي مفارقة بعض الشيء بعضاً وانفصاله عنه، أو غير ذلك من التركيب الممتنع عليه وقد يراد بالجسم ما يشار إليه أو ما يُرى أو ما تقوم به الصفات، واللّه تعالى يرى في الآخرة وتقوم به الصفات ويشير إليه الناس عند الدعاء بأيديهم وقلوبهم ووجوههم وأعينهم، فإن أراد بقوله ليس بجسم هذا المعنى قيل له هذا المعنى الذي قصدت نفيه بهذا اللفظ معنى ثابت بصحيح المنقول وصريح المعقول وأنت لم تقم دليلاً على نفيه.

وأما اللفظ فبدعة نفياً وإثباتاً، فليس في الكتاب ولا السنة ولا قول أحد من سلف الأمة وأئمتها إطلاق لفظ الجسم في صفات اللّه تعالى لا نفياً ولا إثباتاً، وكذلك لفظ الجوهر والمتحيز ونحو ذلك من الألفاظ التي تنازع أهل الكلام المحدث فيها نفياً وإثباتاً، وإن قال: كل ما يشار إليه ويُرى وترفع إليه الأيدي فإنه لا يكون إلاّ جسماً مركباً من الجواهر الفردة أو من المادة والصورة. قيل له: هذا محل نزاع فأكثر العقلاء ينفون ذلك وأنت لم تذكر على ذلك دليلاً وهذا منتهى نظر النفاة.

فإن عامة ما عندهم أن تقوم به الصفات ويقوم به الكلام والإرادة والأفعال وما يمكن رؤيته بالأبصار لا يكون إلاّ جسماً مركباً من الجواهر الفردة أو من المادة والصورة، وما يذكرونه من العبارة فإلى هذا يعود، وقد تنوّعت طرق أهل الإثبات في الرد عليهم، فمنهم من سلم لهم أنه يقوم به الأمور الاختيارية من الأفعال وغيرها ولا يكون إلاّ جسماً، ونازعهم فيما يقوم به من الصفات التي لا يتعلق منها شيء بالمشيئة والقدرة، ومنهم من نازعهم في هذا وهذا وقال بل لا يكون هذا جسماً ولا هذا جسماً، ومنهم من سلم لهم أنه جسم ونازعهم في كون القديم ليس بجسم، وحقيقة الأمر أن لفظ الجسم فيه منازعات لفظية ومعنوية، والمنازعات اللفظية غير معتبرة في المعاني العقلية، وأما المنازعات المعنوية فمثل تنازع الناس فيما يشار إليه إشارة حسية، هل يجب أن يكون مركباً من الجواهر الفردة أو من المادة والصورة أو لا يجب واحد منهما.

(١) قوله أو كان متفرقاً إلى قوله وانفصاله عنه الذي يظهر أنه مكرر مع ما قبله وحرر كتبه مصححه.

وقال في فتاويه ما نصه « : ثم لفظ التجسيم لا يوجد في كلام أحد من السلف لا نفيًا ولا إثباتًا، فكيف يحل أن يقال :مذهب السلف نفي التجسيم أو إثباته « اهـ.

قال المجسم ابن تيمية

ومن المعلوم أن مـذهب السلف إن كـان يعـرف بالنقل عنهم، فليـرجع في ذلك إلى الآثار المنقولة عنهم، وإن كـان إنما يعرف بالاستـدلال المحض بأن يكون كل من رأى قولاً عنده هو الصواب قال: هذا قـول السلف؛ لأن السلف لا يقولون إلا الصواب، وهذا هو الصواب، فهذا هو الذي يجرئ المبتدعة على أن يزعم كل منهم أنه علي مذهب السلف، فقـائل هذا القول قد عـاب نفسه بنفسـه حيث انتحل مـذهب السلف بلا نقل عنهم، بل بدعواه: أن قوله هو الحق.

١٥٢/٤ وأما أهل الحـديث، فإنما يذكرون مـذهب السلف بالنقول المتـواترة، يذكرون من نقل مذهبـهم من علماء الإسلام، وتارة يروون نفس قـولهم في هذا الباب، كـما سلكناه في جواب الاستفتاء.

فإنا لما أردنا أن نبين مذهب السلف ذكرنا طريقين: أحدهما: أنا ذكرنا ما تيسر من ذكر ألفاظهم، ومن روى ذلك من أهل العلم بالأسانيد المعتبرة.

والثـاني: أنا ذكرنا من نقل مـذهب السلف من جـميع طـوائف المسلمين من طوائف الفقهاء الأربعة، ومن أهل الحديث والتصوف، وأهل الكلام، كالأشعري وغيره.

فصار مذهب السلف منقولاً بإجماع الطوائف وبالتواتر، لم نثبته بمجرد دعوى الإصابة لنا والخطأ لمخالفنا، كما يفعل أهل البدع.

ثم لفظ «التجسيم» لا يوجد في كلام أحد من السلف ـ لا نفياً ولا إثباتاً ـ فكيف يحل أن يقال: مذهب السلف نفي التجسيم أو إثباته، بلا ذكر لذلك اللفظ ولا لمعناه عنهم؟!.

وكذلك لفظ «التوحيد»ـ بمعنى: نفي شيء من الصـفات ـ لايوجد في كلام أحد من

١٥٣/٤ السلف./

وكذلك لفظ التنزيه ـ بمعني نفي شيء من الـصفات الخبرية ـ لا يوجـد في كلام أحد من السلف.

نعم، لفظ «التشبـيه» موجود في كلام بعضهم وتفـسيره معه، كما قـد كتبناه عنهم، وأنهم أرادوا بالتشبيه: تمثيل الله بخلقه، دون نفي الصفات التي في القرآن والحديث.

وأيضاً، فـهذا الكلام لو كان حقـاً في نفسه لم يكن مـذكوراً بحجـة تتبع، وإنما هو مجرد دعوى على وجه الخصومة التي لا يعجـز عنها من يستجيز ويستحسن أن يتكلم بلا علم ولا عدل.

وقال في كتابه بيان تلبيس الجهمية ما نصه » : وليس في كتاب الله ولا سنة رسوله ولا قول أحد من سلف الأمة وأئمتها أنه ليس بجسم، وأن صفاته ليست أجسامًا وأعراضًا، فنفي المعاني الثابتة بالشرع والعقل بنفي ألفاظ لم ينف معناها شرع ولا عقل جهل وضلال « اهـ.

قال المجسم ابن تيمية

في الألفاظ الاصطلاحية: فقال قوم: العلم والقدرة ونحوهما لاتكون إلا عرضًا، وصفة حيث كان، فعلم الله وقدرته عرض. وقالوا أيضًا: إن اليد والوجه لاتكون إلا جسمًا، فيد الله ووجهه كذلك؛ والموصوف بهذه الصفات لايكون إلا جسمًا، فالله تعالى جسم لا كالأجسام. قالوا: وهذا مما لايمكن النزاع فيه، إذا فهم المعنى المراد بذلك، لكن أي محذور في ذلك، وليس في كتاب الله ولا سنة رسوله ولا قول أحد من سلف الأمة وأئمتها، أنه ليس بجسم، وأن صفاته ليست أجسامًا وأعراضًا؟ فنفي المعاني الثابتة بالشرع والعقل؛ بنفي ألفاظ لم ينف معناها شرع ولا عقل، جهل وضلال.

لا يدل العقل على حدوث كل موصوف قائم بنفسه وكل صفة قائمة به

قالوا: وكذلك فالعقل ينفي ذلك بما دل على حدوث الجسم والعرض القائم به، قالوا: لأنه لم يدل العقل على حدوث كل موصوف قائم بنفسه وهو الجسم، وكل صفة قائمة به وهو العرض. والدليل المذكور على ذلك دليل فاسد، وهو أصل «علم الكلام» الذي اتفق السلف والأئمة على ذمه وبطلانه ـ وسيأتي الكلام على هذا الدليل في موضعه ـ قالوا: فلا معنى لإنكار ما هو الحق الثابت بالشرع والعقل، لاستلزام ذلك بطلان حجة مبتدعة أنكرها السلف والأئمة، لأجل دعوى من ادعى[1] من أهلها أنها أصل الدين، الذي لايعلم الدين إلا به، فإنما هو أصل الدين الذي ابتدعوه، كما قال تعالى: ﴿ أَمْ لَهُمْ شُرَكَٰٓؤُاْ

---

(١) أي أهل الكلام من المعتزلة وغيرهم.

قلت :ويكفي في تبرئة أئمة الحديث ما نقله أبو الفضل التميمي رئيس الحنابلة ببغداد وابن رئيسها عن أحمد قال » //:(/// //) وأنكر أحمد على من يقول بالجسم وقال :إن الأسماء مأخوذة من الشريعة واللغة، وأهل اللغة وضعوا هذا الاسم على ذي طولٍ وعرضٍ وسمكٍ وتركيبٍ وصورةٍ وتأليف والله تعالى خارجٍ عن ذلك كله، فلم يجز أن يسمى جسمًا لخروجه عن معنى الجسمية، ولم يجيء في الشريعة ذلك فبطل « أ هـ، ونقله الحافظ البيهقي عنه في مناقب أحمد وغيره.

﴿رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ﴾(١)، وقال: ﴿وَاصْطَنَعْتُكَ لِنَفْسِي﴾(٢) وليست كنفس العباد التي هي متحركة متصعدة مترددة في أبدانهم، بل هي صفة له في ذاته، خالف بها النفوس المنفوسة المجعولة، وفارق الأموات وحكى في تفسيره عن ابن عباس في قوله ـ تعالى ـ: ﴿تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ﴾(٣).

قال: تعلم ما في النفس المخلوقة، ولا أعلم ما في نفسك الملكوتية، إنك أنت علام الغيوب. وأنكر على من يقول بالجسم.

وقال: إن الأسماء مأخوذة بالشريعة واللغة، وأهل اللغة وضعوا هذا الاسم على كل ذي طُولٍ وعَرْضٍ وسُمْكٍ وتركيبٍ وصُورةٍ وتأليفٍ، والله ـ تعالى ـ خارج عن ذلك كله، فلم يجز أن يسمى جسماً، لخروجه عن معنى الجسمية، ولم يجيء في/ الشريعة ذلك، فبطل. [ق٥٤أ]

وكان يذهب إلى أن الله ـ تعالى ـ يُرى في الآخرة بالأبصار، وقرأ: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾(٤). ولو لم

---

(١) سورة الأنعام، الآية: ٥٤.

(٢) سورة طه، الآية: ٤١.

(٣) سورة المائدة، الآية: ١١٦.

(٤) سورة القيامة، الآيتان: ٢٢، ٢٣.

وهذا الذي صرح به أحمد من تنزيهه الله عن هذه الأشياء الستة هو ما قال به الأشاعرة والماتريدية وهم أهل السنة الموافقون لأحمد وغيره من السلف في أصول المعتقد، فليعلم الفاهم أن نفي الجسم عن الله جاء به السلف ،فظهر أن ما ادعاه ابن تيمية أن السلف لم يتكلموا في نفي الجسم عن الله غير صحيح، فينبغي استحضار ما قاله أحمد فإنه ينفع في نفي تمويه ابن تيمية وغيره ممن يدعون السلفية والحديث.

وهذا البيهقي من رؤوس أهل الحديث يقول في كتاب الأسماء والصفات في باب ما جاء في العرش والكرسي عقب إيراده حديث » :أتدرون ما هذه التي فوقكم « ما نصه) :والذي روي فيءاخر هذا الحديث إشارة إلى نفي المكان عن الله تعالى، وأن العبد أينما كان في القرب والبعد من الله تعالى سواء، وأنه الظاهر فيصح إدراكه بالأدلة والباطن فلا يصح كونه في مكان، واستدل بعض أصحابنا في نفي المكان عنه بقول النبي » :أنت الظاهر فليس فوقك شيء، وأنت الباطن فليس دونك شيء ،« وإذا لم يكن فوقه شيء ولا دونه شيء لم يكن في مكان « اهـ.

تحتها مسيرة خمسمائة عام ، حتى عدّ سبع أرضين وغلظ كل أرض مسيرة خمسمائة عام ، ثم قال ﷺ . والذي نفس محمد بيده لو أنكم دليتم أحدكم بحبل إلى الأرض السابعة لهبط على الله تبارك وتعالى ، ثم قرأ رسول الله ﷺ وهو الأول والآخر والظاهر والباطن »[1] قلت : هذه الرواية في مسيرة خمسمائة عام اشتهرت فيما بين الناس ، وروينا عن ابن مسعود رضي الله عنه من قوله مثلها ، ويحتمل أن يختلف ذلك باختلاف قوة السير وضعفه ، وخفته وثقله ، فيكون يسير القوى أقل ، ويسير الضعيف أكثر ، والله أعلم . والذي روى في آخر هذا الحديث إشارة إلى نفي المكان عن الله تعالى ، وأن العبد أينما كان فهو في القرب والبعد من الله تعالى سواء ، وأنه الظاهر ، فيصح إدراكه بالأدلة ، الباطن فلا يصح إدراكه بالكون في مكان . واستدل بعض أصحابنا في نفي المكان عنه بقول النبي ﷺ : « أنت الظاهر فليس فوقك شيء ، وأنت الباطن فليس دونك شيء »[2] وإذا لم يكن فوقه شيء ولا دونه شيء لم يكن في مكان . وفي رواية الحسن عن أبي هريرة رضي الله عنه انقطاع ، ولا ثبت سماعه من أبي هريرة ، وروي من وجه آخر منقطع عن أبي ذر رضي الله عنه مرفوعاً .

أخبرناه أبو عبد الله الحافظ وأبو سعيد بن أبي عمرو قالا : ثنا أبو العباس محمد بن يعقوب ثنا أحمد بن عبد الجبار ثنا أبو معاوية عن الأعمش عن أبي ذر قال: قال رسول الله ﷺ « ما بين الأرض إلى السماء مسيرة خمسمائة سنة ، وغلظ السماء الدنيا مسيرة خمسمائة سنة ، وما بين كل سماء إلى السماء التي تليها مسيرة خمسمائة سنة ، والأرضين مثل ذلك ، وما بين السماء السابعة إلى العرش

---

(١) أخرجه أحمد بن حنبل في «مسنده»: ٢ : ٣٧٠ : مسند أبي هريرة رضي الله عنه .

(٢) أخرجه مسلم في «صحيحه»: ٨ : ٧٩ : كتاب الدعاء والذكر والاستغفار والتوبة : باب ما يقول عند النوم وأخذ المضجع : عن أبي صالح .

وقال الإمام الأشعري في كتاب النوادر « :من اعتقد أن الله جسم فهو غير عارف بربه، وأنه كافر به « اهـ.

وقال أبو الثناء اللامشي ما نصه » : واذا ثبت أنه تعالى ليس بجوهر فلا يُتصور أن يكون جسمًا أيضا لأن الجسم اسم للمتركِّب عن الأجزاء، يقال » :هذا أجسمُ من ذلك « أي أكثر تركُّبًا منه، وتركب

الجسم بدون الجوهرية وهي الأجزاء التي لا تتجزأ لا تتصور، ولأن الجسم لا يُتصور إلا على شكل من الأشكال، ووجوده على جميع الأشكال لا يُتصور أن يكون إذ الفرد لا يُتصور أن يكون مطوَّلا ومدورًا ومثلثًا ومربعًا، ووجوده على واحد من هذه الأشكال مع مساواة غيره إياه في صفات المدح والذم لا يكون إلا بتخصيص مخصص، وذلك من أمارات الحدث، ولأنه لو كان جسمًا لوقعت المشابهة والمماثلة بينه وبين سائر الأجسام في الجسمية، وقد قال الله تعالى لَيسَ كَمِثلِهِ شَيءٌ)(سورة الشورى « ،(11/ اهـ.

بالذات فتحديدُه بوصفٍ يُنبِيء عنه الاسم لُغةً وفيه تقريرُ الاسم الموضوع[1] له لُغةً أوْلى من تحديده بوصفٍ ليس يُنبِيء عنه الاسمُ لُغةً وليس فيه تقريرُ الاسم الموضوع[1] له لُغةً.

38 ـ وإذا ثبَت أنّه ـ تعالى! ـ ليس بجَوهَر فلا[1] يُتصوَّر أن يكون جسماً أيضاً لأنّ الجسمَ اسمٌ للمُتركِّب عن الأجزاء[2] يُقال: «هذا أَجْسَمُ من ذلك» أي أكثرُ تركُّباً منه. وتركُّبُ الجِسم بِدون الجوهريّة[3] وهي الأجزاء الّتي لا تتجزّأ لا يُتصوَّر ولأنّ الجِسمَ لا يُتصوَّر إلّا على شكلٍ من الأشْكال ووُجودُه على جميع الأشْكال لا يُتصوَّر أن يكون[4] إِذِ الفردُ لا يُتصوَّر أن يكون مُطوَّلاً ومُدوَّراً ومُثلَّثاً ومُربَّعاً. ووُجودُه على واحد من هذه[5] الأشكال مع مُساواة غيره إيّاه في صِفات المدْح والذمّ لا يكون إلّا بِتخصيصِ مُخصِّصٍ، وذلك من أمارات الحدَث. ولأنّه لو كان جِسماً لوقَعتِ المُشابَهةُ والمُماثَلةُ بينه وبين سائر الأجسام في الجِسميّة. وقد قال الله ـ تعالى! ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾[6]

39 ـ واختلفت أقاويل المُجسِّمة في هذه المسألة. قال عامّة اليهود ـ عليهم اللعنةُ![1]: «إنّه جِسمٌ مُتركِّبٌ مِتبعِّضٌ كسائر الأجسام».

---

37 ـ (1) في إ: اسم موضوع، بدون تعريف.
38 ـ (1) في الأصل: لا، بدون الفاء.
(2) في الأصل: اجزآ، بدون تعريف.
(3) في الأصل: الجوَاهِر، بدل: الجوهرية، من إ.
(4) في الأصل: محال. وقد أُصلحت في الطُّرّة وبدون شطب في المتن وكما أثبتناها. وفي إ: لا يتصور، فقط.
(5) هذه: ساقطة من إ.
(6) قُرآن: جُزء من الآية 11 من سورة الشورى (42). وبعد الآية وفي إ: وهو السميع البصير.
39 ـ (1) الصيغة ساقطة من إ.

ثم قال ما نصه » : ثم إنهم ناقضوا في ما قالوا لأن الجسم اسم للمتركِّب لما مر، فإثبات الجسم إثبات التركيب ونفي التركيب نفي الجسم، فصار قولهم » :جسم لا كالأجسام « كقولهم » :متركب وليس بمتركب ،« وهذا تناقض بَيِّنٌ بخلاف قولنا :شيء لا كالأشياء، لأن الشيء ليس باسم للمتركب وليس يُنبيء عن ذلك وإنما يُنبيء عن مطلق الوجود، فلم يكن قولنا :لا كالأشياء، نفيًا لمطلق الوجود بل يكون نفيًا لما وراء الوجود من التركيب وغيره من أمارات الحدث، فلم يكن ذلك متناقضًا ولله الحمد والمنة.

.وإذا ثبت أن الله تعالى لا يوصف بالجسم فلا يوصف بالصورة أيضًا لأن الصورة لا وجود لها بدون التركيب « اهـ

وقُلنا[2]: هذا استدلالٌ فاسدٌ لأنّه لا فاعلَ في الشاهد إلاّ وهو جِسمٌ متركِّبٌ مُتجزِّىءٌ كسائر الأجسام. والله ـ تعالى! ـ جِسمٌ عندَهم وإنّه ليس بِمُتجزِّىء مُتركِّب[3]

45 ـ ثم إنّهم[1] ناقضوا في ما قالوا لأنّ الجِسمَ اسمٌ لِلمُتركِّب لِما مرَّ فإثباتُ الجِسم إثباتُ التركيب ونفيُ التركيب نفيُ الجسم. فصار قولهم: «جِسمٌ لا كالأجسام» كقولهم: «مُتركِّبٌ وليس بِمُتركِّب». وهذا تناقضٌ بيِّنٌ بخِلاف قَولنا: شيءٌ لا كالأشياء، لأنّ الشيءَ ليس بِاسْمٍ للمُتركِّب وليس يُنبِىء عن ذلك وإنّما[2] يُنبِىء عن مُطلَق الوُجود. فلم يكن قولُنا: لا كالأشياء، نَفْيـاً لِمُطلَـق الوُجود بل يكون نَفْياً لِما وراء الوُجود من التركيب وغيره من أمارات الحَدَث. فلم يكن ذلك مُتناقِضاً[3] ولِلّه الحمدُ والمِنّةُ!

46 ـ وإذا ثبت أنّ الله ـ تعالى! ـ لا يُوصَف بالجِسم فلا يُوصَف بالصورة [و 145 ظ] أيضاً لأنّ الصورة لا وُجودَ لها بدون التركيب[1]

وقال بعض المُجسِّمة مِمّن ذكرنا أساميَهم: «إنّ الله ـ تعالى! ـ على صورة الآدَميّ وله[2] من الأعضاء ما لِلآدَميّ وإنّه على صورة شيخٍ أبيضِ اللِّحية».

وقال بعضهم: «إنّه على صورة غُلامٍ أمردَ له * شَعَرٌ جَعْدٌ قَطَطٌ» *[3]

(2) في إ: قلنا، بدون الواو. وكثيراً ما يرد العطف قبل هذا الفعل في مخطوطة إ وسوف لا نُنبّه على مثل هذا الاختلاف في ما يلي.

(3) في إ: بمتركب متجز.

45 ـ (1) في الأصل: هُم، بدل: انهم، من إ.

(2) في الأصل: بل، بدل: وانما، من إ.

(3) في إ: تناقضا.

46 ـ (1) في إ: التركب.

(2) الواو ساقطة من: وله، في إ.

(3) ما بين العلامتين ساقط من إ.

60

قال القاضي أبو بكر الباقلاني ما نصه » : فإن قالوا :ولِمَ أنكرتم أن يكون البارىء سبحانه جسمًا لا كالأجسام كما أنه عندكم شيء لا كالأشياء؟ قيل لهم :لأن قولنا » :شيء « لم ين لجنس دون جنس

ولا لإفادة التأليف، فجاز وجود شيء ليس بجنس من أجناس الحوادث وليس بمؤلَّف، ولم يكن ذلك نقضًا لمعنى تسميته بأنه شيء، وقولنا » :جسمٌ « موضوع في اللغة للمؤلَّف دون ما ليس بمؤلَّف، كما أن قولنا » :إنسان « و« محدَث « اسم لما وُجدَ عن عدم ولما له هذه الصورة دون غيرها، فكما لم يجز أن نثبت القديم سبحانه محدَثا لا كالمحدَثات وإنسانًا لا كالناس قياسًا على أنه شيء لا كالأشياء لم يجز أن نُثبته جسمًا لا كالأجسام لأنه نقض لمعنى الكلام وإخراج له عن موضوعه وفائدته.

فإن قالوا :فما أنكرتم من جواز تسميته جسمًا وان لم يكن بحقيقة ما وُضِعَ له هذا الاسم في اللغة؟ قيل لهم :أنكرنا ذلك لأن هذه التسمية لو ثبتت لم تثبت له إلا شرعًا لأن العقل لا يقتضيها إذ لم يكن القديم سبحانه مؤلفًا ،وليس في شيء من دلائل السمع من الكتاب والسنة وإجماع الأمة وما يُستخرج من ذلك ما يدل على وجوب هذه التسمية ولا على جوازها أيضًا فبطل ما قلتموه « اهـ.

يكون كل واحد منها إلهاً[١٢] لما فعله دون غيره . وهذا يوجب أن يكون[١٣] الإله أكثر من اثنين وثلاثة — على ما يذهب[١٤] إليه النصارى — وذلك خروج عن[١٥] قول الأمة وكل أمة أيضاً[١٦] . وعلى أن ذلك لو كان كذلك ، لجاز أن تتمانع[١٧] هذه الأبعاض ويريد بعضها تحريك الجسم في حال ما يريد الآخر تسكينه . فكانت لا تخلو عند الخلاف والتمانع (ب ٥٦ و) من أن يتمّ مرادها مع تضادّه ، أو لا يتمّ بأسره ، أو يتمّ بعضه دون بعض . وذلك يوجب إلحاق العجز بسائر الأبعاض أو بعضها[١٨] والحكم لها بسائر[١٩] الحدث[١٨] ، على ما بيّناه في الدلالة[٢٠] على (ف ١٠٤ ظ) إثبات الواحد . وليس يجوز أن يكون صانع العالم محدثاً ولا شيء منه . فوجب استحالة كونه مؤلَّفاً .

٣٢٨ **فإن قيل**[١] : فكذلك فجوِّزوا تمانع أجزاء الإنسان إذا قدر وأراد وتصرّف[٢] كل شيء منها بقدرة وإرادة غير إرادة صاحبه وقدرته[٣] . قيل له : لا يجب ذلك . ولا يجوز أيضاً تمانع الحيَّين المحدَثين (ص ١٠٩ و) المتصرّفين[٤] بإرادتين ، وإن كانا[٥] متباينين ، لقيام الدليل على أنه لا يجوز أن يكون محلّ فعل المحدثين واحداً ، واستحالة تعدّي فعل كل واحد منهما لمحلّ[٦] قدرته . والتمانع بالفعلين لا يصحّ حتى يكون محلّها واحداً . فلم يجب ما سألتم عنه .

٣٢٩ **وإن قال قائل**[١] : ما[٢] أنكرتم أن يكون الباري سبحانه[٣] جسماً لا كالأجسام كما أنه عندكم شيء لا كالأشياء ؟ قيل له : لأن قولنا «شيء» لم يُبنَ لجنس دون جنس ولا لإفادة التأليف . فجاز وجود شيء ليس بجنس من

---

(١٢) ص : إلهاً بانفراد ما فعله الخ ؛ ف : اله ما فعله الخ . (١٣) ب: تكون الآلهة .
(١٤) ب: تذهب ؛ ف : بدون نقط . (١٥) ف : من . (١٦) ف : — وكل أمة أيضاً.
(١٧) ص: يتمانع ؛ف: بدون نقط. (١٨)-(١٨) ص ف : مفقود . (١٩) أي: بسائر سمات الحدث ؛ راجع آخر العدد ٤٥ . (٢٠) ب: الدلالات .
٣٢٨ (١) ب: قالوا. (٢) ف: ويصرف . (٣) ب ص: — وقدرته . (٤) ف: + اللذين هما جملتان متصرفتان . (٥) ف: كانتا متباينتين . (٦) ف: عن محل .
٣٢٩ (١) ب : فإن قالوا . (٢) ب : ولم ؛ ص: لم . (٣) ف: — سبحانه .

أجناس الحوادث و[٤] ليس بمؤلف ، ولم يكن ذلك نقضاً لمعنى تسميته بأنه شيء . وقولنا « جسم » موضوع في اللغة للمؤلَّف دون ما ليس بمؤلَّف ، كما أن قولنا « إنسان » و « محدَث » اسم لِما[٥] وُجد عن عدم ولما له هذه الصورة دون غيرها . فكما لم يجز[٦] أن نثبت[٧] القديم سبحانه[٨] محدَثاً لا كالمحدثات[٩] وإنساناً لا كالناس ، قياساً على أنه شيء لا كالأشياء ، (ف ١٠٥ و) لم يجز أن نثبته[١٠] جسماً لا كالأجسام . لأنه نقض لمعنى الكلام وإخراج له عن موضوعه وفائدته .

٣٣٠ **فإن قالوا** : فما أنكرتم من جواز تسميته جسماً ، وإن لم يكن بحقيقة ما وُضع له هذا الاسم في اللغة ؟ قيل لهم[١] : أنكرنا ذلك لأن هذه التسمية لو ثبتت له[٢] ، لم تثبت إلا شرعاً وتوقيفاً[٣] . لأن العقل لا يقتضيها بل ينفيها ، إذ[٤] لم يكن القديم سبحانه[٥] مؤلفاً . وليس[٦] في شيء من دلائل (ص ١٠٩ ظ) السمع — من الكتاب والسنَّة وإجماع الأمّة وما يُستخرج من ذلك — ما يدل على وجوب هذه التسمية ولا على جوازها[٧] أيضاً . فبطل ما قلتم[٨] .

٣٣١ **فإن[١] قالوا** : ولم منعتم[٢] جواز ذلك ، وإن[٣] لم توجبوه ؟ قيل لهم : أما العقل ، فلا يمنع ولا يحرّم ولا يُحيل إيقاع هذه التسمية عليه تعالى[٤] — [٥]وإن أحال معناها في اللسان[٥] . وإنما تَحْرُمُ[٦] تسميته بهذا الاسم وبغيره مما ليس من أسمائه لأجل حظر السمع لذلك . لأن الأمّة مجمعة على حظر تسميته عاقلًا وفطناً وحافظاً ، وإن كان بمعنى مَن يستحقّ هذه التسمية . لأنه عالم ، وليس الحفظ[٧] (ب ٥٦ ظ) والعقل والفطنة والدراية شيئاً[٨] أكثر من

(٤) ف : — و . (٥) ف : لموجود . (٦) ص : يجب . (٧) ص : يثبت ؛ ف : بلا نقط .
(٨) ف : — سبحانه . (٩) ص ف : كالحوادث . (١٠) ص : يثبته ؛ ف : نثبت .
٣٣٠ (١) ب ص ف : له . (٢) ب : «له» بعد « لم تثبت » . (٣) ب ف : — وتوقيفاً .
(٤) ص ف : اذا . (٥) ص ف : — سبحانه . (٦) ص : فليس . (٧) ف : + عليه .
(٨) ب : قلتموه .
٣٣١ (١) ف : وان . (٢) ب : + من . (٣) ص : — إن . (٤) ص : — تعالى .
(٥)-(٥) ص ف : مفقود . (٦) ص : يحرم ؛ ف : بلا نقط . (٧) ب : العقل والحفظ الخ .
(٨) ف : شي .

قال سيف الدين الآمدي في كتابه غاية المرام في علم الكلام ما نصه « :فإن قيل ما نشاهده من الموجودات ليس إلا أجسامًا وأعراضًا، فاثبات قسم ثالث مما لا نعقله، وإذا كانت الموجودات منحصرة فيما ذكرناه فلا جائز أن يكون الباریء عرضًا، لأن العرض مفتقر إلى الجسم والبارىء لا يفتقر إلى شيء، وإلا كان المفتقَر إليه أشرف منه وهو محال، وإذا بطل أن يكون عرضًا بقي أن يكون جسمًا، قلنا :منشأ الخبط ههنا إنما هو من الوهم بإعطاء الغائب حكم الشاهد والحكم على غير المحسوس بما

حكم به على المحسوس، وهو كاذب غير صادق فإن الوهم قد يرتمي إلى أنه لا جسم إلا في مكان بناءً على الشاهد، وان شهد العقل بأن العالم لا في مكان لكون البرهان قد دلَّ على نهايته، بل وقد يشتد وهم بعض الناس بحيث يقضي به على العقل، وذلك كمن ينفر عن المبيت في بيت فيه ميت لتوهمه أنه يتحرك أو يقوم وإن كان عقله يقضي بانتفاء ذلك، فإذًا اللبيب من ترك الوهم جانبًا ولم يتخذ غير البرهان والدليل صاحبًا، واذا عرف أن مستند ذلك ليس إلا مجرد الوهم فطريق كشف الخيال إنما هو بالنظر في البرهان، فإنَّا قد بَيّنا أنه لا بد من موجود هو مُبْدِأُ الكائنات، وبيَّنا أنه لا جائز أن يكون له مثل من الموجودات شاهدًا ولا غائبًا، ومع تسليم هاتين القاعدتين يتبيَّن أن ما يقضي به الوهم لا حاصل له .ثم لو لزم أن يكون جسمًا كما في الشاهد للزم أن يكون حادثًا كما في الشاهد وهو ممتنع لما سبق « اهـ.

وسواء قلنا : إنها متعددة أو متحدة كما مضى . وان سلكنا كونها خارجة عن مدلول اسمه وذاته فذلك أيضا مما لا يوجب محالا على أصلنا ، فإنا وان قلنا إنها مفتقرة إليه ، على نحو افتقار الأعراض إلى ما تقوم[1] به ، فلا نعتقد أن ذاته والمقوم لما قام بها جوهر حتى يلزمنا المحال ، لحكمنا بافتقار الجوهر فى إيجاده إلى ما لا يتم وجوده إلا مفتقرا إلى ما هو من جنس الجوهر ، بل المعتقَدُ أن ما قامت به هذه الصفات ليس من جنس ما هو مفتقر اليها ، وإذ ذاك فالإشكال مندفع عنا .

وإذا ثبت أنه ليس بجوهر لزم ألّا يكون جسما[2] ، فإنه مهما انتفى أعم الشيئين لزم انتفاء الأخص قطعا ، مع أن ما ذكرناه من المسالك فى نفى الجوهرية ، وما يلزم عليها ووجوه الانفصال عنها ، يمكن إجراؤها بعينها ههنا .

فإن قيل : ما نشاهده من الموجودات ليس إلا أجساما وأعراضا، وإثبات قسم ثالث مما لا نعقله ، وإذا كانت الموجودات منحصرة فيما ذكرناه فلا جائز أن يكون البارى عرضا ، لأن العرض مفتقر إلى الجسم ، والبارى لا يفتقر إلى شئ ، والا كان المُفتقَر إليه أشرف منه وهو محال ، وإذا بطل أن يكون عرضا بقى أن يكون جسما[3] .

قلنا : منشأ الخبط ههنا إنما هو من الوهم ، باعطاء الغائب حكم الشاهد ، والحكم على غير المحسوس بما حكم به على المحسوس ، وهو كاذب غير صادق ؛ فان الوهم قد

---

(١) ارجع لما مر عن العلاقة بين الصفات والذات فى القانون الثانى ل ١٧ ا – ١٨ ا والتعليق عليها .

(٢) انظر تعريف الآمدى للجسم فى المبين ل ١٣ ا ، وفى غاية المرام ل ٦٧ ا ، وانظر فى معنى الجسمية وإبطالها أساس التقديس ٢٠ – ٢٦ ، والفرق بين الفرق ٢٠٢ – ٢١٢ والإرشاد ٤٢ ، ٤٣ والتمهيد ١٤٨ – ١٥٢ والاقتصاد للغزالى ٢٦ والمحصل للرازى ١١٤ ومناهج الأدلة ١٧٠ – ١٧٦ وانظر شرح الأصول الخمسة ٢١٩ – ٢٢٦ ، وقد افرد الآمدى فى الأبكار فصلا لنفى الجسمية عن الله تعالى ١/١٤٣ ب – ١٤٥ ب .

(٣) أجاب الباقلانى عن هذه الشبهة بنحو ما هنا فى التمهيد ٧٨ – ٨١ ، ١٥٢ والآمدى هنا متوافق مع منهجه ، أما الباقلانى فوقفه مضطرب من هذا الأصل (انظر دراستنا عن الآمدى – الفصل الخاص بمنهجه الفكرى بمكتبة دار العلوم) وكذا ابن حزم فى الفصل ٢/١١٧ – ١١٩ ويرد عبد الجبار هذه الشبهة فى شرح الأصول الخمسة ٢٢٥ – ٢٢٦ وهو نفس ما نجده فى الأبكار ١/١٤٤ ب – ١٤٥ ب مع رد شبه أخرى لهم عقلية ونقلية ، وانظر هذه الشبهة وغيرها والرد عليها جميعاً فى أساس التقديس ٥٣ – ٥٦ .

يرتمى إلى أنه لا جسم إلا فى مكان ، بناء على الشاهد ، وإن شهد العقل بأن العالم لا فى مكان ، لكون البرهان قد دل على نهايته[1] ، بل وقد يشتد وهم بعض الناس بحيث يقضى به على العقل ، وذلك كمن ينفر عن المبيت فى بيت فيه ميت ، لتوهمه أنه يتحرك أو يقوم وان كان عقله يقضى بانتفاء ذلك . / فإذًا اللبيب من ترك الوهم جانبا ، ولم يتخذ غير البرهان والدليل صاحبا . وإذا عرف أن مستند ذلك ليس إلا مجرد الوهم فطريق كشف الخيال إنما هو بالنظر فى البرهان ، فإنا قد بينا أنه لابد من موجود هو مبدأ الكائنات[2] ، وبينا أنه لا جائز أن يكون له مثل من الموجودات شاهدا ولا غائبا[3] ، ومع تسليم هاتين القاعدتين يتبين أن ما يقضى به الوهم لا حاصل له ، ثم ولو لزم أن يكون جسما كما فى الشاهد للزم أن يكون حادثا كما فى الشاهد وهو ممتنع ؛ لما سبق . ٧٤ / ا

وليس هو أيضا عرضا[4] ، وإلا لافتقر إلى مقوم يتقومه فى وجوده ، إذ العرض لا معنى له إلا ما وجوده فى موضوع[5]، وذلك أيضا محال . ولا يتطرق [إليه][6] العدم لا سابقا ولا لاحقا ، وإلا كان باعتبار ذاته ممكنا ولو كان ممكنا لا فتقر فى وجوده إلى مرجح كما مضى .

فإذًا قد ثبت أن البارى – تعالى – ليس بجوهر ولا جسم ولا عرض ، ولا محدث ،

---

(١) قارن بابن رشد فى مناهج الأدلة ١٧٦ – ١٧٩ وانظر مقدمته ٧٩ – ٨١ حيث يبطل الخلاء ويفرق بين الجهة والمكان مما نجد أثره عند بعض مفكرى السلف كشارح الطحاوية ١٦٠ ، ١٦١ وهو ما نجده أيضاً فى الأبكار ١/١٤٤ ب ، ١٤٥ ا .

(٢) فى القانون الأول .

(٣) فى القانون الثالث (وحدانية البارى تعالى) ٦٢ ب ، ٦٤ ا ، ومابعدها من هذا الكتاب ، وقارنه بالغزالى فى الاقتصاد ٣١ ، ٣٢ .

(٤) فى الأصل (عرض) وهو خبر ليس .

(٥) يتفق مع تعريفه للعرض فى المبين ص ١٣ ب ، وانظر تعريفه عند ابن سينا فى رسالة الحدود ضمن تسع رسائل ص ٨٨ ، ٨٩ وفى الشامل للجوينى ١/٦٨ ، ٦٩ وشرح الطحاوية ١٤٥ ، ١٤٦ وفى شرح الأصول الخمسة ٢٣١ ، ٢٣٢ وفى الفرق بين الفرق ينسب إلى بعض الكرامية القول بأن إلهه عرض ٢١٢ – ٢١٤ ، وانظر فى إبطال العرضية شرح العقائد النسفية ٢٣٥ – ٢٣٧ والإمام الغزالى فى الاقتصاد ٢٦ والأبكار ١/١٤٥ ب وانظر شرح الأصول الخمسة ٢٣٠ – ٢٣٢ .

(٦) زيادة ليست بالأصل .

وقال الفقيه المتكلم ابن المعلم القرشي في كتابه نجم المهتدي ما نصه » :والذي يعبد جسمًا على عرشٍ كبير ويجعل جسمه كقبر أبي قبيس سبعة أشبار بشبره كما حكي عن هشام الرافضي أو كلامًا ءاخر تقشعر منه جلود الذين يخشون ربهم فقد عبد غير الله فهو كافر، وقال » إن قسمًا من القائلين بالتحيز بالجهة أطلقوا الجسمية ومنعوا التأليف والتركيب وقالوا » :عنيت بكونه جسمًا وجوده « وهؤلاء كفروا .ثم قال » :قال الإمام أبو سعيد المتولي في كتاب غنية المقبول في علم الأصول :إن قالوا نحن

نريد بقولنا جسم أنه موجود ولا نريد التأليف، قلنا :هذة التسمية في اللغة ليس كما ذكرتم وهي مُنبئة عن المستحيل فلِما أطلقتم ذلك من غير ورود سمع، وما الفصل بينكم وبين من يسميه جسدًا ويريد به الوجود وإن كان يخالف مقتضى اللغة .قال أبو سعيد رحمه الله :فإن قيل أليس يسمى نفسًا؟ قلنا :اتبعنا فيه السمع وهو قوله سبحانه) :تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلاَ أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ) (سورة المائدة ،(**116**/ولم يرد السمعُ بالجسم، وكذلك قال الإمام يعني إمام الحرمين. »

.05زعمه أن الله يتكلم بحرف و صوت وأنه يتكلم إذا شاء و يسكت إذا شاء

الرد على ابن تيمية في قوله ان الله يتكلم بحرف و صوت

الرد على ابن تيمية في قوله ان الله يتكلم بحرف و صوت

زعم ابن تيمية أن الله يتكلم بحرفٍ وصوتٍ وأنه يتكلم إذا شاء ويسكت إذا شاء

ومن جملة افتراءات ابن تيمية على أئمة الحديث وأهل السُّنة والجماعة نقله عنهم أن الله متكلم بصوت نوعه قديم أي يحدث في ذات الله شيئا بعد شيء قال في كتابه رسالة في صفة الكلام ما نصه :

»وحينئذٍ فكلامه قديم مع أنه يتكلم بمشيئته وقدرته وإن قيل إنه ينادي ويتكلم بصوت ولا يلزم من ذلك قدم صوت معين، وإذا كان قد تكلم بالتوراة والقرءان والإنجيل بمشيئته وقدرته لم يمتنع أن يتكلم بالباء قبل السين، وإن كان نوع الباء والسين قديمًا لم يستلزم أن يكون الباء المعينة والسين المعينة قديمة لما علم من الفرق بين النوع والعين « ا ه

وقال في موضع ءاخر منه » :وقال الشيخ الإمام أبو الحسن محمد ابن عبد الملك الكرخي الشافعي في كتابه الذي سمّاه الفصول في الأصول :سمعت الإمام أبا منصور محمد بن أحمد يقول :سمعت الإمام أبا بكر عبد الله بن أحمد يقول :سمعت الشيخ أبا حامد الإسفرايني يقول :مذهبي ومذهب الشافعي وفقهاء الأمصار أن القرءان كلام الله غير مخلوق ومن قال إنه مخلوق فهو كافر، والقرءان حمله جبريل عليه السلام مسموعًا من الله والنبي سمعه من جبريل والصحابة سمعوه من رسول الله)صلّى الله عليه وسلّم (وهو الذى نتلوه نحن مقروء بألسنتنا وفيما بين الدفتين وما في صدورنا مسموعًا ومكتوبًا ومحفوظًا

ومقروءًا وكل حرف منه كالباء والتاء كله كلام الله غير مخلوق ومن قال مخلوق فهو كافر عليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين« ا هـ

قال ابن تيمية

كماله إلى غيره، فإن معطي الكمال أحق بالكمال فيلزم أن يكون غيره أكمل منه لو كان غيره معطياً له الكمال، وهذا ممتنع بل هو بنفسه المقدسة مستحق لصفات الكمال فلا يتوقف ثبوت كونه متكلماً على غيره فيجب ثبوت كونه متكلماً، وأن ذلك لم يزل ولا يزال والمتكلم بمشيئته وقدرته أكمل ممن يكون الكلام لازماً له بدون قدرته ومشيئته والذي لم يزل متكلماً إذا شاء أكمل ممن صار الكلام يمكنه بعد أن لم يكن الكلام ممكناً له، وحينئذ فكلامه قديم مع أنه يتكلم بمشيئته وقدرته وإن قيل أنه ينادي ويتكلم بصوت ولا يلزم من ذلك قدم صوت معين، وإذا كان قد تكلم بالتوراة والقرآن والإنجيل بمشيئته وقدرته لم يمتنع أن يتكلم بالباء قبل السين وإن كان نوع الباء والسين قديماً، لم يستلزم أن يكون الباء المعينة والسين المعينة قديمة لما علم من الفرق بين النوع والعين وهذا الفرق ثابت في الإرادة والكلام والسمع والبصر وغير ذلك من الصفات وبه تنحل الإشكالات الواردة على وحدة هذه الصفات وتعددها وقدمها وحدوثها وكذلك تزول به الإشكالات الواردة في أفعال الرب وقدمها وحدوثها وحدوث العالم.

مخلوق فقد قال إن القرآن مخلوق أو كما قال: ولا ريب أن من جعل نوع الحروف بائناً عن اللّه كائناً بعد أن لم يكن لزم أن يكون كلام اللّه العربي والعبري ونحوهما مخلوقاً وامتنع أن يكون اللّه تكلم به بكلامه الذي أنزلـه على عبده فـلا يكون شيء من ذلك كلامه فطريقة الإمام أحمد وغيره من السلف مـطابقة للقـول الثالث المـوافق لصريـح المعقول وصحيح المنقول(١).

وقال الشيخ الإمام أبو الحسن محمد بن عبد الملك الكرخي الشافعي في كتابه الذي سماه الفصول في الأصول سمعت الإمـام أبا منصـور محمد بن أحمـد يقول سمعت الإمام أبا بكر عبد اللّه بن أحمد يقول سمعت الشيـخ أبا حامد الاسفـرايني يقول مـذهبي ومذهب الشـافعي وفقهاء الأمصار أن القرآن كلام اللّه غير مخلوق ومن قال أنه مخلوق فهو كافر والقرآن حمله جبريل عليه السلام مسموعاً من اللّه والنبي ﷺ سمعه من جبريل والصحابة سمعوه من رسـول

(١) المشهور أن الإمام أحمد أنكر على من يقول لفظي بالقرآن مخلوق وبدعه وقال إنه جهمي خوفاً من التطرق إلى أن يقول القرآن بلفظي مخلوق لا أنه حكم بكفره فليحرر.

قال المجسم ابن تيمية

اللّه ﷺ وهو الذي نتلوه نحن مقروء بألسنتنا وفيما بين الدفتين وما في صدورنا مسموعاً ومكتوباً ومحفوظاً ومقروءاً وكل حرف منه كالباء والتاء كله كلام اللّه غير مخلوق ومن قال مخلوق فهو كافر عليه لعنة اللّه والملائكة والناس أجمعين. والكلام على هذه الأمور مبسوط في غير هذا الموضع وذكر ما يتعلق بهذا الباب من سائر الصفات كالعلم والقدرة والإرادة والسمع والبصر والكلام في تعدد الصفة واتحادها وقدمها وحدوثها أو قدم النوع دون الأعيان أو إثبات صفة كلية عمومية متناولة الأعيان مع تحدد كل معين من الأعيان أو غير ذلك مما قيل في هذا الباب فإن هذه مواضع مشكلة وهي من مجارات العقول ولهذا اضطرب فيها طوائف من أذكياء الناس ونظارهم واللّه يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم، تمت الرسالة والحمد للّه.

وقد وجد بخط ناسخها تاريخها هكذا: وقد تمت بحمد اللّه وعونه وحسن توفيقه في جمادى الآخرة الذي هو من شهور سنة ١١٦١ من الهجرة على صاحبها الصلاة والسلام.

وقال في المنهاج « وسابعها قول من يقول إنه لم يزل متكلمًا إذا شاء بكلام يقوم به وهو متكلم بصوت يسمع وإن نوع الكلام قديم وإن لم يجعل نفس الصوت المعين قديمًا وهذا هو المأثور عن أئمة الحديث والسُّنة وبالجملة أهل السُّنة والجماعة أهل الحديث . »اهـ

كتبه يقول ضد هذا، لكن كلامه يوافق هؤلاء تارة وتارة يخالفه، وآخر أمره استقر على مخالفتهم ومطابقة الأحاديث النبوية.

وثانيها: قول من يقول بأنه معنى واحد قديم قائم بذات الله هو الأمر والنهي والخبر والاستخبار إن عبر عنه بالعربية كان قرآناً، وإن عبر عنه بالعبرانية كان توراة، وهذا قول ابن كلاب ومن وافقه كالأشعري وغيره.

ورابعها(١): قول من يقول أنه حروف وأصوات أزلية مجتمعة في الأزل، وهذا قول طائفة من أهل الكلام وأهل الحديث ذكره الأشعري في المقالات عن طائفة، وهو الذي يذكر عن السالمية ونحوهم، وهؤلاء قال طائفة منهم أن تلك الأصوات القديمة هي الصوت المسموع من النار، أو هي بعض الصوت المسموع من النار، وأما جمهورهم مع جمهور العقلاء فأنكروا ذلك، وقالوا هذا مخالفة لضرورة العقل.

وخامسها وسادسها: قول من يقول أنه حروف وأصوات، لكن تكلم بعد أن لم يكن متكلماً وكلامه حادث به في ذاته، كما أن فعله حادث في ذاته بعد أن لم يكن متكلماً ولا فاعلاً، وهذا قول الكرامية وغيرهم وهو قول هشام بن الحكم وأمثاله من الشيعة.

وسابعها: قول من يقول أنه لم يزل متكلماً إذا شاء بكلام يقوم به وهو متكلم بصوت يسمع، وإن نوع الكلام قديم، وإن لم يجعل نفس الصوت المعين قديماً، وهذا هو المأثور عن أئمة الحديث والسنة، وبالجملة أهل السنة والجماعة أهل الحديث، ومن انتسب إلى السنة والجماعة كالكلابية والكرامية والأشعرية والسالمية يقولون أن الكلام غير مخلوق، وهذا هو المتواتر عن السلف والأئمة من أهل البيت وغير أهل البيت، ولكن تنازعوا بعد ذلك على الأقوال الخمسة المتأخرة.

أما القولان الأولان: فالأول: قول الفلاسفة الدهرية القائلين بقدم العالم والصابئة المتفلسفة ونحوهم، والثاني: قول الجهمية من المعتزلة ومن وافقهم كالنجارية والضرارية.

وأما الشيعة فمتنازعون في هذه المسألة، وقد حكينا النزاع عنهم فيما تقدم، وقدماؤهم كانوا يقولون القرآن غير مخلوق كما يقول أهل السنة والحديث، وهذا هو المعروف عند أهل البيت كعلي بن أبي طالب وغيره مثل أبي جعفر الباقر وجعفر الصادق وغيرهم، ولكن الإمامية تخالف أهل البيت في عامة أصولهم فليس من أئمة

(١) قوله ورابعها لعل الثالث سقط من الناسخ فإن العدد سبعة والمعدود ستة، كتبه مصححه.

وقال في الموافقة ما نصه » :وإذا قال السلف والأئمة إن الله لم يزل متكلمًا إذا شاء فقد أثبتوا أنه لم يتجدد له كونه متكلمًا، بل نفس تكلمه بمشيئته قديم وإن كان يتكلم شيئا بعد شيء، فتعاقب الكلام لا يقتضي حدوث نوعه إلا إذا وجب تناهي المقدورات المرادات « اه

ثم قال فيه ما نصه » :فلما رجع موسى إلى قومه قالوا له صف لنا كلام ربك فقال :سبحان الله وهل أستطيع أن أصفه لكم، قالوا :فشبهه، قال :هل سمعتم أصوات الصواعق التي، تقبل في أحلى حلاوة سمعتموها فكأنه مثله « اهـ

قال المجسم ابن تيمية

كثيرا ممن يتولى التدريس بجاه الظلمة الجهال يكون من أجهل الناس وأظلمهم ولكن الذي يدل على فضيلة العلماء ما اشتهر من علمهم عند الناس وما ظهر من آثار كلامهم وكتبهم فهل عرف أحد من فضلاء أصحاب الشافعي وأحمد وأصحاب مالك كان رافضيا أم يعلم بالاضطرار أن كل فاضل منهم من أشد الناس انكارا للرفض وقد اتهم طائفة من أتباع الأئمة بالميل الى نوع من الاعتزال ولم يعلم أحد منهم اتهم بالرفض لبعد الرفض عن طريقة أهل العلم فان المعتزلة وان كانت أقوالهم لبدع منكرة فان فيهم من العلم والدين والاستدلال بالادلة الشرعية والعقلية والرد على من هو أبعد عن الاسلام منهم من أهل الملل والملاحدة بل ومن الرد على الرافضة ما أوجب أن يدخل فيهم جماعات من أهل العلم والدين والاستدلال بالادلة الشرعية وان انتسبوا الى مذهب بعض الأئمة الاربعة كابى حنيفة وغيره بخلاف الرافضة فانهم من أجهل الطوائف بالمنقول والمعقول ومن دخل فيهم من المظهرين للعلم والدين باطنا وظاهرا فلا يكون الا من أجهل الناس أو زنديقا ملحدا

(فصل قال الرافضى) الوجه الخامس فى بيان وجوب اتباع مذهب الامامية أنهم لم يذهبوا الى التعصب فى غير الحق بخلاف غيرهم فقد ذكر الغزالى والماوردى وهما امامان للشافعية أن تسطيح القبور هو المشروع لكن لما جعلته الرافضة شعارا لهم عدلنا عنه الى التسنيم وذكر الزمخشرى وكان من أئمة الحنفية فى تفسير قوله تعالى هو الذى يصلى عليكم وملائكته أنه يجوز بمقتضى هذه الآية أن يصلى على آحاد المسلمين لكن لما اتخذت الرافضة ذلك فى أئمتهم منعناه وقال مصنف الهداية من الحنفية ان المشروع التختم فى اليمين ولكن لما اتخذته الرافضة جعلناه فى اليسار وأمثال ذلك كثير فانظر الى من يغير الشريعة ويبدل الاحكام التى وردت عن النبى صلى الله تعالى عليه وسلم ويذهب الى ضد الصواب معاندة لقوم معينين فهل يجوز اتباعه والمصير الى أقواله

(والجواب) من طريقين (أحدهما) ان هذا الذى ذكره هو بالرافضة ألصق (والثانى) أن أئمة السنة برآء من هذا أما الطريق الاول فيقال لا نعلم طائفة أعظم تعصبا فى الباطل من الرافضة حتى انهم دون سائر الطوائف عرف منهم شهادة الزور لموافقهم على مخالفهم وليس فى التعصب أعظم من الكذب وحتى انهم فى التعصب جعلوا للبنت جميع الميراث ليقولوا ان فاطمة رضى الله عنها ورثت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم دون عمه العباس رضى الله عنه وحتى ان فيهم من حرم لحم الجمل لان عائشة قاتلت على جمل فخالفوا كتاب الله وسنة رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم واجماع الصحابة والقرابة لامر لا يناسب فان ذلك الجمل الذى ركبته عائشة رضى الله عنها مات ولو فرض أنه حى فركوب الكفار على الجمال لا يوجب تحريمها وما زال الكفار يركبون الجمال ويغنمها المسلمون منهم ولحمها حلال لهم فأى شئ فى ركوب عائشة للجمل يوجب تحريم لحمه وغاية ما يفرضون أن بعض من يجعلونه كافرا ركب جملا مع أنهم كاذبون مفترون فيما يرمون به أم المؤمنين رضى الله عنها ومن تعصبهم أنهم لا يذكرون اسم العشرة بل يقولون تسعة وواحد واذا بنوا أعمدة أو غيرها لا يجعلونها عشرة وهم يتحرون ذلك فى كثير من أمورهم مع أن الكتاب العزيز قد جاء بذكر العشرة فى غير موضع كما فى قوله تعالى فصيام ثلاثة أيام فى الحج

أنه يقدر على الفعل لا يمنعه منه مانع وذكر غير ذلك (التقدير الثالث) ان الفعل الذى كان قبله فعل آخر كان عن قدرته أيضا وهلم جرا ولم يكن شئ من المفعولات والمخلوقات موجودا معه فى الازل فان الفعل ينقسم الى متعد ولازم فاذا قدر دوام الافعال اللازمة لم يجب دوام الافعال المتعدية وعلى هذا التقدير فاذا قال كان الله ولما يخلق شيئا ولما يفعل شيئا لم يلزم أن لا يكون هناك فعل قائم بنفسه بدون مخلوق مفعول ولا يجب أن يكون المخلوق لم يزل مع الله تعالى وهذا التقدير ان لم ينفعه المريسى بالحجة لم يكن ما ألزمه لعبد العزيز لازما واذا قال السلف والأئمة ان الله لم يزل متكلما اذا شاء فقد أثبتوا انه لم يتجدد له كونه متكلما بل نفس تكلمه بمشيئته قديم وان كان يتكلم شيئا بعد شئ فتعاقب الكلام لا يقتضى حدوث نوعه الا اذا وجب تناهى المقدورات المرادات وهو المسمى بتناهى الحوادث والذى عليه السلف وجمهور الخلف أن المقدورات المرادات لا تتناهى وهم بهذا نزهوه عن كونه كان عاجزا عن الكلام كالاخرس الذى لا يمكنه الكلام وعن أنه كان ناقصا فكان كاملا وأثبتوا مع ذلك أنه قادر على الكلام باختياره وحجة عبد العزيز على المريسى تتم على هذا التقدير ولا يكون مع الله فى الازل مخلوق (التقدير الرابع) انه لو قيل بأن كل ما سوى الله مخلوق محدث كائن بعد أن لم يكن فليس مع الله فى أزله شئ من المخلوقات لكنه لم يزل يفعل لم يوجب ذلك أن يكون معه شئ من المفعولات المخلوقات وانما يوجب ذلك كون نوع المفعول لم يزل مع أن كل واحد من الآحاد حادث لم يكن ثم كان بعد فليس من ذلك شئ مع الله فى الازل وعبد العزيز لم يقل هذا ولم يلتزمه بل ولا التزم شيئا من هذه التقديرات ولا يلزمه واحد منها بعينه الا بتقدير امتناع ما سواه ولكن المقصود أن الزام المريسى له بأن يكون المخلوق لم يزل مع الله

والحسين وشركه في ذلك خلق كثير من الصحابة المشهود لهم بالجنة وفي السابقين الاولين من هو أفضل منهما مثل أهل بدر وهما وان كانا سيدي شباب أهل الجنة فأبو بكر وعمر سيدا كهول أهل الجنة وهذا الصنف أكمل من هذا الصنف واذا قال القائل هما ولدا بنت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قيل وعلي بن أبي طالب أفضل منهما باتفاق أهل السنة والشيعة وليس هو ولد بنت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وابراهيم بن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أقرب اليه منهما وليس هو أفضل من السابقين الاولين وكذا أمامة بنت أبي العاص بنت بنته وكان لعثمان ولد من بنت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم واذا قيل علي هو ابن عمه قيل في أعمام النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وبني عمه مؤمنون صحبوه كحمزة والعباس وعبد الله والفضل ابني العباس وكربيعة بن الحارث بن عبد المطلب وحمزة أفضل من العباس وعلي وجعفر أفضل من غيرهما وعلي أفضل من العباس فعلم أن الفضل بالايمان والتقوى لا بالنسب وفي الاثني عشر من هو مشهور بالعلم والدين كعلي بن الحسين وابنه أبي جعفر وابنه جعفر بن محمد وهؤلاء لهم حكم أمثالهم ففي الامة خلق كثير مثل هؤلاء وأفضل منهم وفيهم المنتظر لا وجود له ومفقود لا منفعة لهم فيه فهذا ليس في اتباعه الا شر محض بلا خير وأما سائرهم ففي بني هاشم من العلويين والعباسيين جماعات مثلهم في العلم والدين ومن هو أعلم وأدين منهم فكيف يجوز أن يعيب ذكر الخلفاء الراشدين الذين ليس في الاسلام أفضل منهم من يعوض بذكر قوم في المسلمين خلق كثير أفضل منهم وقد انتفع المسلمون في دينهم ودنياهم بخلق كثير أضعاف أضعاف ما انتفعوا بهؤلاء مع أن الذين يذكرونهم قصدهم معاداة سائر المسلمين والاستعانة على ذلك بالكفار والمنافقين واطفاء ما بعث الله به رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم من الهدى ودين الحق الذي وعد الله أن يظهره على الدين كله وفتح باب الزندقة والنفاق لمن يريد افساد الملة والله تعالى أعلم

﴿فصل قال الرافضي﴾ وكمسح الرجلين الذي نص الله عليه في كتابه العزيز فقال فاغسلوا وجوهكم وأيديكم الى المرافق وامسحوا برؤسكم وأرجلكم الى الكعبين وقال ابن عباس رضي الله عنهما عضوان مغسولان وعضوان ممسوحان فغيروه وأوجبوا الغسل

(فيقال) الذين نقلوا الوضوء عن النبي صلى الله عليه وسلم قولا وفعلا والذين تعلموا الوضوء منه وتوضؤا على عهده وهو يراهم ويقرهم عليه ونقلوه الى من بعدهم أكثر من الذين نقلوا لفظ هذه الآية فان جميع المسلمين كانوا يتوضؤن على عهده ولم يتعلموا الوضوء الا منه صلى الله عليه وسلم فان هذا العمل لم يكن معهودا عندهم في الجاهلية وهم قد رأوه يتوضأ ما لا يحصي عدده الا الله تعالى ونقلوا عنه ذكر غسل الرجلين فيما شاء الله من الحديث حتى نقلوا عنه من غير وجه في الصحاح وغيرها أنه قال ويل للاعقاب وبطون الاقدام من النار مع أن الفرض اذا كان مسح ظهر القدم كان غسل الجميع كلفة لا تدعو اليها الطبائع فان جاز أن يقال انهم كذبوا وأخطؤا فيما نقلوه عنه من ذلك كان الكذب والخطأ فيما نقلوه من لفظ الآية أقرب الى الجواز وان قيل بل لفظ الآية ثبت بالتواتر الذي لا يمكن الخطأ فيه فثبوت التواتر في لفظ الوضوء عنه أولى وأكمل ولفظ الآية لا يخالف ما تواتر من السنة فان المسح جنس تحته نوعان الاسالة وغير الاسالة كما تقول العرب تمسحت للصلاة فما كان بالاسالة فهو الغسل واذا خص أحد النوعين باسم الغسل فقد يخص

وحديث الزهري قال لما سمع موسى كلام الله قال يا رب هذا الذي أسمعه هو كلامك قال نعم يا موسى هو كلامي وانما كلمتك بقوة عشرة الآف لسان ولي قوة الالسن كلها وأنا أقوى من ذلك وأنا كلمتك على قدر ما يطيق بدنك ولو كلمتك بأكثر من ذلك لمت فلما رجع موسى الى قومه قالوا له صف لنا كلام ربك فقال سبحان الله وهل أستطيع أن أصفه لكم قالوا فشبهه قال هل سمعتم أصوات الصواعق التي تقبل في أحلى حلاوة سمعتموها فكأنه مثله فقد ذكر أحمد في هذا الكلام أن الله تعالى يتكلم كيف شاء وذكر ما استشهد به من الاثر أن الله كلم موسى عليه السلام بقوة عشرة آلاف لسان وأن له قوة الالسن كلها وهو أقوى من ذلك وأنه أيضا كلم موسى على قدر ما يطيق ولو كلمه بأكثر من ذلك لمات وهذا بيان منه لكون تكلم الله متعلقا بمشيئته وقوته كما ذكر عبد العزيز وهو خلاف قول من يجعله كالحياة القديمة اللازمة للذات التي لا تتعلق بمشيئته ولا قدرته وبين أيضا في كلامه أنه سبحانه تكلم وسيتكلم ردّا على الجهمية (وقال الامام أحمد) وقلنا للجهمية من القائل يوم القيامة يا عيسى بن مريم أأنت قلت للناس اتخذوني وأمي إلهين من دون الله أليس الله هو القائل قالوا يكوّن الله شيئا فيعبر عن الله كما كوّن شيئا فعبر لموسى قلنا فمن القائل فلنسألن الذين أرسل اليهم ولنسألن المرسلين فلنقصن عليهم بعلم أليس الله هو الذي يسأل قالوا هذا كله انما يكوّن شئ فيعبر عن الله فقلنا قد أعظمتم على الله الفرية حين زعمتم انه لا يتكلم فشبهتموه بالاصنام التي تعبد من دون الله لان الاصنام لا تتكلم ولا تتحرك ولا تزول من مكان الى مكان فلما ظهرت عليه الحجة قال ان الله قد يتكلم ولكن كلامه مخلوق قلنا وكذلك بنو آدم كلامهم مخلوق فقد شبهتم الله بخلقه حين زعمتم أن الله كلامه مخلوق ففي مذهبهم قد كان في وقت من الاوقات

وقال في الموافقة ما نصه » :وحينئذ فيكون الحق هو القول الآخر وهو أنه لم يزل متكلمًا بحروف متعاقبة لا مجتمعة « اهـ

كن فيكون فاسوا هذه الياقوتة على خلق آدم وآدم خلق من تراب ثم قال له كن فكان فصار حيا بنفخ الروح فيه فأما هذا القصب فبنفس خلقه كمل ثم لم يكن له بعد هذا حال يقال له فيها كن ولم يقل أحد من أهل العلم ان الله خلق بيده ياقوتة بل قد روى فى عدة آثار ان الله لم يخلق بيده الا ثلاثة أشياء آدم والقلم وجنة عدن ثم قال لسائر خلقه كن فكان فلم يذكر فيها هذه الياقوتة ثم أى عظيم فى امساك هذه الياقوتة حتى يجعل على هذا وعدا عظيما وكذلك قوله أول من يدخل النار مبغضك فهل يقول مسلم ان الخوارج يدخلون النار قبل أبى جهل بن هشام وفرعون وأبى لهب وأمثالهم من المشركين وكذلك قوله أول من يدخل الجنة محبك فهل يقول عاقل ان الانبياء والمرسلين سبب دخولهم أولا هو حب على دون حب الله ورسوله وسائر الانبياء ورسله وحب الله ورسله ليس هو السبب فى ذلك وهل تعلق السعادة والشقاوة بمجرد حب على دون حب الله ورسوله الا كتعلقها بحب أبى بكر وعمر وعثمان ومعاوية رضى الله عنهم فلو قال قائل من أحب عثمان ومعاوية دخل الجنة ومن أبغضهما دخل النار كان هذا من جنس قول الشيعة

(فصل) قال الرافضى روى أخطب خوارزم باسناده عن أبى ذر الغفارى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من ناصب عليا الخلافة فهو كافر وقد حارب الله ورسوله ومن شك فى على فهو كافر وعن أنس قال كنت عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فرأى عليا مقبلا فقال أنا وهذا حجة الله على أمتى يوم القيامة وعن معاوية بن حيدة القشيرى قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لعلى من مات وهو يبغضك مات يهوديا أو نصرانيا

(والجواب) من وجوه أحدها المطالبة بتصحيح النقل وهذا على سبيل التنزل فان مجرد رواية الموفق خطيب خوارزم لا تدل على أن الحديث ثابت قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا لو لم يعلم ما فى الذى جمعه من الاحاديث من الكذب والفرية فأما من تأمل فى جمع هذا الخطيب فانه يقول سبحانك هذا بهتان عظيم (الثانى) ان كل من له معرفة بالحديث يشهد أن هذه الاحاديث كذب مفتراة على رسول الله صلى الله عليه وسلم (الثالث) أن هذه الاحاديث ان كانت مما رواها الصحابة والتابعون فأين ذكرها بينهم ومن الذى نقلها عنهم وفى أى كتاب وجد أنهم رووها ومن كان خبيرا بما جرى بينهم علم بالاضطرار أن هذه الاحاديث مما ولدها الكذابون بعدهم وأنها مما عملت أيديهم (الوجه الرابع) أن يقال علمنا بأن المهاجرين والانصار كانوا مسلمين يحبون الله ورسوله وأن النبى صلى الله عليه وسلم كان يحبهم ويتولاهم أعظم من علمنا بصحة شئ من هذه الاحاديث وأن أبا بكر الامام بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم فكيف يجوز أن يرد ما علمناه بالتواتر المتيقن بأخبار هى أقل وأحقر من أن يقال لها أخبار آحاد لا يعلم لها ناقل صادق بل أهل العلم بالحديث متفقون على أنها من أعظم المكذوبات ولهذا لا يوجد منها شئ فى كتب الاحاديث المعتمدة بل أئمة الحديث كلهم يجزمون بكذبها (الوجه الخامس) أن القرآن يشهد فى غير موضع برضا الله عنهم وثنائه عليهم كقوله تعالى والسابقون الأولون من المهاجرين والانصار والذين اتبعوهم باحسان رضى الله عنهم ورضوا عنه وقوله لا يستوى منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل أولئك أعظم درجة من الذين أنفقوا من بعد وقاتلوا وكلا وعد الله الحسنى وقوله محمد رسول الله والذين معه أشداء على الكفار رحماء بينهم تراهم ركعا سجدا يبتغون فضلا من الله ورضوانا الآية وقوله لقد

عندنا وأنتم تقولون بقدمها الثانى أن التعاقب والترتيب نوعان أحدهما ترتيب فى نفس الحقيقة والثانى ترتيب فى وجودها فاذا كانت موجودة شيئا بعد شئ كان الذاتى حادثا وأما الترتيب الذاتى العقلى فهو بمنزلة كون الصفات تابعة للذات وكون الارادة مشروطة بالعلم والعلم مشروطا بالحياة وادعوا أن تقدم الحروف من هذا الباب وهذا الذى يقال له تقدم بالطبع وهو تقدم الشرط على المشروط كتقدم الواحد على الاثنين وجزء المركب على جملته ومثل هذا الترتيب لا يستلزم عدم الثانى عند وجود الاول فقول هؤلاء ان كان باطلا فكون العلم هو الحياة والحياة هى الارادة ومعنى القرآن هو معنى التوراة ومعنى آية الكرسى وقل هو الله أحد هو معنى آية الدين وتبت يدا أبى لهب هو باطل أيضا سواء كان مثله فى البطلان أو أخفى بطلانا منه أو أظهر بطلانا منه وحينئذ فيقال هب أن قول السالمية والكرامية باجتماع الحروف محال فقول الكلابية أيضا محال فلا يلزم من بطلان ذلك صحة هذا وقول المعتزلة والفلاسفة أبطل من الكل وحينئذ فيكون الحق هو القول الآخر وهو أنه لم يزل متكلما بحروف متعاقبة لا مجتمعة وهذا يستلزم قيام

وقال في فتاويه ما نصه » :فعلم أن قدمه عنده أنه لم يزل إذا شاء تكلم وإذا شاء سكت، لم يتجدد له وصف القدرة على الكلام التي هي صفة كمال، كما لم يتجدد له وصف القدرة على المغفرة، وإن كان الكمال هو أن يتكلم إذا شاء ويسكت إذا شاء « اهـ

وقال فيه ايضا ما نصّه » :وفي الصحيح :إذا تكلم الله بالوحي سمع أهل السموات كجر السلسلة على الصفوان « فقوله « :إذا تكلم الله بالوحي سمع يدل على أنه »يتكلم به حين يسمعونه، وذلك ينفي كونه أزليًا، وأيضا فما يكون كجر السلسلة على الصفا، يكون شيئا بعد شيء والمسبوق بغيره لا يكون أزليًا « اهـ

قال المجسم ابن تيمية

الآخر: لم يزل الله متكلماً عالماً غفوراً. فذكر الصفات الثلاث: الصفة التي هي قديمة واجبة وهي العلم، والتي هي جائزة متعلقة بالمشيئة وهي المغفرة. فهذان متفق عليهما.

وذكر ـ أيضاً ـ التكلم، وهو القسم الثالث، الذي فيه نزاع، وهو يشبه العلم من حيث هو وصف قائم به، لا يتعلق بالمخلوق، ويشبه المغفرة من حيث هو متعلق بمشيئته، كما فسره في الموضع الآخر.

فعلم أن قدمه عنده: أنه لم يزل إذا شاء تكلم، وإذا شاء سكت، لم يتجدد له وصف القدرة على الكلام التي هي صفة كمال، كما لم يتجدد له وصف القدرة على المغفرة، وإن كان الكمال هو أن يتكلم إذا شاء، ويسكت إذا شاء.

وأما قول القاضي: إن هذا قول بحدوثه، فيجيبون عنه بجوابين:

أحدهما: ألا يسمى محدثاً أن يسمى حديثاً، إذ المحدث هو المخلوق المنفصل، وأما الحديث فقد سماه الله حديثاً، وهذا قول الكرامية، وأكثر أهل الحديث، والحنبلية.

والثاني: أنه يسمى محدثاً، كما في قوله: ﴿مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ﴾ [الأنبياء: ٢] وليس بمخلوق. وهذا قول كثير من الفقهاء، وأهل الحديث والكلام، /كداود بن علي الأصبهاني ـ صاحب المذهب ـ لكن المنقول عن أحمد إنكار ذلك، وقد يحتج به لأحد قولي أصحابنا. ١٦١/٦

قال المروذي: قال أبو عبد الله: مَنْ داود بن علي الأصبهاني؟ ـ لا فرج الله عنه ـ جاءني كتاب محمد بن يحيى النيسابوري، أن داود الأصبهاني، قال كذباً: إن القرآن محدث، وذكر أبو بكر الخلال هذه الرواية في «كتاب السنة»، وقال عبد الله بن أحمد: استأذن داود على أبي فقال: من هذا؟ داود؟ لا جبر ود الله قلبه، ودوّد الله قبره، فمات مُدوّداً.

والإطلاقات قد توهم خلاف المقصود، فيقال: إن أردت بقولك: محدث أنه مخلوق منفصل عن الله ـ كما يقوله الجهمية، والمعتزلة، والنجارية ـ فهذا باطل لا نقوله، وإن أردت بقولك: إنه كلام تكلم الله به بمشيئته، بعد أن لم يتكلم به بعينه ـ وإن كان قد تكلم بغيره قبل ذلك، مع أنه لم يزل متكلماً إذا شاء ـ فإنا نقول بذلك. وهو الذي دل عليه الكتاب والسنة، وهو قول السلف، وأهل الحديث، وإنما ابتدع القول الآخر الكُلابيّة والأشعرية، ولكن أهل هذا القول لهم قولان:

قال المجسم ابن تيمية

غضب اليوم غضباً/ لم يغضب قبله مثله، ولن يغضب بعده مثله»[١] وهذا بيان أن ٦/ ٢٣٤ الغضب حصل في ذلك اليوم لا قبله.

وفي الصحيح: «إذا تكلم الله بالوحي سمع أهل السموات كجَرِّ السلسلة على الصَّفْوان»[٢]، فقوله: «إذا تكلم الله بالوحي سمع»، يدل على أنه يتكلم به حين يسمعونه، وذلك ينفي كونه أزليًّا، وأيضاً فما يكون كجر السلسلة على الصَّفَا، ويكون شيئا بعد شيء والمسبوق بغيره لا يكون أزليًّا.

وكذلك في الصحيح: «يقول الله: قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين، نصفها لي ونصفها لعبدي، ولعبدي ما سأل. فإذا قال: ﴿الْحَمْدُ للَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ قال الله: حمدني عبدي. فإذا قال: ﴿الرَّحْمَـنِ الرَّحِيمِ﴾ قال الله: أثني علي عبدي. فإذا قال: ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ قال الله: مَجّدَني عبدي. فإذا قال: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ قال الله: هذه الآية بيني وبين عبدي، ولعبدي ما سأل. فإذا قال: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ. صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ولا الضَّالِّينَ﴾ قال الله: هؤلاء لعبدي، ولعبدي ما سأل»[٣]، فقد أخبر أن العبد إذا قال: ﴿الْحَمْدُ للَّهِ﴾ قال الله: حمدني، فإذا قال: ﴿الرَّحْمَـنِ الرَّحِيمِ﴾ قال الله: أثني علي عبدي. الحديث.

وفي الصحاح حديث النزول: «ينزل ربنا كل ليلة حين يبقى ثلث الليل الآخر فيقول: من يدعوني فأستجيب له؟ من يسألني فأعطيه؟ من يستغفرني فأغفر له؟»[٤]، فهذا قول وفعل في وقت معين، وقد اتفق السلف على أن النزول/ فعل يفعله الرب، كما قال ذلك ٦/ ٢٣٥ الأوزاعي، وحماد بن زيد، والفضيل بن عياض، وأحمد بن حنبل، وغيرهم.

وأيضاً، فقد قال ﷺ: «لَلّهُ أشد أذُنا إلى الرجل الحسن الصوت بالقرآن، من صاحب الْقَيْنَة[٥] إلى قينته»[٦]، وفي الحديث الصحيح الآخر: «ما أذِنَ الله لشيء كأذنه

(١) صحيح: أخرجه البخاري (٤٧١٢) ومسلم (١٩٤) وأحمد (٢/ ٤٣٥-٤٣٦) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.
(٢) صحيح: وقد تقدم تخريجه.
(٣) صحيح: أخرجه مسلم (٣٩٥) وأبو داود (٨٢١) والترمذي (٢٩٦٢) والنسائي (٢/ ١٣٥-١٣٦) ومالك في «الموطأ» (١١٤) وأحمد (٢/ ٢٤١-٢٤٢، ٢٨٥، ٢٦٠) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.
(٤) صحيح: أخرجه البخاري (١١٤٥) ومسلم (١٦٨/٧٥٨) وأبو داود (١٣١٥) وابن ماجه (١٣٦٦) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.
(٥) القينة: الجارية المغنية.
(٦) صحيح: أخرجه ابن ماجه (١٣٤٠) وأحمد (٦/ ١٩-٢٠) من حديث فضالة بن عبيد رضي الله عنه، وقال =

وقال أيضًا ما نصه » :وجمهور المسلمين يقولون :إن القرءان العربي كلام الله، وقد تكلم الله به بحرف وصوت، فقالوا :إن الحروف والأصوات قديمة الأعيان، أو الحروف بلا أصوات، وإن الباء والسين والميم مع تعاقبها في ذاتها فهي أزلية الأعيان لم تزل ولا تزال كما بسطت الكلام على أقوال الناس في القرءان في موضعءاخر « اهـ

قال المجسم ابن تيمية

يذكرون في مثالب أبي الحسن أشياء هي من افتراء المعتزلة وغيرهم عليه؛ لأن الأشعري بين من تناقض أقوال المعتزلة وفسادها ما لم يبينه غيره، حتى جعلهم في قمع السمسمة.

وابن كلاب لما رد على الجهمية، لم يهتد لفساد أصل الكلام المحدث الذي ابتدعوه في دين الإسلام، بل وافقهم عليه. وهؤلاء الذين يذمون ابن كلاب والأشعري بالباطل هم من أهل الحديث. والسالمية من الحنبلية والشافعية والمالكية وغيرهم كثير منهم موافق لابن كلاب والأشعرى على هذا، موافق للجهمية على أصل قولهم الذي ابتدعوه.

وهم إذا تكلموا في «مسألة القرآن» وأنه غير مخلوق، أخذوا كلام ابن كلاب والأشعري فناظروا به المعتزلة والجهمية، وأخذوا كلام الجهمية والمعتزلة فناظروا به هؤلاء، وركبوا قولاً محدثا من قول هؤلاء وهؤلاء لم يذهب إليه أحد من السلف، ووافقوا ابن كلاب والأشعري وغيرهما على قولهم: إن القرآن قديم، واحتجوا بما ذكره هؤلاء على فساد قول المعتزلة والجهمية وغيرهم، وهم مع هؤلاء. وجمهور المسلمين يقولون: إن القرآن العربي كلام الله، وقد تكلم الله به بحرف وصوت، فقالوا: إن الحروف والأصوات قديمة الأعيان، أو الحروف/ بلا أصوات، وأن «الباء والسين والميم» ٥٥٧/٥
مع تعاقبها في ذاتها فهي أزلية الأعيان لم تزل ولا تزال؛ كما بسطت الكلام على أقوال الناس في القرآن في موضع آخر.

والمقصود هنا التنبيه على أصل مقالات الطوائف، وابن كلاب أحدث ما أحدثه لما اضطره إلى ذلك من دخول أصل كلام الجهمية في قلبه، وقد بين فساد قولهم بنفي علو الله ونفى صفاته. وصنف كتباً كثيرة في أصل التوحيد والصفات، وبين أدلة كثيرة عقلية على فساد قول الجهمية، وبين فيها أن علو الله على خلقه، ومباينته لهم، من المعلوم بالفطرة والأدلة العقلية القياسية، كما دل على ذلك الكتاب والسنة.

وكذلك ذكرها الحارث المحاسبي في كتاب «فهم القرآن» وغيره. بين فيه من علو الله واستوائه على عرشه ما بين به فساد قول النفاة، وفرح الكثير من النظار الذين فهموا أصل قول المتكلمين، وعلموا ثبوت الصفات لله، وأنكروا القول بأن كلامه مخلوق، فرحوا بهذه الطريقة التي سلكها ابن كلاب، كأبي العباس القلانسي، وأبي الحسن الأشعري، والثقفي؛ ومن تبعهم، كأبي عبد الله بن مجاهد، وأصحابه، والقاضي أبي بكر، وأبي إسحاق الإسفرائيني، وأبى بكر بن فُورَك، وغير هؤلاء.

وصار هؤلاء يردون على المعتزلة ما رده عليهم ابن كلاب والقلانسي/ والأشعري ٥٥٨/٥

وقال في مجموعة تفسير ما نصه « :وقولهم، »إن المحدَث يفتقر إلى إحداث وهلم جرا « هذا يستلزم التسلسل في الآثار مثل كونه متكلمًا بكلام بعد كلام، وكلمات الله لا نهاية لها، وأن الله لم يزل متكلمًا إذا شاء، وهذا قول أئمة السنة، وهو الحق الذي يدل عليه النقل والعقل « اهـ

والكرامية يسمون ما قام به « حادثاً » ولا يسمونه محدثاً ـ كالكلام الذي يتكلم به ـ القرآن ، أو غيره ـ يقولون : هو حادث ، ويمنعون أن يقال هو « محدث» ،لأن « الحادث » يحدث بقدرته ومشيئته كـ « الفعل » ، وأما « المحدث » فيفتقر إلى إحداث فيلزم أن يقوم بذاته إحداث غير المحدث ، وذلك الإحداث يفتقر إلى إحداث ، فيلزم التسلسل .

وأما غير الكرامية من أئمة الحديث والسنة والكلام فيسمون ذلك « محدثاً » ، كما قال : ﴿ مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ مُحْدَثٍ ﴾ [(1)] وفي الصحيحين عن ابن مسعود عن النبي ﷺ قال : « إن الله يحدث من أمره ما يشاء ، وإن مما أحدث أن لا تكلموا في الصلاة » [(2)]. والذي أحدثه هو النهي عن تكلمهم في الصلاة .

وقولهم : « إن المحدث يفتقر إلى إحداث ، وهلم جرا » هذا يستلزم التسلسل في الآثار ، مثل كونه متكلماً بكلام بعد كلام، وكلمات الله لا نهاية لها ، وأن الله لم يزل متكلماً إذا شاء ، وهذا قول أئمة السنة ، وهو الحق الذي يدل عليه النقل والعقل .

وكذلك أفعاله ، فإن الفعل والكلام صفة كمال ، فإن من يتكلم أكمل ممن لا يتكلم ، ومن يخلق أكمل ممن لا يخلق ، قال تعالى : ﴿ أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ ، أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ؟ ! ﴾ [(3)] .

---

(١) سورة الأنبياء آية رقم ٢

(٢) الحديث رواه الامام البخاري في كتاب التوحيد ٤٢ باب قول الله تعالى ﴿ كل يوم هو في شأن ، وما يأتيهم من ذكر من ربهم محدث ﴾ وقوله تعالى ﴿ لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً ﴾ .
وأن حدثه لا يشبه حدث المخلوقين لقوله تعالى : ﴿ ليس كمثله شيء وهو السميع العليم ﴾ .
وقال ابن مسعود عن النبي - ﷺ - إن الله عز وجل يحدث من أمره ما يشاء وإن مما أحدث أن لا تكلموا في الصلاة » . ورواه أبو داود في الصلاة ١٦٦ والنسائي في السهو ٢٠ والكسوف ١٦ واحمد بن حنبل في المسند ١ :٣٧٧ ، ٤٠٩ ، ٤١٥ ، ٤٣٥ ، ٤٦٣ (حلبي) .

(٣) سورة النحل آية رقم ١٧ .

أقول :فلا يغتر مطالع كتبه بنسبة هذا الرأي الفاسد إلى أئمة أهل السنة وذلك دأبه أن ينسب رأيه الذي يراه ويهواه إلى أئمة أهل السُّنة، وليعلم الناظر في مؤلفاته أن هذا تلبيس وتمويه محض يريد أن يروجه على ضعفاء العقول الذين لا يوفقون بين العقل والنقل، وقد قال الموفقون من أهل الحديث وغيرهم إن ما يحيله العقل فلا يصح أن يكون هو شرع الله كما قال ذلك الحافظ أبو بكر الخطيب البغدادي :إن الشرع لا يأتي إلا بمجوزات العقول، وبهذا يردّ الخبر الصحيح الإسناد أي إذا لم يقبل

التأويل كما قاله علماء المصطلح في بيان ما يعلم به كون الحديث موضوعًا، وأيّدوا ذلك بأن العقل شاهد الشرع فكيف يرد الشرع بما يكذبه شاهده

فمن قال :إن الله يتكلم بصوت، وقال :إنه صوت أزلي أبدي ليس فيه تعاقب الحروف فلا يُكَفَّر إن كان نيته كما يقول، وإلا فهو كافر كسائر المشبهة .وأما أحاديث الصوت فليس فيها ما يحتج به في العقائد، وقد ورد حديث مختلف في بعض رواته وهو عبد الله بن محمد بن عقيل ، روى حديثه البخاري بصيغة التمريض، قال :ويُذكر، وفيه :فينادى بصوت فيسمعه من بَعُدَ كما يسمعه من قَرُبَ، أنا الملك أنا الديّان »، وإنما ذكره البخاري بصيغة التمريض من أجل راويه هذا، قال الحافظ ابن حجر » :ونظر البخاري أدق من أن يعترض عليه بمثل هذا فإنه حيث ذكر الارتحال فقط جزم به لأنّ الإسناد حسن وقد اعتضد، وحيث ذكر طرفًا من المتن لم يجزم به لأن لفظ الصوت مما يتوقف في إطلاق نسبته إلى الرب ويحتاج إلى تأويل، فلا يكفي فيه مجيء الحديث من طريق مختلف –فيها ولو اعتضدت « ا .هـ .أي لا يكفي ذلك في مسائل الاعتقاد وإن كان البخاري ذكر أوله في كتاب العلم بصيغة الجزم لأنه ليس –فيه ذكر الصوت، إنما فيه ذكر رحيل جابر بن عبد الله إلى عبد الله بن أُتَيْس من المدينة إلى مصر

بالنون الساكنة. عن جابر قال: بلغني حديث في القصاص.. فذكر الحديث نحوه. وفي إسناده ضعف. وادعى بعض المتأخرين أن هذا ينقض القاعدة المشهورة أن البخاري حيث يعلق بصيغة الجزم يكون صحيحاً وحيث يعلق بصيغة التمريض يكون فيه علة، لأنه علقه بالجزم هنا، ثم أخرج طرفاً من متنه في كتاب التوحيد بصيغة التمريض فقال: ويذكر عن جابر عن عبد الله بن أنيس قال: سمعت النبي ﷺ يقول: **«يحشر الله العباد فيناديهم بصوت»** الحديث. وهذه الدعوى مردودة، والقاعدة بحمد الله غير منتقضة، ونظر البخاري أدق من أن يعترض عليه بمثل هذا فإنه حيث ذكر الارتحال فقط جزم به لأن الإسناد حسن وقد اعتضد. وحيث ذكر طرفاً من المتن لم يجزم به لأن لفظ الصوت مما يتوقف في إطلاق نسبته إلى الرب ويحتاج إلى تأويل فلا يكفي فيه مجيء الحديث من طريق مختلف فيها ولو اعتضدت. ومن هنا يظهر شفوف علمه ودقة نظره وحسن تصرفه رحمه الله تعالى.

ووهم ابن بطال فزعم أن الحديث الذي رحل فيه جابر إلى عبد الله بن أنيس هو حديث الستر على المسلم، وهو انتقال من حديث إلى حديث، فإن الراحل في حديث الستر هو أبو أيوب الأنصاري رحل فيه إلى عقبة بن عامر الجهني، أخرجه أحمد بسند منقطع، وأخرجه الطبراني من حديث مسلمة بن مخلد قال: أتاني جابر فقال لي: حديث بلغني أنك ترويه في الستر.. فذكره. وقد وقع ذلك لغير من ذكره، فروى أبو داود من طريق عبد الله بن بريدة أن رجلاً من الصحابة رحل إلى فضالة بن عبيد وهو بمصر في حديث. وروى الخطيب عن عبيد الله بن عدي قال: بلغني حديث عند علي فخفت إن مات أن لا أجده عند غيره فرحلت حتى قدمت عليه العراق. وتتبع ذلك يكثر، وسيأتي قول الشعبي في مسألة: إن كان الرجل ليرحل فيما دونها إلى المدينة. وروى مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب قال: إن كنت لأرحل الأيام والليالي في طلب الحديث الواحد. وسيأتي نحو ذلك عن غيره. وفي حديث جابر دليل على طلب علو الإسناد، لأنه بلغه الحديث عن عبد الله بن أنيس فلم يقنعه حتى رحل فأخذه عنه بلا واسطة. وسيأتي عن ابن مسعود في كتاب فضائل القرآن قوله: لو أعلم أحداً أعلم بكتاب الله مني لرحلت إليه. وأخرج الخطيب عن أبي العالية قال: كنا نسمع عن أصحاب رسول الله ﷺ فلا نرضى حتى خرجنا إليهم فسمعنا منهم. وقيل لأحمد: رجل يطلب العلم يلزم رجلاً عنده علم كثير، أو يرحل؟ قال: يرحل، يكتب عن علماء الأمصار، فيشافه الناس ويتعلم منهم. وفيه ما كان عليه الصحابة من الحرص على تحصيل السنن النبوية. وفيه جواز اعتناق القادم حيث لا تحصل الريبة.

قوله: (خالد بن خلي) هو بفتح الخاء المعجمة وكسر اللام الخفيفة بعدها ياء تحتانية مشددة كما تقدم في المقدمة، وإنما أعدته لأنه وقع عند الزركشي مضبوطاً بلام مشددة، وهو سبق قلم أو خطأ من الناسخ.

قوله: (قال الأوزاعي) في رواية الأصيلي: حدثنا الأوزاعي.

قوله: (أنه تمارى هو والحر) سقطت «هو» من رواية ابن عساكر فعطف على المرفوع المتصل بغير تأكيد ولا فصل، وهو جائز عند البعض. وقد تقدمت مباحث هذا الحديث قبل ببابين، وليس بين الروايتين اختلاف إلا فيما لا يغير المعنى وهو قليل. وفيه فضل الازدياد من العلم، ولو مع المشقة والنصب بالسفر، وخضوع الكبير لمن يتعلم منه. ووجه الدلالة منه قوله تعالى لنبيه عليه الصلاة والسلام: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُۖ فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقۡتَدِهۡۗ﴾ [الانعام: ٩٠] وموسى عليه السلام منهم، فتدخل أمة النبي ﷺ تحت هذا الأمر إلا فيما ثبت نسخه.

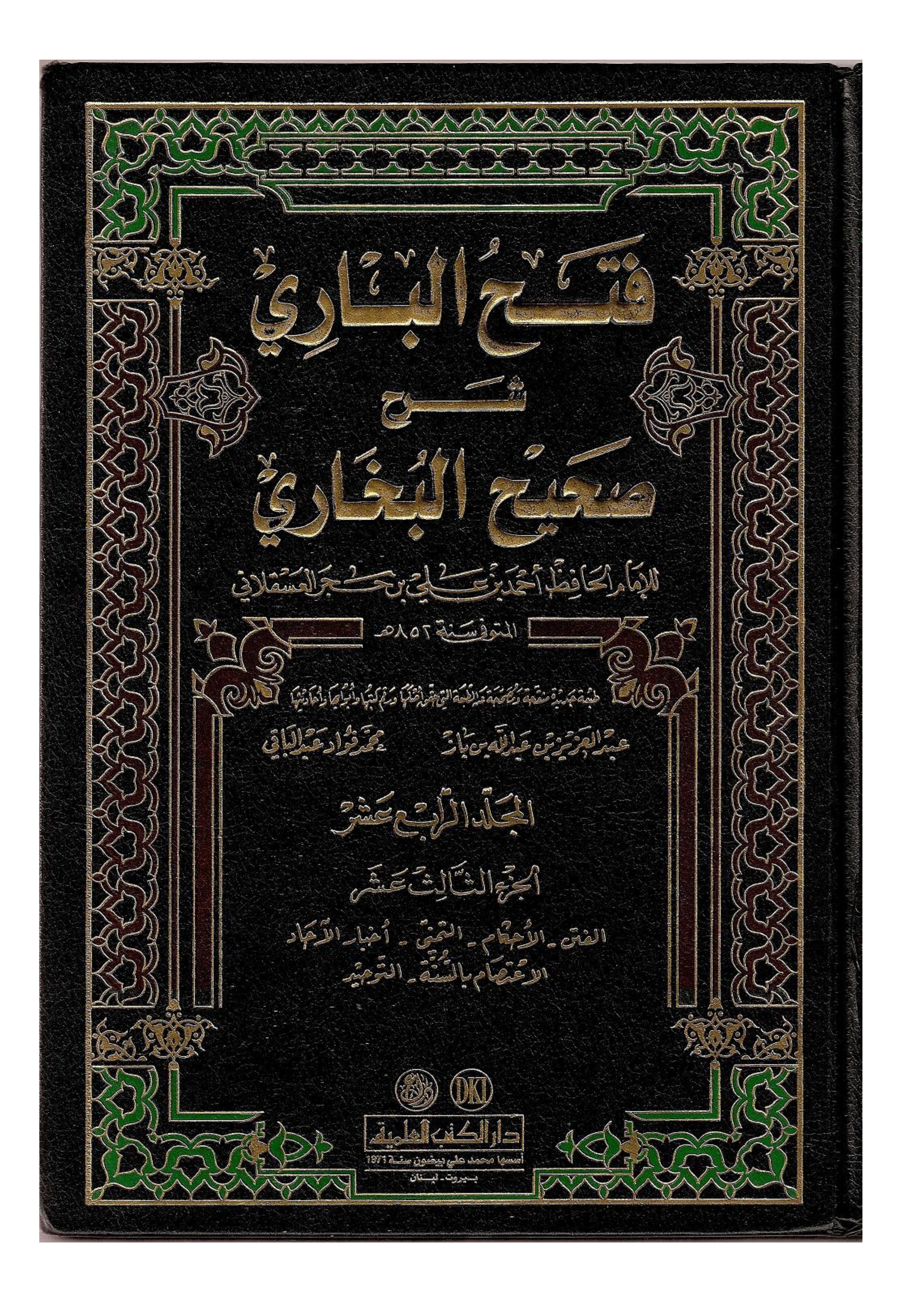
٢٠ - باب فَضْلِ مَنْ عَلِمَ وَعَلَّمَ

٧٩ - حدَّثنا محمدُ بنُ العَلاءِ قال: حدَّثَنا حمَّادُ بنُ أُسامةَ عنْ بُرَيدِ بنِ عبدِ اللهِ عن أبي بُرْدَةَ عن أبي موسى عن النبيِّ ﷺ قال: «مَثَلُ ما بَعَثَني اللهُ به مِنَ الهُدَى والعِلمِ كَمَثَلِ الغَيْثِ الكثيرِ أصابَ أرضاً، فكانَ منها نَقِيَّةٌ قَبِلَتِ الماءَ فأنْبَتَتِ الكَلأَ والعُشْبَ الكثيرَ، وكانتْ منها أجادِبُ أَمْسَكَتِ الماءَ فنفَعَ اللهُ بها

والحديث الآخر عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال :قال النبي)صلّى الله عليه وسلّم » :(يقول الله يوم القيامة :ياءادم، فيقول :لبيّك وسعديك، فينادى بصوت :إن الله يأمرك أن تخرج من ذريتك بعثًا إلى النار« ، هذا اللفظ رواه رواة البخاري على وجهين، بعضهم رواه بكسر الدال وبعضهم رواه بفتح الدال

قال الحافظ ابن حجر » ووقع فينادي مضبوطًا للأكثر بكسر الدال، وفي رواية أبي ذر بفتحها على البناء للمجهول، ولا محذور في رواية الجمهور، فإن قرينة قوله :إن الله يأمرك، تدل ظاهرًا على أن المنادي ملك يأمره الله بأن ينادي بذلك « اهـ .وهذا الحديث رواه البخاري موصولاً مسندًا، لكنه ليس صريحًا في إثبات الصوت صفة لله فلا حجة فيه لذلك للصوتية

قال الحافظ ابن حجر :قال البيهقي :اختلف الحفاظ في الاحتجاج بروايات ابن عقيل لسوء حفظه، ولم يثبت لفظ الصوت في حديث صحيح عن النبي غير حديثه، فإن كان ثابتا فإنه يرجع إلى غيره في حديث ابن مسعود وفي حديث أبي هريرة أن الملائكة يسمعون عند حصول الوحي صوتًا، فيحتمل أن يكون الصوت للسماء أو للملك الآتي بالوحي أو لأجنحة الملائكة، وإذا احتمل ذلك لم يكن نصًّا في المسألة، وأشار –يعني البيهقي –في موضعءاخر إلى أن الراوي أراد فينادي نداء فعبر عنه بصوت . » انتهى



فتح الباري
شرح
صحيح البخاري
للإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني
المتوفى سنة ٨٥٢ هـ
طبعة جديدة منقحة ومصححة عن الطبعة التي حقق أصلها ورقم كتبها وأبوابها وأحاديثها
عبد العزيز بن عبد الله بن باز
محمد فؤاد عبد الباقي
المجلد الرابع عشر
الجزء الثالث عشر
الفتن - الأحكام - التمني - أخبار الآحاد
الاعتصام بالسنة - التوحيد
DKI
دار الكتب العلمية
أسسها محمد علي بيضون سنة 1971
بيروت - لبنان

إليه ما نصه «**أخذت أهل السماوات منه رعدة خوفاً من الله وخروا سجداً، فيكون أول من يرفع رأسه جبريل فيكلمه الله بما أراد فيمضي به على الملائكة من سماء إلى سماء**» وفي حديث ابن عباس عند ابن خزيمة وابن مردويه كمر **السلسلة على الصفوان فلا ينزل على أهل السماء إلا صعقوا فإذا فزع عن قلوبهم**» إلى آخر الآية ثم يقول: يكون العام كذا فيسمعه الجن، وعند ابن مردويه من طريق بهز بن حكيم عن أبيه عن جده «**لما نزل جبريل بالوحي فزع أهل السماء لانحطاطه وسمعوا صوت الوحي كأشد ما يكون من صوت الحديد على الصفا فيقولون يا جبريل بم أمرت**» الحديث وعند ابن أبي حاتم من طريق عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس «**لم تكن قبيلة من الجن إلا ولهم مقاعد للسمع، فكان إذا نزل الوحي سمع الملائكة صوتاً كصوت الحديدة ألقيتها على الصفا فإذا سمعت الملائكة ذلك خروا سجداً، فلم يرفعوا حتى ينزل فإذا نزل قالوا: ماذا قال ربكم؟ فإن كان مما يكون في السماء قالوا الحق، وإن كان مما يكون في الأرض من غيث أو موت تكلموا فيه فسمعت الشياطين فينزلون على أوليائهم من الإنس**» وفي لفظ **فيقولون يكون العام كذا فيسمعه الجن فتحدثه الكهنة**، وفي لفظ «**ينزل الأمر إلى السماء الدنيا له وقعة كوقع السلسلة على الصخرة فيفزع له جميع أهل السموات**» الحديث، فهذه الأحاديث ظاهرة جداً في أن ذلك وقع في الدنيا بخلاف قول من ذكرنا من المفسرين الذين أقدموا على الجزم بأن الضمير للكفار وأن ذلك يقع يوم القيامة مخالفين لما صح من الحديث النبوي من أجل خفاء معنى الغاية في قوله «**حتى إذا فزع عن قلوبهم**» وفي الحديث إثبات الشفاعة وأنكرها الخوارج والمعتزلة، وهي أنواع أثبتها أهل السنة منها الخلاص من هول الموقف وهي خاصة بمحمد رسول الله المصطفى ﷺ كما تقدم بيان ذلك واضحاً في الرقاق، وهذه لا ينكرها أحد من فرق الأمة، ومنها الشفاعة في قوم يدخلون الجنة بغير حساب، وخص هذه المعتزلة بمن لا تبعة عليه ومنها الشفاعة في رفع الدرجات، ولا خلاف في وقوعها، ومنها الشفاعة في إخراج قوم من النار عصاة أدخلوها بذنوبهم وهذه التي أنكروها، وقد ثبت بها الأخبار الكثيرة، وأطبق أهل السنة على قبولها وبالله التوفيق. **الحديث الرابع: حديث أبي هريرة في التغني بالقرآن، وقد مضى شرحه في فضائل القرآن**، وقوله في آخره «**وقال صاحب له يجهر به**» في رواية الكشميهني «**يجهر بالقرآن**» وقد تقدم بيانه هناك، وسيأتي بعد أبواب من وجه آخر مدرجاً، وأشار بإيراده هنا إلى حديث فضالة بن عبيد الذي أخرجه ابن ماجه من رواية ميسرة مولى فضالة عن عبيد قال: «**قال النبي ﷺ لله عز وجل أشد أذناً إلى الرجل الحسن الصوت بالقرآن من صاحب القينة إلى قينته**» وذكره البخاري في خلق أفعال العباد عن ميسرة، وقوله «**أذناً**» بفتح الهمزة والمعجمة أي استماعاً. **الحديث الخامس: حديث أبي سعيد في بعث النار** ذكره مختصراً، وقد مضى شرحه مستوفى في أواخر الرقاق، وقوله «**يقول الله يا آدم**» في رواية التفسير «**يقول الله يوم القيامة يا آدم**».

قوله: (فينادى بصوت إن الله يأمرك أن تخرج من ذريتك بعثاً إلى النار) هذا آخر ما أورد منه من هذه الطريق، وقد أخرجه بتمامه في تفسير سورة الحج بالسند المذكور هنا ووقع «فينادي» مضبوطاً للأكثر بكسر الدال، وفي رواية أبي ذر بفتحها على البناء للمجهول ولا محذور في رواية الجمهور، فإن قرينة قوله «إن الله يأمرك» تدل ظاهراً على أن المنادي ملك يأمره الله بأن ينادي بذلك، وقد طعن أبو الحسن بن الفضل في صحة هذه الطريق، وذكر كلامهم في حفص بن غياث، وأنه انفرد بهذا اللفظ عن الأعمش، وليس كما قال فقد وافقه عبد الرحمن بن محمد المحاربي عن الأعمش أخرجه عبد الله بن أحمد في كتاب السنة له عن أبيه عن المحاربي، واستدل البخاري في كتاب خلق أفعال العباد على أن الله يتكلم كيف شاء وأن أصوات العباد مؤلفة حرفاً حرفاً فيها التطريب ـ بالهمز ـ والترجيع، بحديث أم سلمة ثم ساقه من طريق يعلى بن مملك بفتح الميم واللام بينهما ميم ساكنة ثم كاف، أنه سأل أم سلمة عن قراءة النبي ﷺ وصلاته فذكر الحديث، وفيه ونعتت قراءته فإذا قراءته حرفاً حرفاً وهذا أخرجه أبو داود والترمذي وغيرهما، واختلف أهل الكلام في أن كلام الله هل هو بحرف وصوت أو لا، فقالت المعتزلة: لا يكون الكلام إلا بحرف وصوت والكلام المنسوب إلى الله قائم بالشجرة، وقالت الأشاعرة كلام الله ليس بحرف ولا صوت وأثبتت الكلام النفسي، وحقيقته معنى قائم بالنفس وإن

«**سمع من دونه صوتاً كجر السلسلة**» ووقع في حديث النواس بن سمعان عند ابن أبي حاتم «**إذا تكلم الله بالوحي أخذت السموات منه رجفة**» أو قال «**رعدة شديدة من خوف الله، فإذا سمع ذلك أهل السموات صعقوا وخروا لله سجداً**» وكذا وقع قوله «**ويخرون سجداً**» في رواية أبي مالك وكذا في رواية سفيان وابن نمير المشار إليها، ووقع في رواية شعبة «**فيرون أنه من أمر الساعة فيفزعون**». **الحديث الثاني**:

قوله: (ويذكر عن جابر بن عبد الله عن عبد الله بن أنيس) بنون ومهملة مصغر هو الجهني كما تقدم في «كتاب العلم» وأن الحديث الموقوف هناك طرف من هذا الحديث المرفوع، وتقدم بيان الحكمة في إيراده هناك بصيغة الجزم وهنا بصيغة التمريض، وساق هنا من الحديث بعضه وأخرجه بتمامه في الأدب المفرد، وكذا أخرجه أحمد وأبو يعلى والطبراني كلهم من طريق همام بن يحيى عن القاسم بن عبد الواحد المكي عن عبد الله بن محمد بن عقيل أنه سمع جابر بن عبد الله يقول فذكر القصة، وأول المتن المرفوع «**يحشر الله الناس يوم القيامة - أو قال - العباد، عراة غرلاً بهماً**، قال قلنا: وما بهماً؟ قال: ليس معهم شيء، **ثم يناديهم**» فذكره وزاد بعد قوله الديان «**لا ينبغي لأحد من أهل النار أن يدخل النار، وله عند أحد من أهل الجنة حق حتى أقصه منه، ولا ينبغي لأحد من أهل الجنة أن يدخل الجنة ولأحد من أهل النار عنده حق حتى أقصه منه حتى اللطمة**، قال قلنا: كيف وإنا إنما نأتي عراة بهما، قال **الحسنات والسيئات**» لفظ أحمد عن يزيد بن هارون عن همام وعبيد الله بن محمد بن عقيل مختلف في الاحتجاج به وقد أشرت إلى ذكر من تابعه في «كتاب العلم» وقوله «غرلاً» بضم المعجمة وسكون الراء، وقد تقدم بيانه في الرقاق في شرح حديث ابن عباس وفيه «حفاة» بدل قوله «بهما» وهو بضم الموحدة وسكون الهاء، وقيل معناه الذين لا شيء معهم، وقيل المجهولون، وقيل المتشابهو الألوان، والأول الموافق لما هنا.

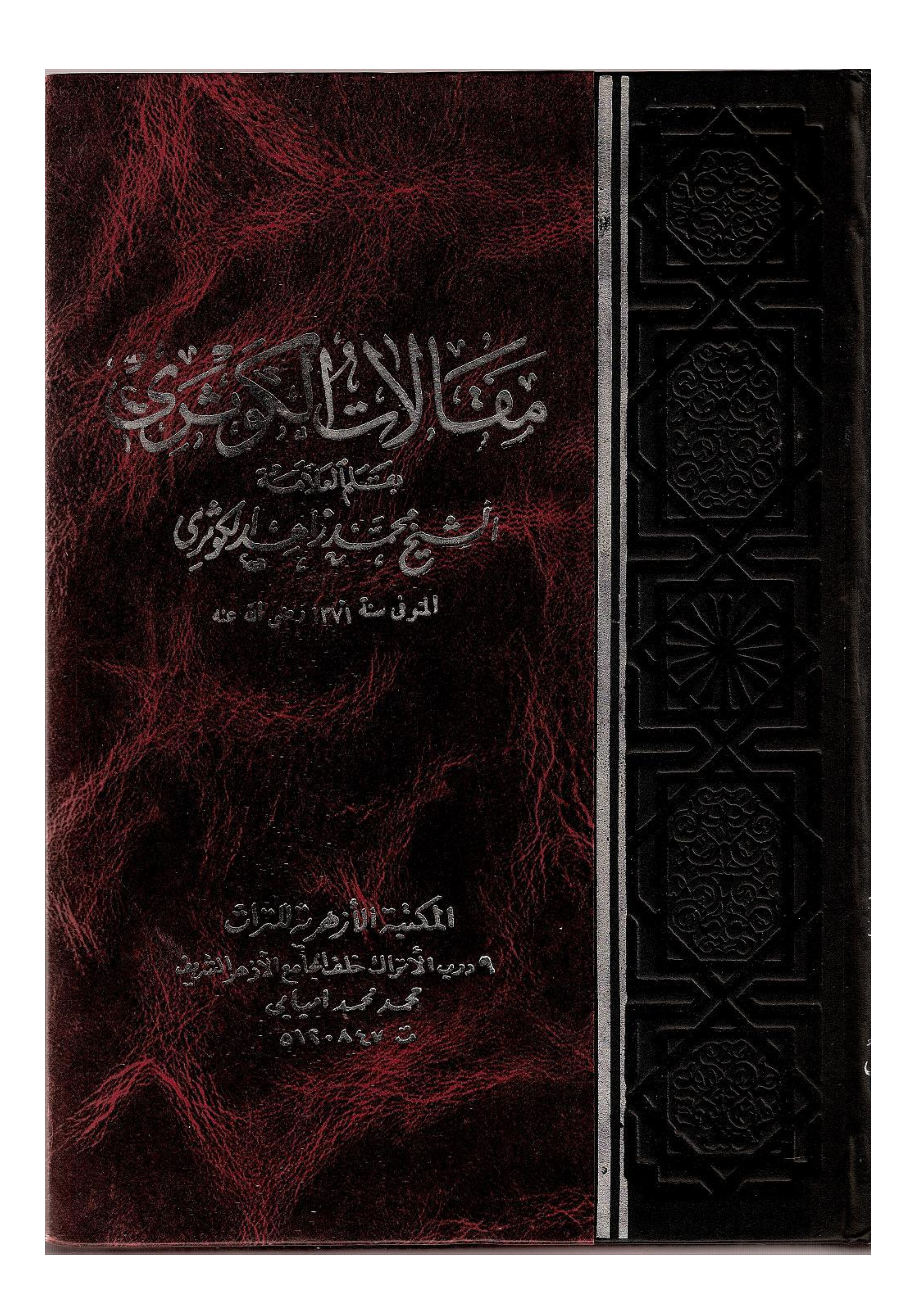
قوله: (فيناديهم بصوت يسمعه من بعد كما يسمعه من قرب) حمله بعض الأئمة على مجاز الحذف أي يأمر من ينادي واستبعده بعض من أثبت الصوت بأن في قوله يسمعه من بعد إشارة إلى أنه ليس من المخلوقات لأنه لم يعهد مثل هذا فيهم وبأن الملائكة إذا سمعوه صعقوا كما سيأتي في الكلام على الحديث الذي بعده. وإذا سمع بعضهم بعضاً لم يصعقوا، قال فعلى هذا فصفاته صفة من صفات ذاته لا تشبه صوت غيره إذ ليس يوجد شيء من صفاته من صفات المخلوقين، وهكذا قرره المصنف في كتاب خلق أفعال العباد، وقال غيره معنى يناديهم يقول، وقوله بصوت أي مخلوق غير قائم بذاته، والحكمة في كونه خارقاً لعادة الأصوات المخلوقة المعتادة التي يظهر التفاوت في سماعها بين البعيد والقريب هي أن يعلم أن المسموع كلام الله كما أن موسى لما كلمه الله كان يسمعه من جميع الجهات، وقال البيهقي الكلام ما ينطق به المتكلم وهو مستقر في نفسه كما جاء في حديث عمر يعني في قصة السقيفة، وقد تقدم سياقه في كتاب الحدود، وفيه: وكنت زورت في نفسي مقالة، وفي رواية: هيأت في نفسي كلاماً، قال: فسماه كلاماً قبل التكلم به، قال فإن كان المتكلم ذا مخارج سمع كلامه ذا حروف وأصوات، وإن كان غير ذي مخارج فهو بخلاف ذلك، والباري عز وجل ليس بذي مخارج، فلا يكون كلامه بحروف وأصوات، فإذا فهمه السامع تلاه بحروف وأصوات، ثم ذكر حديث جابر عن عبد الله بن أنيس وقال اختلف الحفاظ في الاحتجاج بروايات ابن عقيل لسوء حفظه ولم يثبت لفظ الصوت في حديث صحيح عن النبي ﷺ غير حديثه فإن كان ثابتاً فإنه يرجع إلى غيره، كما في حديث ابن مسعود يعني الذي قبله، وفي حديث أبي هريرة يعني الذي بعده، أن الملائكة يسمعون عند حصول الوحي صوتاً فيحتمل أن يكون الصوت للسماء أو للملك الآتي بالوحي أو لأجنحة الملائكة، وإذا احتمل ذلك لم يكن نصاً في المسألة، وأشار في موضع آخر أن الراوي أراد فينادي نداء فعبر عنه بقوله بصوت انتهى. وهذا حاصل كلام من ينفي الصوت من الأئمة ويلزم منه أن الله لم يسمع أحداً من ملائكته ورسله كلامه بل ألهمهم إياه، وحاصل الاحتجاج للنفي الرجوع إلى القياس على أصوات المخلوقين لأنها التي عهد أنها ذات مخارج، ولا يخفى ما فيه إذ الصوت قد يكون من غير مخارج كما أن الرؤية قد تكون من غير اتصال أشعة كما سبق سلمنا، لكن تمنع القياس المذكور، وصفات الخالق لا تقاس

قال الكوثري في مقالاته ما نصه »: ولم يصح في نسبة الصوت إلى الله حديث « اهـ

أقول: وكذا قال البيهقي في الأسماء والصفات فليس فيها ما يصح الاحتجاج به لإثبات الصفات لأن حديث الصفات لا يقبل إلا أن يكون رواته كلهم متفقًا على توثيقهم، وهذه الروايات المذكورة في فتح الباري في كتاب التوحيد ليست على هذا الشرط الذي لا بدّ من حصوله لأحاديث الصفات كما ذكره

صاحب الفتح في كتاب العلم .لكنه خالف في موضع بما أورده في كتاب التوحيد من قوله :بعد صحة الأحاديث يتعين القول بإثبات الصوت له ويؤول على أنه صوت لا يستلزم المخارج

ثم قال الكوثري » :وقد أفاض الحافظ أبو الحسن المقدسي شيخ المنذري في رسالة خاصة في تبيين بطلان الروايات في ذلك زيادة على ما يوجبه الدليل العقلي القاضي بتنزيه الله عن حلول الحوادث فيه سبحانه، وإن أجاز ذلك الشيخ الحراني تبعا لابن ملكا اليهودي الفيلسوف المتمسلم، حتى اجترأ على أن يزعم أن اللفظ حادث شخصًا قديم نوعًا، يعني أن اللفظ صادر منه تعالى بالحرف والصوت فيكون حادثا حتمًا، لكن ما من لفظ إلا وقبله لفظ صدر منه إلى ما لا أول له فيكون قديمًا بالنوع، ويكون قدمه بهذا الاعتبار في نظر هذا المخرف، تعالى الله عن إفك الأفّاكين، ولم يدر المسكين بطلان القول بحلول الحوادث في الله جل شأنه وأن القول بحوادث لا أوّل لها هذيان، لأن الحركة انتقال من حالة إلى حالة، فهي تقتضي بحسب ماهيتها كونها مسبوقة بالغير، والأزل ينافي كونه مسبوقا بالغير، فوجب أن يكون الجمع بينهما محالا، ولأنه لا وجود للنوع إلا في ضمن أفراده، فادعاء قدم النوع مع الاعتراف بحدوث الأفراد يكون ظاهر البطلان .وقد أجاد الرد عليه العلاّمة قاسم في كلامه على المسايرة .« ا.هـ


مقالات الكوثري
بقلم العلامة
الشيخ محمد زاهد الكوثري
المتوفى سنة ١٣٧١ رضي الله عنه
المكتبة الأزهرية للتراث
٩ درب الأتراك خلف الجامع الأزهر الشريف
محمد محمد امبابي
ت ٥١٢٠٨٤٧

وعلى إخواته من نفاة الكلام النفسي في مقدمة تفسيره ، فنستغني عن الإفاضة فيه هنا .

والواقع أن القرآن في اللوح وفي لسان جبريل عليه السلام وفي لسان النبي صلى الله عليه وسلم ، وألسنة سائر التالين وقلوبهم وألواحهم مخلوق حادث محدث ضرورة . ومن ينكر ذلك يكون مسفسطاً ساقطاً من مرتبة الخطاب ، وإنما القديم هو المعنى القائم بالله سبحانه بمعنى الكلام النفسي في علم الله جل شأنه في نظر أحمد بن حنبل وابن حزم . وقد صح عن أحمد قوله في المناظرة : « القرآن من علم الله غير مخلوق ، أو بمعنى صفة الكلام القائمة بالله سبحانه كقيام صفات العلم والقدرة ونحوهما به جل شأنه على تقدير ثبوت إطلاق القرآن عليها ، فدلالة القرآن على المعنى القائم بالله بالاعتبار الأول دلالة اللفظ على مدلوله الوضعي ، ويشمل وجوده العلمي اللفظ والمعنى في آن واحد ، لأن كليهما في علم الله ، ودلالته على الصفة القائمة به سبحانه بالاعتبار الثاني تكون دلالة عقلية كما لا يخفى . فقولهم : « القرآن مكتوب في مصاحفنا ، محفوظ في قلوبنا ، مقروء بألسنتنا ، مسموع بآذاننا » من وصف المدلول باسم الدال مجازاً كما نص على ذلك السعد العلامة في شرح المقاصد ، بل قال في شرح النسفية عند شرح قول النسفي « غير حال فيها » : أي مع ذلك ليس حالا في المصاحف ولا في القلوب والألسنة والآذان ، بل هو معنى قديم قائم بذات الله تعالى ، يلفظ ويسمع بالنظم الدال عليه ، ويحفظ بالنظم المخيل ، ويكتب بنقوش وصور وأشكال موضوعة للحروف الدالة عليه كما يقال : النار جوهر محرق . يذكر باللفظ ، ويكتب بالقلم ، ولا يلزم منه كون حقيقة النار صوتا وحرفا اهـ .

ثم توسع في بيان الوجودات في الأعيان والأذهان والعبارات والكتابات مما يعد من مبادىء معارف المشتغلين بهذا العلم .

وبهذا تتبين قيمة شهادة ابن تيمية في حق العلماء ، وليس عنده سوى ألفاظ مرصوصة لا افادة تحتها في بحوثه الشاذة كلها ، وغير المفيد لا يعد كلاما ، ولم يصح في نسبة الصوت الى الله حديث .

وقد أفاض الحافظ أبو الحسن المقدسى شيخ المنذرى فى رسالة خاصة فى تبيين بطلان الروايات فى ذلك زيادة على ما يوجبه الدليل العقلى القاضى بتنزيه الله عن حلول الحوادث فيه سبحانه ، وان أجاز ذلك الشيخ الحرانى[1] تبعا لابن ملكا اليهودى الفيلسوف المتمسلم ، حتى اجترأ على أن يزعم أن اللفظ حادث شخصا ، قديم نوعا • يعنى أن اللفظ صادر منه تعالى بالحرف والصوت فيكون حادثا حتما ، لكن ما من لفظ الا وقبله لفظ صدر منه الى مالا أول له فيكون قديما بالنوع ، ويكون قدمه بهذا الاعتبار فى نظر هذا المخرف ، تعالى الله عن افك الأفاكين • ولم يدر المسكين بطلان القول بحلول الحوادث فى الله جل شأنه وأن القول بحوادث لا أول لها هذيان ، لأن الحركة انتقال من حالة الى حالة ، فهى تقتضى بحسب ماهيتها كونها مسبوقة بالغير ، والأزل ينافى كونه مسبوقا بالغير ، فوجب أن يكون الجمع بينهما محالا : ولأنه لا وجود للنوع الا فى ضمن أفراده ، فادعاء قدم النوع مع الاعتراف بحدوث الأفراد يكون ظاهر البطلان • وقد أجاد الرد عليه العلامة قاسم فى كلامه على المسايرة •

وفتاوى أهل العلم فى الرد على الصوتية مسرودة فى تكملة الرد على نونية ابن القيم • راجع السيف الصقيل (ص ٤١ — ٤٠) •

ونص فتيا العز بن عبد السلام : القرآن كلام الله صفة ما صفاته ، قديم بقدمه ، ليس بحروف ولا أصوات • ومن زعم أن الوصف القديم هو عين أصوات القارئين ، وكتابة الكاتبين ، فقد ألحد فى الدين وخالف اجماع المسلمين ، بل اجماع العقلاء من غير أهل الدين ، ولا يحل للعلماء كتمان الحق ، ولا ترك البدع سارية فى المسلمين ، ويجب على ولاة الأمر اعانة العلماء المنزهين الموحدين ، وقمع المبتدعة المشبهين المجسمين • ومن زعم أن المعجزة قديمة فقد جهل حقيقتها • ولا يحل لولاة الأمور تسكين أمثال هؤلاء من افساد عقائد المسلمين ، ويجب عليهم أن يلزموهم

(١) يعنى ابن تيمية . وفى مقالة (من عبر التاريخ) الآتية كلمة أوسع من هذه .

قلت :وقد ذكر الفقيه المتكلم ابن المعلم القرشي في كتابه نجم المهتدي ورجم المعتدي أثناء ترجمة الحافظ ناصر السنة أبي الحسن علي ابن أبي المكارم المقدسي المالكي ما نصه « :كان صحيح الاعتقاد مخالفا للطائفة التي تزعم أنها أثرية، صنف كتابه المعروف بكتاب الأصوات أظهر فيه تضعيف رواة أحاديث الأصوات وأوهاهم، وحكى الشيخ تقي الدين شرف الحفاظ عن والده مجد الدين قال بأنه بلغ رتبة المجتهدين ! « اهـ

فلا يصحُّ حمل ما ورد في النصّ من النداء المضافِ إلى الله تعالى في حديث » يحشر الله العباد فيناديهم بصوت « ...على الصوتِ على معنى خروجه من الله، فتمسُّك المشبهة بالظاهر لاعتقاد ذلك تمويه لا يروج إلا عند سُخفاء العقول الذين حُرموا منفعة العقل الذي جعل الشرع له اعتبارًا، وهل عُرِفت المعجزة أنها دليل على صحة نبوة من أتى بها من الأنبياء إلا بالعقل؟

وقال –أي الكوثري –في تعليقه على السيف الصقيل ما نصه « :وحديث جابر المعلق في صحيح البخاري مع ضعفه في سياق ما بعده من حديث أبي سعيد ما يدل على أن المنادي غير الله حيث يقول ...)فينادى بصوت إن الله يأمرك « ...فيكون الإسناد مجازيًا، على أن الناظم يعني ابن زفيل وهو ابن قيم الجوزية .ساق في »حادي الأرواح « بطريق الدارقطني حديثا فيه » :يبعث الله يوم القيامة مناديًا بصوت « ....وهذا نص من النبي)صلّى الله عليه وسلّم (على أن الإسناد في الحديث السابق مجازي، وهكذا يخرب الناظم بيته بيده وبأيدي المسلمين، وللحافظ أبي الحسن المقدسي جزء في تبيين وجوه الضعف في أحاديث الصوت فليراجع ثمة « ا.هـ



(٣٠) من تراث الكوثرى

السيفُ الصقيلُ

فى الرد على ابن زفيل

للإمام الحجة أبى الحسن تقى الدين على بن
عبد الكافى السبكى الكبير

المولود سنة ٦٨٣ هـ - ١٢٨٤ م

المتوفى سنة ٧٥٦ هـ - ١٣٥٥ م

يرد به على نونية ابن القيم

ومعه تكملة الرد على نونية ابن القيم

بقلم

محمد زاهد بن الحسن الكوثرى

الناشر

المكتبة الأزهرية للتراث

٩ درب الأتراك خلف الجامع الأزهر الشريف ت: ٥١٢٠٨٤٧

من فرشه لقراءة القرآن، ومن قنوط عباده إذا جدبوا، وأنه يرضى ويغضب، وأنه يسمع صوته(١) ويشرق نوره يوم الفصل ويكشف ساقه(٢) ويبسط كفه ويمينه تطوى السماء وينزل(٣) فى الدجى فى الثلث الأخير والثلث الثانى وأن له نزولا(٤) ثانيًا يوم القيامة للقضاء وأنه يبدو جهرة لعباده حتى يرونه ويسمعون كلامه وأن له

(١) وحديث جابر المعلق فى صحيح البخارى مع ضعفه فى سياق ما بعده من حديث أبى سعيد ما يدل على أن المنادى غير الله؟ حيث يقول (... فيناد بصوت إن الله يأمرك...) فيكون الإسناد مجازيًا على أن الناظم ساق فى حادى الأرواح بطريق الدارقطنى حديثًا فيه (يبعث الله يوم القيامة مناديًا بصوت...) وهذا نص من النبى ﷺ على أن الإسناد فى الحديث السابق مجازى وهكذا يخرب الناظم بيته بيده وبأيدى المسلمين وللحافظ أبى الحسن المقدسى جزء فى تبيين وجوه الضعف فى أحاديث الصوت فليراجع ثمت.

الكلام على الساق والنزول والمجئ ووضع القدم

(٢) وفى القرآن ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ﴾ [القلم: ٤٢] بدون ضمير وذلك استعارة عن الشدة كما ذكره الفراء وابن قتيبة وابن الجوزى، وذكر الإسماعيلى فى مستخرجه أن رواية حفص بن ميسرة (يكشف ربنا عن ساق) بدون ضمير وروايته بالضمير منكرة. راجع ما كتبناه على دفع الشبه لابن الجوزى، ومن عادة الحشوية حمل المجاز المشهور على الحقيقة باختلاق رواية حول ذلك وإلقائها على ألسنة الرواة. وتصرفات المجسمة هنا من هذا القبيل.

وإنى أنقل للقارئ بلية من بلايا المجسمة تفهمه إلى أى حد يصل جنون هؤلاء، وقد رأينا فى بعض كتب روافضهم أن فاطمة رضى الله عنها تحمل قميص حسين عليه السلام فى يوم القيامة وتقول لله سبحانه وهو جالس على عرشه هذا ما فعلته الأمة بابنى سبط الرسول ﷺ، ويكشف الله سبحانه إذا ذاك عن ساقه فإذا هى مربوطة برباط ويقول ماذا أنا فاعل إزاء هذا وهو قد فعلوا بى ما ترونه؟ ويعللون هذا بما فعله نمروذ من توجيهه الرمى إلى السماء ليقتل إله إبراهيم عليه السلام فاهمين أن سهمه أصاب ساق الله فبقيت مربوطة من أثر الجرح فى ذلك اليوم. فهل رأى القارئ كفرًا أشنع من هذا وأبعد من هيبة الرب سبحانه وتقديره حق قدره وأدل على ذهاب العقول؟ قاتلهم الله.

(٣) قال ابن حزم فى الفصل: إن ثلث الليل مختلف فى البلاد باختلاف المطالع والمغارب يعلم ذلك ضرورة من بحث عنه فصح ضرورة أنه فعل يفعله ربنا فى ذلك الوقت لأهل كل أفق وأما جعل ذلك نقلة فقد قدمنا بطلان قوله فى إبطال القول بالتجسيم اهـ وفى بعض طرق الحديث ما يعين انه إسناد مجازى، ففى سنن النسائى (إن الله يأمر ملكًا ينادى...) وفى شرحى البدر العينى وابن حجر على البخارى بسط واف فى المسألة.

(٤) ولفظ التنزيل ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢] قال أحمد: أمره، وقد بينه فى قوله تعالى ﴿أَوْ يَأْتِيَ أَمْرُ رَبِّكَ﴾ [النحل: ٣٣] رواه ابن حزم وأبو يعلى و ابن الجوزى. قال الخلال فى السنة بسنده إلى حنبل عن عمه الإمام أحمد أنه سئل عن أحاديث النزول والرؤية ووضع القدم ونحوها فقال: (نؤمن بها ونصدق بها ولا كيف ولا معنى).

وهناك حديث ءاخر) :إذا تكلم الله بالوحي سمع أهل السموات شيئًا« ، ورواه أبو داود (25)بلفظ : »سمع أهل السماء للسماء صلصلة كجر السلسلة على الصفوان« ، وهذا قد يحتج به المشبهة، وليس لهم فيه حجة لأن الصوت خارجٌ من السماء، فالحديث فسر الحديث بأن الصوت للسماء، فتبين أن قول الحافظ ابن حجر في موضع من الشرح :إن إسناد الصوت إلى الله ثبت بهذه الأحاديث الصحيحة فيه نظر فليُتأمل

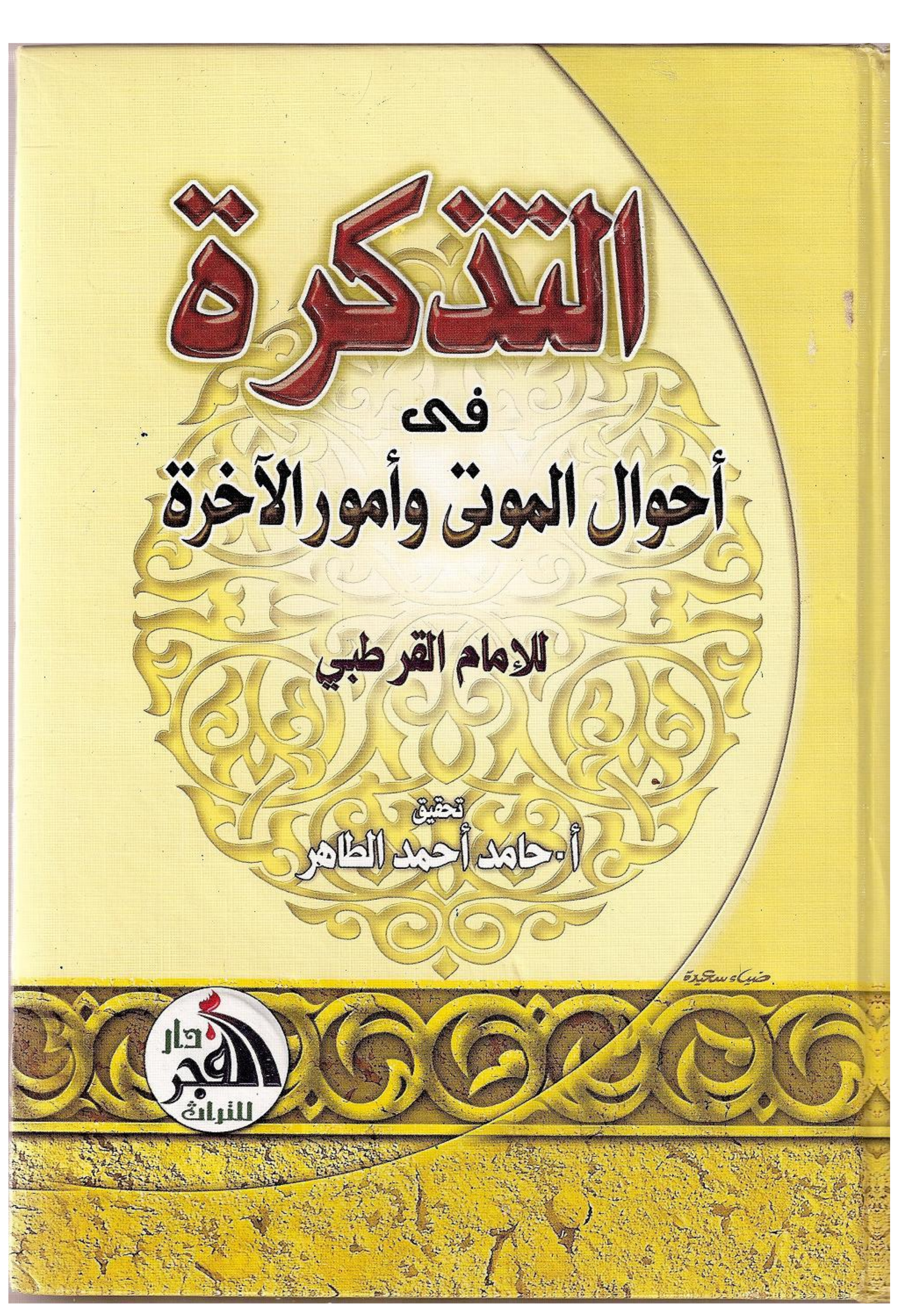
قال الشيباني في شرح الطحاوية ما نصه » :والحرف والصوت مخلوق، خلق الله تعالى ليحصل به التفاهم والتخاطب لحاجة العباد إلى ذلك أي الحروف والأصوات، والبارىء سبحانه وتعالى وكلامه مستغن عن ذلك أي عن الحروف والأصوات، وهو معنى قوله » :ومن وصف الله تعالى بمعنى من معاني البشر فقد كفر « اهـ

فإذا قال قائل إن بعض اللغويين قال :النداء الصوت، قلنا ليس مراد من قال ذلك أن النداء لا يكون في لغة العرب في جميع الموارد إلا بالصوت، وإنما المراد أنه في غالب الاستعمال يكون بالصوت، وقد قال ءاخرون من اللغويين :النداء طلب الإقبالِ، فليعلم المغفلون الآن ما جهلوه من أن قول السلف عند ذكر تلك الآيات وتلك الأحاديث بلا كيف معناه ليس على ما يفهمه الناس من صفات المخلوقين، ولوكان يصح أن يكون قول الله تعالى) :وَجَآءَ رَبُّك) (سورة الفجر(22/، المجيء المعهود من الخلق ما قال الإمام أحمد في هذه الآية) :وَجَآءَ رَبُّك (إنما جاءت قدرته

قال القرطبي في التذكرة ما نصه : فصل :قوله في الحديث » :فيناديهم بصوت :« استدل به من قال بالحرف والصوت وأن الله يتكلم بذلك، تعالى عما يقول المجسمون والجاحدون علوًا كبيرًا، إنما يُحمل النداء المضاف إلى الله تعالى على نداء بعض الملائكة المقربين بإذن الله تعالى وأمره، ومثل ذلك سائغ في الكلام غير مستنكر أن يقول القائل :نادى الأمير، وبلغني نداء الأمير، كما قال تعالى) :وَنَادَى فِرْعَونُ فِي قَوْمِهِ) (سورة الزخرف(51/، وإنما المراد نادى المنادي عن أمره، وأصدر نداءه عن إذنه، وهو كقولهم أيضًا قتل الأمير فلانًا، وضرب فلانًا، وليس المراد توليَه لهذه الأفعال وتصديَهُ لهذه الأعمال، ولكن المقصود صدورها عن أمره .وقد ورد في صحيح الأحاديث أن الملائكة ينادون على رؤوس الأشهاد فيخاطبون أهل التقى والرشاد :ألا إن فلان ابن فلان كما تقدم

ومثله ما جاء في حديث النزول مفسرًا فيما أخرجه النسائي عن أبي هريرة رضي الله عنه وأبي سعيد قالا :قال رسول الله « :إن الله عز وجل يمهل حتى يمضي شطر الليل الأول ثم يأمر مناديًا .يقول :هل من داع يستجاب له، هل من مستغفر يغفرله، هل من سائل يعطى « صححه أبو محمد عبد الحق، وكل حديث اشتمل على ذكر الصوت أو النداء فهذا التأويل فيه، وأن ذلك من باب حذف المضاف، والدليل على ذلك ما ثبت من قِدَم كلام الله تعالى على ما هو مذكور في كتب الديانات

فإن قال بعض الأغبياء :لا وجه لحمل الحديث على ما ذكرتموه فإن فيه » :أنا الديّان« ، وليس يصدر هذا الكلام حقًّا وصدقًا إلا من رب العالمين؟ قيل له :إن الملَكَ إذا كان يقول عن الله تعالى ويُنْبِىءُ عنه فالحكم يرجع إلى الله رب العالمين، والدليل عليه أن الواحد منا إذا تلا قول الله تعالى) :إِنَّنِي أَنَا اللهُ ( )سورة طه(14/، فليس يرجع إلى القارىء وإنما القارىء ذاكر لكلام الله تعالى ودالٌّ عليه بأصواته وهذا بَيِّنٌ « (اهـ



(**فصل**) : قوله في الحديث : « **فيناديهم بصوت** » استدل به من قال بالحرف والصوت. وأن الله يتكلم بذلك تعالى الله عما يقوله المجسمون والجاحدون علوًا كبيرًا ، وإنما يحمل النداء المضاف إلى الله تعالى على نداء بعض الملائكة المقربين بإذن الله تعالى وأمره ، ومثل ذلك سائغ في الكلام غير مستنكر أن يقول القائل نادى الأمير وبلغني نداء الأمير كما قال تعالى : ﴿ **ونادى فرعون في قومه** ﴾ [الزخرف : 51] . وإنما المراد نادى المنادي عن أمره وأصدر نداءه عن إذنه ،وهو كقولهم أيضًا : قتل الأمير فلانًا . وضرب فلانًا ، وليس المراد توليه لهذه الأفعال وتصديه لهذه الأعمال ، ولكن المقصود صدورها عن أمره ، وقد ورد في صحيح الأحاديث أن الملائكة ينادون على رءوس الأشهاد فيخاطبون أهل التقى والرشاد : ألا إن فلان ابن فلان كما تقدم .

ومثله ما جاء في حديث التنزيل مفسرًا فيما أخرجه النسائي عن أبي هريرة رضي الله عنه وأبي سعيد قالا : قال رسول الله ﷺ : « **إن الله عز وجل يمهل حتى يمضى شطر الليل الأول ثم يأمر مناديًا يقول : هل من داع يستجاب له ؟ هل من مستغفر يغفر له ؟ هل من سائل يعطى ؟** »[1] ، صححه أبو محمد عبد الحق ،وكل حديث اشتمل على ذكر الصوت أو النداء ، فهذا التأويل فيه وأن ذلك من باب حذف المضاف . والدليل على ذلك ما ثبت من قدم كلام الله تعالى على ما هو مذكور في كتاب (الديانات) .

فإن قال بعض الأغبياء : لا وجه لحمل الحديث على ما ذكرتموه ، فإن فيه : « أنا الديان» وليس يصدر هذا الكلام حقًا وصدقًا إلا من رب العالمين . **قيل له** : إن الملك إذا كان يقول عن الله تعالى وينبئ عنه فالحكم يرجع إلى الله رب العالمين . والدليل عليه أن الواحد منا إذا تلا قول اللّٰه تعالى : ﴿ **إنني أنا الله** ﴾ [طه : 14] . فليس يرجع إلى القارئ وإنما القارئ ذاكر لكلام الله تعالى ودال عليه بأصواته ،وهذا بين ، وقد أتينا عليه في الصفات من كتاب الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى وصفاته العليا .

(**فصل**) : واختلف الناس في حشر البهائم وفي قصاص بعضها من بعض ، فروي عن ابن عباس أن حشر الدواب والطير موتها ، وقال الضحاك : وروي عن ابن عباس في رواية أخرى : أن البهائم تحشر وتبعث قاله أبو ذر ، وأبو هريرة ، وعمرو بن العاص والحسن البصري وغيرهم وهو الصحيح لقوله تعالى : ﴿ **وإذا الوحوش حشرت** ﴾ [التكوير : 5] وقوله : ﴿ **ثم إلى ربهم يحشرون** ﴾ [الأنعام : 38] . قال أبو هريرة : يحشر الله الخلق كلهم يوم القيامة البهائم والطير والدواب وكل شيء فيبلغ من عدل الله أن يأخذ للجماء من القرناء ،

---

(1) الحديث صحيح : واللفظ مختلف : مسلم (758 / 172) ، وأحمد (2/ 383) .

قلت :وهذا له أيضًا دليل قوي في الصحيح في حديث المعراج الذي ذكر فيه تخفيف الخمسين صلاة إلى خمس قوله)صلّى الله عليه وسلّم « :(فلما جاوزت ناداني منادٍ :أمضيت فريضتي وخففت عن عبادي »)، فما أراد رسول الله بقوله » :ناداني « إلا المَلَك .فإذا ثبت هذا النداء من المَلَك مبلغًا عن الله فلا يمتنع أن ينادي المَلَك بتلك الجمل الثلاث » :هل من داع يستجاب له، هل من مستغفر يغفر

له، هل من سائل يعطى« ، فبطل استنكار أن يكون هذا اللفظ من المَلَك في حديث النزول، فأين تذهب المشبهة

قال الشيخ شرف الدين بن التلمساني في شرح لمع الأدلة للجويني ما نصه :وقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه :إني زورت في نفسي كلاما

الطرف الثالث :إذا أطلق

الكلام على المعنى القائم بالنفس وعلى الألفاظ الدالة عليه فهل هو حقيقة فيهما معًا أو حقيقة في اللفظ مجاز في القائم بالنفس أو بالعكس اختلفوا في ذلك، فنقل عن الشيخ أبي الحسن قولان أحدهما : إنه حقيقة في المعنى القائم بالنفس مجاز في العبارات من مجاز إطلاق الدليل على المدلول، والقول الثاني : إنه حقيقة فيهما لاستعماله فيهما جميعًا .والأصل في الإطلاق الحقيقة وصار غيره إلى أنه حقيقة في العبارات لتبادرها إلى الفهم عند الإطلاق وعدم القرائن، ومجاز في المعنى القائم بالنفس لخفائه ولا يبعد أن يكون حقيقة لغوية في المعنى القائم بالنفس، ومجازٍا في الألفاظ « اهـ

ثم قال أيضا ما نصه » : الفرقة الثانية :وهم الكرّامية زعموا أن البارىء تعالى تقوم به الأقوال المركبة من الحروف والأصوات، قالوا :ولا يكون قابلاً بها وإنما هو قابل للقابلية، وفسروا القابلية بالقدرة على القول، وكذلك أثبتوا له مشيئة قديمةً وإراداتٍ حادثة تقوم به، قالوا :وإذا أراد الله تعالى إحداث محدَثٍ في الوجود خلق بذاته كافًا ونونًا وإرادة يوجِب بها ما هو خارج عن ذاته أخذًا من قوله تعالى) :إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ) (سورة يس (82/، وما ذكروه من قيام الحوادث بذاته يلزم منه حدوثه، فإن كل ما قبل الحوادث لا يخلو عنها وما لا يخلو عن الحوادث حادث، وأما الآية فهي إشارة إلى سرعة وقوع المراد فعبر عن القصد إلى الإيقاع بالأمر، وعن الوقوع بصورة الامتثال« اهـ

وتبع ابن تيمية الكرامية في ذلك في قوله إن الله تقوم به كلمات تحدث في ذاته من وقت بعده وقت وهكذا على الاستمرار، يقول :فكلامه تعالى قديم النوع حادث الأفراد كما قالت الكرامية، وينسب هذا المذهب الردىء الذي أخذه من الكرامية إلى أئمة أهل الحديث، وأئمة أهل الحديث على خلاف ما يدعيه وما يقول، فإن معتقدهم أن ذات الله تعالى لا تحدث فيه صفة تتجدد من وقت إلى وقت، تتجدد في مرور الأوقات، ويكفي في ذلك ما ذكره الحافظ الطحاوي الشهير ناسبًا ذلك إلى معتقد أبي

حنيفة وصاحبيه ومن كان في تلك العصور من الأئمة، لأنه ألف عقيدته هذه المشهورة لبيان ما عليه أهل السنة وليس لبيان ما هو معتقده الخاص

وأما ما احتج به ابن تيمية موهمًا أن أئمة الحديث على ذلك فإنما هو قول بعض المشبهة من الحنابلة وغيرهم، وليس هؤلاء الذين يعتمد عليهم في تلك المنزلة في الحديث لأنه يعتمد على مثل أبي إسماعيل الهروي السجزي وعثمان بن سعيد الدارمي، وأما ما يذكره عن ابن المبارك فهو –غير ثابت إسنادًا، وقد نص أبو حنيفة رضي الله عنه على أن الله تعالى متكلم بكلام ليس حرفًا ولا صوتًا، وكل الحفاظ المنتسبين إلى مذهبه على هذا، وكذا الحفاظ المشاهير المنتسبون إلى الشافعي على هذا، وكذلك حفاظ المالكية ومتقدمو الحنابلة، فكيف يتجرأ ابن تيمية على نسبة هذا إلى أئمة الحديث موهمًا أن هذا مما أجمعوا عليه، وكثيرًا ما ينقل اتفاق العلماء على أشياء انفرد هو بها

ويكفي أهل السنة دليلاً على أن الله تعالى لا يتكلم بالحرف والصوت ما أنزله الله في القرآن وهو قوله تعالى) :إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ) (سورة التكوير(19/، يعني أن القرءان الذي هو اللفظ المنزل مقروء جبريل ليس مقروء الله، والى هذا أشار الطحاوي في عقيدته بقوله » :وأن القرءان كلام الله منه بدا بلا كيفية قولا« ، والمراد بقوله » :بلا كيفية قولا، نفي أن يكون الله تعالى يتكلم بالحرف والصوت كما يتكلم العباد لأنه هو الذي نفاه بقوله »بلا كيفية« ، وإلا فلو كان الله قرأ القرءان على جبريل بالحرف والصوت لم يقل »بلا كيفية « لأن الحروف كيفيات، سبحان الله الذي يقفل قلوب من شاء من عباده عن فهم الحق

وأما قول الطحاوي » :منه بدا« ، فليس معناه أن الله أحدثه في ذاته بعد أن لم يكن يتكلم به، إنما معناه منزل من عنده، أي نزل به جبريل بأمر الله

وأما قول الله تعالى) :مَّا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ) (سورة لقمان (27/، فالجمع ليس لأن كلام الله حروف متعاقبة، إنما ذكر بالجمع في الآية للتعظيم أي لتعظيم كلامه كما قال البيهقي في الأسماء والصفات مع كونه في الحقيقة واحدًا لا تعدد فيه، شامل لكل متعلقاته من الواجب والجائز والمستحيل، لأن الكلام معناه الإخبار والذِّكر، ولا يُقاس صفة من صفات الله بصفات غيره، فمن قاس كلام الله الأزلي الشامل للواجب العقلي والجائز العقلي والمستحيل العقلي على كلام العباد فقد شبهه بخلقه .ومنشأ ضلالة

المشبهة أنهم قاسوا ذاته الذي ليس حجمًا وجسمًا بذوات الخلق فأثبتوا له الحيز والشكل، وقاسوا صفاته بصفات خلقه فجعلوها حادثة وهذا يشهد عليهم بأنهم لم يفهموا قول الله :لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ

فائدة جليلة :من الدليل على، أن اللفظ المنزل المتألف من الحروف لا يجوز أن يكون كلام الله الأزلي القائم بذاته ما ثبت أن الله تعالى يكلم كل فرد من أفراد العباد يوم القيامة، فلو كان الله تبارك وتعالى يكلمهم بصوت وحرف لم يكن حسابه لعباده سريعًا، والله تبارك وتعالى وصف نفسه بأنه سريع الحساب

ولو كان كلام الله تعالى بحرف وأصوات لكان أبطأ الحاسبين، وهذا ضد الآية التي فيها إن الله أسرع الحاسبين قال الله تعالى) :ثُمَّ رُدُّواْ إِلَى اللهِ مَوْلاَهُمُ الْحَقِّ أَلاَ لَهُ الْحُكْمُ وَهُوَ أَسْرَعُ الْحَاسِبِينَ) (سورة الانعام /62)، فلا يتحقق معنى أسرع الحاسبين إلا على مذهب أهل السنة أن الله متكلم بكلام أزلي بغير حرف ولا صوت

وذلك لأن عدد الجن والإنس كثير لا يحصيهم إلا الله، ومن الجن من يعيش ءالافًا من السنين، ومن الإنس من عاش ألفي سنة فأكثر، فقد عاش ذو القرنين في ملكه ألفي عام كما قال الشاعر العربي

الصّعبُ ذو القرنين أمسى ملكُه ألفين عامًا ثم صار رميما

ومن الإنس أيضًا يأجوج ومأجوج كما ورد في الحديث أنهم من ولد ءادم، وورد أنهم أكثر أهل النار كما روى البخاري، وورد أنه لا يموت أحدهم حتى يلد ألفًا لصلبه كما رواه ابن حبان والنسائي ، وهؤلاء يحاسبهم الله على أقوالهم مع كثرتهم الكثيرة ويكلم كل فرد منهم تكليمًا بلا ترجمان، ويحاسبهم على عقائدهم ونواياهم وأفعالهم، فلا بد أن يأخذ حسابهم على موجب قول المشبهة الذين يقولون كلام الله حرف وصوت يتكلم من وقت إلى وقت ثم من وقت إلى وقت مدة واسعة جدًّا، فعلى موجب كلامهم يستغرق ذلك جملة مدة القيامة التي هي خمسون ألف سنة، وعلى قولهم هذا لم يكن الله أسرع الحاسبين وهو وصف نفسه بأنه أسرع الحاسبين كما تقدم، فقول المشبهة يؤدي إلى خلاف القرءان وذلك محال، وما أدى إلى المحال محال

وأما قول أهل السنة إن كلام الله ليس متجزئًا فيفهمون من كلامه الذي ليس بحرف وصوت وغير متجزىء في ساعة واحدة ، فيتحقق على ذلك أنه أسرع الحاسبين

فائدة أخرى :قال الشيخ الإمام المتكلم ابن المعلم القرشي في كتابه نجم المهتدي ما نصه « :قال الشيخ الإمام أبو علي الحسن بن عطاء في أثناء جواب عن سؤال وجه إليه سنة إحدى وثمانين وأربعمائة :الحروف مسبوق بعضها ببعض، والمسبوق لا يتقرر في العقول أنه قديم، فإن القديم لا ابتداء لوجوده وما من حرف وصوت إلا وله ابتداء، وصفات البارىء جلّ جلاله قديمة لا ابتداء لوجودها، ومن تكلم بالحروف يترتب كلامه ومن ترتب كلامه يشغله كلام عن كلام، والله تبارك وتعالى لا يشغله كلام عن كلام، وهو سبحانه يحاسب الخلق يوم القيامة في ساعة واحدة، فدفعة واحدة يسمع كل واحد من كلامه خطابه إياه، ولو كان كلامه بحرف ما لم يتفرغ عن يا إبراهيم ولا يقدر أن يقول يا محمد فيكون الخلق محبوسين ينتظرون فراغه من واحد إلى واحد وهذا محال« اهـ

فالحاصل أنه ليس في إثبات الصوت لله تعالى حديث مع الصحة المعتبرة في أحاديث الصفات، لأن أمر الصفات يُحتاط فيه ما لا يحتاط في غيره، ويدل على ذلك رواية البخاري القدر الذي ليس فيه ذكر الصوت من حديث جابر هذا بصيغة الجزم، وروايته للقدر الذي فيه ذكر الصوت بصيغة التمريض، فتحصّلَ أن في أحاديث الصفات مذهبين

أحدهما :اشتراط أن يكون في درجة المشهور، وهو ما رواه ثلاثة عن ثلاثة فأكثر، وهو ما عليه أبو حنيفة وأتباعه من الماتريدية، وقد احتج أبو حنيفة رضي الله عنه في رسائله التي ألفها في الاعتقاد بنحو أربعين حديثا من قبيل المشهور

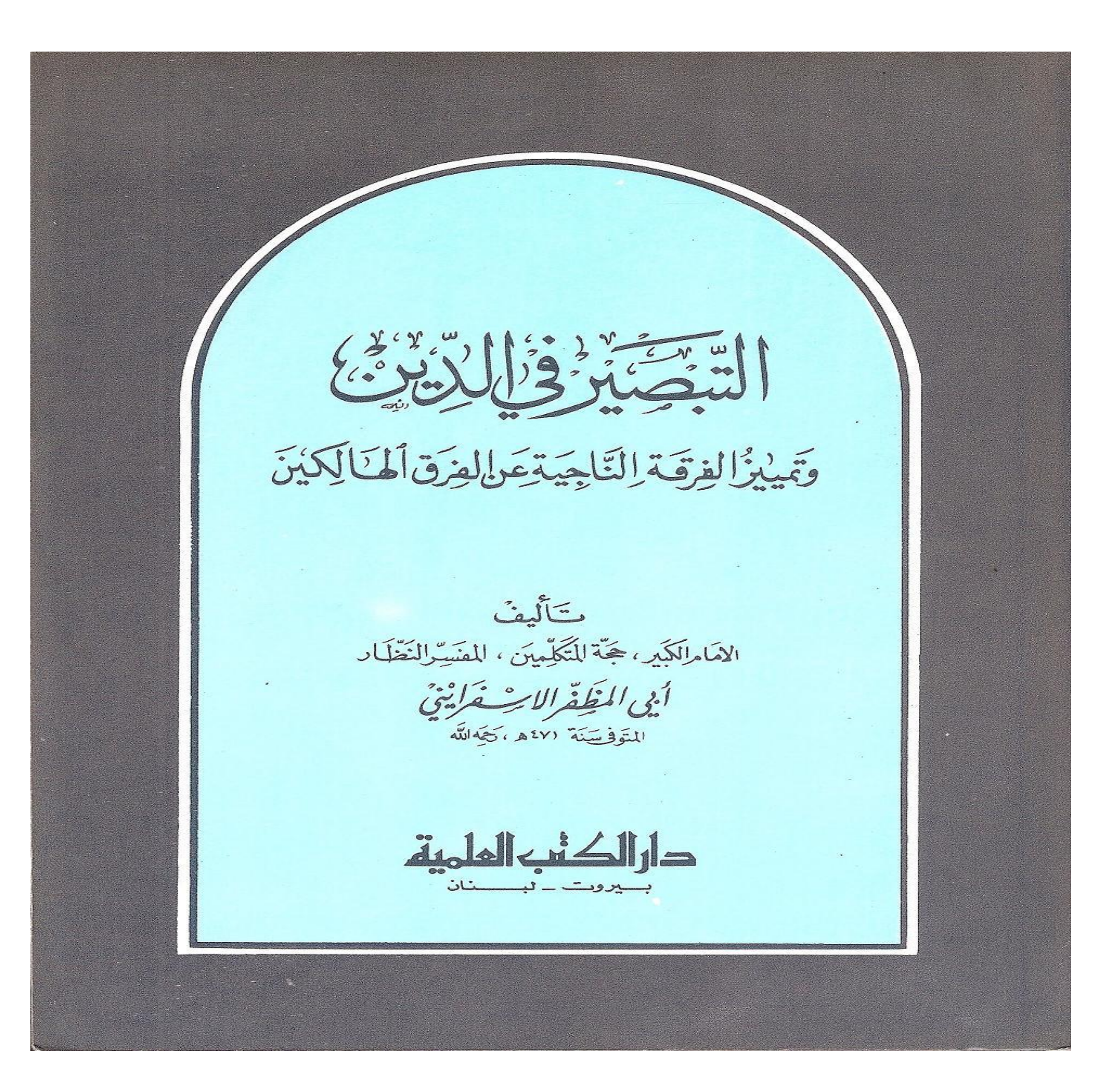
والثاني :ما ذهب إليه أهل التنزيه من المحدثين، وهو اشتراط أن يكون الراوي متفقا على ثقته

فهذان المذهبان لا بأس بكليهما، وأما الثالث وهو ما نزل عن ذلك فلا يحتج به لإثبات الصفات

وهناك قاعدةُ تناسب هذا المطْلب وهي ما ذكرها الحافظ الخطيب أبو بكر البغدادي قال » :يُردّ الحديث الصحيح الإسناد لأمور :أن يخالف القرءان أو السنة المتواترة، أو العقل « قال » :لأن الشرع لا يأتي إلا بمُجَوَّزات العقول « ، والخطيب البغدادي أحد حفاظ الحديث السبعة الذين نوه علماء الحديث في كتب المصطلح بهم، وهم أصحاب الكتب الخمسة والبيهقي وهذا الخطيب البغدادي، وهو مذكور في كتاب تدريب الراوي من كتب مصطلح الحديث وغيره .وللذهبي عبارة موافقة للمذهب الثاني من المذاهب الثلاثة، وإن كان يتساهل بإيراد أحاديث غير ثابتة وءاثارٍ من كلام التابعينَ ونحوهم من غير

تَبيين لحالها من حيث الإِسناد والمتن في بعض ما يذكره، وذلك في كتابه العلو للعلي الغفار فليحذر فإن ضرره على مطالعه عظيم

قال الإمام الإسفراييني ذاكرًا عقيدة أهل السنة والجماعة ما نصه » :وأن تعلم أن كلام الله تعالى ليسى بحرف ولا صوت لأن الحرف والصوت يتضمنان جواز التقدم والتأخر، وذلك مستحيل على القديم سبحانه « اهـ



كل شيء مقدور قدير ولهذا قال أهل المعرفة أن آية العلم لم يدخلها التخصيص، وآية القدرة دخلها تخصيص. فأما كون العلم والقدرة لم يدخلها التخصيص فبمعنى أن يقال في العلم انه عام في جميع المعلومات، وفي القدرة انها عامة في جميع المقدورات.

٢٩ ــ وأن تعلم أن كلام الله تعالى ليس بحرف ولا صوت [١] لأن الحرف والصوت يتضمنان جواز التقدم والتأخر، وذلك مستحيل على القديم سبحانه، وما دل من كتاب الله تعالى على أن متعلقات الكلام لا نهاية لها دليل على انه ليس بحرف ولا صوت لوجوب التناهي فيما صح وصفه به.

٣٠ ــ وأن تعلم أن كلام الله قديم، وكلام واحد أمر ونهي، وخبر واستخبار على معنى التقدير، وكل ما ورد في الكتب من الله تعالى باللغات المختلفة، العبرية، والعربية، والسريانية، كلها عبارات تدل على معنى كتاب الله تعالى، ولو جاء أضعاف أضعافه لم تستغرق معاني كلامه. فمعاني كلام الله تعالى لا تستغرقها عبارات المعبرين، كما ان معلومات علم الله لا يستغرقها عبارات المعبرين، ومقدورات قدرته لا يمكن ضبطها بالحصر والتحديد، وعلى هذه الجملة يدل قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [٢]. وقوله تعالى: ﴿قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَاداً لِكَلِمَاتِ رَبِّي﴾ [٣] الآية كما وصفناه قبل.

٣١ ــ وأن تعلم انه إذا تقرر استحالة التخصيص على صفاته القائمة بذاته ووجوب عمومها في متعلقاتها ثبت به عموم قدرته في جميع مقدوراتها، وثبت انه

---

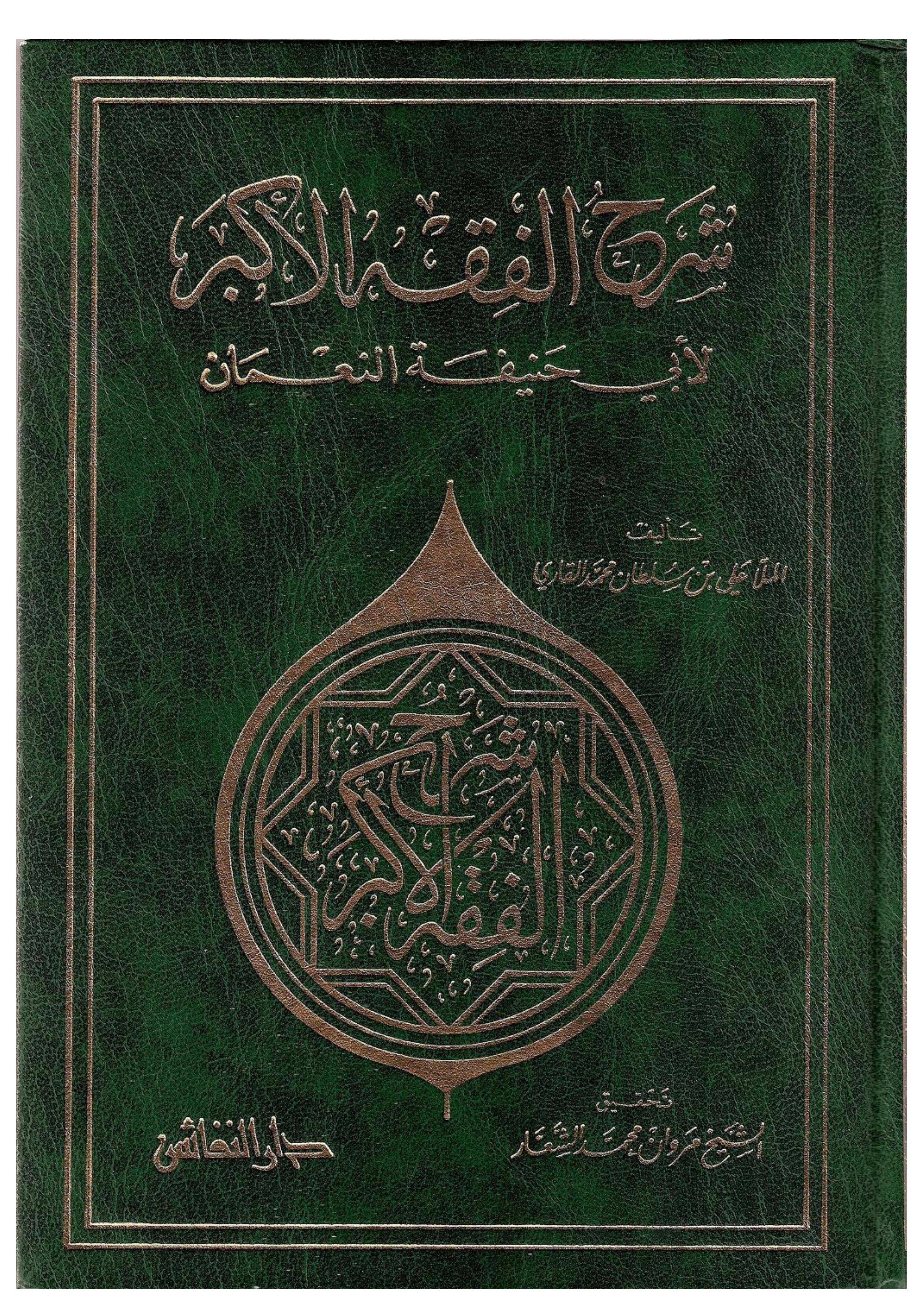
(١) وفتاوى كبار أهل العلم من رجال القرن السادس والسابع في الرد على القائلين بالحرف والصوت مسجلة في تكملة الرد على نونية ابن القيم، والمسألة من الخطورة بمكان، وليس في الأخبار الواردة في الصوت ما يصح التمسك به كما توسع في بيان ذلك الحافظ أبو الحسن المقدسي شيخ المنذري في جزء الصوت وما ذكر في البخاري تعليقاً بصيغة يذكر في سنده عبدالله بن محمد بن عقيل وقد أطال المقدسي في سرد أقوال الطاعنين فيه مثل مالك، وابن معين، وأبي حاتم، وابن خزيمة، وابن حبان وغيرهم والقاسم بن عبد الواحد الراوي عنه لا يحتج به كما قال أبو حاتم، فليراجع تكملة الرد على النونية.

(٢) سورة النحل ٤٠.

(٣) سورة الكهف ١٠٩.

وقال ملا علي القاري في شرح الفقه الأكبر ما نصه » :ومبتدعة الحنابلة قالوا :كلامه حروف وأصوات تقوم بذاته وهو قديم، وبالغ بعضهم جهلاً حتى قال :الجلد والقرطاس قديمان فضلاً عن الصحف، وهذا قول باطل بالضرورة ومكابرة للحس للإحساس بتقدم الباء على السين في بسم الله ونحوه « اهـ

وقال أيضا ما نصه » :وقد ذكر المشايخ رحمهم الله تعالى أنه يقال :القرءان كلام الله غير مخلوق، ولا يقال القرءان غير مخلوق لئلا يسبق إلى الفهم أن المؤلف من الأصوات والحروف قديم كما ذهب إليه بعض جهلة الحنابلة « اهـ



القديم الذي قد كتب بالحروف والكلمات الدالة عليه في اللوح المحفوظ بأمره لا بكلام حادث، فإنما الحادث أدلة[1] كلامه، وهي الحروف والكلمات لا حقيقة كلامه القائم بالذات، فإن كلام الحق لا يشبه كلام الخلق كسائر الصفات، وقد قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا﴾[2] أي بأن يوحىٰ إليه في الرؤيا كالأنبياء عليهم السلام، أو بالإلهام كالأولياء رحمهم الله، ومنه الخبر (إن الله لينطق على لسان عمر)[3] رضي الله عنه، ﴿أَوْ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ﴾[4] بأن يسمع كلامه ولا يراه كما وقع لموسى عليه السلام ﴿أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾[5] أي ملكاً كجبرائيل فيوحي أي الرسل[6] إلى المرسل إليه بمعنى أنه يكلمه ويبلغه بإذنه أي بأمر ربه ما يشاء، أي الله، من إعلامه، فكلامه قائم بذاته خلافاً للمعتزلة حيث ذهبوا إلى أنه متكلم بكلام هو قائم بغيره، وليس صفة له حيث قالوا كلامه حروف وأصوات يخلقها في غيره كاللوح وجبرائيل والرسول، ومبتدعة الحنابلة قالوا كلامه حروف وأصوات تقوم بذاته وهو قديم، وبالغ بعضهم جهلاً حتى قال الجلد والغلاف[7] قديمان فضلاً عن الصحف، وهذا قول باطل بالضرورة ومكابرة للحس لاحتساس[8] تقديم الباء على السين في بسم الله ونحوه.

[والسمع والبصر] أي إنهما من الصفات الذاتية فإنه تعالى سميع بالأصوات والحروف والكلمات بسمعه القديم الذي هو صفة[9] له في الأزل، وبصير بالأشكال والألوان بإبصاره القديم الذي هو له صفة في الأزل، فلا يحدث له سمع بحدوث مسموع، ولا بصر بحدوث مُبْصَر، فهو السميع البصير يسمع ويرى لا يعزب عن سمعه مسموع وإن خفي

---

(١) في (د) دلائل.

(٢)(٤)(٥) الشورى ٤٢/ ٥١.

(٣) في الصحاح «إن الله جعل/ وضع الحق/ ضرب بالحق/ على لسان عمر وقلبه» رواه الترمذي وابن ماجه وأحمد.

(٦) في (د) الرسول.

(٧) في (د) والقرطاس.

(٨) في (د) للحس للإحساس بتقديم.

(٩) في (د) هو نعت.

والحروف والحركات والكاغد(١) والكتابة كلها مخلوقة، لأنها أفعال العباد، وكلام الله تعالى غير مخلوق، لأن الكتابة والحروف والكلمات والآيات كلها آلة القرآن لحاجة العباد إليها، وكلام الله تعالى قائم بذاته، ومعناه مفهوم بهذه الأشياء، فمن قال بأن كلام الله تعالى مخلوق فهو كافر بالله العظيم، والله تعالى معبود، ولا يُزال عمّا كان، وكلامه مقروء ومكتوب ومحفوظ من غير مزايلة عنه، انتهى.

وقال فخر الإسلام(٢): قد صح عن أبي يوسف أنه قال: ناظرت أبا حنيفة في مسألة خلق القرآن، فاتفق رأيي ورأيه على أن من قال بخلق القرآن فهو كافر، وصح هذا القول أيضاً عن محمد وقد ذكر المشايخ أنه يقال القرآن كلام الله غير مخلوق، ولا يقال القرآن غير مخلوق لئلا يسبق إلى الفهم أن المؤلَّف من الأصوات والحروف قديم، كما ذهب إليه جهلة بعض(٣) الحنابلة، وأمّا ما في «شرح العقائد»(٤) من أنه عليه الصلاة والسلام قال: (القرآن كلام الله تعالى غير مخلوق ومن قال إنه مخلوق فهو كافر بالله العظيم) فهو لا أصل له كما بينت في تخريج أحاديثه، ثم تحقيق الخلاف بيننا وبين المعتزلة يرجع إلى إثبات الكلام النفسي ونفيه، وإلا فنحن لا نقول بقدم الألفاظ والحروف وهم لا يقولون بحدوث الكلام النفسي، ودليلنا ما مر أنه ثبت بالإجماع وتواتر النقل عن الأنبياء عليهم السلام أنه متكلم، ولا معنى له سوى أنه متصف بالكلام، ويمتنع قيام اللفظي(٥) الحادث بذاته الكريم، فتعين النفسي القديم، وأما استدلالهم بأن القرآن متصف بما هو من صفات المخلوق، وسمات الحدوث، من التأليف والتنظيم والنزول والتنزيل، وكونه عربياً مسموعاً فصيحاً معجزاً إلى غير ذلك، فإنما يقوم حُجة على الحنابلة لا علينا، لأنا قائلون بحدوث النظم(٦) وإنما الكلام في معنى القديم، والمعتزلة لما

(١) الكاغد: القرطاس، معرّب. (٢) فخر الإسلام: البزدوي.
(٣) في (د) بعض جهلة.
(٤) شرح العقائد: أي كتاب شرح «العقائد النسفية» للسعد التفتازاني.
(٥) في (د) اللفظ. والمقصود الكلام اللفظي. (٦) زاد في (د) أيضاً.

06.قوله بالانتقال و الحركة و النزول في حق الله تعالى

ابن تيمية : قوله بالانتقال والحركة والنزول في حق الله تعالى

قوله بالانتقال والحركة والنزول في حق الله تعالى

أما قوله بنسبة الحركة في حق الله تعالى فقد ذكر في كتابه المنهاج ما نصه» :فإنا نقول إنه يتحرك وتقوم به الحوادث والأعراض فما الدليل على بطلان قولنا؟ «ا.هـ

قال المجسم ابن تيمية

قال إخوانه المجسمة: هذا الموضع يرد على جميع الطوائف المنازعين لنا من الشيعةوالمعتزلة والأشعرية وغيرهم، فإنهم وافقونا على أن الباري تعالى فعل بعد أن لم يكن فاعلاً، فعلم جواز حدوث الحوادث بلا سبب حادث، وإذا جاز ذلك أجزنا أن يكون السكون عدمياً والحادث هو الحركة التي هي وجودية، فإذا جاز إحداث جرم بلا سبب حادث فإحداث حركة بلا سبب حادث أولى، ولو قيل: إن السكون وجودي فإذا جاز وجود أعيان بعد أن لم تكن وذلك يجوز من أن لا يفعل إلى أن يفعل سواء سمي مثل هذا تغيراً أو انتقالاً أو لم يسم جاز أن يتحرك الساكن، ونقل من السكون إلى الحركة وإن كانا وجوديين.

وقول القائل: المقتضي لقدمه من لوازم الوجوب: جوابه أن يقال قد يكون بقاؤه مشروطاً بعدم تعلق الإرادة بزواله أو بغير ذلك كما يقولونه في سبب الحوادث، فإن الواجب انتقل من أن لا يفعل إلى أن يفعل، فما كان جوابهم كان جواباً عن هذا، وإن قالوا بدوام الفاعلية بطل قولهم. وقولنا بالجملة هل يجوز أن يحدث عن القديم أمر بلا سبب حادث وترجيح أحد طرفي الممكن بمجرد القدرة، وحينئذ فيجوز أن يحدث القادر ما به يزيل السكون الماضي من الحركة سواء كان ذلك السكون وجودياً أو عدمياً.

قال النافي: هذا يلزم منه أن يكون الباري محلاً للحركة وللحوادث أو للأعراض وهذا باطل. قال إخوانه الإمامية قد صادرتنا على المطلوب فهذا صريح قولنا، فإنا نقول إنه يتحرك وتقوم به الحوادث والأعراض، فما الدليل على بطلان قولنا. قال النافي: لأن ما قامت به الحوادث لم يحل منها، وما لا يخلو من الحوادث فهو حادث. قال إخوانه قولك ما قامت به الحوادث لم يخل منها فهو ليس قول الإمامية ولا قول المعتزلة، وإنما هو قول الأشعرية، وقد اعترف الرازي والآمدي وغيرهما بضعفه وأنه لا دليل عليه، وهم وأنتم تسلمون لنا أنه أحدث الأشياء بعد أن لم يكن هناك حادث بلا سبب حادث فإذا أحدثت الحوادث من غير أن يكون لها أسباب حادثة جاز أن تقوم به بعد أن لم تكن قائمة به.

فهذا القول الذي يقوله هؤلاء الإمامية ويقوله من يقوله من الكرامية وغيرهم من إثبات أنه جسم قديم، وأنه فعل بعد أن لم يكن فاعلاً أو متحرك بعد أن لم يكن متحركاً لا يمكن هؤلاء الأئمة وموافقيهم من المعتزلة إبطاله، فإن أصل قولهم بامتناع قيام الحوادث به لأنها أعراض فلا تقوم به وهؤلاء يقولون بل تقوم به الأعراض، وعمدة

وقال في الموافقة ناقلاً كلام الدارمي المجسم ما نصه» :لأن الحي القيوم يفعل ما يشاء ويتحرك إذا شاء ويهبط ويرتفع إذا شاء ويقبض ويبسط ويقوم ويجلس إذا شاء، لأن أمارة ما بين الحي والميت التحرك، كل حي متحرك لا محالة، وكل ميت غير متحرك لا محالة «ا.هـ

وقال فيه أيضًا ما نصه « :وأئمة السنة والحديث على إثبات النوعين وهو الذي ذكره عنهم من نقل مذهبهم كحرب الكرماني وعثمان بن سعيد الدارمي و غيرهما ,بل صرح هؤلاء بلفظ الحركة وأن ذلك هو مذهب أئمة السنة والحديث من التقدمين والمتأخرين ,وذكر حرب الكرماني أنه قول من لقيه من أئمة السنة كأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وعبد الله ابن الزبير الحميدي وسعيد بن منصور ,وقال عثمان بن سعيد وغيره :إن الحركة من لوازم الحياة فكل حي متحرك ,وجعلوا نفي هذا من أقوال الجهمية نفاة الصفات « اهـ

ساعة ووقت وأوان فما بال النبي صلى الله عليه وسلم يحد لنزوله الليل دون النهار ويؤقت من الليل شطره أو الاسحار أفأمره ورحمته
يدعوان العباد الى الاستغفار أو يقدر الامر والرحمة أن يتكلما دونه فيقولا هل من داع فأجيبه هل من مستغفر

الشيطان لنفسي ففعلته بأمر الشيطان فهو مني ومن الشيطان (وحينئذ فالجواب من وجوه أحدها) أن يقال الاعمال والاقوال والطاعات والمعاصي من العبد بمعنى أنها قائمة به وحاصلة بمشيئته وقدرته وهو المتصف بها المتحرك بها الذي يعود حكمها عليه فانه قد يقال لما اتصف به المحل وخرج هذا منه وان لم يكن له اختيار كما يقال هذا الريح من هذا الموضع وهذه الثمرة من هذه الشجرة وهذا الزرع من هذه الارض فلأن يقال لما صدر من حي باختياره هذا منه بطريق الاولى وهي من الله بمعنى أنه خلقها قائمة بغيره وجعلها عملا له وكسبا وهو خلقها بمشيئة نفسه وقدرة نفسه بواسطة خلقه بمشيئة العبد وقدرته كما يخلق المسببات بأسبابها فيخلق السحاب بالريح والمطر بالسحاب والنبات بالمطر والحوادث تضاف الى خالقها باعتبار والى أسبابها باعتبار فهي من الله مخلوقة له في غيره كما أن جميع حركات المخلوقات وصفاتها منه وهي من العبد صفة قائمة به كما أن الحركة من المتحرك المتصف بها وان كان جمادا فكيف اذا كان حيوانا وحينئذ فلا شركة بين العبد وبين الرب لاختلاف جهة الاضافة كما أنا اذا قلنا هذا الولد من المرأة بمعنى أنها ولدته ومن الله بمعنى أنه خلقه لم يكن بينهما تناقض واذا قلنا هذه الثمرة من الشجرة وهذا الزرع من الارض بمعنى أنه حدث فيها ومن الله بمعنى أنه خلقه لم يكن بينهما تناقض وقد قال تعالى أم خلقوا من غير شيء أم هم الخالقون فالمشهور أم خلقوا من غير رب وقيل أم خلقوا من غير عنصر وكذلك قال موسى لما قتل القبطي هذا من عمل الشيطان وقال تعالى ما أصابك من حسنة فمن الله وما أصابك من سيئة فمن نفسك مع قوله فيما تقدم كل من عند الله فالحسنات والسيئات المراد بها هنا النعم والمصائب ولهذا قال ما أصابك ولم يقل ما أصبت كما في قوله ان تمسسكم حسنة تسؤهم وان تصبكم سيئة يفرحوا بها وقوله ان تصبك حسنة تسؤهم وان تصبك مصيبة يقولوا قد أخذنا أمرنا من قبل ويتولوا وهم فرحون فبين أن النعم والمصائب من عند الله فالنعمة من الله ابتداء والمصيبة بسبب من نفس الانسان وهي معاقبة كما قال في الآية أولما أصابتكم مصيبة قد أصبتم مثليها قلتم أنى هذا قل هو من عند أنفسكم وهذا لان الله محسن عدل كل نعمة منه فضل وكل نقمة منه عدل فهو محسن الى العبد بلا سبب منه تفضلا واحسانا ولا يعاقبه الا بذنبه وان كان قد خلق الافعال كلها لحكمة له في ذلك فانه حكيم عادل يضع الاشياء مواضعها ولا يظلم ربك أحدا واذا كان غير الله يعاقب عبده على ظلمه وان كان مقرا بأن الله خالق أفعال العباد وليس ذلك ظلما منه فالله سبحانه أولى أن لا يكون ذلك ظلما منه واذا كان الانسان يفعل مصلحة اقتضتها حكمته ولا تحصل الا بتعذيب حيوان ولا يكون ذلك ظلما فالله تعالى أولى أن لا يكون ذلك ظلما منه (الوجه الثاني أن يقال) هي من الله خلقا لها في غيره وجعلا لها عملا لغيره وهي من العبد فعلا له قائما به وكسبا يجر به منفعة اليه أو يدفع عنه به مضرة وكون العبد هو الذي قام به الفعل واليه يعود حكمه الخاص انتفاعا به أو تضررا جهة لا تصلح لله فان الله لا تقوم به أفعال العباد ولا يتصف بها ولا تعود اليه أحكامها التي تعود الى موصوفاتها وكون الرب تبارك وتعالى هو الذي خلقها وجعلها عملا لغيره بخلق قدرة العبد ومشيئته وفعله جهة لا تصلح للعبد ولا يقدر على ذلك الا الله تعالى ولهذا قال أكثر المثبتين للقدران أفعال العباد مخلوقة لله تعالى وهي فعل العبد واذا قيل هي فعل الله فالمراد أنها

فأغفر له هل من سائل فأعطيه فان قررت مذهبك لزمك أن تدعي أن الرحمة والامر هما اللذان يدعوان الى الاجابة والاستغفار بكلامهما دون الله وهذا محال عند السفهاء فكيف عند الفقهاء قد علمتم ذلك ولكن تكابرون وما بال رحمته وأمره ينزلان من عنده شطر الليل ثم لا يمكثان الا الى طلوع الفجر ثم يرفعان لان رفاعة راويه يقول في حديثه حتى ينفجر الفجر قد علمتم ان شاء الله أن هذا التأويل أبطل باطل ولا يقبله الا كل جاهل وأما دعواك أن تفسير القيوم الذي لا يزول عن مكانه ولا يتحرك فلا يقبل منك هذا التفسير الا بأثر صحيح مأثور عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أو عن بعض أصحابه أو التابعين لان الحي القيوم يفعل ما يشاء ويتحرك اذا شاء ويهبط ويرتفع اذا شاء ويقبض ويبسط ويقوم ويجلس اذا شاء لان أمارة ما بين الحي والميت التحرك كل حي متحرك لامحالة وكل ميت غير متحرك لامحالة ومن يلتفت الى تفسيرك وتفسير صاحبك مع تفسير نبي الرحمة ورسول رب العزة اذ فسر نزوله مشروحا منصوصا ووقت لنزوله وقتا مخصوصا لم يدع لك ولا لأصحابك فيه لبسا ولا عويصا قال ثم أجمل المعارض جميع ما تنكره الجهمية من صفات الله تعالى وذواته المسماة في كتابه وفي آثار رسول الله صلى الله عليه وسلم فعد منها بضعا وثلاثين صفة نسقا واحدا يحكم عليها ويفسرها بما حكم المريسي وفسرها وتأولها حرفا حرفا بخلاف ما عنى الله وخلاف ما تأولها الفقهاء الصالحون لا يعتمد في أكثرها الا على المريسي فبدأ منها بالوجه ثم بالسمع والبصر والغضب والرضا والحب والبغض والفرح

يبطل هذا القول ويوافق الشرع فانه اذا تبين أن القول بنفيها يمتنع معه القول بحدوث شئ من الحوادث لا العالم ولا غيره والحوادث مشهودة كان العقل قد دل على صحة ما جاء به الشرع (٤) فى ذلك والله سبحانه موصوف بصفات الكمال منزه عن النقائص وكل كمال وصف به المخلوق من غير استلزامه لنقص فالخالق أحق به وكل نقص نزه عنه المخلوق فالخالق أحق بان ينزه عنه والفعل صفة كمال لا صفة نقص كالكلام والقدرة وعدم الفعل صفة نقص كعدم الكلام وعدم القدرة فدل العقل على صحة مادل عليه الشرع وهو المطلوب وكان الناس قبل أبى محمد بن كلاب صنفين فأهل السنة والجماعة يثبتون مايقوم بالله تعالى من الصفات والافعال التى يشاؤها ويقدر عليها والجهمية من المعتزلة وغيرهم تنكر هذا وهذا فاثبت ابن كلاب قيام الصفات اللازمة به ونفى أن يقوم به مايتعلق بمشيئته وقدرته من الافعال وغيرها ووافقه على ذلك أبو العباس القلانسى وأبو الحسن الاشعرى وغيرهما وأما الحارث المحاسبى فكان ينتسب الى قول ابن كلاب ولهذا أمر أحمد بهجره وكان أحمد يحذر عن ابن كلاب وأتباعه ثم قيل عن الحارث انه رجع عن قوله وقد ذكر الحارث فى كتاب فهم القرآن عن أهل السنة فى هذه المسئلة قولين ورجح قول ابن كلاب وذكر ذلك فى قول الله تعالى وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون وأمثال ذلك وأئمة السنة والحديث على اثبات النوعين وهو الذى ذكره عنهم من نقل مذهبهم كحرب الكرمانى وعثمان ابن سعيد الدارمى وغيرهما بل صرح هؤلاء بلفظ الحركة وان ذلك هو مذهب أئمة السنة والحديث من المتقدمين والمتأخرين وذكر حرب الكرمانى أنه قول من لقيه من أئمة السنة كاحمد بن حنبل واسحق بن راهويه وعبد الله بن الزبير الحميدى وسعيد بن منصور وقال عثمان بن سعيد وغيره ان الحركة من لوازم الحياة ولا

وقال فى سورة الانعام قل فلله الحجة البالغة أى بارسال الرسل وانزال الكتب كما قال تعالى لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل ثم أثبت القدر بقوله فلو شاء لهداكم أجمعين فاثبت الحجة الشرعية وبين المشيئة القدرية وكلاهما حق وقال فى النحل وقال الذين أشركوا لو شاء الله ماعبدنا من دونه من شئ نحن ولا آباؤنا ولا حرمنا من دونه من شئ كذلك فعل الذين من قبلهم فهل على الرسل الا البلاغ المبين فبين سبحانه وتعالى أن هذا الكلام تكذيب للرسل فيما جاؤهم به ليس حجة لهم فلو كان حجة لاحتج به على تكذيب كل صدق وفعل كل ظلم ففى فطرة بنى آدم انه ليس حجة صحيحة بل من احتج به احتج لعدم العلم واتباع الظن كفعل الذين كذبوا الرسل بهذه المدافعة بل الحجة البالغة لله بارسال الرسل وانزال الكتب كما ثبت فى الحديث الصحيح عن النبى صلى الله تعالى عليه وسلم انه قال لا أحد أحب اليه العذر من الله من أجل ذلك أرسل الرسل مبشرين ومنذرين ولا أحد أحب اليه المدح من الله من أجل ذلك مدح نفسه ولا أحد أغير من الله من أجل ذلك حرم الفواحش ماظهر منها ومابطن فبين أنه سبحانه يحب المدح وأن يعذر ويبغض الفواحش فيحب أن يمدح بالعدل والاحسان وأن لا يوصف بالظلم ومن المعلوم أنه من قدم الى أتباعه بان افعلوا كذا ولا تفعلوا وبين لهم وأزاح علتهم ثم تعدوا حدوده وأفسدوا أمورهم كان له أن يعذبهم وينتقم منهم فاذا قالوا أليس الله قدر علينا هذا لو شاء الله مافعلنا هذا قيل لهم أنتم لا حجة لكم ولا عندكم ماتعتذرون به يبين أن مافعلتموه كان حسنا أو كنتم معذورين فيه فهذا الكلام غير مقبول منكم وقد قامت الحجة عليكم بما تقدم من البيان والاعذار ولو أن ولى أمر أعطى قوما مالا ليوصلوه الى بلد فسافروا به وتركوه فى البرية ليس عنده أحد وباتوا فى مكان بعيد منه وكان ولى الامر قد أرسل جندا يغزون بعض الاعداء فاجتازوا تلك الطريق فرأوا ذلك المال فظنوه لقطة ليس له أحد فأخذوه وذهبوا لكان يحسن منه أن يعاقب الاولين لتفريطهم وتضييعهم حفظ ما أمرهم به ولو قالوا والله أنت لم تعلمنا انك تبعث بعدنا جندا حتى يحترز المال منهم قال هذا لا يجب على ولو فعلته لكان زيادة اعانة لكم لكن كان عليكم أن تحفظوا ذلك كما تحفظون الودائع والامانات وكانت حجته عليهم قائمة ولم يكن يدعى فيهم ظالما وان كان لم يعنهم بالاعلام بذلك الجند لكن عمل المصلحة فى ارسال الاولين والآخرين والله سبحانه وتعالى وله المثل الاعلى حكم عدل فى كل ماجعله ولا يخرج شئ عن مشيئته وقدرته فاذا أمر الناس بحفظ الحدود واقامة الفرائض لمصلحتهم كان ذلك من احسانه اليهم وتعريفهم ماينفعهم واذا خلق أمورا أخرى فاذا فرطوا واعتدوا بسبب خلقه الامور الاخرى كان عادلا حكما فى خلق هذا وخلق هذا والامر بهذا والامر بهذا وان كان لم يمد الاولين بزيادة يحترسون بها من التفريط والعدوان لا سيما مع علمه بان تلك الزيادة لو خلقها للزم منها تفويت مصلحة أرجح فان الضدين لا يجتمعان (والمقصود هنا) أنه لا يحتج أحد بالقدر الا حجة تعليل لعدم اتباع الحق الذى بينه العلم فان الانسان حى حساس متحرك بالارادة ولهذا قال النبى صلى الله تعالى عليه وسلم أصدق الاسماء الحارث وهمام فالحارث الكاسب العامل والهمام الكثير الهم والهم مبدأ الارادة والقصد فكل انسان حارث همام وهو المتحرك بالارادة وذلك لا يكون الا بعد الحس والشعور فان الارادة مسبوقة بالشعور بالمراد فلا يتصور ارادة

قال المجسم ابن تيمية

فكل حى متحرك وجعلوا نفى هذا من أقوال الجهمية نفاة الصفات الذين اتفق السلف والائمة على تضليلهم وتبديعهم وطائفة أخرى من السلفية كنعيم بن حماد الخزاعى والبخارى صاحب الصحيح وأبى بكر بن (٥) خزيمة وغيرهم كأبى عمر بن عبد البر وأمثاله يثبتون المعنى الذى يثبته هؤلاء ويسمون ذلك فعلا ونحوه لكن يمتنعون عن اطلاق لفظ الحركة لكونه غير مأثور وأصحاب أحمد منهم من يوافق هؤلاء كأبى بكر عبد العزيز وأبى عبد الله بن بطة وأمثالهما ومنهم من يوافق الاولين كأبى عبد الله بن حامد وأمثاله ومنهم طائفة ثالثة كالتميميين وابن عقيل وابن الزاغونى وغيرهم يوافقون النفاة من أصحاب ابن كلاب وأمثالهم ولما كان الاثبات هو المعروف عند أهل السنة والحديث كالبخارى وأبى زرعة وأبى حاتم ومحمد ابن يحيى الذهلى وغيرهم من العلماء الذين أدركهم الامام محمد بن اسحق بن خزيمة كان المستقر عنده ماتلقاه عن أئمته من أن الله تعالى لم يزل متكلما اذا شاء وأنه يتكلم بالكلام الواحد مرة بعد مرة وكان له أصحاب كأبى على الثقفى وغيره تلقوا طريقة ابن كلاب فقام بعض المعتزلة وألقى الى ابن خزيمة سر قول هؤلاء وهو أن الله لا يوصف بانه يقدر على الكلام اذا شاء ولا تعلق ذلك بمشيئته فوقع بين ابن خزيمة وغيره وبينهم فى ذلك نزاع حتى أظهروا موافقتهم له فيما لانزاع فيه وأمر ولاة الامر بتأديبهم لمخالفتهم له وصار الناس حزبين فالجمهور من أهل السنة وأهل الحديث معه ومن وافق ابن كلاب معه حتى صار بعده علماء نيسابور وغيرهم حزبين فالحاكم أبو عبد الله وأبو عبد الرحمن السلمى وأبو عثمان النيسابورى ويحيى بن عمار السجستانى وأبو عبد الله بن منده وأبو نصر السجزى وشيخ الاسلام الانصارى وسعد بن على الزنجانى وغيرهم معه وأما أبو ذر الهروى وأبو بكر البيهقى وطائفة أخرى فهم مع ابن كلاب وهذه المسئلة كانت المعتزلة تلقبها بمسألة حلول الحوادث

ولاحب ولاشوق ولا اختيار ولا طلب الابعد الشعور وماهو من جنسه كالحس والعلم والسمع والبصر والشم والذوق واللمس ونحو هذه الامور فهذا الادراك والشعور هو مقدمة الارادة والحب والطلب والحى مفطور على حب ماينفعه ويلائمه وبغض مايكرهه ويضره فاذا تصور الشئ الملائم النافع أراده وأحبه وان تصور الشئ الضار أبغضه ونفر عنه لكن ذلك التصور قد يكون علما وقد يكون ظنا وخرصا فاذا كان عالما بان مراده هو النافع وهو المصلحة وهو الذى يلائمه كان على الهدى والحق واذا لم يكن معه علم بذلك كان متبعا للظن وماتهوى نفسه فاذا جاءه العلم والبيان بان هذا ليس مصلحة أخذ يحتج بالقدر حجة لدد وتفريج لاحجة اعتماد على الحق والعلم فلا يحتج أحد فى باطنه أو ظاهره بالقدر الا لعدم العلم بما هو عليه الحق واذا كان كذلك كان من احتج بالقدر على الرسل مقرا بان ماهو عليه ليس معه به علم وانما تكلم بغير علم ومن تكلم بغير علم كان مبطلا فى كلامه ومن احتج بغير علم كانت حجته داحضة فاما أن يكون جاهلا فعليه أن يتبع العلم واما أن يكون قد عرف الحق واتبع هواه فعليه أن يتبع الحق ويدع هواه فتبين أن المحتج بالقدر متبع لهواه بغير علم ومن أضل ممن اتبع هواه بغير هدى من الله (وحينئذ فالجواب) فى هذا المقام من وجوه (أحدها) أن هذا انما يكون انقطاعا لو كان الاحتجاج بالقدر سائغا فاما اذا كان الاحتجاج بالقدر باطلا باطلا ناضرورياً مستقرا فى جميع الفطر والعقول لم يكن هذا السؤال متوجها ولذلك لم يكن له أن يحتج بمثل هذا ومن طلب دينا له على آخر لم يكن له أن يقول ماأعطيك حتى يخلق الله فى العطاء ومن أمر عبده بشئ لم يكن له أن يقول لاأفعله حتى يخلق الله فى فعله ومن ابتاع شيئا وطلب منه الثمن لم يكن له أن يقول لاأقضيه حتى يخلق الله فى القضاء أو القدرة على القضاء (وهذا) أمر جبل عليه الناس كلهم مسلمهم وكافرهم مقرهم بالقدر ومنكرهم له ولا يخطر ببال أحد منهم الاعتراض بمثل هذا مع اعترافهم بالقدر واذا كان هذا الاعتراض معروف الفساد فى بداية العقول لم يكن لاحد أن يحتج به على الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم (الثانى) أن الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم يقول له أنا نذير لك ان فعلت ماأمرتك به نجوت وسعدت وان لم تفعله عوقبت كما قال النبى صلى الله تعالى عليه وسلم لما صعد على الصفا ونادى ياصباحاه فأجابوه فقال أرأيتم لو أخبرتكم أن عدوا مصبحكم أكنتم مصدقى قالوا ماجربنا عليك كذبا قال فانى نذير لكم بين يدى عذاب شديد وقال أنا النذير العريان ومن المعلوم أن من أنذر بعدو يقصده لم يقل لنذيره قل لله يخلق فى قدرة على الفرار حتى أفر بل يجتهد فى الفرار والله تعالى هو الذى يعينه على الفرار فهذا الكلام لا يقوله الا مكذب للرسل اذ ليس فى الفطرة مع تصديق النذير الاعتلال بمثل هذا واذا كان هذا تكذيبا حاق به ماحاق بالمكذبين (الوجه الثالث) أن يقول له أنا ليس لى أن أقول لربى هذا الكلام بل على أن أبلغ رسالاته وانما على ماحملت وعليك ماحملت وليس على الا البلاغ المبين وقد تمت به (الرابع) أن يقول ليس لى ولا لغيرى أن يقول له لم تجعل فى هذا كذا وفى هذا كذا فان الناس على قولين منهم من يقول انه لاحكمة الا محض المشيئة يقول انه يفعل مايشاء ويحكم مايريد ومنهم من يقول ان له حكمة يقول لم يفعل شيئا الا لحكمة ولم يتركه الا لانتفاء الحكمة فيه واذا كان كذلك لم يكن للعبد أن يقول مثل ذلك ولهذا قال تعالى لا يسئل عما يفعل وهم يسئلون

أما قوله بالنزول في حق الله تعالى فقد ذكره في كتابه شرح حديث النزول فقال ما نصه « :لكن هذا النور والبركة والرحمة التي في القلوب هي من ءاثار ما وصف به نفسه من نزوله بذاته سبحانه وتعالى كما وصف نفسه بالنزول عشية عرفة في عدة أحاديث صحيحة « اهـ

المعرفة بالله والإيمان به، وذكره وتجليه[1] لقلوب أوليائه، فإن هذا أمر معروف يعرفهُ قوام الليل.

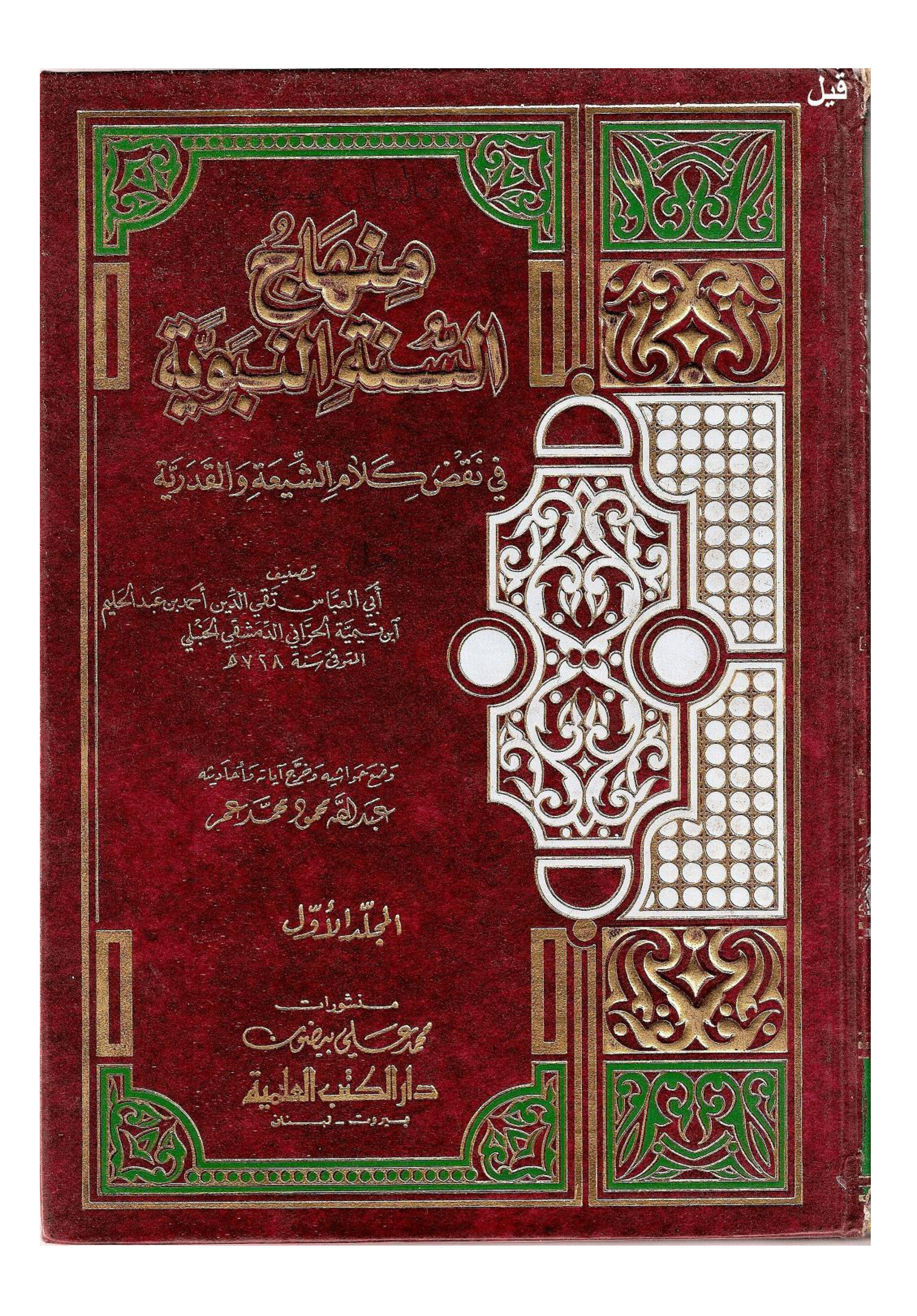
قيل (له)[2]: حصول هذا في القلوب حق، لكن هـذا ينزل إلى الأرض إلى قلوب عباده، لا ينزل إلى السماء الدنيا، ولا يصعد[3] بعد نزوله، وهذا الذي يوجد في القلوب يبقى بعد طلوع الفجر، لكن هذا النور والبركة والرحمة[4] التي في القلوب هي من آثار ما وصف به نفسه من نزوله بذاته سبحانه وتعالى.

كما وصف نفسهُ بالنزول[5] عشية عرفة، في عدة أحاديث صحيحة، وبعضها في «صحيح مسلم» عن عائشة رضي الله عنها عن النبي ﷺ أنه قال: «مَا مِنْ يَوْمٍ أَكْثَر مِنْ أَنْ يُعْتِقَ اللَّهُ فِيهِ عَبْداً مِنَ النَّارِ مِنْ يَوْمِ عَرَفَةَ وإِنَّهُ عز وجل لَيَدْنُو ثُم يُبَاهِي بِهِمُ المَلاَئِكَةَ فَيقُولُ: مَا أَرادَ هَؤُلاءِ»[6].

وعن جابر بن عبدالله رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا كان يوم عرفة أن الله ينزل إلى سماء الدنيا يباهي بأهل عرفة الملائكة فيقول: انظروا إلى عبادي أتوني شعثاً غبراً ضاحِين[7] من كل فج[8] عميق»[9].

(١) في «س»: (وتجليته).
(٢) سقطت (له) من «ك».
(٣) في «س» و«هـ»: (فيصعد).
(٤) في «ك»: (والرحمة والبركة).
(٥) في «ك»: (وصف نفسه أيضاً بالنزول).
(٦) أخرجه: مسلم باب: فضل الحج والعمرة يوم عرفة (٢/٩٨٢)، ح (١٣٤٨).
وابن ماجه كتاب المناسك، باب: الدعاء في عرفة (٢/١٠٠٣)، ح (٣٠١٤).
والنسائي كتاب مناسك الحج، باب: ما ذكر في عرفة (٥/٢٥١ ـ ٢٥٢).
وابن خزيمة في الصحيح (٤/٢٥٩).
والبيهقي في السنن (٥/١١٨).
جميعهم: من طريق ابن المسيب عن عائشة.
(٧) قال المنذري في الترغيب والترهيب (٢/٢٠١): ضاحين: هو بالضاد المعجمة والحاء المهملة، أي: بارزين للشمس غير مستترين منها.
(٨) فج: هو الطريق الواسع، كذا في النهاية (٣/٤١٢).
(٩) أخرجه: البزار كما في كشف الأستار (٢/٢٨)، من طريق أيوب عن أبي الزبير عن جابر =

وقال في كتابه المنهاج ما نصه» :ثم إن جمهور أهل السنة يقولون :إنه ينزل ولا يخلو منه العرش كما نقل مثل ذلك عن إسحاق بن راهويه وحماد بن زيد وغيرهما، ونقلوه عن أحمد بن حنبل في رسالته «ا.هـ


قيل
منهاج
السنة النبوية
في نقض كلام الشيعة والقدرية
تصنيف
أبي العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحليم
ابن تيمية الحراني الدمشقي الحنبلي
المتوفى سنة ٧٢٨ هـ
وضع حواشيه وخرج آياته وأحاديثه
عبد الله محمود محمد عمر
المجلد الأول
منشورات
محمد علي بيضون
دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

ولهذا اعتمد الإمام أحمد على قول أبي ذر في الرؤية، وكذلك عثمان بن سعيد الدارمي.

وأما حديث النزول إلى سماء الدنيا كل ليلة فهي الأحاديث المعروفة الثابتة عند أهل العلم بالحديث وكذلك حديث دنوه عشية عرفة رواه مسلم في صحيحه وأما النزول لليلة النصف من شعبان ففيه حديث اختلف في إسناده، ثم إن جمهور أهل السنة يقولون أنه ينزل، ولا يخلو منه العرش، كما نقل مثل ذلك عن اسحاق بن راهويه، وحماد بن زيد وغيرهما، ونقلوه عن أحمد بن حنبل في رسالته أبي مدر[1] وهم متفقون على أن الله ليس كمثله شيء، وأنه لا يعلم كيف ينزل، ولا تمثل صفاته بصفات خلقه، وقد تنازعوا في النزول هل هو فعل منفصلٌ عن الرب في المخلوق، أو فعل يقوم به على قولين معروفين لأهل السنة من أصحاب مالك والشافعي وأبي حنيفة وغيرهم من أهل الحديث والتصوف.

وكذلك تنازعهم في الاستواء على العرش هل هو بفعل منفصل عنه يفعله بالعرش كتقريبه إليه، أو فعل يقوم بذاته على قولين، والأول قول ابن كلاب والأشعري والقاضي أبي يعلى وأبي الحسن التميمي وأهل بيته وأبي سليمان الخطابي وأبي بكر البيهقي وابن الزاغوني وابن عقيل وغيرهم ممن يقول أنه لا يقوم بذاته ما يتعلق بمشيئته وقدرته، والثاني قول أئمة أهل الحديث وجمهورهم كابن المبارك وحماد ابن زيد والأوزاعي والبخاري وحرب الكرماني وابن خزيمة ويحيى بن عمار السجستاني وعثمان بن سعيد الدارمي وابن حامد وأبي بكر عبد العزيز وأبي عبد الله ابن منده وإسماعيل الأنصاري وغيرهم، وليس هذا موضعاً لبسط الكلام في هذه المسائل، وإنما المقصود التنبيه على أن ما ذكره هذا مما يعلم العقلاء أنه لا يقوله أحد من علماء أهل السنة ولا يعرف أنه قاله لا جاهل ولا عالم بل الكذب عليه ظاهر.

فصـــل

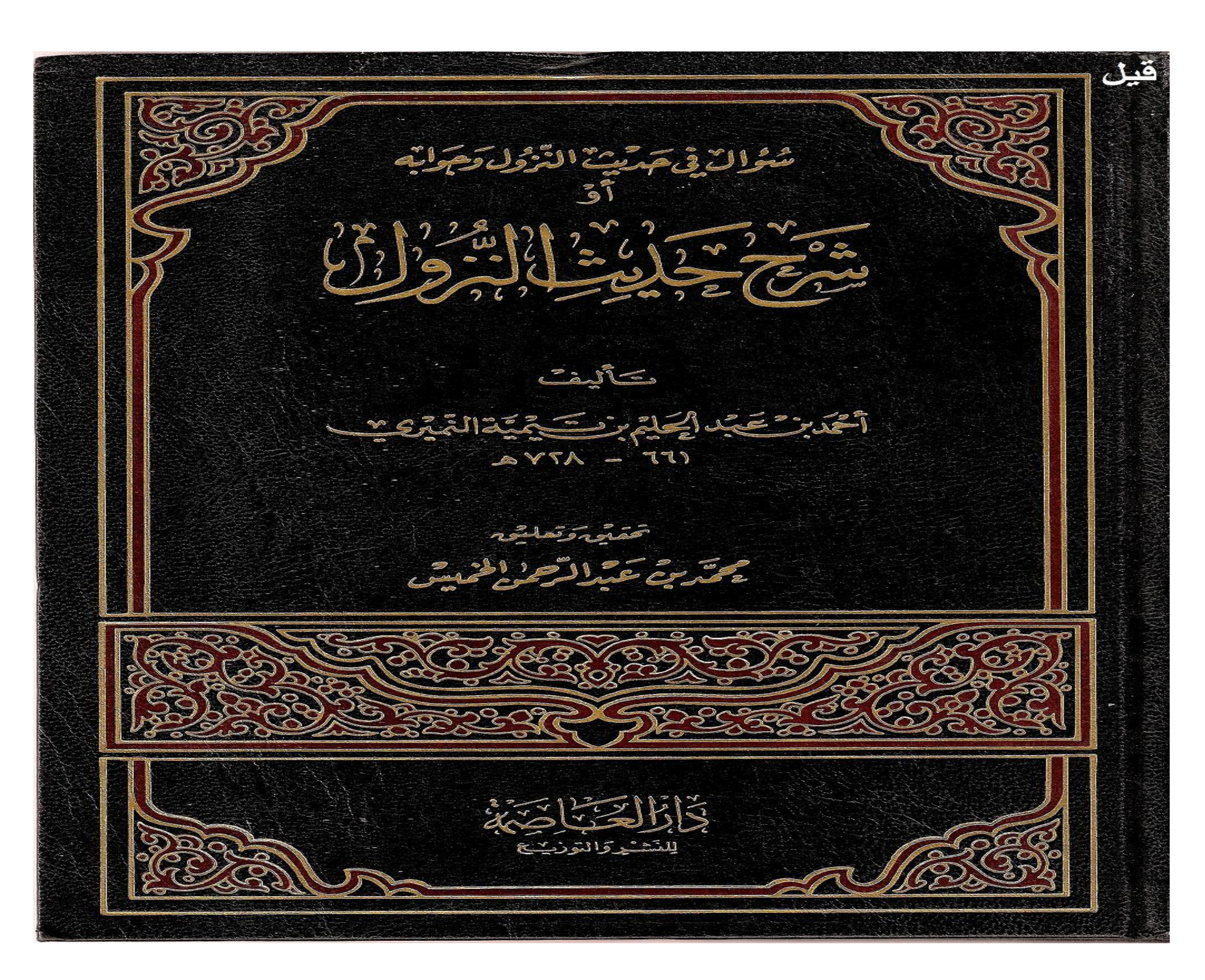
قال الرافضي المصنف وقالته الكرّامية أن الله في جهة فوق، ولم يعلموا أن كل ما هو في جهة فهو محدث ومحتاج إلى تلك الجهة، فيقال له أوّلاً لا الكرامية ولا

(١) قوله أبي مدر، كذا في الأصل، وليحرر، كتبه مصححه.

(٢) قوله يحيط بها كذا في الأصل، ولعلها محرفة، والصواب تحيط به فتأمل، كتبه مصححه.

وقال في كتابه شرح حديث النزول وكتابه الفتاوى ما نصه» :والقول الثالث وهو الصواب وهو المأثور عن سلف الأمة وأئمتها :أنه لا يزال فوق العرش ولا يخلو العرش منه مع دنوه ونزوله إلى السماء الدنيا، ولا يكون العرش فوقه «ا.هـ

وقال في كتابه شرح حديث النزول ايضًا « :وحينئذ فإذا قال السلف والأئمة كحماد بن زيد وإسحاق بن راهويه وغيرهما من أئمة أهل السنة إنه ينزل ولا يخلو منه العرش لم يجز أن يقال :إن ذلك ممتنع « اهـ .ثم قال ما نصه : وأصل هذا أن قربه سبحانه ودنوه من بعض مخلوقاته لا يستلزم أن تخلو ذاته من فوق العرش بل هو فوق العرش ويقرب من خلقه كيف شاء ,كما قال ذلك من قاله من السلف « اهـ



* منهم: من ينكر أن يقال: يخلو أو لا يخلو، كما يقول ذلـك: الحافظ عبدالغني[1] وغيره.

* ومنهم: من يقول: بل يخلو منه العرش.

وقد صنف عبدالرحمن بن منده[2] مصنفاً في الإنكار على من قال: لا يخلو من العرش، أو: لا يخلو منه العرش ـ كما تقدم بعضُ كلامه[3] ـ)[*].

وكثيـر من أهـل الحـديث: يتـوقف[4] عن أن يقـول[5]: يخلو أو لا يخلو وجمهورُهم: على أنه لا يخلو منه العرش، وكثير منهم: يتوقف عن أن يقال: يخلو أو لا يخلو: إما[6] لشكهم في ذلك، وأنهم لم يتبين لهم جواز[7] أحد الأمرين، وإما مع كون الواحد منهم قد ترجح عنده أحد الأمرين، لكن يشك[8] في ذلك لكونه ليس في الحديث، ولما يخاف من الإنكار عليه، وأما الجزم بخلو العرش: فلم يبلُغنا إلا عن طائفة قليلة منهم.

[الـرد على من تـأول النزول بنـزول أمره ورحمته من نفاة العلو والنزول]

والقول الثالث: وهو الصواب، وهو المأثور عن سلف الأمة وأئمتها: أنه لا يزال فوق العرش، ولا يخلو العرش منه، مع دنوه ونزوله إلى السماء الدنيا، ولا يكون العرش فوقه، (وكذلك يوم القيامة كما جاء به الكتاب والسنّة)[9]، وليس نزوله كنزول أجسام بني آدم من السطح إلى الأرض بحيث يبقى السقف فوقهم،

---

(١)(٢) تقدمت ترجمتهما.

(٣) في (ص: ١٦٥).

(*) نهاية السقط من «س» و«هـ».

(٤) في «ظ»: (وكثير منهم يتوقف).

(٥) في «ظ»: (عن أن يقال).

(٦) المثبت من: «ظ»، و«ك». وفي بقية النسخ والمطبوعة: (لشكهم).

(٧) المثبت من «ظ». وفي بقية النسخ والمطبوعة (جواب). وما أثبت هو الصواب.

(٨) المثبت من «ك». وفي بقية النسخ والمطبوعة (يمسك).

(٩) ما بين القوسين: ساقط من «ك»، «هـ».

وكذلك الأجسام: تنتقل ألوانها وطعومها وروائحها، فَيَسْوَدُّ الجسم بعد بياضه[١]، ويَحْلُو بعد مراراته (بعد أن لم يكن كذلك)[٢].

وهذه حركات واستحالات وانتقالات وإن لم يكن في ذلك انتقال جسم من حيز إلى حيز، وكذلك الجسم الدائر في موضع واحد - كالدولاب والفلك هو بجملته لا يخرج من حيزه، وإن لم يزل متحركاً -. وهذه الحركات كلها في الأجسام، وأما في الأرواح: فالنفس تنتقل من بغض إلى حب، ومن سخط إلى رضا[٣]، ومن كراهة إلى إرادة، ومن جهل إلى علم ويجد الإنسان من حركات نفسه وانتقالاتها وصعودها ونزولها ما يجده وذلك من جنس[٤] آخر غير جنس حركات بدنه.

وإذا عرف هذا: فإن[٥] للملائكة من ذلك ما يليق بهم وأن ما يوصف به[٦] الرب تبارك وتعالى من ذلك[٧]: هو أكمل[٨] وأعلى، وأتم من هذا كله، وحينئذ: فإذا قال السلف والأئمة: كحماد بن زيد[٩] وإسحاق بن راهويه[١٠] وغيرهما من أئمة أهل السنة أنه ينزل ولا يخلو منه العرش: لم يجز أن يقال: إن ذلك ممتنع، بل: إذا كان المخلوق يوصف من ذلك بما يستحيل من مخلوق آخر، فالروح توصف من ذلك بما يستحيل اتصاف البدن به، كان جواز ذلك في حق الرب تبارك وتعالى أولى، من جوازه من المخلوق كأرواح الآدميين والملائكة[١١].

ومن ظن أن ما يوصف به الرب عز وجل لا يكون إلا مثل ما توصف[١٢] به أبدان بني آدم فغلطه أعظم من غلط من ظن أن ما توصف به الأرواح[١٣] مثل ما توصف به الأبدان.

---

(١) المثبت من: «هـ»، «س»، وفي «ك» والمطبوعة: (إبيضاضه).

(٢) التركيب يحتاج إلى كلمة نحو: (يصفر بعد إن لم يكن كذلك).

(٣) في «س»: (رضى). (٤) في «هـ»: (وذلك جنس).

(٥) سقطت: (أن). (٦) سقطت (به) من: «س».

(٧)، (٨) المثبت من «ك». وفي بقية النسخ والمطبوعة: (.. وتعالى هو أكمل).

(٩) (١٠) تقدمت ترجمتها.

(١١) في «هـ»: (وكالملائكة). (١٢) في «ك»: (يوصف).

(١٣) المثبت من «ك». وفي بقية النسخ والمطبوعة: (الروح).

قال المجسم ابن تيمية

[قرب الله سبحانه وتعالى لا ينافي علوه]

وأصل هذا: أن قربه سبحانه ودنوه من بعض مخلوقاته لا يستلزم أن تخلو ذاته من فوق العرش، (بل هو فوق العرش)[1]، ويقرب من خلقه كيف شاء كما قال ذلك من قاله من السلف، وهذا: كقربه إلى موسى[2] لَمَّا كلمه من الشجرة، قال تعالى: ﴿ إِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِأَهْلِهِۦٓ إِنِّىٓ ءَانَسْتُ نَارًا سَـَٔاتِيكُم مِّنْهَا بِخَبَرٍ أَوْ ءَاتِيكُم بِشِهَابٍ قَبَسٍ لَّعَلَّكُمْ تَصْطَلُونَ ۝٧ فَلَمَّا جَآءَهَا نُودِىَ أَنۢ بُورِكَ مَن فِى ٱلنَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا وَسُبْحَـٰنَ ٱللَّهِ رَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ ۝٨ يَـٰمُوسَىٰٓ إِنَّهُۥٓ أَنَا ٱللَّهُ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ۝٩ وَأَلْقِ عَصَاكَ ۚ فَلَمَّا رَءَاهَا تَهْتَزُّ كَأَنَّهَا جَآنٌّ وَلَّىٰ مُدْبِرًا وَلَمْ يُعَقِّبْ ۚ يَـٰمُوسَىٰ لَا تَخَفْ إِنِّى لَا يَخَافُ لَدَىَّ ٱلْمُرْسَلُونَ ۝١٠ إِلَّا مَن ظَلَمَ ﴾[3].

وقال في السورة الأخرى: ﴿فَلَمَّا قَضَىٰ مُوسَى ٱلْأَجَلَ وَسَارَ بِأَهْلِهِۦٓ ءَانَسَ مِن جَانِبِ ٱلطُّورِ نَارًا قَالَ لِأَهْلِهِ ٱمْكُثُوٓا۟ إِنِّىٓ ءَانَسْتُ نَارًا لَّعَلِّىٓ ءَاتِيكُم مِّنْهَا بِخَبَرٍ أَوْ جَذْوَةٍ مِّنَ ٱلنَّارِ لَعَلَّكُمْ تَصْطَلُونَ ۝٢٩ فَلَمَّآ أَتَىٰهَا نُودِىَ مِن شَـٰطِئِ ٱلْوَادِ ٱلْأَيْمَنِ فِى ٱلْبُقْعَةِ ٱلْمُبَـٰرَكَةِ مِنَ ٱلشَّجَرَةِ أَن يَـٰمُوسَىٰٓ إِنِّىٓ أَنَا ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَـٰلَمِينَ ﴾[4].

وقال تعالى: ﴿وَٱذْكُرْ فِى ٱلْكِتَـٰبِ مُوسَىٰٓ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ مُخْلَصًا وَكَانَ رَسُولًا نَّبِيًّا ۝٥١ وَنَـٰدَيْنَـٰهُ مِن جَانِبِ ٱلطُّورِ ٱلْأَيْمَنِ وَقَرَّبْنَـٰهُ نَجِيًّا﴾[5].

فأخبر أنه ناداه من جانب الطور، وأنه قربه نجياً وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَـٰبَ مِنۢ بَعْدِ مَآ أَهْلَكْنَا ٱلْقُرُونَ ٱلْأُولَىٰ بَصَآئِرَ لِلنَّاسِ وَهُدًى وَرَحْمَةً لَّعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ۝٤٣ وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ ٱلْغَرْبِىِّ إِذْ قَضَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَى ٱلْأَمْرَ وَمَا كُنتَ مِنَ

(١) ما بين القوسين: سقط من «هـ».
(٢) في «ك»: (موسى عليه السلام).
(٣) سورة النمل: آية (٧، ٨، ٩، ١٠).
(٤) سورة القصص: آية (٢٩، ٣٠).
(٥) سورة مريم: آية (٥١ ـ ٥٢).

فليُنظر إلى هذه الأقوال من ابن تيمية وما ذلك منه إلا تمويه ,فهو ينسب الرأي الذي يعجبه إلى أئمة أهل الحديث أو السلف وهم بريئون من ذلك، ولن يستطيع أن يثبت ذلك عن أحد من أئمة الحديث إلا أن يكون من المجسمة المنتسبة إلى الحديث كأمثال الذي قال :ألزموني ما شئتم غير اللحية والعورة

وليعلم أن نفي الحركة والسكون عن الله هو ما أطبق عليه علماء أهل السنة من الأشاعرة والماتريدية لا يعلم في ذلك خلاف بل هو معنى قول الإمام الحافظ السلفي أبي جعفر الطحاوي في عقيدته)) :ومن وصف الله بمعنى من معاني البشر فقد كفر ((أليس من معاني البشر الحركة والسكون والجلوس، أليس تضمن تأويل الإمام أحمد بن حنبل قوله تعالى » :وَجَاء رَبُّكَ] « سورة الفجر)) ،[جاءت قدرته ((نفي الحركة والسكون عن الله والتحيز في العرش، فلو كان يعتقد المجيء على ظاهره لما أوَّل بل ترك اللفظ على ما هو عليه كما هو معتقد المشبهة، فإن لم تكن الحركة والسكون من معاني البشر فما هي معاني البشر، فإن الله جعل بعض االعالم ساكنا كالسموات السبع والعرش وجعل بعض العالم متحركا دائما وهي النجوم، وجعل بعض العالم متحركا تارة وساكنا تارة كالملائكة والإنس والجن والدواب؛ فكيف يصح أن يوصف الخالق بأحدهما، فلو كان متصفا بأحدهما لكان له أمثال كثير وذلك ينافي قوله تعالى : »لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ] « سورة الشورى [فلو فهمت قول السلف في أحاديث الصفات)) :أمروها كما جاءت بلا كيف ،((فما معنى الكيف إلا نفي صفات الخلق عن الله ومنها الحركة والسكون

وليس معنى قول السلف)) :بلا كيف ((إثبات الحركة والسكون والتنقل لله تعالى على ما توهمه بعض ظواهر الآيات والأحاديث

ويكفي في الرد عليه ما ذكره الحافظ البيهقي في الأسماء والصفات نقلاً عن الحافظ أبي سليمان الخطابي ما نصه » : وقد رد بعض شيوخ أهل الحديث ممن يرجع إلى معرفته بالحديث والرجال، فحاد عن هذه الطريقة حين روى حديث النزول، ثم أقبل على نفسه فقال :إن قال قائل كيف ينزل ربنا إلى السماء؟ قيل له :ينزل كيف يشاء، فإن قال :هل يتحرك إذا نزل؟ فقال :إن شاء يتحرك وإن شاء لم يتحرك، وهذا خطأ فاحش عظيم، والله تعالى لا يوصف بالحركة، لأن الحركة والسكون يتعاقبان في محل واحد، وانما يجوز أن يوصف بالحركة من يجوز أن يوصف بالسكون وكلاهما من أعراض الحدث وأوصاف المخلوقين، والله تبارك وتعالى متعالي عنهما » لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ] « سورة الشورى .[فلو جرى هذا الشيخ على طريقة السلف الصالح ولم يدخل نفسه فيما لا يعنيه لم يكن يخرج به القول إلى مثل هذا الخطا الفاحش ((اهـ

وقال في قوله تعالى » :فَأَتَى اللّهُ بُنْيَانَهُم مِّنَ الْقَوَاعِدِ] « سورة النحل [ما نصه)) :لم يرد به إتيانا من حيث النقلة ((اهـ، وقال في حديث النزول ما نصه » :إنه ليس حركة ولا نقلة، تعالى الله عن صفات المخلوقين ((اهـ

وقال الحافظ البيهقي في قوله تعالى » :وَجَاء رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا] « سورة الفجر [ما نصه :))والمجيء والنزول صفتان منفيتان عن الله تعالى من طريق الحركة والانتقال من حال الى حال، بل هما صفتان من صفات الله تعالى بلا تشبيه، جل الله تعالى عما يقول المعطلة لصفاته والمشبهة بها علوا كبيرا ((اهـ

عند علماء السلف هو ما قلناه ، وروى مثل ذلك عن جماعة من الصحابة رضي الله عنهم ، وقد زل بعض شيوخ أهل الحديث ممن يرجع إلى معرفته بالحديث والرجال ، فحاد عن هذه الطريقة حين روى حديث النزول ، ثم أقبل على نفسه فقال : إن قال قائل : كيف ينزل ربنا إلى السماء ؟ قيل له : ينزل كيف يشاء ، فإن قال : هل يتحرك إذا نزل ؟ فقال إن شاء يتحرك وإن شاء لم يتحرك ، وهذا خطأ فاحش عظيم ، والله تعالى لا يوصف بالحركة ، لأن الحركة والسكون يتعاقبان في محل واحد ، وإنما يجوز أن يوصف بالحركة من يجوز أن يوصف بالسكون ، وكلاهما من أعراض الحدث ، وأوصاف المخلوقين ، والله تبارك وتعالى متعال عنهما ، ليس كمثله شيء . فلو جرى هذا الشيخ على طريقة السلف الصالح ولم يدخل نفسه فيما لا يعنيه لم يكن يخرج به القول إلى مثل هذا الخطأ الفاحش . قال : وإنما ذكرت هذا لكي يتوقى الكلام فيما كان من هذا النوع ، فإنه لا يثمر خيراً ولا يفيد رشداً ، ونسأل الله العصمة من الضلال ، والقول بنا لا يجوز من الفاسد والمحال .

وقال القتيبي : قد يكون النزول بمعنى إقبالك على الشيء بالارادة والنية ، وكذلك الهبوط والارتفاع والبلوغ والمصير ، وأشباه هذا من الكلام ، وذكر من كلام العرب ما يدل على ذلك . قال : ولا يراد في شيء من هذا انتقال يعتي بالذات ، وإنما يراد به القصد إلى الشيء بالارادة والعزم والنية .

قلت : وفيما قاله أبو سليمان رحمه الله كفاية ، وقد أشار إلى معناه القتيبي في كلامه ، فقال : لا نحتم على النزول منه بشيء ، ولكننا نبين كيف هو في اللغة والله أعلم بما أراد .

وقرأت بخط الأستاذ أبي عثمان رحمه الله في كتاب الدعوات عقيب حديث النزول قال الأستاذ أبو منصور يعني الحمشاذي على إثر الخبر : وقد اختلف العلماء في قول ينزل الله فسئل أبو حنيفة عنه فقال : ينزل بلا كيف وقال حماد بن زيد : نزوله إقباله، وقال بعضهم : ينزل نزولاً يليق بالربوبية بلا كيف ،

أخبرنا أبو عبد الله الحافظ وأبو سعيد بن أبي عمرو قالا : ثنا أبو العباس محمد بن يعقوب ثنا أحمد بن الفضل الصائغ ثنا آدم بن أبي إياس ثنا أبو جعفر الرازي عن الربيع عن أبي العالية في قوله تعالى ﴿ هل ينظرون إلا أن يأتيهم الله في ظلل من الغمام والملائكة ﴾ يقول: الملائكة يجيئون في ظلل من الغمام، والله عز وجل يجيء فيما يشاء[1]، وهي في بعض القراءة ﴿ هل ينظرون إلا أن يأتيهم الله والملائكة في ظلل من الغمام﴾ وهي كقوله ﴿ وَيَوْمَ تَشَقَّقُ السَّماءُ بِالْغَمامِ وَنُزِّلَ المَلائِكَةُ تَنْزِيلًا﴾[2] قلت: فصح بهذا التفسير أن الغمام إنما هو مكان الملائكة ومركبهم ، وأن الله تعالى لا مكان له ولا مركب ، وأما الاتيان والمجيء فعلى قول أبي الحسن الأشعري رضي الله عنه يحدث الله تعالى يوم القيامة فعلاً يسميه إتياناً ومجيئاً ، لا بأن يتحرك أو ينتقل ، فإن الحركة والسكون والاستقرار من صفات الأجسام والله تعالى أحد صمد ليس كمثله شيء . وهذا كقوله عز وجل ﴿فَأَتَى اللَّهُ بُنْيانَهُمْ مِنَ القَواعِدِ فَخَرَّ عَلَيْهِمُ السَّقْفُ مِنْ فَوْقِهِمْ وَأَتاهُمُ العَذابُ مِنْ حَيْثُ لا يَشْعُرونَ﴾[3] ولم يرد به إتياناً من حيث النقلة، وإنما أراد إحداث الفعل الذي به خرب بنيانهم وخرَّ عليهم السقف من فوقهم ، فسمى ذلك الفعل إتياناً ، وهكذا قال في أخبار النزول إن المراد به فعل يحدثه الله عز وجل في سماء الدنيا كل ليلة يسميه نزولاً بلا حركة ولا نقلة ، تعالى الله عن صفات المخلوقين .

أخبرنا أبو الحسين بن بشران ثنا أحمد بن سلمان النجاد قال: قرىء على سليمان بن الأشعث الأشجعي وأنا أسمع ثنا القعنبي عن مالك عن ابن شهاب عن أبي سلمة بن عبد الرحمن وعن أبي عبد الله الأغر عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: إن رسول الله ﷺ قال « ينزل الله عز وجل كل ليلة . إلى سماء الدنيا

---

(١) أنظر «تفسير القرطبي»: ٣ : ٢٥ : سورة البقرة : ٢١٠ .
(٢) الفرقان : ٢٥ .
(٣) النحل : ٢٦ .

من غير أن يكون نزوله مثل نزول الخلق بالتجلي والتملي ، لأنه جل جلاله منزه عن أن تكون صفاته مثل صفات الخلق ، كما كان منزهاً عن أن تكون ذاته مثل ذات الغير ، فمجيئه وإتيانه ونزوله على حسب ما يليق بصفاته ، من غير تشبيه وكيفية . ثم روى الامام رحمه الله عقيبة حكاية ابن المبارك حين سئل عن كيفية نزوله ، فقال عبد الله : كدخداي كارخويش كن ينزل كيف يشاء . وقد سبقت منه هذه الحكاية بإسناده ، وكتبتها حيث ذكرها أبو سليمان رحمه الله .

وأخبرنا أبو عبد الله الحافظ قال : سمعت أبا محمد أحمد بن عبد الله المزني يقول : حديث النزول قد ثبت عن رسول الله ﷺ من وجوه صحيحة ، وورد في التنزيل ما يصدقه وهو قوله تعالى ﴿ وَجَاءَ رَبُّكَ والملكُ صفاً صَفاً ﴾[1] والمجيء والنزول صفتان منفيتان عن الله تعالى ، من طريق الحركة والانتقال من حال إلى حال ، بل هما صفتان من صفات الله تعالى بلا تشبيه ، جل الله تعالى عما يقول المعطلة لصفاته والمشبهة بها علواً كبيراً .

أخبرنا أبو عبد الله الحافظ أنا أبو عبد الله بن يعقوب ثنا محمد بن عمرو الحرشي ثنا القعنبي ثنا يزيد بن إبراهيم التستري عن عبد الله بن أبي مليكة عن القاسم بن محمد عن عائشة رضي الله عنها قالت « تلا رسول الله ﷺ : ﴿ هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هنَّ أم الكتاب وأخر متشابهات ، فأما الذين في قلوبهم زيغٌ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنةِ وابتغاء تأويله ، وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا وما يذكر إلا أولوا الألباب ﴾[2] قالت : قال رسول الله ﷺ : إذا رأيتم الذي يتبعون ما تشابه منه فأولئك الذين سمى الله عز وجل فاحذروهم »[3] . رواه البخاري ومسلم في الصحيح عن القعنبي .

---

(١) الفجر : ٢٢ .
(٢) آل عمران : ٧ .
(٣) أخرجه البخاري في «صحيحه» : ٣ : ١١٠ : كتاب التفسير : باب تفسير سورة آل عمران : =

قال القرطبي في تفسير سورة ءال عمران عند قوله تعالى » :وَالْمُسْتَغْفِرِينَ بِالأَسْحَارِ « بعد ذكره حديث النزول وما قيل فيه ما نصه » : وأولى ما قيل فيه ما جاء في كتاب النسائي مفسرا عن أبي هريرة وأبي سعيد رضي الله عنهما قالا :قال رسول الله)) :إن الله عز وجل يمهل حتى يمضي شطر الليل الأول ثم يأمر مناديا فيقول هل من داع يستجاب له؟، هل من مستغفر يغفر له، هل من سائل يعطى ،((صححه

أبو محمد عبد الحق، وهو يرفع الإشكال ويوضح كل احتمال، وأن الأول من باب حذف المضاف، أي ينزل ملك ربنا فيقول، وقد روى)) يُنزل ((بضم الياء وهو يبين ما ذكرنا « اهـ



قوله تعالى : ﴿ ٱلَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَآ إِنَّنَآ ءَامَنَّا فَٱغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ ﴿١٦﴾ ٱلصَّٰبِرِينَ وَٱلصَّٰدِقِينَ وَٱلْقَٰنِتِينَ وَٱلْمُنفِقِينَ وَٱلْمُسْتَغْفِرِينَ بِٱلْأَسْحَارِ ﴾ ﴿١٧﴾.

﴿ ٱلَّذِينَ ﴾ بدل من قوله « لِلّذينَ اتّقَوْا » وإن شئت كان رفعاً أي هم الذين ، أو نصباً على المدح . ﴿ رَبَّنَآ ﴾ أي يا ربنا . ﴿ إِنَّنَآ ءَامَنَّا ﴾ أي صدّقنا . ﴿ فَٱغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا ﴾ دعاء بالمغفرة . ﴿ وَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ ﴾ تقدّم في البقرة . ﴿ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴾ يعني عن المعاصي والشهوات ، وقيل : على الطاعات . ﴿ وَٱلصَّٰدِقِينَ ﴾ أي في الأفعال والأقوال ﴿ وَٱلْقَٰنِتِينَ ﴾ الطائعين . ﴿ وَٱلْمُنفِقِينَ ﴾ يعني في سبيل الله . وقد تقدّم في البقرة هذه المعاني على الكمال. ففسر تعالى في هذه الآية أحوال المتقين الموعودين بالجنات.

واختلف في معنى قوله تعالى : ﴿ وَٱلْمُسْتَغْفِرِينَ بِٱلْأَسْحَارِ ﴾ فقال أنس بن مالك : هم السائلون المغفرة . قتادة : المصلّون .

قلت : ولا تناقض ، فإنهم يصلون ويستغفرون . وخص السَّحَر بالذكر لأنه مظانّ القبول ووقت إجابة الدعاء . قال رسول الله ﷺ في تفسير قوله تعالى مخبراً عن يعقوب عليه السلام لبنيه : ﴿ سَوْفَ أَسْتَغْفِرُ لَكُمْ رَبِّيٓ ﴾ (يوسف : ٩٨) : « **إنه أخر ذلك إلى السحر** » [١] خرّجه الترمذيّ وسيأتي . وسأل النبيّ ﷺ جبريل « **أيّ الليل أسمع** »؟ فقال: «**لا أدري غير أنّ العرش يهتزّ عند السحر** » . يقال سحر وسحر ، بفتح الحاء وسكونها، وقال الزجاج : السحر من حين يدبر الليل إلى أن يطلع الفجر الثاني ، وقال ابن زيد : السحر هو سدس الليل الآخر .

قلت : أصح من هذا ما روى الأئمة عن أبي هريرة عن النبيّ ﷺ قال : « **ينــزل الله عز وجل إلى سماء الدنيا كل ليلة حين يمضي ثلث الليل الأوّل فيقول أنا الملك أنا الملك من ذا الذي يدعوني فأستجيب له من ذا الذي يسألني فأعطيه من ذا الذي يستغفرني فأغفر له فلا يزال كذلك حتى يطلع الفجر** » في رواية « حتى ينفجر الصبح » لفظ مسلم [٢] . وقد اختلف في تأويله ، وأولى ما قيل فيه ما جاء في كتاب النّسائيّ مفسّراً عن أبي هريرة وأبي سعيد رضي الله عنهما قالا قال رسول الله ﷺ : « **إنّ الله عز وجل يمهل حتى يمضي شطرُ الليل الأوّل ثم يأمر منادياً فيقول هل من داعٍ يُستجاب له هل من مستغفرٍ يغفر له هل من سائل يُعطي** » [٣]. صححه

---

(١) **ضعيف** : رواه الترمذى فى « الدعوات » (٣٥٧٠) باب فى دعاء الحفظ . وفى سنده الوليد بن ميلم وهو مدلس وقد عنعنه .

(٢) رواه مسلم فى « صلاة المسافرين » (٧٥٨) باب الترغيب فى الدعاء والذكر فى آخر الليل والإجابة فيه . والترمذى فى « الصلاة » (٤٤٦) باب ما جاء فى نزول الرب .

(٣) رواه مسلم فى « صلاة المسافرين » (٧٥٨) باب الترغيب فى الدعاء والذكرى فى آخر الليل والإجابة فيه .

أبو محمد عبد الحق ، وهو يرفع الإشكال ويوضح كل احتمال ، وأنّ الأوّل من باب حذف المضاف ، أي ينـزل ملَكُ ربنا فيقول . وقد روي «يُنـزل» بضم الياء ، وهو يبيّن ما ذكرنا ، وبالله توفيقنا . وقد أتينا على ذكره في « الكتاب الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى وصفاته العلى » .

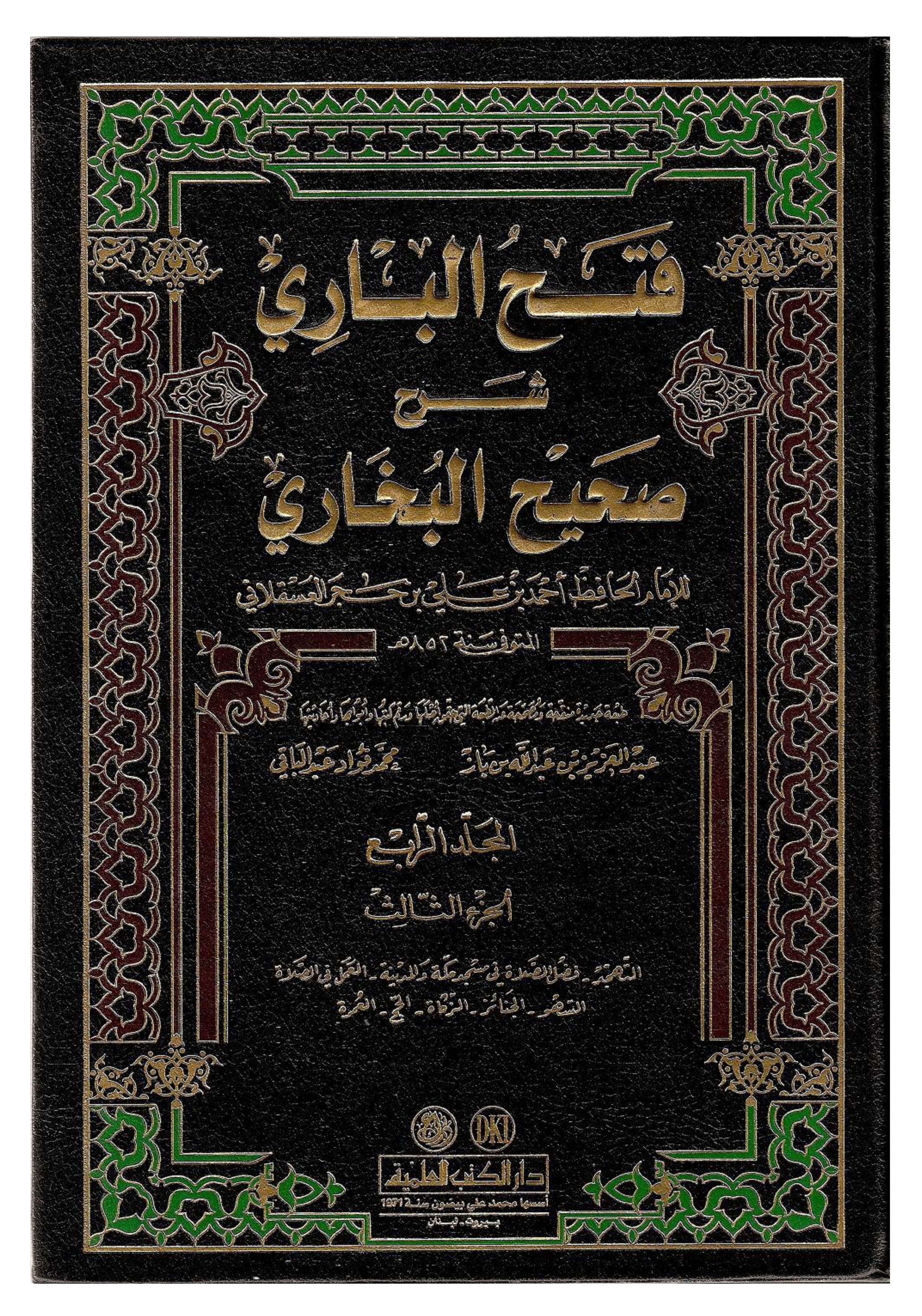
مسألة : الاستغفار مندوبٌ إليه ، وقد أثنى الله تعالى على المستغفرين في هذه الآية وغيرها فقال : ﴿ وَبِالْأَسْحَارِ هُمْ يَسْتَغْفِرُونَ ﴾ (الأحقاب : ١٨) . وقال أنس بن مالك: أمرنا أن نستغفر بالسحر سبعين استغفاره . وقال سفيان الثوريّ : بلغني أنه إذا كان أوّل اللّيل نادى منادٍ ليقم القانتون فيقومون كذلك يُصلّون إلى السَحر ، فإذا كان عند السحر نادى مناد : أينَ المَستغفرون فيستغفر أولئك ، ويقوم آخرون فيصلون فيلحقون بهم . فإذا طلع الفجرَ نادى مناد : ألا ليقم الغافلون فيقومون من فرشهم كالموتى نُشروا من قبورهم. وروى عن أنس سمعتُ النبيّ ﷺ يقول : « **إن الله يقولَ إن لأهمّ بعذابَ أهل الأرض فإذا نظرت إلى عُمّار بيوتي وإلى المتحابّين فيّ وإلى المتهجدين والمستغفرين بالأسحار صرفت عنهم العذاب بهم** » . قال مكحول : إذا كان في أمّة خمسة عشر رجلاً يستغفرون الله كل يوم خمساً وعشرين مرة لم يؤاخذ الله تلك الأُمة بعذاب العامّة. ذكره أبو نعيم في كتاب الحلية له . وقال نافع : كان ابن عمر يحيي الليل ثم يقول : يا نافع أسحرنا؟ فأقول لا . فيعاوِد الصلاة ثم يسأل ، فإذا قلت نعم قعد يستغفر . وروى إبراهيم بن حاطب عن أبيه قال : سمعت رجلاً في السحر في ناحية المسجد يقول : يا ربّ، أمرتني فأطَعتك، وهذا سحرٌ فاغفر لي . فنظرت فإذا (هو) ابن مسعود .

قلت : فهذا كله يدل على أنه استغفار باللسان مع حضور القلب ، لا ما قال ابن زيد أن المراد بالمستغفرين الذين يصلون صلاة الصبح في جماعة. والله أعلم. وقال لقمان لابنه : « يا بنيّ لا يكنِ الدّيك أكيسَ منك ، ينادي بالأسحار وأنت نائم » . والمختار من لفظ الاستغفار ما رواه البخاري عن شدّاد بن أوس ، وليس له في الجامع غيره ، عن النبيّ ﷺ قال : « **سيد الاستغفار أن تقول اللهم أنت ربّي لا إله إلا أنت خلقتني وأنا عبدك وأنا على عهدك ووعدك ما استطعت أعوذ بك من شر ما صنعتُ أبوء لك بنعمتك عليّ وأبوء بذنبي فاغفر لي فإنه لا يغفَر الذنوب إلا أنت – قال – ومَنْ قالها من النهار مُوقناً بها فمات من يومه قبل أن يمسي فهو من أهل الجنة ومن قالها من الليل وهو مُوقن بها فمات من ليلة قبل أن يصبح فهو من أهلَ الجنة** » (١) . وروى أبو محمد عبد الغنيّ بن سعيد من حديث ابن لَهيعَةَ عن أبي صخر عن أبي معاوية عن سعيد بن جُبَيْر عن أبي الصَّهْباء البكريّ عن عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه أنّ رسول الله ﷺ أخذ بيد عليّ ﷺ أبي طالب رضي الله عنه ثم قال: « **ألا أعلّمك كلماتٍ تقولهنّ لو كانت ذنوبك كَمَدَبّ النمل – أو كَمَدَبّ الذّرّ – لغفرها الله لك على**

(١) رواه البخارى فى « الدعوات » (٦٣٠٦) باب فضل الاستغفار .

وقال الحافظ ابن حجر في شرح البخاري ما نصه)) : استدل به من أثبت الجهة وقال هي جهة العلو، وأنكر ذلك الجمهور لأن القول بذلك بفضي إلى التحيز، تعالى الله عن ذلك، وقد اختلف في معنى النزول على أقوال ((اهـ، وأفاض في ذكرهما، ثم قال)) :وقد حكى أبو بكر بن فورك أن بعض المشايخ ضبطه بضم أوله على حذف المفعول أي ينزل ملكا، ويقويه ما رواه النسائي من طريق الأغر عن أبي هريرة وأبي سعيد رضي الله عنهما بلفظ) إن الله يمهل حتى يمضي شطر الليل ثم يأمر مناديا يقول :هل

من داع فيستجاب له)) الحديث. وفي حديث عثمان بن أبي العاص: ((ينادي مناد هل من داع يستجاب له)) الحديث، قال القرطبي: وبهذا يرتفع الإشكال)) اهـ



١١٤٥ـ حدّثنا عبدُ اللهِ بنُ مَسْلَمَة عن مالكٍ عن ابنِ شهاب عن أبي سَلَمة وأبي عبدِ اللهِ الأغرِّ عن أبي هريرةَ رضيَ اللهُ عنه أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قال: «يَنزِلُ رَبُّنا تبارَكَ وتعالى كلَّ ليلةٍ إلى السماءِ الدُّنيا حين يَبقى ثُلثُ الليلِ الآخرُ يقول: مَن يَدعوني فأستجيبَ له، مَن يسألني فأُعطِيَه، من يَستغفِرُني فأغفِرَ له».

[الحديث ١١٤٥ ـ طرفاه في: ٦٣٢١، ٧٤٩٤]

قوله: (باب الدعاء والصلاة من آخر الليل) في رواية أبي ذر «الدعاء في الصلاة».

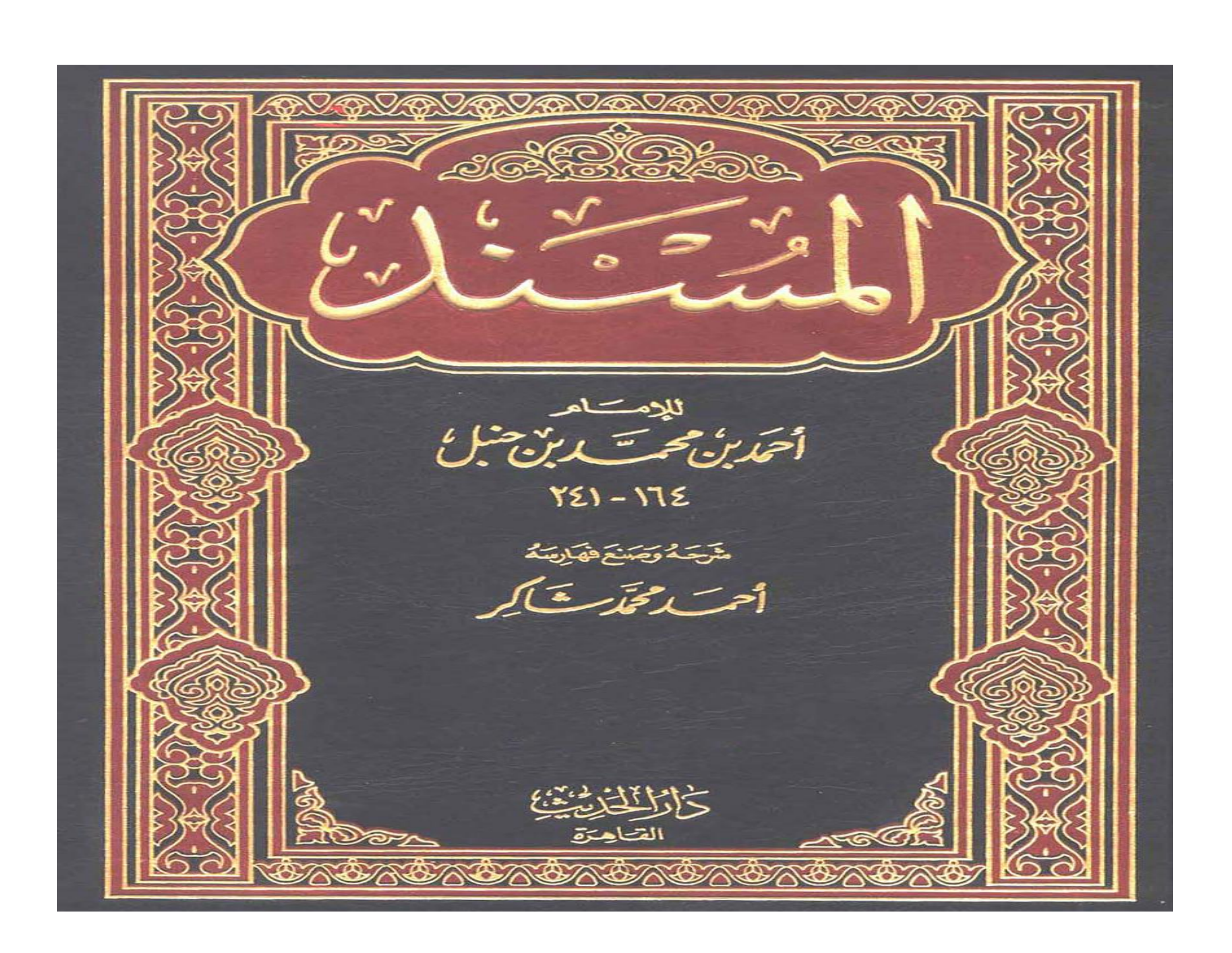
قوله: (وقال الله عز وجل) وفي رواية الأصيلي «وقول الله».

قوله: (ما يهجعون) زاد الأصيلي «أي ينامون» وقد ذكر الطبري وغيره الخلاف عن أهل التفسير في ذلك، فنقل ذلك عن الحسن والأحنف وإبراهيم النخعي وغيرهم، ونقل عن قتادة ومجاهد وغيرهما أن معناه كانوا لا ينامون ليلة حتى الصباح لا يتهجدون. ومن طريق المنهال عن سعيد عن ابن عباس قال: معناه لم تكن تمضي عليهم ليلة إلا يأخذون منها ولو شيئاً. ثم ذكر أقوالاً أخر ورجح الأول لأن الله تعالى وصفهم بذلك مادحاً لهم بكثرة العمل. قال ابن التين: وعلى هذا تكون «ما» زائدة أو مصدرية، وهو أبين الأقوال وأقعدها بكلام أهل اللغة، وعلى الآخر تكون «ما» نافية، وقال الخليل: هجع يهجع هجوعاً وهو النوم بالليل دون النهار. ثم أورد المصنف حديث أبي هريرة في النزول من طريق الأغر أبي عبد الله وأبي سلمة جميعاً عن أبي هريرة. وقد اختلف فيه على الزهري فرواه عنه مالك وحفاظ أصحابه كما هنا، واقتصر بعضهم عنه على أحد الرجلين، وقال بعض أصحاب مالك عنه: عن سعيد بن المسيب بدلهما. ورواه أبو داود الطيالسي عن إبراهيم بن سعد عن الزهري فقال الأعرج بدل الأغر فصحفه. وقيل عن الزهري عن عطاء بن يزيد بدل أبي سلمة، قال الدارقطني: وهو وهم، والأغر المذكور لقب واسمه سلمان ويكنى أبا عبد الله وهو مدني، ولهم راو آخر يقال له الأغر أيضاً لكنه اسمه وكنيته أبو مسلم، وهو كوفي. وقد جاء هذا الحديث من طريقه أيضاً أخرجه مسلم من رواية أبي إسحق السبيعي عنه عن أبي هريرة وأبي سعيد جميعاً مرفوعاً، وغلط من جعلهما واحداً. ورواه عن أبي هريرة أيضاً سعيد بن مرجانة وأبو صالح عند مسلم وسعيد المقبري وعطاء مولى أم صبية بالمهملة مصغراً وأبو جعفر والمدني ونافع بن جبير بن مطعم كلهم عند النسائي. وفي الباب عن علي وابن مسعود وعثمان بن أبي العاص وعمرو بن عبسة عند أحمد وعن جبير بن مطعم ورفاعة الجهني عند النسائي، وعن أبي الدرداء وعبادة بن الصامت وأبي الخطاب غير منسوب عند الطبراني، وعن عقبة بن عامر وجابر وجد عبد الحميد بن سلمة عند الدراقطني في «كتاب السنة»، وسأذكر ما في رواياتهم من فائدة زائدة.

قوله: (عن أبي سلمة وأبي عبد الله الأغر عن أبي هريرة) في رواية عبد الرزاق عن معمر عن الزهري «أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن وأبو عبد الله الأغر صاحب أبي هريرة أن أبا هريرة أخبرهما».

قوله: (ينزل ربنا إلى السماء الدنيا) استدل به من أثبت الجهة وقال: هي جهة العلو، وأنكر ذلك الجمهور لأن القول بذلك يفضي إلى التحيز تعالى الله عن ذلك. وقد اختلف في معنى النزول على أقوال: فمنهم من حمله على ظاهره وحقيقته وهم المشبهة تعالى الله عن قولهم. ومنهم من أنكر صحة الأحاديث الواردة في ذلك جملة وهم الخوارج والمعتزلة وهو مكابرة، والعجب أنهم أولوا ما في القرآن من نحو ذلك وأنكروا ما في الحديث إما جهلاً وإما عناداً، ومنهم من أجراه على ما ورد مؤمناً به على طريق الإجمال منزهاً الله تعالى عن الكيفية والتشبيه وهم جمهور السلف، ونقله البيهقي وغيره عن الأئمة الأربعة والسفيانين والحمادين والأوزاعي والليث وغيرهم، ومنهم من أوله على وجه يليق مستعمل في كلام العرب، ومنهم من أفرط في التأويل حتى

قلت :وحديث عثمان بن أبي الغاص أخرجه أحمد في مسنده بلفظ)) :ينادي مناد كل ليلة :هل من داع فيستجاب له، هل من سائل فيعطى، هل من مستغفر فيغفر له، حتى ينفجر الفجر .((وأخرجه الطبراني عنه بلفظ)) :تفتح أبواب السماء نصف الليل فينادي مناد :هل من داع فيستجاب له، هل من سائل فيعطى، هل من مكروب فيفرج عنه ((الحديث، قال الحافظ الهيثمي عقبه :رواه الطبراني ورجاله رجال الصحيح


المسند
للإمام
أحمد بن محمد بن حنبل
١٦٤ - ٢٤١
شرحه وصنع فهارسه
أحمد محمد شاكر
دار الحديث
القاهرة

صائم فقال عثمان سمعت رسول الله ﷺ يقول «الصيام جنة من النار كجنة أحدكم من القتال» وسمعت رسول الله ﷺ يقول «صيام حسن صيام ثلاثة أيام من الشهر».

١٦٢٣٢ ــ حدثنا يزيد بن هارون ثنا حماد بن سلمة عن علي ابن زيد عن الحسن عن عثمان بن أبي العاص قال قال رسول الله ﷺ «ينادى مناد كل ليلة هل من داع فيستجاب له هل من سائل فيعطى هل من مستغفر فيغفر له حتى ينفجر الفجر».

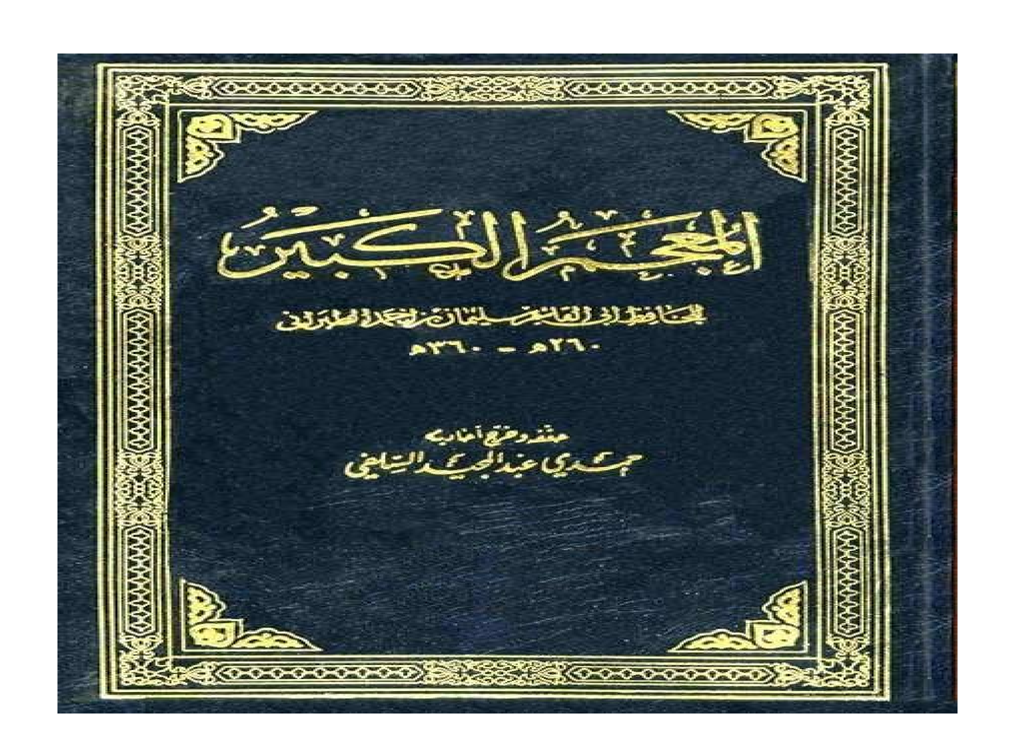
١٦٢٣٣ ــ حدثنا يزيد قال أنا حماد بن زيد قال ثنا علي بن زيد عن الحسن قال مرّ عثمان بن أبي العاص على كلاب بن أمية وهو جالس على مجلس العاشر بالبصرة فقال: ما يجلسك ههنا؟ قال استعملني هذا على هذا المكان، يعني زيادا، فقال له عثمان ألا أحدثك حديثا سمعته من رسول الله ﷺ قال بلى، فقال عثمان سمعت رسول الله ﷺ يقول «كان لداود نبي الله عليه السلام من الليل ساعة يوقظ فيها أهله فيقول يا آل داود قوموا فصلوا فإن هذه ساعة يستجيب الله فيها الدعاء إلا لساحر أو عشار» فركب كلاب بن أمية سفينته فأتى زيادا فاستعفاه فأعفاه.

١٦٢٣٤ ــ حدثنا عبيد الله بن عمر القواريري قال ثنا حماد بن زيد عن علي بن زيد عن الحسن قال: مر عثمان بن أبي العاص على كلاب بن أمية فذكر نحوه.

(١٦٢٣٢) **إسناده حسن**، لأجل علي بن زيد، وقد سبق في ١٦١٧١، واختلف في سماع الحسن من عثمان.

(١٦٢٣٣) **إسناده حسن**، وكذا قال في المجمع ٨٨/٣ والمنذري في الترغيب ٥٦٧/١، وهو عند الطبراني في الكبير ٤٦/٩ رقم ٨٣٧٤.

(١٦٢٣٤) **إسناده حسن**، وأما عبيد الله بن عمر القواريري فهو ثقة ثبت مشهور من أقران الإمام أحمد، والحديث سبق.


المعجم الكبير
للحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني
٢٦٠هـ - ٣٦٠هـ
حققه وخرج أحاديثه
حمدي عبد المجيد السلفي

أشعث عن محمد بن سيرين عن عثما نبن أبي العاص أنه كـــان يستحب الصوم في السفر ويقول انها كانت رخصة •

٨٣٩٠ ـ حدثنا أحمد بن عبدالله البزاز التستري ثنا محمد بن عثمان بن أبي صفوان الثقفي ثنا يحيى بن سعيد ثنا ابن لهيعة عن محمد بن سيرين عن عثمان بن ابي العاص قال : الافطــار في السفر رخصة •

٨٣٩١ ـ حدثنا ابراهيم بن هاشم البغوي ثنا عبدالرحمن بن سلام الجمحي ثنا داود بن عبدالرحمن العطار عن هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن عثمان بن أبي العاص الثقفي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « يفتح أبواب السماء نصف الليـــل فينادي مناد هل من داع فيستجاب له ؟ هل من سائل فيعطى ؟ هل من مكروب فيفرج عنه ؟ فلا يبقى مسلم يدعو بدعوة الا استجاب الله له الا زانية يسعى بفرجها او عشار » •

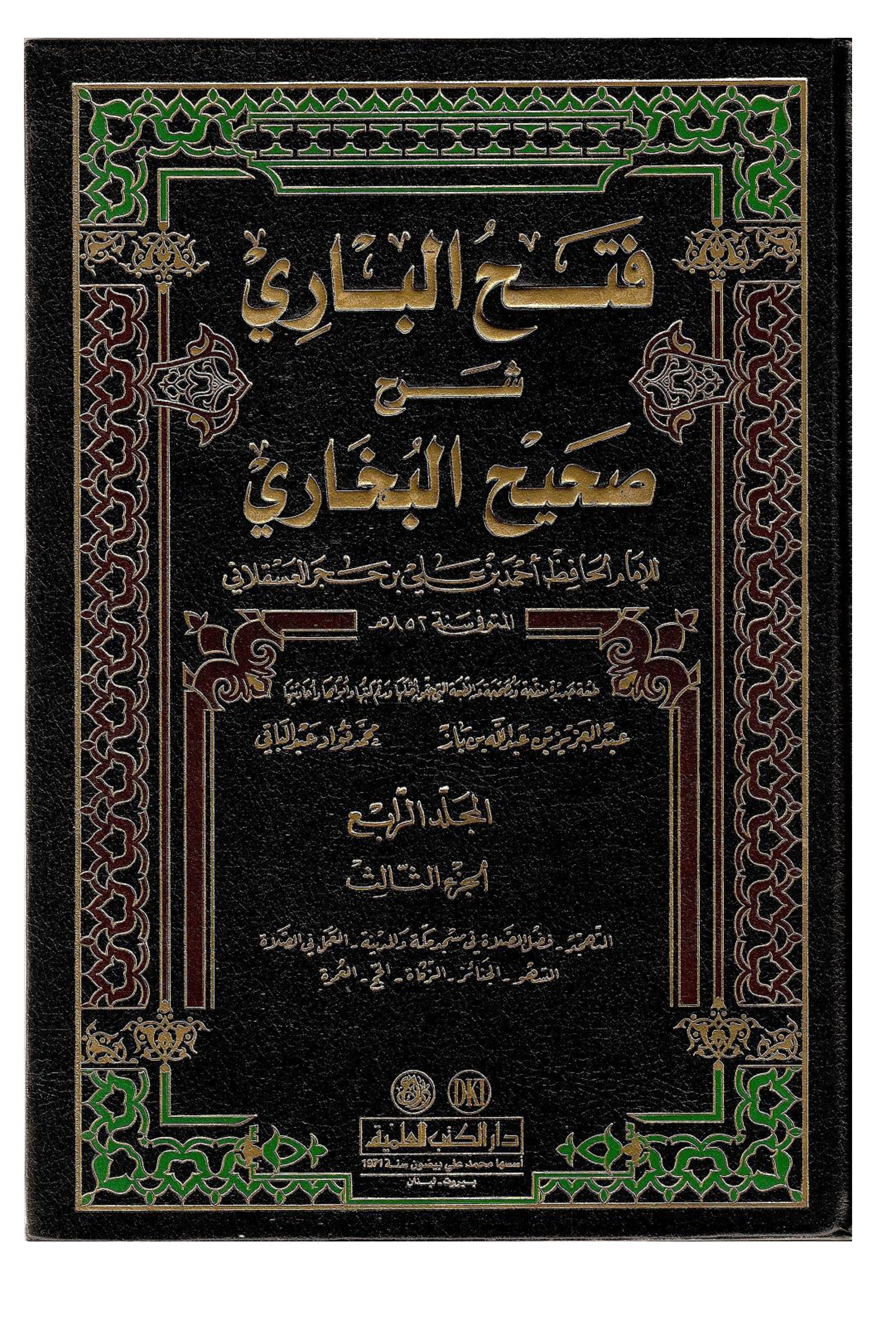
ابو نضرة المنذر بن مالك عن عثمان بن أبي العاص

٨٣٩٢ ـ حدثنا ابو خليفة الفضل بن الحباب ثنا محمـــد بن عبدالله الخزاعي ثنا حماد بن سلمة عن علي بن زيد عن أبي نضرة قال أتينا عثمان بن أبي العاص يوم جمعة لنعرض على مصحفـــه

٨٣٩٠ ـ ورواه في الاوسط ١٣٦ مجمع البحرين قال في المجمـــع ٣/١٦٢ ورجاله ثقات •

٨٣٩٢ ـ ورواه احمد ٤/٢١٦ ـ ٢١٧ و٢١٧ قال في المجمع ٧/٣٤٢ وفيـه علي بن زيد وفيه ضعف وقد وثق وبقية رجالهما رجال الصحيح •

ونقل الحافظ ابن حجر في فتح الباري قول البيضاوي ونصه)) : وقال البيضاوي :ولما ثبت بالقواطع أنه سبحانه منزه عن الجسمية والتحيز امتنع عليه النزول على معنى الانتقال من موضع إلى موضع أخفض منه ((اهـ


فتح الباري
شرح
صحيح البخاري
للإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني
المتوفى سنة ٨٥٢هـ
طبعة جديدة منقحة ومصححة عن الطبعة التي حقق أصلها ورقم كتبها وأبوابها وأحاديثها
عبد العزيز بن عبد الله بن باز
محمد فؤاد عبد الباقي
المجلد الرابع
الجزء الثالث
التهجد - فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة - العمل في الصلاة
السهو - الجنائز - الزكاة - الحج - العمرة
DKI
دار الكتب العلمية
أسسها محمد علي بيضون سنة 1971
بيروت - لبنان

كاد أن يخرج إلى نوع من التحريف، ومنهم من فصل بين ما يكون تأويله قريباً مستعملاً في كلام العرب وبين ما يكون بعيداً مهجوراً فأول في بعض وفوض في بعض، وهو منقول عن مالك وجزم به من المتأخرين ابن دقيق العيد، قال البيهقي: وأسلمها الإيمان بلا كيف والسكوت عن المراد إلا أن يرد ذلك عن الصادق فيصار إليه، ومن الدليل على ذلك اتفاقهم على أن التأويل المعين غير واجب فحينئذ التفويض أسلم. وسيأتي مزيد بسط في ذلك في كتاب التوحيد إن شاء الله تعالى. وقال ابن العربي: حكي عن المبتدعة رد هذه الأحاديث، وعن السلف إمرارها، وعن قوم تأويلها وبه أقول . فأما قوله ينزل فهو راجع إلى أفعاله لا إلى ذاته، بل ذلك عبارة عن ملكه الذي ينزل بأمره ونهيه، والنزول كما يكون في الأجسام يكون في المعاني، فان حملته في الحديث على الحسي فتلك صفة الملك المبعوث بذلك، وإن حملته على المعنوي بمعنى أنه لم يفعل ثم فعل فيسمى ذلك نزولاً عن مرتبة إلى مرتبة، فهي عربية صحيحة انتهى. والحاصل أنه تأويله بوجهين: إما بأن المعنى ينزل أمره أو الملك بأمره، وإما بأنه استعارة بمعنى التلطف بالداعين والإجابة لهم ونحوه. وقد حكى أبو بكر بن فورك أن بعض المشايخ ضبطه بضم أوله على حذف المفعول أي ينزِل ملكاً، ويقويه ما رواه النسائي من طريق الأغر عن أبي هريرة وأبي سعيد بلفظ **«أن الله يمهل حتى يمضي شطر الليل، ثم يأمر منادياً يقول: هل من داع فيستجاب له»** الحديث. وفي حديث عثمان بن أبي العاص **«ينادي مناد هل من داع يستجاب له»** الحديث. قال القرطبي: وبهذا يرتفع الإشكال، ولا يعكر عليه ما في رواية رفاعة الجهني **«ينزل الله الى السماء الدنيا فيقول: لا يسأل عن عبادي غيري»** لأنه ليس في ذلك ما يدفع التأويل المذكور. وقال البيضاوي: ولما ثبت بالقواطع أنه سبحانه منزه عن الجسمية والتحيز امتنع عليه النزول على معنى الانتقال من موضع إلى موضع أخفض منه، فالمراد نور رحمته، أي ينتقل من مقتضى صفة الجلال التي تقتضي الغضب والانتقام إلى مقتضى صفة الإكرام التي تقتضي الرأفة والرحمة.

قوله: (حين يبقى ثلث الليل الآخر) برفع الآخر لأنه صفة الثلث، ولم تختلف الروايات عن الزهري في تعيين الوقت، واختلفت الروايات عن أبي هريرة وغيره، قال الترمذي: رواية أبي هريرة أصح الروايات في ذلك، ويقوي ذلك أن الروايات المخالفة اختلف فيها على رواتها، وسلك بعضهم طريق الجمع وذلك أن الروايات انحصرت في ستة أشياء: أولها هذه، ثانيها إذا مضى الثلث الأول، ثالثها الثلث الأول أو النصف، رابعها النصف، خامسها النصف أو الثلث الأخير، سادسها الإطلاق. فأما الروايات المطلقة فهي محمولة على المقيدة، وأما التي بأو فإن كانت أو للشك فالمجزم به مقدم على المشكوك فيه، وإن كانت للتردد بين حالين فيجمع بذلك بين الروايات بأن ذلك يقع بحسب اختلاف الأحوال لكون أوقات الليل تختلف في الزمان وفي الآفاق باختلاف تقدم دخول الليل عند قوم وتأخره عند قوم. وقال بعضهم يحتمل أن يكون النزول يقع في الثلث الأول والقول يقع في النصف وفي الثلث الثاني، وقيل يحمل على أن ذلك يقع في جميع الأوقات التي وردت بها الأخبار، ويحمل على أن النبي ﷺ أعلم بأحد الأمور في وقت فأخبر به، ثم أعلم به في وقت آخر فأخبر به، فنقل الصحابة ذلك عنه والله أعلم.

قوله: (من يدعوني الخ) لم تختلف الروايات على الزهري في الاقتصار على الثلاثة المذكورة وهي الدعاء والسؤال والاستغفار، والفرق بين الثلاثة أن المطلوب إما لدفع المضار أو جلب المسار، وذلك إما ديني وإما دنيوي، ففي الاستغفار إشارة إلى الأول، والسؤال إشارة إلى الثاني، وفي الدعاء إشارة إلى الثالث. وقال

وقال البيهقي في مناقب أحمد » : أنبأنا الحاكم قال حدثنا أبو عمرو ابن السماك قال :حدثنا حنبل بن إسحق قال :سمعت عمي أبا عبد الله يعني أحمد يقول :احتجوا علي يومئذ، يعني يوم نوظر في دار أمير المؤمنين .فقالوا تجيء سورة البقرة يوم القيامة وتجيء سورة تبارك فقلت لهم :إنما هو الثواب، قال الله تعالى » :وَجَاء رَبُّكَ] « سورة الفجر [إنما يأتي قدرته، وإنما القرءان أمثال ومواعظ .نقله عنه ابن كثير في كتابه البداية و النهاية


البداية والنهاية
للإمام الحافظ أبي الفداء إسماعيل بن كثير
المتوفى سنة ٧٧٤هـ
المجلد الخامس
دار المنار
للطبع والنشر والتوزيع

له: يا أبا عبد الله إذا صح عندكم الحديث فأعلمني به أذهب إليه حجازياً كان أو شاميا أو عراقياً أو يمنياً – يعنى لا يقول بقول فقهاء الحجاز الذين لا يقبلون إلا رواية الحجازيين وينزلون أحاديث من سواهم منزلة أحاديث أهل الكتاب – وقول الشافعى له هذه المقالة تعظيم لأحمد وإجلال له وأنه عنده بهذه المثابة إذا صحح أو ضعف يرجع إليه. وقد كان الإمام أحمد بهذه المثابة عند الأئمة والعلماء كما سيأتى ثناء الأئمة عليه واعترافهم له بعلو المكانة فى العلم والحديث، وقد بعد صيته فى زمانه واشتهر اسمه فى شبيبته فى الآفاق.

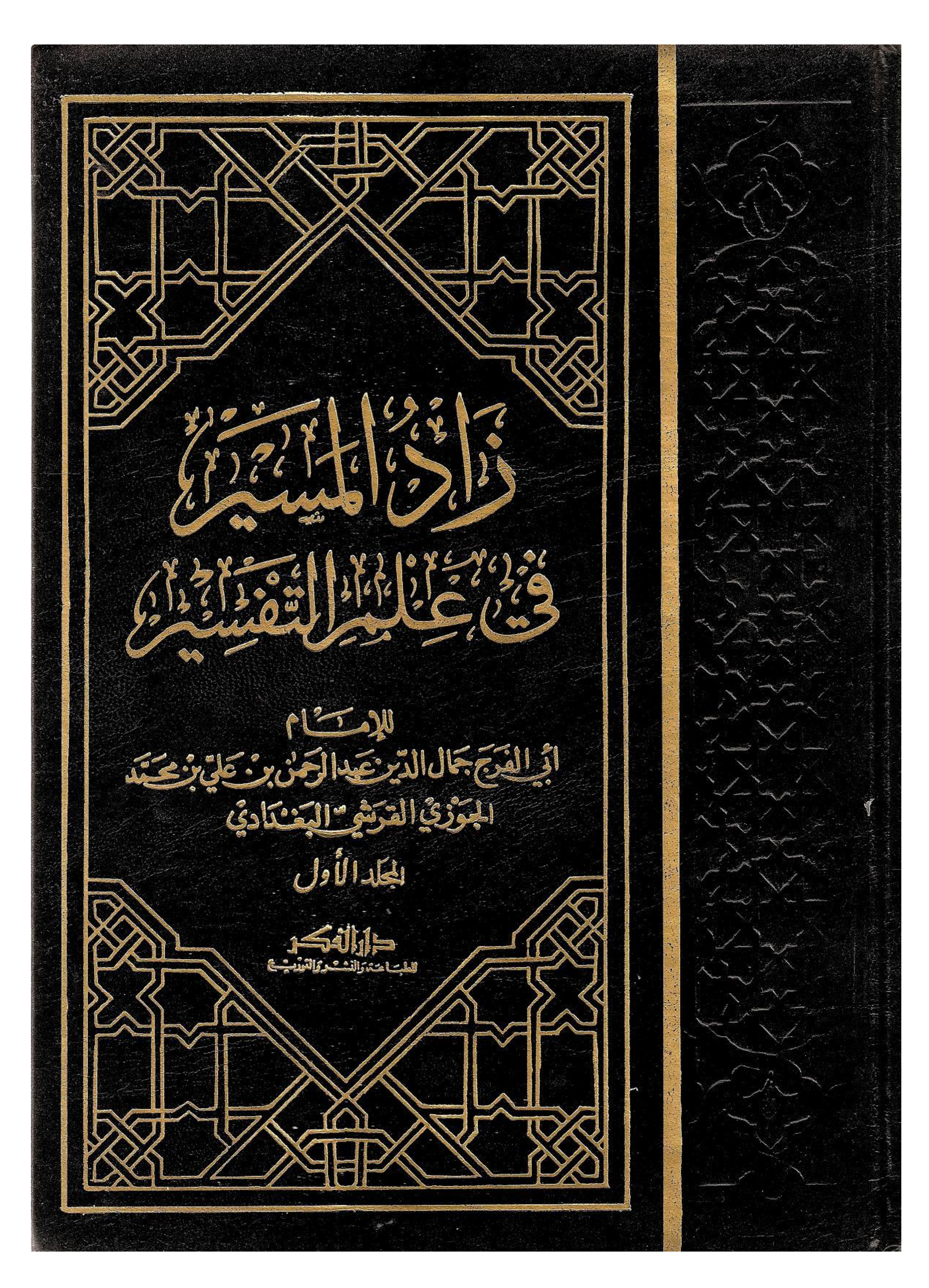
ثم حكى البيهقى كلام أحمد فى الإيمان وأنه قول وعمل ويزيد وينقص، وكلامه فى القرآن كلام الله غير مخلوق، وإنكاره على من يقول: إن لفظه بالقرآن مخلوق يريد به القرآن. قال: وفيها حكى أبو عمارة وأبو جعفر أخبرنا أحمد شيخنا السراج عن أحمد بن حنبل أنه قال: اللفظ محدث. واستدار بقوله: ﴿ ما يلفظ من قول إلا لديه رقيب عتيد ﴾ [ق : ١٨] قال: فاللفظ كلام الآدميين. وروى غيرهما عن أحمد أنه قال: القرآن كيف ماتصرف فيه غير مخلوق، وأما أفعالنا فهى مخلوقة. قلت: وقد قرر البخارى فى هذا المعنى فى أفعال العباد وذكره أيضاً فى الصحيح، واستدل بقوله عليه السلام: «زينوا القرآن بأصواتكم». ولهذا قال غير واحد من الأئمة: الكلام كلام البارى، والصوت صوت القارى. وقد قرر البيهقى ذلك أيضا.

وروى البيهقى من طريق إسماعيل بن محمد بن إسماعيل السلمى عن أحمد أنه قال: من قال: القرآن محدث فهو كافر. ومن طريق أبى الحسن الميمونى عن أحمد أنه أجاب الجهمية حين احتجوا عليه بقوله تعالى: ﴿ ما يأتيهم من ذكر من ربهم محدث إلا استمعوه وهم يلعبون ﴾ [الأنبياء : ٢] قال: يحتمل أن يكون تنزيله إلينا هو المحدث، لا الذكر نفسه هو المحدث. وعن حنبل عن أحمد أنه قال: يحتمل أن يكون ذكر آخر غير القرآن، وهو ذكر رسول الله ﷺ أو وعظه إياهم. ثم ذكر البيهقى كلام الإمام أحمد فى رؤية الله فى الدار الآخرة، واحتج بحديث صهيب فى الرؤية وهى زيادة، وكلامه فى نفى التشبيه وترك الخوض فى الكلام والتمسك بما ورد فى الكتاب والسنة عن النبى ﷺ وعن أصحابه. وروى البيهقى عن الحاكم عن أبى عمرو بن السماك عن حنبل أن أحمد بن حنبل تأول قول الله تعالى: ﴿ وجاء ربك ﴾ [الفجر : ٢٢] أنه جاء ثوابه. ثم قال البيهقى: وهذا إسناد لاغبار عليه.

وقال الإمام أحمد: حدثنا أبو بكر بن عياش ثنا عاصم عن زر عن عبد الله – هو ابن مسعود – قال: مارآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن، وما رأوه سيئاً فهو عند الله سيء. وقد رأى الصحابة جميعاً أن يستخلفوا أبا بكر رضى الله عنه. إسناد صحيح. قلت: وهذا الأثر فيه حكاية إجماع عن الصحابة فى تقديم الصديق. والأمر كما قاله ابن

قال البيهقي :وفيه دليل على أنه كان لا يعتقد في المجيء الذي ورد به الكتاب والنزول الذي وردت به السنة انتقالا من مكان إلى مكان كمجيء ذوات الأجسام ونزولها، وانما هو عبارة عن ظهورءايات قدرته فإنهم لما زعموا أن القرءان لو كان كلام الله وصفة من صفات ذاته لم يجز عليه المجيء والإتيان، فأجابهم أبو عبد الله بأنه إنما يجيء ثواب قراءته التي يريد إظهارها يومئذ فعبر عن إظهاره إياها بمجيئه .((اهـ

ونقل الحافظ ابن الجوزي الحنبلي في تفسيره زاد المسير عن الإمام أحمد أنه فسر قوله تعالى » :هَلْ يَنظُرُونَ إِلاَّ أَن تَأْتِيَهُمُ الْمَلائِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ أَمْرُ رَبِّكَ] « سورة النحل ،[بمجيء أمره والقرءان يفسر بعضه بعضا



الزجاج: و« كافة » بمعنى الجميع، وهو في اشتقاق اللغة: ما يكف الشيء في آخره، من ذلك: كُفة القميص، وكل مستطيل فحرفه كُفَّة: بضم الكاف. ويقال في كل مستدير: كِفة بكسر الكاف نحو: كِفّة الميزان. ويقال: إنما سميت كُفّة الثوب، لأنها تمنعه أن ينتشر، وأصل الكف: المنع، وقيل لطرف اليد: كف، لأنها تكف بها عن سائر البدن، ورجل مكفوف: قد كف بصره أن ينظر. واختلفوا: هل قوله: « كافة » يرجع إلى السلم، أو إلى الداخلين فيه؟ على قولين:

أحدهما: أنه راجع إلى السلم، فتقديره: ادخلوا في جميع شرائع الإسلام. وهذا يخرج على القول الأول الذي ذكرناه في نزول الآية.

والثاني: أنه يرجع إلى الداخلين فيه، فتقديره: ادخلوا كلكم في الإسلام، وبهذا يخرج على القول الثاني. وعلى القول الثالث يحتمل قوله: « كافة » ثلاثة أقوال:

أحدها: أن يكون أمراً للمؤمنين بألسنتهم أن يؤمنوا بقلوبهم.

والثاني: أن يكون أمراً للمؤمنين بالدخول في جميع شرائعه.

والثالث: أن يكون أمراً لهم بالثبات عليه، كقوله تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا آمِنوا﴾(١) « خطوات الشيطان »: المعاصي. وقد سبق شرحها. و« البينات » الدلالات الواضحات. وقال ابن جريج: هي الإسلام والقرآن. و« ينظرون » بمعنى: ينتظرون.

ذكر القاضي أبو يعلى عن أحمد أنه قال: المراد به: قدرته وأمره. قال: وقد بينه في قوله [تعالى]: ﴿أو يأتي أمر ربك﴾.

قوله [تعالى]: ﴿في ظلل﴾ أي: بظلل. والظلل: جمع ظلة. و« الغمام »: السحاب الذي لا ماء فيه. قال الضحاك: في قطع من السحاب. ومتى يكون مجيء الملائكة؟ فيه قولان:

أحدهما: أنه يوم القيامة أيضاً وهو قول الجمهور.

والثاني: أنه عند الموت. قاله قتادة. وقرأ الحسن بخفض « الملائكة » و﴿قضي الأمر﴾: فُرغ منه. و﴿إلى الله ترجع الأمور﴾ أي: تصير. قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم، « تُرجع » بضم التاء. وقرأ ابن عامر، وحمزة، والكسائي بفتحها. فإن قيل: فكأن الأمور كانت إلى غيره؟ فعنه أربعة أجوبة:

أحدها: أن المراد به إعلام الخلق أنه المجازي على الأعمال بالثواب والعقاب، قاله الزجاج.

والثاني: أنه لما عَبدَ قومٌ غيره، ونسبوا أفعاله إلى سواه، ثم انكشف الغطاء يوم القيامة؛ ردوا

(١) النساء: ١٣٦.

وقوله تعالى » :وَنَادَاهُمَا رَبُّهُمَا أَلَمْ أَنْهَكُمَا عَن تِلْكُمَا الشَّجَرَةِ وَأَقُل لَّكُمَا إِنَّ الشَّيْطَآنَ لَكُمَا عَدُوٌّ مُّبِينٌ «]سورة الأعراف [فيه دليل على صحة رواية النسائي)) : ان الله عز وجل يمهل حتى يمضي شطر الليل الأول ثم يأمر مناديا ((...فكما أن الله تعالى نسب نداء الملك لآدم وحواء إلى نفسه لكونه بأمره، فكذلك صح إسناذ نزول الملك إلى السماء الدنيا ليبلغ عن الله)) :هل من داع فيستجيب الله له، وهل من سائل فيعطى، وهل من مستغفر فيغفز له ((إلى الله .وفي الآية أيضا دليل على أن نداء الملك لبعض

خلق الله بأمر الله يسند إلى الله من غير أن يكون هناك صوت يخرج من الله، فمن هنا يؤخذ رد اعتراض بعض المجسمة رواية النسائي لحديث النزول حيث إنه قال إن هذه الرواية تستلزم حصول قول من الملك :هل من مستغفر فأغفز له وهل من داع فأستجيت له .فنقول كما أن الله جعل نداء الملك لآدم وحواء بأن الله يقول لكما » :أَلَمْ أَنْهَكُمَا عَن تِلْكُمَا الشَّجَرَةِ وَأَقُل لَّكُمَا إِنَّ الشَّيْطَآنَ لَكُمَا عَدُوٌّ مبين «]سورة الأعراف [كذلك يحمل حديث النزول على الرواية المشهورة على أن الله يأمر الملك بالنزول إلى السماء الدنيا ويبلغ عن الله بأن يقول :إن الله يقول لعباده الداعين والسائلين :من يدعوني فأستجيب له ومن يسألني . فأعطيه إلى ءاخر ما ورد فيه، وليس المعنى أن الملك يقول عن نفسه من يستغفرني فأغفز له ومن يدعوني فأستجيب له ومن يسألني فأعطيه .ونظيز هذا ما جاء في القرءان من قوله تعالى لنبيه : »لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَه] « سورة القيامة ،[فقوله تعالى » :فَإِذَا قَرَأْنَاهُ] « سورة القيامة [معناه فإذا قرأه جبريل عليك بأمرنا، ومعلوم أنه ليس المعنى أن الله يقرأ القرءان على رسول الله كما يقرأ المعلم على التلميذ، فبهذا ينحل الإشكال الذي يخطر لبعض الناس

ويلزم من التمسك بظاهر رواية البخاري ومالك وغيرهما لحديث النزول المشهور أن يكون الله فيما بين النصف الثاني من الليل والفجر مستمرا في النزول والصعود إن حملوا النزول بالنسبة لكل أرض، وذلك أن الليل يختلف باختلاف البلاد فنصف الليل في بلد هو أول النهار في بلد ءاخر وقد يكون في أرض أول الليل أو أقل أو اكثر، وإن حملوا النزول على أرض واحدة فيما بين انتصاف ليلها وفجرها فبأي حجة خصصوا النزول بأرض واحدة، والحديث ليس فيه بأرض كذا

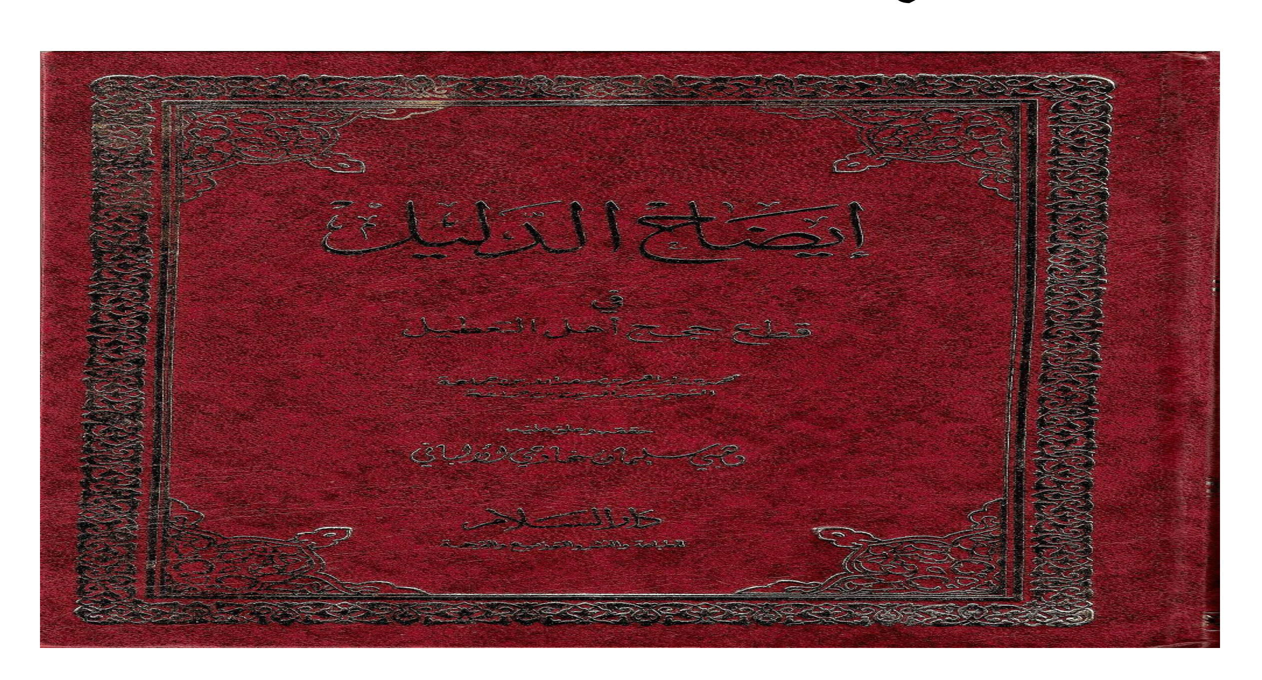
قال بدر الدين بن جماعة في كتابه إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل ما نصه)) : اعلم أن النزول الذي هو الانتقال من علو إلى سفل لا يجوز حمل الحديث عليه لوجوه

الأول :النزول من صفات الأجسام والمحدثات ويحتاج إلى ثلاثة :منتقل، ومنتقل عنه، ومنتقل إليه، وذلك على الله تعالى محال

الثاني :لو كان النزول لذاته حقيقة لتجددت له في كل يوم وليلة حركات عديدة تستوعب الليل كله، وتنقلات كثيرة، لأن ثلث الليل يتجدد على أهل الأرض مع اللحظات شيئأ فشيئا، فيلزم انتقاله في

السماء الدنيا ليلأ ونهارا من قوم إلى قوم، وعوده إلى العرش في كل لحظة على قولهم، ونزوله فيها إلى سماء الدنيا، ولا يقول ذلك ذو لب وتحصيل

الثالث :أن القائل بأنه فوق العرش، وأنه ملأه كيف تسعه سماء الدنيا، وهي بالنسبة إلى العرش كحلقة في فلاة، فيلزم عليه أحد أمرين، إما اتساع سماء الدنيا كل ساعة حتى تسعه، أو تضاؤل الذات المقدس عن ذلك حتى تسعه، ونحن نقطع بانتفاء الأمرين .((اهـ



الليل ينزل إلى سماء الدنيا فيقول هل من تائب يتوب » .

اعلم أن النزول الذي هو الانتقال من علو إلى سفل لا يجوز حمل الحديث عليه ؛ لوجوه :

الأول : النزول من صفات الأجسام والمحدثات ويحتاج إلى ثلاثة : أجسام ، منتقل ، ومنتقل عنه ومنتقل إليه ، وذلك على الله تعالى محال .

الثاني : لو كان النزول لذاته حقيقة لتجددت له في كل يوم وليلة حركات عديدة تستوعب الليل كله ، وتنقلات كثيرة ؛ لأن ثلث الليل يتجدد على أهل الأرض مع اللحظات شيئًا فشيئًا ، فيلزم انتقاله في السماء الدنيا ليلاً ونهارًا ، من قوم إلى قوم ، وعودة إلى العرش في كل لحظة على قولهم ، ونزوله فيها إلى سماء الدنيا ، ولا يقول ذلك ذو لب وتحصيل (١) .

= ﴿ وأنزلنا من السماء ماء طهورًا ﴾ وبمعنى الإعلام نحو قوله تعالى : ﴿ نزل به الروح الأمين ﴾ أي أعلم به الروح الأمين محمدًا ﷺ . وبمعنى القول نحو : ﴿ سأنزل مثل ما أنزل الله ﴾ أي سأقول مثل ما قال . وبمعنى الإقبال على الشيء ، تقول العرب : فلان بمكارم الأخلاق ثم نزل إلى سفسافها . وبمعنى نزول الحكم . وكل ذلك متعارف عند أهل اللغة . وإذا كانت مشتركة في المعنى وجب حمل ما وصف به الرب من النزول على ما يليق به من هذه المعاني وهو إقباله على أهل الأرض بالرحمة . اهـ . (٣ / ٦٢٣) .

(١) قال أبو سليمان الخطابي في حديث النزول : وقد زل بعض شيوخ أهل الحديث ممن يُرجع إلى معرفته بالحديث والرجال ، فحاد عن هذه الطريقة ــ طريقة السلف ــ حين روى حديث النزول ؛ أقبل على نفسه فقال : إن قال قائل : كيف ينزل ربنا إلى السماء ؟ قيل له : ينزل كيف يشاء . فإن قال : هل يتحرك إذا نزل ؟ فقال : إن شاء يتحرك ، وإن شاء لم يتحرك . وهذا خطأ فاحش عظيم ، والله تعالى لا يوصف بالحركة ، لأن الحركة والسكون يتعاقبان في محل واحد ، وإنما يجوز أن يوصف بالحركة من يجوز أن يوصف بالسكون ، وكلاهما من أعراض الحدث وأوصاف المخلوقين ، والله تبارك وتعالى متعالٍ عنهما ﴿ ليس كمثله شيء ﴾ ، فلو جرى هذا الشيخ على طريقة السلف الصالح ولم يدخل فيما لا يعنيه لم يكن يخرج به القول إلى مثل هذا الخطأ الفاحش . قال : وإنما ذكرت هذا لكي يتوقى الكلام فيما كان من هذا النوع فإنه لا يثمر خيرًا ولا يفيد رشدا . ونسأل الله العصمة من الضلال ، والقولِ بما لا يجوز من الفاسد والمحال . الأسماء والصفات : ٤٥٤ . وانظر مشكل الحديث لابن فورك ص ١٨٩ ، ١٩١ . وحكى ابن فورك أن بعض المشايخ ضبطه بضم أوله على حذف المفعول أي ينزل ملكًا ، ويقويه حديث النسائي عن أبي هريرة وأبي سعيد قال قال رسول الله ﷺ : « إن الله يمهل حتى يمضي شطر الليل الأول ثم يأمر مناديًا يقول : هل من داع فيستجاب له ؟ » الحديث . وصححه عبد الحق . بل هذا الحديث يعين أن الإسناد مجازي في صيغ الثلاثي « ينزل » من روايات الحديث فيخرج الحديث من أن يكون من الأحاديث المتشابهة ، على أن شطر الليل وثلثه مما يختلف باختلاف المطالع والمغارب ، كما يعلم ذلك ضرورة من بحث عنه . فثبت أن ذلك فتح باب القبول لأهل كل أفق . وأما من جعل ذلك نقلة فقد جسم وخالف البرهان العقلي =

الثالث : أن القائل بأنه فوق العرش ، وأنه ملأه كيف تسعه سماء الدنيا ، وهي بالنسبة إلى العرش كحلقة في فلاة [١] ، فيلزم عليه أحد أمرين ؛ إما اتساع سماء الدنيا كل ساعة حتى تسعه ، أو تضاؤل الذات المقدسة عن ذلك حتى تسعه ، ونحن نقطع بانتفاء الأمرين .

الرابع : إن كان المراد بالنزول استماع الخلق إليه ، فذلك لم يحصل باتفاق ، وإن كان المراد به النداء من غير إسماع فلا فائدة فيه ، ويتعالى اللهُ عن ذلك .

إذا ثبت ذلك ، فقد ذهب جماعة من السلف إلى السكوت عن المراد بذلك النزول ، مع قطعهم بأن مالا يليق بجلاله تعالى غير مراد (و) تنزيهه عن الحركة والانتقال .

قال الأوزاعي : وقد سئل عن ذلك فقال : يفعل الله ما يشاء[٢] .

كما جرى لموسى عليه السلام مع ملك الموت لما فقأ عينه [٣] .

= والدليل الشرعي ، وضرورة الحس . راجع الفصل لابن حزم ، وشرح البخاري للعيني عن الأسماء والصفات تعليقًا ص ٤٥٠ .

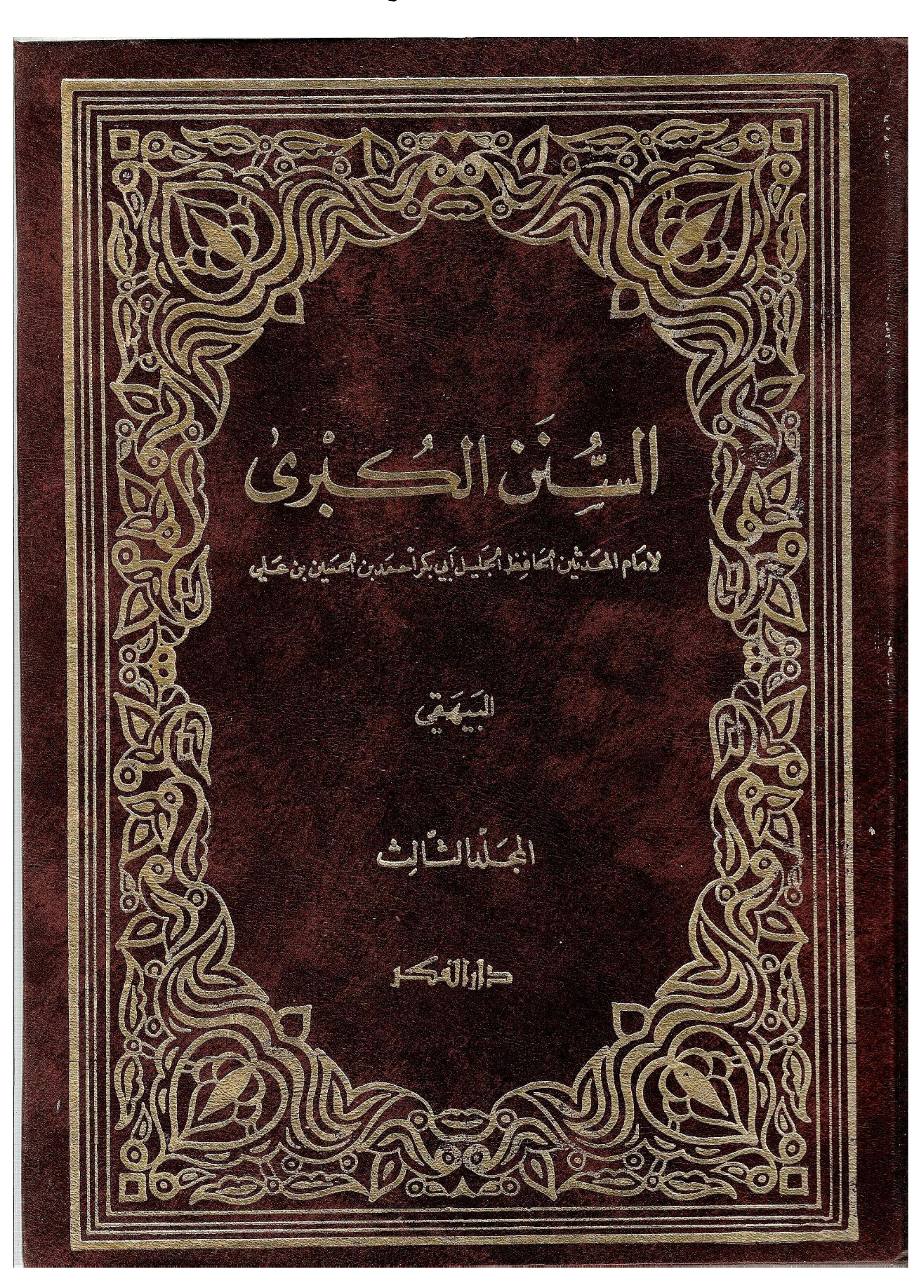
(١) قال رسول الله ﷺ لأبي ذر : « يا أبا ذر ما السموات السبع في الكرسي إلا كحلقة ملقاة في أرض فلاة وفضل العرش على الكرسي كفضل الفلاة على تلك الحلقة » . رواه البيهقي ، وقال : تفرد به يحيى بن سعيد السعدي . قال المعلق : هو منكر الحديث لا يحتج به إذا انفرد ، وقد انفرد به عن ابن جريج ، وكذلك شأن الرواية الثانية . فيه . الأسماء والصفات ٤٠٥ .

(٢) بعد هذه العبارة نقص بمقدار ورقة كاملة ولا حول ولا قوة إلا بالله .

(٣) أرى هذا هو الحديث الخامس ، رواه مسلم في الفضائل (١٥٨) ، ولفظه : « جاء ملك الموت إلى موسى عليه السلام ، فقال له : أجب ربك . قال : فلطم موسى عليه السلام عين ملك الموت ففقأها . قال : فرجع الملك إلى الله تعالى فقال : إنك أرسلتني إلى عبد لا يريد الموت وقد فقأ عيني . قال : فرَدَّ الله عينه وقال : ارجع إلى عبدي فقل : الحياة تريد ؟ فإن كنت تريد الحياة فضع يدك على متن ثور ، فما توارت يدك من شعرة فإنك تعيش بها سنة . قال ؛ ثم مه ؟ قال : ثم الموت . قال : فالآن من قريب ، رب أمتني من الأرض المقدسة برمية حجر » . قال رسول الله ﷺ : « والله لو أني عنده لأريتكم قبره إلى جانب الطريق عند الكثيب الأحمر » . مسلم في فضائل موسى عليه السلام . وأحمد (٢ / ، ٣١٥) . قال ابن قتيبة بعد ذكر هذا الحديث . ونحن نقول إن هذا الحديث حسن الطريق عند أصحاب الحديث وأحسب له أصلاً في الأخبار القديمة ، وله تأويل صحيح لا يدفعه النظر ، ولما تمثل ملك الموت لموسى عليه السلام ، وهذا ملك الله وهذا نبي الله ، وجاذبه لطمه موسى لطمة أذهبت العين التي هي تخييل وتمثيل ، وليست حقيقة ، وعاد ملك الموت عليه السلام إلى حقيقته خلقته الروحانية كما كان لم ينقص منه شيء . اهـ تأويل مختلف الحديث ص ٢٥٨ ، وانظر مشكل الحديث وبيانه لابن فورك ص ١٤٧ . وانظر النووي على مسلم في فضائل موسى عليه السلام والأسماء والصفات ص ٤٩٢ .

وقال الحافظ البيهقي في السنن الكبرى ما نصه » :أخبرنا أبو عبد الله الحافظ قال :سمعت أبا محمد أحمد بن عبد الله المزني يقول :حديث النزول قد ثبت عن رسول الله من وجوه صحيحة وورد في التنزيل ما يصدقه وهو قوله تعالى » :وَجَاء رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا] « سورة الفجر [والنزول والمجيء صفتان منفيتان عن الله تعالى من طريق الحركة والانتقال من حال إلى حال بل هما صفتان من صفات الله تعالى بلا تشبيه جل الله تعالى عما تقول المعطلة لصفاته والمشتهة بها علوا كبيرا .قلت :وكان أبو سليمان

الخطابي رحمه الله يقول :إنما ينكر هذا وما أشبهه من الحديث من يقيس الأمور في ذلك بما يشاهده من النزول الذي هو تدلي من أعلى إلى أسفل وانتقال من فوق إلى تحت وهذه صفة الأجسام والأشباح، فأما نزول من لا تستولي عليه صفات الأجسام فإن هذه المعاني غير متوهمة فيه وإنما هو خبر عن قدرته ورأفته بعباده وعطفه عليهم واستجابته دعاءهم ومغفرته لهم يفعل ما يشاء لا يتوجه على صفاته كيفية ولا على أفعاله كمية سبحانه ليس كمثله شيء وهو السميع البصير .((اه



ثنا اسحاق بن احمد الفارسي ثنا حفص بن عمر المهرقاني ثنا ابو داود وهو الطيالسي قال كان سفيان الثوري و شعبة وحماد بن زيد و حماد بن سلمة و شريك و ابو عوانة لايحدون (١) ولا يشبهون ولا يمثلون يروون الحديث ولا يقولون كيف واذا سئلوا جابوا بالاثر (اخبرنا) ابو عبدالله الحافظ قال سمعت ابامحمد احمد بن عبدالله المزني يقول حديث النزول قد ثبت عن رسول الله صلى الله عليه و سلم من وجوه صحيحة وورود في التنزيل مايصدقه وهو قوله تعالى وجاء ربك والملك صفاصفا والنزول والمجيء (٢) صفتان منفيتان عن الله تعالى من طريق الحركة والانتقال من حال الى حال بل هما صفتان من صفات الله تعالى بلا تشبيه جل الله تعالى عما تقول المعطلة لصفاته والمشبهة بها علوا كبيرا ٭ قلت وكان ابو سليمان الخطابي رحمه الله يقول انما ينكر هذا وما اشبهه من الحديث من يقيس الامور في ذلك بما يشاهده من النزول الذي هو تدل من اعلى الى اسفل و انتقال من فوق الى تحت و هذه صفة الاجسام و الاشباح فاما نزول من لا تستولى عليه صفات الاجسام فان هذه المعاني غير متوهمة فيه وانما هو خبر عن قدرته ورأفته بعباده وعطفه عليهم واستجابته دعاءهم ومغفرته لهم يفعل ما يشاء لايتوجه على صفاته كيفية ولا على افعاله كمية سبحانه ليس كمثله شيء وهو السميع البصير ٭

﴿ باب الترغيب في قيام جوف الليل الآخر ﴾

﴿ اخبرنا ﴾ ابو عبدالله الحافظ انبأ ابو بكر بن اسحاق الفقيه انبأ بشر بن موسى ثنا سفيان الحميدي ثنا سفيان (ح واخبرنا) ابو عمرو الاديب انبأ ابو بكر الاسمعيلي انبأ الفاريابي ثنا قتيبة بن سعيد و ابو بكر بن ابي شيبة قال و اخبرني ابو يعلى ثنا ابو خيثمة قالوا ثنا سفيان ثنا عمرو بن دينار انه سمع عمرو بن اوس الثقفي قال سمعت عبدالله بن عمرو بن العاص رضى الله عنهما يقول قال لي رسول الله صلى الله عليه و سلم احب الصيام الى الله صيام داود كان يصوم يوما يفطر يوما واحب الصلاة الى الله صلاة داود كان ينام نصف الليل ويقوم ثلثه وينام سدسه ٭ لفظ حديث الحميدي وقال غيره عن عن رواه البخاري في الصحيح عن قتيبة وغيره و رواه مسلم عن ابي بكر شيبة وابي خيثمة ٭

﴿ اخبرنا ﴾ ابو عبدالله الحافظ وابو زكريا بن ابي اسحاق المزكي قال ابو عبدالله ثنا وقال ابو زكريا انبأ ابو عبدالله محمد بن يعقوب ثنا محمد بن عبدالوهاب الفراء انبأ جعفر بن عون انبأ مسعر عن سعد بن ابراهيم عن ابي سلمة قال قالت عائشة رضى الله عنها ما الفى النبي صلى الله عليه و سلم عندي السحر الآخر الا نائما ٭ رواه مسلم في الصحيح من حديث مسعر و اخرجه البخاري من حديث ابراهيم بن سعد عن ابيه ٭

﴿ اخبرنا ﴾ ابو علي الروذباري انبأ ابو بكر بن داسة ثنا ابو داود ثنا حسين بن يزيد الكوفي ثنا حفص عن هشام ابن عروة عن ابيه عن عائشة رضى الله عنها قالت ان كان رسول الله صلى الله عليه و سلم ليوقظه الله عزوجل بالليل فما يجيء السحر حتى يفرغ من جزئه (٣) ٭

﴿ اخبرنا ﴾ ابو بكر بن فورك انبأ عبدالله بن جعفر ثنا يونس بن حبيب ثنا ابو داود ثنا شعبة عن الاشعث بن ابي الشعثاء عن ابيه عن مسروق قال سألت عائشة رضى الله عنها عن عمل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت كان احب العمل اليه الدائم قلت فاي حين كان يقوم قالت كان اذا سمع الصارخ قام ٭ قال ابو داود تعني الديك ٭

(١) في مص لايحدون ١٢ (٢) في مص - والمجيء والنزول ١٢ (٣) كذا في النسخ وفي سنن ابي داود حزبه ١٢

(باب الترغيب في قيام جوف الليل الآخر)

فليعلم الجاهل الذي لا تمييز له أنه حاد عن الحق الذي اتفق عليه السلف والخلف، فإن من أول من السلف والخلف تأويلاً إجماليا قال في حديث النزول وحديث الجارية وشبههما، وفي ءاية الاستواء على العرش والمجيء المذكور في قول !الله تعالى » :وَجَاء رَبُّكَ] « سورة الفجر [وشبههما من الآيات)) :بلا كيف ، ((ومرادهم أن ذلك على غير صفة من صفات الخلق أي ليس النزول كالنزول الحسي ولا

الاستواء بمعنى الجلوس والاستقرار، ولا المجيء بالانتقال والحركة وما هو من صفات المخلوق، فمعنى قولهم بلا كيف أن لهذه النصوص معان ليس فيها تشبيه لصفات الله بصفات الخلق

وأمّا الذين أولوا التأويل التفصيلي كالذين أولوا المجيء بمجيء القدرة أي ءاثار قدرة الله، والنزول بنزول الملك أو نزول الرحمة وما أشبه ذلك كتأويل الإمام سفيان الثوري والإمام البخاري وجه الله المذكور في قوله تعالى » :كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ] « سورة القصص [بما أريد به وجه الله وبملك الله، فلم يصفوا الله تعالى بصفات المخلوقين، فكلا الفريقين لم يتمسك بظواهر تلك لأيات وتلك الأحاديث، فكل متفقون على تنزيه الله عن صفات المخلوقين وعلى أن تلك الآيات والأحاديث ليس معانيها المعاني المعهودة من الخلق، فلا أحد من الفريقين يعتقد في حديث النزول أن الله تعالى ينزل نزولا حسيا كنزول الملائكة والبشر، ولا أحد منهم يعتقد أن معنى الاستواء الجلوس والاستقرار على العرش أو الكون في جهة العلو من غير مماسة، وذلك تمسك منهم بمعنى قوله تعالى » :فَاطِرُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَمِنَ الْأَنْعَامِ أَزْوَاجًا يَذْرَؤُكُمْ فِيهِ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ] « سورة الشورى [الذي هو تنزيه كلي، فترد تلك الآيات والأحاديث إلى هذه الآية .لأنها محكمة .فنفاة التأويل الإجمالي والتفصيلي لا مهرب لهم من الوقوع في المحال فيصيرون ضحكة عند أهل التمييز والفهم الذين يوفقون بين النقل والعقل

قال تقي الدين الحصني في كتابه دفع شُبه من شبه وتمرد ما نصه)) : وفي مواضع أغراضهم –أي ابن تيمية وأتباعه –الفاسدة يجرون الأحاديث على مقتضى العرف والحسن، ويقولون :ينزل بذاته وينتقل ويتحرك ويجلس على العرش بذاته، ثم يقولون :لا كما يعقل، يغالطون بذلك من يسمع من عامي وسيء الفهم، وذلك عين التناقض ومكابرة للحس والعقل، لأنه كلام متهافت يدفع ءاخره أوله وأوله ءاخره ((اهـ


دفع شبه من شبه وتمرد
ونسب ذلك إلى السيد الجليل الإمام أحمد
تصنيف: الإمام الحجة الفقيه الزاهد
تقي الدين أبي بكر الحصني الشافعي الدمشقي
المتوفى سنة ٨٢٩ هجرية
ويليه
الفتاوى السهمية
في ابن تيمية
أجاب عنها جماعة من العلماء
تحقيق وتعليق
عبد الواحد مصطفى
دار المصطفى

فالحاصل من كلام ابن حامد والقاضي والزاغوني[١] من التشبيه والصفات التي لا تليق بجناب الحق سبحانه وتعالى، وهي نزعة يهودية في التجسيم ونزعة سامرية في التشبيه، وكذا نزعة نصرانية[٢]، فإنه لما قيل في عيسى عليه السلام أنه روح الله سبحانه وتعالى، اعتقدت النصارى أن لله سبحانه وتعالى صفة هي روح ولجت في مريم عليها السلام.

وهؤلاء وقع لهم الغلط من سوء فهمهم، وما ذاك إلا أنهم سموا الأخبار أخبار صفات وإنما هي إضافات، وليس كل مضاف صفة فإنه سبحانه وتعالى قال: ﴿ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُوحِي ﴾[1] وليس لله صفة تسمى روحاً[٣].

فقد ابتدع من سمى المضاف[٤] صفة، ونادى على نفسه (٥٩/أ) بالجهل وسوء الفهم.

ثم إنهم في مواضع يؤولون[٥] بالتشهي، وفي مواضع أغراضهم الفاسدة يجرون الأحاديث على مقتضى العرف والحس، ويقولون: ينزل بذاته وينتقل ويتحرك ويجلس على العرش بذاته، ثم يقولون: لا كما يعقل !! يغالطون بذلك من يسمع من عامي وسيء الفهم، وذلك عين التناقض، ومكابرة في

---

(١) في ط: وابن الزاغوني.

(٢) في ط: هي نزعة سامرية في التجسيم ونزعة يهودية في التشبيه وكذا نزعة نصرانية.

(٣) في ج: وليس يقال لله صفة تسمى روحا.

(٤) في ب: الإضافات.

(٥) في ب: يقولون. وهو خطأ.

---

(1) الآية ٢٩ من سورة الحجر، والآية ٧٢ من سورة ص.

الحس والعقل، لأنه كلام متهافت يدفع آخره أوله وأوله آخره(1).

وفي كلامهم: «ننزهه غير أن(١) لا ننفي(٢) عنه حقيقة النزول» وهو كلام من لا يتعقل(٣) ما يقول.

(١) في ط: أننا.
(٢) في ب: ينفي.
(٣) في ط: وهذا كلام من لا يعقل.

---

(1) وإصرار هذه الطائفة على اتباع نهج التفكير العياني أو الحسي المشار إليه آنفا مع تمسكهم الكاذب بالتنزيه هو السبب في إصابتهم بالإمراض النفسية والعقلية التي حددها علماء وأطباء النفس المعاصرون تفصيلا وسبقت الإشارة إلى بعضها. ومنها مرض الفصام SCHIZOPHRENIA يقول عنه الدكتور أحمد عكاشة أستاذ الطب النفسي: « الفصام هو مرض ذهاني يتميز بمجموعة من الأعراض النفسية والعقلية التي تؤدي إن لم تعالج في بدء الأمر إلى اضطراب وتدهور في الشخصية والسلوك وأهم هذه الأعراض اضطرابات التفكير والوجدان والإدراك والإرادة والسلوك ... » إلى أن شرح أوجه اضطراب التفكير فقال:

١- اضطراب التفكير:

ونستطيع تقسيم هذا الاضطراب إلى:

أ- اضطراب التعبير عن التفكير. ب- اضطراب مجرى التفكير.

ج- اضطراب التحكم في التفكير. د- اضطراب محتوى التفكير.

أ- اضطراب التعبير عن التفكير:

هذا الاضطراب هو من الأعراض المميزة لهذا المرض حيث يشعر المريض بغموض وصعوبة في التعبير عن أفكاره ويظهر ذلك في هيئة:

[١] قلة وعدم الترابط بين الأفكار بحيث لا يستطيع المريض الاستمرار في موضوع واحد لمدة طويلة، مع تطاير أفكاره وعدم قدرته على الانتهاء مما بدأه، أو ربط الأفكار بعضها مع البعض.

[٢] صعوبة إيجاد المعنى بسهولة ولذا فهو يحوم حول المعنى ويزيد في الكلام ويستعمل الألفاظ الضخمة ويدخل في التفصيلات التافهة ولكنه لا يستطيع التركيز على المعنى المطلوب وإظهاره بوضوح، مع إجابات هامشية تدل على أنه يحوم حول الموضوع ولكنه لا يستطيع الدخول إلى اللب.

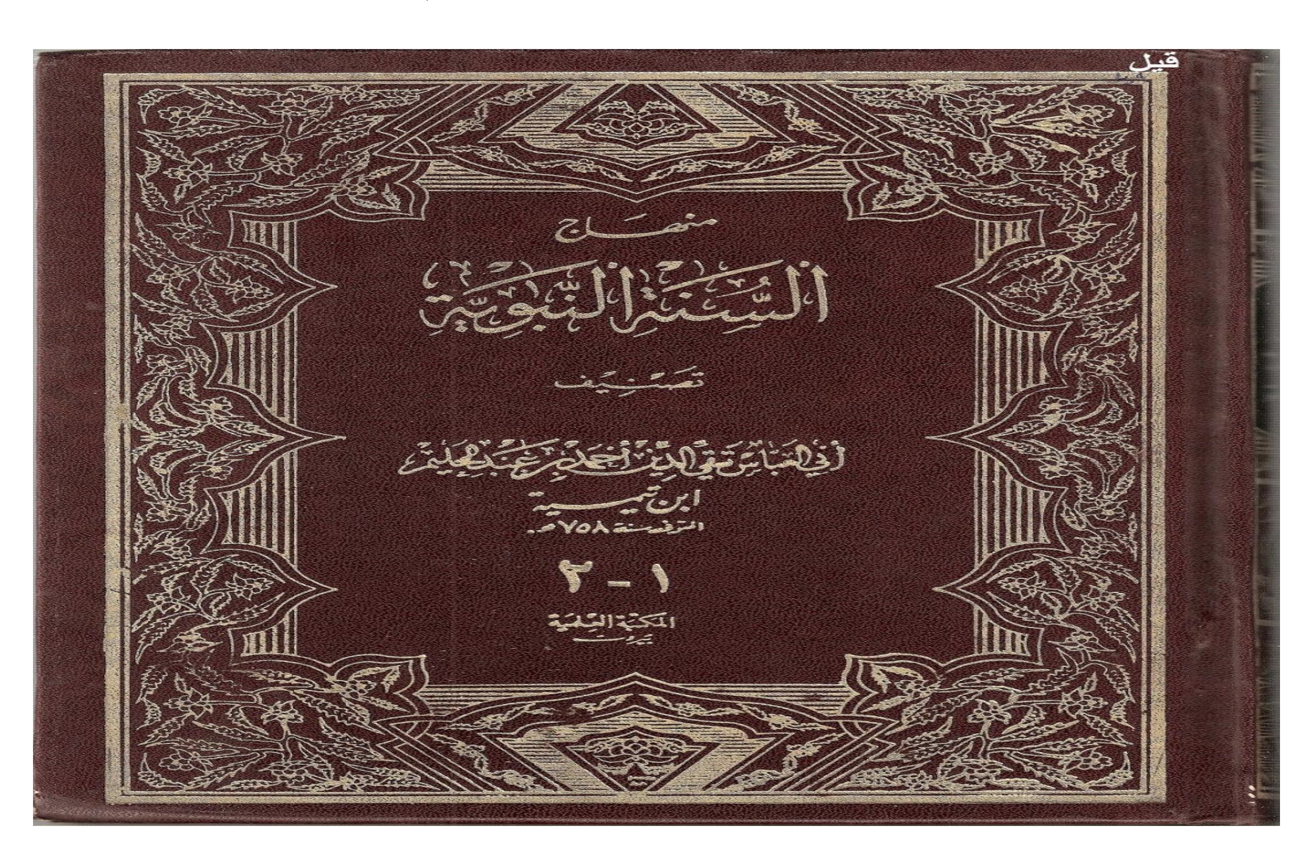
[٣] امتزاج الواقع مع الخيال، واختلاط الأحداث اليومية الحقيقية باضطراب تفكيره مما يجعل شكل تفكيره شبيه بما يحدث في الأحلام، وتصبح الحقيقة والخيال جزءا واقعيا في حياته الفكرية. =

07.قوله بنسبة الحد لذات الله تعالى

ابن تيمية : قوله بنسبة الحد لذات الله تعالى

قوله بنسبة الحد لذات الله تعالى

وأما إثباته الحد لله الذي نفاه الطحاوي في كتابه الذي سماه » ذكر بيان عقيدة أهل السنة والجماعة على مذهب فقهاء الملة أبي حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي، وأبي يوسف يعقوب بن إبراهيمالأنصاري، وأبي عبد الله محمد بن الحسن الشيباني « صاحبيه أي وغيرهم عن الله تعالى بقوله » :تعالى عن الحدود والغايات ،« فهو ما نقله ابن تيمية في كتابه الموافقة عن أبي سعيد الدارمي المجسم موافقًا له فقال ما نصه » : وقد اتفقت الكلمة من المسلمين والكافرين أن الله في السماء وحدُّوه بذلك إلا المريسي الضال وأصحابه حتى الصبيان الذين لم يبلغوا الحنث قد عرفوا ذلك إذا أحزن الصبي شيء يرفع يده إلى ربه ويدعوه في السماء دون ما سواها وكل أحد بالله وبمكانه أعلم من الجهمية « اهـ



قال المجسم ابن تيمية

علموا أنه ليس شئ يقع عليه اسم الشئ الاوله حد وغاية وصفة وأن لا شئ ليس له حد ولا غاية ولا صفة فالشئ أبدا موصوف لا محالة ولا شئ يوصف بلا حد ولا غاية وقولك لا حد له تعنى انه لا شئ قال أبو سعيد والله تعالى له حد لا يعلمه أحد غيره ولا يجوز لأحد أن يتوهم لحده غاية فى نفسه ولكن يؤمن بالحد ويكل علم

(مطلب الارادة نوعان)

ذلك الى الله ولمكانه أيضا حد وهو على عرشه فوق سمواته فهذان حدان اثنان وسئل عبد الله بن المبارك بم نعرف ربنا قال بانه على عرشه بائن من خلقه قيل بحد قال بحد حدثناه الحسن بن الصباح البزار عن على بن الحسن بن شقيق عن ابن المبارك فمن ادعى انه ليس لله حد فقد رد القرآن وادعى انه لا شئ لان الله وصف حد مكانه فقال الرحمن على العرش استوى أأمنتم من فى السماء يخافون ربهم من فوقهم انى متوفيك ورافعك الى اليه يصعد الكلم الطيب فهذا كله وما أشبهه شواهد ودلائل على الحد ومن لم يعترف به فقد كفر بتنزيل الله وجحد آيات الله وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله فوق عرشه فوق سمواته وقال للامة السوداء أين الله قالت فى السماء قال أعتقها فانها مؤمنة فقول رسول الله صلى الله عليه وسلم انها مؤمنة دليل على أنها لو لم تؤمن بان الله فى السماء كما قال الله ورسوله لم تكن مؤمنة حدثنا أحمد بن منيع حدثنا أبو معوية عن شبيب عن الحسن عن عمران بن حصين أن النبى صلى الله عليه وسلم قال لابيه يا حصين كم تعبد اليوم الها قال سبعة ستة فى الارض وواحدا فى السماء قال فأيهم تعدلرغبتك ورهبتك قال الذى فى السماء فلم ينكر النبى صلى الله عليه وسلم على الكافر اذ عرف أن اله العالمين فى السماء كما قاله النبى صلى الله عليه وسلم لحصين الخزاعى فى كفره يومئذ كان أعلم بالله الجليل الاجل من المريسى وأصحابه مع ما ينتحلون من الاسلام اذ ميز بين الاله الخالق الذى فى السماء وبين الآلهة والاصنام المخلوقة التى فى الارض وقد اتفقت الكلمة من المسلمين والكافرين أن الله فى

ولم يشأه وكذلك قوله تعالى ومن يرد أن يضله يجعل صدره ضيقا حرجا دليل على أنه أراد ضلاله وهو لم يأمر بالضلال (الوجه الثالث) طريقة الائمة الفقهاء وأهل الحديث وكثير من أهل النظر وغيرهم أن الارادة فى كتاب الله نوعان ❁ ارادة تتعلق بالامر وارادة تتعلق بالخلق فالارادة المتعلقة بالامر أن يريد من العبد فعل ما أمره وأما ارادة الخلق فان يريد ما يفعله هو فارادة الامر هى المتضمنة للمحبة والرضا وهى الارادة الدينية والارادة المتعلقة بالخلق هى المشيئة وهى الارادة الكونية القدرية فالاولى كقوله تعالى يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر وقوله تعالى يريد الله ليبين لكم ويهديكم سنن الذين من قبلكم ويتوب عليكم الى قوله يريد الله أن يخفف عنكم وقوله ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج ولكن يريد ليطهركم وليتم نعمته عليكم وقوله انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرا والثانية كقوله تعالى فمن يرد الله أن يهديه يشرح صدره للاسلام ومن يرد أن يضله يجعل صدره ضيقا حرجا وقول نوح ولا ينفعكم نصحى ان أردت أن أنصح لكم ان كان الله يريد أن يغويكم ومن هذا النوع قول المسلمين ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن ومن النوع الاول قولهم لمن يفعل القبائح هذا يفعل ما لا يريده الله فاذا كان كذلك فالكفر والفسوق والعصيان ليس مرادا للرب عز وجل بالاعتبار الاول والطاعة موافقة لتلك الارادة أو موافقة للامر المستلزم لتلك الارادة فاما موافقة مجرد النوع الثانى فلا يكون به مطيعا. وحينئذ فالنبى يقول له ان الله يبغض الكفر ولا يحبه ولا يرضاه لك أن تفعله ولا يريده بهذا الاعتبار والنبى يامره بالايمان الذى يحبه الله ويرضاه له ويريده بهذا الاعتبار (الوجه الرابع) أن يقال هذه المسئلة مبنية على أصل هو أن الحب والرضا هل هو الارادة أو هو صفة مغايرة للارادة فكثير من أهل النظر من المعتزلة والاشعرية ومن اتبعهم من الفقهاء أصحاب أحمد والشافعى وغيرهما يجعلونها جنسا واحدا ثم القدرية يقولون هو لا يحب الكفر والفسوق والعصيان فلا يريده والمثبتة يقولون بل هو يريد ذلك فيكون قد أحبه ورضيه وأولئك يتأولون الآيات المثبتة لارادة هذه الحوادث كقوله تعالى ومن يرد أن يضله يجعل صدره ضيقا حرجا وقوله ان كان الله يريد أن يغويكم وهؤلاء يتأولون الآيات النافية لمحبة الله ورضاه لها كقوله تعالى والله لا يحب الفساد ولا يرضى لعباده الكفر وقوله اذ يبيتون ما لا يرضى من القول وأما جماهير الناس من أهل الكلام والفقه والحديث والتصوف فيفرقون بين النوعين وهو قول أئمة الفقهاء من أصحاب أبى حنيفة ومالك والشافعى وأحمد وغيرهم وهو قول المثبتين للقدر مثل الاشعرى كما ذكره أبو المعالى الجوينى فالنصوص قد صرحت بان الله لا يرضى الكفر والفسوق والعصيان ولا يحب ذلك مع كون الحوادث كلها بمشيئة الله تعالى وتأويل ذلك لا يرضاها من المؤمنين أو لا يرضاها ولا يحبها دينا بمعنى لا يريدها يقتضى أن يقال يرضى الايمان أى من الكافة أو لا يريده غير دين والله تعالى قد أخبر أنه يكره المعاصى بقوله تعالى كل ذلك كان سيئه عند ربك مكروها وقال النبى صلى الله تعالى عليه وسلم ان الله كره لكم ثلاثا قيل وقال وكثرة السؤال واضاعة المال والأمة متفقة على أن الله يكره المنهيات دون المأمورات ويحب المأمورات دون المنهيات وانه يحب المتقين والمحسنين والصابرين ويحب التوابين ويحب المتطهرين ويرضى عن الذين آمنوا

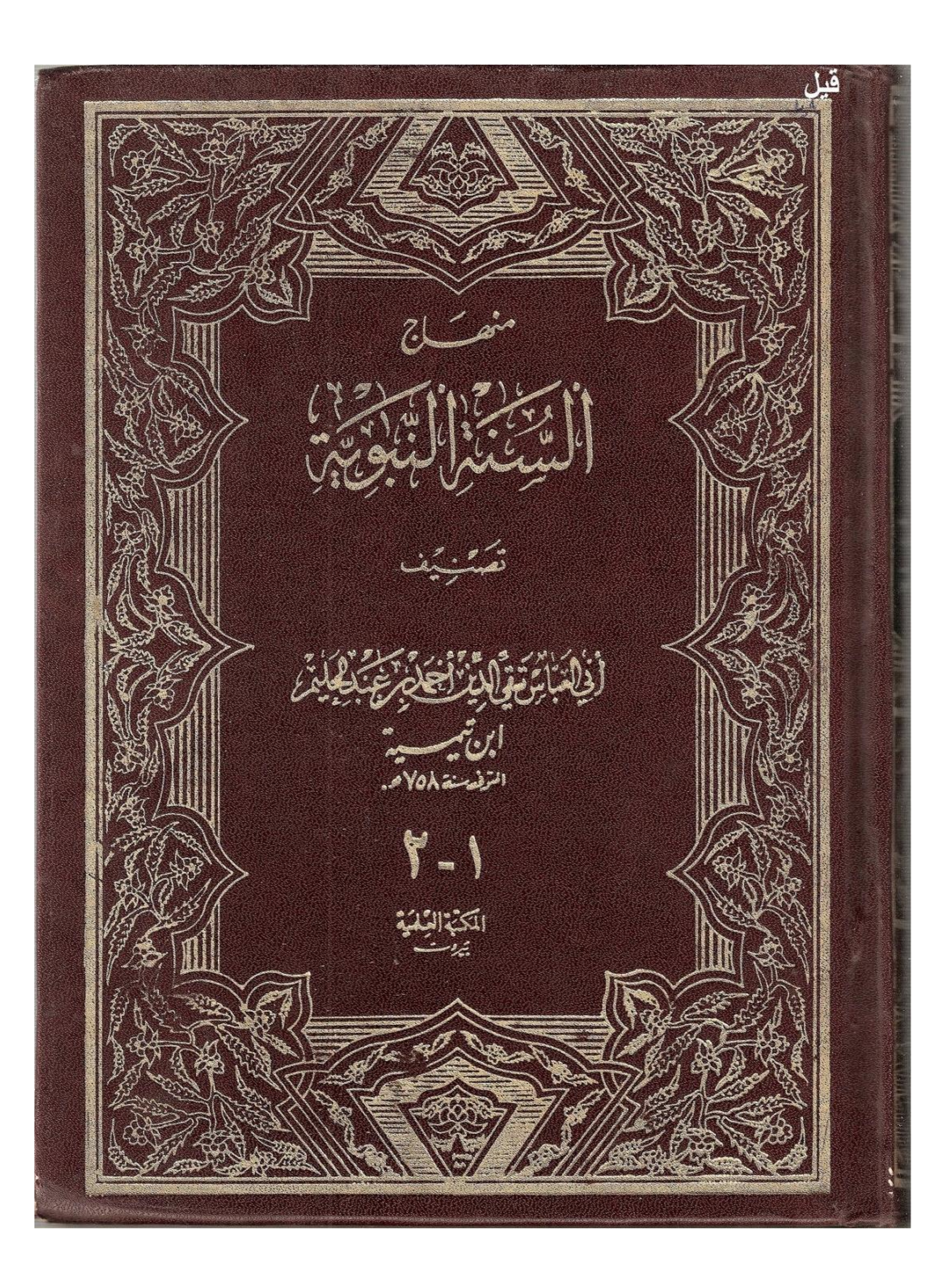
قال المجسم ابن تيمية

السماء وحدوه بذلك الا المريسي الضال وأصحابه حتى الصبيان الذين لم يبلغوا الحنث قد عرفوا ذلك اذا أحزن الصبي شيء يرفع يده الى ربه يدعوه في السماء دون ما سواها وكل أحد بالله وبمكانه أعلم من الجهمية (٣٠) ثم انتدب المعارض لتلك الصفات

التي ألفها وعددها في كتابه من الوجه والسمع والبصر وغير ذلك يتأولها ويحكم على الله وعلى رسوله فيها حرفا بعد حرف وشيئا بعد شيء بحكم بشر بن غياث المريسي لا يعتمد فيها على امام أقدم منه ولا أرشد منه عنده فاغتنمنا ذلك كله منه اذ صرح باسمه وسلم فيها لحكمه لما أن الكلمة قد اجتمعت من عامة الفقهاء في كفره وهتك ستره وافتضاحه في مصره وفي سائر الامصار الذين سمعوا بذكره ثم ذكر الكلام على ابطال تأويلات الجهمية للصفات الواردة في الكتاب والسنة وقال عثمان بن سعيد في كتاب الرد على الجهمية له * باب الايمان بكلام الله تعالى قال أبو سعيد فالله المتكلم أولا وآخرا لم يزل له الكلام اذ لا متكلم غيره ولا يزال له الكلام اذ لا يبقى متكلم غيره فيقول لمن الملك اليوم انا الملك أنا الديان أين ملوك الارض فلا ينكر كلام الله الا من يريد ابطال ما أنزل الله عز وجل كيف يعجز عن الكلام من علم العباد الكلام وأنطق الانام قال الله تعالى في كتابه وكلم الله موسى تكليما فهذا لا يحتمل تأويلا غير نفس الكلام وقال لموسى اني اصطفيتك على الناس برسالاتي وبكلامي وقال الله تعالى وقد كان فريق منهم يسمعون كلام الله ثم يحرفونه من بعد ما عقلوه وهم يعلمون وقال يريدون أن يبدلوا كلام الله وقال لا تبديل لكلمات الله وقال وتمت كلمة ربك صدقا وعدلا لا مبدل لكلماته وذكر آيات أخرى الى أن قال وقال تعالى لقوم موسى حين اتخذوا العجل فقال أفلا يرون أن لا يرجع اليهم قولا ولا يملك لهم ضرا ولا نفعا وقال عجلا جسدا له خوار ألم يروا أنه لا يكلمهم ولا يهديهم سبيلا اتخذوه الجعد

وعملوا الصالحات وانه يمقت الكافرين ويغضب عليهم وقد قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ما أحد أحب اليه المدح من الله وما أحد أحب اليه العذر من الله وقال ما أحد أغير من الله أن يرى عبده يزني بأمته وقال ان الله وتر يحب الوتر ان الله جميل يحب الجمال وقال ان الله يحب أن تؤتى رخصه كما تؤتى عزائمه وقال ان الله يحب العبد التقي الغني الخفي ان الله يرضى لكم ثلاثا أن تعبدوه ولا تشركوا به شيئا وأن تعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا وأن تناصحوا من ولاه الله أمركم وقال لله أشد فرحا بتوبة عبده المؤمن من رجل أضل راحلته بأرض دوية مهلكة عليها طعامه وشرابه فطلبها فلم يجدها فاضطجع ينتظر الموت فلما أفاق فاذا بها عليها طعامه وشرابه فالله أشد فرحا بتوبة عبده من هذا الرجل براحلته وهذا الحديث في الصحاح من وجوه متعددة وهو مستفيض عن النبي صلى الله عليه وسلم متفق على صحته وثبوته وكذلك أمثاله واذا كان كذلك فالطاعات يريدها من العباد الارادة المتضمنة لمحبته لها ورضاه بها اذا وقعت وان لم يفعلها والمعاصي يبغضها ويمقتها ويكره من العباد من يفعلها وان شاء أن يخلقها هو لحكمة اقتضت ذلك ولا يلزم اذا كرهها لعبد لكونها تضر العبد ويبغضها أيضا أن يكره أن يخلقها هو لما له فيه من الحكمة فان الفعل قد يحسن من أحد المخلوقين ويقبح من الآخر لاختلاف حال الفاعلين فكيف يلزم أن ما قبح من العبد يقبح من الرب مع أنه لا نسبة للمخلوق مع الخالق واذا كان المخلوق يريد ما لا يحبه كارادة المريض لشرب الدواء الذي يبغضه ويحب ما لا يريده كمحبة المريض الطعام الذي يضره ومحبة الصائم الطعام والشراب الذي لا يريد أن يأكله ومحبة الانسان الشهوات التي يكرهها بعقله ودينه فقد عقل ثبوت أحدهما دون الآخر وان أحدهما ليس بمستلزم للآخر فكيف لا يمكن ثبوت أحدهما دون الآخر في حق الخالق تعالى وقد يقال كل هذه الامور مرادة لكن فيها ما يراد لنفسه فهو مراد بالذات محبوب لله مرضى له وفيها ما يراد لغيره وهو مراد بالعرض لكونه وسيلة الى المراد المحبوب لذاته فالانسان يريد العافية لنفسها ويريد شرب الدواء لكونه وسيلة اليها فهو يريد ذلك من هذه الجهة وان لم يكن محبوبا في نفسه واذا كان المراد ينقسم الى مراد لنفسه وهو المحبوب لنفسه والى مراد لغيره لكونه وسيلة الى غيره وهذا قد لا يحب لنفسه أمكن أن يجعل الفرق بين المحبة والمشيئة من هذا الباب والارادة نوعان فما كان محبوبا فهو مراد لنفسه وما كان في نفسه غير محبوب فهو مراد لغيره وعلى هذا ينبني مسئلة محبة الرب عز وجل نفسه ومحبته لعباده فان الذين جعلوا المحبة والرضا هو المشيئة العامة قالوا ان الرب لا يحب في الحقيقة ولا يحب وتأولوا محبته تعالى لعباده بارادة ثوابهم ومحبتهم له بارادة طاعتهم له والتقرب اليه ومنهم طائفة كثيرة قالوا هو محبوب يستحق أن يحب ولكن محبته لغيره بمعنى مشيئته وأما السلف والائمة وأئمة الحديث وأئمة التصوف وكثير من أهل الكلام والنظر فاقروا بانه محبوب لذاته بل لا يستحق أن يحب لذاته الا هو وهذا حقيقة الالوهية وهو حقيقة ملة ابراهيم ومن لم يقر بذلك لم يفرق بين الربوبية والالهية ولم يجعل الله معبودا لذاته ولا أثبت التلذذ بالنظر اليه ولا أنه أحب الى أهل الجنة من كل شيء وهذا القول في الحقيقة هو من أقوال الخارجين عن ملة ابراهيم من المنكرين لكون الله هو المعبود دون ما سواه ولهذا لما ظهر هذا القول في أوائل الاسلام قتل من أظهره وهو

وقال في الموافقة عن أبي سعيد الدارمي المجسم ما نصه » : والله تعالى له حد لا يعلمه أحد غيره، ولا يجوز لأحد أن يتوهم لحده غاية في نفسه، ولكن يؤمن بالحد ويكل علم ذلك إلى الله، ولمكانه أيضًا حد وهو على عرشه فوق سماواته، فهذان حدان اثنان « اهـ، ثم قال فهذا كله وما أشبهه شواهد ودلائل على الحد ,ومن لم يعترف به فقد كفر بتنزيل الله وجحد ءايات الله اهـ ووافقه على ذلك


قيل
منهاج
السنة النبوية
تصنيف
أبي العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحليم
ابن تيمية
المتوفى سنة ٧٥٨ هـ
١ - ٢
المكتبة العلمية
بيروت

قال المجسم ابن تيمية

علموا أنه ليس شيء يقع عليه اسم الشيء الا وله حد وغاية وصفة وأن لا شيء ليس له حد ولا غاية ولا صفة فالشيء أبداً موصوف لا محالة ولا شيء يوصف بلا حد ولا غاية وقولك لا حد له تعني انه لا شيء قال أبو سعيد والله تعالى له حد لا يعلمه أحد غيره ولا يجوز لأحد أن يتوهم لحده غاية في نفسه ولكن يؤمن بالحد ويكل علم ذلك الى الله ولمكانه أيضاً حد وهو على عرشه فوق سمواته فهذان حدان اثنان وسئل عبد الله بن المبارك بم نعرف ربنا قال بأنه على عرشه بائن من خلقه قيل بحد قال بحد حدثناه الحسن بن الصباح البزار عن علي بن الحسن بن شقيق عن ابن المبارك فمن ادعى انه ليس لله حد فقد رد القرآن وادعى انه لا شيء لأن الله وصف حد مكانه فقال الرحمن على العرش استوى أأمنتم من في السماء يخافون ربهم من فوقهم اني متوفيك ورافعك الي اليه يصعد الكلم الطيب فهذا كله وما أشبهه شواهد ودلائل على الحد ومن لم يعترف به فقد كفر بتنزيل الله وجحد آيات الله وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله فوق عرشه فوق سمواته وقال للأمة السوداء أين الله قالت في السماء قال أعتقها فانها مؤمنة فقول رسول الله صلى الله عليه وسلم انها مؤمنة دليل على أنها لو لم تؤمن بان الله في السماء كما قال الله ورسوله لم تكن مؤمنة حدثنا أحمد بن منيع حدثنا أبو معوية عن شبيب عن الحسن عن عمران بن حصين أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لأبيه يا حصين كم تعبد اليوم الها قال سبعة ستة في الارض وواحداً في السماء قال فأيهم تعد لرغبتك ورهبتك قال الذي في السماء فلم ينكر النبي صلى الله عليه وسلم على الكافر اذ عرف أن اله العالمين في السماء كما قاله النبي صلى الله عليه وسلم فحصين الخزاعي في كفره يومئذ كان أعلم بالله الجليل الاجل من المريسي وأصحابه مع ما ينتحلون من الاسلام اذ ميز بين الاله الخالق الذي في السماء وبين الآلهة والاصنام المخلوقة التي في الارض وقد اتفقت الكلمة من المسلمين والكافرين أن الله في

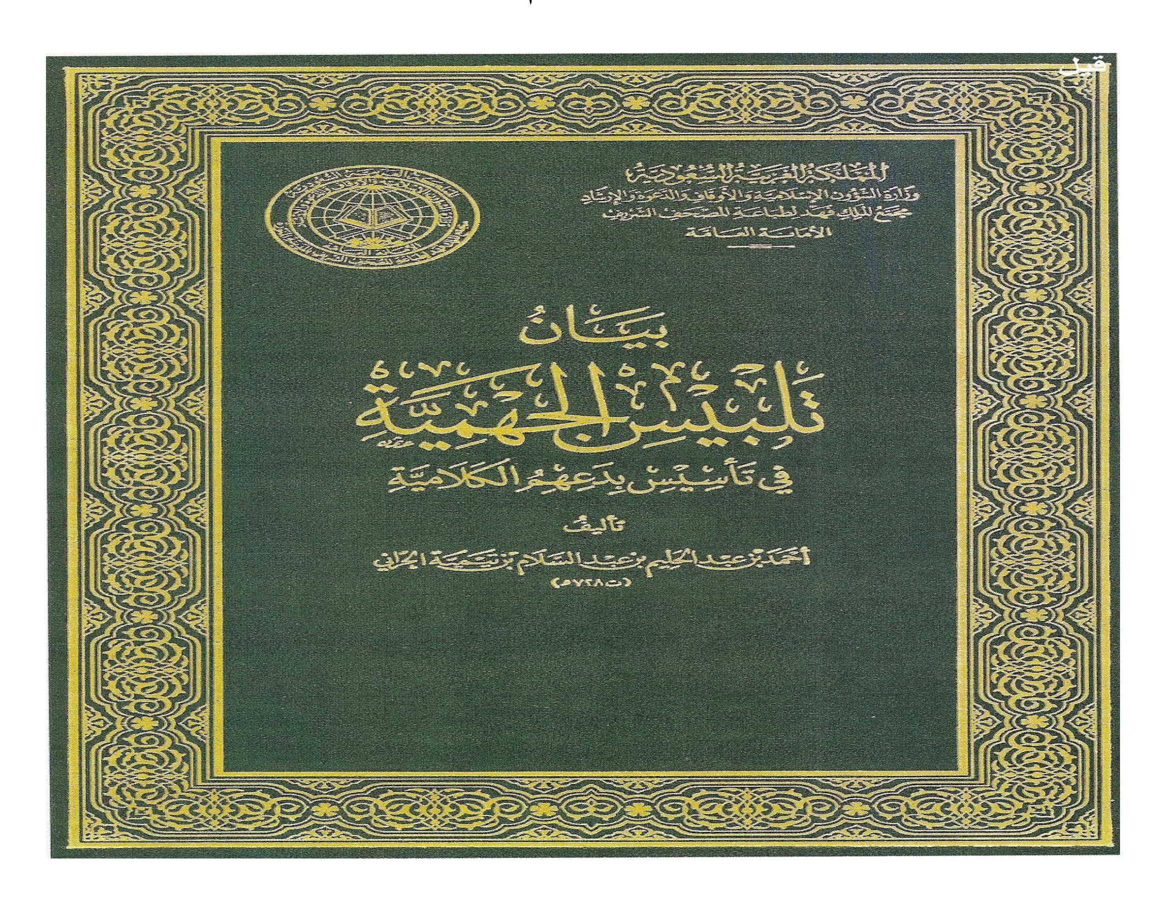
(مطلب الارادة نوعان)

ولم يشأه وكذلك قوله تعالى ومن يرد أن يضله يجعل صدره ضيقاً حرجاً دليل على أنه أراد ضلاله وهو لم يأمر بالضلال (الوجه الثالث) طريقة الائمة الفقهاء وأهل الحديث وكثير من أهل النظر وغيرهم أن الارادة في كتاب الله نوعان ارادة تتعلق بالامر وارادة تتعلق بالخلق فالارادة المتعلقة بالامر أن يريد من العبد فعل ما أمره وأما ارادة الخلق فان يريد ما يفعله هو فارادة الامر هي المتضمنة للمحبة والرضا وهي الارادة الدينية والارادة المتعلقة بالخلق هي المشيئة وهي الارادة الكونية القدرية فالاولى كقوله تعالى يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر وقوله تعالى يريد الله ليبين لكم ويهديكم سنن الذين من قبلكم ويتوب عليكم الى قوله يريد الله أن يخفف عنكم وقوله ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج ولكن يريد ليطهركم وليتم نعمته عليكم وقوله انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيراً والثانية كقوله تعالى فمن يرد الله أن يهديه يشرح صدره للاسلام ومن يرد أن يضله يجعل صدره ضيقاً حرجاً وقول نوح ولا ينفعكم نصحي ان أردت أن أنصح لكم ان كان الله يريد أن يغويكم ومن هذا النوع قول المسلمين ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن ومن النوع الاول قولهم لمن يفعل القبائح هذا يفعل ما لا يريده الله فاذا كان كذلك فالكفر والفسوق والعصيان ليس مراداً للرب عز وجل بالاعتبار الاول والطاعة موافقة لتلك الارادة أو موافقة للامر المستلزم لتلك الارادة فاما موافقة مجرد النوع الثاني فلا يكون به مطيعاً. وحينئذ فالنبي يقول له ان الله يبغض الكفر ولا يحبه ولا يرضاه لك أن تفعله ولا يريده بهذا الاعتبار والنبي يأمره بالايمان الذي يحبه الله ويرضاه له ويريده بهذا الاعتبار (الوجه الرابع) أن يقال هذه المسئلة مبنية على أصل هو أن الحب والرضا هل هو الارادة أو هو صفة مغايرة للارادة فكثير من أهل النظر من المعتزلة والاشعرية ومن اتبعهم من الفقهاء أصحاب أحمد والشافعي وغيرهما يجعلونها جنساً واحداً ثم القدرية يقولون هو لا يحب الكفر والفسوق والعصيان فلا يريده والمثبتة يقولون بل هو يريد ذلك فيكون قد أحبه ورضيه وأولئك يتأولون الآيات المثبتة لارادة هذه الحوادث كقوله تعالى ومن يرد أن يضله يجعل صدره ضيقاً حرجاً وقوله ان كان الله يريد أن يغويكم وهؤلاء يتأولون الآيات النافية لمحبة الله ورضاه لها كقوله تعالى والله لا يحب الفساد ولا يرضى لعباده الكفر وقوله اذ يبيتون ما لا يرضى من القول وأما جماهير الناس من أهل الكلام والفقه والحديث والتصوف فيفرقون بين النوعين وهو قول أئمة الفقهاء من أصحاب أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد وغيرهم وهو قول المثبتين للقدر مثل الاشعري كما ذكره أبو المعالي الجويني فالنصوص قد صرحت بان الله لا يرضى الكفر والفسوق والعصيان ولا يحب ذلك مع كون الحوادث كلها بمشيئة الله تعالى وتأويل ذلك لا يرضاها من المؤمنين أو لا يرضاها ولا يحبها ديناً بمعنى لا يريدها يقتضي أن يقال يرضى الايمان أي من الكافة أو لا يريده غير دين والله تعالى قد أخبر أنه يكره المعاصي بقوله تعالى كل ذلك كان سيئه عند ربك مكروها وقال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ان الله كره لكم ثلاثاً قيل وقال وكثرة السؤال واضاعة المال والأمة متفقة على أن الله يكره المنهيات دون المأمورات ويحب المأمورات دون المنهيات وانه يحب المتقين والمحسنين والصابرين ويحب التوابين ويحب المتطهرين ويرضى عن الذين آمنوا

وقال في كتابه بيان تلبيس الجهمية ما نصه :قد دل الكتاب والسنة على معنى ذلك كما تقدم احتجاج الإمام احمد بالقرآن مما يدل على ان الله له حد يتميز به عن المخلوقات اه

وقال فيه أيضًا ما نصه « :وذلك ل ينافي ما تقدم من إثبات أنه في نفسه له حدٌّ يعلمه هو لا يعلمه غيره « اه

فهو يعتقد أن الله متحيز في جهة فوق العالم ,تعالى الله عن ذلك ,يقول ابن تيمية في كتابه بيان تلبيس الجهمية ما نصه « : والبارىء سبحانه وتعالى فوق العالم فوقية حقيقية ليست فوقية الرتبة « اهـ



مطابقة له، فإن هذا اللفظ لم نثبت به صفة زائدة على ما في الكتاب والسنة؛ بل بينا به ما عطله المبطلون من وجود الرب تعالى ومباينته لخلقه وثبوت حقيقته.

ويقولون[١] لهم: قد دل الكتاب والسنة على معنى ذلك كما تقدم احتجاج الإمام أحمد لذلك بما في القرآن مما يدل على أن الله تعالى له حد يتميز به عن المخلوقات[٢]. وأن بينه وبين الخلق انفصالاً ومباينة. بحيث يصح معه أن يعرج الأمر إليه، ويصعد إليه، و يصح أن يجيء هو ويأتي، كما سنقرر هذا في موضعه، فإن القرآن يدل على المعنى تارة بالمطابقة[٣]، وتارة

---

(١) أي المُثبِتة.

(٢) راجع نسخة (ط)١/٤٢٨ـ ٤٢٩ أو نسخة(ك) ٢٣٥ب وفيه عن الخلال قال أخبرنا أبو بكر المروزي، قال سمعت أبا عبدالله قيل له: روي عن علي بن الحسن بن شقيق عن ابن المبارك أنه قيل له: كيف نعرف الله عز وجل؟ قال: على العرش بحد . قال قد بلغني ذلك عنه وأعجبه ثم قال أبو عبدالله: ﴿ هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ ﴾ ثم قال: ﴿ وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴾ .

قال الخلال: أخبرنا الحسن بن صالح العطار حدثنا هارون بن يعقوب الهاشمي، سمعت أبي يعقوب ابن العباس قال كنا عند أبي عبدالله قال: فسألناه عن قول ابن المبارك: قيل له كيف نعرف ربنا؟ قال في السماء السابعة على عرشه بحد، فقال أحمد: هكذا على العرش استوى بحد. فقلنا له: ما معنى قول ابن المبارك بحد، قال لا أعرفه، ولكن لهذا شواهد من القرآن في خمسة مواضع ﴿ إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ ﴾ ﴿ ءَأَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ ﴾ ﴿ تَعْرُجُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيْهِ ﴾ وهو على عرشه وعلمه مع كل شيء.

(٣) المطابقة: دلالة اللفظ بالنسبة إلى تمام مسماه، كدلالة لفظ البيت على معنى البيت.

راجع: (المستصفى في علم الأصول) للغزالي: ص٢٠، و(المحصول في =

فالأولى دلت أن البارئ تعالى خارج عن العالم ليس فيه، وهذه دلت على أن البارئ سابق للعالم لم يقارنه العالم، وكذلك قال سبحانه: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ﴾ [الحديد: ٣] وقال النبي ﷺ في الحديث الصحيح: «أنت الأول فليس قبلك شيء، وأنت الآخر فليس بعدك شيء، وأنت الظاهر فليس فوقك شيء، وأنت الباطن فليس دونك شيء»[١] والبارئ سبحانه وتعالى فوق العالم فوقية حقيقية ليست فوقية الرتبة، كما أن التقدم على الشيء قد يقال: إنه بمجرد الرتبة، كما يكون بالمكان؛ مثل تقدم العالم على الجاهل، وتقدم الإمام على المأموم، فتقدم الله على العالم ليس بمجرد ذلك؛ بل هو قبله حقيقة، فكذلك العلو على العالم، قد يقال: إنه يكون بمجرد الرتبة، كما يقال العالم فوق الجاهل، وعلو الله على العالم ليس بمجرد ذلك، بل هو عال عليه علوًا حقيقيًا، وهو العلو المعروف والتقدم المعروف، فهذا هو الذي يدل عليه ما ذكره من الموازنة والمقابلة، وكلاهما حق يقولون به، فعلم أن الحجة عليه لا له.

---

(١) هذه قطعة من حديث أخرجه مسلم في صحيحه ج ٤/ ٢٠٨٤ في كتاب الذكر (٤٨) في باب ما يقول عند النوم وأخذ المضجع (١٧) في حديث رقم (٦١/٢٧١٣) عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ وأخرجه الإمام أحمد في المسند ج٢/ ٣٨١، ٤٠٤ عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه.
وأخرجه الترمذي في سننه ج٥/ ٤٧٢ في كتاب الدعوات (٤٩) في باب ما جاء في الدعاء إذا أوى إلى فراشه (١٩) حديث (٣٤٠٠) عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

وأسماؤه وصفاته منه غير مخلوقة، ونعوذ بالله من الزلل والارتياب والشك، إنه على كل شيء قدير). وقال الخلال[١] (وزادني أبو القاسم الجبلي[٢] عن حنبل[٣] في هذا الكلام[٤]، وقال تبارك وتعالى: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ﴾ [البقرة: ٢٥٥] ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْمَلِكُ ٱلْقُدُّوسُ ٱلسَّلَٰمُ ٱلْمُؤْمِنُ ٱلْمُهَيْمِنُ ٱلْعَزِيزُ ٱلْجَبَّارُ ٱلْمُتَكَبِّرُ﴾ [الحشر: ٢٣] هذه صفات الله عز وجل وأسماؤه تبارك وتعالى)[٥].

بيان المؤلف عدم المنافاة بين إثبات الحد ونفيه في كلام السلف

فهذا الكلام من الإمام أبي عبد الله أحمد رحمه[٦] الله يبين أنه نفى أن العباد يحدون الله تعالى أو صفاته بحد، أو يُقدِّرون ذلك بقدر، أو أن يبلغوا إلى أن يصفوا ذلك؛ وذلك لاينافي ما تقدم من إثبات أنه في نفسه له حد يعلمه هو لا يعلمه غيره، أو أنه هو يصف نفسه. وهكذا كلام سائر أئمة السلف يثبتون الحقائق وينفون / علم العباد بكنهها كما ذكرنا من كلامهم في

ك ٢٣٧/أ

(١) الخلال تقدمت ترجمته ص٣٩٤.

(٢) «الجبلي» ليست في ط وهو أبو القاسم إسحاق بن إبراهيم المعروف بابن الجبلي، سمع منصور بن أبي مزاحم وطبقته، ولم يحدث إلا بشيء يسير، وكان يذكر بالفهم، ويوصف بالحفظ، روى عنه أبو سهل بن زياد القطان، وروى الخلال من طريقه آثارًا في السنة، وكان مولده سنة ٢١٢، وتوفي لثمان بقين من ربيع الآخر سنة ٢٨١هـ وصلى عليه إبراهيم الحربي.
انظر: [السنة للخلال الآثار ٢٥٦، ٦٢٤، ٦٣٦، ٦٩٤، تاريخ بغداد ٦/ ٣٧٨].

(٣) حنبل بن إسحاق تقدم ص٣٩٥.

(٤) في الفتاوى الكبرى «وناداني أبو القاسم أين الجبلي من حنبل في هذا الكلام».

(٥) العبارة من قوله «قلت له: والمشبهة ما يقولون... إلى قوله: وأسماؤه تبارك وتعالى» منقولة أيضًا في الفتاوى الكبرى ٥/ ٦٥ ولم أجدها فيما وقفت عليه من كتاب السنة للخلال.

(٦) تقدمت ترجمته ص٤٧.

والعجب من ابن تيمية في قوله المذكور الموهم أن المسلمين والكافرين اتفقوا وأجمعوا على أن الله له حد وقد نقل أبو الفضل التميمي رئيس الحنابلة عن الإمام أحمد أنه قال والله تعالى لا يلحقه تغير ولا تبدل ولا تلحقه الحدود قبل خلق العرش ولا بعد خلق العرش ، وكان ينكر –الإمام أحمد – على من يقول إن الله في كل مكان بذاته لأن الأمكنة كلها محدودة اهـ

كتاب اعتقاد الإمام

أحمد بن حنبل

تأليف

أبو الفضل عبد الواحد بن عبد العزيز بن الحارث التميمي

ولد سنة ٣٤١ هـ وتوفي سنة ٤١٠هـ

حققه وخرج أحاديثه

طلعت بن فؤاد الحُلْواني





ولا يجوز أن يقال: استوى بمماسة، ولا بملاقاة/ تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً. [ق٥٣أ]

والله ـ تعالى ـ لم يلحقه تغير ولا تبديل، ولا تلحقه الحدود قبل خلق العرش، ولا بعد خلق العرش وكان ينكر على من يقول: إن الله في كل مكان بذاته؛ لأن الأمكنة كلها محدودة، وحكى عن عبدالرحمن بن مهدي عن مالك «أن الله ـ تعالى ـ مستوٍ على عرشه المجيد كما أخبر، وأن علمه في كل مكان، ولا يخلو شيء من علمه»(١) وعظم عليه الكلام في هذا واستبشعه.

فهو عالم بالأشياء مدبرها من غير مخالطة ولا موالجة،

---

(١) رواه أبوداود في مسائله لأحمد برقم [١٦٩٩]، وصالح بن أحمد في مسائله لأبيه (٢/٣٩٧ ـ ٣٩٨) برقم [١٠٧٢]، واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد برقم [٦٧٣] عن أحمد بن حنبل قال: ثنا سريج بن النعمان قال: ثنا عبدالله بن نافع قال: قال مالك... فذكره.
وسريج بن النعمان وثقه ابن معين وابن سعد والدارقطني والعجلي، وقال النسائي: ليس به بأس. وقال أبوداود: ثقة حدثنا عنه أحمد بن حنبل غلط في أحاديث.
وعبدالله بن نافع، قال أحمد: أعلم الناس برأي مالك وحديثه، كان يحفظ حديث مالك كله، ثم دخله بآخره الشك. وقال ابن حجر: مدني ثقة صحيح الكتاب في حفظه لين.

فالله سبحانه وتعالى منزه عن أن يكون ذا حد ونهاية كسائر الأجسام لأنها محدودة فالعرش الذي هو أكبر الأجرام محدود .وكذا الذرة محدودة ,لأن الفرق بينهما من حيث كثرة الأجزاء وقلتها ,والذرة عند أهل اللغة و المتكلمين تطلق على النملة الصغيرة الحمراء ,قال الحافظ اللغوي محمد مرتضى الزبيدي ما نصه الذر صغار النمل مائة منهما زنة حبة شعير ,وقيل الذرة ما ليس لها وزن ,ويراد بها ما يرى في شعاع الشمس الداخل في النافذة ,قالوا الذر النمل الأحمر الصغير الواحدة ذرة اهـ

فالعرش أجزاؤه كثيرة، و الذرة أجزاؤها قليلة، فلا يتوهم متوهم غافل عن تنزيه الله تعالي أن مرادهم بنفي المحدودية عن الله أنه شئ لا تحصي أجزاؤه كالعرش، و أنه ليس صغيرا قليل الأجزاء بحيث يدخل تحت الحصر، فينبغي الاهتمام ببيان هذه العبارة لطلاب العلم علي الوجه الذي ينفي عنهم توهم المعني الفاسد المذكور، لأنه قد يتوهم بعض الجهال اذا قيل الله ليس له حد أو ليس بمحدود أن معناه جرم كبير، و اعتقاد الجرم في الله كفر، فمن اعتقده جرما صغيرا أو اعتقده جرما كبيرا كالعرش أو أوسع منه فهو غير عارف بربه

فالله تعالي منزه عن الحدود، أي :لا يجوز عليه عقلا و لا شرعا أن يكون له حد، و لا يجوز أن يقال ان له حدا لا نعلمه بل هو يعلمه كما قال بعض المجسمة من الحنابلة من أسلاف ابن تيمية، و ذلك لأن المحدود يحتاج الي من حده، و المحتاج الي غيره فهو محدث، و المحدث لا يكون الها لأن الاله من شرطه الأزلية و القدم

و يكفي لنفي الحد و الحجم عن الله تعالي من حيث النص الشرعي قوله تعالي) :ليس كمثله شي ء (لأنه لو كان حجما لكان له أمثال لا تحصي و هذا من الأوليات في مفهوم هذه الأية، لأن الشئ ذكر في الآية في معرض النفي فيشمل كل ما سواه من حجم كثيف و حجم لطيف، فقول مشبهة العصر)الوهابية :(ان معني الآية ليس له مثل فيما نعرفه، زيغ من القول لا يلتفت إليه

قال الامام أبوالقاسم الأنصاري النيسابوري شارح كتاب الارشاد لامام الحرمين ما نصه « : فصل في نفي الحد و النهاية »

اعلم أن القديم سبحانه لا يتناهي في ذلك علي معني نفي الجهة و الحد عنه، و لا يتناهي في وجوده علي معني نفي الأولية عنه فانه أزلي أبدي صمدي، و كذلك صفات ذاته لا تتناهي في ذاتها و وجودها و متعلقاتها ان كان لها تعلق، و معني قولنا :لا تتناهي في الذات قيامها بذات لا نهاية له و لا حد و لا منقطع و لا حيث، و قولنا لا تتناهي في الوجود اشارة الي أزليتها و وجوب بقائها و أنها متعلقة بما لا يتناهي كالمعلومات و المقدورات و المخبرات .ثم قال « :و أما الجوهر فهو متناه في الوجود و الذات لأنه لا يشغل الي حيزا له حكم النهاية و هو حادث له مفتتح و يجوز عدمه .و العرض متناه في الذات من حيث الحكم علي معني أنه لا ينبسط علي محلين، و متناه في الوجود علي معني أنه لا يبقي زمانين، و يتناهي في تعلقه فانه لا يتعلق بأكثر من واحد

أما المجسمة فاهم أثبتوا للقديم سبحانه الحد و النهاية، فمنهم من أثبت له النهايات من ست جهات، و منهم من أثبتها من جهة واحدة و هي جهة تحت، و منهم من لا يطلق عليه النهاية، و اختلفوا في لفظ المحدود فمنهم من أثبته و منهم من منعه و أثب الحد، و قد بينا أن اثبات النهاية من جهة واحدة توجب اثباتها من جميع الجهات، و لأن النهاية و الانقطاع من الجهة الواحدة تقدح في العظمة، بدليل أنه لو لم يتناه لكان أعظم مما كان، فلما تناهي فقد صغر، و يجب نفي الصغر عنه كما وجب اثبات العظمة له، يوضح ما قلناه أنهم قالوا انما منعنا كونه وسط العالم لأنه يوجب اتصافه بالصغر، فاثبات النهاية من جانب يفضي الي النهاية من جميع الجوانب، فقد تحقق اذا بنفي النهاية و الحد عنه استحالة الاتصال و الانفصال و المحاذاة عليه لاستحالة الحجمية و الجثة عليه، بل هو عظيم الذات لانتقاء النهايات و الصغر عنه لا لجسامة و لا لصورة و شَبَح « أ .هـ

ثم قال « : فصل في معني العظمة و العلو و الكبرياء و الفوقية :أجمع المسلمون علي أن الله تعالي عظيم و أعظم من كل عظيم، و معني العظمة و العلو و العزة و الرفعة، و الفوقية واحد و هو استحقاق نعوت الجلال و صفات التعالي علي وصف الكمال و ذلك تقدسه عن مشابهة المخلوقين، و تنزهه عن سمات المحدثين و عن الحاجة و النقص، و اتصافه بصفات الالهية كالقدرة الشاملة للمقدورات، و الارادة النافذة في المرادات، و العلم المحيط بجميع المعلومات، و الجود البسيط، و الرحمة الواسعة، و النعمة السابغة، و السمع و البصر و القول القديم، و الطول العميم و الوجه و اليد و البقاء و المجد « اهـ

و أما ما نقله ابن تيمية عن بعض السلف أنه قال بالحد لله فهو لم يثبت اسنادا، و لو صح فهو نقل عن فرد من أتباع التابعين فليس فيه حجة و انما الحجة بكلام الله و كلام الرسول الثابت الصحيح عنه صلي الله عليه و سلم باسناد خال عن مختلف فيه، كما شرط ذلك الحافظ ابن حجر و غيره لأحاديث الصفات .و من أعجب العجاب قوله :ان من نفي الحد عن الله من الأئمة يعني الحد المعلوم لنا، و من أثبته يحمل كلامه علي أنه أراد حدا يعلمه الله لا يعلمه غيره

و أما استدلاله بما ورد أن رسول الله صلي الله عليه و سلم قال لوالد عمران بن حصين « :يا حصين كم تعبد اليوم إلها؟ « قال :سبعة، ستة في الأرض و واحدا في السماء، قال « :فأيهم تعد لرغبتك و رهبتك ، » قال « :الذي في السماء ، » فهو لم يرد باسناد يثبت به الحديث في الصفات فلا حجة في

ذلك و كذلك استدلاله لاثبات الحد لله في السماء برفع الأيدي اليها للدعاء، فانه لا يدل علي أن الله متحيز في جهة فوق، كما أن حديث مسلم أنه صلي الله عليه و سلم لما استسقي وجه يديه الي أسفل، لا يدل علي أن الله في جهة تحت، فلا حجة في هذا و لا في هذا لاثبات جهة فوق و لا جهة تحت لله تعالي

و لفظ الحديث في صحيح مسلم عن أنس بن مالك أن النبي صلي الله عليه و سلم استسقي فأشار بظهر كفيه الي السماء .و روي أبوداود و ابن حبان في صحيحه أن رسول الله صلي الله عليه و سلم استسقي عند أحجار الزيت قريبا من الزوراء قائما يدعو يستسقي رافعا كفيه قبل و جهه لا يجاوز بهما رأسه

قال الكوثري في تعليقه علي السيف الصقيل ما نصه « :قال ابن تيمية في التأسيس في رد أساس التقديس المحفوظ في ظاهرية دمشق في ضمن المجلد رقم 25 من الكواكب الدراري – و هذا الكتاب مخبأة و وكر لكتبهم في التجسيم و قد بينت ذلك فيما علقته علي المصعد الأحمد) ص) :(31 فمن المعلوم أن الكتاب و السنة و الاجماع لن ينطق بأن الأجسام كلها محدثة و أن الله ليس بجسم، و لا قال ذلك امام من أئمة المسلمين، فليس في تركي لهذا القول خروج عن الفطرة و لا عن الشريعة »

و قال في موضع آخر منه « :قلتم ليس هو بجسم، و لاجوهر و لا متحيز و لا في جهة و لا يشار اليه بحس و لا يتميز منه شئ و عبرتم عن ذلك بأنه تعالي ليس بمنقسم و لا مركب و أنه لا حد له و لا غاية، تريدون بذلك أنه يمتنع عليه أن يكون له حد و قدر أو يكون له قدر لا يتناهي ...فكيف ساغ لكم هذا النفي بلا كتاب و لا سنة ا هـ

و في ذلك عبر للمعتبر، و هل يتصور لمارق أن يكون أصرح من هذا بين قوم مسلمين؟ . » انتهي كلام الكوثري


(٣٠) من تراث الكوثرى
السيفُ الصقيلُ
فى الرد على ابن زفيل
للإمام الحجة أبى الحسن تقى الدين على بن
عبد الكافى السبكى الكبير
المولود سنة ٦٨٣ هـ - ١٢٨٤ م
المتوفى سنة ٧٥٦ هـ - ١٣٥٥ م
يرد به على نونية ابن القيم
ومعه تكملة الرد على نونية ابن القيم
بقلم
محمد زاهد بن الحسن الكوثرى
الناشر
المكتبة الأزهرية للتراث
٩ درب الأتراك خلف الجامع الأزهر الشريف ت: ٥١٢٠٨٤٧

اليهود والنصارى، واحذر تجادلهم بـ«قال الله وقال الرسول» وهم أولى به، فإذا ابتليت بهم فغالطهم على التأويل للأخبار والقرآن، وعلى التكذيب للإلحاد.

هذان أصلان أوصى بهما أشياخنا أشياخهم، وإذا اجتمعت بهم فى مجلس فابدأ بإيراد وشغل زمان لا يملكوه عليك بالآثار وتفسير القرآن، فإن وافقت صرت مثلهم، وإن عارضت صرت زنديقًا كافرًا، وإن سكت يقال جاهل، فابدأ ولو بالفشر والهذيان هذا الذى - والله -[1] وصانا به أشياخنا فرجعت عن سفرى وقلت لصاحبى: عطل ركابك ما ثمّ شىء غير ذى الأكوان، لو كان للأكوان رب خالق كان المجسم صاحب البرهان أو كان رب بائن عن ذا الورى، كان المجسم صاحب الإيمان. فدع التكاليف واخلع عذارك ما ثم فوق العرش من رب، ولم يتكلم الرحمن بالقرآن لو كان فوق العرش رب لزم التحيز ولو كان القرآن عنه كلامه حرفا وصوتا[2] كان ذا جثمان، فإذا انتفيا ما الذى يبقى من إيمان؟ فدع

= الضئيلة التى تعجز عن اكتناه ذوات المخلوقات وإنما علمهم بالمخلوقات عبارة عما تخيلوه بشأنها من إحساسهم بأغراضها، فكيف يجترئون على تخيل الحوم حول حمى الخالق جل وعلا.

قال ابن تيمية فى التأسيس فى رد أساس التقديس المحفوظ فى ظاهرية دمشق فى ضمن المجلد رقم ٢٥ من الكواكب الدرارى - وهذا الكتاب مخبأة ووكر لكتبهم فى التجسيم وقد بينت ذلك فيما علقته على المصعد الأحمد (ص ٣١): «فمن المعلوم أن الكتاب والسنة والإجماع لم ينطق بأن الأجسام كلها محدثة وأن الله ليس بجسم ولا قال ذلك إمام من أئمة المسلمين فليس فى تركى لهذا القول خروج عن الفطرة ولا عن الشريعة اهـ».

وقال فى موضع آخر منه: «قلتم ليس هو بجسم، ولا جوهو ولا متحيز ولا فى جهة ولا يشار إليه بحس ولا يتميز منه شىء وعبرتم عن ذلك بأنه تعالى ليس بمنقسم ولا مركب وأنه لا حد له ولا غاية، تريدون بذلك أنه يمتنع عليه أن يكون له حد وقدر أو يكون له قدر لا يتناهى.. فكيف ساغ لكم هذا النفى بلا كتاب ولا سنة اهـ». وفى ذلك عبر للمعتبر، وهل يتصور لمارق أن يكون أصرح من هذا بين قوم مسلمين؟

(١) ثم انظر كيف يحلف كذبا على هذه المحاورة الخيالية فهل يتصور أن يصدر منه مثل ذلك لو كان يخاف مقام ربه فى ذلك اليوم الرهيب، وسيأتى ما يقضى على مزاعمه فى استقرار معبوده على العرش - جل إله المسلمين عن مثل هذه الوثنية - كما سيأتى القضاء على مزاعمه فى الحرف والصوت قضاء لا نهوض لها بعده إن شاء الله تعالى.

(٢) واعتقاد الصوت فى كلام الله خطر جدًا، وكان الإمام عز الدين بن عبد السلام ابتلى بالمبتدعة الصوتية فى عهد الملك الأشرف موسى ابن الملك العادل الأيوبى، وكان الملك الأشرف هذا يميل إليهم ويعتقد فيهم أنهم على صواب حيث كان يخالطهم منذ صغره حتى منع العز المذكور من الإفتاء بسبب هذه المسألة=

هذا و قد ثبت في النقل عن أبي حنيفة و غيره عمن قبله و هو الامام زين العابدين علي بن الحسين رضي الله عنهما في رسالته المشهورة بالصحيفة السجادية نفي الحد عن الله، فقد ذكر المحدث الحافظ محمد مرتضي الزبيدي شارح القاموس في شرح احياء علوم الدين هذه الصحيفة باسناد متصل منه الي زين العابدين قوله « :أنت الله الذي لا تحد فتكون محدودا . » أي :فكيف تكون محدودا، و قوله « : لا يحيط به مكان . » فقوله فتكون بالنصب مرتبط بالنفي السابق، و لا يجوز أن يقرأ برفع النون لأنه

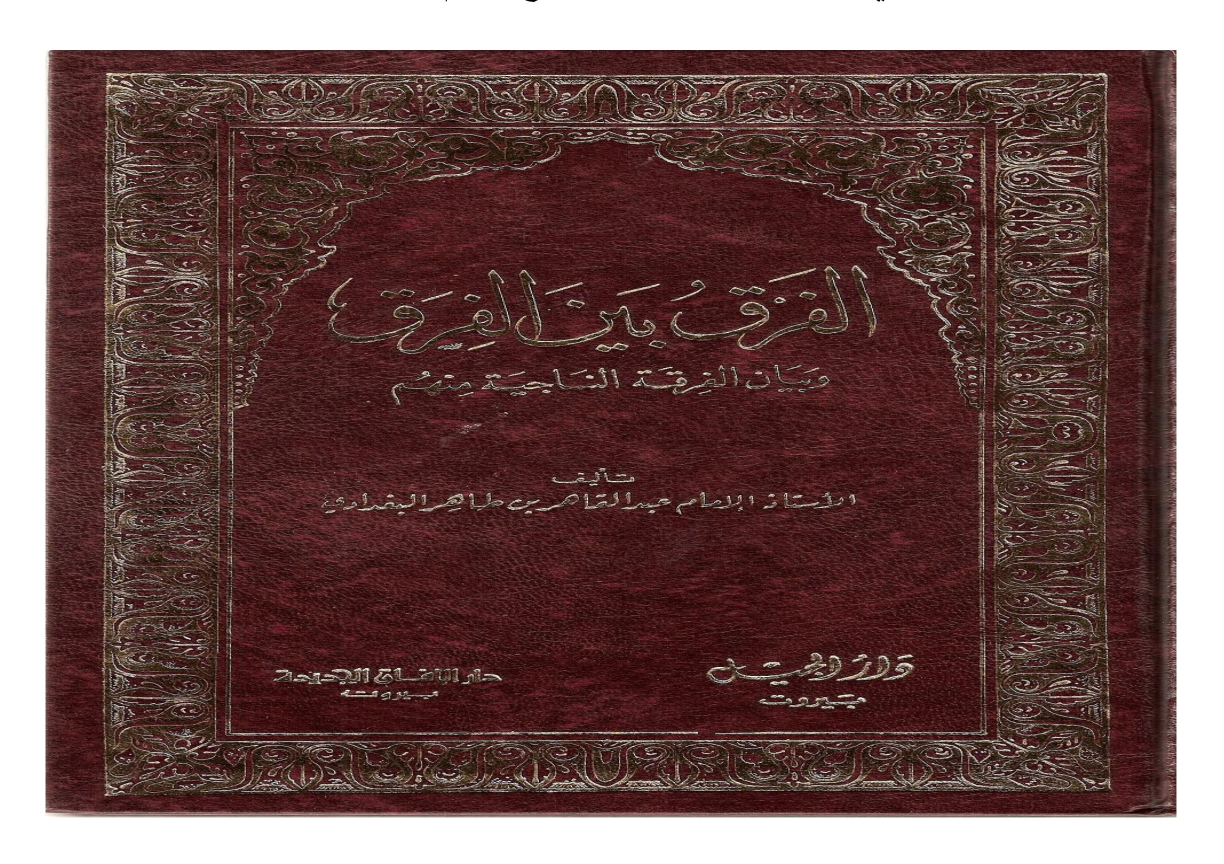
يلزم منه تناقض، و هذا كقوله تعالي « :لا يقضي عليهم فيموتوا) « فاطر .(36 :فيموتوا منصوب بأن مضمة

و قول الامام علي زين العابدين رضي الله عنه « : أنت الله الذي لا تحد « صريح في أن الله تعالي لا يجوز عليه أن يكون محدودا، ليس له حد في علمه و لا في علم الخلق

فأين ما ادعاه من اتفاق كلمة المسلمين علي اثبات الحد لله، و بقية أئمة السلف علي ما كانوا عليه من نفي الحد عن الله، بدليل قول الطحاوي السابق، فانه أورد ذلك علي أنه مذهب السلف، و هؤلاء الأربعة من أئمة السلف المشاهير، و انما خص أباحنيفة و صاحبيه بالذكر لشهرتهم، و لأنه سبك عبارة العقيدة علي حسب أسلوبهم، و هو مذهب كل السلف كما أشعر بذلك قول الطحاوي « :ذكر بيان عقيدة أهل السنة و الجماعة »

فقد بان تمويه ابن تيمية و انكشف و هذا دأبه، الرأي الذي يعجبه في الاعتقاد ينسبه الي السلف ليوهم بذلك ضعفاء العقول و الأفهام أن مذهبه مذهب السلف، و هيهات هيهات

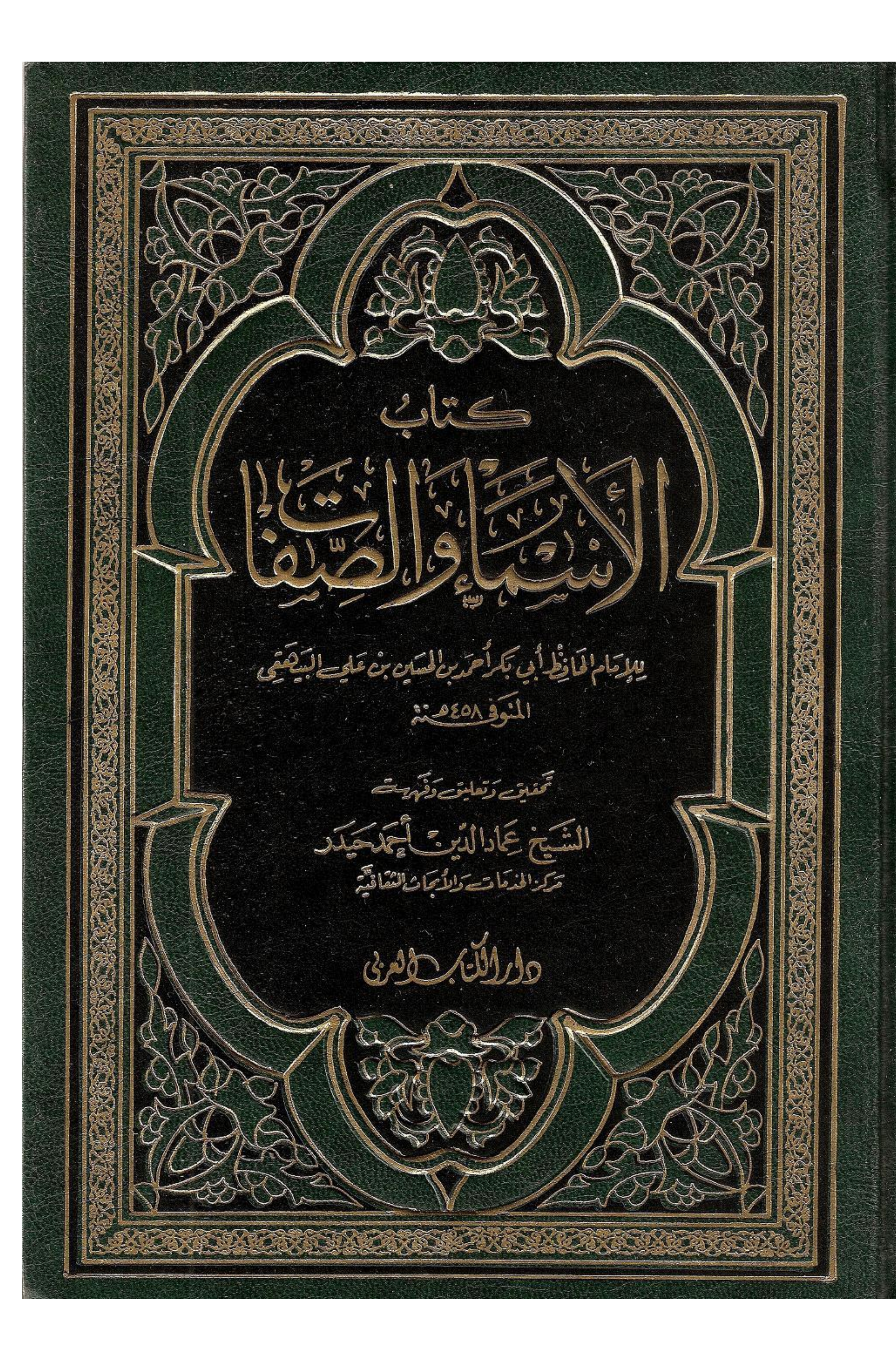
و قد نقل الاجماع علي نفي الحد الامام أبومنصور البغدادي في الفرق بين الفرق و نصه « : و قالوا – أي أهل السنة و الجماعة – بنفي النهاية و الحد عن صانع العالم « أ .هـ



الاجسام . وان الاجسام هى الخالقة للاعراض في أنفسها . وقالوا ان الحوادث قبل حدوثهـا لم تكن أشياء ولا اعياناً ولا جواهر ولا اعراضاً خلاف قول القدرية في دعواها ان المعدومات في حال عـدمها اشياء . وقد زعم البصريون منهم ان الجواهر والاعراض كانت قبل حدوثها جواهر وأعراضاً . وقول هؤلاء يؤدى الى القول بقدم العالم . والقول الذى يؤدى الى الكفر كفر في نفسه وقالوا ان صانع العالم قديم لم يزل موجوداً خلاف قول المجوس في قولهم بصانعين . أحدهما شيطان محـدث . وخلاف قول الغلاة من الروافض الذين قالوا في عليّ جوهر مخلوق محدث بانه صار الهاً صانعاً بحلول روح الإله فيه تعالى الله عن قولهم علوًا كبيرًا. وقالوا بنفى النهاية والحـدّ عن صانع العالم خلاف قول هشام بن الحـكم الرافضى في دعواه ان معبوده سبعـة اشبار بشبر نفسه . وخلاف قول مَنْ زعم من الكراميـة انه ذو نهاية من الجهة التى تلاقى منها العرش ولا نهاية له من خمس جهات سواها . واجمعوا على احالة وصفـه بالصورة والاعضاء خلاف قول من زعم من غلاة الروافض ومن اتباع داوود الحوارى أنه على صورة الانسان وقد زعم هشام بن سالم الجواليقى واتباعه من الرافضة ان معبودهم (١٢٥ ا) على صورة الانسان وعلى رأسه وفرة سوداء وهو نور

و قال الامام أبوحنيفة رضي الله عنه في الفقه الأكبر ما نصه « :و لا حد له و لا ضد له « أ .هـ

و قال الحافظ البيهقي في كتابه الأسماء و الصفات ما نصه « : و ما تفرد به الكلبي و أمثاله يوجب الحد، و الحد يوجب الحدث لحاجة الحد الي حاد خصه به، و البارئ قديم لم يزل « أ .هـ


كتاب
الأسماء والصفات
للإمام الحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي
المتوفى ٤٥٨ هـ
تحقيق وتعليق وفهرسة
الشيخ عماد الدين أحمد حيدر
مركز الخدمات والأبحاث الثقافية
دار الكتاب العربي

الكلبي سكتوا عنه لا يكتب حديثه ألبتة . قلت : وكيف يجوز أن يكون مثل هذه الأقاويل صحيحة عن ابن عباس رضي الله عنهما ثم لا يرويها ولا يعرفها أحد من أصحابه الثقات الاثبات ، مع شدة الحاجة إلى معرفتها ، وما تفرد به الكلبي وأمثاله يوجب الحد ، والحد يوجب الحدث لحاجة الحد إلى حاد خصه بـه . والباري قديم لم يزل .

أخبرنا أبو عبد الله الحافظ قال : سمعت أبا نصر أحمد بن سهل الفقيه وأبا صالح خلف بن محمد يقولان : سمعنا صالح بن محمد يقول : سمعت أباعبد الله محمد بن زياد الأعرابي صاحب النحو يقول : قال لي أحمد بن أبي داود : يا أبا عبد الله يصح هذا في اللغة ومخرج الكلام الرحمن علا من العلو ، والعرش استوى ؟ قال : قلت : يجوز على معنى ، ولا يجوز على معنى ، إذا قلت : الرحمن علا من العلو ، فقد تم الكلام ، ثم قلت : العرش استوى . يجوز إن رفعت العرش ، لأنه فاعل ، ولكن إذا قلت : له ما في السموات وما في الأرض فهو العرش . وهذا كفر . وفيما روى أبو الحسن بن مهدي الطبري عن أبي عبد الله نفطويه قال : أخبرني أبو سليمان - يعني داود - قال : كنا عند ابن الأعرابي فأتاه رجل فقال : يا أبا عبد الله ما معنى قوله ﴿ الرحمن على العرش استوى ﴾[1] فقال : إنه مستوى على عرشه كما أخبر ، فقال الرجل : إنما معنى قوله استوى أي استولى ، فقال له ابن الأعرابي : ما يدريك؟ العرب لا تقول استولى على العرش فلان ، حتى يكون له فيه مضاد ، فأيهما غلب قيل : قد استولى عليه والله تعالى لا مضاد له فهو على عرشه كما أخبر[2] .

باب

قول الله عز وجل ﴿ وَهُوَ القَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ ﴾[3] وقوله ﴿ يَخَافُونَ رَبَّهُمْ من

(١) طه : ٥ .

(٢) كما اسلفت لا عبرة بقوله لأنه مخالف لكلام اللغويين .

(٣) الأنعام : ١٨ .

و قد كان ينفي الحد عن الله سبحانه و تعالي الامام الحافظ محمد بن حبان أبوحاتم البستي، كما نقل ذلك عنه الحافظ ابن حجر العسقلاني ، و قال التاج السبكي ما نصه « : و من ذلك قول بعض المجسمة في أبي حاتم بن حبان « :لم يكن كبير دين، نحن أخرجناه من سجستان لأنه أنكر الحد لله ،(فيا ليت شعري من أحق بالاخراج؟ من يجعل ربه محدودا أو من ينزهه عن الجسمية؟ « ا هـ

أربع رسائل في علوم الحديث

قاعدة في الجرح والتعديل
وقاعدة في المؤرخين

للإمام تاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي

المتكلمون في الرجال

للحافظ المؤرخ محمد بن عبد الرحمن السخاوي

ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل

للإمام الحافظ المحدث المؤرخ شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي

اعتنى بها

عبد الفتاح أبو غدة

الناشر
مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب
باب الحديد - مكتبة النهضة - ت ٣٥٢٩١

وقَفَ على شَفِيرِها طائفتانِ من الناس: المحدِّثون والحُكَّام[١].

قلتُ: ومن أمثلة ما قدَّمنا قولُ بعضهم في البخاريِّ: تركه أبوزُرْعة وأبوحاتم، من أَجلِ «مسألة اللفظ»[٢]. فيالَلَّهِ والمسلمين! أيجوز لأحد أن يقول: البخاريُّ متروك، وهو حاملُ لواء الصناعة، ومقدَّمُ أهل السنة والجماعة؟! ثم ياللَّهِ والمسلمين! أَتُجْعَلُ مَمادِحُه مَذَامَّ؟! فإن الحق في مسألة اللفظ معه، إذ لا يستريب عاقل من المخلوقين في أَنَّ تلفُّظَه من أفعاله الحادثةِ التي هي مخلوقة للَّه تعالى. وإنما أنكرها الإمام أحمد رضي اللَّه عنه لبشاعةِ لفظها.

ومن ذلك: قول بعض المجسِّمة في أَبي حاتم ابن حِبَّان: لم يكن له كبيرُ دين، نحن أخرجناه من سِجِسْتان، لأنه أَنكر الحَدَّ للَّه[٣]. فيا ليت شعري

---

(١) قال الحافظ الصالحي في كتابه «عقود الجمان» ص ٤٠٥، بعد أن نقل كلمة الإمام ابن دقيق العيد هذه: «وليس الحُكَّامُ والمحدِّثون سواءً، فإنَّ الحكام أعذَرُ، لأنهم لا يحكمون إلا بالبينة المعتَبَرة، وغيرُهم يعتمدُ مجرَّدَ النَّقْل». انتهى. وهو استدراك حسَنٌ رفيع.

(٢) القائل هو عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، في كتابه «الجرح والتعديل» ٣/٢: ١٩١، قال فيه: «محمد بن إسماعيل البخاري أبوعبد اللَّه، قَدِمَ عليهم الري سنة ٢٥٠، سَمِعَ منه أبي ــ أبوحاتم ــ وأبوزرعة، ثم تَركا حديثَه عندما كتَب إليهما محمد بن يحيى النيسابوري: أنه أظهر عندهم أن لفظه بالقرآن مخلوق». انتهى.

و (مسألة اللفظ) يعني بها: مسألة لفظي بالقرآن مخلوق. انظر رسالتي: «مسألة خلق القرآن وأثرها في صفوف الرواة والمحدثين وكتب الجرح والتعديل»، فقد شرحتُ فيها هذا الموضوع من حيث أثرهُ في الجرح والتعديل، وبينتُ أنه لا يُخل بعدالة العدل في ذاته، وجاء بحثاً وافياً فريداً في بابه، والحمد للَّه على توفيقه.

(٣) المعنيُّ ببعض المجسِّمة في قول المؤلف هنا، هو: يحيى بن عَمّار، كما ذكره الذهبي في «الميزان» ٣: ٥٠٧، والمؤلف التاج السبكي في «الطبقات» ٢: ١٤١ من طبعة الحسينية، و٣: ١٣٢ من طبعة البابي في ترجمة (ابن حِبّان). وأسوقُ هنا عبارة المؤلف في «الطبقات» لما فيها من الفائدة التي تتصل بالجرح للاختلافِ في العقيدة. =

مَنْ أَحقُّ بالإخراج؟ من يَجعَلُ ربَّه محدوداً أو من يُنزِّهُهُ عن الجِسمية؟[1]، وأمثلةُ هذا تَكثُر.

= قال التاج السبكي رحمه اللّه تعالى: «ذكرُ ما رُمي به أبوحاتم وتبيينُ الحال فيه. قدَّمنا في الطبقة الثانية، في ترجمة (أحمد بن صالح المصري)، أن مما ينبغي أن يُنظَر فيه ويُتَفَقَّد وقتَ الجرح والتعديل: حالَ العقائد، فإنه بابٌ مُهِم، وقع بسببه كلامُ بعضِ الأئمة في بعض، لمخالفةِ العقيدة.

إذا تذكَّرتَ ذلك، فاعلم أن أبا إسماعيل عبد اللّه بن محمد الهَروي، الذي نُسمِّيه المجسِّمةُ: شيخَ الإسلام، قال: سألتُ يحيى بن عَمّار عن ابن حِبّان، قلتُ: رأيتَه؟ قال: وكيف لم أره؟! ونحن أخرجناه من سِجِسْتان، كان له علم كثير، ولم يكن له كبيرُ دين، قَدِم علينا، فأنكر الحدَّ للّه! فأخرجناه من سجستان. انتهى».

قال الحافظ الذهبي في «الميزان» ٣: ٥٠٧، في ترجمة (ابن حبان)، بعد أن ذكر قولَ يحيى بن عمار: (... نحن أخرجناه من سجستان، لأنه أنكر الحدّ للّه): انتهى كلام الذهبي.

وتعقَّبه الحافظ ابن حجر في «لسان الميزان» ٥: ١١٤، فقال: «وقوله: (قال له النافي: ساويتَ ربّك بالشيءِ المعدوم، إذ المعدومُ لا حَدَّ له) نازِلٌ، فإنّا لا نُسلِّم أن القول بعدم الحدِّ يُفضي إلى مساواتِهِ بالمعدوم، بعد تحقُّق وجوده. والحقُّ أن الحقَّ مع ابن حبان».

(١) وقال المؤلف في «الطبقات» ٣: ١٣٢ في ترجمة (ابن حبان)، تعقيباً أيضاً على هذه الواقعة: «قلتُ: انظر ما أجهلَ هذا الجارح؟! وليت شعري من المجروح؟ مُثبِتُ الحدِّ للّه، أو نافيه؟! وقد رأيتُ للحافظ العلائي رحمه اللّه تعالى، على هذا كلاماً جيداً أَحببتُ نقلَه بعبارته، قال: يا للّهِ العجبُ؟! مَنْ أحقُّ بالإخراج والتبديعِ وقلّةِ الدين؟!». انتهى.

.08قوله بنسبة الجهة و المكان لله تعالى

ابن تيمية : قوله بنسبة الجهة والمكان لله تعالى

قوله بنسبة الجهة والمكان لله تعالى

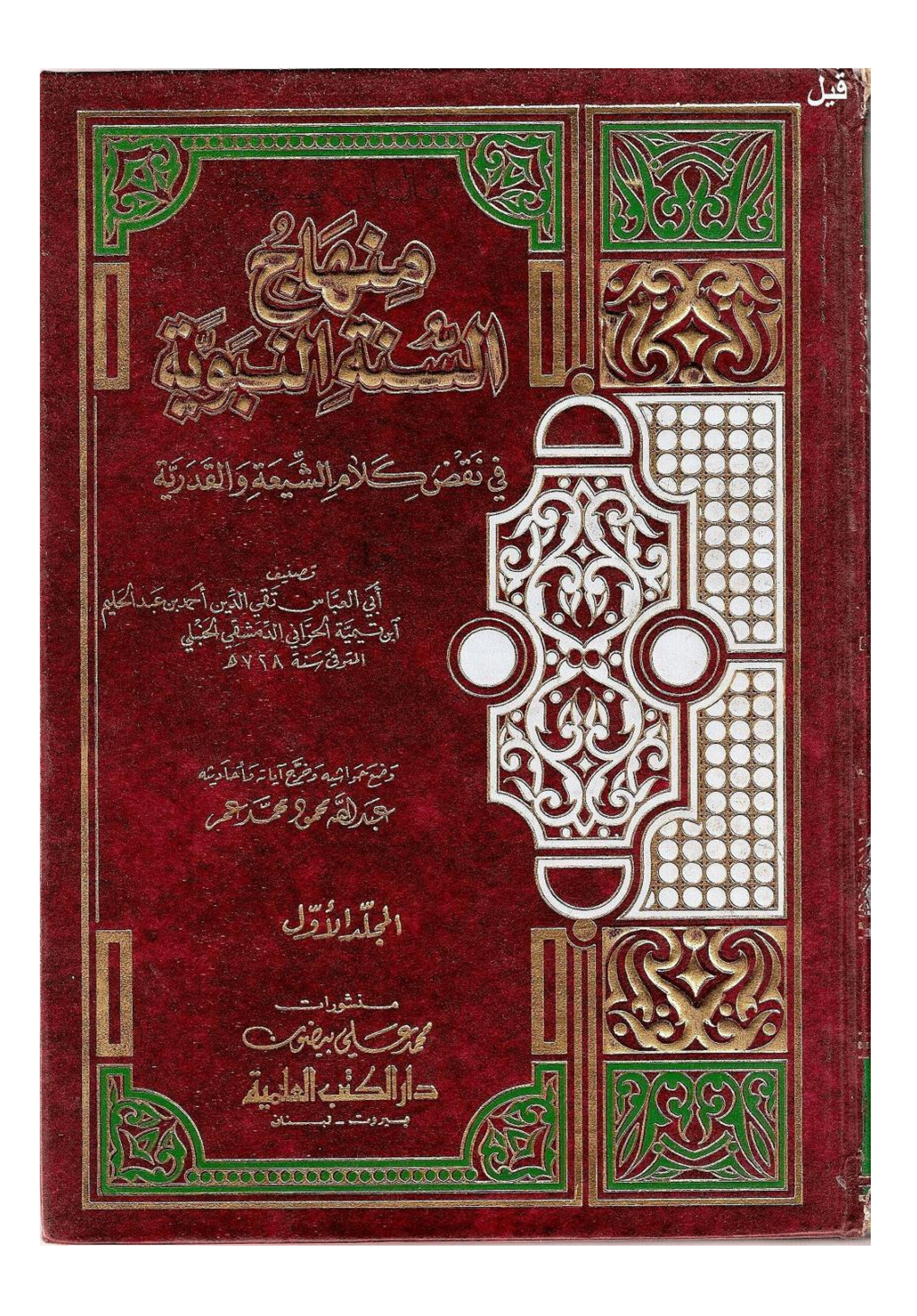
الجزء الاول

أما قوله بنسبة الجهة و المكان لله فقد ذكره في كتابه منهاج السنة النبوية فقال ما نصه رادًا بزعمه على القول « :لأنه– أي الله –ليس في جهة :« وإن أريد بالجهة أمر عدمي وهو ما فوق العالم فليس هناك إلا الله وحده ,فإذا قيل إنه في جهة كان معنى الكلام أنه هناك فوق العالم حيث انتهت المخلوقات فهو فوق الجميع عال عليه اهـ

وقال في موضع ءاخر منه ما نصه » : وإذا كان الخالق بائناً عن المخلوق امتنع أن يكون الخالق في المخلوق وامتنع أن يكون متحيزاً بهذا الاعتبار ,وإن أراد بالحيز امراً عدمياً فالأمر العدمي لا شيء وهو سبحانه بائن عن خلقه ,فإذا سمى العدم الذي فوق العالم حيزاً وقال :يمتنع أن يكون فوق العالم لئلا يكون متحيزاً فهذا معنى باطل لأنه ليس هناك موجود غيره حتى يكون فيه ,وقد علم بالعقل والشرع أنه بائن عن خلقه كما قد بسط في غير هذا الموضوع « اهـ

وقال رادًّا بزعمه على من يقول « : لو كان الله فوق العرش لكان جسمًا « ونص كلامه « : فقال لهم أهل الإثبات : معلوم بضرورة العقل أن إثبات موجود فوق العالم ليس بجسم أقرب إلى العقل من إثبات موجود قائم بنفسه ليس بمباين للعالم ولا مداخل له ,فإن جاز إثبات الثاني فإثبات الأول أولى « اهـ ,ثم قال بعد ذلك « : وكذلك الكلام في لفظ الجهة فإن مسمى لفظ الجهة يراد به أمر وجودي كالفلك الأعلى ,ويراد به أمر عدمي كما وراء العالم ,فإذا أريد لثاني أن يقال كل جسم في جهة ,وإذا أريد الأول امتنع أن يكون كل جسم في جسم ءاخر ,فمن قال : البارىء في جهة وأراد بالجهة أمراً موجوداً فكل ما سواه مخلوق له في جهة بهذا التفسير فهو مخطىء , وإن أراد بالجهة أمراً عدمياً وهو ما فوق العالم وقال

إن الله فوق العالم فقد أصاب ,وليس فوق العالم موجود غيره فلا يكون سبحانه في شيء من الموجودات « اهـ


قيل
منهاج
السنة النبوية
في نقض كلام الشيعة والقدرية
تصنيف
أبي العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحليم
ابن تيمية الحراني الدمشقي الحنبلي
المتوفى سنة ٧٢٨ هـ
وضع حواشيه وخرج آياته وأحاديثه
عبد الله محمود محمد عمر
المجلد الأول
منشورات
محمد علي بيضون
دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

الإدراك، فهو سبحانه لا يحاط به رؤية كما لا يحاط به علماً، ولا يلزم من نفي إحاطة العلم والرؤية نفي الرؤية بل يكون ذلك دليلاً على أنه يرى ولا يحاط به، فإن تخصيص الإحاطة يقتضي أن مطلق الرؤية ليس بمنفي، وهذا الجواب قول أكثر العلماء من السلف وغيرهم، وقد روى معناه عن ابن عباس رضي اللّه عنهما وغيره، فلا تحتاج الآية إلى تخصيص ولا خروج عن ظاهر الآية، فلا نحتاج أن نقول لا نراه في الدنيا أو نقول لا تدركه الأبصار بل المبصرون، أو لا يدركه كلها بل بعضها، ونحو ذلك من الأقوال التي فيها تكلف.

وأما قوله: لأنه ليس في جهة فيقال للناس في إطلاق لفظ الجهة ثلاثة أقوال فطائفة تنفيها، وطائفة تثبتها، وطائفة تفصل، وهذا النزاع موجود في المثبتة للصفات من أصحاب الأئمة الأربعة وأمثالهم ونزاع أهل الحديث والسنة الخاصة في نفي ذلك وإثباته نزاع لفظي ليس هو نزاعاً معنوياً، ولهذا كان طائفة من أصحاب أحمد كالتميميين والقاضي في أول قوليه ينفيها، وطائفة أخرى أكثر منهم تثبتها، وهو آخر قولي القاضي، وذلك أن لفظ الجهة قد يراد به ما هو موجود وقد يراد به ما هو معدوم ومن المعلوم أن لا موجود إلاّ الخالق والمخلوق، فإذا أريد بالجهة أمر موجود غير اللّه كان مخلوقاً واللّه تعالى لا يحصره ولا يحيط به شيء من المخلوقات، وإن أريد بالجهة أمر عدمي وهو ما فوق العالم فليس هناك إلاّ اللّه وحده. فإذا قيل أنه في جهة كان معنى الكلام أنه هناك فوق العالم حيث انتهت المخلوقات فهو فوق الجميع عال عليه، وإذا كان كذلك فهو قد استدل على عدم الرؤية بكونه ليس في جهة.

وهذا الموضع مما تنازع فيه مثبتوا الرؤية فقال الجمهور دل عليه قول النبي ﷺ: «أنكم ترون ربكم كما ترون الشمس والقمر لا تضامون في رؤيته»[١]، وهذا الحديث منقول من طرق كثيرة، وهو مستفيض بل متواتر عند أهل العلم والحديث اتفقوا على صحته مع أنه جاء من وجوه كثيرة قد جمع طرقها أهل العلم بالحديث كأبي الحسن الدارقطني وأبي نعيم الأصبهاني وأبي بكر الآجري وغيرهم.

وقالت طائفة أنه يرى لا في جهة لا أمام الرائي ولا خلفه ولا عن يمينه ولا عن يساره ولا فوقه ولا تحته، وهذا هو المشهور عند متأخري الأشعرية فإن هذا مبني على اختلافهم في كون الباري فوق العرش فالأشعري وقدماء أصحابه كانوا يقولون أنه

---

(١) أخرجه البخاري في: كتاب التفسير، حديث رقم ٤٨٥١. وأخرجه مسلم، حديث رقم ٦٣٣.

شخصان على معنى وتنازعا هل يدل ذلك اللفظ عليه أم لا؟ عبر عنه بعبارة يتفقان على المراد بها، وكان أقربهما إلى الصواب من وافق اللغة المعروفة. كتنازعهم في لفظ المركب هل يدخل في الموصوف بصفات تقوم به. وفي لفظ الجسم هل مدلوله في اللغة المركب أو الجسد أو نحو ذلك. وأما لفظ المتحيز فهو في اللغة اسم لما يتحيز إلى غيره كما قال تعالى: ﴿وَمَن يُوَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُ إِلاَّ مُتَحَرِّفاً لِّقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزاً إِلَى فِئَةٍ﴾ [الأنفال:١٦]، وهذا لا بد أن يحيط به حيز وجودي، ولا بد أن ينتقل من حيز إلى حيز. ومعلوم أن الخالق جل جلاله لا يحيط به شيء من مخلوقاته فلا يكون متحيزاً بهذا المعنى اللغوي. وأما أهل الكلام فاصطلاحهم في المتحيز أعم من هذا فيجعلون كل جسم متحيزاً، والجسم عندهم ما يشار إليه فتكون السماوات والأرض وما بينهما متحيزاً على اصطلاحهم وإن لم يسم ذلك متحيزاً في اللغة. والحيز تارة يريدون به معنى موجوداً-وتارة يريدون به معنى معدوماً ويفرقون بين مسمى الحيز ومسمى المكان، فيقولون: المكان أمر موجود والحيز تقدير مكان عندهم، فمجموع الأجسام ليست في شيء موجود فلا تكون في مكان وهي عندهم متحيزة، ومنهم من يناقض فيجعل الحيز تارة موجوداً وتارة معدوماً، كالرازي وغيره، كما بسط الكلام على ذلك في غير هذا الموضع.

فمن تكلم باصطلاحهم وقال إن الله متحيز بمعنى أحاط به شيء من الموجودات فهذا مخطئ، فهو سبحانه بائن من خلقه. وما ثَمَّ موجود إلا الخالق والمخلوق. وإذا كان الخالق بائناً عن المخلوق امتنع أن يكون الخالق في المخلوق وامتنع أن يكون متحيزاً بهذا الاعتبار. وإن أراد بالحيز أمراً عدمياً فالأمر العدمي لا شيء وهو سبحانه بائن عن خلقه، فإذا سمي العدم الذي فوق العالم حيزاً وقال يمتنع أن يكون فوق العالم لئلا يكون متحيزاً، فهذا معنى باطل لأنه ليس هناك موجود غيره حتى يكون فيه، وقد علم بالعقل والشرع أنه بائن عن خلقه كما قد بسط في غير هذا الموضع. وهذا مما احتج به سلف الأمة وأئمتها على الجهمية، كما احتج به الإمام أحمد في رده على الجهمية وعبد العزيز الكناني وعبد الله بن سعيد بن كلاب والحرث المحاسبي وغيرهم، وبينوا أنه سبحانه كان موجوداً قبل أن يخلق السماوات والأرض، إما أن يكون قد دخل فيها أو دخلت فيه، وكلاهما ممتنع، فتعين أنه بائن عنها، وقرروا ذلك بأنه يجب أن يكون مبايناً لخلقه أو مداخلاً له. والنفاة يدعون وجود موجود لا مباين لغيره ولا مداخل له. وهذا ممتنع في بداية العقول، لكن يدعون أن القول بامتناع ذلك هو من حكم الوهم لا من حكم العقل. ثم إنهم

قال المجسم ابن تيمية

تناقضوا فقالوا: لو كان فوق العرش لكان جسماً لأنه لا بد أن يتميز ما يلي هذا الجانب عما يلي هذا الجانب، فقال لهم: أهل الإثبات معلوم بضرورة العقل أن إثبات موجود فوق العالم ليس بجسم أقرب إلى العقل من إثبات موجود قائم بنفسه ليس بمباين للعالم ولا بمداخل له. فإن جاز إثبات الثاني فإثبات الأول أولى. وإذا قلتم: نفي هذا الثاني من حكم الوهم الباطل، قيل: فنفي الأول أولى أن يكون من حكم الوهم الباطل. وإن قلتم: إن نفي الأول من حكم العقل المقبول فنفي الثاني أولى أن يكون من حكم العقل المقبول. وقد بسط الكلام على هذه الأمور في غير هذا الموضع.

والمقصود هنا التنبيه وكذلك الكلام في لفظ الجهة، فإن مسمى لفظ الجهة يراد به أمر وجودي كالفلك الأعلى، ويراد به أمر عدمي كما وراء العالم فإذا أريد الثاني[1] أن يقال: كل جسم في جهة. وإذا أريد الأول امتنع أن يكون كل جسم في جسم آخر. فمن قال الباري في جهة وأراد بالجهة أمراً موجوداً فكل ما سواه مخلوق له في جهة بهذا التفسير فهو مخطيء، وإن أراد بالجهة أمراً عدمياً وهو ما فوق العالم، وقال: إن الله فوق العالم فقد أصاب. وليس فوق العالم موجود غيره فلا يكون سبحانه في شيء من الموجودات. وإما إذا فسرت الجهة بالأمر العدمي فالعدمي لا شيء. وهذا ونحوه من الاستفسار وبيان ما يراد باللفظ، من معنى صحيح وباطل يزيل عامة الشبه. فإذا قال نافي الرؤية: لو رؤي لكان في جهة وهذا ممتنع، فالرؤية ممتنعة. قيل: له إن أردت بالجهة أمراً وجودياً فالمقدمة الأولى ممنوعة. وإن أردت بها أمراً عدمياً فالثانية ممنوعة فيلزم بطلان إحدى المقدمتين على كل تقدير فتكون الحجة باطلة. وذلك أنه إن أراد بالجهة أمراً وجودياً لم يلزم أن يكون كل مرئي في جهة وجودية فإن سطح العالم الذي هو أعلاه ليس في جهة وجودية، ومع هذا تجوز رؤيته فإنه جسم من الأجسام. فبطل قولهم كل مرئي لا بد أن يكون في جهة، إن أراد بالجهة أمرا وجوديا. وإن أراد بالجهة أمراً عدمياً منع المقدمة الثانية فإنه إذا قال الباري: ليس في جهة عدمية، وقد علم أن العدم ليس بشيء كان حقيقة قوله: إن الباري لا يكون موجوداً قائماً بنفسه حيث لا موجود إلا هو وهذا باطل. وإذا قال[2] أحد يستلزم أن يكون جسماً أو متحيزاً عاد الكلام معه في مسمى الجسم المتحيز، فإن قال هذا

---

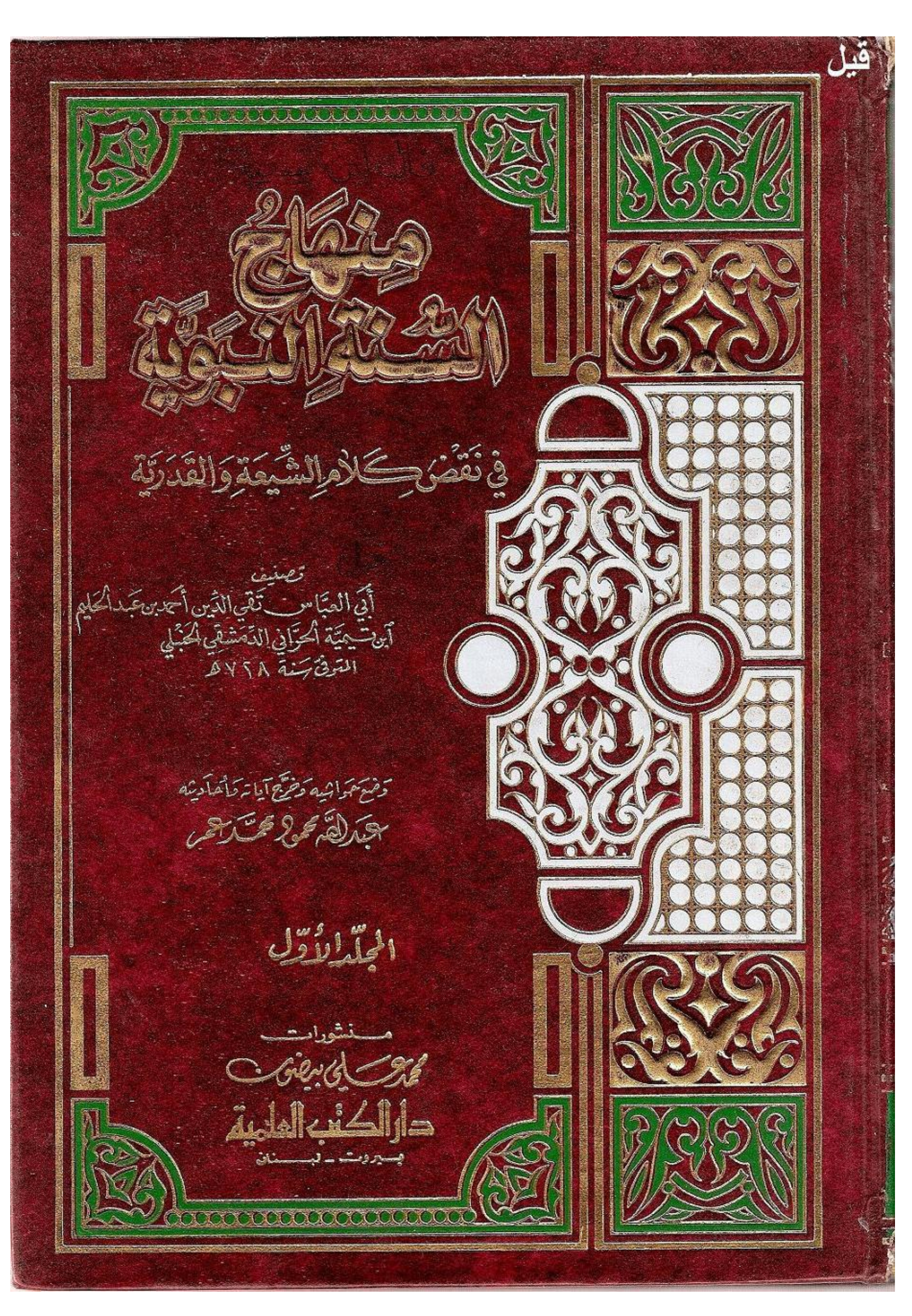
(١) قوله أن يقال الخ، كذا في الأصل، وهو منقطع عما قبله ولعل الناسخ أسقط هنا فعلاً نحو أمكن أو أجاز فتامل.

(٢) قوله أحد كذا في الأصل ولعل هذه الكلمة محرفة عن هذا، كتبه مصححه.

وقال في موضع ءاخر من الكتاب ما نصه « : وجمهور الخلف على أن الله فوق العالم ,وإن كان أحدهم لا يلفظ الجهة فهم يعتقدون بقلوبهم و يقواون بألسنتهم ربهم فوق « اهـ

وقال ايضا فيه ما نصه « : وكذلك قوله : كل ما هو في جهة فهو محدَث « لم يذكر عليه دليلا وغايته ما تقدم من أن الله لو كان في جهة لكان جسما وكل جسم محدَث لأن الجسم لا يخلو من الحوادث وما

لا يخلو من الحوادث فهو حادث وكل هذه المقدمات فيها نزاع :فمن الناس من يقول :قد يكون في الجهة ما ليس بجسم فإذا قيل له هذا خلاف المعقول قال هذا أقرب إلى العقل من قول من يقول إنه لا داخل العالم ولا خارجه فإن قبل العقل ذلك قبل هذا بطريق الأولى وإن رد هذا رد ذلك بطريق الأولى وإذا رد ذلك تعين أن يكون في الجهة فثبت أنه في الجهة على التقديرين « اهـ



غيرهم يقولون إنه في جهة موجودة، يحيط بها[٢] أو يحتاج إليها، بل كلهم متفقون على أن اللّٰه تعالى مستغن عن كل ما سواه سمي جهة أو لم يسم جهة، نعم قد يقولون هو في جهة يعنون بذلك أنه فوق، قيل له هذا مذهب الكرامية وغيرهم، وهو أيضاً مذهب أئمة الشيعة كما تقدم ذكره وأنت لم تذكر حجة على إبطاله، فمن شنع على مذهبهم فلا بد أن يشير إلى بطلانه وجمهور الخلف على أن اللّٰه فوق العالم، وإن كان أحدهم لا يلفظ بلفظ الجهة، فهم يعتقدون بقلوبهم ويقولون بألسنتهم ربهم فوق، ويقولون إن هذا أمر فطروا عليه وجبلوا عليه، كما قال الشيخ أبو جعفر الهمداني لبعض من أخذ ينكر الاستواء ويقول لو استوى على العرش لقامت به الحوادث، فقال أبو جعفر ما معناه أن الاستواء علم بالسمع ولو لم يرد به لم نعرفه، وأنت قد تتأوّله، فدعنا من هذا وأخبرنا عن هذه الضرورة التي نجدها في قلوبنا، فإنه ما قال عارف قط يا أللّٰه إلاّ وقبل أن ينطق لسانه يجد في قلبه معنى يطلب العلو لا يلتفت يمنة ولا يسرة، فهل عندك من حيلة في دفع هذه الضرورة عن قلوبنا.

فلطم المتكلم رايته[١] وقال حيرني الهمداني ومعنى كلامه أن دليلك على النفي نظري ونحن نجد عندنا علماً ضرورياً بهذا، فنحن مضطرون إلى هذا العلم، وإلى هذا القصد فهل عندك حيلة في دفع هذا العلم الضروري، والقصد الضروري الذي يلزمنا لزوماً لا يمكننا دفعه عن أنفسنا ثم بعد ذلك قرر نقيضه.

وأما دفع الضروريات بالنظريات فغير ممكن لأن النظريات غايتها أن يحتج عليها بمقدمات ضرورية، فالضروريات أصل النظريات، فلو قدح في الضروريات بالنظريات لكان ذلك قدحاً في أصل النظريات فتبطل الضروريات والنظريات إذا كان قدح الفرع في أصله يقتضي فساده في نفسه، وإذا فسد في نفسه بطل قدحه فيكون قدحه باطلاً على تقدير صحته وعلى تقدير فساده، فإن صحته مستلزمة لصحة أصله، فإذا صح كان أصله صحيحاً وفساده لا يستلزم فساد أصله إذ قد يكون الفساد منه ولو قدح في أصله للزم فساده، وإذا كان فاسداً لم يقبل قدحه فلا يقبل قدحه بحال.

وأيضاً فإن هؤلاء قرروا في ذلك[٢] بأدلة عقلية كقولهم كل موجودين إما متباينان وإما متداخلان، وقالوا إن العلم بذلك ضروري، وقالوا إثبات موجود لا يشار إليه مكابرة للحس والعقل.

---

(١) قوله رأيته، هكذا في الأصل، ولتحرر الكلمة، كتبه مصححه.

(٢) قوله قرروا في ذلك، هكذا في الأصل، وحرر العبارة من أصل صحيح، كتبه مصححه.

قال المجسم ابن تيمية

وقد قدمنا فيما مضى أن لفظ الجهة يراد به أمر موجود وأمر معدوم، فمن قال: إنه فوق العالم كله لم يقل إنه في جهة موجودة إلاّ أن يراد بالجهة العرش، ويراد بكونه فيها أنه عليها كما قيل في قوله أنه في السماء أي على السماء، وعلى هذا التقدير فإذا كان فوق الموجودات كلها وهو غني عنها لم يكن عنده جهة وجودية يكون فيها فضلاً عن أن يحتاج إليها، وإن أريد بالجهة ما فوق العالم، فذاك ليس بشيء ولا هو أمر وجودي حتى يقال أنه محتاج إليه، أو غير محتاج إليه، وهؤلاء أخذوا لفظ الجهة بالاشتراك وتوهموا وأوهموا إذا كان في جهة كان في شيء غيره كما يكون الإنسان في بيته، ثم رتبوا على ذلك أنه يكون محتاجاً إلى غيره، والله تعالى غني عن كل ما سواه، وهذه مقدمات كلها باطلة.

وكذلك قوله: كل ما هو في جهة فهو محدث لم يذكر عليه دليلاً، وغايته ما تقدم من أنه لو كان في جهة لكان جسماً، وكل جسم محدث لأن الجسم لا يخلو من الحوادث فهو حادث، وكل هذه المقدمات فيها نزاع، فمن الناس من يقول قد يكون في الجهة ما ليس بجسم، فإذا قيل له هذا خلاف المعقول، قال هذا أقرب إلى العقل من قول من يقول: إنه لا داخل العالم ولا خارجه، فإن قبل العقل ذاك قبل هذا بطريق الأولى، وإن ردّ هذا ردّ ذاك بطريق الأولى، وإذا ردّ ذاك تعين أن يكون في الجهة فثبت أنه في الجهة على التقديرين، ومن الناس من لا يسلم أن كل جسم محدث كسلفه من الشيعة والكرامية وغيرهم. والكلام معهم وهؤلاء لا يسلمون له أن الجسم لا يخلو من الحوادث، بل يجوز عندهم خلو الجسم عن الحركة، وكل حادث كما يجوّز منازعوهم خلو الصانع من الفعل إلى أن فعل، وكثير من أهل الكلام والفلسفة ينازعونهم في قولهم أن ما لا يخلو عن الحادث فهو حادث وكل مقام من هذه المقامات تعجز شيوخ الرافضة والمعتزلة عن تقرير قولهم فيه على إخوانهم القدماء فضلاً عن غيرهم من الطوائف.

فصـــل

قال وذهب آخرون إلى أن الله تعالى لا يقدر على مثل مقدور العبد، فيقال له هذه المسألة من دقيق الكلام، وليست من خصائص أهل السنة ولا القائلون بخلافة الخلفاء متفقون عليها، بل بعض القدرية يقول بذلك. وأما أهل السنة المثبتون للقدر فليس فيهم من يقول بذلك، وإنما يقوله من يقوله من شيوخ القدرية الذين هم

ويقول في الرسالة التدمرية ما نصه « : فيقال لمن نفى الجهة : أتريد بالجهة أنها شيء موجود مخلوق؟ فالله ليس داخلاً في المخلاوقات ,أم تريد بالجهة ما وراء العالم؟ فلا ريب أن الله فوق العالم مباين للمخلوقات « اه

قيل

بسم الله الرحمن الرحيم

التدمرية

تحقيق الإثبات للأسماء والصفات
وحقيقة الجمع بين القدر والشرع

تأليف
أبي العبّاس
أحمد بن عبد الحليم بن عبد السّلام بن تيميّة
(٦٦١-٧٢٨هـ)

تحقيق
د. محمد بن عودة السعوي

مكتبة العبيكان

قال المجسم ابن تيمية

- ٦٦ -

وباطل لم يُقبل مطلقا ولم يُرد جميع معناه، بل يُوقف[١] اللفظ ويُفسّر المعنى، كما تنازع الناس في الجهة والتحيز وغير ذلك.

لفظ « الجهة »

فلفظ[٢] « **الجهة** » قد يراد به شيء موجود غير الله فيكون مخلوقا، كما إذا[٣] أريد بالجهة نفس العرش أو نفس[٤] السموات. وقد يراد به[٥] ما ليس بموجود غير الله تعالى، كما إذا أريد بالجهة ما فوق العالم.

ومعلوم[٦] أنه ليس في النص إثبات لفظ « الجهة » ولا نفيه، كما فيه إثبات « العلو » و « الاستواء » و « الفوقية » و « العروج إليه » ونحو ذلك.

وقد عُلم أنه[٧] ما ثمّ موجود إلا الخالق والمخلوق، والخالق مباين للمخلوق سبحانه وتعالى، ليس[٨] في [مخلوقاته[٩]] شيء من ذاته، ولا في ذاته شيء من مخلوقاته.

فيقال لمن نفى الجهة[١٠]: أتريد بالجهة أنها شيء موجود مخلوق، فالله ليس داخلا في المخلوقات؛ أم تريد بالجهة ما وراء العالم، فلا ريب أن الله فوق العالَم، بائن من المخلوقات[١١].

(١) غ : توقف.
(٢) ت : فلفظة.
(٣) ت : كما إن.
(٤) غ ، ت : ونفس.
(٥) م : بها، غ : بالجهة.
(٦) ر : معلوم (بسقوط الواو).
(٧) ت ، ح : أن.
(٨) ت : وليس.
(٩) مخلوقاته : سقطت من (غ).
(١٠) الجهة : في (غ) فقط.
(١١) ب ، ت ، ح : مباين للمخلوقات.

وقال في كتابه بيان تلبيس الجهمية ما نصه » :والله تعالى قد أخبر عن فرعون أنه طلب أن يصعد ليطلع إلى إله موسى، فلو لم يكن موسى أخبره أن الله فوق لم يقصد ذلك، فإنه لو لم يكن مقرًّا به فإذا لم يخبره موسى به لم يكن إثبات العلو لا منه ولا من موسى عليه الصلاة والسلام « ا.هـ ,ثم قال « : فموسى صدق محمدا في أن ربه فوق ,وفرعون كذب موسى في أن ربه فوق .فالمقرون بذلك متبعون لموسى و لمحمد ,و المكذبون بذلك موافقون لفرعون « اهـ

وأمثال هذا كثير في كتابه المنهاج ,اقتصرنا على ما أوردناه

قال الجلال الدواني في شرحه على العضدية ما نصه « : ولابن تيمية أبي العباس أحمد وأصحابه ميل عظيم إلى إثبات الجهة ,ومبالغة في القدح في نفيها ,ورأيت في بعض تصانيفه أنه لا فرق عند بديهة العقل بين أن يقال هو معدوم ,أو يقال طلبته في جميع الأمكنة فلم أجده ,ونسب النافين إلى التعطيل « اهـ



١٧٨ ـ كالسبيكة البيضاء، طوله سبعة أشبار، بشبر نفسه. ومنهم من يقول: إنه على صورة إنسان. فمنهم من قال: إنه شاب أمرد، أجرد، جعد قَطَط. ومنهم من قال: إنه شيخ أشمط الرأس. ومنهم من قال: هو في جهة الفوق، ومماس للصفحة العليا من العرش، ويجوز عليه الحركة والانتقال، وتبدل الجهات، ويئط العرش تحته أطيط الرحل الجديد تحت الراكب الثقيل، وهو يفضل على العرش بقدر أربعة أصابع. ومنهم من قال: هو محاذ للعرش، غير مماس له، وبعده عنه بمسافة متناهية، وقيل بمسافة غير متناهية. ولم يستنكف هذا القائل من جعل غير المتناهي محصوراً بين الحاصرين. ومنهم من تستر بـ(البلكفة) فقال: هو جسم، لا كالأجسام، وله حيز لا كالأحياز، ونسبته إلى حيزه ليست كنسبة الأجسام إلى أحيازها. وهكذا ينفي جميع خواص الجسم عنه، حتى لا يبقي إلا اسم الجسم. وهؤلاء لا يكفرون، بخلاف المصرحين بالجسمية.

وأكثر المجسمة هم الظاهريون، المتبعون لظاهر الكتاب والسنة. وأكثرهم المحدّثون. ولابن تيمية، أبي العباس، أحمد، وأصحابه، ميل عظيم إلى إثبات الجهة، ومبالغة في القدح في نفيها. ورأيت في بعض تصانيفه: «أنه لا فرق عند بديهة العقل بين أن يقال: هو معدوم، أو يقال: طلبته في جميع الأمكنة فلم أجده». ونسب النافين إلى التعطيل. هذا مع علو كعبه في العلوم العقلية والنقلية. كما يشهد به من تتبع تصانيفه. ومحصل كلام بعضهم، في بعض المواضع، أن الشرع ورد بتخصيصه تعالى بجهة الفوق، كما خصص الكعبة بكونها بيت الله تعالى، ولذلك يتوجه إليها في الدعاء. ولا يخفي أنه ليس في هذا القدر غائلة أصلاً، لكن بعض أصحاب الحديث من المتأخرين لم يرض بهذا القول.

١٧٩ ـ وأنكر كون الفوق قبلة الدعاء. بل قال: قبلة الدعاء هو نفسه. كما أن نفس الكعبة قبلة الصلاة. وقد صرح بكونه جهة الله تعالى حقيقة من غير تجوز.

(ولا الجهل، ولا الكذب): لأنهما نقص. والنقص عليه تعالى محال. وأنت تعلم أنه بعد قيام البرهان على أنه تعالى عالم بجميع المعلومات، وأنه لا يجوز عليه

فليعلم أن معتقد أهل السنة و الجماعة أن الله منزه عن التمكن في مكان لأن التمكن عبارة عن نفوذ بُعد في بُعد ءاخر متوهم أو متحقق يسمونه المكان ,والبعد عبارة عن امتداد قائم بالجسم أو بنفسه عند القائلين بوجود الخلاء و الله منزه عن الامتداد و المقدار لاستلزامه التجزي

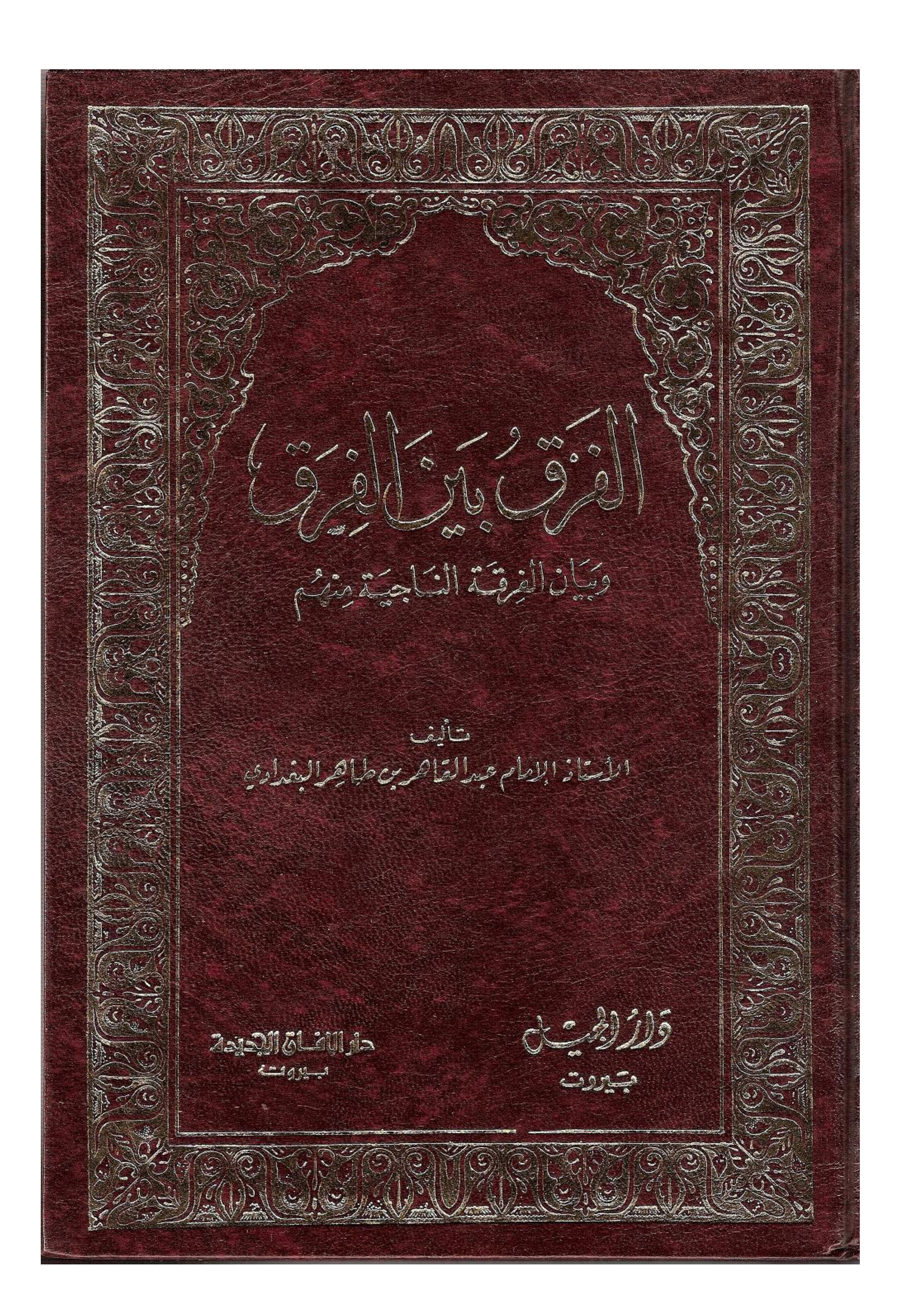
والدليل على ذلك أنه لو تحيز فإما في الازل فيلزم قدمُ الحيز أو لا فيكون محلا للحوادث وكلا ذلك مستحيل ,وأضاً إما أن يساوي الحيز أو ينقص عنه فيكون متناهياً أو يزيد عليه فيكون متجزئاً ,وإذا لم يكن في مكان لم يكن في جهة عُلو ولا سفل و لا غيرهما لانها إما حدود وأطراف للامكنة أو نفس للامكنة باعتبار عروض الإضافة إلى شيء

ثم إن بعض المجسمة إذا أثبت لهم برهان وجود تنزهه تعالى عن المكان يقول « :جهة العلو غير جهة السفل ,جهة السفل نقص عليه يجب تنزيهه عنها وأما جهة العلو فكمال ولا يدل العقل على نفيها عن الله«

فالجواب أن يقال لهم :الجهات كلها لا تقتضي الكمال في حد ذاتها ,لأن الشأن ليس في علو المكان بل الشأن في علو القدر ,بل قد يختص الشخص من البشر بالمكان العالي ومن أعلى منه قدراً يكون في المكان المنخفض ويحصل ذلك للسلاطين فإن حرسهم يكونون في مكان عال وهم أسفلَ منهم فلم يكن في علو الجهة وعلو المكان شأن ,ثم الانبياء مستقرهم في الدنيا الأرض وفي الآخرة الجنة وهم أعلى قدراً من الملائكة الحافين حول العرش والذين هم في أعلى من مستقر الأنبياء من حيث الجهة لم يكن دليلا على أنهم أكمل من الأنبياء بل ولا يساوونهم

ثم الخلاء وهو هذا الفرغ عبد أهل الحق يتناهى ,ليس وراء العالم فراغ لا نهاية له فهو مستحيل ,وكذلك القول بأن وراء العالم أجراماً متواصلة بلا نهاية مستحيل أيضاً ,وإن أهل الحق لا يثشبتون هذا ,بل يقولون :وراء العالم لا يوجد فراغ لا منتاه ولا أجرام لا متناهية ,انتهت الأجسام والأعراض بانتهاء حد العالم ,انتهى الخلاء والملاء .والملاء هو الجرم المتواصل

فنسبة الجهة والمكان لله تعالى مختاف لقوله تعالى } :ليس كمثله شيء { ومخالف لإجماع المسلمين الذي نقله الأستاذ عبد القاهر التميمي في كتابه الفرق بين الفرق فقال ما نصه « :وأجمعوا على أنه لا يحويه مكان ولا يجري عليه زمان « اهـ


الفرق بين الفرق
وبيان الفرقة الناجية منهم
تأليف
الأستاذ الإمام عبد القاهر بن طاهر البغدادي
دار الجيل
بيروت
دار الآفاق الجديدة
بيروت

اسود . وان نصفه الاعلى مجوّفٌ ونصفه الاسفل مُصْمَتٌ وخلاف قول المغيرية من الرافضة في دعواهم أن اعضاء معبودهم على صورة حروف الهجاء . تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيراً . واجمعوا على انه لا يحويه مكان ولا يجرى عليه زمانٌ خلاف قول من زعم من الشهامية والكرامية انه مماسٌّ لعرشه . وقد قال امير المؤمنين على رضى الله عنه . ان الله تعالى خلق العرش اظهاراً لقدرته لا مكاناً لذاته . وقال ايضاً . قد كان ولا مكان وهو الآن على ما كان . واجمعوا على نفى الآفات والغموم والآلام واللذات عنه . وعلى نفى الحركة والسكون عنه خلاف قول الهشامية من الرافضة في قولها بجواز الحركة عليه وفي دعواهم ان مكانه حدوثٌ من حركته . وخلاف قول من اجاز عليه التعب والراحة والغم والسرور والملالة كما حكى عن ابى شعيب الناسك . تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيراً . واجمعوا على ان الله تعالى غنيٌّ عن خلقه لا يجتلب بخلقه الى نفسه نفعاً ولا يدفع بهم عن نفسه ضرراً . وهذا خلاف قول المجوس في دعواهم ان الله انما خلق الملائكة ليدفع بهم عن نفسه أذى الشيطان وأذى اعوانه . واجمعوا على ان صانع العالم واحدٌ . خلاف قول الثنوية بصانعين قديمين . أحدهما نور . والآخر ظلمة . وخلاف قول المجوس بصانعين . احدهما اله قديم

قال أبو القاسم الزجاجي في تأويل قوله تعالى

}وَهُوَ ٱلَّذِي فِي ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِي ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ{

ما نصه :والله عز و جل محيط بالأشياء كلها علماً لا يغزب عنه منها شيء ,وكل هذا يراد به والله أعلم إحاطة علمه بكل شيء ,وكون كل شيء تحت قدرته وسلطانه وحكمه وتصرفه ,ولا يراد بذلك قرب المكان والحلول في بعضه دون بعض ,جل الله تعالى عما يقول الظالمون علوا كبيرا « اهـ

إشتقاق أسماء الله

لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي

المتوفى سنة ٣٤٠ هـ

رحمه الله

تحقيق

الدكتور عبد الحسين المبارك

مؤسسة الرسالة

رابعُهُم ولا خمسة إلا هو سادسُهم ولا أدنى منْ ذلك ولا أكثر إلا هو مَعهُم أينما كانوا﴾[1] وكما قال عزّ وجل: ﴿ونحن أقربُ إليه منْ حبلِ الوريد﴾[2]. وكما /٦١ ب قال ﴿وهو الذي في السَّماء إله وفي الأرض إلهٌ﴾[3].

والله عزّ وجل محيطٌ بالأشياءِ كلِّها عِلْماً لا يعزُبُ عنه منها شيءٌ. وكلُّ هذا يُرادُ بِهِ والله أعلمُ إحاطةُ عِلْمِهِ بكلِّ شيءٍ، وكون كل شيءٍ تحتَ قُدرتِهِ وسلطانِهِ وحُكْمِهِ وتصرُّفِهِ، ولا يراد بذلك قربُ المكان والحلولُ في بَعضِهِ[4] دون بعضٍ جلَّ الله وتعالى عما يقولُ الظالمون عُلواً كبيراً.

والقريبُ في غير هذا: القريب الدارِ والمكانِ وهو خلاف من نأت داره وشط مزاره كما قال ابن أبي ربيعة:

تَهِيمُ إلى نُعْمٍ فلا الشَّمْلُ جامِعٌ
ولا نَأيُها يُسْلِي ولا أنتَ تَصْبِرُ[5]

فإنما أراد قربَ دارها ومحلّها وأنه سَواءٌ عليه قربها وبعدها إذ كانت غير مواصلةٍ له.

والقريب أيضاً: نسيبُ الرجل ومقاربه في نسبه، يقال: «فلان قريبُ فلانٍ وذو قرابة فلانٍ».

وأما قولُهُم: «فلان قرابة فلانٍ» فمجاز وتقديره «فلان ذو قرابة فلانٍ» لأن المصدر لا يكون صفةً للاسم إلا على هذا التقدير أو على وَضْعِهِ مواضع أسماء الفاعلينَ والمفعولين أو مجازاً. قال ابن أبي ربيعةَ:

إذا زرت نعما لم يزل ذو قرابةٍ لهـا كلَّما لاقَيتُها يَتَنمَّرُ[6]

وقال آخر /٦٢أ:

(١) سورة المجادلة ٥٨/٧.
(٢) سورة ق ٥٠/١٦.
(٣) سورة الزخرف ٤٣/٨٤، وفي الأصل «السموات» وهو تحريف.
(٤) في الأصل «بعضها» وهو خطأ.
(٥) انظر ديوان ابن أبي ربيعة ص ٢ و٣ «أهيم».
(٦) المصدر نفسه ص ٣.

وقال الشيخ شرف الدين بن التلمساني في شرح لمع الأدلة ما نصه « :قوله تعالى

« ليس كمثله شيء « نفى عن نفسه مشابهة العالم إياه، ففي التحيز بجهة من الجهات مشابهة الأجسام والجواهر، وفي التمكن في مكان مماثلة للجواهر المتمكنة في الأمكنة، ففي وصفه بالجهات قول بانحصاره فيها، وفي القول بالتمكن في المكان إثبات الحاجة إلى المكان، وفي كل ذلك إيجاب حدوثه

وإزالة قدمه ، وذلك كله محال. ومن تلك النصوص قوله تعالى « ولم يكن له كفواً أحد « والكفو : المساوي والمماثل، فنفى عن نفسه المماثلة والمساواة، ومنها قوله تعالى « سبحان الله عما يشركون « فوجب تنزيهه عن صفات الخلق، ومنها قوله تعالى « والله غني وأنتم الفقراء « فوجب إثبات تعاليه عن كل ما يفتقر إليه الخلق من الاتصاف بالمكان والجهة ومنها قوله تعالى « إن الله غني عن العالمين « فأثبت لنفسه الاستغناء عن جميع العالمين، والجهات والأمكنة من أجزاء العالم فوجب إثبات تعاليه واستغنائه عن العالمين وعن كل وصف من صفات المحدَثين

ومن البراهين القاطعة أن الجهات الست محدَثة وهي أوصاف للعالم المحدَث والله تعالى قديم لم يزل كان ولا مكان ولا حين ولا زمان ولا فوق ولا تحت ولا قُدّام ولا يمين ولا شمال فلما أحدَث العالم وأخرَجَه من العدم إلى الوجود صار العالم محصوراً بجهات ست : فما قطعه من أعلى صار فوقاً وما قطعه من أسفل صار تحتاً وما تقدمه صار أماماً وما تأخر عنه صار خَلفاً وما يتامن عنه صار يميناً وما تياسر عنه صار شمالاً فصار العالم محصوراً بالجهات، وصانع العالم قديم لم يزل دائم لا يزال وهو بكل شىء محيط لا كإحاطة الحُقَّة باللؤلؤة بل بالعلم والقدرة والقهر والسلطان، لا يَعزُب عن علمه مثقال ذرة في السموات ولا في الأرض وكل شىء تحت حكمه وقهره وسلطانه

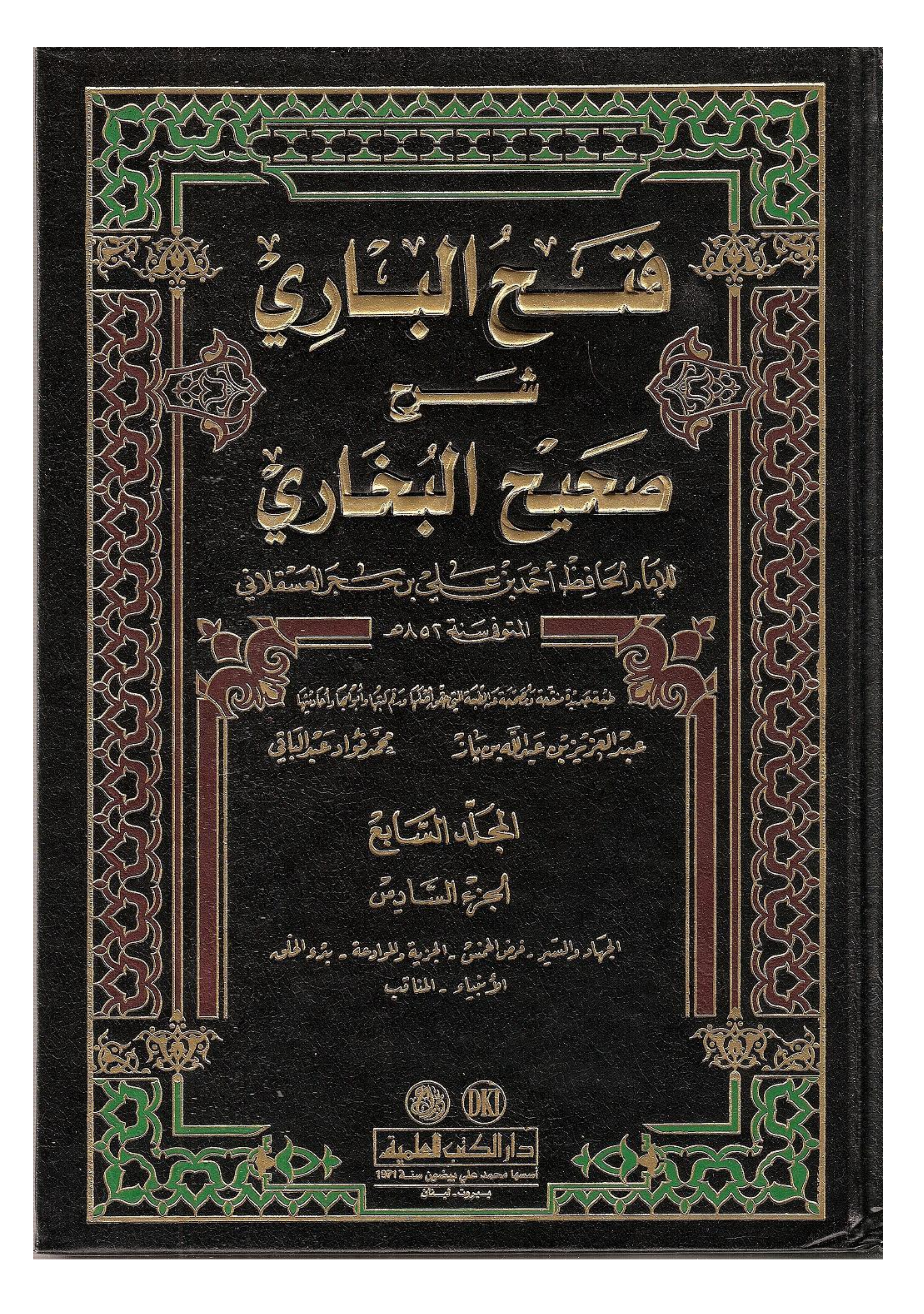
قال الفقيه المتكلم المؤرخ الفخر بن المعلم القرشي الدمشقي في كتابه‘‘ :نجم المهتدي ورجم المعتدي ’’ ما نصه} :قال الإمام أبو عبد الله محمد بن عمر الأنصاري القرطبي :والذي يقتضي بطلان الجهة والمكان مع ما قررناه من كلام شيخنا وغيره من العلماء وجهان

أحدهما :أن الجهة لو قدّرت لكان فيها نفي الكمال، وخالق الخلق مستغنٍ بكمال ذاته عمّا لا يكون به كاملاً

والثاني :أن الجهة إما أن تكون قديمة أو حادثة، فإن كانت قديمة أدى إلى مُحالين، أحدهما أن يكون مع البارئ في الأزل غيرهُ، والقديمان ليس أحدهما بأن يكون مكاناً للثاني بأولى من الآخر، فافتقر إلى مخصّص يُنقَلُ الكلام إليه، وما يُفْضي إلى المحال محال {ا.هـ

وقال الحافظ ابن حجر في شرح البخاري عند الكلام على حديث جابر « :كنا إذا صعدنا كبرنا وإذا نزلنا سبحنا « ما نصه » :قال المهلب : تكبيره صلى الله عليه وسلم عند الارتفاع استشعار لكبرياء الله

عز وجل وعند ما يقع عليه العين من عظيم خلقه أنه أكبر من كل شيء ، وتسبيحه في بطون الأودية مستنبط من قصة يونس فإن بتسبيحه في بطن الحوت نجاه الله من الظلمات فسبح النبي صلى الله عليه وسلم في بطون الأودية لينجيه الله منها ، وقيل مناسبة التسبيح في الأماكن المنخفضة من جهة أن التسبيح هو التنزيه فناسب تنزيه الله عن صفات الانخفاض كما ناسب تكبيره عند الأماكن المرتفعة ، ولا يلزم من كون جهتي العلو والسفل محال على الله أن لا يوصف بالعلو لأن وصفه بالعلو من جهة المعنى والمستحيل كون ذلك من جهة الحس ، ولذلك ورد في صفته العالي والعلي والمتعالي « انتهى ,فهذا صريح في استحالة جهة العلو وجهة السفل على الله تعالى


فتح الباري
شرح
صحيح البخاري
للإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني
المتوفى سنة ٨٥٢هـ
طبعة جديدة منقحة ومصححة عن الطبعة التي حقق أصلها ورقم كتبها وأبوابها وأحاديثها
عبد العزيز بن عبد الله بن باز
محمد فؤاد عبد الباقي
المجلد السابع
الجزء السادس
الجهاد والسير - فرض الخمس - الجزية والموادعة - بدء الخلق
الأنبياء - المناقب
DKI
دار الكتب العلمية
أسسها محمد علي بيضون سنة 1971
بيروت - لبنان

إسناده هو ابن أبي الجعد، وأما سالم المذكور في الذي بعده فهو ابن عبد الله بن عمر، وقد تقدم الحديث من طريق أخرى عن ابن عمر في أواخر الحج، والغرض من حديث ابن عمر قوله فيه: «كلما أوفى على ثنية أو فدفد كبر ثلاثاً» قال المهلب: تكبيره ﷺ عند الارتفاع استشعار لكبرياء الله عز وجل وعندما يقع عليه العين من عظيم خلقه أنه أكبر من كل شيء، وتسبيحه في بطون الأودية مستنبط من قصة يونس فإن بتسبيحه في بطن الحوت نجاه الله من الظلمات فسبح النبي ﷺ في بطون الأودية لينجيه الله منها، وقيل مناسبة التسبيح في الأماكن المنخفضة من جهة أن التسبيح هو التنزيه فناسب تنزيه الله عن صفات الانخفاض كما ناسب تكبيره عند الأماكن المرتفعة، ولا يلزم من كون جهتي العلو والسفل محال على الله أن لا يوصف بالعلو لأن وصفه بالعلو من جهة المعنى والمستحيل كون ذلك من جهة الحس، ولذلك ورد في صفته العالي والعلي والمتعالي ولم يرد ضد ذلك وإن كان قد أحاط بكل شيء علماً جل وعز.

١٣٤ـ باب يُكتَبُ للمسافرِ مثلُ ما كان يَعملُ في الإقامة

٢٩٩٦ـ حدّثنا مطَرُ بنُ الفَضل حدَّثَنا يَزيدُ بنُ هارونَ حدثَنا العَوّامُ حدَّثَنا إبراهيمُ أبو إسماعيلَ السَّكسكيُّ قال: سمعتُ أبا بُردةَ واصطحَبَ هو ويزيدُ بنُ أبي كَبشةَ في سَفَر فكان يزيدُ يصومُ في السفرِ، فقال لهُ أبو بُردةَ: سمعتُ أبا موسى مِراراً يقول: «قال رسولُ الله ﷺ: **إذا مرضَ العبدُ أو سافرَ كُتبَ لهُ مثلُ ما كانَ يعملُ مقيماً صحيحاً**».

قوله: (باب يكتب للمسافر ما كان يعمل في الإقامة) أي إذا كان سفره في غير معصية.

قوله: (أخبرنا العوام) هو ابن حوشب بمهملة ثم معجمة وزن جعفر.

قوله: (سمعت أبا بردة) هو ابن أبي موسى الأشعري.

قوله: (واصطحب هو ويزيد بن أبي كبشة في سفر) أي مع يزيد، ويزيد بن أبي كبشة هذا شامي، واسم أبيه حيويل بفتح المهملة وسكون التحتانية وكسر الواو بعدها تحتانية أخرى ساكنة ثم لام، وهو ثقة ولي خراج السند لسليمان بن عبد الملك ومات في خلافته، وليس له في البخاري ذكر إلا في هذا الموضع.

قوله: (فكان يزيد يصوم في السفر) في رواية هشيم عن العوام بن حوشب «وكان يزيد بن أبي كبشة يصوم الدهر» أخرجه الإسماعيلي.

قوله: (قال رسول الله ﷺ) في رواية هشيم عن العوام عند أبي داود «سمعت النبي ﷺ يقول غير مرة ولا مرتين».

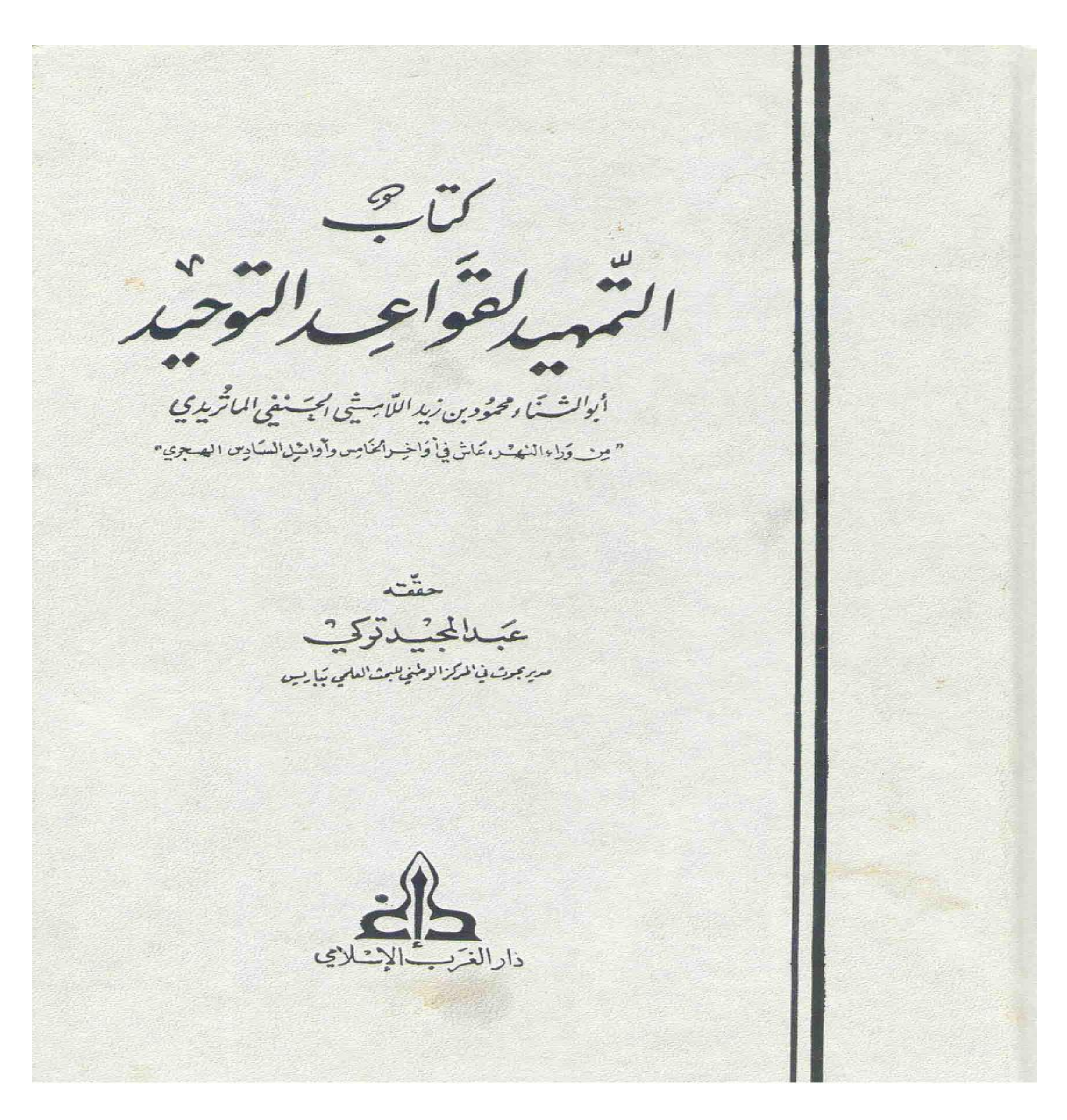
قوله: (إذا مرض العبد أو سافر) في رواية هشيم «إذا كان العبد يعمل عملاً صالحاً فشغله عن ذلك مرض»:

قوله: (كتب له مثل ما كان يعمل مقيماً صحيحاً) هو من اللف والنشر المقلوب، فالإقامة في مقابل السفر والصحة في مقابل المرض، وهو في حق من كان يعمل طاعة فمنع منها وكانت نيته لولا المانع أن يدوم عليها كما ورد ذلك صريحاً عند أبي داود من طريق العوام بن حوشب بهذا الإسناد في رواية هشيم، وعنده في آخره «كأصلح ما كان يعمل وهو صحيح مقيم» ووقع أيضاً في حديث عبد الله بن عمرو بن العاص مرفوعاً «**إن العبد إذا كان على طريقة حسنة من العبادة ثم مرض قيل للملك الموكل به اكتب له مثل عمله إذا كان طليقاً حتى أطلقه أو أكفته إلي**» أخرجه عبد الرزاق وأحمد وصححه الحاكم، ولأحمد من حديث أنس رفعه «**إذا ابتلى الله العبد المسلم ببلاء في جسده قال الله: اكتب له صالح عمله الذي كان يعمله، فإن شفاه غسله وطهره، وإن قبضه غفر له ورحمه**» ولرواية إبراهيم السكسكي عن أبي بردة متابع أخرجه الطبراني من طريق سعيد بن أبي بردة عن أبيه عن جده بلفظ «**إن الله يكتب للمريض أفضل ما كان يعمل في صحته ما دام في وثاقه**» الحديث، وفي حديث عائشة عند النسائي «**ما من امرىء تكون له صلاة من الليل يغلبه عليها نوم أو وجع إلا كتب له أجر صلاته وكان نومه عليه صدقة**» قال ابن بطال: وهذا كله في النوافل، وأما صلاة الفرائض فلا تسقط بالسفر والمرض والله أعلم.

قال أبو الثناء محمود بن زيد اللاَّمشي الحنفي الماتريدي من علماء ما وراء النهر ما نصه « : ثم إن الصانع جل وعلا وعزَّ لا يوصف بالمكان لما مر أنه لا مشابهة بينه تعالى وبين شيء من أجزاء العالم، فلو كان متمكنّا بمكان لوقعت المشابهة بينه وبين المكان من حيث المقدار لأن المكان كل متمكن قدر ما يتمكن فيه .والمشابهة منتفية بين الله تعالى وبين شيء من أجزاء العالم لما ذكرنا من الدليل السمعي والعقلي، ولأن في القول بالمكان قولا بِقِدَمِ المكان أو بحدوث الباريء تعالى، وكل ذلك محالُ، لأنه لو

كان لم يزل في المكان لكان المكان قديما أزليا، ولو كان ولا مكان ثم خلق المكان وتمكن فيه لتغير عن حاله ولحدثت فيه صفة التمكن بعد أن لم تكن، وقَبول الحوادث من أمارات الحَدَث، وهو على القدير محالٌ

و تبين بما ذكرناه أنه ليس بذي جهة من العالم أيضا لأن فيه قولا بقدم الجهة، أو يكون البارئ تعالي و جل و علا محلا للحوادث، و كل ذلك ضلال، هذا كله مذهب عامة أهل الحق « أ .هـ



يسُدّ مَسدَّه. فلا تقع المُشابهةُ بينهما لأنّ التشبيهَ بين الشيئيْن بِدون المُساواة بينهما لا يتحقَّقُ.

48 ـ وقال بعض المُجسِّمة: «إنّه يُشبه الآدَميَّ [و 146 و] وليس[1] له من الأعضاء ما لِلآدَميّ».

وقال بعضهم: «إنّه كالسبيكَة الصافية».

وقد أبطلنا ذلك بعون الله ـ تعالى! * والله الهادي! *[2]

فصل في نَفْي المكان والجِهة

49 ـ ثم إنّ الصانع[1] ـ جلّ وعلا وعزّ[2]! ـ لا يوصَف بالمكان لِما مرّ أنّه لا مُشابهةَ[3] بينه ـ تعالى! ـ وبين شيءٍ من أجْزاء العالَم. فلو كان مُتمكِّنا بمكان لوقعت المُشابهةُ بينه وبين المكان من حيثُ المِقدارُ لأنّ مكانَ كُلّ مُتمكِّن قَدْرَ ما يَتمكَّن فيه. والمُشابَهةُ مُنتَفِية بين الله ـ تعالى! ـ وبين شيء من أجزاء[4] العالَم لِما ذكرنا من الدليل السمعيّ والعقليّ ولأنّ في القول بالمكان قولا بقِدَم المكان أو بحُدوث[5] الباري ـ تعالى! * وكُلُّ ذلك مُحالٌ *[6] لأنّه لو كان لم يَزَل في المكان لكان المكان قديما أزَليّا. ولو كان

---

48 ـ (1) وليس: ساقطة من إ.
(2) الصيغة بين العلامتيْن من إ فقط.
49 ـ (1) في إ: صانع العالم.
(2) وعزّ: إضافة من إ فقط.
(3) هنا في طُرّة الأصل إضافة: بين الله.
(4) في إ: هذا، بدل: أجزاء.
(5) في الأصل: بحدَثِ، بدل: بحدوث من إ.
(6) ما بين العلامتيْن ساقط من إ.

ولا مكانَ ثُمّ[7] خَلَقَ المكانَ وتمكّن فيه لتغيّرَ عن حاله[8] ولحدثتْ فيه صِفةُ التمكُّن بعد أن لم تكُن، وقَبولُ الحوادث من أمارات الحَدَث وهو على القدير مُحالٌ.

50 ـ وتَبيَّن بما ذكرنا أنّه ليس بذي جِهَة من العالَم أيضاً لأنّ فيه قولاً بِقِدَم الجِهَة أو يكون الباري ـ تعالى جلّ وعلا! ـ[1] مَحلاً لِلحوادث. وكُلُّ ذلك ضلالٌ. * هذا كُلّه مذهب عامّة *[2] أهل الحقّ.

51 ـ وقال كثير من الناس كاليهود والمُجسِّمة والكَرّاميّة وغُلاة الروافض: «إنّ اللهَ ـ تعالى! ـ مُتمكِّنٌ على[1] العرش».

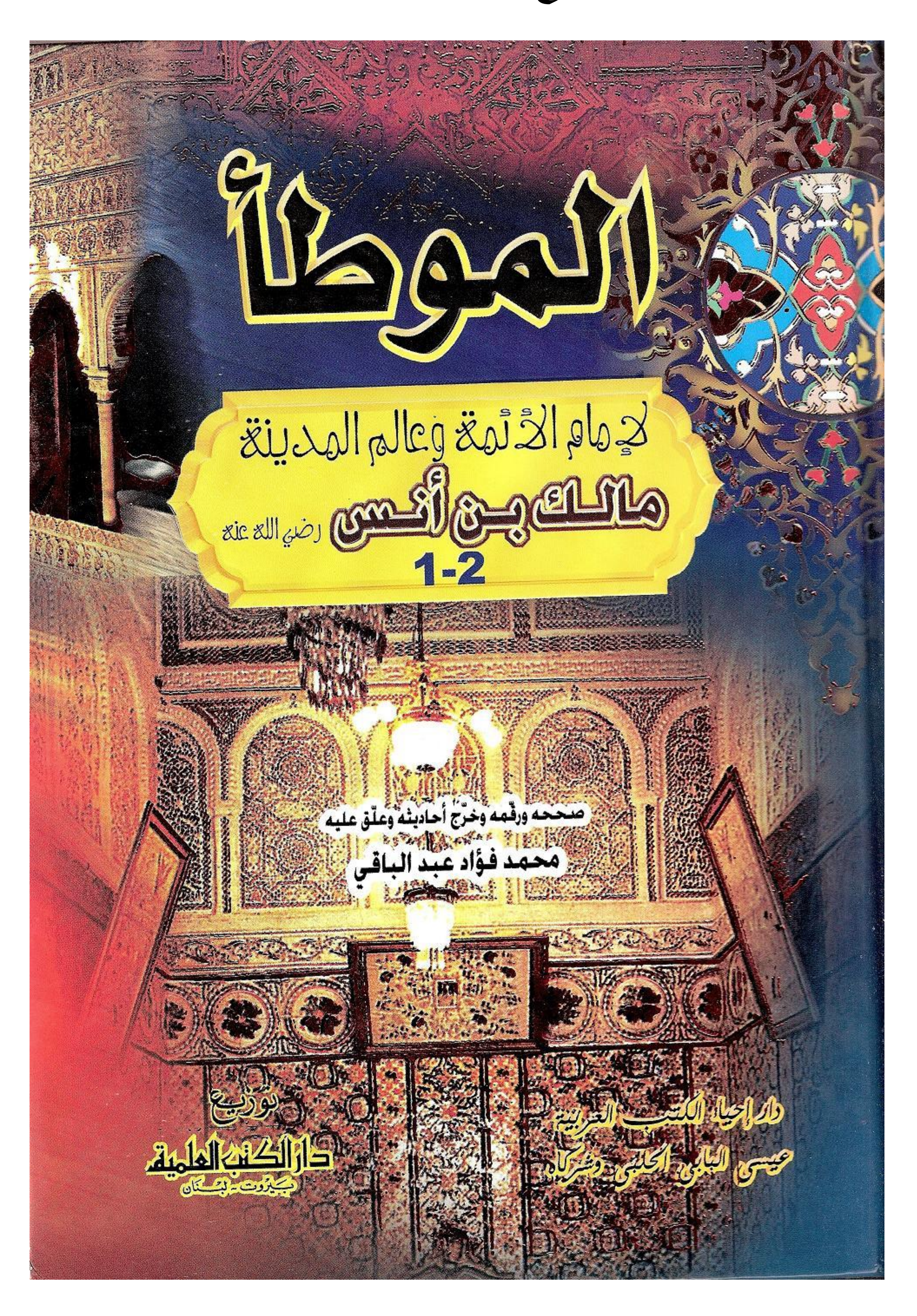
وقال بعض المُتأخّرين منهم: «إنّه ليس بِمُتمكِّن بِمكانٍ ولكنّه[2] في الجِهة العُليا».

52 ـ والفريقُ[1] الأوّلُ يَتمسَّكون بقوله ـ تعالى! ﴿الرَّحْمَـٰنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ﴾[2] وبقوله ـ تعالى!: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾[3] وبقوله ـ تعالى! ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي السَّمَاءِ﴾[4] وبقوله ـ تعالى! ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ﴾[5] ويتمَسَّكون أيضاً بِرَفْع الأيدي في الدعاء إلى السماء[6] [و 146 ظ].

(7) في إ: و، بدل: ثم.
(8) في إ: عما كان، بدل: عن حَالِه.
50 ـ (1) الصيغة من إ فقط.
(2) ما بين العلامتيْن ورد مَحلّه في إ: هذا مذهب.
51 ـ (1) في إ: فى، بدل: على.
(2) واو العطف ساقطة من الكلمة: ولكنّه، في إ.
52 ـ (1) في الأصل: فالفريقُ، بدل ما أثبتناه من إ.
(2) قُرآن: الآية 5 من سورة طه (20).
(3) قُرآن: جُزء من الآية 76 من سورة يوسف (12).
(4) قُرآن: جُزء من الآية 16 من سورة الملك (67).
(5) قُرآن: جُزء من الآيتيْن 18 و61 من سورة الأنعام (6).
(6) الى السماء: من إ فقط.

و أما استدلالهم علي تعيين جهة الفوق بحديث الجارية فقد قال بعض العلماء :ان الرواية الموافقة للأصول هي رواية مالك أن الرسول صلي الله عليه و سلم قال لها « :أتشهدين أن لا اله الا الله « قالت :نعم، قال « :أتشهدين أني رسول الله « قالت :نعم، أخرجها أحمد و مالك، أما أحمد فأخرج عن رجل من الأنصار أنه جاء بأمة سوداء فقال :يا رسول الله ان علي رقبة مؤمنة فان كنت تري هذه مؤمنة فاعتقها، فقال لها رسول الله صلي الله عليه و سلم « :أتشهدين أن لا اله الا الله « قالت :نعم،

قال « :أتشهدين أني رسول الله « قالت :نعم، قال « :أتؤمنين بالبعث بعد الموت « قالت :نعم، قال « :أعتقها . » و رجاله رجاله الصحيح



٩ ـ وحدّثني مَالِكٌ، عَنِ ٱبْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ ٱللَّهِ بْنِ عَبْدِ ٱللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ، أَنَّ رَجُلاً مِنَ الأَنْصَارِ جَاءَ إِلَى رَسُولِ ٱللَّهِ ﷺ بِجَارِيَةٍ لَهُ سَوْدَاءَ فَقَالَ: يَا رَسُولَ ٱللَّهِ إِنَّ عَلَيَّ رَقَبَةً مُؤْمِنَةً، فَإِنْ كُنْتَ تَرَاهَا مُؤْمِنَةً أُعْتِقُهَا، فَقَالَ لها رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «أَتَشْهَدِينَ أَنْ لا إِلٰهَ إِلاَّ ٱللَّهُ؟» قَالَتْ: نَعَمْ. قَالَ: «أَتَشْهَدِينَ أَنَّ مُحَمَّداً رَسُولُ ٱللَّهِ؟»، قَالَتْ: نَعَمْ. قَالَ: «أَتُوقِنِينَ بِالْبَعْثِ بَعْدَ الْمَوتِ؟» قَالَتْ: نَعَمْ. فَقَالَ رَسُولُ ٱللَّهِ ﷺ: «أَعْتِقْهَا».

قال ابن عبد البرّ: ظاهره الإرسال، لكنه محمول على الاتصال للقاء عبيد الله جماعة من الصحابة.
قال الزرقاني: وفيه نظر. إذ لو كان كذلك، ما وجد مرسل قط. فلعله أراد للقاء عبيد الله جماعة من الصحابة الذين رووا هذا الحديث.

١٠ ـ وحدّثني مَالِكٌ، أَنَّهُ بَلَغَهُ عَنِ الْمَقْبُرِيِّ، أَنَّهُ قَالَ: سُئِلَ أَبُو هُرَيْرَةَ عَنِ الرَّجُلِ تَكُونُ عَلَيْهِ رَقَبَةٌ هَلْ يُعْتِقُ فِيهَا ٱبْنَ زِناً؟ فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: نَعَمْ، ذٰلِكَ يُجْزِىءُ عَنْهُ.

١١ ـ وحدّثني مَالِكٌ، أَنَّهُ بَلَغَهُ عَنْ فَضَالَةَ بْنِ عُبَيْدٍ الأَنْصَارِيِّ وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ ٱللَّهِ ﷺ أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الرَّجُلِ تَكُونُ عَلَيْهِ رَقَبَةٌ، هَلْ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يُعْتِقَ وَلَدَ زِناً؟ قَالَ: نَعَمْ، ذٰلِكَ يُجْزِىءُ عَنْهُ.

(٧) بابُ ما لا يَجُوزُ مِنَ العِتْقِ في الرِّقَابِ الوَاجِبَةِ

١٢ ـ حدّثني مَالِكٌ، أَنَّهُ بَلَغَهُ، أَنَّ عَبْدَ ٱللَّهِ بْنَ عُمَرَ سُئِلَ عَنِ الرَّقَبَةِ الْوَاجِبَةِ هَلْ تُشْتَرَى بِشَرْطٍ؟ فَقَالَ: لاَ.

قَالَ مَالِكٌ: وَذٰلِكَ أَحْسَنُ مَا سَمِعْتُ فِي الرِّقَابِ الْوَاجِبَةِ، أَنَّهُ لا يَشْتَرِيهَا الَّذِي يُعْتِقُهَا فِيمَا وَجَبَ عَلَيْهِ، بِشَرْطٍ عَلَى أَنْ يُعْتِقَهَا، لأَنَّهُ إِذَا فَعَلَ ذٰلِكَ فَلَيْسَتْ بِرَقَبَةٍ تَامَّةٍ، لأَنَّهُ يَضَعُ مِنْ ثَمَنِهَا لِلَّذِي يَشْتَرِطُ مِنْ عِتْقِهَا.

قَالَ مَالِكٌ: وَلا بَأْسَ أَنْ يَشْتَرِيَ الرَّقَبَةَ فِي التَّطَوُّعِ وَيَشْتَرِطَ أَنْ يُعْتِقَهَا.

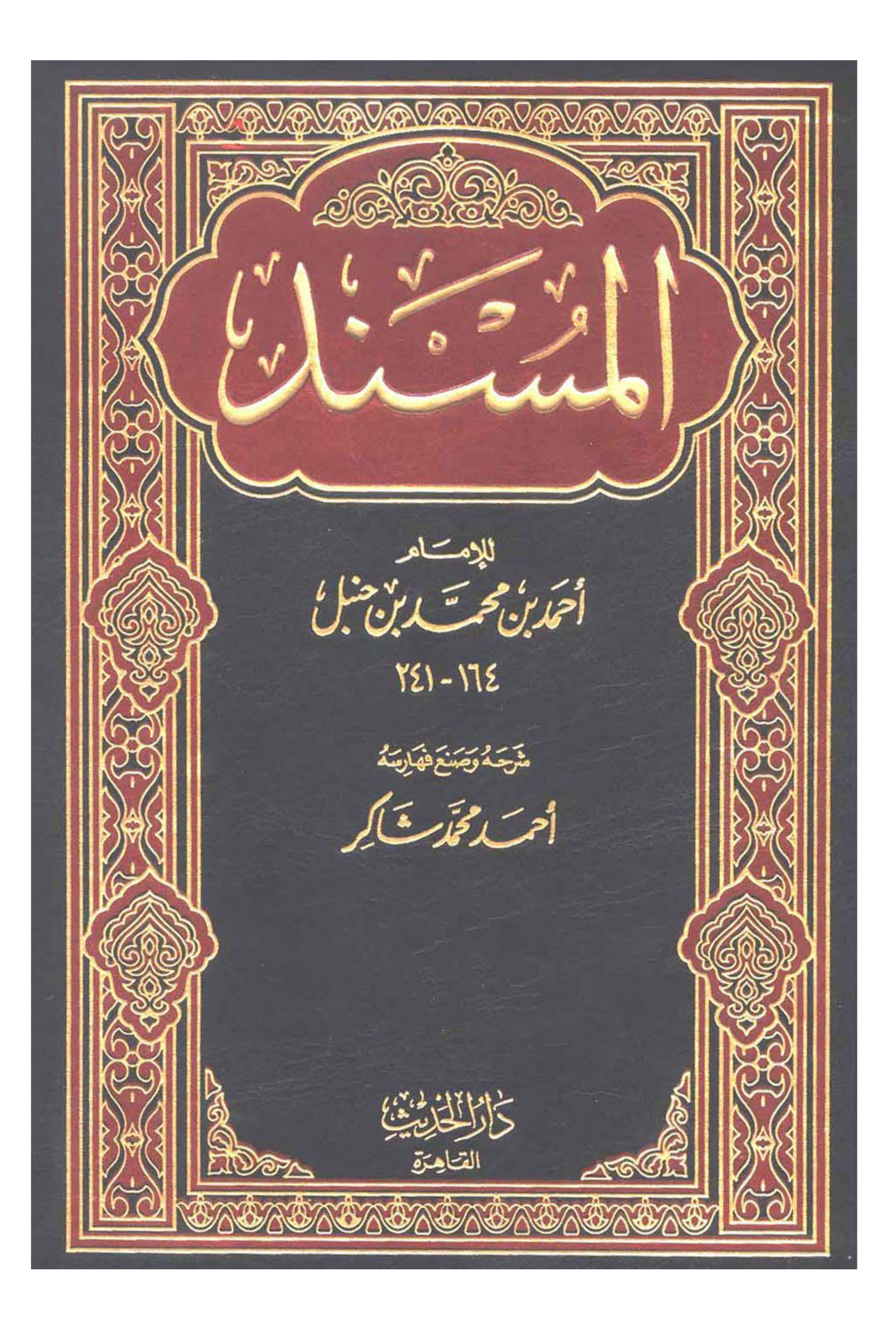
قَالَ مَالِكٌ: إِنَّ أَحْسَنَ مَا سُمِعَ فِي الرِّقَابِ الْوَاجِبَةِ أَنَّهُ لا يَجُوزُ أَنْ يُعْتَقَ فِيهَا نَصْرَانِيٌّ، وَلا يَهُودِيٌّ، وَلا يُعْتَقُ فِيهَا مُكَاتَبٌ، وَلا مُدَبَّرٌ، وَلا أُمُّ وَلَدٍ، وَلا مُعْتَقٌ إِلَى سِنِينَ، وَلا أَعْمَى، وَلا بَأْسَ أَنْ يُعْتَقَ النَّصْرَانِيُّ، وَالْيَهُودِيُّ، وَالْمَجُوسِيُّ تَطَوُّعاً، لأَنَّ ٱللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى قَالَ فِي كِتَابِهِ: ﴿فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً﴾ [محمد: ٤] فَالْمَنُّ الْعَتَاقَةُ.

قَالَ مَالِكٌ: فَأَمَّا الرِّقَابُ الْوَاجِبَةُ الَّتِي ذَكَرَ ٱللَّهُ فِي الْكِتَابِ، فَإِنَّهُ لا يُعْتَقُ فِيهَا إِلاَّ رَقَبَةٌ مُؤْمِنَةٌ.

قَالَ مَالِكٌ: وَكَذٰلِكَ فِي إِطْعَامِ الْمَسَاكِينِ فِي الْكَفَّارَاتِ لا يَنْبَغِي أَنْ يُطْعَمَ فِيهَا إِلاَّ الْمُسْلِمُونَ، وَلا يُطْعَمُ فِيهَا أَحَدٌ عَلَى غَيْرِ دِينِ الإِسْلامِ.

---

١٢ ـ (يضع) أي يسقط. (فإما منًّا بعد) أي بعد الوثاق. (وإما فداء) بمال أو أسرى مسلمين.


المسند
للإمام
أحمد بن محمد بن حنبل
١٦٤ - ٢٤١
شرحه وصنع فهارسه
أحمد محمد شاكر
دار الحديث
القاهرة

١٥٦٨٢ ـ **حدثنا** عبد الرزاق قال أنا معمر عن يحيى بن عبد الله ابن بحير قال أخبرني من سمع فروة بن مسيك المرادي قال قلت يا رسول الله إن أرضا عندنا يقال لها أرض أبين هي أرض رفقتنا وميرتنا وإنها وبئة أو قال: إن بها وباء شديدا فقال رسول الله ﷺ «دعها عنك فإن القرف التلف».

﴿ حديث رجل من الأنصار رضي الله تعالى عنه ﴾

١٥٦٨٣ ـ **حدثنا** عبد الرزاق ثنا معمر عن الزهرى عن عبد الله بن عبد الله عن رجل من الأنصار أنه جاء بأمة سوداء وقال: يا رسول الله إن على رقبة مؤمنة فإن كنت ترى هذه مؤمنة اعتقتها فقال لها/ رسول الله ﷺ «أتشهدين أن لا إله إلا الله؟» قالت: نعم قال «أتشهدين إني رسول الله؟» قالت نعم قال «أتؤمنين بالبعث بعد الموت؟» قالت نعم قال «أعتقها».

٤٥٢/٣

﴿ حدثث رجل من بهز رضي الله تعالى عنه ﴾

١٥٦٨٤ ـ **حدثنا** يزيد بن هرون قال أنا يحيى أن محمد بن

(١٥٦٨٢) **إسناده ضعيف** لجهالة الراوي عن فروة، والحديث رواه أبو داود ١٩/٤ رقم ٣٩٢٣ في الطب/ الطيرة، وعبد الرزاق ١٤٨/١١ رقم ٢٠١٦٢ باب الوباء والطاعون، والبخاري في التاريخ الكبير ٢٨٦/٨ رقم ٣٠٢٤، والبيهقي ٣٤٧/٩. وقوله إن القرف التلف. إي أن من يقرب من الوباء يتلفه.

(١٥٦٨٣) **إسناده صحيح**، وعبدالله بن عبدالله هو ابن الحارث بن نوفل. وهو ثقة عند الجميع. والحديث رواه أبو داود عن أبي هريرة أن رجلا قال: إن علي رقبة... فذكر الحديث ٢٣١/٣ رقم ٣٢٨٤ في الأيمان/ الرقبة المؤمنة، ومثله مالك في الموطأ ٧٧٧/٢ في العتق/ ما يجوز من الرقاب، وابن أبي شيبة ٢٠/١١ رقم ١٠٣٩٢، والبيهقى ٣٨٨/٧. ورواه مسلم عن معاوية بن الحكم وكذلك النسائي وقد سبق في أحاديث معاوية بن الحكم قريبا.

(١٥٦٨٤) **إسناده صحيح** كلهم تقدموا، وعيسى بن طلحة بن عبيدالله المدني ثقة فاضل تقدم =

و روي ابن حبان في صحيحه من حديث الشريد بن سويد الثقفي قال :قلت :يا رسول الله ان أمي أوصلت أن يعتق عنها رقبة و عندي جارية سوداء قال « :ادع بها « فجاءت فقال « :من ربك؟ « قالت :الله، قال « :من أنا؟ « قالت :رسول الله ،قال :أعتقها فانها مؤمنة « فهذه الرواية أيضا موافقة للأصول، توافق رواية سؤال الملكين في القبر « :من ربك » ؟«


الإحسان بترتيب
صحيح ابن حبان
ترتيب
الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي
المتوفى ٧٣٩ هـ
نسخة منقحة مصححة
الجزء الأول
بإشراف
مكتب البحوث والدراسات
في
دار الفكر
للطباعة والنشر والتوزيع

محمدِ بنِ عمرو، عن أبي سلمة عن الشَّرِيدِ بن سُوَيْد الثَّقَفِيِّ، قال: قُلْتُ: يا رسولَ اللَّهِ، إنَّ أُمِّي أَوْصَتْ أن نَعْتِقَ عنها رَقَبَةً وعِندي جاريةٌ سَوْداء، قال: «ادْعُ بِهَا»، فَجاءَتْ، فقال: «مَنْ رَبُّكِ؟» قالَتْ: اللَّه، قال: «مَنْ أَنَا؟» قالَتْ: رَسُول اللَّهِ، قال: «أَعْتِقْهَا فَإِنَّهَا مُؤْمِنَةٌ».

ذكر البيان بأنَّ قولَه ﷺ: «فإنها مؤمنة» من الألفاظِ التي ذكرنا أنَّ العربَ إذا كان الشيءُ له أجزاءٌ وشُعَبٌ، تُطلِقُ اسمَ ذلك الشيءِ بكُلِّيَّته على بعضِ أجزائه وشُعَبه، وإن لم يكن ذلك الجزءُ وتلك الشعبةُ ذلك الشيءَ بكماله

[١٩٠] أخبرنا حَبَّان بن إسحاق بالبصرة، قال: حدثنا الفَضْلُ بنُ يَعْقوب الرُّخَاميُّ، قال: حدثنا أبو عامر العَقَدِيُّ، قال: حدثنا سليمانُ بنُ بلال، عن عبدِ اللَّه بن دِينار، عن أبي صالح عن أبي هريرة قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «الإيمانُ بِضْعٌ وَسَبْعُونَ بَاباً وَالْحَيَاءُ مِنَ الإِيمَانِ»[١].

ذكر البيان بأنَّ قولَه ﷺ: «الإيمانُ بِضعٌ وسبعون باباً» أراد به: بضعٌ وسبعون شعبة

[١٩١] أخبرنا الحسينُ بنُ بِسْطَام بالأُبُلَّة، قال: أخبرنا عمرُو بنُ علي، قال: حدثنا حسينُ بنُ حَفْصٍ، قال: حدثنا سفيانُ الثوريُّ، عن سهيلِ بنِ أبي صالح [عن عبد اللَّه بن دينار، عن أبي صالح][٢] عن أبي هريرة، قال: قال رَسولُ اللَّهِ ﷺ: «الإِيمَانُ بِضْعٌ وَسَبْعُونَ شُعْبَةً، أَعْلاَهَا شَهَادَةُ أَنْ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ، وَأَدْنَاهَا إِمَاطَةُ الأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ»[٣].

ذكر نفي اسم الإيمانِ عَمَّن أتى ببعض الخصال التي تَنقُصُ بإتيانه وإيمانه

[١٩٢] أخبرنا أحمدُ بنُ علي بنِ المُثَنَّى، حدَّثنا محمدُ بنُ يزيد الرِّفاعيُّ أبو هشام، حدثنا أبو بكر بنُ عَيَّاش، حدثنا الحسنُ بنُ عمرو الفُقَيْمِيُّ، عن محمد بن عبد الرحمٰن بن يزيد، عن أبيه عن عبد اللَّه، قال: قال رسول اللَّهِ ﷺ: «لَيْسَ المُؤْمِنُ بالطَّعَّانِ وَلاَ اللَّعَّانِ وَلاَ الْبَذِيءِ وَلاَ الْفَاحِشِ».

---

(١) انظر الحديث رقم/١٦٧.

(٢) ما بين حاصرتين سقط من الأصل والصواب ما تقدم برقم/١٦٦.

(٣) انظر الحديث رقم/١٦٦.

ثم ان رواية مسلم فيها مخالفة للأصول، فانه لا يحكم بالايمان و الاسلام لشخص يريد الدخول في الاسلام الا بالشهادتين كما نص علي ذلك علماء الاسلام، فالقول بأن الرسول كما في رواية مسلم حكم بمجرد الاشارة الي السماء بالاسلام مخالف للأصول، لأن القول الله في السماء يشترك فيه اليهود و غيرهم من الكفار، فكيف يجوز للرسول أن يحكم بمجرد الاشارة لهذه الجارية بالايمان و الاسلام؟، و من لم يضعف رواية مسلم هذه من المحدثين، فمن كان من أهل التنزيه أول كلمة » أين الله » « بما

تعظيمك الله ,« و الاشارة الي السماء معناه رفيع القدر جدا، و علة الاضطراب فيه تكفي لعدم ثبوته لأن هناك رواية « أين ربك » ؟ فقالت :في السماء، و في رواية « :أشارت الي السماء »

فإن قيل :كيف تكون رواية مسلم مردودة، و كل ما رواه مسلم موسوم بالصحة، فالجواب :أن عددا من أحاديث مسلم ردها علماء الحديث.

و أما ما احتج به ابن قيم الجوزية بما روي أن حسان ابن ثابت أنشد رسول الله صلي الله عليه و سلم أبياتا فقال

شهدت بإذن الله أن محمدًا رسول الذي فوق السموات من عل

و أن أبا يحيي و يحيي كلاهما له عمل في دينه متقبل

و أن أخا الأحقاف اذ قام فيهم يقوم بذات الله فيهم و يعدل

فقال رسول الله صلي الله عليه و سلم« :و أنا ، » فالجواب ما قال الحافظ الهيثمي« : رواه أبويعلي و هو مرسل « أ .هـ، فلا تقوم به حجة

و ان قال الجهوي :فقد ورد ذكر الحجاب في عدة أحاديث صحيحة كحديث مسلم من طريق أبي موسي الأشعري » :حجابه النور لو كشفه لأحرقت سبحات وجهه ما انتهي اليه بصره من خلقه«

فالجواب :أن الحجاب يرجع الي الخلق لأنهم هم المحجوبون، و أصل الحجاب الستر الحائل بين الرائي و المرئي، و المراد به فيها المنع من الرؤية، و يستحيل علي الله أن يكون نورا حسيا، أو يتصل بذاته نور حسي لأن النور الحسي مخلوق بدلالة قول الله تعالي

}وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ{

فأخبرنا أن الظلمة و النور كلاهما مجعول لله، أي :مخلوق :فاذا عرف هذا فما ورد من تسمية الله تعالي بالنور في حديث الأسماء فمعناه :المنير، أي :جاعل النور في السموات و الأرض، و كذلك قول الله تعالي

}ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ{

فالحمد لله أن بصرنا معاشر أهل السنة و الجماعة لهذا التنزيه الموافق لما كان عليه الصحابة، فمن أدل دليل علي موافقتنا للصحابة في عدم اعتقادنا لما توهمه ظواهر بعض النصوص ما جاء عن ابن عباس باسناد صحيح موقوفا عليه و هو مرفوع حكما » :تفكروا في كل شئ و لا تفكروا في ذات الله « فانه لو كان فهمه لتلك النصوص علي حسب الظواهر لم يكن للنهي عن التفكير في الذات معني، و لو كان الصواب ما تفهمه الوهابية من تلك النصوص لم يكن لقول السلف » :أمروها كما جاءت بلا كيف« معني، و لم يكن لا نزعاج مالك حين سئل عن الاستواء حتي أخذته الرحضاء و اطراقه معني

انتهى الجزء الاول ; يُتبع الجزء الثاني

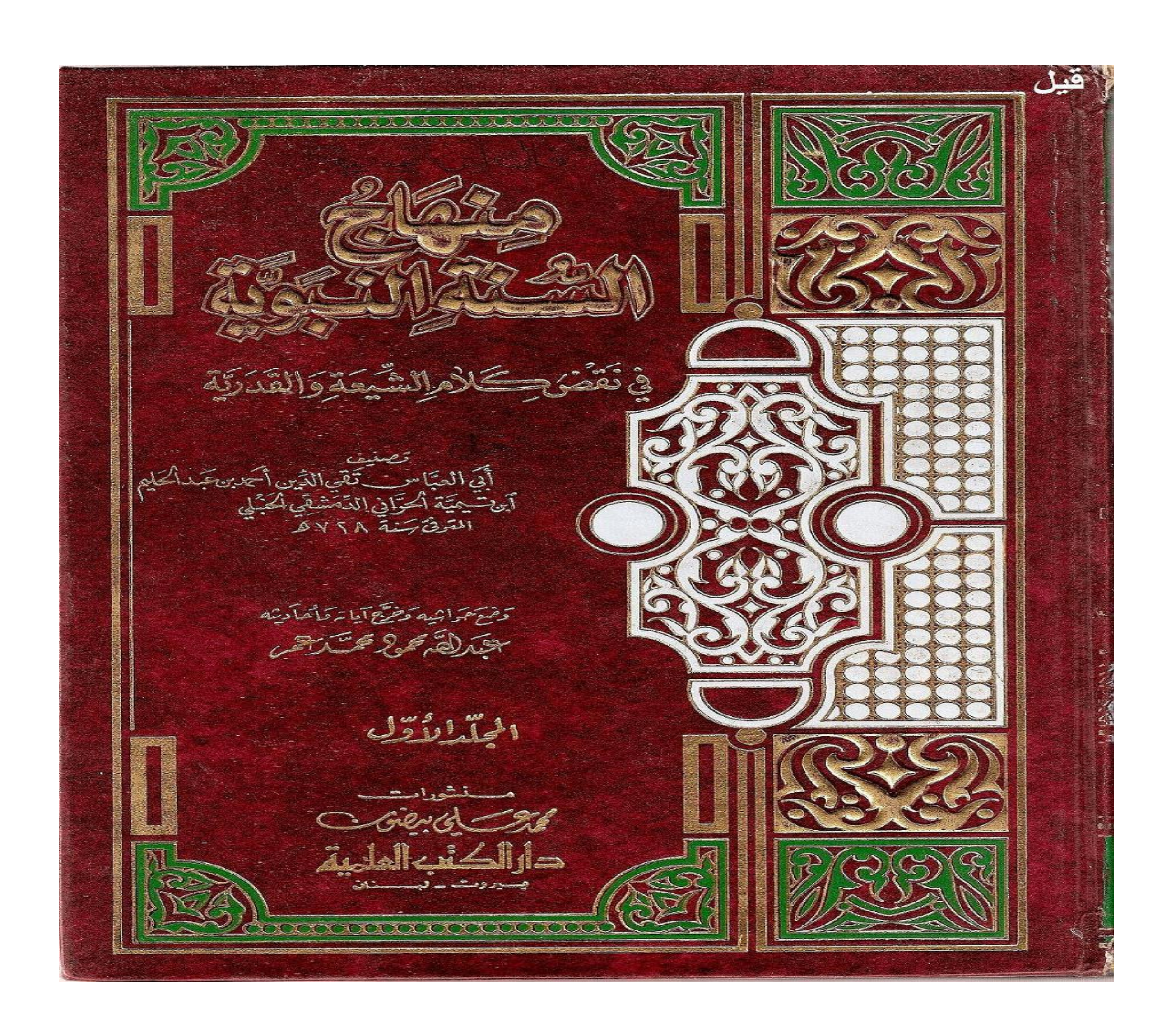
09.قوله بالجلوس في حق الله تعالى

ابن تيمية : قوله بالجلوس في حق الله تعالى

قوله بالجلوس في حق الله تعالى

الجزء الاول

أما قوله بالجلوس في حق الله تعالى فهو ثابت عنه وإن نفاه بعض أتباعه لما استبشعوا ذلك ,ذكر ذلك في كتابه منهاج السنة النبوية فقال ما نصه « :ثم إن جمهور أهل السنّة يقولون إنّه ينزل ولا يخلو منه العرش كما نقل مثل ذلك عن إسحاق بن راهويه وحماد بن زيد وغيرهما ونقلوه عن أحمد بن حنبل في رسالته « اه .وهذه فرية على أهل السنّة ولا يستطيع أن يأتي بعبارة لأحد منهم ,فهذا محض تقوّل على الأئمّة كما تقوّل في مسألة زيارة قبور الأنبياء والأولياء للدعاء عندها رجاء الإجابة ,وتعامى عما أطبق عليه السلف والخلف من قصد القبور رجاء الإجابة من الله


قيل
منهاج
السنة النبوية
في نقض كلام الشيعة والقدرية
تصنيف
أبي العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحليم
ابن تيمية الحراني الدمشقي الحنبلي
المتوفى سنة ٧٢٨ هـ
وضع حواشيه وخرج آياته وأحاديثه
عبد الله محمود محمد عمر
المجلد الأول
منشورات
محمد علي بيضون
دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

ولهذا اعتمد الإمام أحمد على قول أبي ذر في الرؤية، وكذلك عثمان بن سعيد الدارمي.

وأما حديث النزول إلى سماء الدنيا كل ليلة فهي الأحاديث المعروفة الثابتة عند أهل العلم بالحديث وكذلك حديث دنوه عشية عرفة رواه مسلم في صحيحه وأما النزول لليلة النصف من شعبان ففيه حديث اختلف في إسناده، ثم إن جمهور أهل السنة يقولون أنه ينزل، ولا يخلو منه العرش، كما نقل مثل ذلك عن اسحاق بن راهويه، وحماد بن زيد وغيرهما، ونقلوه عن أحمد بن حنبل في رسالته أبي مدر[1] وهم متفقون على أن الله ليس كمثله شيء، وأنه لا يعلم كيف ينزل، ولا تمثل صفاته بصفات خلقه، وقد تنازعوا في النزول هل هو فعل منفصلٌ عن الرب في المخلوق، أو فعل يقوم به على قولين معروفين لأهل السنة من أصحاب مالك والشافعي وأبي حنيفة وغيرهم من أهل الحديث والتصوف.

وكذلك تنازعهم في الاستواء على العرش هل هو بفعل منفصل عنه يفعله بالعرش كتقريبه إليه، أو فعل يقوم بذاته على قولين، والأول قول ابن كلاب والأشعري والقاضي أبي يعلى وأبي الحسن التميمي وأهل بيته وأبي سليمان الخطابي وأبي بكر البيهقي وابن الزاغوني وابن عقيل وغيرهم ممن يقول أنه لا يقوم بذاته ما يتعلق بمشيئته وقدرته، والثاني قول أئمة أهل الحديث وجمهورهم كابن المبارك وحماد ابن زيد والأوزاعي والبخاري وحرب الكرماني وابن خزيمة ويحيى بن عمار السجستاني وعثمان بن سعيد الدارمي وابن حامد وأبي بكر عبد العزيز وأبي عبد الله ابن منده وإسماعيل الأنصاري وغيرهم، وليس هذا موضعاً لبسط الكلام في هذه المسائل، وإنما المقصود التنبيه على أن ما ذكره هذا مما يعلم العقلاء أنه لا يقوله أحد من علماء أهل السنة ولا يعرف أنه قاله لا جاهل ولا عالم بل الكذب عليه ظاهر.

فصل

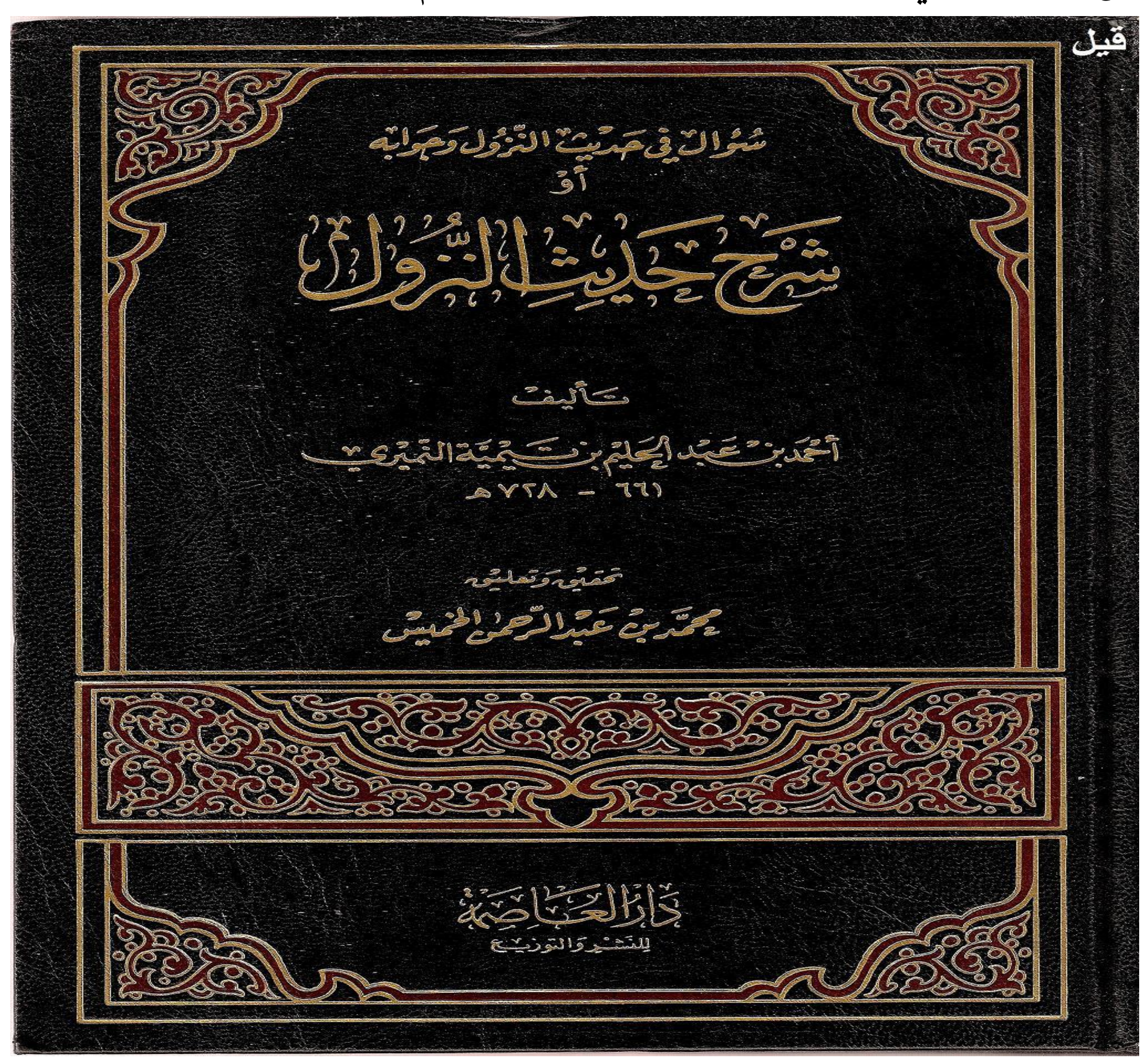
قال الرافضي المصنف وقالته الكرّامية أن الله في جهة فوق، ولم يعلموا أن كل ما هو في جهة فهو محدث ومحتاج إلى تلك الجهة، فيقال له أوّلاً لا الكرامية ولا

(١) قوله أبي مدر، كذا في الأصل، وليحرر، كتبه مصححه.
(٢) قوله يحيط بها كذا في الأصل، ولعلها محرفة، والصواب تحيط به فتأمل، كتبه مصححه.

وقال في كتابه شرح حديث النزول ما نصّه « :والقول الثالث وهو الصواب وهو المأثور عن سلف الأمة وأئمّتها أنه لا يزال فوق العرش ,ولا يخلو العرش منه مع دنوه ونزوله إلى السماء ,ولا يكون العرش فوقه « اهـ

وقال فيه ايضًا ما نصه « :والذين يثبتون تقريبه العباد الى ذاته هو القول المعروف للسلف والائمة، وهو قول الاشعري وغيره من الكلابية، فإنهم يثبتون قرب العباد الى ذاته، وكذلك يثبتون استواءه على

العرش بذاته ونحو ذلك، ويقولون :الاستواء فعل فعله في العرش فصار مستويا على العرش ، وهذا أيضا قوا ابن عقيل وابن الزاغوني وطوائف من أصحاب أحمد وغيرهم « أهـ



* منهم: من ينكر أن يقال: يخلو أو لا يخلو، كما يقول ذلـك: الحافظ عبدالغني[1] وغيره.

* ومنهم: من يقول: بل يخلو منه العرش.

وقد صنف عبدالرحمن بن منده[2] مصنفاً في الإنكار على من قال: لا يخلو من العرش، أو: لا يخلو منه العرش ـ كما تقدم بعضُ كلامه[3] ـ)[*].

وكثيـر من أهـل الحـديث: يتـوقف[4] عن أن يقـول[5]: يخلو أو لا يخلو وجمهورُهم: على أنه لا يخلو منه العرش، وكثير منهم: يتوقف عن أن يقال: يخلو أو لا يخلو: إما[6] لشكهم في ذلك، وأنهم لم يتبين لهم جواز[7] أحد الأمرين، وإما مع كون الواحد منهم قد ترجح عنده أحد الأمرين، لكن يشك[8] في ذلك لكونه ليس في الحديث، ولما يخاف من الإنكار عليه، وأما الجزم بخلو العرش: فلم يبلُغنا إلا عن طائفة قليلة منهم.

[الرد على من تأول النزول بنزول أمره ورحمته من نفاة العلو والنزول]

والقول الثالث: وهو الصواب، وهو المأثور عن سلف الأمة وأئمتها: أنه لا يزال فوق العرش، ولا يخلو العرش منه، مع دنوه ونزوله إلى السماء الدنيا، ولا يكون العرش فوقه، (وكذلك يوم القيامة كما جاء به الكتاب والسنّة)[9]، وليس نزوله كنزول أجسام بني آدم من السطح إلى الأرض بحيث يبقى السقف فوقهم،

---

(١)(٢) تقدمت ترجمتهما.
(٣) في (ص: ١٦٥).
(*) نهاية السقط من «س» و«هـ».
(٤) في «ظ»: (وكثير منهم يتوقف).
(٥) في «ظ»: (عن أن يقال).
(٦) المثبت من: «ظ»، و«ك». وفي بقية النسخ والمطبوعة: (لشكهم).
(٧) المثبت من «ظ». وفي بقية النسخ والمطبوعة (جواب). وما أثبت هو الصواب.
(٨) المثبت من «ك». وفي بقية النسخ والمطبوعة (يمسك).
(٩) ما بين القوسين: ساقط من «ك»، «هـ».

قال المجسم ابن تيمية

وقوله: ﴿ وَهُوَ ٱللَّهُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِي ٱلْأَرْضِ ﴾[١].

وقد غلط في هذه الآية طائفة من الصوفية والفلاسفة وغيرهم: فجعلوه حلول الذات، واتحادها بالعابد والعارف، من جنس قول النصارى في المسيح وهو قول باطل - كما قد بسط في موضعه -.

والذين يثبتون تقريبه للعباد[٢] إلى ذاته: هو القول المعروف عن[٣] السلف والأئمة، وهو: قول الأشعري وغيره من الكلابية، فإنهم يثبتون قرب العباد إلى ذاته، وكذلك: يثبتون استواءه على العرش بذاته ونحو ذلك.

ويقولون: الاستواء فعل فعله في العرش، فصار مستوياً على العرش، وهذا أيضاً: قول ابن عقيل، وابن الزاغوني، وطوائف من أصحاب أحمد وغيرهم.

وأما دنوه نفسه وتقربه من بعض عباده: فهذا يثبته (من يثبت)[٤] قيام الأفعال الاختيارية بنفسه، ومجيئه يوم القيامة، ونزوله واستواءه على العرش، وهذا: مذهب أئمة السلف، وأئمة الإسلام المشهورين وأهل الحديث والنقل عنهم بذلك متواتر.

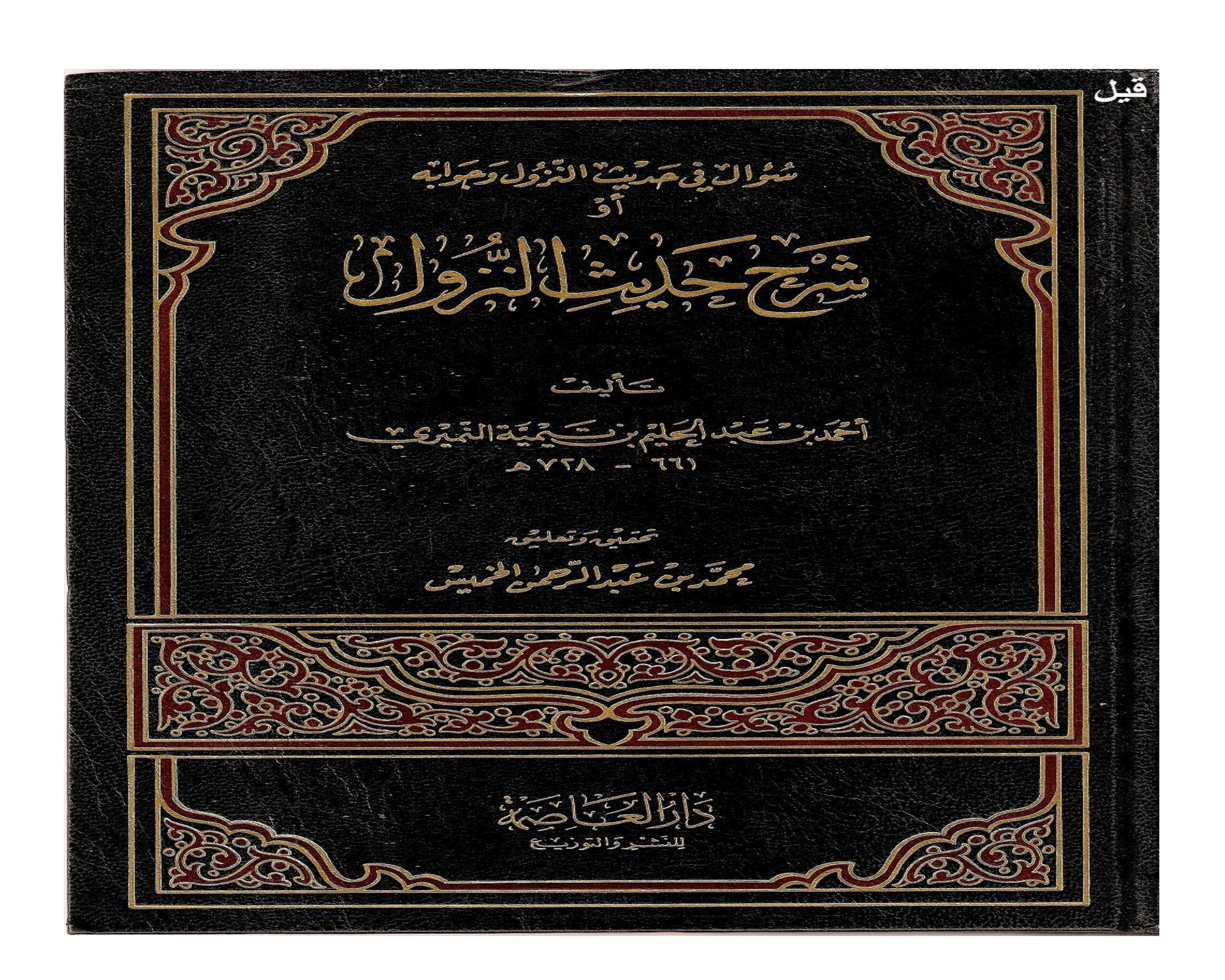
وأول من أنكر هذا في الإسلام: «الجهمية»، ومن وافقهم من المعتزلة، وكانوا ينكرون الصفات، والعلو على العرش، ثم: جاء ابن كلاب فخالفهم في ذلك، وأثبت الصفات والعلو على العرش.

لكن: وافقهم على أنه[٥] لا تقوم به الأمور الاختيارية، ولهذا: أحدث قوله في القرآن: إنه قديم[٦]، (لم يتكلم به بقدرته)[٧] ولا يعرف هذا القول عن أحد من السلف.

---

(١) سورة الأنعام: آية (٣). (٢) في «ك» والمطبوعة: (العباد).
(٣) في «س»، «هـ»، والمطبوعة: (المعروف للسلف).
(٤) ما بين القوسين: سقط من «ك». (٥) في «هـ»: (أن).
(٦) انظر: مقالات الإسلاميين (ص: ٥٨٤)، ط. النشرات الإسلامية.
(٧) ما بين القوسين: سقط من «ك». وفي «س»: (إنه قديم وأن الله لم يتكلم به بقدرته وإرادته).

وقال فيه ايضا وفي فتاويه ما نصه « :وقال أهل السنة في قوله)) :الرَّحمَنُ علَى العَرْشِ استَوَى : ((الاستواء من الله على عرشه المجيد على الحقيقة لا على المجاز « اهـ


قيل
سؤال في حديث النزول وجوابه
أو
شرح حديث النزول
تأليف
أحمد بن عبد الحليم بن تيمية التميري
٦٦١ - ٧٢٨ هـ
تحقيق وتعليق
محمد بن عبد الرحمن الخميس
دار العاصمة
للنشر والتوزيع

وقال[١] أبو عمرو الطلمنكي[٢]: «وأجمعوا - يعني: أهل السنة والجماعة[٣] -، على أن الله عرشاً، وعلى أنه مستو على عرشه، وعلمه وقدرته وتدبيره بكل ما خلقه.

قال: أجمع المسلمون من أهل السنة على أن معنى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾[٤]: . . ونحو ذلك في القرآن: أن ذلك علمه، وأن الله فوق السموات بذاته مستو على عرشه كيف شاء.

قال: وقال أهل السنة في قوله[٥]: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾[٦]: الاستواء[٧] من الله على عرشه المجيد على الحقيقة لا على المجاز، واستدلوا بقول الله تعالى: ﴿فَإِذَا ٱسْتَوَيْتَ أَنتَ وَمَن مَّعَكَ عَلَى ٱلْفُلْكِ . .﴾[٨] وبقوله: ﴿لِتَسْتَوُۥا عَلَىٰ ظُهُورِهِۦ﴾[٩]، وبقوله: ﴿وَٱسْتَوَتْ عَلَى ٱلْجُودِىِّ﴾[١٠]، إلا أن المتكلمين[١١] من أهل الإثبات في هذا على أقوال:

فقال مالك[١٢] رحمه الله: (إن الاستواء معلوم، والكيف مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة) [١٣].

وقال عبدالله بن المبارك[١٤] ومن تابعه من أهل العلم: - وهم كثير -: «إن

---

(١) الأثر: أورده مختصراً: ابن القيم في الجيوش الإسلامية (ص: ٧٦)، والذهبي في العلو (ص: ١٧٨).

(٢) تقدمت ترجمته في (ص: ٢٣٣) هامش (٢).

(٣) سقطت كلمة (الجماعة) من «س»، «هـ».

(٤) سورة الحديد: آية (٤).

(٥) في «ك»، «س»: (في قول الله).

(٦) سورة طه: آية (٥).

(٧) في «س»، «هـ»: (أن الاستواء).

(٨) سورة المؤمنين: آية (٢٨).

(٩) سورة الزخرف: آية (١٣).

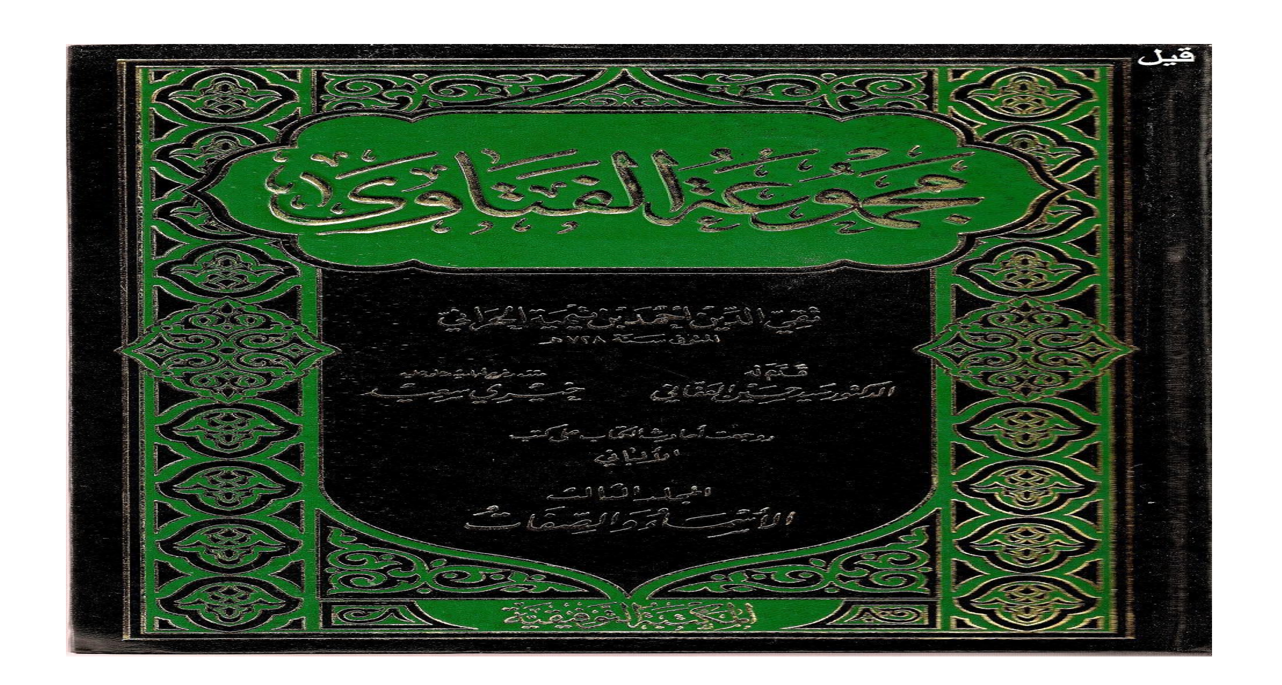
(١٠) سورة هود: آية (٤٤).

(١١) لا يراد بالمتكلمين هنا: الطوائف، وإنما يراد الذين تكلموا في معنى الاستواء من الأئمة.

(١٢) في «ك»: (فقول مالك).

(١٣) الأثر: تقدم تخريجه.

(١٤) تقدمت ترجمته.


قيل
مجموعة الفتاوى
تقي الدين أحمد بن تيمية الحراني
المتوفى سنة ٧٢٨ هـ
قدم له
الدكتور سيد حسين العفاني
خيري سعيد
روجعت أحاديث الكتاب على كتب
الألباني
المجلد الثالث
الأسماء والصفات
المكتبة التوفيقية

قال المجسم ابن تيمية

على العرش[1]، وكذلك ذكر ابن أبي حاتم في تفسيره في قوله: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ وروى بهذا الإسناد عن أبي العالية، وعن الحسن، وعن الربيع مثل قول أبي العالية. وروى بإسناده ﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ قال: في اليوم السابع.

وقال أبو عمرو الطلمنكي: وأجمعوا - يعني أهل السنة والجماعة - على أن لله عرشاً، وعلى أنه مستو على عرشه، وعلمه وقدرته وتدبيره بكل ما خلقه. قال: فأجمع المسلمون من أهل السنة على أن معنى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَمَا كُنتُمْ﴾ ونحو ذلك في القرآن أن ذلك علمه، وأن الله فوق السموات بذاته، مستو على عرشه كيف شاء.

قال: وقال أهل السنة في قوله: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥]: الاستواء من الله على عرشه المجيد على الحقيقة لا على المجاز، واستدلوا بقول الله: ﴿فَإِذَا اسْتَوَيْتَ أَنتَ وَمَن مَّعَكَ عَلَى الْفُلْكِ﴾ [المؤمنون: ٢٨]، وبقوله: ﴿لِتَسْتَوُوا عَلَى ظُهُورِهِ﴾ [الزخرف: ١٣]، وبقوله: ﴿وَاسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ﴾ [هود: ٤٤]، إلا أن المتكلمين من أهل الإثبات في هذا على أقوال: فقال مالك - رحمه الله -: إن الاستواء معقول، والكيف مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة.

وقال عبد الله بن المبارك - ومن تابعه من أهل العلم، وهم كثير -: إن معنى ﴿اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ [يونس: ٣]: استقر، وهو قول القتيبي، وقال غير هؤلاء: استوى أي ظهر. وقال/ أبو عبيدة معمر بن المثنى: استوى بمعنى: علا، وتقول العرب: ٥/ ٥٢٠
استويت على ظهر الفرس، بمعنى: علوت عليه، واستويت على سقف البيت، بمعنى علوت عليه، ويقال: استويت على السطح بمعناه، وقال الله تعالى: ﴿فَإِذَا اسْتَوَيْتَ أَنتَ وَمَن مَّعَكَ عَلَى الْفُلْكِ﴾، وقال: ﴿لِتَسْتَوُوا عَلَى ظُهُورِهِ﴾، وقال: ﴿وَاسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ﴾، وقال: ﴿اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ بمعنى علا على العرش.

وقول الحسن: وقول/ مالك من أنبل جواب وقع في هذه المسألة وأشده استيعابا؛ لأن فيه نبذ التكييف وإثبات الاستواء المعقول، وقد ائتم أهل العلم بقوله واستجودوه واستحسنوه.

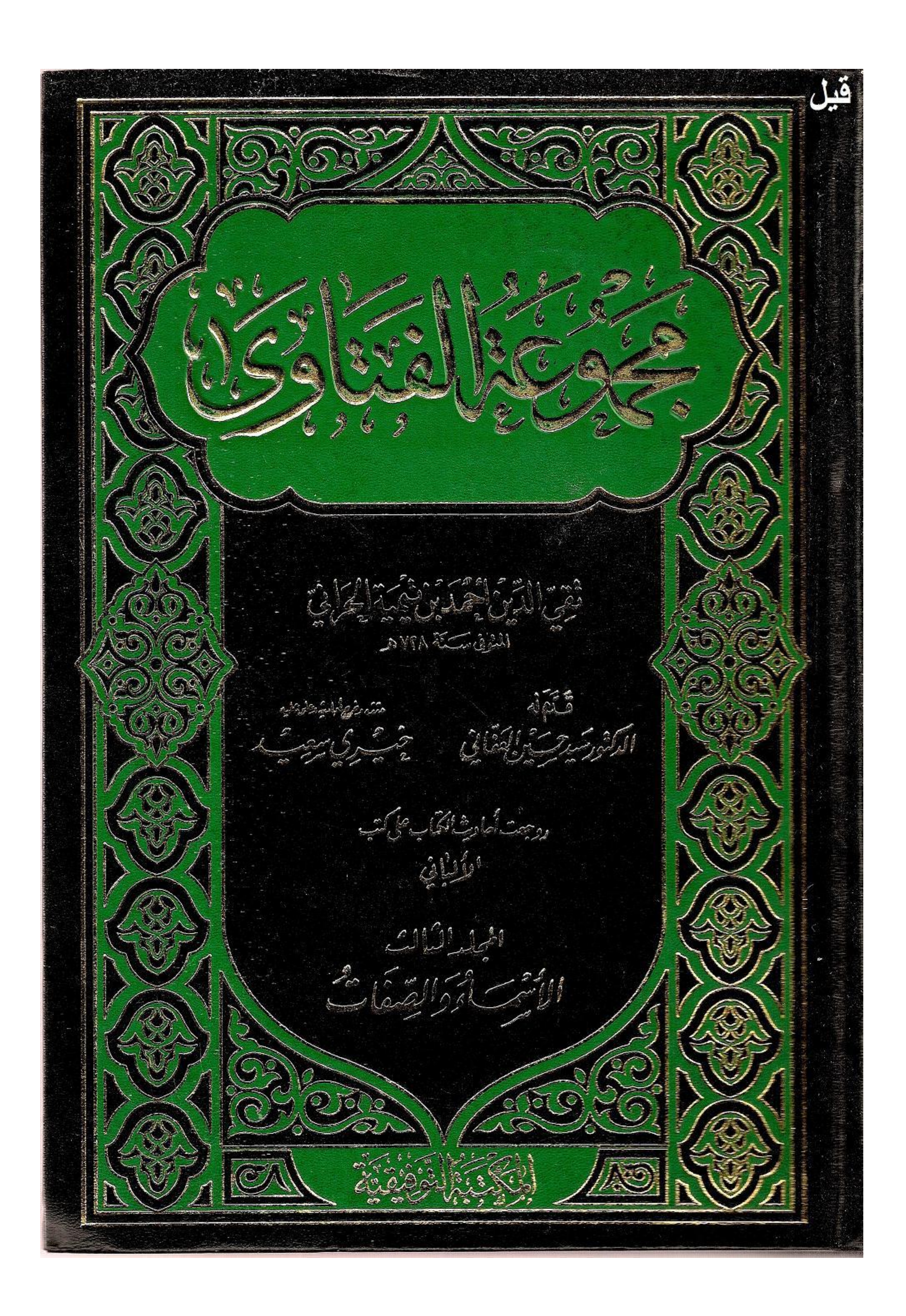
ثم تكلم على فساد قول من تأول ﴿اسْتَوَى﴾ بمعنى: استولى.

وقال الثعلبي: وقال الكلبي ومقاتل: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ يعني: استقر، قال:

(١) علقه البخاري (١٣/ ٤١٤ - فتح) عنهما.

وقال أيضا فيهما ما نصه « :واذا كان قعود الميت في قبره ليس هو مثل قعود البدن، فما جاءت به الآثار عن النبي صلى الله عليه وسلم من لفظ القعود والجلوس في حق الله تعالى كحديث جعفر بن أبي طالب رضي الله عنه وحديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه وغيرهما أولى أن لا يماثل صفات أجسام العباد « اهـ

قيل



مجموعة الفتاوى
تقي الدين أحمد بن تيمية الحراني
المتوفى سنة ٧٢٨ هـ
قدم له
الدكتور سيد حسين العفاني
خيري سعيد
روجعت أحاديث الكتاب على كتب
الألباني
المجلد الثالث
الأسماء والصفات
المكتبة التوفيقية

قال المجسم ابن تيمية

ومعلوم أن أبدان الأنبياء في القبور إلا عيسى وإدريس. وإذا كان موسى قائما يصلي في
٥/٥٢٧ قبره، ثم رآه في السماء/ السادسة، مع قرب الزمان، فهذا أمر لا يحصل للجسد. ومن هذا الباب ـ أيضاً ـ نزول الملائكة ـ صلوات الله عليهم وسلامه ـ جبريل وغيره.

فإذا عرف أن ما وصفت به الملائكة وأرواح الآدميين من جنس الحركة والصعود والنزول وغير ذلك لا يماثل حركة أجسام الآدميين، وغيرها مما نشهده بالأبصار في الدنيا، وأنه يمكن فيها ما لا يمكن في أجسام الآدميين ـ كان مايوصف به الرب من ذلك أولى بالإمكان، وأبعد عن مماثلة نزول الأجسام، بل نزوله لا يماثل نزول الملائكة وأرواح بني آدم، وإن كان ذلك أقرب من نزول أجسامهم.

وإذا كان قعود الميت في قبره ليس هو مثل قعود البدن، فما جاءت به الآثار عن النبي ﷺ من لفظ «القعود والجلوس» في حق ـ الله تعالى ـ كحديث جعفر بن أبي طالب
٥/٥٢٨ رضي الله عنه وحديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه وغيرهما أولى ألا يماثل صفات أجسام العباد./

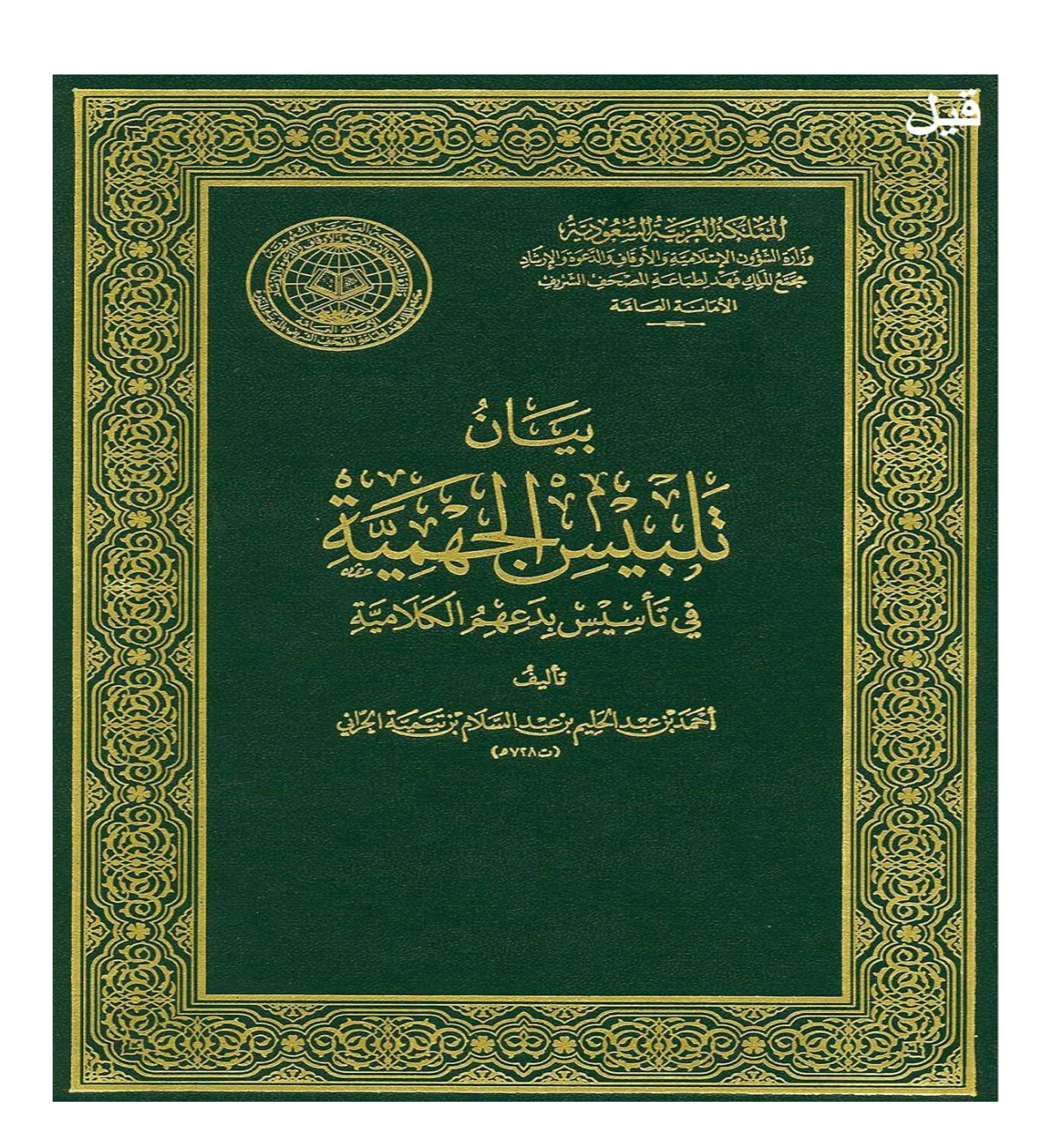
فصل

نزاع الناس في معنى «حديث النزول»، وما أشبهه في الكتاب والسنة من الأفعال اللازمة المضافة إلى الرب ـ سبحانه وتعالى ـ مثل المجيء، والإتيان، والاستواء إلى السماء وعلى العرش، بل وفي الأفعال المتعدية مثل الخلق، والإحسان، والعدل وغير ذلك ـ هو ناشئ عن نزاعهم في أصلين:

أحدهما: أن الرب ـ تعالى ـ هل يقوم به فعل من الأفعال؛ فيكون خلقه للسموات والأرض فعلاً فعله غير المخلوق، أو أن فعله هو المفعول، والخلق هو المخلوق؟على قولين معروفين:

والأول: هو المأثور عن السلف، وهو الذي ذكره البخاري في «كتاب خلق أفعال العباد» عن العلماء مطلقاً، ولم يذكر فيه نزاعاً، وكذلك ذكر البغوي وغيره مذهب أهل السنة، وكذلك ذكره أبو علي الثقفي والضّبَعي وغيرهما من أصحاب ابن خزيمة في «العقيدة» التي اتفقوا هم وابن خزيمة على أنها مذهب أهل السنة، وكذلك ذكره
٥/٥٢٩ الكلاباذي في كتاب «التعرف لمذهب/ التصوف» أنه مذهب الصوفية وهو مذهب الحنفية وهو مشهور عندهم، وبعض المصنفين في «الكلام» كالرازي ونحوه ينصب الخلاف في ذلك معهم، فيظن الظان أن هذا مما انفردوا به، وهو قول السلف قاطبة، وجماهير

ويقول ابن تيمية في كتابه بيان تلبيس الجهمية ما نصه « :الوجه الخامس :أن العرش في اللغة السرير بالنسبة الى مافوقه، وكالسقف الى ما تحته، فإذا كان القرءان قد جعل لله عرشا وليس هو بالنسبو إليه كالسقف عُلم أنه بالنسبة إليه كالسرير بالنسبة الى غيره، وذلك يقتضى أنه فوق العرش « اه


قبل
المملكة العربية السعودية
وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد
مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف
الأمانة العامة
بيان
تلبيس الجهمية
في تأسيس بدعهم الكلامية
تأليف
أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية الحراني
(ت ٧٢٨هـ)

الآية لأجل ما يقال أنه يعارضها تدل على نقيض مدلولها، هذا لا يقوله عاقل.

إن الآيتين توجبان أن لله عرشاً يحمل ليس هو الملك

الوجه الرابع: في تقرير ذلك ثم إن قوله: ﴿ٱلَّذِينَ يَحۡمِلُونَ ٱلۡعَرۡشَ وَمَنۡ حَوۡلَهُۥ﴾ [غافر:٧] وقوله: ﴿وَيَحۡمِلُ عَرۡشَ رَبِّكَ فَوۡقَهُمۡ يَوۡمَئِذٖ ثَمَٰنِيَةٞ ١٧﴾ [الحاقة:١٧] يوجب أن لله عرشًا يحمل، ويوجب أن ذلك العرش ليس هو الملك كما تقوله طائفة من الجهمية[١]؛ فإن الملك هو مجموع الخلق فهنا دلت الآية على أن لله ملائكة من جملة خلقه يحملون عرشه، وآخرون يكونون حوله، وعلى أنه يوم القيامة يحمله ثمانية: إما ثمانية أملاك، وإما ثمانية أصناف وصفوف[٢]. وهذا إلى مذهب المثبتة أقرب منه إلى قول النافية بلا ريب.

دلالة لفظ العرش لغة على السرير تتضمن أن الله فوقه

الوجه الخامس: أن العرش في اللغة السرير بالنسبة إلى ما فوقه[٣]، وكالسقف بالنسبة إلى ما تحته. فإذا كان القرآن قد جعل لله عرشًا وليس هو بالنسبة إليه كالسقف، علم أنه بالنسبة

---

(١) راجع: (شرح الأصول الخمسة) للقاضي عبدالجبار: ص٢٢٧. و(الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى) للقرطبي، مخطوط: ٢/٢٢٦.

(٢) راجع: (المقالات) لأبي الحسن الأشعري: ص٢١٠.

(٣) العرش: في كلام العرب سرير الملك، يدلك على ذلك سرير ملكة سبأ، سماه الله جل وعز عرشًا فقال: ﴿إِنِّي وَجَدتُّ ٱمۡرَأَةٗ تَمۡلِكُهُمۡ وَأُوتِيَتۡ مِن كُلِّ شَيۡءٖ وَلَهَا عَرۡشٌ عَظِيمٞ﴾ (النمل:٢٣). والعرش في كلام العرب أيضًا: سقف البيت، وجمعه عروش؛ ومنه قول الله عز وجل: ﴿أَوۡ كَٱلَّذِي مَرَّ عَلَىٰ قَرۡيَةٖ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا﴾ (البقرة:٢٥٩).
راجع: (تهذيب اللغة) للأزهري: مادة (عرش). و(لسان العرب) لابن منظور: مادة (عرش).

إليه كالسرير بالنسبة إلى غيره، وذلك يقتضي أنه فوق العرش.

إضافة العرش إلى الله تقتضي إضافة تخصه على خلاف ما يذكره الجهمية

الوجه السادس: أن إضافة العرش مخصوصة إلى الله؛ لقوله: ﴿وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ﴾(١) [الحاقة: ١٧] يقتضي أنه مضاف إلى الله إضافة تخصه كما في سائر المضافات إلى الله كقوله بيت الله، وناقة الله، ونحو ذلك. وإذا كان العرش مضافًا إلى الله في هذه الآية إضافة اختصاص، وذلك يوجب أن يكون بينه وبين الله من النسبة ما ليس لغيره، [فما](٢)يذكره الجهمية من الاستيلاء والقدرة(٣) وغير ذلك أمر مشترك بين العرش وسائر المخلوقات، وهذه الآية التي احتج بها تنفي أن يكون الثابت من الإضافة هو القدر المشترك، وتوجب اختصاصاً للعرش بالله ليس لغيره كقوله: ﴿عَرْشَ رَبِّكَ﴾ [الحاقة: ١٧] وهذا إما(٤) [أن](٥) يدل على قول المثبتة، أو هو إلى الدلالة عليه أقرب، وأيهما كان فقد دلت الآية على نقيض/ مطلوبه، وهو الذي ألزمناه، فلم يذكر آية من كتاب الله على مطلوبه إلا وهي لا دلالة فيها؛ بل دلالتها على نقيض مطلوبه أقوى. ١٢١/أ/ك

---

(١) في (ط): ﴿وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَانِيَةٌ﴾ (الحاقة: ١٧).

(٢) في (ك): (كما). والتصويب من (ط).

(٣) راجع: (شرح الأصول الخمسة) للقاضي عبدالجبار: ص٢٢٦. و(مقالات الإسلاميين) لأبي الحسن الأشعري: ص٢١١. و(الإبانة) لأبي الحسن الأشعري: ص٤٨ـ٤٩. و(رد الدارمي على المريسي) للدارمي: ص٨٣ـ٨٤. و(الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى) للقرطبي، مخطوط، ٢/٢٢٦ب ـ٢٢٧أ.

(٤) في (ط): (إنما).

(٥) زيادة يقتضيها السياق.

وقال في تفسير سورة العلق ما نصه « :ومن ذلك حديث عبدالله بن خليفة المشهور الذي يروى عن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم، وقد رواه أبو عبدالله محمد بن عبد الواحد المقدسي في مختاره ، وطائفة من أهل الحديث ترده لا ضطرابه ، كما فعل ذلك أبو بكر الإسماعيلي وابن الجوزي وغيرهم، لكن أكثر أهل السنة قبلوه، وفيه قال « :إن عرشه أو كرسيه وسع السموات والأرض ، وإنه يجلس

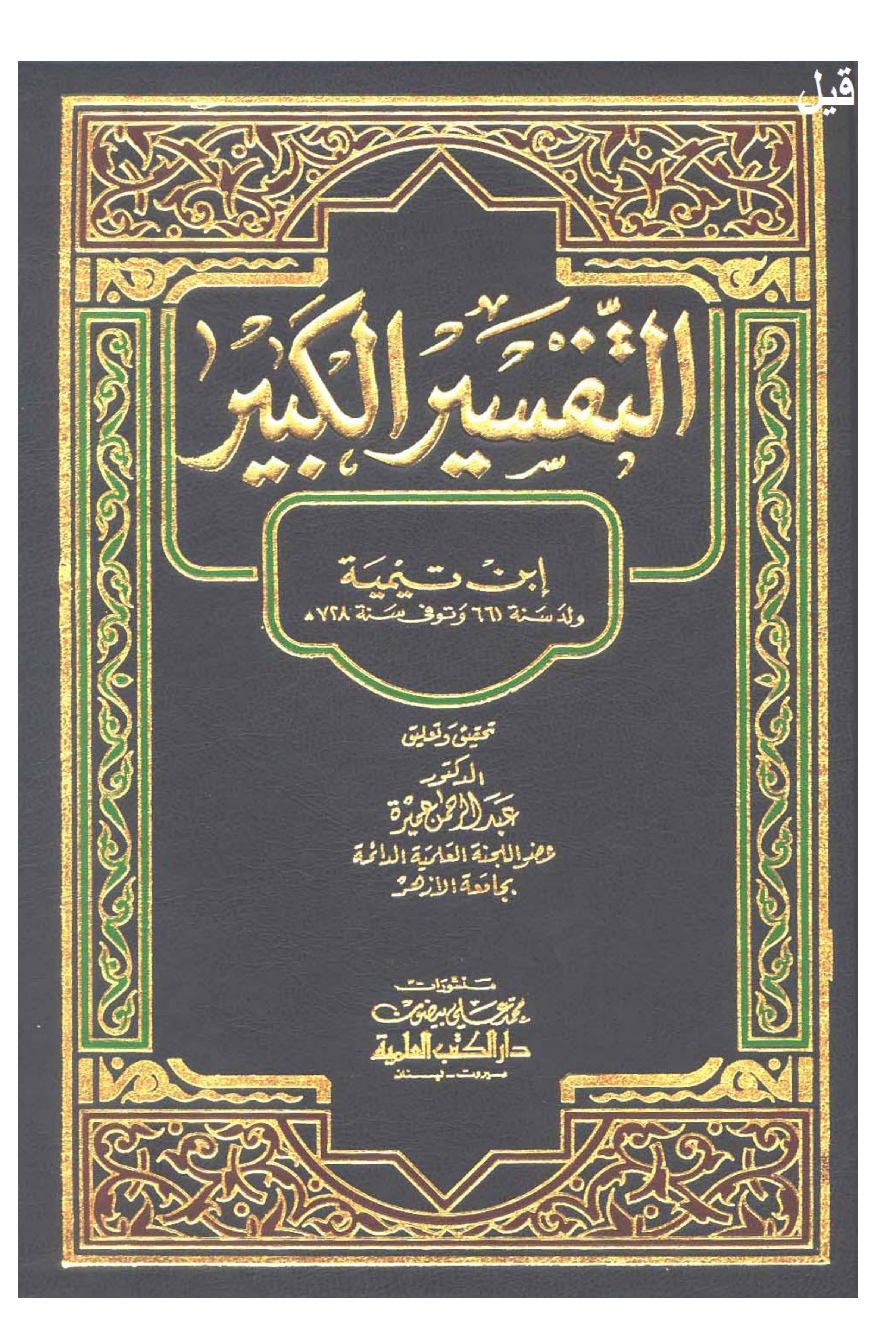
عليه فما يفضل منه قدر أربعة أصابع –أو ما يفضل منه إلا قدر أربعة أصابع –وإنه ليئط به أطيط الرَّحْل الجديد براكبه « اهـ

ثم قال ما نصه « :وهذا وغيره يدل على أن الصواب في روايته النفي، وأنه ذكر عظمة العرش، وأنه مع هذه العظمة فالرب مستو عليه كله لا يفضل منه قدر أربعة أصابع، وهذه غاية ما يقدر به في المساحة من أعضاء الإنسان « اهـ

فليُنظر إلى قوله « :يدل على أن الصواب في روايته النفي « أي على زعمه أن رواية النفي وهي « : لا يفضل من العرش شيء « أصح من رواية أنها يفضل منه إلا أربع أصابع

ثم قال ما نصه « :ومن قال « :ما يفضل إل مقدار أربع أصابع « فما فهموا هذا المعنى، فظنوا أنه استثنى، فاستثنوا، فغلطوا .وإنما هو توكيد للنفي وتحقيق للنفي العام .وإلا فأي حكمة في كون العرش يبقى منه قدر أربع أصابع خالية، وتلك الأصابع أصابع من الناس، والمفهوم من هذا أصابع الإنسان . فما بال هذا القدر اليسير لم يستو الرب عليه « اهـ

قيل



التفسير الكبير
ابن تيمية
ولد سنة ٦٦١ وتوفي سنة ٧٢٨ هـ
تحقيق وتعليق
الدكتور
عبد الرحمن عميرة
عضو اللجنة العلمية الدائمة
بجامعة الأزهر
منشورات
محمد علي بيضون
دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

من أتباعه يكفرون من خالفهم ، وهـذا كما تقـدم من فعل أهـل البدع ، كمـا فعلت الخوارج .

ومن ذلك حديث عبدالله بن خليفة المشهـور الذي يـروي عن عمر عن النبي ﷺ ، وقـد رواه أبو عبـدالله محمـد بن عبـد الـواحـد المقـدسي [1] في « مختاره » .

وطـائفة من أهـل الحديث تـرده لاضطرابـه ، كما فعـل ذلـك أبـو بكـر الاسماعيلي ، وابن الجوزي ، وغيرهم ، لكن أكثر أهل السنة قبلوه .

وفيه قال : « إن عرشه أو كرسيه وسع السموات والأرض ، وإنـه يجلس عليـه فما يفضـل منه قـدر أربـع أصـابع ، ـ أو فمـا يفضل منـه إلا قدر أربـع أصابع ـ وإنه ليئط به أطيط الرحل الجديد براكبه »[2] ولفظ « الأطيط» قـد جاء في حديث جبير بن مطعم الذي رواه أبـو داود في السنن ، وابن عساكـر عمل فيـه جزءاً ، وجعـل عمدة الـطعن في ابن اسحاق ، والحديث قـد رواه علمـاء السنة كأحمـد ، وأبي داود ، وغيرهما ، وليس فيه إلا مـا له شـاهد من روايـة أخرى ، ولفظ « الأطيط » قد جاء في غيره .

وحديث ابن خليفة رواه الإمام أحمد وغيره مختصراً ، وذكر أنه حدث به وكيع .

لكن كثيـر ممن رواه رووه بقولـه « إنه مـا يفضل منـه إلا أربع أصـابع .

---

(1) هـو محمد بن عبـد الواحـد بن أحمد بن عبـد الرحمن السعـدي المقدسي الأصـل الصـالحي الحنبلي أبو عبدالله ـ ضياء الدين عالم بالحديث . مؤرخ من أهل دمشق مولداً ووفـاة بنى فيها مدرسة دار الحديث الضيائية ، ووقف بها كتبـه ، ورحل إلى بغـداد ، ومصر وفـارس ، وروى عن أكثر من ٥٠٠ شيخ من كتبـه الأحكام في الحـديث لم يتمه ، ثـلاث مجلدات ، وفضائـل الأعمال والأحاديث المختارة وغير ذلك كثير توفي عام ٦٤٣ هـ . [راجع القلائد الجوهـرية في تـاريخ الصـالحية ٧٦ ، وفـوات الوفيـات ٢ : ٢٣٨ والدارس ٢ : ٩٤ وشـذرات الذهب ٥ : ٢٢٤]

(2) الحديث رواه أبو داود في كتاب السنة ١٨ والدارمي في الرقاق ٨٠ .

ليئط به أطيط الرحل الجديد براكبه » (١) .

فبين عظمة العرش ، وأنه فوق السموات مثل القبة ، ثم بين تصاغره لعظمة الله ، وأنه يئط به أطيط الرحل الجديد براكبه ، فهذا فيه تعظيم العرش وفيه أن الرب أعظم من ذلك ، كما في الصحيحين عن النبي ﷺ قال : « أتعجبون من غيرة سعد ؟ لأنا أغير منه ، والله أغير مني » (٢) وقال : لا أحد أغير من الله ، من أجل ذلك حرم الفواحش ما ظهر منها وما بطن » (٣) ومثل هذا كثير .

وهذا وغيره يدل على أن الصواب في روايته النفي ، وأنه ذكر عظمة العرش ، وأنه مع هذه العظمة فالرب مستو عليه كله لا يفضل منه قدر أربع أصابع ، وهذه غاية ما يقدر به في المساحة من أعضاء الإنسان ، كما يقدر في الميزان قدره فيقال : ما في السماء قدر كف سحاباً ، فإن الناس يقدرون الممسوح بالباع والذراع ، وأصغر ما عندهم الكف ، فإن أرادوا نفي القليل والكثير قدروا به ، فقالوا : ما في السماء قدر كف سحاباً ، كما يقولون في النفي العام ﴿ إِنَّ اللهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ ﴾ (٤) و﴿ مَا يَمْلِكُونَ مِنْ قِطْمِيرٍ ﴾ (٥) ، ونحو ذلك . فبين الرسول أنه لا يفضل من العرش شيء ، ولا هذا القدر اليسير الذي هو أيسر ما يقدر به ، وهو أربع أصابع ، وهذا معنى

---

(١) سبق تخريج هذا الحديث قريباً .

(٢) الحديث رواه الإمام البخاري في كتاب النكاح ١٠٧ باب الغيرة قال ورَّاد عن المغيرة قال سعد ابن عبادة : لو رأيت رجلاً مع امرأتي لضربته بالسيف غير مصفح وذكره .
ورواه البخاري أيضاً في الحدود ٤٠ والتوحيد ٢٠ ورواه الامام مسلم في اللعان ١٦ ، ١٧ والدارمي في النكاح ٣٧ وأحمد بن حنبل في المسند ٤ : ٢٤٨ (حلبي) .

(٣) الحديث رواه الامام أحمد في المسند ٢ : ٣٢٦ (حلبي) ورواه الامام البخاري في كتاب النكاح ١٠٧ باب الغيرة ٥٢٢٢ ـ حدثنا همام عن يحيى عن أبي سلمة أن عروة بن الزبير حدثه عن أمه أسماء أنها سمعت رسول الله ـ ﷺ ـ يقول : « لا شيء أغير من الله » .

(٤) سورة النساء آية رقم ٤٠ .

(٥) سورة فاطر آية رقم ١٣ .

قال المجسم ابن تيمية

صحيح موافق للغة العرب ، وموافق لما دل عليه الكتاب والسنة ، موافق لطريقة بيان الرسول ، له شواهد ، فهو الذي يجزم بأنه في الحديث .

ومن قال « ما يفضل إلا مقدار أربع أصابع » فما فهموا هذا المعنى ، فظنوا أنه استثنى ، فاستثنوا ، فغلطوا ، وإنما هو توكيد للنفي وتحقيق للنفي العام ، وإلا فأي حكمة في كون العرش يبقى منه قدر أربع أصابع خالية ، وتلك الأصابع أصابع من الناس ، والمفهوم من هذا أصابع الإنسان ، فما بال هذا القدر اليسير لم يستو الرب عليه ؟ .

والعرش صغير في عظمة الله تعالى ، وقد جاء حديث رواه ابن أبي حاتم في قوله ﴿ لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ ﴾ (١) لمعناه شواهد تدل على هذا . فينبغي أنا نعتبر الحديث ، فنطابق بين الكتاب والسنة ، فهذا هذا ، والله أعلم .

قال حدثنا أبو زرعة ، ثنا منجاب بن حارث ، أنبأ بشر بن عمارة ، عن أبي رزق ، عن عطية العوفي ، عن أبي سعيد الخدري ، عن رسول الله ﷺ في قوله تعالى : ﴿ لا تدركه الأبصار وهو يدرك الأبصار ﴾ ، قال : « لو أن الجن والإنس والشياطين والملائكة منذ خلقوا إلى أن فنوا صفوا صفاً واحداً ما أحاطوا بالله أبداً » .

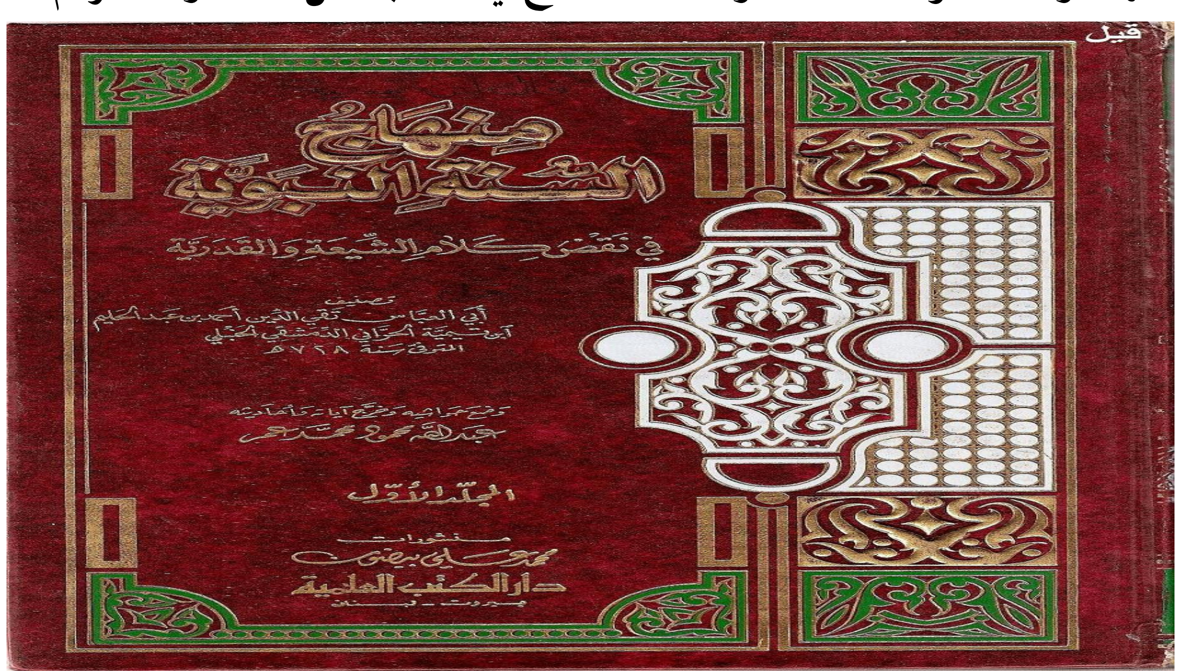
وهذا له شواهد ، مثل ما في الصحاح في تفسير قوله تعالى : ﴿ وَالْأَرْضُ جَمِيعاً قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ ﴾ (٢) ، قال ابن عباس : ما السموات السبع والأرضون السبع ومن فيهن في يد الرحمن إلا كخردلة في يد أحدكم .

ومعلوم أن العرش لا يبلغ هذا ، فإن له حملة وله حول ، قال تعالى :

(١) سورة الأنعام آية رقم ١٠٣ .
(٢) سورة الزمر آية رقم ٦٧ .

وقال في المنهاج ما نصه « :وأما قوله إنه يفضل عنه من العرش من كل جانب أربع أصابع فهذا لا أعرف قائلا له ولا ناقلا ولكن روى في حديث عبدالله بن خليفة أنه ما يفضل من العرش أربع أصابع يروى بالنفي ويروى بالإثبات والحديث قد طعن فيه غير واحد من المحدثين كالإسماعيلي وابن الجوزي ومن الناس من ذكر له شواهد وقواه ,ولفظ النفي لا يرد عليه شيء فإن مثل هذا اللفظ يرد لعموم النفي كقول النبي صلى الله عليه وسلم ما في السماء موضع أربع أصابع إلا و فيه ملك قائم أو قاعد

أو راكع أو ساجد أي ما فيها موضع ,ومنه قول العرب ما في السماء قدر كف سحابا وذلك لأن الكف تقدر بها الممسوحات كما يقدر بالذراع وأصغر الممسوحات التي يقدرها الإنسان من أعضائه كفه فصار هذا مثلا لأقل شيء.فإذا قيل إنه ما يفضل من العرش أربع أصابع كان المعنى ما يفضل منه شيء والمقصود هنا بيان أن الله أعظم وأكبر من العرش. ومن المعلوم أن الحديث إن لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم قد قاله فليس علينا شيء ,وإن كان قد قاله فلم يجمع بين النفى والإثبات وإن كان قاله بالنفى لم يكن قاله بالإثبات والذين قالوه بالإثبات ذكروا فيه ما يناسب أصولهم كما قد بسط ي غير هذا الموضعفهذا وأمثاله سواء كان حقا أو باطلا لا يقدح في مذهب أهل السنة ولا يضرهم اهـ



الوحدة القائلون بوحدة الوجود كأصحاب ابن عربي وابن سبعين وابن الفارض يدعون أنهم يشاهدون الله دائماً فإن عندهم مشاهدته في الدنيا والآخرة على وجه واحد.

وإذا كانت[1] ذاته الوجود المطلق الساري في الكائنات فهذه المقالات وأمثالها موجودة في الناس ولكن المقالات الموجودة في الشيعة أشنع وأقبح كما هو موجود في الغالية من النصيرية وأمثالهم، ولهذا كان النصيرية يعظمون القائلين بوحدة الوجود، وكان التلمساني شيخ القائلين بالوحدة قد ذهب إلى النصيرية وصنف لهم كتاباً وهم يعظمونه جداً، وحدثني نقيب الأشراف عنه أنه قال قلت له أنت نصيري قال نصير جزء مني والنصيرية يعظمونه غاية التعظيم.

وأما ما ذكر من رمده وعيادة الملائكة له وبكائه على طوفان نوح فهذا قد رأيناهم ينقلونه عن بعض اليهود، ولم أجد هذا منقولاً عمن أعرفه من المسلمين، فإن كان هذا قاله بعض أهل القبلة فلا ينكر وقوع مثل ذلك، فإن النبي ﷺ قد قال: «لتتبعن سنن من كان قبلكم حذو النعل بالنعل حتى لو دخلوا جحر ضب خرب لدخلتموه»[2]، لكن لمشابهة الرافضة لليهود وجود مثل هذا فيهم، أظهر من وجوده في المنتسبين إلى السنة والجماعة.

وأما قوله أنه يفضل عنه من العرش من كل جانب أربع أصابع فهذا لا أعرف له قائلاً ولا ناقلاً، ولكن روي في حديث عبد الله بن خليفة أنه ما يفضل من العرش أربع أصابع يروى بالنفي ويروى بالإثبات، والحديث قد طعن فيه غير واحد من المحدثين كالإسماعيلي وابن الجوزي، ومن الناس من ذكر له شواهد وقواه، ولفظ النفي لا يرد عليه شيء، فإن مثل هذا اللفظ يرد لعموم النفي كقول النبي ﷺ: «ما في السماء موضع أربع أصابع إلا وملك قائم أو قاعد أو راكع أو ساجد»، أي ما فيها موضع، ومنه قول العرب ما في السماء قد ركف سحاباً، وذلك لأن الكف يقدر به الممسوحات، كما يقدر بالذراع، وأصغر الممسوحات التي يقدر بها الإنسان من أعضائه كف، فصار هذا مثلاً لأقل شيء، فإذا قيل إنه ما يفضل من العرش أربع أصابع كان المعنى ما يفضل منه شيء.

(١) قوله وإذا كانت الخ، كذا في الأصل، ولعل الصواب إذا كانت الخ الخ، وانظر وحرر، كتبه مصححه.

(٢) أخرجه الحاكم بنحوه، ١/ ٣٧.

قال المجسم ابن تيمية

والمقصود بيان أن اللّه أعظم وأكبر من العرش، ومن المعلوم أن الحديث إن لم يكن النبي ﷺ قاله فليس علينا منه، وإن كان قاله فلم يجمع بين النفي والإثبات، فإن كان قاله بالنفي لم يكن قاله بالإثبات، والذين قالوه بالإثبات ذكروا فيه ما يناسب أصولهم، كما قد بسط في غير هذا الموضع، فهذا وأمثاله سواء كان حقاً أو باطلاً لا يقدح في مذهب أهل السنة ولا يضرهم، لأنه بتقدير أن يكون باطلاً ليس هو قول جماعتهم بل غايته أنه قالته طائفة ورواه بعض الناس، وإذا كان باطلاً ردّه جمهور أهل السنة كما يردون غير ذلك، فإن كثيراً من المسلمين يقول كثيراً من الباطل فما يكون هذا ضارّ الدين المسلمين، وفي أقوال الإمامية من المنكرات ما يعرف مثل هذا فيه لو كان قد قاله بعض أهل السنة.

فصـــل

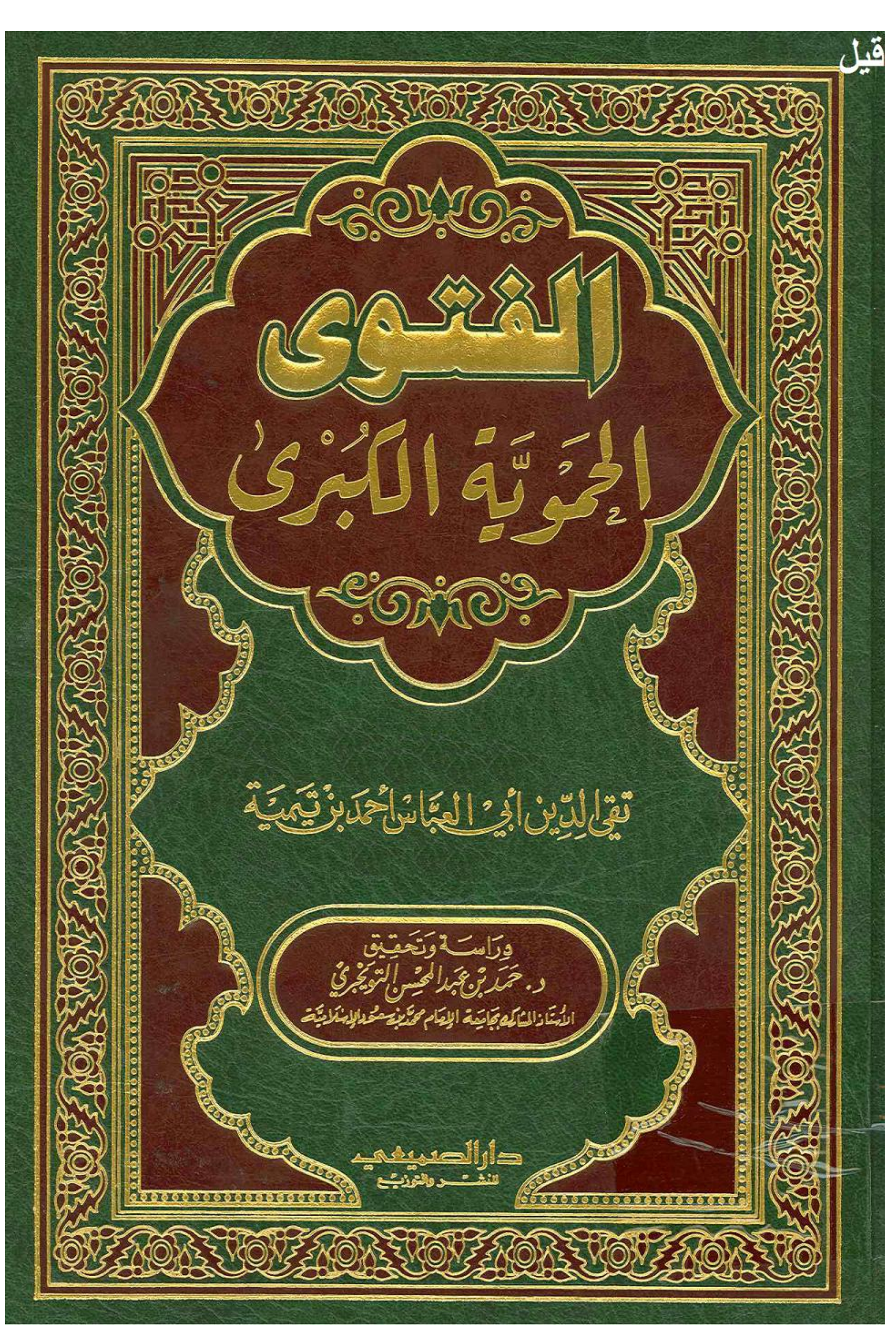
قال الإمامي: «وذهب بعضهم إلى أن اللّه ينزل كل ليلة جمعة بشكل أمرد راكباً على حمار حتى أن بعضهم ببغداد وضع على سطح داره معلفاً يضع كل ليلة جمعة فيه شعيراً وتبناً لتجويز أن ينزل اللّه على حماره على ذلك السطح فيشتغل الحمار بالأكل ويشتغل الرب بالنداء، هل من تائب؟ هل من مستغفر؟ تعالى اللّه عن مثل هذه العقائد الرديئة في حقه تعالى، وحكي عن بعض المنقطعين التاركين للدنيا من شيوخ الحشوية أنه اجتاز عليه في بعض الأيام نفاط ومعه أمرد حسن الصورة قطط الشعر على الصفات التي يصفون ربهم بها، فالح الشيخ بالنظر إليه وكرره وأكثر تصويبه، فتوهم فيه النفاط فجاء إليه ليلاً وقال أيها الشيخ رأيتك تلح بالنظر إلى هذا الغلام وقد أتيتك به، فإن كان لك فيه نية فأنت الحاكم، فحرد الشيخ عليه، وقال إنما كررت النظر إليه لأن مذهبي أن اللّه ينزل على صورة هذا الغلام، فتوهمت أنه اللّه تعالى، فقال له النفاط ما أنا عليه من النفاطة أجود مما أنت عليه من الزهد مع هذه المقالة».

فيقال هذه الحكاية وأمثالها دائرة بين أمرين، إما أن تكون كذباً محضاً ممن افتراها على أهل بغداد وبعض الشيوخ، وإما أن تكون قد وقعت لجاهل معذور ليس بصاحب قول ولا مذهب، وأدنى العامة أعقل منه وأفقه، وعلى التقديرين فلا يضر ذلك أهل السنة شيئاً، لأنه من المعلوم لذي علم أنه ليس من العلماء المعروفين بالسنة من يقول مثل هذا الهذيان الذي لا ينطلي على صبي من الصبيان، ومن المعلوم أن العجائب المحكية عن شيوخ الرافضة أكثر وأعظم من هذا مع أنها

فليُنظر إلى قوله « :ولفظ النفي لا يَرِدُ عليه شيء « كيف يجيز نسبة هذا إلى النبي وهو كلام صريح في التجسيم ,وانظر أيضًا إلى تجويزه أن يكون الرسول قال « :يفضل عنه أربع أصابع « الذي هو أقبح من لفظ النفي وإن كان كلا اللفظين يقتضي إثبات المساحة والمقدار لذات الله ,وقد قام الدليل العقلي القطعي على استحالة ذلك على الله لأنه يلزم عليه أن يجوز على الله ما يجوز على سائل الأجرام كالشمس من الفناء و التغير ,وأن يكون مستدير الشكل أو مربعه أو مثلثه إلى غير ذلك ,وهل عرفنا

عقلاً أنّ الشمس محدَثة إلا بالشكل ونحوه ,فلو كان الله كذلك كما هو مقتضى كلامه هذا لجازت الألوهية للشمس عقلاً ,ومحال أن تثبت الألوهية لغير الله تعالى ,فما أدَّى إلى المحال العقلي وهو الكون ذا مقدار وشكل محال ,فثبت المطلوب وهو تنزه الله تعالى عن المقدار والمساحة والشكل

ويقول في الفتوى الحموية بعد كلام ما نصه « :وذلك أن الله معنا حقيقة، وهو فوق العرش حقبقة « اهـ



قال المجسم ابن تيمية

لا تعارض بين نصوص المعية وبين نصوص العلو

ولا يحسب [الحاسب أن شيئاً من ذلك][(١)] يناقض بعضه بعضاً[(٢)] البتة، مثل أن يقول القائل: ما في الكتاب والسنة من أن الله فوق العرش يخالفه في الظاهر قوله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد:٤]، وقوله ﷺ: «إذا قام أحدكم إلى الصلاة فإن الله قبل وجهه»[(٣)] ونحو ذلك، فإن هذا غلط.

الله معنا حقيقة وفوق العرش حقيقة

وذلك أن الله[(٤)] معنا حقيقة، وهو فوق العرش حقيقة كما جمع الله بينهما في قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ۚ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا ۖ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ ۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [الحديد:٤].

فأخبر أنه فوق العرش يعلم كل شيء وهو معنا أينما كنا، كما قال النبي ﷺ في حديث الأوعال: «والله[(٥)] فوق العرش، وهو يعلم ما أنتم عليه»[(٦)].

---

(١) طمس في (الأصل)، وما أثبت من (ج، ع).

(٢) «بعضاً» سقطت من (ج).

(٣) الحديث رواه البخاري (٢/ ٢٣٥) رقم ٧٥٣، كتاب الأذان، باب هل يلتفت لأمر ينزل به، أو يرى شيئاً أو بصاقاً في القبلة، من حديث ابن عمر – رضي الله عنهما – قال: رأى النبي ﷺ نخامة في قبلة المسجد وهو يصلي بين يدي الناس فحكها، ثم قال حين انصرف: **«إن أحدكم إذا كان في الصلاة فإن الله قبل وجهه، فلا يتنخمن أحدكم قبل وجهه في الصلاة»**.

ورواه مسلم (١/ ٣٨٨) رقم ٥٤٧، كتاب المساجد، ومواضع الصلاة، باب النهي عن البصاق في المسجد، وفي الصلاة وغيرها.

(٤) لفظة «الله» من (ج).

(٥) في (ع) «أن الله».

(٦) الحديث تقدم تخريجه، انظر: ص٢٠٧.

وأما عبارته في فتاويه فإنها صريحة في إثباته الجلوس لله فقال فيه ما نصه « :فقد حدّث العلماء المرضيّون وأولياؤه المقربون أن محمداً رسول الله صلى الله عليه وسلم يجلسه ربه على العرش معه « اهـ


قيل
مجموعة الفتاوى
تقي الدين أحمد بن تيمية الحراني
المتوفى سنة ٧٢٨ هـ
قدم له
الدكتور سيد حسين العفاني
خيري سعيد
روجعت أحاديث الكتاب على كتب
الألباني
المجلد الثاني
مجمل اعتقاد السلف ومفصل الاعتقاد
المكتبة التوفيقية

قال المجسم ابن تيمية

الفاضلة، فإن هذا تبديل الحقائق وقلب الأعيان عن صفاتها النفسية، لكن ربما فاق بعض
٣٧٤/٤ أشخاص النوع الفاضل مع/امتياز ذلك عليه بفضل نوعه وحقيقته، كما أن في بعض الخيل ما هو خير من بعض الخيل، ولا يكون خيراً من جميع الخيل.

إذا تبين هذا، فقد حدّثَ العلماء المرضيون وأولياؤه المقبولون: أن محمداً رسول الله ﷺ يجلسه ربه على العرش معه.

روى ذلك محمد بن فُضَيل، عن ليث، عن مجاهد، في تفسير: ﴿عَسَى أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَاماً مَّحْمُوداً﴾ [الإسراء: ٧٩] وذكر ذلك من وجوه أخرى مرفوعة وغير مرفوعة.

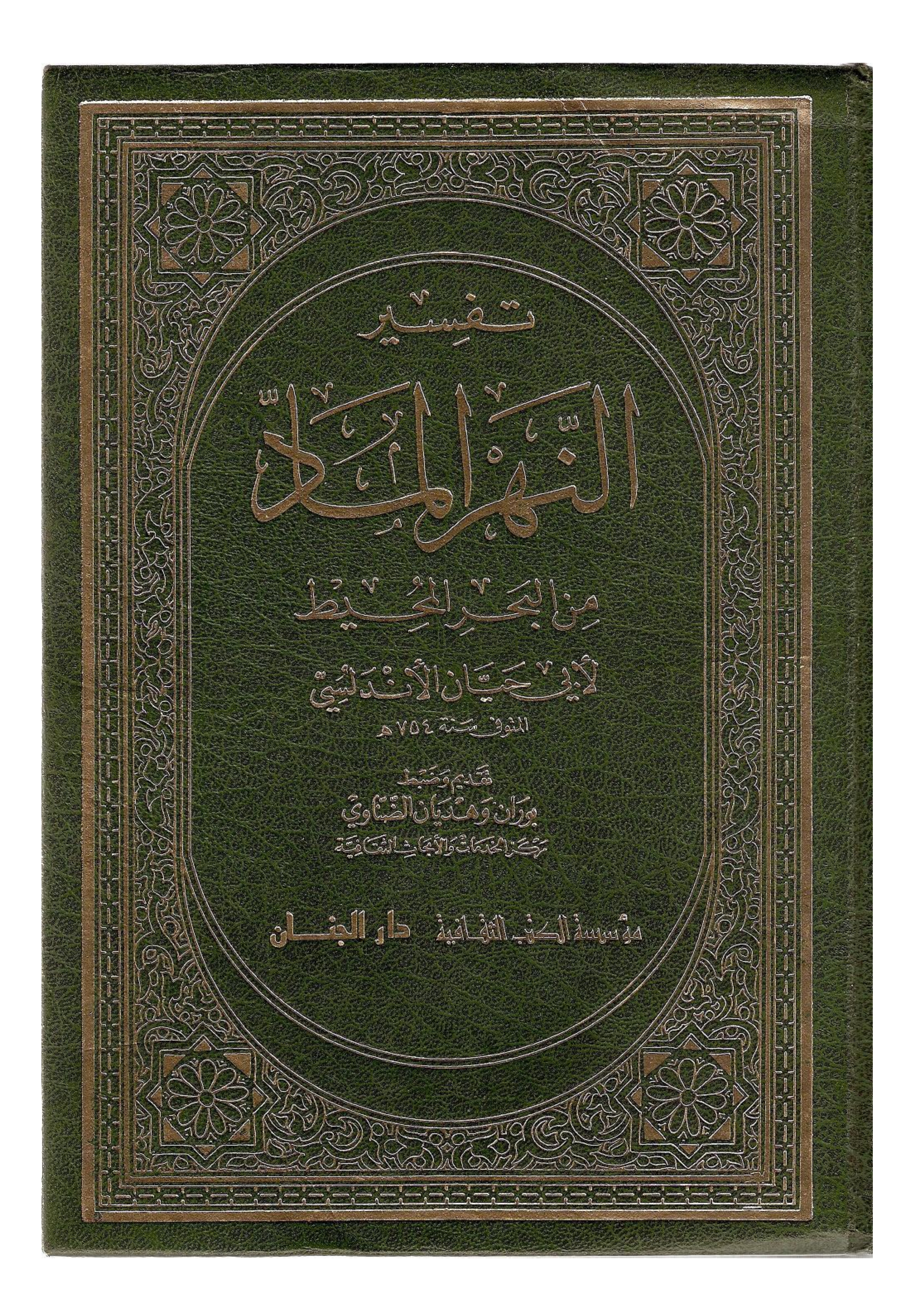
قال ابن جرير: وهذا ليس مناقضاً لما استفاضت به الأحاديث من أن المقام المحمود هو الشفاعة، باتفاق الأئمة من جميع من ينتحل الإسلام ويدعيه، لا يقول: إن إجلاسه على العرش منكراً ـ وإنما أنكره بعض الجهمية ـ ولا ذكره في تفسير الآية منكر، وإذا ثبت فضل فاضلنا على فاضلهم ثبت فضل النوع على النوع ـ أعني صالحنا عليهم.

وأما الذوات، فإن ذات آدم خلقها الله بيده، وخلقها الله على صورته ونفخ فيه من روحه، ولم يثبت هذا لشيء من الذوات، وهذا بحر يغرق فيه السابح، لا يخوضه إلا كل مؤيد بنور الهداية، وإلا وقع إما في تمثيل، أو في تعطيل. فليكن ذو اللب على بصيرة أن وراء علمه مرماة بعيدة، وفوق كل ذي علم عليم. وليوقن كل الإيقان بأنّ ما جاءت به الآثار النبوية حق ـ ظاهراً وباطناً ـ وإن قصر عنه عقله ولم يبلغه علمه ﴿فَوَرَبِّ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾ [الذاريات: ٢٣] فلا تلجَنَّ باب إنكار،
٣٧٥/٤ ورد وإمساك وإغماض ـ رداً/ لظاهره وتعجباً من باطنه ـ حفظاً لقواعدك التي كتبتها بقواك وضبطتها بأصولك التي عقلتك عن جَنَاب مولاك.

إياك مما يخالف المتقدمين من التنزيه وتَوَقَّ التمثيل والتشبيه، ولعمري إن هذا هو الصراط المستقيم، الذي هو أَحَدّ من السيف، وأدق من الشعر، ومن لم يجعل الله له نوراً فما له من نور.

وأما الصفات التي تتفاضل، فمن ذلك الحياة السرمدية والبقاء الأبدي في الدار الآخرة وليس للملك أكثر من هذا، وإن كانت حياتنا هذه منغوصة بالموت فقد أسلفت أن التفضيل إنما يقع بعد كمال الحقيقتين، حتى لا يبقى إلا البقاء وغير ذلك من العلم الذي امتازت به الملائكة.

وقد نقل عنه هذه العقيدة أبو حيّان الاندلسي النحوي المفسر المقرىء في تفسيره المسمى بالنهر قال « : وقرأت في كتاب لأحمد بن تيمية هذا الذي عاصرنا وهو بخطه سماه كتاب العرش :إن الله يجلس على الكرسي وقد أخلى منه مكاناً يُقعد معه فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، تحيَّلَ عليه التاج محمد ابن علي بن عبد الحق البارنباري، وكان أظهر أنه داعية له حتى أخذه منه وقرأنا ذلك فيه


تفسير
النهر الماد
من البحر المحيط
لأبي حيان الأندلسي
المتوفى سنة ٧٥٤ هـ
تقديم وضبط
بوران وهديان الضناوي
مركز الخدمات والأبحاث الثقافية
مؤسسة الكتب الثقافية دار الجنان

دقيق ولا جليل عبر بذلك عن الغفلة لأنه سببها . أولاً تحلة الآفات ولا العاهات المذهلة عن حفظ المخلوقات .

﴿ له ما في السموات وما في الأرض ﴾ ما تشمل كل موجود وللام للملك .

﴿ من ذا الذي يشفع عنده إلا بإذنه ﴾ تقدم إعراب من ذا الذي في قوله من ذال الذي يقرض الله وهو استفهام في معنى النفي ، ولذلك دخلت الا ودلت هذه الجملة على وجود الشفاعة .

﴿ يعلم ما بين أيديهم وما خلفهم ﴾ ضمير الجمع عائد على ما وهم الخلق غلب من يعقل فجمع الضمير جمع من يعقل وهو عائد على من يعقل من الأنبياء والملائكة مراعاة لقوله : من ذا الذي . قال ابن عباس : ما بين أيديهم أمر الآخرة ، وما خلفهم أمر الدنيا . والذين يظهر ان هذا كناية عن إحاطة عالمه تعالى بسائر المخلوقات من جميع الجهات . وكني بهاتين الجهتين عن سائر الجهات لأحوال المعلومات والاحاطة تقتضي الحفوف بالشيء من جميع جهاته .

﴿ ولا يحيطون بشيء من علمه ﴾ أي من معلومه . لأن علمه تعالى لا يتبعض .

﴿ إلا بما شاء ﴾ أن يعلمهم به من المعلومات . وقرىء وَسْعَ فعلاً ماضياً بكسر السين وسكونها تخفيفاً .

وقرىء : ﴿ وسع كرسيه السموات والأرض ﴾ برفعها . والكرسي : جسم عظيم يسع السموات والأرض . واختار القفال ان المقصود تصوير عظمة الله وتقدره خاطب الخلق في تعريف ذاته بما اعتادوه في ملوكهم وعظمائهم . «انتهى » . وفي الحديث .ما السماوات السبع في الكرسي إلا كدراهم سبعة القيت في تُرْس . وفي الحديث أيضاً : ما الكرسي في العرش إلا كحلقة من حديد ألقيت في فلاة من الأرض .

[وقرأت في كتاب لأحمد بن تيمية هذا الذي عاصرنا وهو بخطه سماه كتاب العرش : إن الله تعالى يجلس على الكرسي وقد أخلى منه مكاناً يقعد فيه معه رسول الله ﷺ تحيّل عليه التاج محمد بن علي بن عبد الحق البارنباري وكان أظهر أنه داعية له حتى أخذه منه وقرأنا ذلك فيه](١) .

(١) هذا الموضع حذف من المطبوع.

ونقل أبي حيان هذا كان قد خذف من النسخة المطبوعة القديمة، ولكن النسخة الخطية تثبته، وسبب حذفه من النسخة المطبوعة ما قاله الزاهد الكوثري في تعليقه على السيف الصقيل ، قال « : وقد أخبرني مصحح طبعه بمطبعة السعادة أنه استفظعها جداً فحذفها عند الطبع لئلا يستغلها أعداء الدين، ورجاني أن أسجل ذلك هنا استدراكاً لما كان منه ونصيحة للمسلمين « اهـ



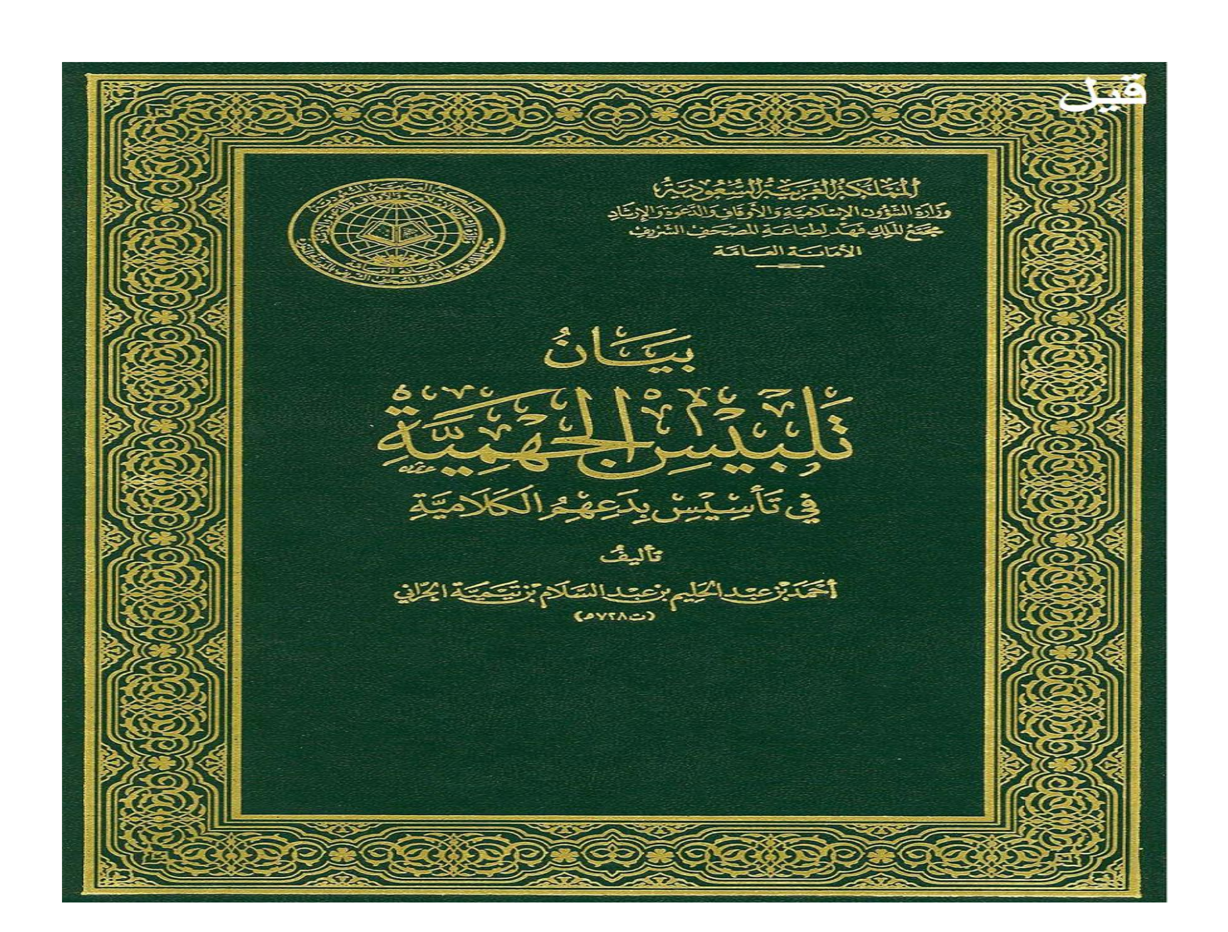
(٣٠) من تراث الكوثرى
السيفُ الصقيلُ
فى الرد على ابن زفيل
للإمام الحجة أبى الحسن تقى الدين على بن
عبد الكافى السبكى الكبير
المولود سنة ٦٨٣ هـ - ١٢٨٤ م
المتوفى سنة ٧٥٦ هـ - ١٣٥٥ م
يرد به على نونية ابن القيم
ومعه تكملة الرد على نونية ابن القيم
بقلم
محمد زاهد بن الحسن الكوثرى
الناشر
المكتبة الأزهرية للتراث
٩ درب الأتراك خلف الجامع الأزهر الشريف ت: ٥١٢٠٨٤٧

عليه الشيخ أبو حيان(١) ما زال يلعنه حتى مات بعد أن كان يعظمه. قال: «منها استوى(٢) فى سبع آيات بغير لام ولو كانت بمعنى استولى لجاءت فى موضع باللام».

= وبالحاشية أيضًا ما مثاله: كتب المذكور أعلاه بخطه واعترف به، كتبه عبد الله بن جماعة.
مثال خط آخر: أقر بذلك وكتبه بحضورى، محمد بن عثمان البوريجى.
وكل هؤلاء من كبار أهل العلم فى ذلك العصر، وابن الرفعة وحده له (المطلب العالى فى شرح وسيط الغزالى) فى أربعين مجلدًا وفى ذلك عبر. ولولا أن ابن تيمية كان يدعو العامة إلى اعتقاد ضد ما فى صيغة الاستتابة هذه بكل ما أوتى من حول وحيلة لما استتابه أهل العلم بتلك الصيغة وما اقترحوا عليه أن يكتب بخطه ما يؤاخذ به إن لم يقف عند شرطه، وبعد أن كتب تلك الصيغة بخطه توج خطه قاضى القضاة البدر ابن جماعة بالعلامة الشريفة وشهد على ذلك جماعة من العلماء كما ذكرنا، وحفظت تلك الوثيقة بالخزانة الملكية الناصرية، لكن لم تمض مدة على ذلك حتى نقض ابن تيمية عهوده ومواثيقه، كما هى عادة أئمة الضلال، وعاد إلى دعوته الضالة ورجع إلى عادته القديمة فى الإضلال وكم له من فتن فى مختلف التواريخ * فى سنى ٦٩٨ و٧٠٥ و٧١٨ و٧٢١ و٧٢٢ و٧٢٦ وهى مدونة فى كتب التواريخ وفى كتب خاصة، ومجرد تصور شواذه التى ألمنا ببعضها فى هذا الكتاب يدل المسترشد المنصف على ما ينطوى عليه من الزيغ وإضلال الأمة، والله سبحانه ينتقم منه.
والغريب أن أتباع هذا الرجل يسيرون وراءه ويتشبهون به فى إثارة القلاقل والفتن بين الأمة بمواجهتها بالحكم على أفرادها بالشرك والزيغ والكفر وعبادة الأوثان والطواغيت، يعنون أحباب الله الأنبياء والأولياء يقولون إن من يزورهم يكون عابد الأوثان والطواغيت ومن هذا الطراز فى زمننا كثير نراهم بأعيننا ونسمعهم بآذاننا، طهر الله الأرض منهم وأراح العباد من شرهم.

(١) قال أبو حيان الأندلسى الحافظ فى تفسير قوله تعالى ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ﴾ [البقرة: ٢٥٥] وقد قرأت فى كتاب لأحمد بن تيمية هذا الذى عاصرناه وهو بخطه سماه كتاب العرش «إن الله يجلس على الكرسى وقد أخلى مكانًا يقعد معه فيه رسول الله ﷺ، تحيل عليه محمد بن عبد الحق وكان من تحيله أنه أظهر أنه داعية له حتى أخذ منه الكتاب وقرأنا ذلك فيه» كما ترى فى النسخ المخطوطة من تفسير أبى حيان وليست هذه الجملة بموجودة فى تفسير البحر المطبوع، وقد أخبرنى مصحح طبعه بمطبعة السعادة أنه استفظعها جدًا وأكبر أن ينسب مثلها إلى مسلم فحذفها عند الطبع لئلا يستغلها أعداء الدين، ورجانى أن أسجل ذلك هنا استدراكًا لما كان منه ونصيحة للمسلمين.
وقد علمت العواتق فى خدورهن حكاية هجر أبى حيان لابن تيمية لهذا السبب بعد أن كان تسرع فى إطرائه، وإطراؤه مدون فى الرد الوافر لابن ناصر الدين الدمشقى وأما تقول بعض المداهنين بأنه إنما كان هجره لوقوعه فى سيبويه حيث قال: أكان سيبويه نبى النحو وقد غلط فى كيت وكيت، فرجم بالغيب أمام تصريح أبى حيان صاحب القصة، نعم هذا تهور وقلة أدب من ابن تيمية وما هى قيمة نحوه فى جانب استبحار سيبويه وأبى حيان فى النحو، وإن كان لكل إمام غلطات معدودة فى علمه لكن وقوعه فى سيبويه فى جنب الوقوع فى الله سبحانه ليس بشىء مذكور فحمل هجره الدائم على خلاف ما ذكره الهاجر ليس شأن من يخاف الله، ويتوخى مراضيه. بل ذلك شأن المخدوعين المفتونين.
(٢) ويقال لهذا المتعلم بل لو كان (استوى) بمعنى (جلس) لأتى لفظ (جلس) فى أحد المواضع السبعة.
ومما يقصر المسافة فى الرد على الحشوية التى تدعى التمسك بالظاهر أن قوله تعالى ﴿ثُمَّ اسْتَوَى﴾=

فلينظر العقلاء إلى تخبط ابن تيمية حيث يقول مرة إنه جالس على العرش، ومرة إنه جالس على الكرسي، وقد ثبت في الحديث أن الكرسي بالنسبة للعرش كحلقة في أرض فلاة فكيف ساغ عقله والأعجب من ذلك نقله قول عثمان الدارمي المجسم عن الله سبحانه وتعالى « : ولو قد شاء لاستقر على ظهر بعوضة فاستقلت به بقدرته ولطف ربوبيته فكيف على عرش عظيم أكبر من السموات والارض « اهـ .نعوذ بالله من مقت القلوب


المملكة العربية السعودية
وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد
مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف
الأمانة العامة
بيان
تلبيس الجهمية
في تأسيس بدعهم الكلامية
تأليف
أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية الحراني
(ت ٧٢٨هـ)

قال المجسم ابن تيمية

ولا حملة العرش حملوه[١] بقوتهم، ولا استقلوا بعرشه ولكنهم حملوه بقدرته[٢].

وقد بلغنا أنهم حين حملوا العرش وفوقه الجبار في عزته وبهائه ضَعفوا عن حمله واستكانوا، وجَثَوا على رُكَبِهم، حتى لُقِّنوا (لا حول ولا قوة إلا بالله)[٣] فاستقلوا به بقدرة الله وإرادته[٤] ولولا ذلك ما استقلّ به العرش ولا الحملة، ولا السموات والأرض[٥] ولا من فيهن، ولو قد شاء لاستقر على ظهر بعوضة، فاستقلت به بقدرته ولطف ربوبيته، فكيف على عرش عظيم أكبر من السموات والأرض؟[٦] وكيف تنكر أيها النفاخ[٧] أن عرشه يُقِلُّه، والعرش أكبر من السموات السبع والأرضين السبع؟ ولو كان العرش في السموات والأرضين ما وسعته، ولكنه فوق السماء السابعة.

فكيف تنكر هذا وأنت تزعم أن الله في الأرض في جميع أمكنتها، والأرض دون العرش في العظمة والسعة؟ فكيف تقله الأرض في دعواك، ولايقله العرش الذي هو أعظم منها

---

(١) (حملون) غير موجودة في (رد الدارمي على المريسي).

(٢) في (رد الدارمي على المريسي) زيادة من قوله: (بقدرته ومشيئته وإرادته، وتأييده، لولا ذلك ما أطاقوا حمله).

(٣) سيأتي الحديث مع تخريجه كاملاً ص٢٤٥.

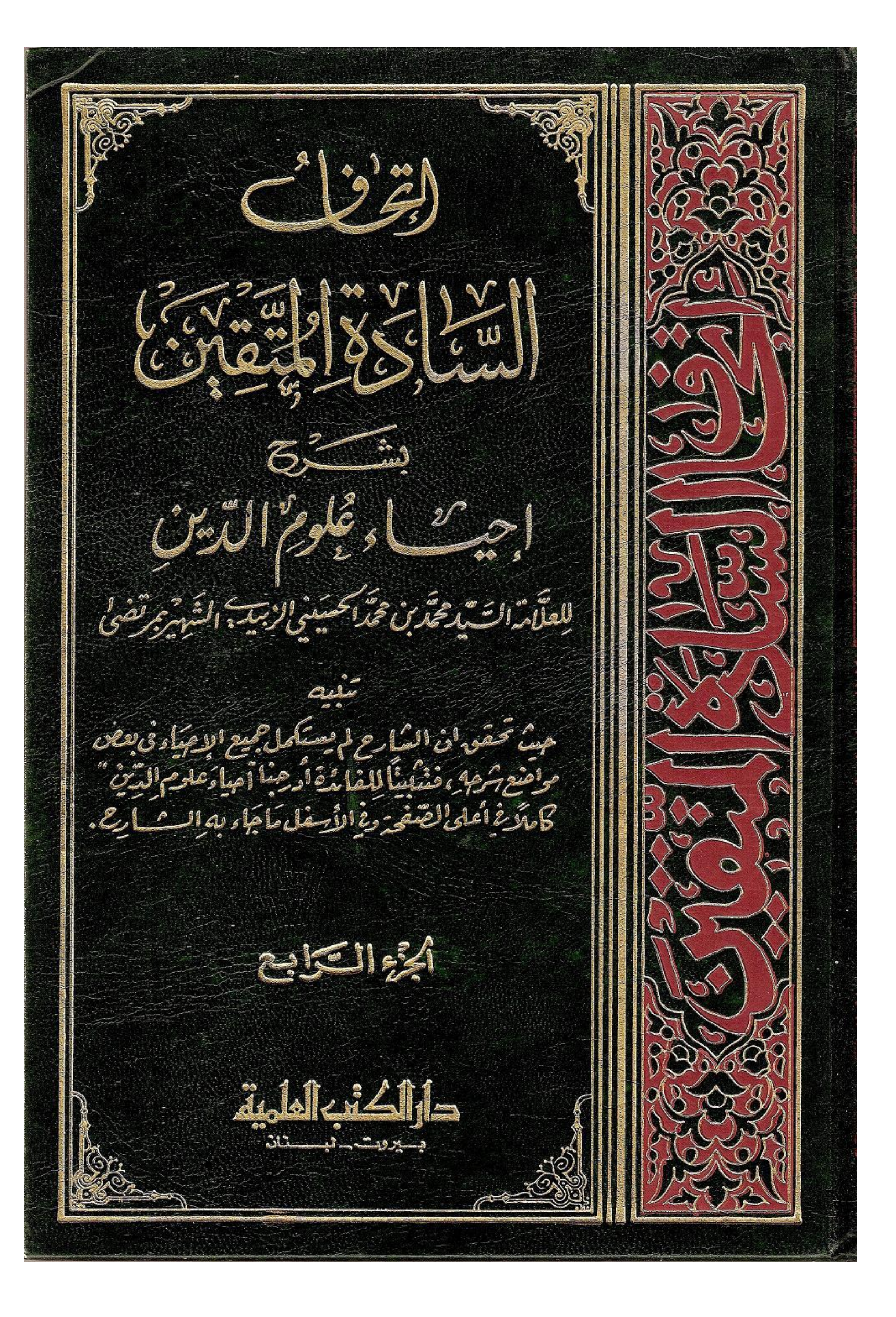
(٤) الواو غير موجودة في (رد الدرامي على المريسي).

(٥) في (رد الدارمي على المريسي) : (ولا الأرض).

(٦) في (رد الدارمي على المريسي) : (والأرضين السبع).

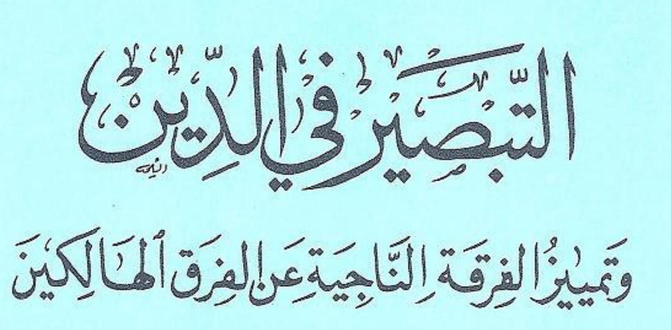
(٧) في (رد الدارمي على المريسي) و (ط): (النفاج).

ويبطل قوله هذا كلام الإمام علي بن الحسين زين العابدين :سبحانك لا تُحَسُّ ولا تُمَسُّ ولا تُجَسُّ


إتحاف
السادة المتقين
بشرح
إحياء علوم الدين
للعلامة السيد محمد بن محمد الحسيني الزبيدي الشهير بمرتضى
تنبيه
حيث تحقق ان الشارح لم يستكمل جميع الإحياء في بعض
مواضع شرحه، فتثبيتاً للفائدة أدرجنا إحياء علوم الدين
كاملاً في أعلى الصفحة وفي الأسفل ما جاء به الشارح.
الجزء الرابع
دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان
إتحاف السادة المتقين

وقدرت كل شيء تقديراً. أنت الذي قصرت الأوهام عن ذاتيتك وعجزت الأوهام عن كيفيتك ولم تدرك الأبصار موضع أينيتك. أنت الله الذي لا تحد فتكون محدوداً ولم تمثل فتكون موجوداً ولم تلد فتكون مولوداً. أنت الله الذي لا ضدّ معك فيعاندك ولا عدل فيكاثرك ولا ندّ لك فيعارضك. أنت الذي ابتدأ واخترع واستحدث وابتدع وأحسن صنع ما صنع. سبحانك ما أجل شأنك وأسنى مكانك وأصدع بالحق فرقانك سبحانك من لطيف ما ألطفك ورؤوف ما أرأفك وحكيم ما أتقنك. سبحانك من مليك ما أمنعك وجواد ما أوسعك ورفيع ما أرفعك ذو البهاء والمجد والكبرياء والحمد. سبحانك بسطت بالخيرات يدك وعرفت الهداية من عندك فمن التمسك لدين أو دنيا وجدك. سبحانك خضع لك من جرى في علمك، وخشع لعظمتك ما دون عرشك، وانقاد للتسليم لك كل خلقك. سبحانك لا تحس ولا تجس ولا تمس ولا تكاد ولا تماط ولا تنازع ولا تجادل ولا تماري ولا تخادع ولا تماكر. سبحانك سبيلك جد وأمرك رشد وأنت حي صمد. سبحانك قولك حكم وقضاؤك حتم وإرادتك عزم. سبحانك لا راد لمشيئتك ولا مبدل لكلماتك. سبحانك باهر الآيات فاطر السموات بارىء السموات لك الحمد حمداً يدوم بدوامك، ولك الحمد حمداً خالداً بنعمتك، ولك الحمد حمداً يوازي صنعك، ولك الحمد حمداً يزيد على رضاك، ولك الحمد حمداً مع حمد كل حامد وشكراً قصر عنه كل شاكر. حمداً لا ينبغي إلا لك ولا يتقرب به إلا إليك، حمداً يستدام به الأول ويستدعى به دوام الآخر، حمداً يتضاعف على كرور الأزمنة ويتزايد أضعافاً مترادفة، حمداً يعجز عن إحصائه الحفظة ويزيد على ما أحصته في كتابك الكتبة، حمداً يوازي عرشك المجيد ويعادل كرسيك الرفيع، حمداً يكمل لديك ثوابه ويستغرق كل جزاء جزاؤه، حمداً ظاهره وفق لباطنه وباطنه وفق لصدق النية، حمداً لم يحمدك خلق مثله ولا يعرف أحد سواك فضله، حمداً يعان من اجتهد في تعديده ويؤيد من أغرق نوعاً في توفيته، حمداً يجمع ما خلقت من الحمد وينتظم ما أنت خالقه من بعد، حمداً لا حمد أقرب إلى قولك منه ولا أحمد ممن يحمدك به، حمداً يوجب بكرمك المزيد بوفوره وتصله بمزيد بعد مزيد طولاً منك، حمداً يجب لكرم وجهك ويقابل عن جلالك. ربِّ صلِّ على محمد المنتخب المصطفى المكرم المفضل أفضل صلواتك، وبارك عليه أتم بركاتك، وترحم عليه أسبغ ترحماتك. ربّ صلّ على محمد وآل محمد صلاة زاكية لا تكون صلاة أزكى منها، وصلّ عليه صلاة نامية لا تكون صلاة أنمى منها، وصلّ عليه صلاة راضية لا تكون صلاة فوقها، ربِّ صلّ على محمد وآله صلاة ترضيه وتزيد على رضاه وصلّ عليه صلاة ترضيك وتزيد على رضاك له، وصلّ عليه صلاة لا ترضى له إلا بها ولا ترى غيره أهلاً لها. ربِّ صلِّ على محمد وآله صلاة تجاوز رضوانك، ويتصل اتصالها ببقائك لا تنفد كما لا تنفد كلماتك. ربِّ صلِّ على محمد وآله صلاة تنتظم صلوات ملائكتك وأحبائك وأنبيائك ورسلك وأهل طاعتك، وتشتمل على صلوات عبادك من جنك وإنسك وأهل إجابتك تشتمل على صلوات كل من ذرأت وبرأت من أصناف خلقك. ربِّ صلِّ على محمد وآله صلاة تحيط بكل صلاة سالفة ومستأنفة، وصلِّ عليه وعلى آله صلاة لك ولمن دونك

ويبطله أيضًا قول الإمام الحجة أبي المظفر الاسفراييني في رده على شُبة الكرامية ونصه « :ولما ورد عليهم هذا الإلزام تحيروا فقال قوم منهم :إنه أكبر من العرش ,وقال قوم إنه مثل العرش ,وارتكب ابن المهاجر منهم قوله :إن عرضه عرض العرش ,وهذه الأقوال كلها متضمنة لإثبات النهاية ,وذلك عَلَمُ الحدوث لا يجوز أن يوصف به صانع العالم « اهـ



تأليف

الامام الكبير، حجة المتكلمين، المفسر النظار

أبي المظفر الاسفرايني

المتوفى سنة ٤٧١هـ، رحمه الله

دار الكتب العلمية

بيروت ـ لبنان

كراميان را بسرايشان به زد[١].

ولما ورد عليهم هذا الالزام تحيروا فقال قوم منهم انه اكبر من العرش وقال انه مثل العرش. وارتكب ابن المهاجر منهم قوله ان عرضه عرض العرش. وهذه الاقوال كلها متضمنة لاثبات النهاية وذلك علم الحدوث لا يجوز ان يوصف به صانع العالم.

ومما ابتدعوه من الضلالات مما لم يتجاسر على اطلاقه قبلهم واحد من الامم لعلمهم بافتضاحه هو قولهم: بأن معبودهم محل الحوادث[٢] تحدث في ذاته اقواله؛ وإرادته وادراكه، للمسموعات والمبصرات، وسموا ذلك سمعاً، وتبصراً، وكذلك قالوا: تحدث في ذاته ملاقاته للصفحة العليا من العرش. زعموا ان هذه اعراض تحدث في ذاته. تعالى الله عن قولهم. قالوا: ان هذه الحوادث هي الخلق، والقدرة، تتعلق بهذه الحوادث والمخلوق يقع تحت الخلق لا تتعلق به القدرة، فالخلق عندهم هو القدرة على التخليق، وهو قوله لما يريد ان يخلقه كن جوهراً، وهذا يوجب ان يحدث في ذاته كاف، ونون، وجيم، وواو، وهاء، وراء، والف، وسمع، وارادة. قالوا: واذا اراد اعدام شيء يقول له افن فيصير الشيء فانياً. والافناء والاعدام يكونان في ذاته لا يفنيان، وهذا يوجب ان يكون الشيء موجوداً معنى لوجود الاعدام، والايجاد في ذاته على زعمهم. وان قالوا انها يغنيان عن ذاته حكموا بتعاقب الحوادث وهو اول ما يستدل به على حدوث الأجسام. كيف وقولهم يوجب ان الحوادث في ذاته سبحانه اضعاف الحوادث في العالم. فاذا دلت حوادث العالم على حدوثه فما هو أضعاف تلك الحوادث أولى ان يدل على حدوث محلها ولم يجد هؤلاء في الامم من يكون لهم القول بحدوث الحوادث في ذات الصانع غير المجوس فرتبوا مذهبهم على قولهم.

---

(١) معناه. أين كنت؟ بلديك هذا قد حطم معبود الكراميين على رؤسهم.

(٢) ومن المصيبة أن يأخذ مثل ابن تيمية بمثل هذه الفضيحة في صراحة لا مزيد عليها و يسكت أهل الشأن عن الرد عليه كما يجب، ومذهب ابن تيمية في الاعتقاد على لفه ودورانه وجريه على مراحل، خليط من مذهبي ابن كرام والبربهاري بنوع من التفلسف بفلسفة ابن ملكا اليهودي في المعتبر، وليس لتشغيبه حظ أصلا من مذهب السلف الصالح، وأين الخوض من التنزيه مع التفويض؟.

ونقل ابن تيمية وأمثاله لا ينفع في العقائد لأنه لا يحتج في إثبات صفة لله إلا بنص الكتاب والسنة المتفق على صحتها السالم رواتها عن الضعيف ,فلا يحتج في ذلك بالحديث إذا كان في رواته من هو مختلف فيه ,فلا تثبت صفة بقول صحابي ولو صح الإسناد إليه ,وما يروى عن التابعي أولى بعدم الاحتجاج به

وقد ناقض ابن تيمية نفسه فيذكر في منهاجه عن حديث المهدي ما نصه « :الثاني : أن هذا من أخبار الآحاد ، فكيف يثبت به أصل الدين الذي لا يصح الإيمان إلا به « اهـ



قال المجسم ابن تيمية

يدّعون له بالظهور والخروج من مدة أكثر من أربعمائة وخمسين سنة، ولم يحصل شيء من هذا، ثم أن عمر واحد من المسلمين هذه المدة أمر يُعرف كذبه بالعادة المطّردة في أمة محمد فلا يعرف أحد ولد في زمن الإسلام عاش مائة وعشرين سنة فضلاً عن هذا العمر وقد ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال في آخر عمره أرأيتكم ليلتكم هذه، فإن على رأس مائة سنة منها لا يبقى على وجه الأرض ممن هو اليوم عليها أحد، فمن كان في ذلك الوقت له سنة ونحوها لم يعش أكثر من مائة سنة قطعاً، وإذا كانت الأعمار في ذلك العصر لا تتجاوز هذا الحد فما بعده من الأعصار أولى بذلك في العادة الغالبة العامة فإن أعمار بني آدم في الغالب كلما تأخر الزمان قصرت ولم تطلّ فإن نوحاً عليه السلام لبث في قومه ألف سنة إلاّ خمسين عاماً. وآدم عليه السلام عاش ألف سنة كما ثبت ذلك في حديث صحيح رواه الترمذي وصححه فكان العمر في ذلك الزمان طويلاً.

ثم أعمار هذه الأمة ما بين الستين إلى السبعين، وأقلهم ممن يجوز ذلك كما ثبت ذلك في الحديث الصحيح واحتجاجهم بحياة الخضر واحتجاج باطل على باطل، فمن الذي يسلم لهم بقاء الخضر، والذي عليه سائر العلماء والمحققون أنه مات، وبتقدير بقائه فليس هو من هذه الأمة، ولهذا يوجد كثير من الكذّابين من الجن والإنس ممن يدّعي أنه الخضر ويظن من رآه أنه الخضر وفي ذلك من الحكايات الصحيحة التي نعرفها ما يطول وصفها هنا، وكذلك المنتظر محمد بن الحسن فإن عدداً كثيراً من الناس يدّعي كل واحد منهم أنه محمد بن الحسن. منهم من يظهر ذلك لطائفة من الناس ومنهم من يكتم ذلك ولا يظهره إلاّ للواحد أو الإثنين، وما من هؤلاء إلاّ من يظهر كذبه كما يظهر كذب من يدّعي أنه الخضر.

فصــل

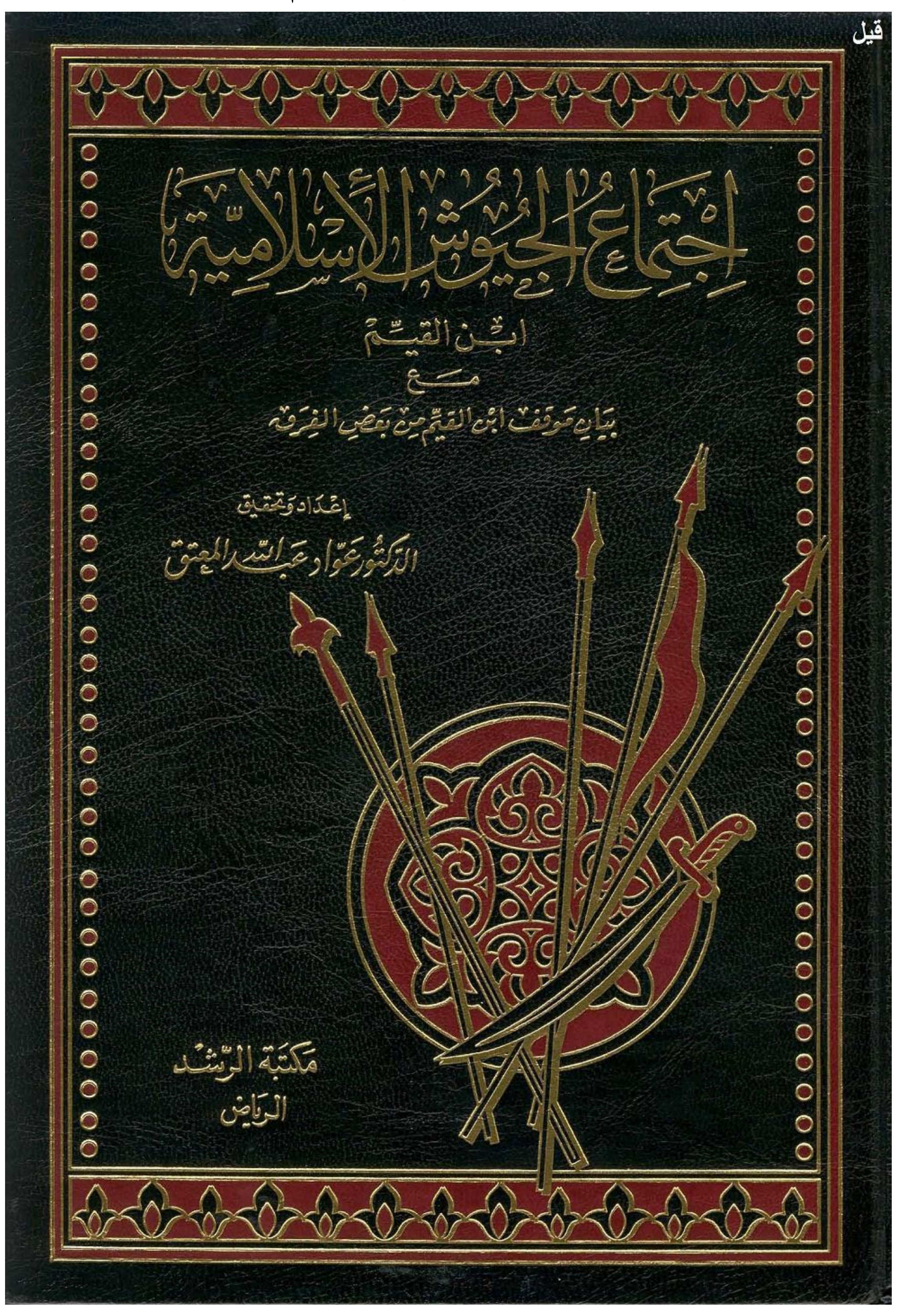
قال روى ابن الجوزي بإسناده إلى ابن عمر، قال: قال رسول اللّه ﷺ: «يخرج في آخر الزمان رجل من ولدي اسمه كاسمي، وكنيته كنيتي، يملأ الأرض عدلاً كما ملئت جوراً فذلك هو المهدي»، (فيقال) الجواب من وجوه:

أحدها: أنكم لا تحتجون بأحاديث أهل السنة فمثل هذا الحديث لا يفيدكم وإن قلتم هو حجة على أهل السنة فنذكر كلامهم فيه.

الثاني: أنّ هذا من أخبار الآحاد، فكيف يثبت به أصل الدين الذي لا يصح الإيمان إلاّ به.

ثم إنه احتج بالمختلف في إسناده بل الموضوع، إضافة إلى احتجاجه بأقوال السجزي وعثمان الدارمي لإثبات بزعمه التجسيم ونسبة الحدّ والحركة والجلوس في حق الله سبحانه وتعالى، أليس هذا تلونا ؟؟؟ وقد ثبت أنه كان يعتمد كتبهما كما ذكر تلميذه ابن القيم في كتابه المسمى اجتماع الجيوش الإسلامية ونصه « :كتاب الدارمي – أي النقض على بشر المريسي والرد على الجهمية – من أجل الكتب

المصنفة في السنة وأنفعما « ثم قال « :وكان شيخ الإسلام ابن تيمية يوصي بهما أشد الوصية ويعظمهما جذا « اه ,وكيف لا يعظمهما وهما مرجعه في التجسيم و التشبيه



يخلو منه مكان يستحيل أن يقال أين هو[1]؟... فالله فوق سمواته بائن من خلقه فمن لم يعرفه بذلك لم يعرف الإله[2] الذي يعبده[3]، وكتاباه من أجلّ الكتب المصنفة في السنة وأنفعها وينبغي لكل طالب سنة مراده الوقوف على (ما كان)[4] عليه الصحابة والتابعون والأئمة أن يقرأ كتابيه[5] وكان شيخ الإسلام إبن تيمية رحمه الله يوصي بهذين الكتابين أشد الوصية ويعظمهما جداً، وفيهما من تقرير التوحيد والأسماء والصفات بالعقل والنقل ما ليس في غيرهما.

(قول قتيبة بن[6] سعيد): الإمام الحافظ أحد أئمة الإسلام وحفاظ الحديث من شيوخ الأئمة الذين تجملوا[7] بالحديث[8] عنه، قال أبو العباس[9] السراج سمعت قتيبة بن سعيد يقول هذا قول الأئمة في الإسلام والسنة والجماعة نعرف ربنا سبحانه بأنه في السماء السابعة على عرشه كما قال تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾[10] وقال موسى[11] بن هارون حدثنا قتيبة بن سعيد قال نعرف ربنا في السماء السابعة على عرشه كما قال تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾[12][13].

(١) وفي الأصل ــ مع ــ و ــ (... هو في كل مكان، وأن الله لا يوصف بأين، بل يستحيل أن يُقال أين هو؟ والله فوق سمواته..) وما هو مثبت هو الصواب كما في كتاب الرد على الجهمية للدارمي.

(٢) وفي (جـ ــ مع) (إلهه) وهو الأولى، كما في كتاب الرد على الجهمية للدارمي.

(٣) أنظر: عقائد السلف الرد على الجهمية للدارمي ص ٢٧١.

(٤) مكانه بياض في الأصل.

(٥) وفي الأصل (كتابه) وهو تصحيف.

(٦) هو أبو رجاء، قتيبة بن سعيد، محدث خراسان سمع مالكاً والليث وهو من الطبقة الأولى من الحنابلة، وممن رووا عن أحمد ــ توفي رحمه الله سنة ٢٤١هـ. أنظر: طبقات الحنابلة جـ ١ ص ٢٥٧، العبر للذهبي جـ ١ ص ٤٣٣.

(٧) وفي (و) (تحملوا) وهو تصحيف.

(٨) وفي (جـ) (الحديث) وهو خطأ.

(٩) هو محمد بن إسحٰق بن إبراهيم (أبو العباس السراج) وقد سبقت ترجمته.

(١٠) آية (٥) سورة طه ــ وانظر درأ تعارض العقل بالنقل جـ ٦ ص ٢٦٠.

(١١) هو أبو عمران ــ موسى بن هارون بن عبدالله البزار المعروف بإبن الحمال ولد سنة ٢١٤هـ في بغداد ــ روى عن أحمد بن حنبل وإسحٰق بن راهوية وغيرهما وتوفي في بغداد سنة ٢٩٤هـ. أنظر تاريخ بغداد جـ ١٣ ص ٥٠ ــ ٥١، تذكرة الحفاظ ٦٦٩ ــ ٦٧٠، شذرات الذهب لإبن العماد جـ ٢ ص ٢١٧، تاريخ التراث العربي جـ ١ ص ٣١٨ ــ ٣١٩.

(١٢) آية (٥) سورة طه.

(١٣) أنظر مختصر العلو للذهبي ص ٨٧.

وأما ما هو مذكور في نسخ الإبانة الموجودة اليوم مع نسبتها إلى أبي الحسن الأشعري من هذه العبارة وهذ هي بحروفها « :ومن دعاء أهل الإسلام جميعًا إذا هم رغبوا إلى الله تعالى بالأمر النازل بهم يقولون :يا ساكن العرش ,ومن حلفهم جميعًا قولهم :لا والذي احتجب بسبع سموات ,« فهو كذب ظاهر تعمّد مفتريه على الأشعري نسبة ذلك إليه ,لأن الواقع يكذب ذلك فإن هاتين العبارتين لم ينقلا عن إمام ولا عن عالم أنه قال ذلك في دعائه أو في حلفه بل ولا عن عوام المسلمين

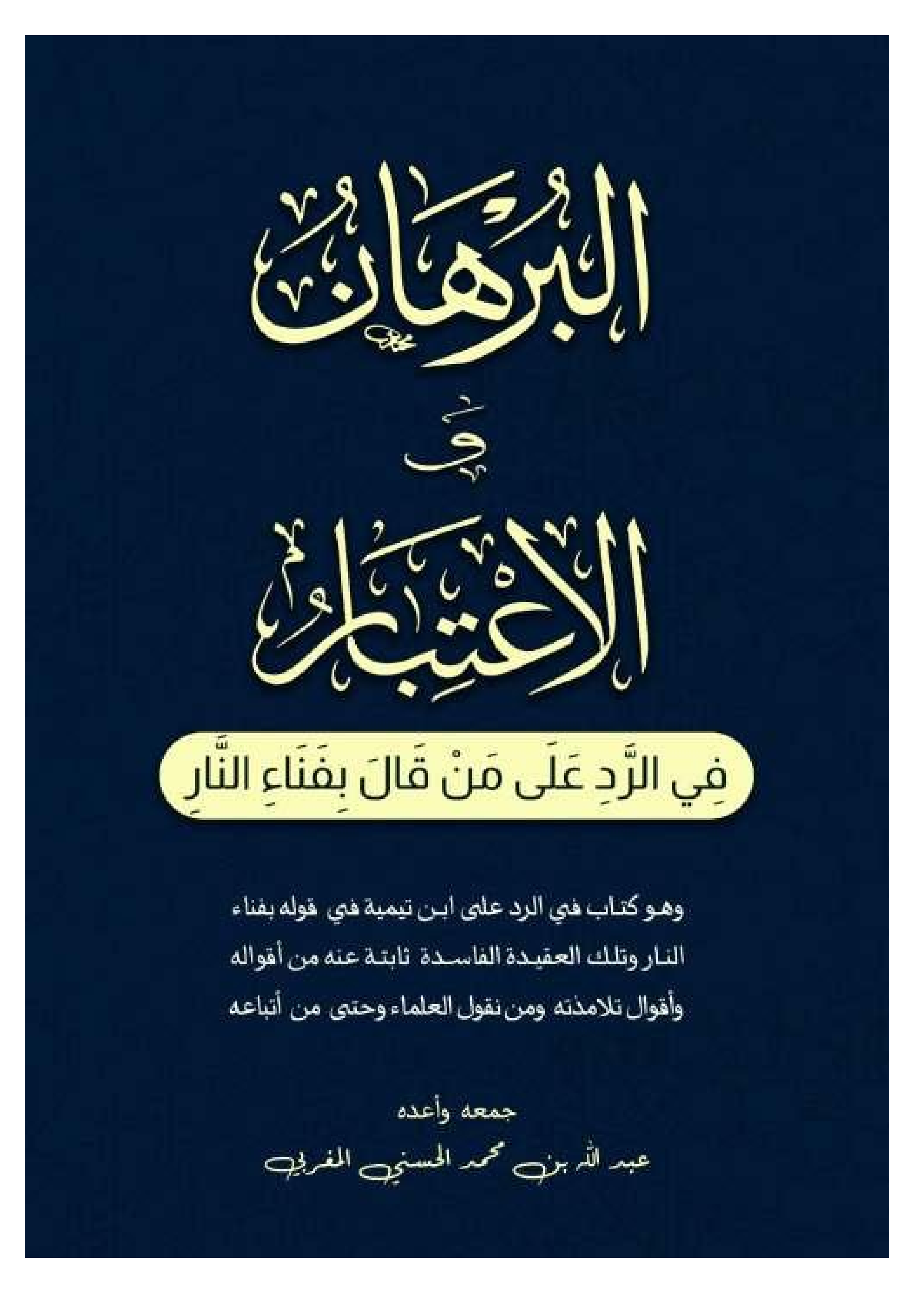
فما أوقح هذا الذي نسب إليه هذا الكلام فإنه لا يستحي من الله ولا من المسلمين ,فهذا الكتاب لا يجوز الاعتماد عليه لأن كل نسخة فيها هذا الكلام وما أشبهه فهي مدسوسة على الإمام أبي الحسن , والإمام أبو الحسن من أشهر من عُلم بنغي التحيّز عن الله, وقد صرّح بمنع قول إن الله بمكان كذا ,وإن الله بمكان واحد أو في جميع الأمكنة, وهذا الذي توارد عليه أصحابنا الذين تلقوا عنه عقيدة أهل السنة والذين تلقّوا عنهم وهلم جرّا

قال الإمام الأعظم أبو حنيفة رضي الله عنه في كتابه الوصية والفقه الاكبر ما نصه)) نقرُّ بأن الله على العرش استوى من غير أن يكون له حاجة إليه واستقرار عليه، وهو الحافظ للعرش وغير العرش من غير احتياج ، فلو كان محتاجا لما قدر على أيجاد العالم وتدبيره كالمخلوق، ولو كان محتاجاً إلى الجلوس والقرار فقبل خلق العرش أين كان الله تعالى، تعالى عن ذلك علواً كبيراً

انتهى الجزء الاول ; يُتبع الجزء الثاني

10.قوله بفناء النار وانتهاء عذاب الكفار فيها

كتاب : البرهان والإعتبار في الرد على من قال بفناء النار



قال الله تعالى ﴿ :كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاس تَأْمُرُون بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ ﴾عملاً بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يسر لنا أن نقدم لكم هذا الكتاب » :البرهان والإعتبار في الرد على من قال بفناء النار « وهو كتاب في الرد على ابن تيمية وأمثاله وقد جمع فيه الأدلة الواضحة من الكتاب والسنة وإجماع الأمة على بطلان قول ابن تيمية بفناء النار وبين أنّ

تلك العقيدة الفاسدة ثابتة عنه من أقواله وأقوال تلميذه ومن نقول العلماء وحتى من محبيه وأتباعه.

10.قوله بفناء النار وانتهاء عذاب الكفار فيها

ابن تيمية : قوله بفناء النار وانتهاء عذاب الكفار فيها

قوله بفناء النار وانتهاء عذاب الكفار فيها

الجزء الاول

ومن أكبر ضلالات ابن تيمية زعمه بأن النار تفنى وتبعه على ذلك تلميذه ابن القيم فقال في كتاب « حادي الأرواح » ما نصه « : الرابع قول من يقول يخرجون منها وتبقى نارا على حالها ليس فيها أحد يعذب حكاه شيخ الإسلام والقران والسنة أيضا يردان على هذا القول كما تقدم « اهـ



حادي الأرواح

إلى بلاد الأفراح

لشمس الدين أبي عبد الله محمد
ابن قيم الجوزية
٦٩١ - ٧٥١هـ

خرج أحاديثه
خالد بن محمد بن عثمان

مكتبة الصفا

قال المجسم ابن القيم

قال تعالَى: ﴿وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنَ ٱلنَّارِ ١٦٧﴾ [البقرة: ١٦٧].

وقال: ﴿وَمَا هُم مِّنْهَا بِمُخْرَجِينَ ٤٨﴾ [الحجر: ٤٨].

وقال: ﴿كُلَّمَآ أَرَادُوٓاْ أَن يَخْرُجُواْ مِنْهَا مِنْ غَمٍّ أُعِيدُواْ فِيهَا﴾ [الحج: ٢٢].

وقال تعالَى: ﴿كُلَّمَآ أَرَادُوٓاْ أَن يَخْرُجُواْ مِنْهَآ أُعِيدُواْ فِيهَا﴾ [السجدة: ٢٠].

وقال تعالَى: ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُواْ وَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُم مِّنْ عَذَابِهَا﴾ [فاطر: ٣٦].

وقال تعالَى: ﴿وَلَا يَدْخُلُونَ ٱلْجَنَّةَ حَتَّىٰ يَلِجَ ٱلْجَمَلُ فِي سَمِّ ٱلْخِيَاطِ﴾ [الأعراف: ٤٠]، وهذا أبلغ ما يكون فِي الإخبار عن استحالة دخولهم الجنة.

الرابع: قول من يقول: يَخرجون منها وتبقى نارًا على حالِها ليس فيها أحد يعذب حكاه، شيخ الإسلام والقرآن والسنة أيضًا يردان على هذا القول كما تقدم.

الخامس: قول من يقول: بل تفنَى بنفسها لأنَّها حادثة بعد أن لَم تكن، وما ثبت حدوثه استحال بقاؤه وأبديته، وهذا قول جهنم بن صفوان وشيعته ولا فرق عنده فِي ذلك بين الجنة والنار.

السادس: قول من يقول: تفنَى حياتُهم وحركاتُهم ويصيرون جَمادًا لا يتحركون ولا يُحسون بألَم وهذا قول أبي الهذيل العلاف إمام المعتزلة طردًا لامتناع حوادث لا نِهاية لَها والجنة والنار عنده سواء فِي هذا الحكم.

السابع: قول من يقول: بل يفنيها ربُّها وخالقها تبارك وتعالَى، فإنه جعل لَها أمدًا تنتهي إليه ثُم تفنَى ويزول عذابُها[1].

قال شيخ الإسلام: وقد نقل هذا القول عن عمر وابن مسعود وأبي هريرة وأبِي سعيد وغيرهم.

وقد روى عبد بن حميد وهو من أجل أئمة الحديث فِي تفسيره المشهور حدثنا سليمان بن حرب حدثنا حماد بن سلمة عن ثابت عن الحسن قال: قال عمر لو لبث أهل النار فِي النار كقدر رمل عالَج لكان لَهم على ذلك يوم يَخرجون فيه[2].

وقال: حدثنا حجاج بن منهال عن حماد بن سلمة عن حميد عن الحسن أن عمر بن الخطاب قال: لو لبث أهل النار فِي النار عدد رمل عالَج لكان لَهم يوم يَخرجون منه[3].

ذكر ذلك فِي تفسير قوله تعالَى: ﴿لَّٰبِثِينَ فِيهَآ أَحْقَابًا ٢٣﴾ [النبأ: ٢٣]، فقد رواه عبد وهو من الأئمة الحفاظ وعلماء السنة عن هذين الجليلين سليمان بن حرب وحجاج بن منهال وكلاهُما عن

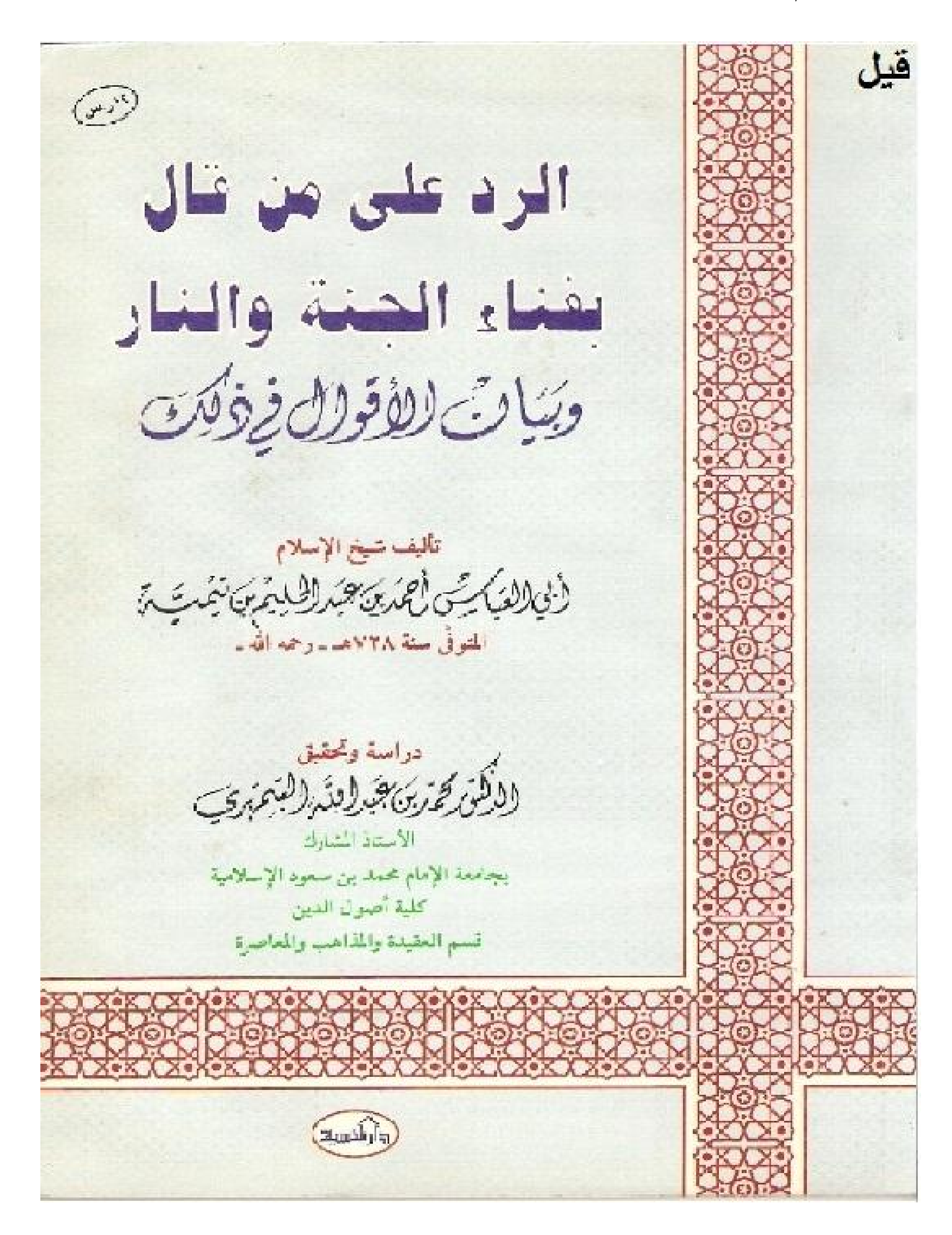
(١) هناك كتاب «رفع الأستار لإبطال أدلة القائلين بفناء النار» للأمير الصنعاني، بتحقيق الألبانِي فيه إبطال لِما احتج به أصحاب هذا القول من كل الوجوه، التِي سوف يذكرها ابن القيم فيما يأتِي، فراجعه فإنه بَحث مفردٌ فِي بابه، ويظهر لك منه ضعف هذا القول، وعدم قيامه على دليل صحيح.

(٢) ضعيف: منقطع بين الحسن وعمر.

(٣) ضعيف: منقطع بين الحسن وعمر.

يقول ابن تيمية في كتاب « الرد على من قال بفناء الجنة « ما نصه » : وفي المسند للطبراني ذكر فيه أنه ينبت فيها الجرجير، وحينئذ فيحتج على فنائها بالكتاب والسنة، وأقوال الصحابة، مع أن القائلين ببقائها ليس معهم كتاب ولا سنة ولا أقوال الصحابة « اهـ، ثم زعم في نفس الكتاب أن قول من قال بدوام النار محتجًا بالإجماع أن هذه المسألة الإجماع فيها غير معلوم وأنه لا يقطع فيها بإجماع ، ثم زعم

أن القول بفنائها فيه قولان معروفان عن السلف والخلف، وقد نقل هذا عن عمر وابن مسعود وأبي هريرة وأبي سعيد وغيرهم



قال المجسم ابن تيمية

قلت[1]: ومثل هذا الكلام يُقْصَدُ به التعبير عن عدم النهاية والنفاد والانقضاء.

والمراد: أن كلمات الله لا انتهاء لها، فلا تَنْفَد، ولا تنقضي، وقد ذكر الربيع مع ذلك نعيم الجنة، فإن الله تعالى ـ قال: ﴿إِنَّ هذا لرِزْقُنا ما لهُ مِنْ نَفَادٍ﴾[2].

فأخبر أنه: لا ينفد، فلا يكون له انقضاء، ولا فراغ وآخر ينتهي عنده[3].

وهذه الأقوال، والكلامُ عليها مبسوطة في غير هذا الموضع[4]، والمقصود هنا في[5] فناء الجنة والنار، فقد تبينَ أنَّ القول بفناء الجنة لم يُعرف عن أحد من السلف، ولا الأئمة، وإنما هو قول جهم، ونحوه، وقد عرف فساده عقلاً، ونقلاً.

وأما القول[6] بفناء النار: ففيها قولان معروفان عن السلف والخلف، والنزاع في ذلك معروف عن التابعين، ومن بعدهم.

---

(١) بالأصل (قال) وأشير فوقها إلى أنها هكذا في نسخة أخرى، ثم كتب بالهامش (قلت) مع التخريج لدخولها في الصلب، فأثبتها.

(٢) سورة ص، الآية: ٥٤.

(٣) بالأصل (ينتهي عنه) ومضروب عليها ومصححةً بالهامش كما أثبتها.

(٤) بسط الشيخ ـ رحمه الله ـ هذه الأقوال في منهاج السنة ٢/٣٥٨ ـ ٣٦٠، والعقل والنقل ٢/٢٥٥، ٣٠٤ ـ ٣٠٨، والصفدية ٢/٥٤.

(٥) كتب بالأصل بعد لفظة (في) كلمة (بقاء) وأشير فوقها إلى أنها هكذا في نسخة أخرى، ولكن بقية الكلام في الأصل متسق مع لفظ (فناء) فأثبته.

(٦) مقابله بهامش الأصل عنوان هكذا (القول بفناء النار) ولم يشر لدخوله في الصلب، وجاء في نسخة (س) وهو بدايتها ما نصه (قال شيخ الإسلام أبو العباس أحمد ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ في رسالة في الرد على من قال بفناء الجنة والنار ما نصه: وأما القول بفناء النار ... الخ).

وأورد هذا النص ابن القيم في «حادي الأرواح» ص ٣٤٤. وعزاه لشيخ الإسلام، وانظر مقدمة كتاب: «رفع الأستار لإبطال أدلة القائلين بفناء النار» للشيخ الألباني ص ٥٣ ـ ٥٥.

قال المجسم ابن تيمية

وروى الطبري، عن يونس، نا ابن وهب، نا ابن زيد، في قوله: ﴿خالدين فيها إلا ما شاء ربك﴾ فقرأ حتى بلغ: ﴿عطاءً غير مجذوذ﴾[1] فأخبرنا الذي شاء لأهل الجنة، فقال: ﴿عطاء غير مجذوذ﴾ ولم يخبرنا بالذي يشاء لأهل النار[2].

وعن السُّدي: ﴿إلا ما شاء ربُّك﴾. إن هذه الآية يوم نزلت كانوا يطمعون في الخروج.

قوله: ﴿خالدين فيها أبدًا﴾[3]، وذكر البغوي عن عبدالرحمن بن زيد أنه قال: قد أخبرنا الله سبحانه وتعالى بالذي يشاء لأهل الجنة، فقال: ﴿عطاءً غير مجذوذ﴾ ولم يخبرنا بالذي يشاء لأهل النار[4].

وقد روى علماء السُّنة والحديث في ذلك آثارًا عن الصحابة والتابعين مثل ما روى حربٌ الكرماني، وأبوبكر البيهقي، وأبوجعفر الطبري وغيرهم عن الصحابة في ذلك.

وفي المسند[5] للطبراني: ذكر فيه وأنه ينبت فيها الجرجير[6]. وحينئذ فيحتج على فنائها بالكتاب والسنة، وأقوال الصحابة - مع أن القائلين ببقائها ليس معهم كتاب، ولا سنة ولا أقوال الصحابة -.

منها: ما رواه حرب، والبيهقي، قال حرب الكرماني: «سألت إسحاق عن

---

(١) سورة هود الآيتان: ١٠٧، ١٠٨.

(٢) تفسير الطبري «جامع البيان» ١٣/١١٩.

(٣) ذكر الله تأبيد الخلود في النار في مواضع منها: سورة النساء، الآية: ١٦٩، سورة الأحزاب، الآية: ٦٥، وسورة الجن، الآية: ٢٣.

(٤) «معالم التنزيل» للبغوي ٢/٤٠٣.

(٥) مقابلة بهامش الأصل (وفي «المسند»، حديث) ومشار إلى أنه جاء هكذا في نسخة أخرى.

(٦) لم أقف على هذا الأثر في مظانه من كتب الطبراني، وقد أورده القرطبي في «التذكرة» (ص ٥٢٨) وعزاه للخطيب البغدادي.

قال المجسم ابن تيمية

وحديثًا، بل إلى الساعة لم أعلم أحدًا من الصحابة قال: إنها لا تفنى، وإنما المنقول عنهم ضد ذلك ولكن التابعون نقل عنهم هذا وهذا.

وأما القرآن، فالذي دلَّ عليه حقٌّ، وليس في القرآن ما يدل على أنها لا تفنى، بل الذي يدل عليه ظاهر القرآن أنهم خالدون فيها أبدًا، كما أخبر الله ـ عز وجل ـ(١) في غير موضع، وأخبر أنهم يطلبون الموت(٢)، والخروج منها(٣) ويطلبون تخفيف العذاب(٤)، فلا يجابون: لا إلى هذا ولا إلى هذا، وأخبر أنهم ماكثون فيها(٥)، وأخبر أنهم ﴿لا يُقضى عليهم فيموتوا ولا يُخفَّف عنهم من عذابها﴾(٦).

وقال تعالى: ﴿وهُم يَصْطَرِخُون فيها﴾(٧)، ﴿ربَّنا أخرجنا منها فإنْ عُدْنا فإنَّا ظالمون قال اخسئُوا فيها ولا تُكلمون﴾(٨).

وقال تعالى: ﴿إنَّ المُجْرِمينَ في عذابِ جهنَّم خالِدُونَ * لا يُفَتَّرُ عنهم وهم فيه مُبلِسُونَ * وما ظَلَمْنَاهُم ولكنْ كانوا هُمُ الظالِمِينَ * ونادوا يامالِكُ ليقضِ علينا ربُّكَ قال إنَّكُم ماكِثُون * لقد جئناكُم بالحقِّ ولكنَّ أكثرَكم للحق كارِهون﴾(٩).

---

(١) بالأصل (ذلك) وما أثبته هو الموافق للسياق.

(٢) كما في قوله تعالى: ﴿ونادوا يامالك ليقض علينا ربك قال إنكم ماكثون﴾ سورة الزخرف، الآية: ٧٧، وسيأتي ذكر المؤلف لها، قريبا.

(٣) سيأتي ذكر المؤلف للآية قريبا.

(٤) الآيتان ٤٩، ٥٠ من سورة غافر، وسيأتي ذكر المؤلف لها قريبا.

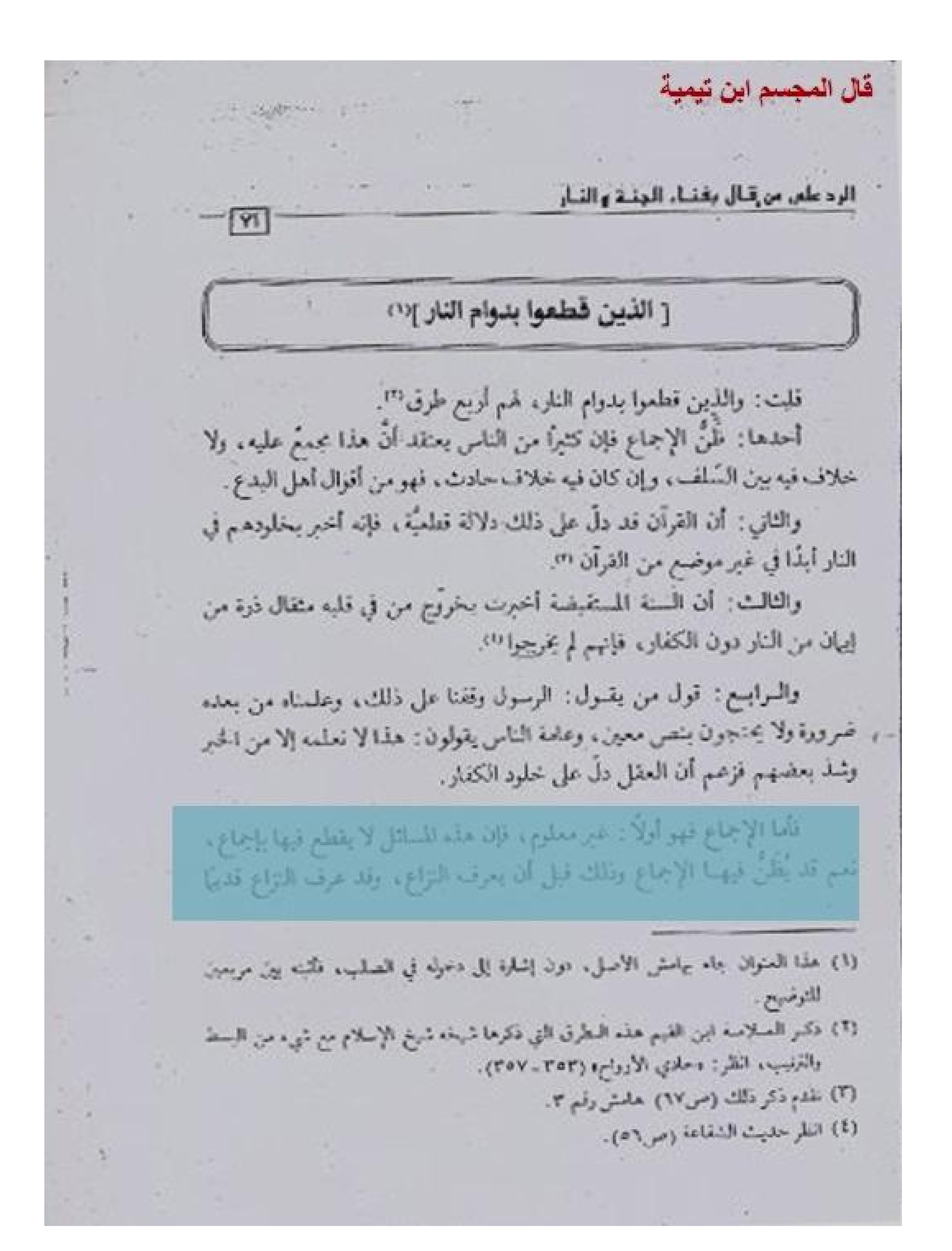
(٥) كما في آية الزخرف ٧٧.

(٦) سورة فاطر، الآية: ٣٦.

(٧) سورة فاطر، الآية: ٣٧.

(٨) سورة المؤمنون الآيتان: ١٠٧، ١٠٨.

(٩) سورة الزخرف، الآيات: ٧٤ - ٧٨.


قال المجسم ابن تيمية

[الذين قطعوا بدوام النار][1]

قلت: والذين قطعوا بدوام النار، لهم أربع طرق[2].

أحدها: ظن الإجماع فإن كثيراً من الناس يعتقد أنَّ هذا مجمعٌ عليه، ولا خلاف فيه بين السَّلف، وإن كان فيه خلاف حادث، فهو من أقوال أهل البدع.

والثاني: أن القرآن قد دلّ على ذلك دلالة قطعيّة، فإنه أخبر بخلودهم في النار أبدًا في غير موضع من القرآن[3].

والثالث: أن السنة المستفيضة أخبرت بخروج من في قلبه مثقال ذرة من إيمان من النار دون الكفار، فإنهم لم يخرجوا[4].

والرابع: قول من يقول: الرسول وقفنا على ذلك، وعلمناه من بعده ضرورة ولا يحتجون بنص معين، وعامة الناس يقولون: هذا لا نعلمه إلا من الخبر وشذ بعضهم فزعم أن العقل دلّ على خلود الكفار.

فأما الإجماع فهو أولاً: غير معلوم، فإن هذه المسائل لا يقطع فيها بإجماع، نعم قد يُظَنُّ فيها الإجماع وذلك قبل أن يعرف النزاع، وقد عرف النزاع قديمًا

(١) هذا العنوان جاء بهامش الأصل، دون إشارة إلى دخوله في الصلب، فأثبته بين مربعين للتوضيح.

(٢) ذكر العلامة ابن القيم هذه الطرق التي ذكرها شيخه شيخ الإسلام مع شيء من البسط والترتيب، انظر: «حادي الأرواح» (٣٥٣ - ٣٥٧).

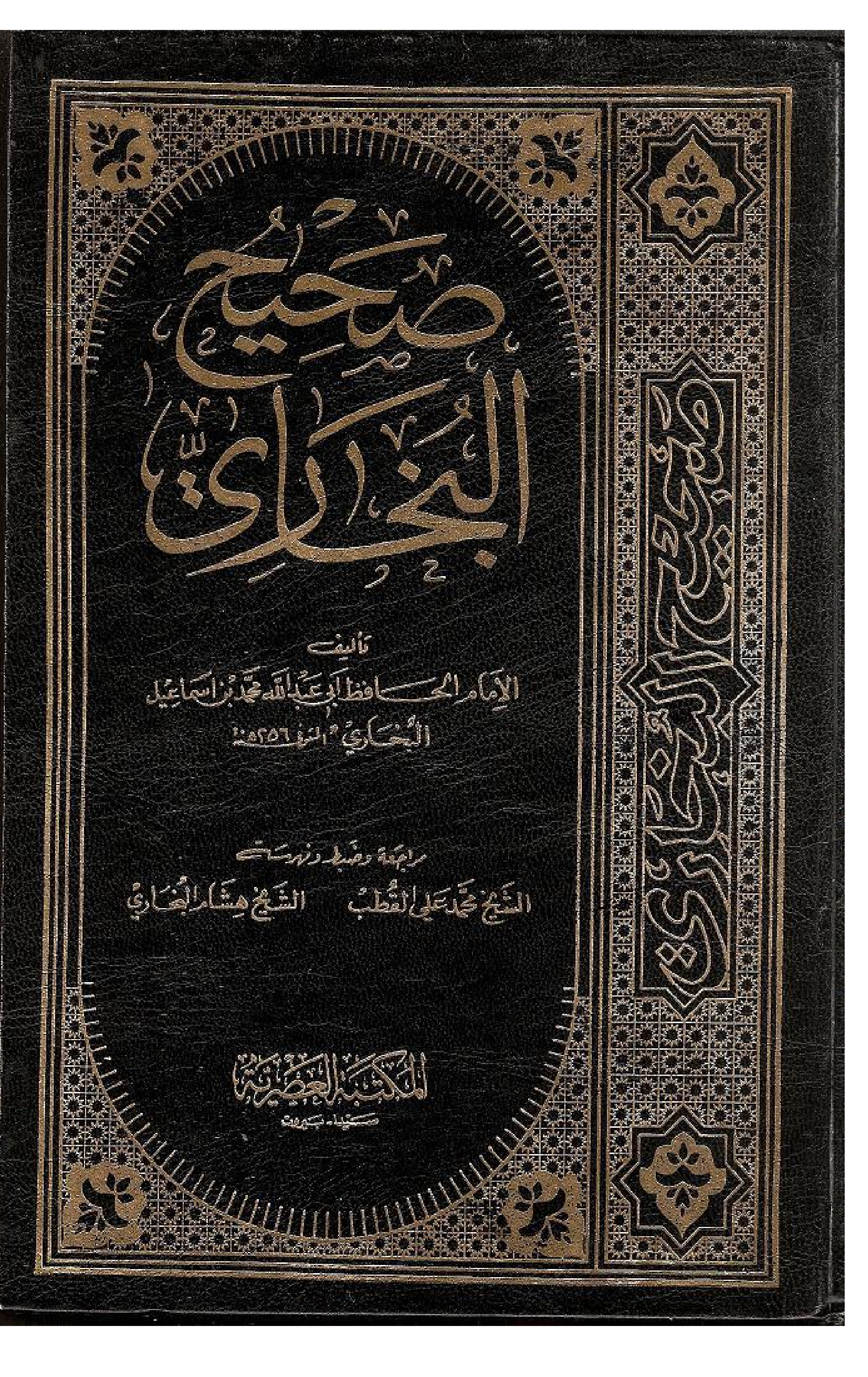
(٣) تقدم ذكر ذلك (ص٦٧) هامش رقم ٣.

(٤) انظر حديث الشفاعة (ص٥٦).

قلت :فيما ادعاه رد لصريح القرءان والسنة الثابتة المتفق على صحتها ولإجماع الأمة، أما مخالفته للآيات القرءانية الدالة على بقاء النار واستمرار عذاب الكفار بلا انقطاع إلى ما لا نهاية له وهي كثيرة منها قوله تعالى} :إنَّ اللهَ لَعَن الكافرينَ وأعدَّ لهم سعيرًا *خالدينَ فيها أبدًا لا يَجِدونَ وليًّا ولا نصيرًا {]سورة الأحزاب ،[65–64/وقوله تعالى} :وعدَ اللهُ المنافقينَ والمنافقات والكفارَ نارَ جهنّم خالدينَ فيها وهيَ حسبُهُم ولعنهم اللهُ ولهم عذابٌ مُقيمٌ] {سورة التوبة ،[68/وقوله تعالى} :وما هُم بِخارجينَ منَ النارِ] {سورة البقرة ،[167/وقوله تعالى} :إنَّ الذين كفروا وظَلموا لم يكن اللهُ ليغفرَ لهم ولا لِيَهديَهُم طريقًا *إلا طريقَ جهنم خالدينَ فيها أبدًا وكان ذلكَ على الله يسيرًا] {سورة النساء ،[169/ وغيرها من الآيات الكثيرة، وقد ذكر الحافظ المجتهد تقي الدين السبكي في رسالته » :الاعتبار ببقاء

الجنة والنار « التي رد بها على ابن تيمية نحوًا من ستين ءاية، بل قوله تعالى} :وكلّما خَبَتْ زِدناهُم سعيرًا] {سورة الإسراء [97/كافٍ في نسف ما ادّعاه ابن تيمية وغيره

أما رده للحديث الصحيح الثابت فيما رواه البخاري في الصحيح عن أبي هريرة قال :قال النبي صلى الله عليه وسلم » :يقال لأهل الجنة :يا أهل الجنة خلودٌ لا موتَ، ولأهل النار :يا أهل النار خلود لا موت ،« وما رواه الشيخان عن ابن عمر رضي الله عنهما قال :قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : »إذا صار أهلُ الجنة إلى الجنة وأهل النار إلى النار جيءَ بالموت حتى يُجعلَ بين الجنة والنار، ثم يُذبحُ، ثم يُنادي منادٍ :يا أهل الجنة لا موتَ، يا أهل النار لا موتَ، فيزدادُ أهل الجنة فرحًا إلى فرحهم، ويزداد أهل النار حزنًا إلى حزنهم


صحيح البخاري
تأليف
الإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن إسماعيل
البخاري المتوفى ٢٥٦ هـ
مراجعة وضبط وفهرسة
الشيخ محمد علي القطب
الشيخ هشام البخاري
المكتبة العصرية
صيدا - بيروت

ثُمَّ قامَ رَجُلٌ مِنَ الأَنْصارِ، فَقالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، ادْعُ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَنِي مِنْهُمْ، فَقالَ: «سَبَقَكَ بِهَا عُكَّاشَةُ».

٦٥٤٣ ـ حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ: حَدَّثَنَا أَبُو غَسَّانَ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو حازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بنِ سَعْدٍ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَيَدْخُلَنَّ الجَنَّةَ مِنْ أُمَّتِي سَبْعُونَ أَلْفاً، أَوْ سَبْعُمِائَةُ أَلْفٍ ـ شَكَّ فِي أَحَدِهِمَا ـ مُتَماسِكِينَ، آخِذٌ بَعْضُهُمْ بِبَعْضٍ، حَتَّى يَدْخُلَ أَوَّلُهُمْ وَآخِرُهُمُ الجَنَّةَ، وَوُجُوهُهُمْ عَلَى ضَوْءِ القَمَرِ لَيْلَةَ البَدْرِ».

٦٥٤٤ ـ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ صَالِحٍ: حَدَّثَنَا نَافِعٌ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «يَدْخُلُ أَهْلُ الجَنَّةِ الجَنَّةَ وَأَهْلُ النَّارِ النَّارَ، ثُمَّ يَقُومُ مُؤَذِّنٌ بَيْنَهُمْ: يَا أَهْلَ النَّارِ لاَ مَوْتَ، وَيَا أَهْلَ الجَنَّةِ لاَ مَوْتَ، خُلُودٌ».

٦٥٤٥ ـ حَدَّثَنَا أَبُو اليَمانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ: حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ، عَنِ الأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يُقَالُ لِأَهْلِ الجَنَّةِ: يَا أَهْلَ الجَنَّةِ خُلُودٌ لاَ مَوْتَ، وَلِأَهْلِ النَّارِ: يَا أَهْلَ النَّارِ خُلُودٌ لاَ مَوْتَ».

٥١ ـ باب: صِفَةِ الجَنَّةِ وَالنَّارِ

وَقالَ أَبُو سَعِيدٍ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَوَّلُ طَعَامٍ يَأْكُلُهُ أهل الجَنَّةِ زِيادَةُ كَبِدِ حُوتٍ».

﴿عَدْنٍ﴾[1]: خُلْدٍ، عَدَنْتُ بِأَرْضٍ: أَقَمْتُ، وَمِنْهُ المَعْدِنُ. ﴿فِي مَقْعَدِ صِدْقٍ﴾[2]: في مَنْبِتِ صِدْقٍ.

٦٥٤٦ ـ حَدَّثَنَا عُثْمانُ بْنُ الهَيْثَمِ: حَدَّثَنَا عَوْفٌ، عَنْ أَبِي رَجاءٍ، عَنْ عِمْرَانَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «اطَّلَعْتُ فِي الجَنَّةِ فَرَأَيْتُ أَكْثَرَ أَهْلِهَا الفُقَرَاءَ، وَاطَّلَعْتُ فِي النَّارِ فَرَأَيْتُ أَكْثَرَ أَهْلِهَا النِّسَاءَ».

٦٥٤٧ ـ حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا إِسْماعِيلُ: أَخْبَرَنَا سُلَيْمانُ التَّيْمِيُّ، عَنْ أَبِي عُثْمانَ، عَنْ أُسامَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «قُمْتُ عَلَى بَابِ الجَنَّةِ، فَكَانَ عَامَّةَ مَنْ دَخَلَهَا المَسَاكِينَ، وَأَصْحَابُ الجَدِّ مَحْبُوسُونَ، غَيْرَ أَنَّ أَصْحَابَ النَّارِ قَدْ أُمِرَ بِهِمْ إِلَى النَّارِ، وَقُمْتُ عَلَى بَابِ النَّارِ فَإِذَا عَامَّةُ مَنْ دَخَلَهَا النِّسَاءُ».

٦٥٤٨ ـ حَدَّثَنَا مُعاذُ بْنُ أَسَدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ: أَخْبَرَنَا عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ حَدَّثَهُ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا صَارَ أَهْلُ الجَنَّةِ إِلَى الجَنَّةِ، وَأَهْلُ النَّارِ إِلَى النَّارِ، جِيءَ بِالمَوْتِ حَتَّى يُجْعَلَ بَيْنَ الجَنَّةِ وَالنَّارِ، ثُمَّ يُذْبَحُ، ثُمَّ يُنَادِي مُنَادٍ: يَا أَهْلَ الجَنَّةِ لاَ مَوْتَ، يَا أَهْلَ النَّارِ لاَ مَوْتَ، فَيَزْدَادُ أَهْلُ الجَنَّةِ فَرَحاً إِلَى فَرَحِهِمْ، وَيَزْدَادُ أَهْلُ النَّارِ حُزْناً إِلَى حُزْنِهِمْ».

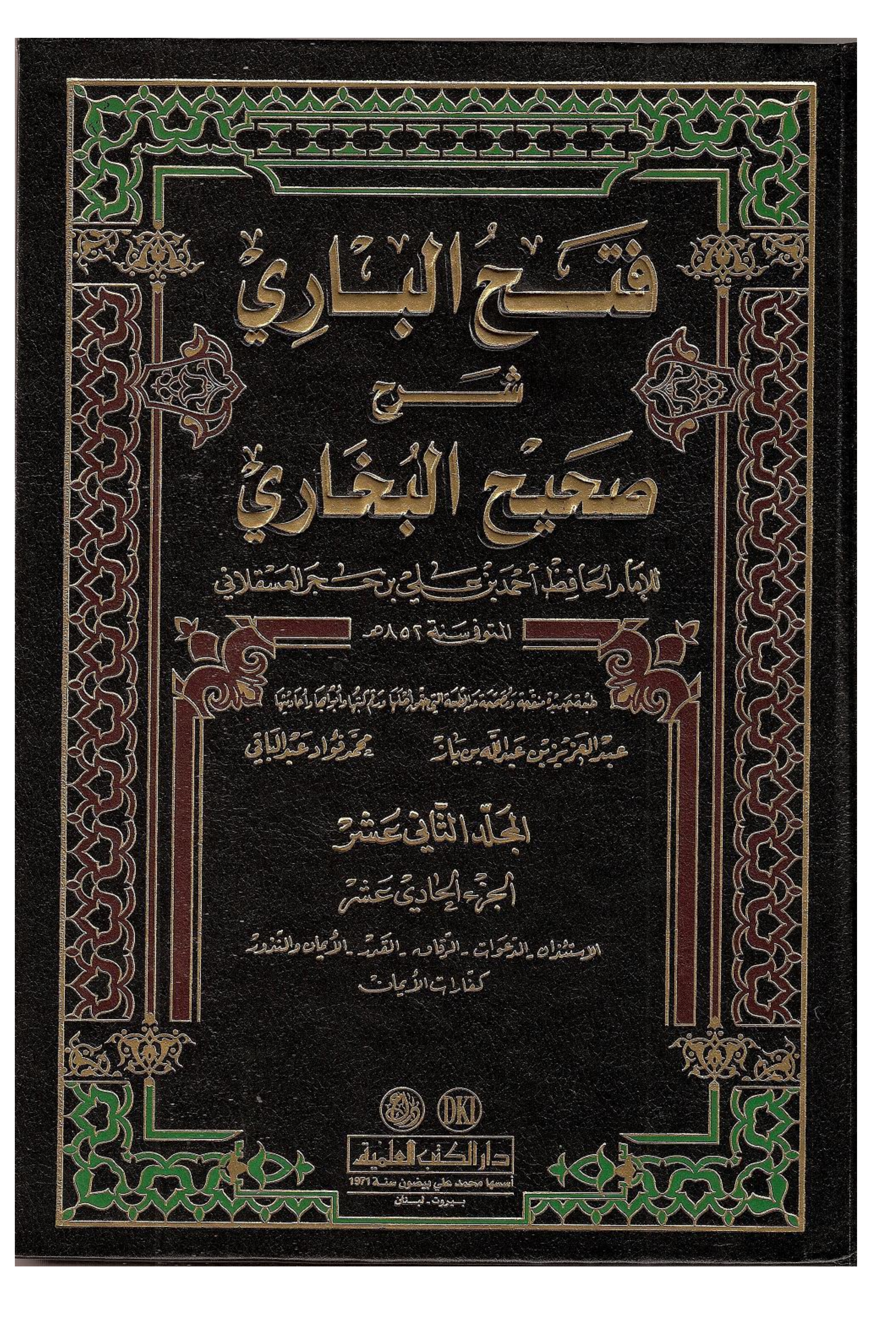
٦٥٤٩ ـ حَدَّثَنَا مُعاذُ بْنُ أَسَدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ: أَخْبَرَنَا مالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطاءِ بْنِ يَسارٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَقُولُ لِأَهْلِ الجَنَّةِ: يَا أَهْلَ الجَنَّةِ؟ يَقُولُونَ: لَبَّيْكَ رَبَّنَا وَسَعْدَيْكَ، فَيَقُولُ: هَلْ رَضِيتُمْ؟ فَيَقُولُونَ: وَما لَنَا لاَ نَرْضَى وَقَدْ أَعْطَيْتَنَا ما لَمْ تُعْطِ أَحَداً مِنْ خَلْقِكَ، فَيَقُولُ: أَنَا أُعْطِيكُمْ أَفْضَلَ مِنْ ذَلِكَ، قَالُوا: يَا رَبِّ، وَأَيُّ شَيْءٍ أَفْضَلُ مِنْ ذَلِكَ؟ فَيَقُولُ: أُحِلُّ عَلَيْكُمْ رِضْوَانِي، فَلاَ أَسْخَطُ عَلَيْكُمْ بَعْدَهُ أَبَداً».

٦٥٥٠ ـ حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ عَمْرٍو: حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحاقَ، عَنْ حُمَيْدٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَساً يَقُولُ: أُصِيبَ حارِثَةُ يَوْمَ بَدْرٍ وَهُوَ غُلاَمٌ، فَجَاءَتْ أُمُّهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَدْ عَرَفْتَ مَنْزِلَةَ حارِثَةَ مِنِّي، فَإِنْ يَكُ فِي الجَنَّةِ أَصْبِرْ وَأَحْتَسِبْ، وَإِنْ تَكُنِ الأُخْرَى تَرَ مَا أَصْنَعُ؟ فَقَالَ: «وَيْحَكِ، أَوَ هَبِلْتِ، أَوَ جَنَّةٌ وَاحِدَةٌ هِيَ؟ إِنَّهَا جِنَانٌ كَثِيرَةٌ، وَإِنَّهُ لَفِي جَنَّةِ الفِرْدَوْسِ».

(١) سورة التوبة: الآية ٧٢.
(٢) سورة القمر: الآية ٥.

قال الحافظ في الفتح ما نصه » : قال القرطبي :وفي هذه الأحاديث التصريح بأن خلود أهل النار فيها لا إلى غاية أمد، وإقامتهم فيها على الدوام بلا موت، ولا حياة نافعة ولا راحة، كما قال تعالى} :لا يُقضى عليهم فَيَموتوا ولا يُخَفَّفُ عنهم من عذابِها] {سورة فاطر ،[36/وقال تعالى} :كُلّما أرادوا أن يخرجوا منها أُعيدوا فيها] {سورة السجدة ،[20/فمن زعم أنهم يخرجون منها وأنها تبقى خالية أو أنها تفنى وتزول فهو خارج عن مقتضى ما جاء به الرسول وأجمع عليه أهل السنة « اه

أما من قال :إنه يزول عذابها ويخرج أهلها منها واحتجّ بما أخرجه عبد بن حميد في تفسيره عن بعض الصحابة من رواية الحسن، عن عمر أنه قال }:لو لبث أهل النار في النار عدد رمل عالج لكان لهم يوم يخرجون فيه ،{قال الحافظ ابن حجر العسقلاني في الفتح الباري}:وهو منقطع {انتهى، ثم قال}:قلت : وهذا الأثر عن عمر لو ثبت حُمل على الموحدين، وقد مال بعض المتأخرين إلى هذا القول السابع ونصره بعدة أوجه من جهة النظر، وهو مذهب ردیء مردود على صاحبه، وقد أطنب السبكي الكبير في بيان وهائه فأجاد {انتهى.أما الإجماع فهو منعقد على بقاء النار وقد ذكره الحافظ


فتح الباري
شرح
صحيح البخاري
للإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني
المتوفى سنة ٨٥٢هـ
طبعة جديدة منقحة ومصححة عن الطبعة التي حقق أصلها ورقم كتبها وأبوابها وأحاديثها
عبد العزيز بن عبد الله بن باز
محمد فؤاد عبد الباقي
المجلد الثاني عشر
الجزء الحادي عشر
الاستئذان - الدعوات - الرقاق - القدر - الأيمان والنذور
كفارات الأيمان
DKI
دار الكتب العلمية
أسسها محمد علي بيضون سنة 1971
بيروت - لبنان

ثم قال: وقد يخلق الله تعالى هذا الجسم ثم يذبح ثم يجعل مثالاً لأن الموت لا يطرأ على أهل الجنة. وقال القرطبي في التذكرة: الموت معنى والمعاني لا تنقلب جوهراً، وإنما يخلق الله أشخاصاً من ثواب الأعمال، وكذا الموت يخلق الله كبشاً يسميه الموت ويلقي في قلوب الفريقين أن هذا الموت يكون ذبحه دليلاً على الخلود في الدارين. وقال غيره: لامانع أن ينشىء الله من الأعراض أجساداً يجعلها مادة لها كما ثبت في صحيح مسلم في حديث «إن البقرة وآل عمران يجيئان كأنهما غمامتان» ونحو ذلك من الأحاديث. قال القرطبي: وفي هذه الأحاديث التصريح بأن خلود أهل النار فيها لا إلى غاية أمد، وإقامتهم فيها على الدوام بلاموت ولاحياة نافعة ولاراحة، كما قال تعالى: ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا وَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُم مِّنْ عَذَابِهَا﴾ وقال تعالى: ﴿كُلَّمَا أَرَادُوا أَن يَخْرُجُوا مِنْهَا أُعِيدُوا فِيهَا﴾ قال فمن زعم أنهم يخرجون منها وأنها تبقى خالية أو أنها تفنى وتزول فهو خارج عن مقتضى ما جاء به الرسول وأجمع عليه أهل السنة. قلت: جمع بعض المتأخرين في هذه المسألة سبعة أقوال:

أحدها: هذا الذي نقل فيه الإجماع، **والثاني**: يعذبون فيها إلى أن تنقلب طبيعتهم فتصير نارية حتى يتلذذوا بها لموافقة طبعهم وهذا قول بعض من ينسب إلى التصوف من الزنادقة، **والثالث**: يدخلها قوم ويخلفهم آخرون كما ثبت في الصحيح عن اليهود وقد أكذبهم الله تعالى بقوله: ﴿وَمَا هُم بِخَارِجِينَ مِنَ النَّارِ﴾ [البقرة: ١٦٧]، **الرابع**: يخرجون منها وتستمر هي على حالها، **الخامس**: تفنى لأنها حادثة وكل حادث يفنى وهو قول الجهمية، **والسادس**: تفنى حركاتهم البتة وهو قول أبي الهذيل العلاف من المعتزلة، **والسابع**: يزول عذابها ويخرج أهلها منها جاء ذلك عن بعض الصحابة أخرجه عبد بن حميد في تفسيره من رواية الحسن عن عمر وهو منقطع ولفظه «لو لبث أهل النار في النار عدد رمل عالج لكان لهم يوم يخرجون فيه» وعن ابن مسعود «ليأتين عليها زمان ليس فيها أحد» قال عبيد الله بن معاذ راويه: كان أصحابنا يقولون: يعني به الموحدين. قلت: وهذا الأثر عن عمر لو ثبت حمل على الموحدين، وقد مال بعض المتأخرين إلى هذا القول السابع ونصره بعدة أوجه من جهة النظر، وهو مذهب رديء مردود على قائله، وقد أطنب السبكي الكبير في بيان وهائه فأجاد.

الحديث الرابع:

قوله: (**عبد الله**) هو ابن المبارك.

قوله: (**عن زيد بن أسلم**) كذا في جميع الروايات عن مالك بالعنعنة.

قوله: (**إن الله تبارك وتعالى يقول لأهل الجنة: يا أهل الجنة**) في رواية الحبيبي عن مالك عند الإسماعيلي «يطلع الله على أهل الجنة فيقول».

قوله: (**فيقولون**) في رواية أبي ذر عن المستملي «يقولون» بحذف الفاء.

قوله: (**وسعديك**) زاد سعيد بن داود وعبد العزيز بن يحيى كلاهما عن مالك عند الدارقطني في الغرائب «والخير في يديك».

قوله: (**فيقول هل رضيتم**) في حديث جابر عند البزار وصححه ابن حبان «هل تشتهون شيئاً».

قوله: (**وما لنا لانرضى وقد أعطيتنا**) في حديث جابر «وهل شيء أفضل مما أعطيتنا».

قوله: (**انا أعطيكم أفضل من ذلك**) في رواية ابن وهب عن مالك كما سيأتي في التوحيد «ألا أعطيكم».

قوله: (**أحل**) بضم أوله وكسر المهملة أي أنزل.

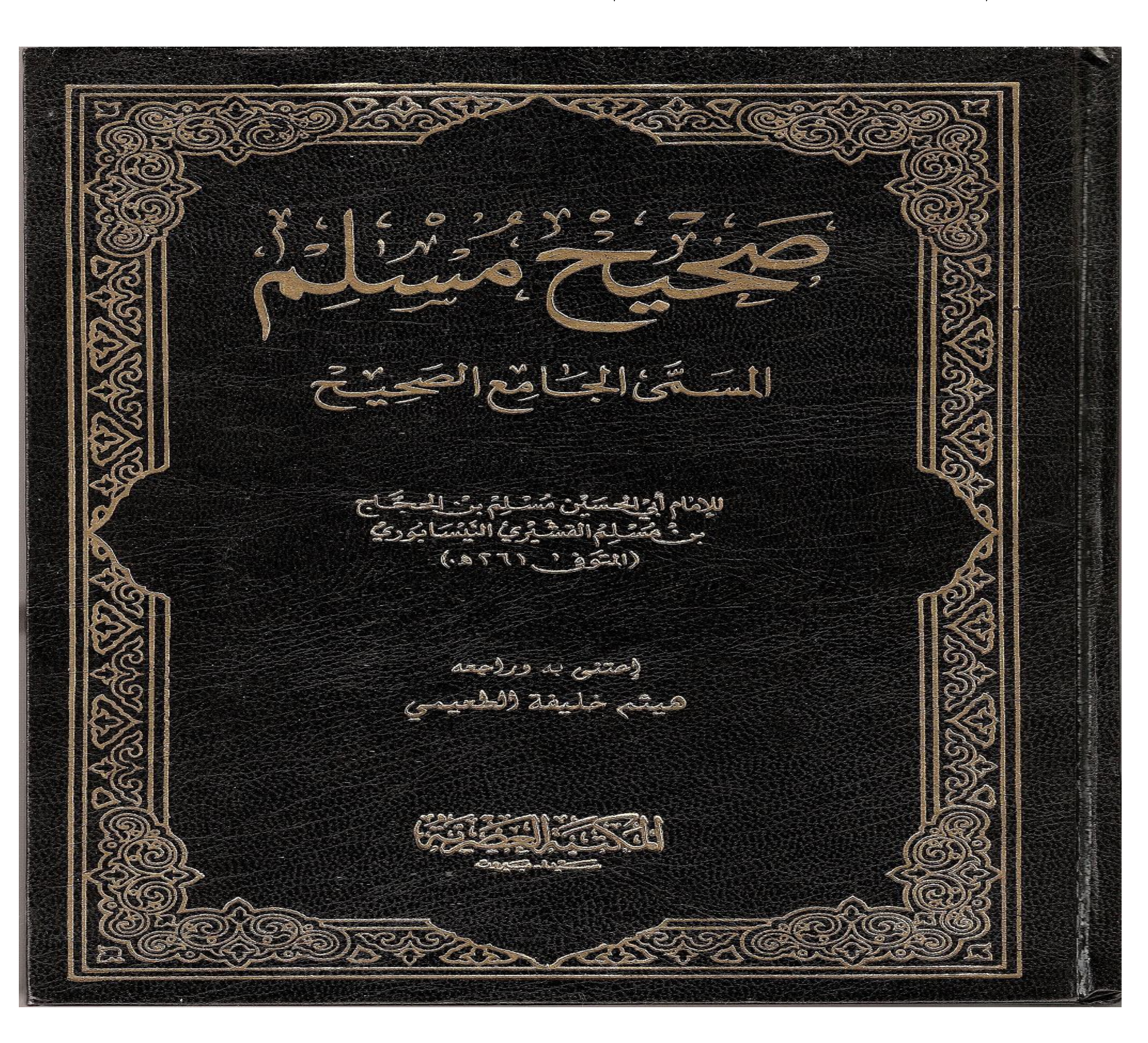
قوله: (**رضواني**) بكسر أوله وضمه، وفي حديث جابر قال: «رضواني أكبر» وفيه تلميح بقوله تعالى: ﴿وَرِضْوَانٌ مِّنَ اللَّهِ أَكْبَرُ﴾ لأن رضاه سبب كل فوز وسعادة، وكل من علم أن سيده راض عنه كان أقر لعينه واطيب لقلبه من كل نعيم لما في ذلك من التعظيم والتكريم. وفي هذا الحديث أن النعيم الذي حصل لأهل الجنة لامزيد عليه.

تنبيهان: (**الأول**) حديث أبي سعيد هذا كأنه مختصر من الحديث الطويل الماضي في تفسير سورة النساء من طريق حفص بن ميسرة والآتي في التوحيد من طريق سعيد بن أبي هلال كلاهما عن زيد بن أسلم بهذا السند في

وهذان الحديثان صريحان في إثبات أنّ أهل النار باقون في النار بقاء لا انقطاع له، فقد رد ابن تيمية هذين الحديثين برأي منه ولم يذكر دليلاً له إلا أثراً عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه منقطعاً غير صحيح الإسناد كما قدمنا، فكيف رد صريح القرءان والسنة وَرَكَنَ إلى هذا الأثر الذي لا ثبوت له ليؤيد هواه المخالف لدين الله تعالى، فقد رد صريح القرءان والسنة بقياس باطل توهمه قياسا معقولاً ذكره في بعض ما كتب في هذه المسئلة التي شذ فيها عن الأمة لأنه لا يثبت عن أحد من الأئمة القول

بفناء النار، ثم هو ناقض نفسه لأنه ذكر في كتابه المنهاج أن الجنة والنار باقيتان لا تفنيان بإجماع المسلمين على ذلك ولم يخالف في ذلك إلا جهم بن صفوان فكفره المسلمون، ثم وقع في شطر ما وقع فيه جهم فيكون بنصه هذا كفّر نفسه

ومما يدل أيضاً على ما قدمناه من الحديث الصحيح ما رواه مسلم في صحيحه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال }:من يدخل الجنة يَنعَمُ لا يبْأس، لا تبلى ثيابه، ولا يفنى شبابه،{



قَالَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ: عَلَىٰ خُلُقِ رَجُلٍ، وَقَالَ أَبُو كُرَيْبٍ: عَلَىٰ خَلْقِ رَجُلٍ، وَقَالَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ: عَلَىٰ صُورَةِ أَبِيهِمْ.

٧ ـ باب في صفات الجنة وأهلها، وتسبيحهم فيها بكرة وعشياً

[٧١٥١] ١٧ ـ (...) حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ، قَالَ: هٰذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَ أَحَادِيثَ مِنْهَا: وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَوَّلُ زُمْرَةٍ تَلِجُ الْجَنَّةَ، صُوَرُهُمْ عَلَىٰ صُورَةِ الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ، لَا يَبْصُقُونَ فِيهَا وَلَا يَمْتَخِطُونَ وَلَا يَتَغَوَّطُونَ فِيهَا، آنِيَتُهُمْ وَأَمْشَاطُهُمْ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ، وَمَجَامِرُهُمْ مِنَ الأَلُوَّةِ، وَرَشْحُهُمُ الْمِسْكُ[1]، وَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ زَوْجَتَانِ، يُرَىٰ مُخُّ سَاقِهِمَا مِنْ وَرَاءِ اللَّحْمِ، مِنَ الْحُسْنِ، لَا اخْتِلَافَ بَيْنَهُمْ وَلَا تَبَاغُضَ، قُلُوبُهُمْ قَلْبٌ وَاحِدٌ، يُسَبِّحُونَ اللَّهَ بُكْرَةً وَعَشِيّاً».

[٧١٥٢] ١٨ ـ (٢٨٣٥) حدثنا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ـ وَاللَّفْظُ لِعُثْمَانَ ـ (قَالَ عُثْمَانُ: حَدَّثَنَا، وَقَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا) جَرِيرٌ عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي سُفْيَانَ، عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ أَهْلَ الْجَنَّةِ يَأْكُلُونَ فِيهَا وَيَشْرَبُونَ، وَلَا يَتْفِلُونَ وَلَا يَبُولُونَ وَلَا يَتَغَوَّطُونَ وَلَا يَمْتَخِطُونَ»، قَالُوا: فَمَا بَالُ الطَّعَامِ؟ قَالَ: «جُشَاءٌ وَرَشْحٌ كَرَشْحِ الْمِسْكِ، يُلْهَمُونَ التَّسْبِيحَ وَالتَّحْمِيدَ، كَمَا يُلْهَمُونَ النَّفَسَ».

[٧١٥٣] (...) وحدثنا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الأَعْمَشِ، بِهٰذَا الإِسْنَادِ، إِلَىٰ قَوْلِهِ: «كَرَشْحِ الْمِسْكِ».

[٧١٥٤] ١٩ ـ (...) وحدثني الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحُلْوَانِيُّ وَحَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ، كِلَاهُمَا عَنْ أَبِي عَاصِمٍ، قَالَ حَسَنٌ: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ؛ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَأْكُلُ أَهْلُ الْجَنَّةِ فِيهَا وَيَشْرَبُونَ، وَلَا يَتَغَوَّطُونَ وَلَا يَمْتَخِطُونَ وَلَا يَبُولُونَ، وَلٰكِنْ طَعَامُهُمْ ذَاكَ جُشَاءٌ كَرَشْحِ الْمِسْكِ، يُلْهَمُونَ التَّسْبِيحَ وَالْحَمْدَ، كَمَا تُلْهَمُونَ النَّفَسَ».

قَالَ وَفِي حَدِيثِ حَجَّاجٍ: «طَعَامُهُمْ ذٰلِكَ».

[٧١٥٥] ٢٠ ـ (...) وحدثني سَعِيدُ بْنُ يَحْيَىٰ الأُمَوِيُّ: حَدَّثَنِي أَبِي: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِهِ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: «وَيُلْهَمُونَ التَّسْبِيحَ وَالتَّكْبِيرَ، كَمَا تُلْهَمُونَ النَّفَسَ».

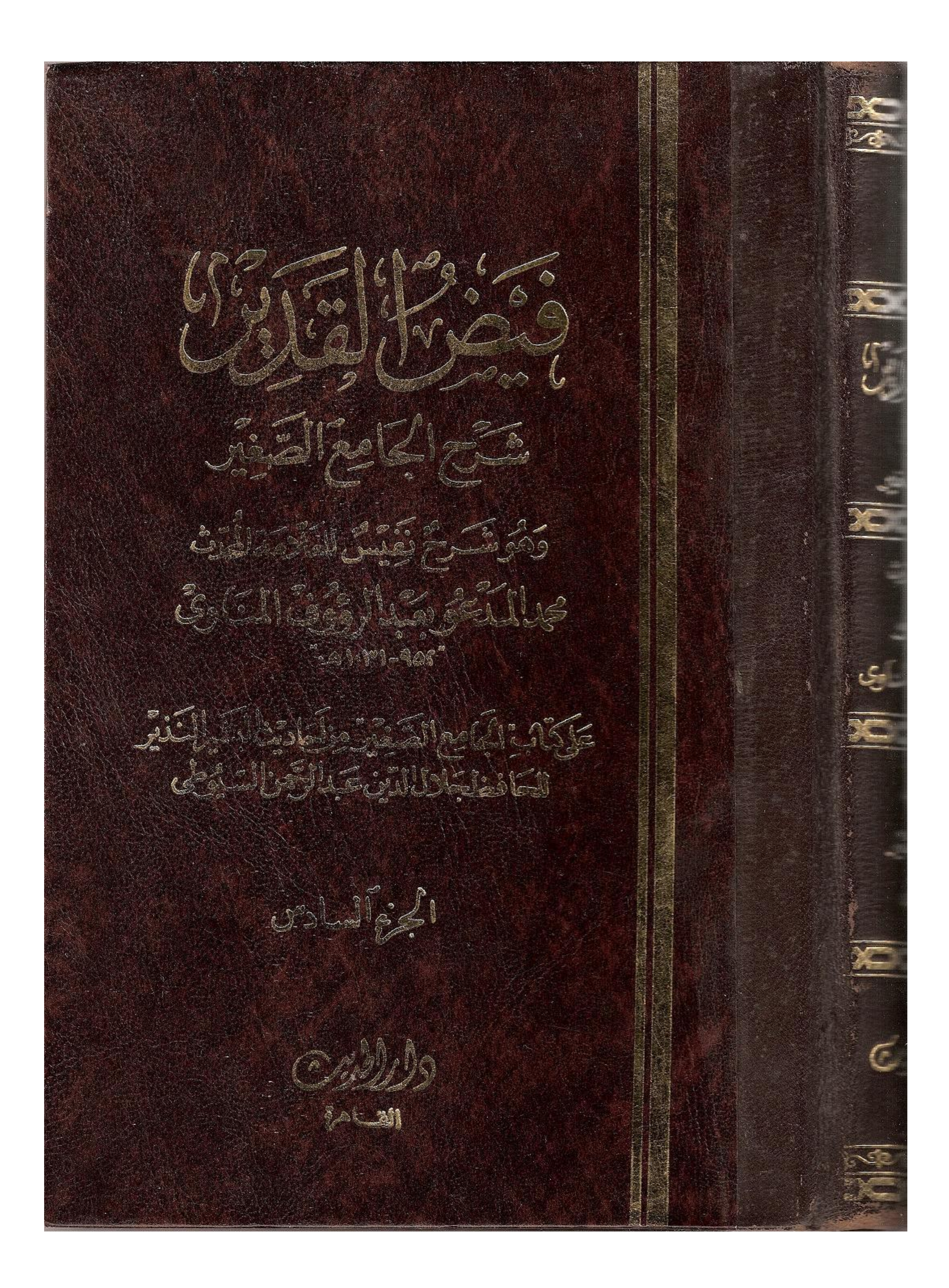
٨ ـ باب في دوام نعيم أهل الجنة، وقوله تعالى: ﴿وَنُودُوٓا۟ أَن تِلْكُمُ ٱلْجَنَّةُ أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾

[٧١٥٦] ٢١ ـ (٢٨٣٦) حدثني زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمٰنِ بْنُ مَهْدِيٍّ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «مَنْ يَدْخُلِ الْجَنَّةَ يَنْعَمُ لَا يَبْأَسُ، لَا تَبْلَىٰ ثِيَابُهُ وَلَا يَفْنَىٰ شَبَابُهُ».

[٧١٥٧] ٢٢ ـ (٢٨٣٧) حدثنا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ (وَاللَّفْظُ لِإِسْحَاقَ)، قَالَا: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، قَالَ: قَالَ الثَّوْرِيُّ: فَحَدَّثَنِي أَبُو إِسْحَاقَ؛ أَنَّ الأَغَرَّ حَدَّثَهُ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ وَأَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «يُنَادِي مُنَادٍ: إِنَّ لَكُمْ أَنْ تَصِحُّوا فَلَا تَسْقَمُوا أَبَداً، وَإِنَّ لَكُمْ أَنْ تَحْيَوْا فَلَا تَمُوتُوا أَبَداً، وَإِنَّ لَكُمْ أَنْ تَشِبُّوا فَلَا تَهْرَمُوا أَبَداً، وَإِنَّ لَكُمْ أَنْ تَنْعَمُوا فَلَا تَبْأَسُوا أَبَداً» فَذٰلِكَ قَوْلُهُ عَزَّ

(١) (ورشحهم المسك) أي عرقهم.

قال المناوي في كتابه فيض القدير عقبه ما نصه} :وهذا صريح في أن الجنة أبدية لا تفنى والنار مثلها، وزعم جهم بن صفوان أنهما فانيتان لأنهما حادثتان، ولم يتابعه أحد من الإسلاميين بل كفروه به، وذهب بعضهم إلى إفناء النار دون الجنة وأطال ابن القيم كشيخه ابن تيمية في الإنتصار له في عدة كراريس، وقد صار بذلك أقرب إلى الكفر منه إلى الإيمان لمخالفته نص القرءان، وختم بذلك كتابه الذي في وصف الجنان {اهـ.


فيض القدير
شرح الجامع الصغير
وهو شرح نفيس للعلامة المحدث
محمد المدعو بعبد الرؤوف المناوي
٩٥٢-١٠٣١هـ
على كتاب الجامع الصغير من أحاديث البشير النذير
للحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي
الجزء السادس
دار الحديث
القاهرة

٩٠٩٧ — مَنْ يَتَزَوَّدْ فِي الدُّنْيَا يَنْفَعْهُ فِي الآخِرَةِ - (طب هب) والضياء عن جرير - (صح)

٩٠٩٨ — مَنْ يَتَكَفَّلُ لِي أَنْ لَا يَسْأَلَ النَّاسَ شَيْئًا وَأَتَكَفَّلُ لَهُ بِالْجَنَّةِ - (د ك) عن ثوبان - (صح)

٩٠٩٩ — مَنْ يُحْرَمِ الرِّفْقَ يُحْرَمِ الْخَيْرَ كُلَّهُ - (حم م د ه) عن جرير - (صح)

٩١٠٠ — مَنْ يُخْفِرْ ذِمَّتِي كُنْتُ خَصْمَهُ، وَمَنْ خَاصَمْتُهُ خَصَمْتُهُ - (طب) عن جندب - (ح)

٩١٠١ — مَنْ يَدْخُلِ الْجَنَّةَ يَنْعَمْ فِيهَا لَا يَيْأَسْ: لَا تَبْلَى ثِيَابُهُ، وَلَا يَفْنَى شَبَابُهُ - (م) عن أبي هريرة - (صح)

(من يتزود فى الدنيا) من العمل الصالح (ينفعه فى الآخرة) ولا يعول إلا على نفعها قال تعالى «وتزودوا فإن خير الزاد التقوى» (طب هب والضياء) المقدسى (عن جرير) قال الهيثمى رجاله رجال الصحيح

(من يتكفل) أى يضمن (لى) من الكفالة وهى الضمان (أن لايسأل الناس شيئا) قال الطيبى أن مصدرية والفعل معها مفعول يتكفل أى من يلتزم لى عدم السؤال (وأتكفل) بالرفع (له بالجنة) أى أضمنها له على كرم الله وفضله وهو لايخيب ضمان نبيه وفيه دلالة على شدة الاهتمام بشأن الكف عن السؤال (د ك عن ثوبان) فكان ثوبان يسقط سوطه وهو راكب وربما وقع على عاتق رجل فيأخذه ليناوله فلا يأخذه منه حتى ينزل هو فيأخذه رواه الطبرانى

(من يحرم) من الحرمان وهو متعد إلى مفعولين الأول الضمير العائد إلى من والثانى (الرفق) ضد العنف فأل فيه لتعريف الحقيقة (يحرم الخير كله) بالبناء للمجهول أى صار محروما من الخير ولامه للعهد الذهنى وهو الخير الحاصل من الرفق وفيه فضل الرفق وشرفه ومن ثم قيل الرفق فى الأمور كالمسك فى العطور قال الأكمل والحرمان يتعدى إلى مفعولين يقال حرمت الرجل العطية حرمانا والمفعول الأول الضمير العائد إلى من والثانى هو الرفق فأل لتعريف الحقيقة وفى الخير للعهد الذهنى والمعهود هو الخير المقابل للرفق وهو خير كثير (حم م) فى البر (د) فى الأدب وزاد كله (ه عن جرير) بن عبد الله ورواه مسلم من طريق آخر بلفظ من حرم الرفق حرم الخير

(من يخفر ذمتى) أى يزيل عهدى وينقضه والخفرة بضم الخاء العهد والذمام (كنت خصمه) فى رواية يوم القيامة (ومن خاصمته خصمته) لأنى المؤيد بالحجج الباهرة والبراهين القاطعة (طب) وكذا فى الأوسط (عن جندب) قال بلغنى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فذكره هكذا فى الطبرانى قال الهيثمى ورجاله ثقات

(من يدخل الجنة ينعم) بفتح الياء والعين أى يصيب نعمه ويدوم نعيمه (فيها) فكأنه مظنة أن يقال كيف فقال (لا ييأس) بفتح الهمزة أى لا يفتقر وفى رواية بضمها أى لا يحزن ولا يرى بأسا قيل والصواب الأول وذا تأكيد لما قبله وإنما جيء بالواو للتقرير على وزان «لا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون» (لا تبلى) بفتح حرف المضارعة واللام (ثيابه) لأنها غير مركبة من العناصر (ولا يفنى شبابه) إذ لا هرم ثم ولا موت «يطوف عليهم ولدان مخلدون» أى يبقون أبدا على شكل الولدان وحد الوصانة وهذا صريح فى أن الجنة أبدية لا تفنى والنار مثلها وزعم جهم بن صفوان أنهما فانيتان لأنهما حادثتان ولم يتابعه أحد من الإسلاميين بل كفروه به وذهب بعضهم إلى إفناء النار دون الجنة وأطال ابن القيم كشيخه ابن تيمية فى الانتصار له فى عدة كراريس وقد صار بذلك أقرب إلى الكفر منه إلى الإيمان لمخالفته نص القرآن وختم بذلك كتابه الذى فى وصف الجنان فكان من قبيل خبر إن أحدكم يعمل بعمل أهل الجنة حتى ما يكون بينه وبينها إلا قدر ذراع فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل النار فيدخل النار وقد سلف عن الزمخشرى فى ذلك ما فيه بلاغ فراجعه وقد قال السبكى فى ابن تيمية هو ضال مضل (م) فى صفة الجنة (عن أبى هريرة) قال سئل النبى صلى الله عليه وسلم عن الجنة فذكره ولم يخرجه البخارى وفى الباب ابن عمر وغيره

أما الإجماع فهو منعقد على بقاء النار وقد ذكره الحافظ المجتهد تقي الدين السبكي في رسالته «الاعتبار ببقاء الجنة والنار» فقال ما نصه: }فإن اعتقاد المسلمين أن الجنة والنار لا تفنيان، وقد نقل أبو محمد بن حزم الإجماع على ذلك وأن من خالفه كافر بالإجماع، ولا شك في ذلك، فإنه معلوم من الدين بالضرورة، وتواردت الأدلة عليه{ اهـ.

الاعتبار ببقاء الجنة والنار

للامام الحافظ الفقيه المجتهد ابي الحسن تقي الدين
علي بن عبد الكافي السبكي الكبير
رضي الله عنه

عن نسخ الاستاذ الشيخ محمد زاهد الكوثري

عني بنشرها : القدسي
دمشق الشام — صندوق
مطبعة الترقي عام

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم .

وبعد فان اعتقاد المسلمين ان الجنة والنار لا تفنيان وقد نقل أبو محمد بن حزم الاجماع على ذلك وان من خالفه كافر باجماع ، ولا شك في ذلك فانه معلوم من الدين بالضرورة وتواردت الادلة عليه قال الله تعالى « والذين كفروا وكذبوا بآياتنا أولئك أصحاب النار هم فيها خالدون » وقال تعالى « بلى من كسب سيئة وأحاطت به خطيئته فأولئك اصحاب النار هم فيها خالدون » وقال تعالى « ان الذين كفروا وماتوا وهم كفار أولئك عليهم لعنة الله والملائكة والناس اجمعين خالدين فيها لا يخفف عنهم العذاب ولاهم ينظرون » وقال تعالى « ومن يرتدد منكم عن دينه فيمت وهو كافر فأولئك حبطت أعمالهم في الدنيا والآخرة وأولئك اصحاب النار هم فيها خالدون » وقال تعالى « والذين كفروا أولياؤهم الطاغوت يخرجونهم من النور الى الظلمات أولئك أصحاب النار هم فيها خالدون » وقال تعالى « ومن عاد فأولئك اصحاب النار هم فيها خالدون » وقال تعالى « خالدين فيها لا يخفف عنهم العذاب ولاهم ينظرون الا الذين تابوا » وقال تعالى « ان الذين كفروا لن تغني عنهم أموالهم ولا أولادهم من الله شيئاً وأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون » وقال تعالى « ومن

وقال أيضاً ما نصه }:أجمع المسلمون على اعتقاد ذلك وتلقوه خلفاً عن سلف عن نبيهم صلى الله عليه وسلم، وهو مركوز في فطرة المسلمين معلوم من الدين بالضرورة، بل وسائر الملل غير المسلمون يعتقدون ذلك، من رد ذلك فهو كافر {اهـ.

الاعتبار ببقاء الجنة والنار

للامام الحافظ الفقيه المجتهد ابي الحسن تقي الدين
علي بن عبد الكافي السبكي الكبير
رضي الله عنه

عن نسخ الاستاذ الشيخ محمد زاهد الكوثري

عني بنشرها : القدسي
دمشق الشام – صندوق
مطبعة الترقي عام ٢

الخلود وذكر التصريح بعدم الخروج أو معناه في اكثر من ثلاثين، وتضافر هذه الآيات ونظائرها يفيد القطع بارادة حقيقتها ومعناها وان ذلك ليس مما استعمل فيه الظاهر في غير المراد به ولذلك اجمع المسلمون على اعتقاد ذلك وتلقوه خلفاً عن سلف عن نبيهم صلى الله عليه وسلم وهو مركوز في فطرة المسلمين معلوم من الدين بالضرورة بل وسائر الملل غير المسلمين يعتقدون ذلك ومن رد ذلك فهو كافر ومن تأوله فهو كمن تأول الآيات الواردة في البعث الجسماني وهو كافر ايضاً بمقتضى العلم.

وقد وقفت على التصنيف المذكور وذكر فيه ثلاثة اقوال في فناء الجنة والنار: أحدها انهما تفنيان وقال انه لم يقل به احد من السلف والثاني انهما لاتفنيان والثالث ان الجنة تبقى والنار تفنى ومال الى هذا واختاره وقال انه قول السلف ومعاذ الله وأنا ابرئ السلف عن ذلك ولا أعتقد ان أحداً منهم قاله وانما روي عن بعضهم كلمات نتأول كما نتأول المشكلات التي ترد وتحمل على غير ظاهرها فكما ان الآيات والاحاديث يقع فيها مايجب تأويله كذلك كلام العلماء يقع فيه مايجب تأويله ومن جاء الى كلمات ترد عن السلف في ترغيب او ترهيب او غير ذلك فأخذ بظاهرها وأثبتها اقوالاً ضل وأضل وليس ذلك من دأب العلماء ودأب العلماء التنقير عن معنى الكلام والمراد به وما انتهى الينا عن قائله فاذا تحققنا ان ذلك مذهبه واعتقاده نسبناه اليه

وقال التفتازاني في شرحه على العقيدة النسفية ما نصه}:وذهب الجهمية إلى أنهما يفنيان ويفنى أهلهما، وهو قول باطل مخالف للكتاب والسنة والإجماع، ليس عليه شبهة فضلاً عن الحجة،{

العقائد النسفية

تأليف

الإمام أبي حفص عمر بن محمد النسفي

شرح

العلامة مسعود بن عمر بن
سعد الدين التفتازاني
المتوفى سنة ٧٩٣هـ

أعادت طبعه بالأوفست مكتبة المثنى - بغداد

لصاحبها
قاسم محمد الرجب

قلنا يحتمل الحال والاستمرار ولو سلم فقصة آدم عليه السلام تبقى سالمة عن المعارضة وقالوا لو كانتا موجودتين لما جاز هلاك اكل الجنة لقوله تعالى اكلها دائم لكن اللازم باطل لقوله تعالى كل شئ هالك الا وجهه قلنا لاخفا فى انه لا يمكن دوام اكل بعينه وانما المراد الدوام بأنه اذا فنى منه شئ جئ ببدله وهذا لاينافى الهلاك لحظة على ان الهلاك لايستلزم الفناء بل يكفى الخروج عن الانتفاع به ولو سلم فيجوز ان يكون المراد ان كل ممكن فهو هالك فى حد ذاته بمعنى ان الوجود الامكانى بالنظر الى الوجود الواجبى بمنزلة العدم (باقيتان لاتفنيان ولايفنى اهلهما) اى دائمتان لايطرؤ عليهما عدم مستمر لقوله تعالى فى حق الفريقين خالدين فيها ابدا واما ماقيل من انهما يهلكان ولو لحظة تحقيقا لقوله تعالى كل شئ هالك الا وجهه فلا ينافى البقاء بهذا المعنى على انك قد عرفت انه لادلالة فى الآية على الفناء وذهب الجهمية الى انهما يفنيان ويفنى اهلهما وهو قول باطل مخالف للكتاب والسنة والاجماع ليس عليه شبهة فضلا عن حجة (والكبيرة) قد اختلفت الروايات فيها فروى ابن عمر رضى الله تعالى عنهما انها تسع الشرك بالله وقتل النفس بغير حق وقذف المحصنة والزنا والفرار عن الزحف

ونحوها (قوله قلنا يحتمل الحال والاستمرار) ولا احتجاج مع الاحتمال وقد أجيب بأن الاستدلال موقوف على كون الجعل بمعنى الخلق ويحتمل ان يكون بمعنى التصيير فيكون المعنى تخصيص الجنة يوم القيمة للذين لايريدون علوا فى الارض وهذا لاينافى وجودها الآن ومايقال من ان المتبادر من جعل الدار لقوم تمكينهم من التمكن فيها وهذا المعنى لازم لوجود الجنة ففيه مالا يخفى (قوله كل شئ هالك الا وجهه) اى كل موجود فان المعتزلة وان جعلوا المعدوم شيئا لكن لفظ شئ ههنا بمعنى الموجود اتفاقا اما بطريق الحقيقة او بطريق المجاز وعلى كل تقدير فالجنة والنار خارجتان عنه عندهم لكونهما معدومتين عند وجود هذا الكلام عنه تعالى (قوله وانما المراد الدوام بانه اذا فنى منه شئ جئ ببدله) يعنى ان المراد دوام نوعه فى ضمن افراده لادوام شخصه فلا اشكال (قوله على ان الهلاك لايستلزم الفناء) اى العدم بعد الوجود بل يكفى فيه الخروج عن الانتفاع بأن لايترتب عليه الآثار المطلوبة منه وهذا يحصل بمجرد تفرق اجزائه وبطلان تركيبه « والسحر » من غير انعدامه بالكلية (قوله الشرك بالله) اى اتخاذ الشريك لله تعالى يدل عليه ماروى فى رواية ابن مسعود وان تدعو لله ندا وقد خلقك وانما خصه بالذكر لانه افحش الكفر كما انه خص فى رواية قتل الولد خشية ان يطعم منه وان يزنى حليلة الجار بمثل ذلك مع ان مطلق القتل والزنا من الكبائر ثم المذكور فى شروح الاحاديث انه

(لاتناقض)

ونقل أيضاً الإجماع القرطبي في كتابه التذكرة فقال ما نصه : فمن قال : إنهم يخرجون منها، وإن النار تبقى خالية بمجملها، خاوية على عروشها، وإنها تفنى وتزول فهو خارج عن مقتضى المعقول، ومخالف لما

جاء به الرسول ، وما أجمع عليه أهل السنة والأئمة العدول .اهـ



مكانهم الذي هم فيه ، ثم يقال : يا أهل النار : فيطّلعون مستبشرين فرحين أن يخرجوا من مكانهم الذي هم فيه ، فيقال : هل تعرفون هذا ؟ قالوا : نعم ! هذا الموت ، قال فيؤمر به فيذبح على الصراط، ثم يقال للفريقين كليهما : خلود فيما تجدون لا موت فيه أبدًا »(1) .

خرجه الترمذي بمعناه مطولاً عن أبي هريرة أيضًا ، وفيه : « فإذا أدخل الله أهل الجنة الجنة ، وأهل النار النار أتي بالموت ملبيًا فيوقف على السور الذي بين الجنة وبين النار ، ثم يقال يا أهل الجنة : فيطلعون خائفين ثم يقال يا أهل النار : فيطلعون مستبشرين يرجون الشفاعة ، فيقال لأهل الجنة وأهل النار : هل تعرفون هذا ؟ فيقول هؤلاء وهؤلاء : عرفناه ، هو الموت الذي وكل بنا فيضجع فيذبح ذبحًا على السور ، ثم يقال يا أهل الجنة : خلود لا موت ؛ ويا أهل النار خلود لا موت »(2) قال : هذا حديث حسن صحيح .

(فصل) : قلت : هذه الأحاديث مع صحتها نص في خلود أهل النار فيها ، لا إلى غاية ولا إلى أمد ، مقيمين على الدوام والسرمد من غير موت ولا حياة ولا راحة ولا نجاة ، بل كما قال في كتابه الكريم ، وأوضح فيه عن عذاب الكافرين ﴿ والذين كفروا لهم نار جهنم لا يقضى عليهم فيموتوا ولا يخفف عنهم من عذابها كذلك نجزي كل كفور * وهم يصطرخون فيها ﴾ إلى قوله ﴿ من نصير ﴾ [فاطر : 36 - 37] ، وقال : ﴿ كلما نضجت جلودهم بدلناهم جلودًا غيرها ﴾ [النساء : 56] ، وقال : ﴿ فالذين كفروا قطعت لهم ثياب من نار يصب من فوق رءوسهم الحميم * يصهر به ما في بطونهم والجلود * ولهم مقامع من حديد * كلما أرادوا أن يخرجوا منها من غم أعيدوا فيها ﴾ [الحج : 19 - 22] ، وقد تقدمت هذه المعاني كلها . فمن قال : إنهم يخرجون منها وأن النار تبقى خالية بجملتها خاوية على عروشها ، وأنها تفنى وتزول ، فهو خارج عن مقتضى المعقول ومخالف لما جاء به الرسول ، وما أجمع عليه أهل السنة والأئمة العدول . ﴿ ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين نوله ما تولى ونصله جهنم وساءت مصيراً ﴾ [النساء : 115] وإنما تخلي جهنم وهي الطبقة العليا التي فيها العصاة من أهل التوحيد ، وهي التي ينبت على شفيرها فيما يقال الجرجير ، قال فضل بن صالح المعارفي : كنا عند مالك بن أنس ذات يوم ، فقال لنا : انصرفوا ، فلما كان العشية رجعنا إليه ، فقال : إنما قلت لكم انصرفوا لأنه جاءني رجل يستأذن عليَّ زعم أنه قدم من الشام في مسألة ، فقال : يا أبا عبد الله ، ما تقول في أكل الجرجير ؛ فإنه يتحدث عنه أنه ينبت على شفير جهنم ؟ فقلت له : لا بأس به ؛ فقال : أستودعك الله وأقرأ عليك السلام . ذكره الخطيب أبو بكر أحمد رحمه الله .

---

(1) صحيح : ابن ماجة (4327) ، وفي الزوائد : إسناده صحيح ورجاله ثقات .
(2) صحيح : الترمذي (2557) .

فقد بان وظهر رد ابن تيمية للنصوص، وقد قال نجم الدين النسفي في عقيدته المشهورة}:ورد النصوص كفر ،{وقال الطحاويّ}:ومن ردَّ حكم الكتاب كان من الكافرين ،{فليشفق الذين اتبعوه على أنفسهم

.11في نفيه التأويل التفصيلي عن السلف

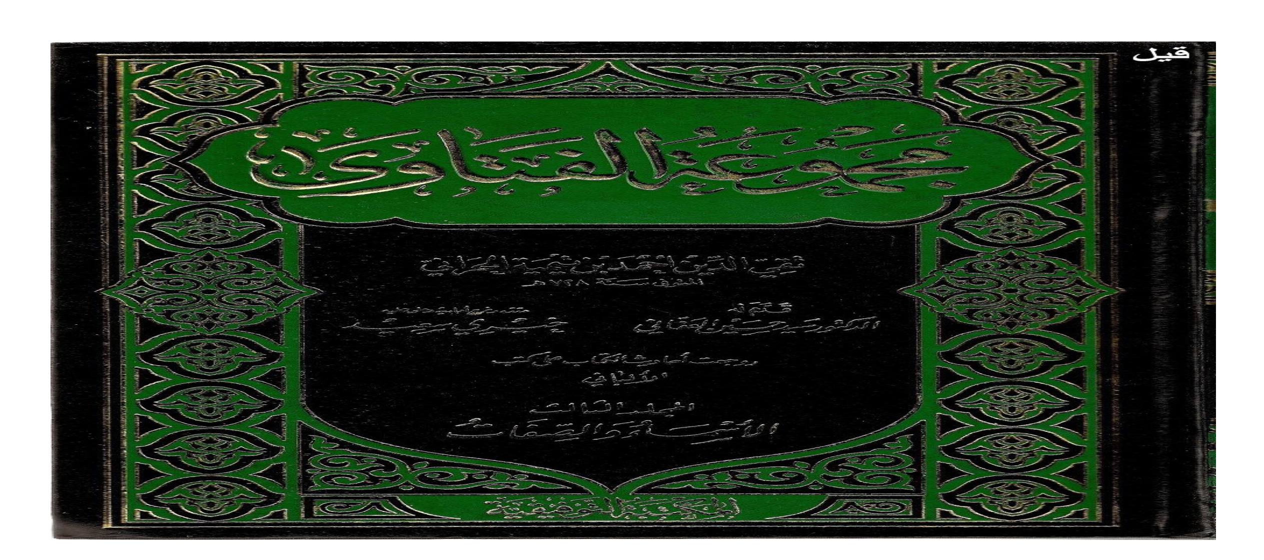
(1)ابن تيمية : في نفيه التأويل التفصيلي عن السلف

ابن تيمية

في نفيه التأويل التفصيلي عن السلف

الجزء الاول

أما نفيه التأويل التفصيلي عن الصحابة والسلف فقد ذكره في أكثر من كتاب، فقال في فتاويه بعد كلام ما نصه» :فلم أجد إلى ساعتي هذه عن أحد من الصحابة أنه تأوَّل شيئًا من ءايات الصفات أو أحاديث الصفات بخلاف مقتضاها المفهوم المعروف «اهـ..



قال المجسم ابن تيمية

وأيضاً، فإنه قال: ﴿مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ﴾ [النور: ٣٥]، فضرب المثل لنوره الموجود في قلوب المؤمنين، فعلم أن النور الموجود في قلوب المؤمنين نور الإيمان، والعلم مراد من الآية، لـم يضربها على النور الحسي الذي يكون للكواكب، وهذا هو الجواب عما رواه عن ابن عباس في رواية أخرى، وأبي العالية والحسن، بعد المطالبة بصحة النقل، والظن ضعفه عن ابن عباس؛ لأنهم جعلوا ذلك من معاني النور. أما إنهم يقولون: قوله: ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ ليس معناه إلا التنوير بالشمس، والقمر والنجوم، فهذا باطل قطعاً.

وقد قال ﷺ: «**أنت نور السموات والأرض ومن فيهن**»(١)، ومعلوم أن العميان لا حظ لهم في ذلك. ومن يكون بينه وبين ذلك حجاب لاحظ له في ذلك، والموتى لانصيب لهم من ذلك، وأهل الجنة لا نصيب لهم من ذلك، فإن الجنة ليس فيها شمس ولا قمر، كيف وقد روى أن أهل الجنة يعلمون الليل والنهار بأنوار تظهر من العرش، مثل ظهور الشمس لأهل الدنيا، فتلك الأنوار خارجة عن الشمس والقمر.

وأما قوله: قد قيل بالأدلة والحجج، فهذا بعض معنى الهادي، وقد تقدم الكلام على

٦/ ٣٩٤ قوله: «هذا يبطل قوله: إن التأويل دفع للظاهر، ولم ينقل عن/ السلف». فإن هذا الكلام مكذوب علي، وقد ثبت تناقض صاحبه، وأنه لم يذكر عن السلف إلا ما اعترف بضعفه.

وأما الذي أقوله الآن وأكتبه ـ وإن كنت لم أكتبه فيما تقدم من أجوبتي، وإنما أقوله في كثير من المجالس ـ: إن جميع ما في القرآن من آيات الصفات، فليس عن الصحابة اختلاف في تأويلها.

وقد طالعت التفاسير المنقولة عن الصحابة، وما رووه من الحديث، ووقفت من ذلك على ما شاء الله ـ تعالى ـ من الكتب الكبار والصغار أكثر من مائة تفسير، فلم أجد ـ إلى ساعتي هذه ـ عن أحد من الصحابة أنه تأول شيئاً من آيات الصفات أو أحاديث الصفات بخلاف مقتضاها المفهوم المعروف، بل عنهم من تقرير ذلك وتثبيته، وبيان أن ذلك من صفات الله ما يخالف كلام المتأولين ما لا يحصيه إلا الله، وكذلك فيما يذكرونه آثرين وذاكرين عنهم، شيء كثير.

وتمام هذا أني لم أجدهم تنازعوا إلا في مثل قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ﴾

(١) صحيح: وقد تقدم تخريجه.

نقول :قال الله تعالى:

{هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ}

[سورة ءال عمران.].

أخبرنا الله تعالى في هذه الآية أن القرءان فيه ءايات محكمات هنَّ أمّ الكتاب أي أصل الكتاب، وأن فيه ءايات متشابهات تردّ لفهمها إلى الآيات المحكمات..

والآيات المحكمة :هي ما لا يحتمل من التأويل بحسب وضع اللغة إلا وجهًا واحدًا، أو ما عُرف بوضوح المعنى المراد منه كقوله تعالى } :لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ] {سورة الشورى [وقوله} :وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ {]سورة الإخلاص [وقولِهِ} :هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا] {سورة مريم.].

وأما المتشابه :فهو ما لم تتضح دلالته، أو يحتمل أوجهًا عديدة واحتيج إلى النظر لحمله على الوجه المطابق، كقوله تعالى} :الرَّحْمَانُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى] {سورة طه.].

وقوله تعالى } :وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ] {سورة ءال عمران [يحتمل أن يكون ابتداءً، ويحتمل أن يكون معطوفًا على لفظ الجلالة، فعلى الأول المراد بالمتشابه ما استأثر الله بعلمه كوجبة القيامة وخروج الدجال ونحو ذلك، فإنه لا يعلم متى وقوع ذلك أحد إلا الله؛ وعلى الثاني :المراد بالمتشابه ما لم تتضح دلالته من الآيات أو يحتمل أوجهًا عديدة من حيث اللغة مع الحاجة إلى إعمال الفكر ليحمل على الوجه المطابق كآية} :الرَّحْمَانُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى] {سورة طه [؛ فعلى هذا القول يكون الراسخون في العلم داخلين في الاستثناء، ويؤيد هذا ما رواه مجاهد عن ابن عباس أنه قال» :أنا ممن يعلم تأويله.«



والثالث: إفساد ذات البين، قاله الزجاج: وفي التأويل وجهان:

أحدهما: أنه التفسير.

والثاني: العاقبة المنتظرة. والراسخ: الثابت، يقال: رسخ يرسخ رسوخاً. وهل يعلم الراسخون تأويله أم لا؟ فيه قولان:

أحدهما: أنهم لا يعلمونه، وأنهم مستأنفون، وقد روى طاوس عن ابن عباس أنه قرأ (ويقول الراسخون في العلم آمنّا به) وإلى هذا المعنى ذهب ابن مسعود، وأبيّ بن كعب، وابن عباس، وعروة، وقتادة، وعمر بن عبد العزيز، والفراء، وأبو عبيدة، وثعلب، وابن الأنباري، والجمهور. قال ابن الأنباري: في قراءة عبد الله (إن تأويله، إلا عند الله) وفي قراءة أُبيّ، وابن عباس (ويقول الراسخون) وقد أنزل الله تعالى في كتابه أشياء، استأثر بعلمها، وقوله تعالى: ﴿وقروناً بين ذلك كثيراً﴾(١) فأنزل[تعالى] المجمل، ليؤمن به المؤمن، فيسعد، ويكفر به الكافر، فيشقى.

والثاني: أنهم يعلمون، أنهم داخلون في الاستثناء. وقد روى مجاهد عن ابن عباس أنه قال: أنا ممن يعلم تأويله، وهذا قول مجاهد، والربيع، واختاره ابن قتيبة، وأبو سليمان الدمشقي. قال ابن الأنباري: الذي روى هذا القول عن مجاهد بن أبي نجيح، ولا تصح روايته التفسير عن مجاهد.

﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنتَ الْوَهَّابُ ﴿٨﴾ رَبَّنَا إِنَّكَ جَامِعُ النَّاسِ لِيَوْمٍ لَّا رَيْبَ فِيهِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُخْلِفُ الْمِيعَادَ ﴿٩﴾﴾

قوله [تعالى]: ﴿ربنا لا تزغ قلوبنا﴾ أي يقولون: (ربنا لا تُمل قلوبنا عن الهدى بعد إذ هديتنا) قال أبو عبد الرحمن السلمي، وابن يعمر، والجحدري «لا تزغ» بفتح التاء «قلوبنا» برفع الباء. ولدنك: بمعنى عندك. والوهاب: الذي يجود بالعطاء من غير استثابة، والمخلوقون لا يملكون أن يهبوا شفاءً لسقيم، ولا ولداً لعقيم، والله تعالى قادر على أن يهب جميع الأشياء.

﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَن تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُم مِّنَ اللَّهِ شَيْئًا وَأُولَٰئِكَ هُمْ وَقُودُ النَّارِ ﴿١٠﴾﴾

قوله [تعالى]: ﴿لن تغني عنهم أموالهم﴾ أي: لن تدفع، لأن المال يدفع عن صاحبه في

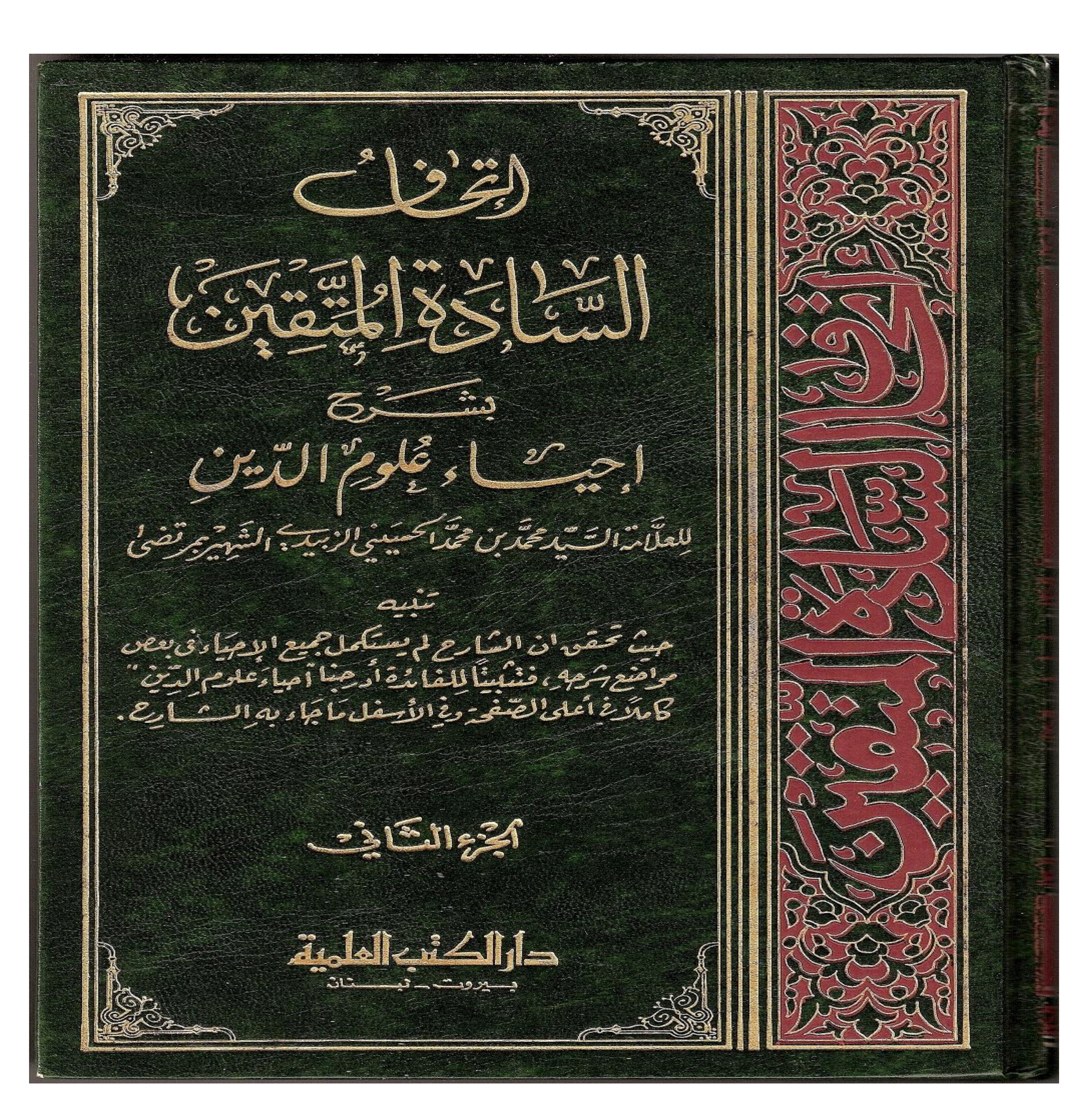
(١) الفرقان: ٣٨.

قال القشيري في التذكرة الشرقية» :وأما قول الله عزّ وجلّ } :وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللَّهُ] {سورة ءال عمران [إنما يريد به وقت قيام الساعة، فإن المشركين سألوا النبي صلى الله عليه وسلم عن الساعة أيان مرساها ومتى وقوعها، فالمتشابه إشارة إلى علم الغيب، فليس يعلم عواقب الأمور إلا الله عزّ وجلّ ولهذا قال} :هَلْ يَنظُرُونَ إِلاَّ تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُ] {سورة الأعراف [أي هل ينظرون إلا قيام الساعة .
وكيف يسوغ لقائل أن يقول في كتاب الله تعالى ما لا سبيل لمخلوق إلى معرفته ولا يعلم تأويله إلا الله،

أليس هذا من أعظم القدح في النبوات، وأن النبي صلى الله عليه وسلم ما عرف تأويل ما ورد في صفات الله تعالى، ودعا الخلق إلى علم ما لا يعلم، أليس الله يقول} :بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ] {سورة الشعراء [فإذًا على زعمهم يجب أن يقولوا كذب حيث قال} :بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ {إذ لم يكن معلومًا عندهم، وإلا فأين هذا البيان؛ وإذا كان بلغة العرب فكيف يدعى أنه مما لا تعلمه العرب لما كان ذلك الشيء عربيًّا، فما قول في مقال مآله إلى تكذيب الرب سبحانه..

ثم كان النبي صلى الله عليه وسلم يدعو الناس إلى عبادة الله تعالى، فلو كان في كلامه وفيما يلقيه إلى أمته شيء لا يعلم تأويله إلا الله تعالى، لكان للقوم أن يقولوا بيّن لنا أوّلا من تدعونا إليه وما الذي تقول، فإن الإيمان بما لا يعلم أصله غير متأت، ونسبة النبي صلى الله عليه وسلم إلى أنه دعا إلى رب موصوف بصفات لا تعقل أمر عظيم لا يتخيله مسلم، فإن الجهل بالصفات يؤدي إلى الجهل بالموصوف، والغرض أن يستبين من معه مُسْكَةٌ من العقل أن قول من يقول» :استواؤه صفة ذاتية لا يعقل معناها، واليد صفة ذاتية لا يعقل معناها، والقدَم صفة ذاتية لا يعقل معناها «تمويه ضمنه تكييف وتشبيه ودعاء إلى الجهل؛ وقد وضح الحق لذي عينين، وليت شعري هذا الذي ينكر التأويل يطرد هذا الإنكار في كل شيء وفي كل ءاية أم يقنع بترك التأويل في صفات الله تعالى، فإن امتنع من التأويل أصلاً فقد أبطل الشريعة والعلوم، إذ ما من ءاية وخبر إلا ويحتاج إلى تأويل وتصرف في الكلام –إلا ما كان نحو قوله تعالى} :وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ] {سورة الانعام – [لأن ثَمَّ أشياء لا بدّ من تأويلها لا خلاف بين العقلاء فيه إلا الملحدة الذين قصدهم التعطيل للشرائع، والاعتقاد لهذا يؤدي إلى إبطال ما هو عليه من التمسك بالشرع –بزعمه .–وإن قال :يجوز التأويل على الجملة إلا فيما يتعلق بالله وبصفاته فلا تأويل فيه .فهذا مصير منه إلى أنّ ما يتعلق بغير الله تعالى يجب أن يعلم وما يتعلق بالصانع وصفاته يجب التقاصي عنه، وهذا لا يرضى به مسلم؛ وسرّ الأمر أن هؤلاء الذين يمتنعون عن التأويل معتقدون حقيقة التشبيه غير أنهم يُدَلّسون ويقولون :له يد لا كالأيدي وقدم لا كالأقدام واستواء بالذات لا كما نعقل فيما بيننا .فليقل المحقق هذا كلام لا بد من استبيان، قولكم نجري الأمر على الظاهر ولا يعقل معناه تناقض، إن أجريت على الظاهر فظاهر السياق في قوله تعالى} :يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ] {سورة القلم [هو العضو المشتمل على الجلد واللحم والعظم والعصب والمخ، فإن أخذت بهذا الظاهر والتزمت بالإقرار بهذه الأعضاء فهو الكفر، وإن لم يمكنك الأخذ بها فأين الأخذ بالظاهر، ألست قد تركتَ الظاهر وعلمت تقدس الربّ تعالى عما يوهم الظاهر، فكيف يكون أخذًا بالظاهر؟

وإن قال الخصم :هذه الظواهر لا معنى لها أصلاً، فهو حكم بأنها ملغاة، وما كان في إبلاغها إلينا فائدة وهي هدَر وهذا محال .وفي لغة العرب ما شئت من التجوز والتوسع في الخطاب، وكانوا يعرفون موارد الكلام ويفهمون المقاصد، فمن تجافى عن التأويل فذلك لقلة فهمه بالعربية، ومن أحاط بطرق من العربية هان عليه مدرك الحقائق، وقد قيل }وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ] {سورة آل عمران : [فكأنه قال :والراسخون في العلم أيضًا يعلمونه ويقولون ءامنا به .فإن الإيمان بالشىء إنما يتصور بعد العلم، أما ما لا يعلم فالإيمان به غير متأت، ولهذا قال ابن عباس» :أنا من الراسخين في العلم.«اهـ.



....

بإرادته خصوصاً على رأي أصحابنا يعني الماتريدية أنها من المتشابهات وحكم المتشابه انقطاع رجاء معرفة المراد منه في هذه الدار وإلاّ لكان قد علم اهـ.

قال تلميذه ابن أبي شريف: وهذا بناء على القول بالوقت في الآية على قوله: ﴿إلا الله﴾ وهو قول الجمهور. واعلم أن كلام إمام الحرمين في الارشاد يميل إلى طريق التأويل ولكنه في الرسالة النظامية اختار طريق التفويض حيث قال: والذي نرتضيه رأياً وندين الله به عقداً اتباع السلف، فإنهم درجوا على ترك التعرض لمعانيها وكأنه رجع إلى اختيار التفويض لتأخر الرسالة. ومال الشيخ عز الدين بن عبد السلام إلى التأويل فقال في فتاويه: طريقة التأويل بشرطها أقربها إلى الحق، ويعني بشرطها أن يكون على مقتضى لسان العرب، وتوسط ابن دقيق العيد فقال: نقبل التأويل إذا كان المعنى الذي أوّله به قريباً مفهوماً من تخاطب العرب ونتوقف فيه إذا كان بعيداً، وجرى شيخنا المصنف يعني ابن الهمام على التوسط بين أن تدعو الحاجة إليه لخلل في فهم العوام وبين أن لا تدعو الحاجة إلى ذلك اهـ.

وقال والد إمام الحرمين في كفاية المعتقد: أما ما ورد من ظاهر الكتاب والسنّة ما يوهم بظاهرها تشبيهاً فللسلف فيه طريقان.

إحداهما: الإعراض فيها عن الخوض فيها وتفويض علمها إلى الله تعالى، وهذه طريقة ابن عباس وعامة الصحابة وإليها ذهب كثير من السلف، وذلك مذهب من يقف على قوله: ﴿وما يعلم تأويله إلا الله﴾ ولا يستبعد أن يكون لله تعالى سرّ في كتابه، والصحيح أن الحروف المقطعة من هذا القبيل ويعلم بالدليل يقيناً أن ركناً من أركان العقيدة ليس تحت ذلك السر لأن الله تعالى لا يؤخر البيان المفتقر إليه عن وقت الحاجة ولا يكتم كتماناً.

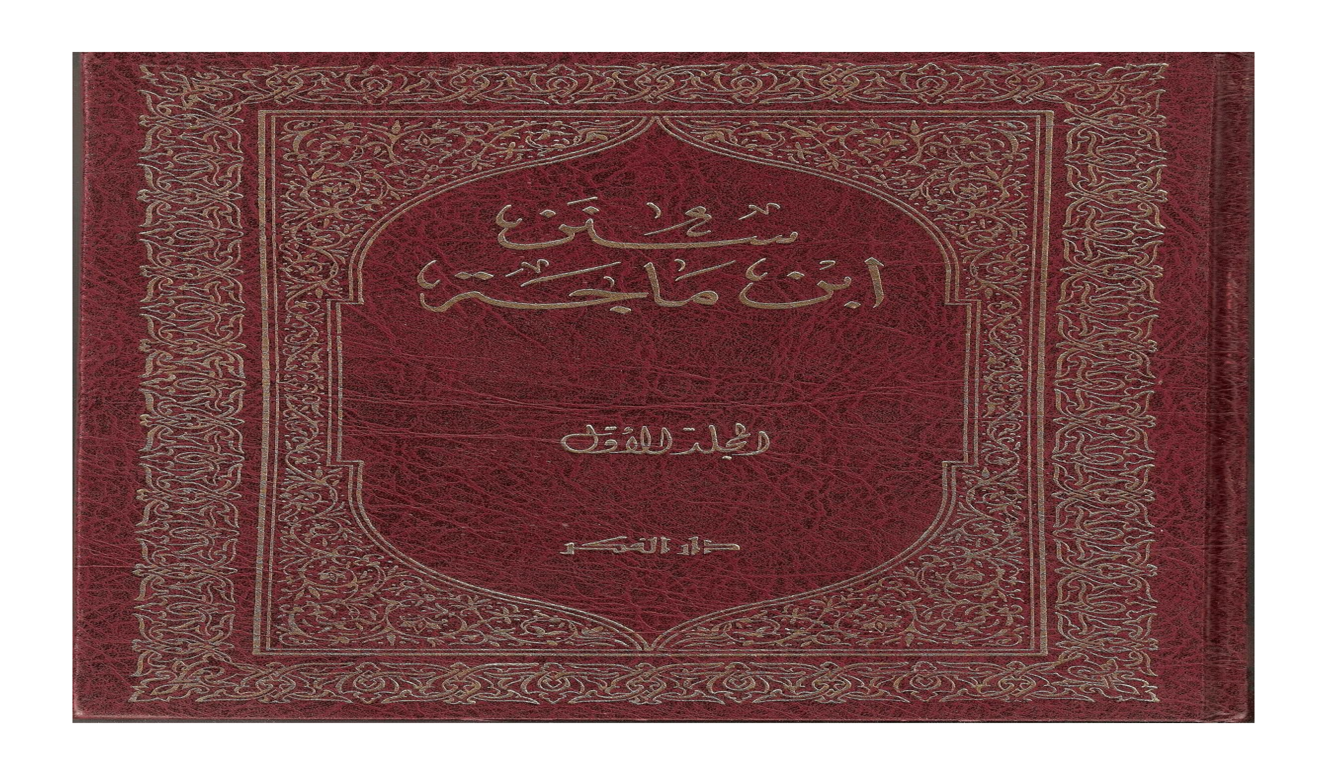
والطريقة الثانية: الكلام فيها وفي تفسيرها بأن يردها عن صفات الذات إلى صفات الفعل فيحمل النزول على قرب الرحمة، واليد على النعمة، والاستواء على القهر والقدرة. وقد قال ﷺ: «كلتا يديه يمين» ومن تأمل هذا اللفظ انتفى عن قلبه ريبة التشبيه، وقد قال تعالى: ﴿الرحمن على العرش استوى﴾، وقال: ﴿ما يكون من نجوى ثلاثة إلا هو رابعهم ولا خمسة إلا هو سادسهم﴾ [المجادلة: ٧]، فكيف يكون على العرش ساعة كونه سادسهم إلا أن يرد ذلك إلى معنى الإدراك والاحاطة لا إلى معنى المكان والاستقرار والجهة والتحديد اهـ.

وقول والد إمام الحرمين وذلك مذهب من يقف على قوله إلخ. ومثله ما مر عن ابن أبي شريف قد ردّه الإمام القشيري في التذكرة الشرقية حيث قال: وأما قول الله عز وجل ﴿وما يعلم تأويله إلا الله﴾، إنما يريد به وقت قيام الساعة، فإن المشركين سألوا النبي ﷺ عن الساعة أيان مرساها ومتى وقوعها، فالمتشابه إشارة إلى علم الغيب، فليس يعلم عواقب الأمور إلا الله عز وجل، ولهذا قال: هل ينظرون إلا تأويله يوم يأتي تأويله أي هل ينظرون إلا قيام الساعة، وكيف يسوغ لقائل أن يقول في كتاب الله تعالى ما لا سبيل لمخلوق إلى معرفته ولا يعلم تأويله

....

إلا الله. أليس هذا من أعظم القدح في النبوّات؟ وأن النبي ﷺ ما عرف تأويل ما ورد في صفات الله تعالى ودعا الخلق إلى علم ما لا يعلم. أليس الله يقول: بلسان عربي مبين فإذاً على زعمهم يجب أن يقولوا كذب، حيث قال: بلسان عربي مبين إذ لم يكن معلوماً عندهم، وإلاّ فأين هذا البيان؟ وإذا كان بلغة العرب فكيف يدعي انه مما لا تعلمه العرب لما كان ذلك الشيء عربياً، فما قول في مقال مآله إلى تكذيب الرب سبحانه؟ ثم كان النبي ﷺ يدعو الناس إلى عبادة الله تعالى فلو كان في كلامه وفيما يلقيه إلى أمته شيء لا يعلم تأويله إلاّ الله تعالى لكان للقوم أن يقولوا بين لنا أوّلاً من تدعونا إليه وما الذي تقول؟ فإن الإيمان بما لا يعلم أصله غير متأتٍ ونسبة النبي ﷺ إلى أنه دعا إلى رب موصوف بصفات لا تعقل أمر عظيم لا يتخيله مسلم، فإن الجهل بالصفات يؤدّي إلى الجهل بالموصوف، والغرض أن يستبين من معه مُسكة من العقل أن قول من يقول استواؤه صفة ذاتية لا يعقل معناها، واليد صفة ذاتية لا يعقل معناها، والقدم صفة ذاتية لا يعقل معناها تمويه ضمنه تكييف وتشبيه ودعاء إلى الجهل، وقد وضح الحق لذي عينين. وليت شعري هذا الذي ينكر التأويل يطرد هذا للإنكار في كل شيء وفي كل آية أم يقنع بترك التأويل في صفات الله تعالى، فإن امتنع من التأويل أصلاً فقد أبطل الشريعة والعلوم إذ ما من آية وخبر إلا ويحتاج إلى تأويل وتصرف في الكلام لأن ثم أشياء لا بدّ من تأويلها لا خلاف بين العقلاء فيه إلا الملحدة الذين قصدهم التعطيل للشرائع والاعتقاد لهذا يؤدي إلى ابطال ما هو عليه من التمسك بالشرع، وإن قال: يجوز التأويل على الجملة إلا فيما يتعلق بالله وبصفاته فلا تأويل فيه فهذا يصير منه إلى أن ما يتعلق بغير الله تعالى يجب أن يعلم، وما يتعلق بالصانع وصفاته يجب التقاصي عنه وهذا لا يرضى به مسلم وسر الأمر ان هؤلاء الذين يمتنعون عن التأويل معتقدون حقيقة التشبيه غير أنهم يدلسون ويقولون له: يد لا كالأيدي، وقدم لا كالأقدام، واستواء بالذات لا كما نعقل فيما بيننا، فليقل المحقق هذا كلام لا بدّ من استبيان قولكم نجري الأمر على الظاهر ولا يعقل معناه تناقض إن أجريت على الظاهر فظاهر السياق في قوله تعالى: ﴿يوم يكشف عن ساق﴾ [القلم: ٤٢] هو العضو المشتمل على الجلد واللحم والعظم والعصب والمخ، فإن أخذت بهذا الظاهر والتزمت بالاقرار بهذه الأعضاء فهو الكفر، وإن لم يمكنك الأخذ بها فأين الأخذ بالظاهر؟ ألست قد تركت الظاهر وعلمت تقدس الرب تعالى عما يوهم الظاهر، فكيف يكون أخذاً بالظاهر، وإن قال الخصم: هذه الظواهر لا معنى لها أصلاً فهو حكم بأنها ملغاة وما كان في ابلاغها إلينا فائدة وهي هدر وهذا محال. وفي لغة العرب ما شئت من التجوّز والتوسع في الخطاب وكانوا يعرفون موارد الكلام ويفهمون المقاصد، فمن تجافى عن التأويل فذلك لقلة فهمه بالعربية ومن أحاط بطرق من العربية هان عليه مدرك الحقائق، وقد قيل: ﴿وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم﴾ [آل عمران: ٧] فكأنه قال: والراسخون في العلم أيضاً يعلمونه ويقولون آمنا به، فإن الايمان بالشيء إنما يتصوّر بعد العلم أما ما لا يعلم، فالإيمان به غير متأت، ولهذا قال ابن عباس: أنا من الراسخين في العلم اهـ.

فتبين أن قول من يقول إن التأويل غير جائز خبط وجهل، وهو محجوج بقوله صلى الله عليه وسلم لابن عباس» :اللهم علّمه الحكمة وتأويل الكتاب. «.


سنن
ابن ماجة
المجلد الأول
دار الفكر

١٦٤ — حدثنا عبد الرحمن بن إبراهيم . ثنا ابن أبي فديك ، عن عبد المهيمن ابن عباس بن سهل بن سعد ، عن أبيه ، عن جده ؛ أن رسول الله ﷺ قال « الأنصار شعار والناس دثار . ولو أن الناس استقبلوا واديا أو شعبا ، واستقبلت الأنصار واديا ، لسلكت وادي الأنصار . ولولا الهجرة لكنت امرأ من الأنصار » .

في الزوائد : إسناده ضعيف . والآفة من عبد المهيمن ، وباقي رجاله ثقات .

١٦٥ — حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة . ثنا خالد بن مخلد . حدثني كثير بن عبد الله ابن عمرو بن عوف ، عن أبيه ، عن جده ؛ قال: قال رسول الله ﷺ « رحم الله الأنصار ، وأبناء الأنصار ، وأبناء أبناء الأنصار » .

في الزوئد : إسناده ضعيف .

(فضل ابن عباس)

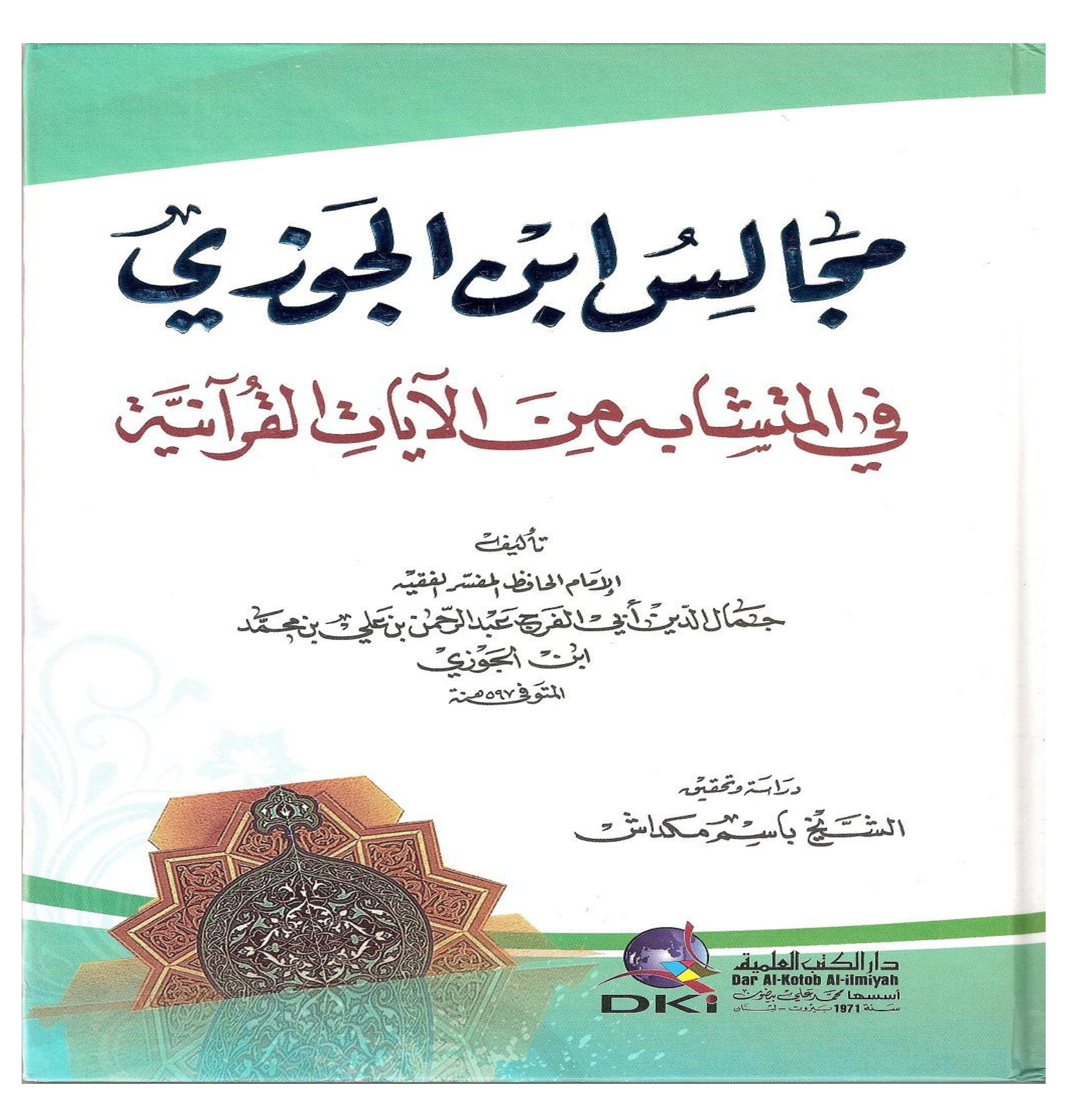
١٦٦ — حدثنا محمد بن المثنى ، وأبو بكر بن خلاد الباهلي . قالا : ثنا عبد الوهاب . ثنا خالد الحذاء ، عن عكرمة ، عن ابن عباس ؛ قال : ضمني رسول الله ﷺ إليه ، وقال « اللهم علمه الحكمة وتأويل الكتاب » .

١٦٤ — (شعار) الشعار ماولي الجسد من الثياب . (دثار) والدثار ثوب يكون فوق ذلك . (شعبا) الشعب الطريق في الجبل ، أو انفراج بين جبلين . (لولا الهجرة) أي لولا شرفها وجلالة قدرها عند الله .

١٦٦ — (الحكمة) الظاهر أنه يراد بها السنة ، لأنها قرنت بالكتاب، قال تعالى : ويعلمهم الكتاب والحكمة .

هذا وقد شدّد الحافظ ابن الجوزي الفقيه الحنبلي وهو حرب على حنابلة المجسمة وما أكثرهم في كتابه »المجالس «النكيرَ والتشنيع على من يمنع التأويل ووسّع القول في ذلك، فمما ورد فيه» :وكيف يمكن أن يقال إن السلف ما استعملوا التأويل وقد ورد في الصحيح عن سيد الكونين صلى الله عليه وسلم أنه قدّم له ابن عباس وضوءه فقال» :من فعل هذا «فقال :قلت :أنا يا رسول الله، فقال» :اللهم فقّهه في الدين وعلّمه التأويل . «فلا يخلو إما أن يكون الرسول أراد أن يدعو له أو عليه، فلا بدّ أن تقول

أراد الدعاء له لا دعاءً عليه، ولو كان التأويل محظورًا لكان هذا دعاءً عليه لا له .ثم أقول :لا يخلو إما أن تقول :إن دعاء الرسول ليس مستجابًا فليس بصحيح، وإن قلت :إنه مستجاب فقد تركت مذهبك، وبَطَل قولك :إنهم ما كانوا يقولون بالتأويل، وكيف والله يقول } :وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ] {سورة آل عمران [وقال } :الم] {سورة البقرة [أنا الله أعلم، و}كهيعص] {سورة مريم [الكاف من كافي،، والهاء من هادي، والياء من حكيم، والعين من عليم، والصاد من صادق، إلى غير ذلك من المتشابه.«اهـ.



ثُمَّ أقول: وكيف يُمكن أن يُقال: إنَّ السَّلَفَ ما استعملوا التَّأويل؟ وقد ورد في «الصَّحيح» عن سيّد الكَوْنَيْن ﷺ: أنّه قَدَّمَ لَهُ ابنُ عبّاس وَضُوءَهُ، فقال: «مَنْ فَعَلَ هَذا؟». قلتُ: أنا يا رسولَ الله، فقال: «اللَّهُمَّ فَقِّهْهُ فِي الدِّينِ وَعَلِّمْهُ التَّأْوِيلَ»(١).

فلا يخلو إمّا أن يكونَ الرَّسُولُ ﷺ أرادَ أَنْ يدعوَ له أو عليه. فلا بُدَّ أَنْ تقولَ: أرادَ الدّعاء له لا دعاء عليه. ولو كانَ التَّأْويلُ محظورًا لكان هذا دعاءً عليه لا له.

ثُمَّ أقولُ: لا يخلو إمّا أَنْ تقولَ: إنّ دعاءَ الرّسول ﷺ ليس مستجابًا، فليس بصحيح. وإن قلتَ: إنّه مُستجاب، فقد تركتَ مَذْهَبَكَ وَبَطَلَ قَوْلُكَ إنّهم كانوا لا يقولون بالتّأويل.

وكيفَ واللهُ يقول: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ﴾[آل عمران/ ٧]، فقال: ﴿الٓمٓ﴾ [البقرة/ ١]، أنا الله أعلم(٢). ﴿كٓهيعٓصٓ﴾ [مريم/ ١]، الكاف من كافي، والهاء من هادي، والياء من حكيم، والعين من عليم، والصّاد من صادق(٣)، إلى غير ذلك من المتشابه.

ولو كان (الراسخون في العلم) لا يعلمون كما أنّ الجهال لا يعلمون، سَوَّوْا العَالِمَ بالجاهل، وهل مَنْ يعلم كَمَنْ لا يعلم؟! وقد فرّق الحقُّ بينهما، فقال: ﴿هَلْ يَسْتَوِي ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر/ ٩]، وَالمَعنَى لَا يَسْتَوُونَ.

---

(١) رواه ابن أبي شيبة (٦/ ٣٨٣) (رقم/ ٣٢٢٢٣)، وإسحاق بن راهويه (٤/ ٢٣٠) (٢٠٣٨)، والبزار في مسنده (١١/ ٢٨٢) (رقم/ ٥٠٧٥)، وأحمد في مسنده (١/ ٢٦٦) (رقم/ ٢٣٩٧) تعليق الشيخ شعيب الأرناؤوط: «إسناده قوي على شرط مسلم»، والطبراني في الكبير (١٠/ ٢٦٣) (رقم/ ١٠٦١٤) وفي الأوسط (٢/ ١١٢) (رقم/ ١٤٢٢) وفي الصغير (١/ ٣٢٧) (رقم/ ٥٤٢)، والحاكم في **المستدرك** (٣/ ٦١٥) (رقم/ ٦٢٨٠) وصحّحه ووافقه الذهبي، والآجري في «**الشّريعة**» (٥/ ٢٢٦٦) (رقم/ ١٧٤٨)، وابن أبي عاصم في «**الآحاد والمثاني**» (١/ ٢٨٧) (رقم/ ٣٨٠)، وأصله في «**صحيح البخاري**» (١/ ٤١) (رقم/ ١٤٣).

(٢) رواه أبو الضحى عن ابن عباس، كما قال المؤلف في «**زاد المسير في علم التفسير**» (١/ ٢٦).

(٣) انظر: ابن الجوزي، **زاد المسير في علم التفسير** (٣/ ١١٧).

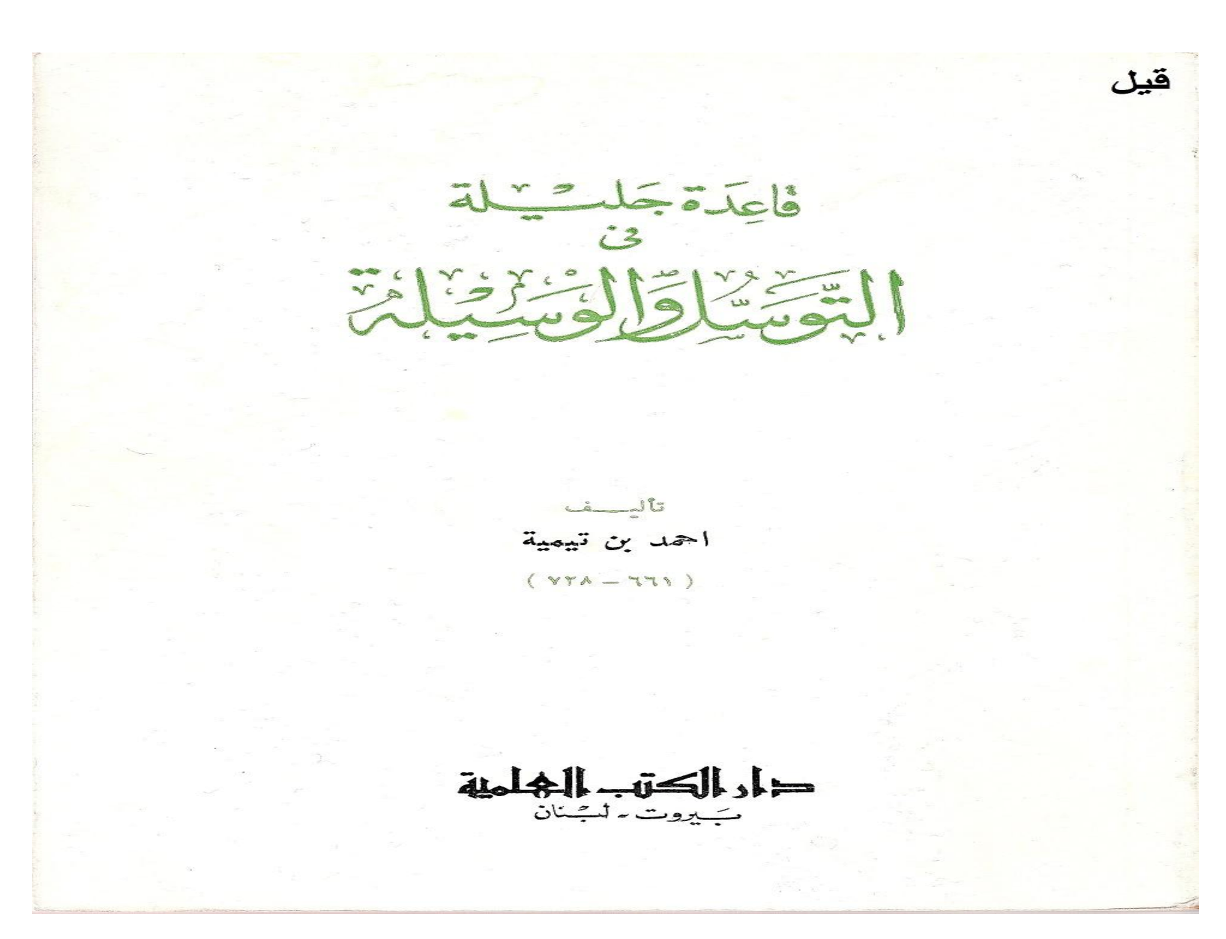
انتهى الجزء الاول

.12في تحريمه التوسل بالأنبياء والصالحين والتبرّك بهم وءاثارهم

ابن تيمية في تحريمه التوسل بالأنبياء والصالحين والتبرّك بهم وءاثارهم

ابن تيمية في تحريمه التوسل بالأنبياء والصالحين والتبرّك بهم وءاثارهم

ومن أشهر ما صحّ عن ابن تيمية بنقل العلماء المعاصرين له وغيرهم ممن جاءوا بعدهم، تحريمه التوسل بالأنبياء والصالحين بعد موتهم وفي حياتهم في غير حضورهم والتبرك بهم وبآثارهم، وتحريمه زيارة قبر النبي عليه الصلاة والسلام للتبرّك فيقول في كتابه التوسل ما نصه» :وأما الزيارة البدعية فهي التي يقصد بها أن يطلب من الميت الحوائج، أو يطلب منه الدعاء والشفاعة، أو يقصد الدعاء عند قبره لظن القاصد أن ذلك أجوب للدعاء، فالزيارة على هذه الوجوه كلها مبتدعة لم يشرعها النبي صلى الله عليه وسلم ولا فعلها الصحابة لا عند قبر النبي صلى الله عليه وسلم ولا عند غيره، وهي من جنس الشرك وأسباب الشرك «اهـ..



وأما الزيارة البدعية فهى التى يقصد بها أن يطلب من الميت الحوائج ، أو يطلب منه الدعاء والشفاعة ، أو يقصد الدعاء عند قبره لظن القاصد أن ذلك أجْوَبُ للدعاء . فالزيارة على هذه الوجوه كلها مبتدعة لم يشرعها النبى ﷺ ولا فعلها الصحابة لا عند قبر النبى ﷺ ولا عند غيره ، وهى من جنس الشرك وأسباب الشرك ، ولو قصد الصلاة عند قبور الأنبياء والصالحين من غير أن يقصد دعاءهم والدعاء عندهم مثل أن يتخذ قبورهم مساجد لكان ذلك محرماً منهياً عنه ولكان صاحبه متعرضاً لغضب الله ولعنته ، كما قال النبى ﷺ : « اشتدَّ غضب الله على قوم اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد » وقال : « قاتل الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد » يحذّر ما صنعوا . وقال : « إن من كان قبلكم كانوا يتخذون القبور مساجد ألا فلا تتخذوا القبور مساجد فإنى أنهاكم عن ذلك » . فإذا كان هذا محرماً ـ وهو سبب لسخط الرب ولعنته ـ فكيف بمن يقصد دعاء الميت والدعاء عنده وبه ، واعتقد أن ذلك من أسباب إجابة الدعوات ونيل الطّلِبات وقضاء الحاجات !؟ وهذا كان أول أسباب الشرك فى قوم نوح وعبادة الأوثان فى الناس ، قال ابن عباس : كان بين آدم ونوح عشرة قرون كلهم على الإسلام ، ثم ظهر الشرك بسبب تعظيم قبور صالحيهم .

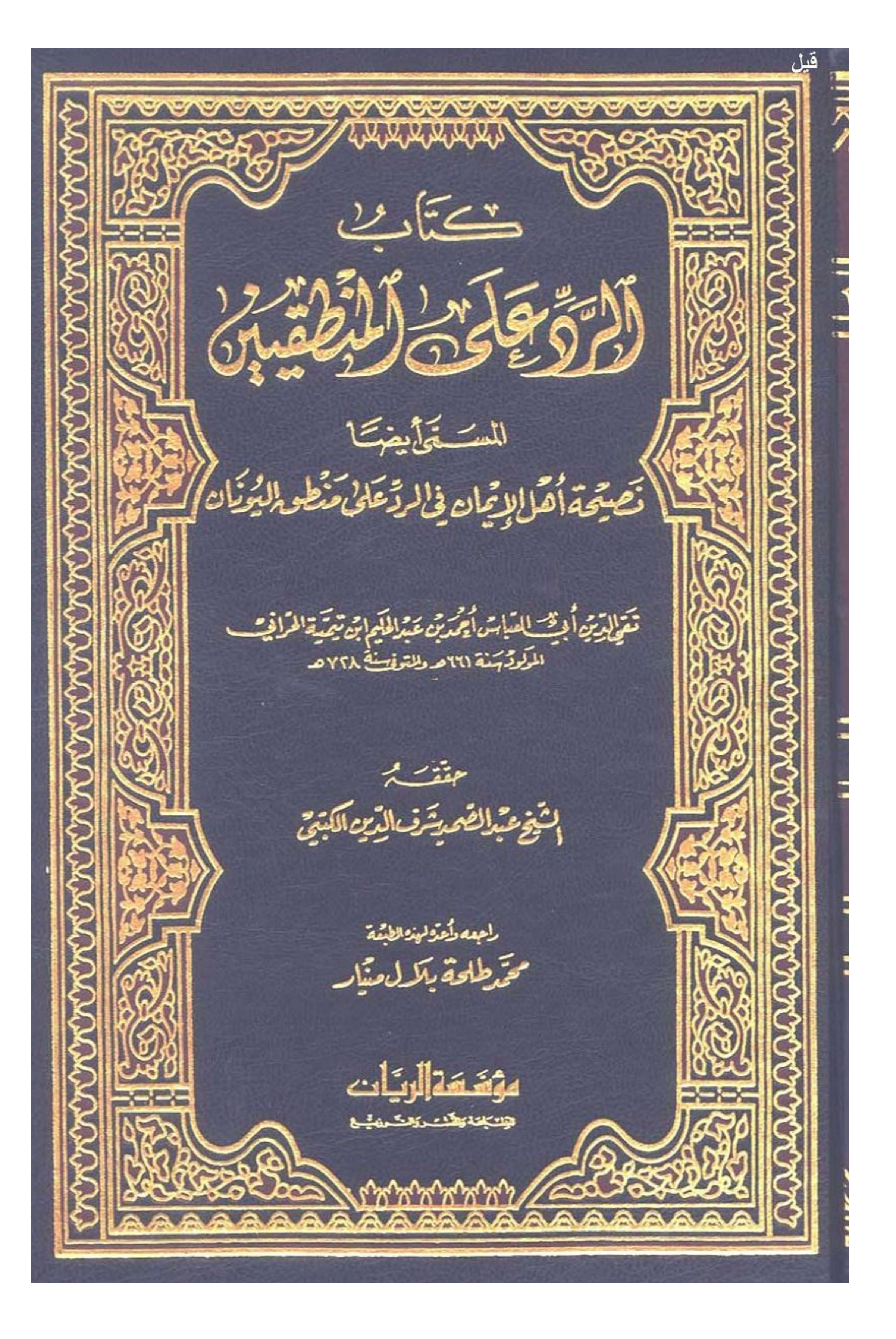
وقد استفاض عن ابن عباس وغيره فى صحيح البخارى وفى كتب التفسير وقصص الأنبياء فى قوله تعالى (٧١ : ٢٣) : ﴿ قالُوا لا تَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ ولا تَذَرُنَّ وَدًّا ولا سُواعاً * ولا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْراً ﴾ إن هؤلاء كانوا قوما صالحين فى قوم نوح ، فلما ماتوا عكفوا على قبورهم ثم صوروا تماثيلهم فعبدوهم ، قال ابن عباس : ثم صارت هذه الأوثان فى قبائل العرب .

وقد أحدث قوم من ملاحدة الفلاسفة الدهرية للشرك شيئاً آخر[1] ذكروه فى زيارة القبور كما ذكر ذلك ابن سينا ومن أخذ عنه كصاحب الكتب[2] المضنون بها وغيرها ،

---

(١) لعله « سبباً آخر »
(٢) فى الطبعات السابقة « كصاحب الفسر » وانظر ص ٨٠

وقال في كتاب ءاخر ما نصه» :وأما الزيارة المبتدعة التي هي من جنس زيارة المشركين فمقصودهم بها طلب الحوائج من الميت أو الغائب «اهـ.


قيل
كتاب
الرد على المنطقيين
المسمى أيضا
نصيحة أهل الإيمان في الرد على منطق اليونان
تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني
المولود سنة ٦٦١ هـ والمتوفى سنة ٧٢٨ هـ
حققه
الشيخ عبد الصمد شرف الدين الكتبي
راجعه وأعده لهذه الطبعة
محمد طلحة بلال منيار
مؤسسة الريان
للطباعة والنشر والتوزيع

يُثبتونه من الشفاعة؟ فإنهم يجوّزون دعاء الجواهر العُلوية ـ الشمس والقمر والكواكب، وكذلك الأرواح التي يسمونها «العقول» و «النفوس»، ويسميها من انتسب إلى أهل الملل «الملائكة».

نزول الأرواح على المشركين

وهؤلاء المشركون قد تنزل عليهم أرواحٌ تقضي بعضَ مطالبهم وتخبرهم ببعض الأمور. وهم لا يميزون بين الملائكة والجن، بل قد يسمون الجميع «ملائكة» و «أرواحاً»، ويقولون «روحانية الشمس»، «روحانية عُطارِد»، «روحانية الزُّهَرة». [٥٣١] وهي الشيطان والشيطانة التي تُضِلّ مَنْ أشرك بها كما أن لنفس الأصنام وهي التماثيل المصنوعة على اسم الوثن من الأنبياء والصالحين، أو على اسم كوكب من الكواكب، أو روح من الأرواح، والأصنام أيضاً لها شياطين تدخل فيها وتكلم أحياناً بعض المشركين. وقد تترايا أحياناً فيراها بعض الناس من السَّدَنة وغيرهم.

كون الشفيع لا يسأل الله عندهم

فالمشركون من الفلاسفة القائلين بقدم العالم هم أعظم شركاً وما يَدْعونه من الشفاعة لآلهتهم أعظمُ كفراً من مشركي العرب. فإنهم لا يقولون إن الشفيع يسأل الله والله يجيب دعوته، كما يقوله المشركون الذين يقولون «إن الله خالق بقدرته ومشيئته». فإن هؤلاء عندهم أنه لا يعلم الجزئيات، ولا يحدث شيئاً بمشيئته وقدرته، وإنما العالم فاض عنه.

كونه فيضاً من الشفيع على المتوجه من غير قصد

فيقولون: إذا توجه الداعي إلى من يدعوه ـ كتوجّهه إلى الموتى عند قبورهم وغير قبورهم وتوجهه إلى الأرواح العالية ـ فإنه يفيض عليهم ما يفيض من ذلك المعظَّم الذي دعاه واستغاث به وخَضَع له من غير فعلٍ من ذلك الشفيع ولا سؤال منه لله تعالى. كما يفيض شُعاع الشمس على ما يقابلها من الأجسام الصقيلة كالمرآة وغيرها، ثم ينعكس الشعاع من ذلك الجسم الصقيل إلى حائط أو ماء. وهذا قد ذكره غير/ واحد من هؤلاء، /٥٣٦ كابن سينا ومن اتبعه كصاحب «الكتب المضنون بها» وغيره.

زيارة القبور الشرعية والبدعية ومقصودهما

وهؤلاء يزورون القبور الزيارةَ المنهيَّ عنها بهذا القصد. فإن الزيارة الشرعية مقصودُها مثل مقصود الصلاة على الجنازة. يُقْصَد بها السلام على الميت والدعاء له بالمغفرة والرحمة. وأما الزيارة المبتَدَعة التي هي من جنس زيارة المشركين فمقصودهم

بها طلبُ الحوائج من الميّت أو الغائب، إما أن يطلب الحاجة منه، أو يطلب منه أن يطلبها من الله، وإما أن يُقْسِم [٥٣٢] على الله به. ثم كثير من هؤلاء يقول: إن ذلك المدعوَّ يطلب تلك الحاجة من الله، أو إن الله يقضيها بمشيئته واختياره للإقسام على الله بهذا المخلوق. وأما أولئك الفلاسفة فيقولون: بل نفس التوجّه إلى هذه الروح يوجب أن يفيض منها على المتوجّه ما يفيض، كما يفيض الشعاع من الشمس، من غير أن تَقصُدَ هي قضاءَ حاجةِ أحد، ومن غير أن يكون الله يعلم بشيء من ذلك على أصلهم الفاسد[1].

فتبيّن أن شرك هؤلاء وكفرهم أعظم من شرك مشركي العرب وكفرهم، وأن اتخاذ هؤلاء الشفعاء الذين يشركون بهم من دون الله أعظم كفراً من اتخاذ أولئك.

ليس توسط البشر عند الحنفاء كتوسط العُلْوِيات عند الفلاسفة

قصور معرفة أهل الكلام بدين الإسلام

ولهذا كانت مُناظرة كثير من أهل الكلام لهم مناظرة قاصرة، حيث لم يعرف أولئك حقيقةَ ما بَعَث الله به رُسُله وأنزل به كتبه وما ذَمَّه من الشرك. ثم يكشفون بنور النبوة ما عند هؤلاء من الضلال. كما ناظرهم الشهرستاني في كتاب «الملل والنحل»[2]

مناظرة للشهرستاني /٥٣٧ بين الحنفاء والصابئة

لما ذكر فصلاً في المناظرة بين الحنفاء وبين الصابئة المشركين، فإن الحنفاء يقولون بتوسط البشر وأولئك يقولون بتوسط العُلويات. فأخذ يبين أن القول بتوسط البشر/ أولى من القول بتوسّط العلويّات. ومعلوم أنه إذا أخذ التوسّط على ما يعتقدونه في العلويّات كان قولُهم أظهر. فكان ردُّه عليهم ضعيفاً لضعف العلمِ بحقيقة دين الإسلام.

لا وسائط عند الحنفاء كما يثبتها الفلاسفة

فإن الحنفاء ليس فيهم من يقول بإثبات البشر وسائطَ في الخلق والتدبير، والرزق، والأحياء والإماتة، وسماع الدعاء، وإجابة الداعي. بل الرسل كلُّهم وأتباعُ الرسل متّفقون على أنه لا يُعبَد إلا الله وحده. فهو الذي يُسأل ويُعبد، وله يُصلَّى

(١) تقدم كلام المصنف رحمه الله تعالى بالبسط على قولهم في الشفاعة في ص ١٤٤ ـ ١٤٦.

(٢) «الملل والنحل»: لأبي الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرستاني المتوفى سنة ٥٤٨ هـ، طبع طبعات، منها على هامش الأجزاء الثلاثة الأول من كتاب «الفصل في الملل والأهواء والنحل» لابن حزم، ط. مصر سنة ١٣١٧ ـ ١٣٢١ هـ في ٥ أجزاء. والمناظرة المشار إليها تقع على ص ٩٨ ـ ١٤١، ج ٢، منها. وتقدمت الإشارة إليها في ص ١٤٦ من هذا الكتاب. فليراجع.

وقال في كتابه التوسل والوسيلة ما نصه» :ولهذا لما ذكر العلماء الدعاء في الاستسقاء وغيره ذكروا الصلاة عليه ولم يذكروا فيما شرع للمسلمين في هذه الحال التوسل به، كما لم يذكر أحد من العلماء دعاء غير الله والاستعانة المطلقة بغيره في حال من الأحوال «اهـ.

قيل

قاعدة جليلة
في
التوسل والوسيلة

تأليف

احمد بن تيمية

(٦٦١ - ٧٢٨)

دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

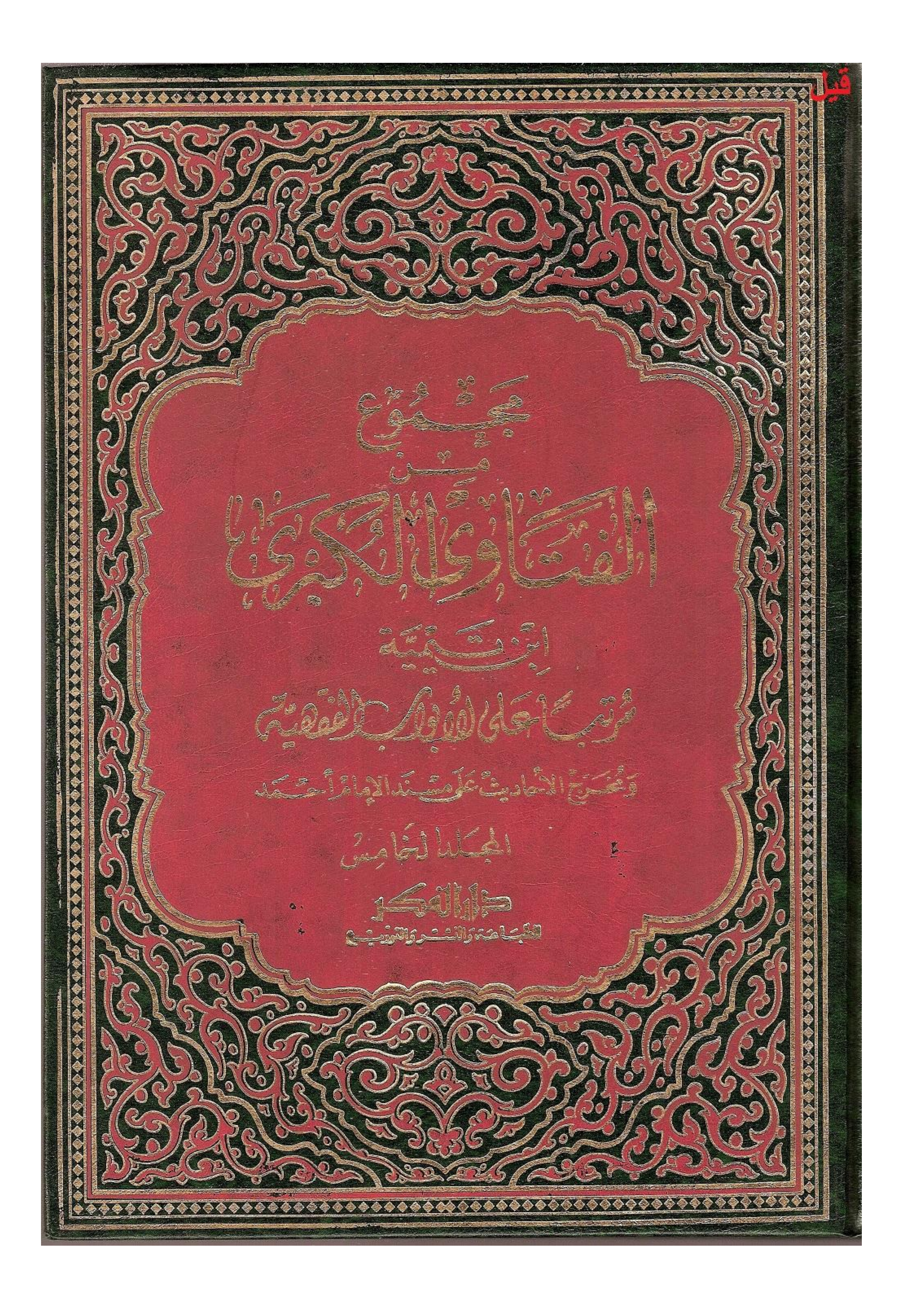
قال المجسم ابن تيمية

فتبين أن السائل لله بخلقه إما أن يكون حالفًا بمخلوق ، وذٰلك لا يجوز . وإما أن يكون سائلًا به ، وقد تقدم تفصيل ذٰلك . وإذا قال « بالله افعل كذا » فلا كفارة فيه على واحد منهما ، وإذا قال « أقسمت عليك بالله لتفعلن » أو « والله لتفعلن » فلم يبر قسمه لزمت الكفارة الحالف . والذى يدعو بصيغة السؤال فهو من باب السؤال به ، وأما إذا قسم على الله تعالىٰ مثل أن يقول : أقسمت عليك يا رب لتفعل كذا ، كما كان يفعل البراء بن مالك وغيره من السلف ، فقد ثبت فى الصحيح عن النبى صلىٰ الله عليه وسلم أنه قال « رُبَّ أشعثَ أغبر ذى طِمْرَين مدفوع بالأبواب لو أقسم على الله لأبرَّه » وفى الصحيح أنه قال ، لما قال أنس ابن النضر : والذى بعثك بالحق لا تُكسر ثنيةُ الرُّبيع ، فقال النبى صلىٰ الله عليه وسلم « يا أنس ، كتابُ الله القصَاص » فعفا القوم ، فقال النبى صلىٰ الله عليه وسلم « إن من عباد الله من لو أقسم على الله لأبرَّه » وهٰذا من باب الحلف بالله لتفعلن هٰذا الأمر ، فهو إقسام عليه تعالى [به] وليس إقسامًا عليه بمخلوق .

وينبغى للخلق أن يَدْعوا بالأدعية الشرعية التى جاء بها الكتاب والسنة ، فإن ذٰلك لا ريب فى فضله وحسنه ، وأنه الصراط المستقيم ، صراط الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصدِّيقين والشهداء والصالحين وحَسُن أُولٰئك رفيقا . وقد تقدم أن ما يذكره بعض العامة من قوله صلىٰ الله عليه وسلم : إذا كانت لكم حاجة فاسألوا الله بجاهى ، حديث باطل لم يروه أحد من أهل العلم (١) ، ولا هو فى شىء من كتب الحديث ، وإنما المشروع الصلاة عليه فى كل دعاء . ولهٰذا لما ذكر العلماء الدعاء فى الاستسقاء وغيره ذكروا الصلاة عليه ، ولم يذكروا فيما شرع للمسلمين فى هٰذه الحال التوسل به ، كما لم يذكر أحد من العلماء دعاء غير الله والاستعانة المطلقة بغيره فى حال من الأحوال . وإن كان بينهما فرق فإن دعاء

(١) كما تقدم فى ص ١٤١

ثم ناقض ابن تيمية نفسه فذكر في فتاويه ما يخالف ما ادَّعاه من أن العلماء لم يذكروا فيما شرع للمسلمين في الاستسقاء وغيره التوسل به، فقال ما نصه» :ولذلك قال أحمد في منسكه الذي كتبه للمروزي صاحبه :إنه يتوسل بالنبي صلى الله عليه وسلم في دعائه، ولكن غير أحمد قال :إن هذا إقسام على الله به ولا يقسم على الله بمخلوق، وأحمد في إحدى الروايتين قد جوَّز القسم به فلذلك جوَّز التوسل به «اهـ.



مجموع
من
الفتاوى الكبرى
ابن تيمية
مرتبا على الأبواب الفقهية
وتخريج الأحاديث على مسند الإمام أحمد
المجلد الخامس
دار الفكر
للطباعة والنشر والتوزيع

قال المجسم ابن تيمية

وأما قول القائل: اللهم إني أتوسل إليك به، فللعلماء فيه قولان، كما لهم في الحلف به قولان، وجمهور الأئمة: كمالك، والشافعي، وأبي حنيفة على أنه لا يسوغ الحلف به، كما لا يسوغ الحلف بغيره من الأنبياء والملائكة، ولا تنعقد اليمين بذلك باتفاق العلماء. وهذا إحدى الروايتين عن أحمد، والرواية الأخرى تنعقد اليمين به خاصة دون غيره، ولذلك قال أحمد في منسكه الذي كتبه للمروزي صاحبه إنه يتوسل بالنبي ﷺ في دعائه، ولكن غير أحمد قال؛ إن هذا إقسام على الله به، ولا يقسم على الله بمخلوق، وأحمد في إحدى الروايتين قد جوز القسم به، فلذلك جوز التوسل به، ولكن الرواية الأخرى عنه هي قول جمهور العلماء أنه لا يقسم به، فلا يقسم على الله به كسائر الملائكة والأنبياء، فإنا لا نعلم أحداً من السلف والأئمة قال إنه يقسم على الله، كما لم يقولوا إنه يقسم بهم مطلقاً.

ولهذا أفتى أبو محمد بن عبد السلام أنه لا يقسم على الله بأحد من الملائكة والأنبياء وغيرهم، لكن ذكر له أنه روي عن النبي ﷺ حديث في الإقسام به، فقال: إن صح الحديث كان خاصاً به، والحديث المذكور لا يدل على الإقسام به، وقد قال النبي ﷺ: «من كان حالفاً فليحلف بالله وإلا فليصمت»(١).

وقال: «من حلف بغير الله فقد أشرك»(٢).

والدعاء عبادة، والعبادة مبناها على التوقيف والاتباع، لا على الهوى والابتداع، والله أعلم.

* * *

١٦ ـ مسألة: في مسجد يقرأ فيه القرآن والتلقين بكرة وعشية، ثم على باب المسجد شهود يكثرون الكلام ويقع التشويش على القراء، فهل يجوز ذلك أم لا؟.

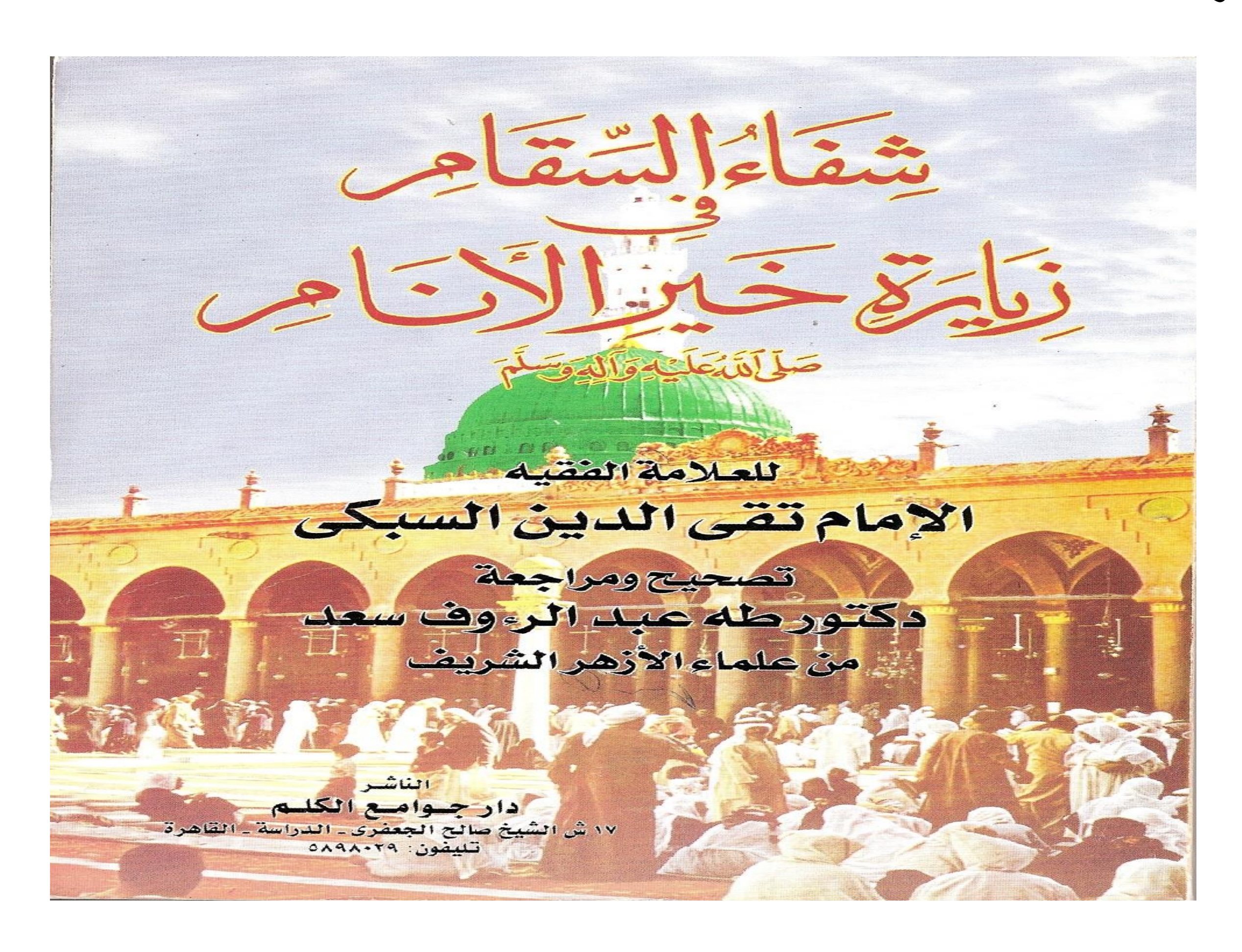
الجواب: الحمد لله. ليس لأحد أن يؤذي أهل المسجد أهل الصلاة أو القراءة أو الذكر أو الدعاء ونحو ذلك مما بنيت المساجد له، فليس لأحد أن يفعل في المسجد ولا على بابه قريباً منه ما يشوش على هؤلاء، بل قد خرج النبي ﷺ على أصحابه وهم يصلون ويجهرون بالقراءة فقال: «يا أيها الناس كلكم يناجي ربه فلا يجهر بعضكم على بعض في

(١) رواه الجماعة.

(٢) رواه الترمذي في النذور والنسائي في الأيمان وابن ماجة في الكفارات والدارمي في النذور والإمام أحمد في المسند الحديثان رقم ٤٩٠٤، ٦٠٧٩ ج ٢ في مسند ابن عمر.

فهو كما تبين يتقوّل على الأئمة وذلك عادة له، فقد خالف الإمام أحمد والإمام إبراهيم بن إسحاق الحربي، وهو كما قال فيه الحافظ السبكي :ولم يسبق ابن تيمية في إنكاره التوسل أحد من السلف ولا من الخلف، بل قال قولا لم يقله عالم قط قبله، قال في شفاء السقام ما نصه» :اعلم أنه يجوز ويحسن التوسل والاستعانة والتشفّع بالنبي صلى الله عليه وسلم إلى ربّه سبحانه وتعالى، وجواز ذلك وحسنُهُ من الأمور المعلومة لكل ذي دين المعروفة من فعل الأنبياء والمرسلين وسير السلف الصالحين والعلماء

والعوام من المسلمين ولم ينكر أحد ذلك من أهل الأديان ولا سمع به في زمن من الأزمان حتى جاء ابن تيمية فتكلم في ذلك بكلام يلبس فيه على الضعفاء الأغمار، وابتدع ما لم يسبق إليه في سائر الأعصار .«اهـ..



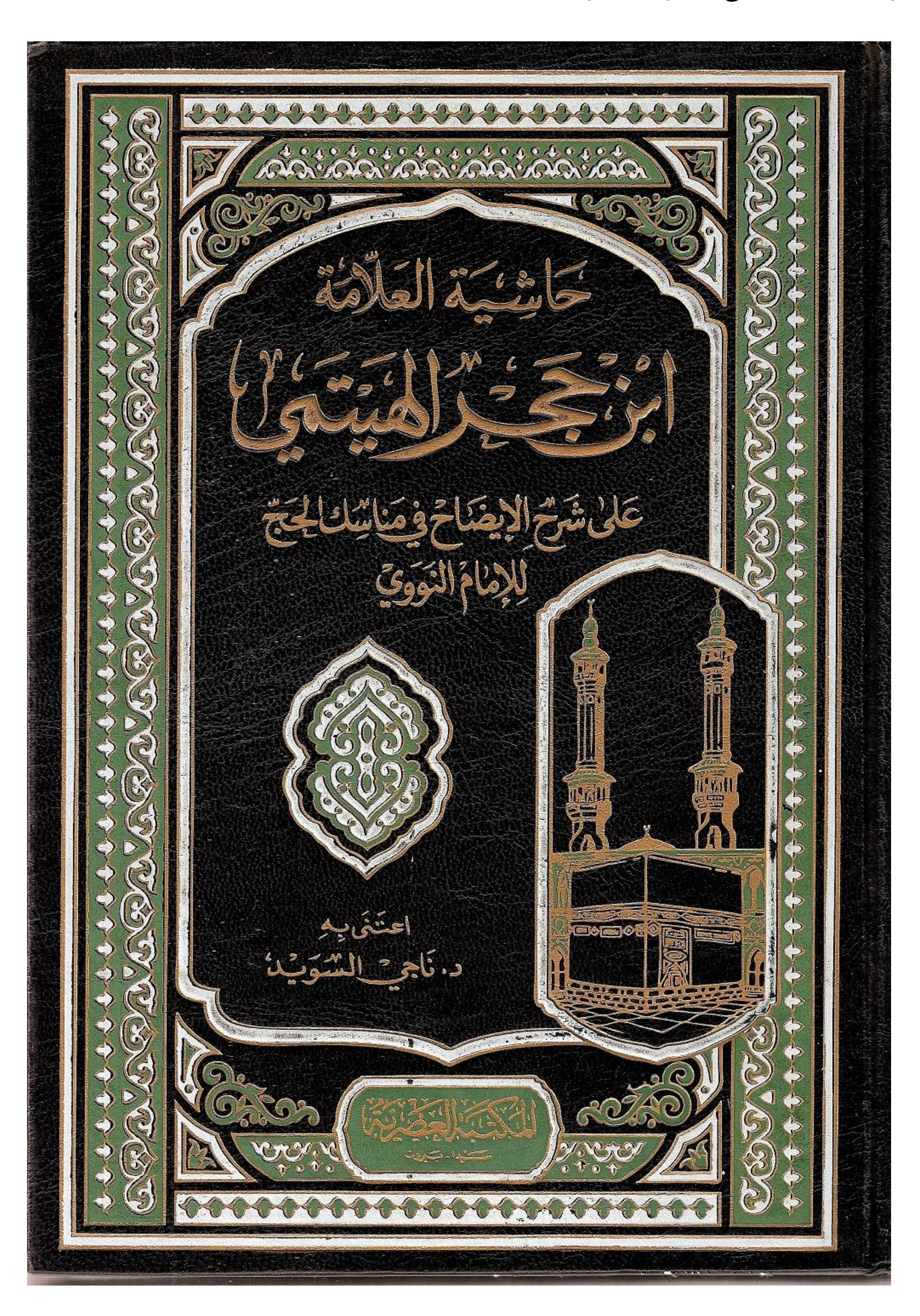
الباب الثامن

فى التوسل والاستغاثة والتشفع بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم

اعلم أنه يجوز، ويحسن التوسل والاستغاثة والتشفع بالنبى صلى الله عليه وآله وسلم إلى ربه سبحانه وتعالى ، وجواز ذلك وحسنه من الأمور المعلومة لكل ذى دين ، المعروفة من فعل الأنبياء والمرسلين ، وسير السلف الصالحين ، والعلماء والعوام من المسلمين ، ولم ينكر أحد ذلك من أهل الأديان ، ولا سمع به فى زمن من الأزمان ، حتى جاء ابن تيمية فتكلم فى ذلك بكلام يلبس فيه على الضعفاء الأغمار وابتدع ما لم يسبق إليه فى سائر الأعصار ، ولهذا طعن فى الحكاية التى تقدم ذكرها عن مالك ، فإن فيها قول مالك للمنصور : « استشفع به » ، ونحن قد بينا صحتها ، ولذلك أدخلنا الاستغاثة فى هذا الكتاب لما يعرض إليها مع الزيارة ، وحسبك أن إنكار ابن تيمية للاستغاثة والتوسل قول لم يقله عالم قبله ، وصار به بين أهل الإسلام مثلة، وقد وقفت له على كلام طويل فى ذلك ، رأيت من الرأى القويم أن أميل عنه إلى الصراط المستقيم ، ولا أتتبعه بالنقض والإبطال ، فإن دأب العلماء القاصدين لإيضاح الدين وإرشاد المسلمين تقريب المعنى إلى أفهامهم ، وتحقيق مرادهم وبيان حكمه ، ورأيت كلام هذا الشخص بالضد من ذلك ، فالوجه الإضراب عنه .

وقال الشيخ ابن حجر الهيتمي المتوفى في القرن العاشر الهجري في مبحث سن زيارة قبر الرسول صلى الله عليه وسلم ما نصه» :ولا يغترّ بإنكار ابن تيمية لسنّ زيارته صلى الله عليه وسلم فإنه عبد أضلّه الله كما قاله العزّ بن جماعة، وأطال في الرد عليه التقي السبكي في تصنيف مستقل، ووقوعه في حق رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس بعجب فإنه وقع في حق الله، سبحانه وتعالى عما يقول الظالمون والجاحدون علوّا كبيرًا، فنسب إليه العظائم كقوله إن لله تعالى جهة ويدًا ورجلاً وعينًا)أي بالجارحة و

الجزء (وغير ذلك من القبائح الشنيعة، ولقد كفّره كثير من العلماء، عامله الله بعدله وخذل متبعيه الذين نصروا ما افتراه على الشريعة الغرّاء .«اهـ..



الثالثة: يُسْتَحَبُ إِذَا تَوَجَّهُ إِلَى زِيارتِهِ ﷺ أَنْ يُكْثِرَ من الصَّلاةِ والتَّسْلِيم عليهِ فِي

في المسجد النبوي وكثرة العبادة فيه وزيارة الصحابة وغير ذلك مما يندب للزائر فعله فلا يضر قصده في حصول الشفاعة له، فقد قال أصحابنا وغيرهم يسن أن ينوي مع التقريب بالزيارة التقرب بشد الرحال للمسجد النبوي والصلاة فيه كما ذكر المصنف.

ثم الحديث يشمل زيارته ﷺ حياً وميتاً ويشمل الذكر والأنثى الآتي من قرب أو بعد، فيستدل به على فضيلة شدّ الرحل لذلك وندب السفر للزيارة، إذ للوسائل حكم المقاصد، وقد أخرج أبو داود بسند صحيح: «**ما من أحد يسلم علي إلّا رد الله علي روحي حتى أرد عليه السلام**»، فتأمل هذه الفضيلة العظيمة وهي رده، على المسلم عليه إذ هو ﷺ حي في قبره كسائر الأنبياء، لما ورد مرفوعاً: «**الأنبياء أحياء في قبورهم يصلون**»[(١)]، ومعنى رد روحه الشريفة رد القوة النطقية في ذلك الحين للرد عليه، ولا يغتر بإنكار ابن تيمية لسن زيارته ﷺ فإنه عبد أضله الله كما قال العز بن جماعة وأطال في الرد عليه التقي السبكي في تصنيف مستقل، ووقوعه في حق رسول الله ﷺ ليس بعجب فإنه وقع في حق الله سبحانه وتعالى عما يقول الظالمون والجاحدون علواً كبيراً فنسب إليه العظائم كقوله إن الله تعالى جهة ويداً ورجلاً وعيناً وغير ذلك من القبائح الشنيعة، ولقد كفره كثير من العلماء عامله الله بعدله وخذل متبعيه الذين نصروا ما افتراه على الشريعة الغراء، وأما قوله ﷺ: «**لا تجعلوا قبري عيداً**» فلا يدل لما افتراه لأن المحققين نقلوا الإجماع على سن زيارته ﷺ، مع مما يدل لها من الأحاديث السابقة وغيرها وحينئذ فيجب صرف هذا الحديث عن ظاهره على تقدير دلالته على النهي عنها وإلّا فهو لا يدل على ذلك بل قد يدل على الحث على كثرتها وأنها لا تمل حتى لا يزار إلّا في بعض الأوقات كالعيد، ويحتمل أن يكون المراد لا تتخذوا له وقتاً مخصوصاً لا يزار إلّا فيه، ولا يتخذ كالعيد في العكوف عليه وإظهار الزينة وغيرها مما يجتمع له في الأعياد بل لا يؤتى إلّا للزيارة والسلام والدعاء ثم ينصرف عنه، ومعنى وجبت له شفاعتي أنها ثابتة بالوعد الصادق لا بدّ منها، وأفاد قوله له: إنّه يُخَصّ بشفاعة ليست لغيره إما بزيادة النعيم وإما بتخفيف الأهوال عنه في ذلك اليوم وإما بكونه من الذين يحشرون بلا حساب وإما بغير ذلك، وفيه بشرى له أيضاً بموته مسلماً وأفاد إضافة الشفاعة له ﷺ أنها شفاعة جليلة إذ هي تعظم بعظم الشافع.

(قوله: وأن يكثر من الصلاة إلخ) هل الإكثار منها أفضل منه بقراءة القرآن أو عكسه وكذا يقال في ليلة الجمعة ونحوها مما طلب فيه الإكثار من الصلاة والسلام عليه ﷺ أو هما مستويان، كل محتمل وكلامهم في باب الجمعة ربما يومىء إلى الأخير.

والظاهر أن الإكثار من الصلاة والسلام عليه في ذلك أفضل لأن ذلك ذكر طلب في

(١) أخرجه أبو يعلى في المسند (٦/ ١٤٧) رقم (٣٤٢٥)، وأنظر فتح الباري (٦/ ٤٨٧).

وهو أي ابن تيمية يحرّم التوسل والاستغاثة برسول الله وغيره من الأنبياء والأولياء وأخذ منه ذلك محمد بن عبد الوهاب وأتباعه وزادوا التكفير بما فهموه من تعبيراته، والذي أدّى بهم إلى ذلك هو جهلهم بمعنى العبادة الواردة في نحو قوله تعالى} :إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ] {سورة تحة [وقوله تعالى حكاية عن المشركين} :مَا نَعْبُدُهُمْ إِلاَّ لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى] {سورة الزمر . [نقول لهم :العبادة في لغة العرب هي ما عَرّفها به اللغويون، فقد عرّفها الإمام اللغوي الشهير الزجاج بقوله» :العبادة في لغة العرب الطاعة

مع الخضوع«، وقال الإمام اللغوي أبو القاسم الراغب الأصبهاني في مفردات القرءان» :العبادة غاية التذلل«، وقال الإمام الحافظ الفقيه اللغوي المفسّر علي بن عبد الكافي السبكي في تفسيره لقوله تعالى : }إِيَّاكَ نَعْبُدُ] {سورة الفاتحة» [أي نخصك بالعبادة التي هي أقصى غاية الخشوع والخضوع«، وقال النحوي اللغوي المفسّر أبو حيان الأندلسي في تفسيره عند قول الله تعالى} :إِيَّاكَ نَعْبُدُ] {سورة الفاتحة» : [العبادة عند جمهور اللغويين التذلل، وقال ابن السّكّيت :التجريد، «اهـ، وقال الفيومي اللغوي في المصباح المنير» :عَبَدْتُ الله أعبُدُهُ عِبادةً، وهي الانقيادُ والخضوعُ، والفاعِلُ عابدٌ، والجمع عُبّاد وعَبَدةٌ مثل كافر وكفّار وكفرة، ثم استُعمل فيمن اتخذ إلهًا غيرَ الله وتقرّب إليه فقيل :عابد الوثن والشمس وغير ذلك.«اهـ .وكذلك جهل هؤلاء بمعنى الدعاء الوارد في القرءان في مواضع كقوله تعالى : }يَدْعُو لَمَنْ ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ] {سورة الحج [وقوله تعالى} :وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ يَدْعُو مِنْ دُونِ اللَّهِ مَنْ لاَ يَسْتَجِيبُ لَهُ] {سورة الأحقاف [، ظنواأن هذا الدعاء هو مجرد النداء، ولم يعلموا أن معناه العبادة التي هي غاية التذلل، فإن المفسرين قد أطبقوا على أن ذلك الدعاء هو عبادتهم لغير الله على هذا الوجه، ولم يفسره أحد من اللغويين والمفسرين بالنداء، لذلك صار هؤلاء يكفّرون من يقول :يا رسول الله، أو : يا أبا بكر، أو :يا علي، أو :يا جيلاني، أو نحو هذا في غير حالة حضورهم في حياتهم وبعد وفاتهم، ظنًّا منهم أن هذا النداء هو عبادة لغير الله، هيهات هيهات، ألم يعلم هؤلاء أن القرءان والحديث لا يجوز تفسيرهما بما لا يوافق اللغة، وماذا يقول هؤلاء فيما رواه البخاري في الأدب المفرد عن ابن عمر أنه خدرت رجله فقيل له :اذكر أحبّ الناس إليك، فقال :يا محمد، فهل يكفّرونه لهذا النداء أم ماذا يفعلون؟ وماذا يقولون في إيراد البخاري لهذا هل يحكمون عليه أنه وضع في كتابه الشرك ليعمل به؟..

ومن شبه هؤلاء إيرادهم لحديث ابن حبان وغيره» :الدعاء هو العبادة «، يريدون بذلك أن يوهموا الناس أن التوسل بالأنبياء والأولياء بعد موتهم أو في غير حضرتهم ولو كانوا أحياءً شرك عبادة لغير الله.

فالجواب :أن معنى الحديث أن الدعاء الذي هو الرغبة إلى الله كما عرّف بذلك علماء اللغة الدعاءَ من أعظم أنواع العبادة، بمعنى ما يُتَقَربُ به إلى الله، لأن الصلاة التي هي أفضل ما يتقرب به إلى الله بعد الإيمان مشتملة على الدعاء، فهذا من العبادة التي هي أحد إطلاقي لفظ العبادة في عرف أهل الشرع

كإطلاقها على انتظار الفرج، وهذا الإِطلاق راجع إلى تعريف العبادة العام الذي هو غاية التذلل لأن العبد لما يدعو الله تعالى راغبًا إليه حيث إنه خالق المنفعة والمضرّة، فقد تذلل له غاية التذلل .وبالله التوفيق والعصمة..

ثم من المعلوم أن العبادة تطلق من باب الحقيقة الشرعية المتعارفة عند حملة الشريعة على فعل ما يتقرب به إلى الله، وقد وردت فيما صح عن رسول الله بمعنى الحسنة كقوله صلى الله عليه وسلم» :انتظار الفرجِ عبادة «أي حسنة يتقرب بها إلى الله، وبهذا المعنى الصدقة والصيام وعمل المعروف والإِحسان إلى الناس، وهذا شائع كثيرًا..

قال الكوثري في تعليقه على السيف الصقيل ما نصه» :وقد بلغ بالناظم وشيخه الغلو في هذا الصدد إلى حد تحريم شد الرحل لزيارة النبي صلى الله عليه وسلم، وعدّ السفر لأجل ذلك سفر معصية لا تقصر فيه الصلاة، فأصدر الشاميون فتيا في ابن تيمية وكتب عليها البرهان بن الفركاح الفزاري نحو أربعين سطرًا بأشياء إلى أن قال بتكفيره ووافقه على ذلك الشهاب بن جهبل، وكتب تحت خطه كذلك المالكي، ثم عرضت الفتيا على قاضي قضاة الشافعية بمصر البدر بن جماعة فكتب على ظاهر الفتوى الحمد لله هذا المنقول باطنها جواب عن السؤال عن قوله :إن زيارة الأنبياء والصالحين بدعة وما ذكره من نحو ذلك، وإنه لا يرخص بالسفر لزيارة الأنبياء باطل مردود عليه، وقد نقل جماعة من العلماء أن زيارة النبي صلى الله عليه وسلم فضيلة وسنّة مجمع عليها، وهذا المفتي المذكور –يعني ابن تيمية – ينبغي أن يزجر عن مثل هذه الفتاوى الباطلة عند الأئمة والعلماء، ويمنع من الفتاوى الغريبة، ويحبس إذا لم يمتنع من ذلك ويشهر أمره ليتحفظ الناس من الاقتداء به .وكتبه محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الشافعي .«اهـ.

«فصل»

فى حياة الأنبياء

قال:

ولأجل هذا رام ناصر قو لكم ترقيعه يا كثرة الخلقان

قال الرسول بقبره حى(١).

(١) الناظم وشيخه ينفيان التوسل بالنبى ﷺ باعتبار تفرقتهما بين حالتيه ﷺ حال حياته وحال وفاته وبإخراجهما للحديث الصحيح فى التوسل عن دلالته الصريحة بالرأى عن هوى وقد أقام قاضى قضاة الشافعية العلامة علاء الدين القونوى الشافعى النكير على ابن تيمية بعنف فى هذه المسألة فى كتابه (شرح التعرف) وهو من محفوظات التيمورية، وعد ذلك مأخوذًا من اليهود مع أنه كان من المثنين عليه قبل هذه الحادثة، وفى الاطلاع على شرح التعرف هذا تنوير للمسألة وقد أغنانا عن بسط ذلك هنا ما نقله التقى الحصنى منه فى كتاب (دفع الشبه) وهو مطبوع، وفى كتاب الروح للناظم كثير مما ينافى ما ذكره هنا، والتناقض شأن من أصيب فى عقله أو دينه، نسأل الله السلامة والمعافاة، وأما كلمة ابن حزم فى الفصل فاغترار منه بتقولات الرواة من الحشوية فى حق الأشعرى كما بينت ذلك فيما علقته على تبيين كذب المفترى لابن عساكر.

فتيا الأئمة فى إنكاره شد الرحل لزيارته ﷺ

وقد بلغ بالناظم وشيخه الغلو فى هذا الصدد إلى تحريم شد الرحل لزيارة النبى ﷺ وعد السفر لأجل ذلك سفر معصية لا تقصر فيه الصلاة فأصدر الشاميون فتيا فى ابن تيمية وكتب عليها البرهان ابن الفركاح الفرازى نحو أربعين سطرًا بأشياء إلى أن قال بتفكيره ووافقه على ذلك الشهاب بن جهبل، وكتب تحت خطه كذلك المالكى، ثم عرضت الفتيا لقاضى قضاة الشافعية بمصر البدر بن جماعة فكتب على ظاهر الفتوى: الحمد لله، هذا المنقول باطنها جواب عن السؤال عن قوله إن زيارة الأنبياء والصالحين بدعة وما ذكره من نحو ذلك وأنه لا يرخص بالسفر لزيارة الأنبياء باطل مردود عليه، وقد نقل جماعة من العلماء أن زيارة النبى ﷺ فضيلة وسنة مجمع عليها، وهذا المفتى المذكور -يعنى ابن تيمية- ينبغى أن يزجر عن مثل هذه الفتاوى الغريبة، ويحبس إذا لم يمتنع من ذلك ويشهد أمره ليحتفظ الناس من الاقتداء به.

وكتبه محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الشافعى.

وكذلك يقول محمد بن الجريرى الأنصارى الحنفى لكن يحبس الآن جزمًا مطلقا.

وكذلك يقول محمد بن أبي بكر المالكى ويبالغ في زجره حسبما تندفع تلك المفسدة وغيرها من المفاسد.

وكذلك يقول أحمد بن عمر المقدسى الحنبلى، راجع دفع الشبه (٤٥-٤٧) وهؤلاء الأربعة هم قضاة المذاهب الأربعة بمصر أيام تلك الفتنة فى سنة ٧٢٦ والنهى عن شد الرحل إلى غير المساجد الثلاثة فى الحديث باعتبار أنه لا مضاعفة لثواب المصلى فى غيرها ولا علاقة له أصلا بمثل زيارة القبور، وهذا ظاهر جدًا فمعنى الحديث النهى عن شد الرحل إلى مساجد غير المساجد الثلاثة التى يضاعف فيها الثواب حيث لا داعى إلى تجشم المشاق والاستثناء المفرغ يقدر فيه المستثنى منه بقدر أدنى ما يصحح الاستثناء لأن التقدير ضرورة فلا يزيد على القدر الضرورى فى تصحيح الكلام - وما زاد على ذلك ليس مما يعتبره أهل العلم كما لا يخفى على أن شد الرحل لأجل العلم أو الجهاد أو التجارة أو الاعتبار=

ثم قال ما نصه» :والأحاديث في زيارته صلى الله عليه وسلم في غاية من الكثرة وقد جمع طرقها الحافظ صلاح الدين العلائي في جزء، قال علي القاري في شرح الشفاء» :وقد فرط ابن تيمية من الحنابلة حيث حرّم السفر لزيارة النبي صلى الله عليه وسلم، كما أفرط غيره حيث قال كون الزيارة قربة معلوم من الدين بالضرورة وجاحده محكوم عليه بالكفر ولعل الثاني أقرب إلى الصواب لأن تحريم ما أجمع العلماء فيه بالاستحباب يكون كفرًا لأنه فوق تحريم المباح المتفق عليه.«...اهـ..

ثم قال» :فسعيه في منع الناس من زيارته صلى الله عليه وسلم يدل على ضغينة كامنة فيه نحو الرسول صلى الله عليه وسلم، وكيف يتصور الإشراك بسبب الزيارة والتوسل في المسلمين الذين يعتقدون في حقه عليه السلام أنه عبْده ورسوله وينطقون بذلك في صلواتهم نحو عشرين مرة في كل يوم على أقل تقدير إدامة لذكرى ذلك .ولم يزل أهل العلم ينهون العوام عن البدع في كل شئونهم ويرشدونهم إلى السنّة في الزيارة وغيرها إذا صدرت منهم بدعة في شيء، ولم يعدُّوهم في يوم من الأيام مشركين بسبب الزيارة أو التوسل، كيف وقد أنقذهم الله من الشرك وأدخل في قلوبهم الإيمان، وأول من رماهم بالإشراك بتلك الوسيلة هو ابن تيمية وجرى خلفه من أراد استباحة أموال المسلمين ودمائهم لحاجة في النفس، ولم يخف ابن تيمية من الله في رواية عدّ السفر لزيارة النبي صلى الله عليه وسلم سفر معصية لا تقصر فيه الصلاة عن الإمام أبي الوفاء بن عقيل الحنبلي، وحاشاه عن ذلك، راجع كتابالتذكرة له تجدْ فيه مبلغ عنايته بزيارة المصطفى صلى الله عليه وسلم والتوسل به كما هو مذهب الحنابلة، وإنما قوله بذلك في السفر إلى المشاهد المعروفة في العراق لما قارن ذلك من البدع في عهده وفي نظره .وإليك نص عبارته في التذكرة المحفوظة بظاهرية دمشق تحت رقم «87»في الفقه الحنبلي» :فصل :ويستحب له قدوم مدينة الرسول صلوات الله عليه، فيأتي مسجده فيقول عند دخوله :بسم الله اللهم صلّ على محمد وءال محمد وافتح لي أبواب رحمتك وكفّ عني أبواب عذابك، الحمد لله الذي بلغ بنا هذا المشهد وجعلنا لذلك أهلاً، الحمد لله ربّ العالمين .«إلى أن قال» :واجعل القبر تلقاء وجهك، وقم مما يلي المنبر وقل السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته اللهم صلّ على محمد وعلى ءال محمد إلى ءاخر ما تقوله في التشهّد الأخير، ثم تقول :اللهم أعط محمدًا الوسيلة والفضيلة والدرجة الرفيعة والمقام المحمود الذي وعدته اللهم صلّ على روحه في الأرواح وجسده في الأجساد كما بلّغ رسالاتك وتلا ءاياتك وصدع بأمرك حتى أتاه اليقين، اللهم إنك قلت في كتابك لنبيك صلى الله عليه وسلم} :وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَحِيمًا] {سورة النساء [وإني قد أتيت نبيك تائبًا مستغفرًا فأسألك أن توجب لي المغفرة كما أوجبتها لمن أتاه في حياته، اللهم إني أتوجه إليك بنبيك صلى الله عليه وسلم نبي الرحمة، يا رسول الله إني أتوجه بك إلى ربي ليغفر لي ذنوبي، اللهم إني أسألك بحقه أن تغفر لي ذنوبي .«إلى أن قال» :وإن أحببت تمسح بالمنبر وبالحنَّانة وهو الجذع الذي كان يخطب عليه صلى الله عليه وسلم فلما اعتزل عنه حنّ إليه كحنين الناقة «اهـ.



(٣٠) من تراث الكوثرى

السيفُ الصقيلُ

فى الرد على ابن زفيل

للإمام الحجة أبى الحسن تقى الدين على بن عبد الكافى السبكى الكبير

المولود سنة ٦٨٣ هـ - ١٢٨٤ م

المتوفى سنة ٧٥٦ هـ - ١٣٥٥ م

يرد به على نونية ابن القيم

ومعه تكملة الرد على نونية ابن القيم

بقلم

محمد زاهد بن الحسن الكوثرى

الناشر

المكتبة الأزهرية للتراث

٩ درب الأتراك خلف الجامع الأزهر الشريف ت: ٥١٢٠٨٤٧

= أو استعادة الصحة ونحو هذا لا يتصور أن يتناوله النهى فى الحديث فلا يصح تقدير المستثنى منه من أعم ما يتناول المستثنى ومن تصور خلاف ذلك فقد غلط غلطًا فاحشًا واستعجم عليه الحديث.

والأحاديث فى زيارته ﷺ فى غاية من الكثرة وقد جمع طرقها الحافظ صلاح الدين العلائى فى جزء كما سبق وعلى العمل بموجبها استمرت الأمة إلى أن شذ ابن تيمية عن جماعة المسلمين فى ذلك، قال على القارئ فى شرح الشفا: «وقد فرط ابن تيمية من الحنابلة حيث حرم السفر لزيارة النبى ﷺ كما أفرط غيره حيث قال كون الزيارة قربة معلوم من الدين بالضرورة وجاحده محكوم عليه بالكفر ولعل الثانى أقرب إلى الصواب لأن تحريم ما أجمع العلماء فيه بالاستحباب يكون كفرًا لأنه فوق تحريم المباح المتفق عليه... ا.هـ».

فسعيه فى منع الناس من زيارته ﷺ يدل على ضغينة كامنة فيه نحو الرسول ﷺ وكيف يتصور الإشراك بسبب الزيارة والتوسل فى المسلمين الذين يعتقدون فى حقه ﷺ «أنه عبده ورسوله» وينطقون بذلك فى صلواتهم نحو عشرين مرة فى كل يوم على أقل تقدير إدامة لذكرى ذلك. ولم يزل أهل العلم ينهون العوام عن البدع فى كل شئونهم ويرشدونهم إلى السنة فى الزيارة وغيرها إذا صدرت منهم بدعة فى شىء ولم يعدوهم فى يوم من الأيام مشركين بسبب الزيارة أو التوسل، كيف وقد أنقذهم الله من الشرك وأدخل فى قلوبهم الإيمان وأول من رماهم بالإشراك بتلك الوسيلة هو ابن تيميةوجرى خلفه من أراد استباحة أموال المسلمين ودماءهم لحاجة فى النفس ولم يخف ابن تيمية من الله فى رواية عد السفر لزيارة النبى ﷺ سفر معصية لا تقصر فيه الصلاة عن الإمام أبى الوفاء بن عقيل الحنبلى،وحاشاه عن ذلك -راجع كتاب التذكرة له تجد فيه مبلغ عنايته بزيارة المصطفى ﷺ والتوسل به كما هو مذهب الحنابلة- وإنما قوله بذلك فى السفر إلى المشاهد المعروفة فى العراق لما قارن ذلك من البدع فى عهده وفى نظره.

نص ابن عقيل الحنبلى فى تذكرته

وإليك نص عبارته فى التذكرة المحفوظة بظاهرية دمشق تحت رقم ٨٧ فى الفقه الحنبلى.

«فصل. ويستحب له قدوم مدينة الرسول ﷺ فيأتى مسجده فيقول عند دخوله باسم الله اللهم صل على محمد وآل محمد وافتح لى أبواب رحمتك وكف عنى أبواب عذابك، الحمد لله الذى بلغ بنا هذا المشهد وجعلنا لذلك أهلا، الحمد لله رب العالمين. ثم تأتى حائط القبر فلا تمسه ولاتلصق به صدرك، لأن ذلك عادة اليهود واجعل القبر تلقاء وجهك وقم مما يلى المنبر وقل السلام عليك أيها النبى ورحمة الله وبركاته اللهم صل على محمد وعلى آل محمد.... إلى آخر ما تقوله فى التشهد الأخير، ثم تقول اللهم أعط محمدًا الوسيلة والفضيلة والدرجة الرفيعة والمقام المحمود الذى وعدته، اللهم صل على روحه فى الأرواح وجسده فى الأجساد كما بلغ رسالاتك وتلا آياتك وصدع بأمرك حتى أتاه اليقين، اللهم إنك قلت فى كتابك لنبيك ﷺ ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُوا أَنفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَّحِيمًا﴾ [النساء:٦٤] وإنى قد أتيت نبيك تائبًا مستغفرًا فأسألك أن توجب لى المغفرة كما أوجبتها لمن أتاه فى حياته، اللهم إنى أتوجه إليك بنبيك ﷺ نبى الرحمة، يا رسول الله إنى أتوجه بك إلى ربى ليغفر لى ذنوبى، اللهم إنى أسألك بحقه أن تغفر لى ذنوبى.اللهم اجعل محمدًا أول الشافعين وأنجح السائلين وأكرم الأولين والآخرين اللهم كما آمنا به ولم نره وصدقناه ولم نلقه فأدخلنا مدخله واحشرنا فى زمرته وأوردنا حوضه واسقنا بكأسه مشربًا صافيًا رويًا سائغًا هنيًا لا نظمأ بعده أبدًا غير خزايا=

وذكر أربعين بيتا فى إنكار ذلك وقد صنف البيهقى[1] جزءًا فى حياة الأنبياء ولكن هذا المدبر بعيد عن التوفيق.

فصل

قال: «فإن احتججتم بالشهيد»

وذكر غيره أشياء من حججنا

فصل

قال فى الجواب: «إن الشهيد حياته منصوصة مع النهى عن أن ندعوه ميتا، ونساؤه حل لنا من بعده وماله مقسوم وهو مع ذلك حى فارح قلتم فالرسل أولى».

فانظر إلى قلب الدليل عليهم ما قلب شيئًا قلب الله قلبه.

قال: «ورؤيته موسى مصليا فى قبره فى القلب منه حسيكة هل قاله؟ ولذلك أعرض البخارى عنه عمدًا والدارقطنى أعله ورأى أنه موقوف على أنس لكن تقلد مسلمًا، لكن هذا ليس مختصًا به روى ابن حبان صلاة العصر فى قبر الذى مات موتا فتمثل الشمس التى قد كان يرعاها لأجل الصلاة عند الغروب يخاف فوت صلاته فيقول للملكين تدعانى حتى أصلى العصر قالا ستفعل ذلك بعد الآن، هذا مع الموت المحقق لا الذى حكيت لنا بثبوته القولان.

= ولا ناكثين ولا مارقين ولا مغضوبًا علينا ولا ضالين واجعلنا من أهل شفاعته. ثم تقدم عن يمينك فقل السلام عليك يا أبا بكر الصديق، السلام عليك يا عمر الفاروق، اللهم اجزهما عن نبيهما وعن الإسلام خيرًا، اللهم ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ...﴾ [الحشر: ١٠] وتصلى بين القبر والمنبر فى الروضة وإن أحببت تمسح بالمنبر وبالحنانة وهو الجذع الذى كان يخطب عليه ﷺ فلما اعتزل عنه حن إليه كحنين الناقة، وتأتى مسجد قباء فتصلى لأن النبى ﷺ كان يقصده فيصلى فيه، وإن أمكنك فأت قبور الشهداء وزرهم وأكثر من الدعاء فى تلك المشاهد حتى كأنك تنظر إلى مواقفهم واصنع عند الخروج ما صنعت عند الدخول».

ويقال عن كتاب الفنون لابن عقيل الحنبلى هذا إنه فى ثمانمائة مجلد ويقول الذهبى عنه إنه لم يصنف فى الدنيا أكبر من هذا الكتاب. ومن هو نظير ابن عقيل هذا بين الحنابلة فى الجمع والتحقيق؟ وأنت رأيت نص عبارته فى المسألة على خلاف ما يعزو إليه ابن تيمية.

(١) وجزء البيهقى فى حياة الأنبياء مطبوع فاستغنينا به عن الكلام فى ذلك.

ففي هذا التوسل الذي أورده ابن عقيل دليل على أن عمل المسلمين كان على التوسل بالنبي بعد موته من غير نكير، إنما هذا التحريم من ابن تيمية ومن أتباعه فيما بعده، وابن عقيل توفي قبل ابن تيمية وهو من أساطين الحنابلة من أهل التخريج .وليكن منك على ذكر حديث» :الأنبياء أحياء في قبورهم يصلُّون «فقد رواه أبو يعلى المَوْصِلي والبزار في مسنديهما، وأورده البيهقي فيالجزء الذي ألّفه في حياة الأنبياء وهو مطبوع، وأورده أيضًا الحافظ ابن حجر في شرح البخاري وسيأتي مفصلاً.

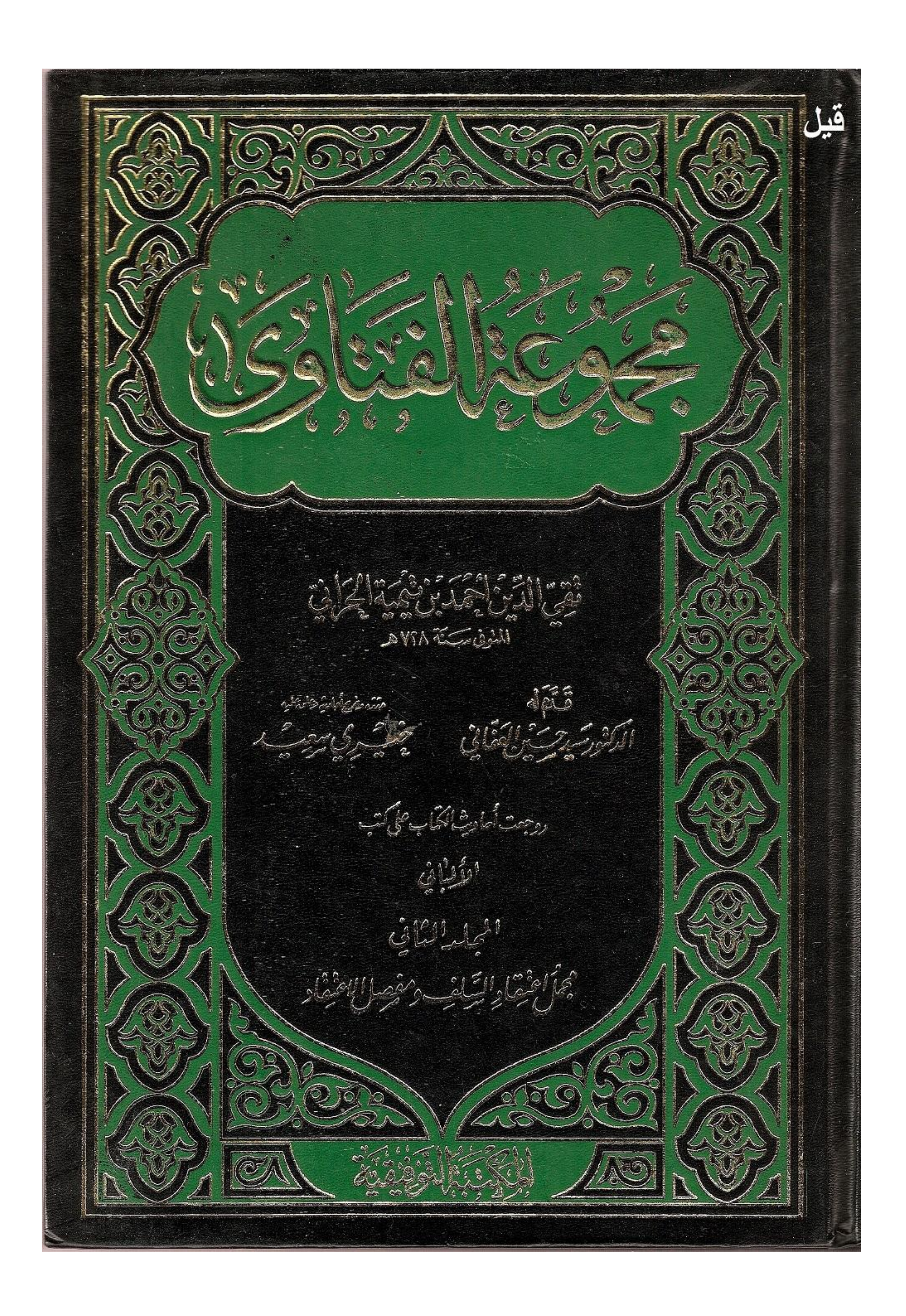
13.زعمه أن إنشاء السفر لزيارة قبر النبي معصيةٌ لا تقصر فيها الصلاة

ابن تيمية – زعمه أن إنشاء السفر لزيارة قبر النبي معصيةٌ لا تقصر فيها الصلاة

زعمه أن إنشاء السفر لزيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم معصيةٌ لا تقصر فيها الصلاة

الجزء الاول

أما قوله بتحريم السفر لزيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم وغيره فقد ذكره في أكثر من كتاب، فقال في فتاويه ما نصه» :بل نفس السفر لزيارة قبر من القبور –قبر نبي أو غيره –منهيٌّ عنه عند جمهور العلماء، حتى انهم لا يجوّزون قصر الصلاة فيه بناء على أنه سفر معصية لقوله الثابت في الصحيحين : »لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد :المسجد الحرام، والمسجد الأقصى، ومسجدي هذا «وهو أعلم الناس بمثل هذه المسألة «اهـ.


قيل
مجموعة الفتاوى
تقي الدين أحمد بن تيمية الحراني
المتوفى سنة ٧٢٨ هـ
قدم له
الدكتور سيد حسين العفاني
خيري سعيد
روجعت أحاديث الكتاب على كتب
الألباني
المجلد الثاني
مجمل اعتقاد السلف ومفصل الاعتقاد
المكتبة التوفيقية

أن يكون أحب إليه من نفسه، بل يقصد من زيارة قبره أو قبر غيره ما لم يأمر الله به ورسوله، ولا فعله أصحابه ولا استحسنه أئمة الدين.

وربما كان مقصوده بالحج من زيارة قبره أكثر من مقصوده بالحج، وربما سوى بين القصدين، وكل هذا ضلال عن الدين باتفاق المسلمين، بل نفس السفر لزيارة قبر من القبور ـ قبر نبي أو غيره ـ منهي عنه عند جمهور العلماء، حتى إنهم لا يجوزون قصد الصلاة فيه، بناء على أنه سفر معصية؛ لقوله الثابت في الصحيحين: «لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد: المسجد الحرام، والمسجد الأقصى، ومسجدي هذا»[1] وهو أعلم الناس بمثل هذه المسألة.

وكل حديث يروى في زيارة القبر فهو ضعيف، بل موضوع[2]، بل قد/كره مالك ٤/ ٥٢٠
وغيره من أئمة المدينة أن يقول القائل: زرت قبر النبي ﷺ، وإنما المسنون السلام عليه إذا أتى قبره ﷺ، وكما كان الصحابة والتابعون يفعلون إذا أتوا قبره، كما هو مذكور في غير هذا الموضع.

ومن ذلك الطواف بغير الكعبة، وقد اتفق المسلمون على أنه لا يشرع الطواف إلا

(١) صحيح: أخرجه البخاري (١١٩٧) ومسلم في كتاب الحج، حديث رقم (٤١٥) والترمذي (٣٢٦) وابن ماجة(١٤١٠) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، وأخرجه البخاري (١١٨٩) ومسلم (١٣٩٧) والنسائي (٢/ ٣٧) وابن ماجة (١٤٠٩) والدارمي (١٤٢١) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) منها: «من حج البيت ولم يزرني فقد جفاني»، وهو موضوع كما في «الضعيفة» (٤٥)، ومنها: «من زارني وزار أبي إبراهيم في عام واحد دخل الجنة»، وهو موضوع كما في «الضعيفة» (٤٦)، ومنها: «من حج فزار قبري بعد موتي كان كمن زارني في حياتي»، وهو موضوع أيضاً كما في «الضعيفة» (٤٧) وقال الألباني (١/ ٦٣): واعلم أنه قد جاءت أحاديث أخرى في زيارة قبره ﷺ وقد ساقها كلها السبكي في «الشفاء» وكلها واهية وبعضها أوهى من بعض ـ إلى أن قال: ـ ويظن كثير من الناس أن شيخ الإسلام ابن تيمية ومن نحى نحوه من السلفيين يمنع من زيارة قبره ﷺ، وهذا كذب وافتراء، وليست أول فرية على ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ وعليهم، وكل من له اطلاع على كتب ابن تيمية يعلم أنه يقول بمشروعية زيارة قبره ﷺ واستحبابها إذا لم يقترن بها شئ من المخالفات والبدع، مثل شد الرحل والسفر إليها لعموم قوله ﷺ «لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد»، والمستثنى منه في هذا الحديث ليس هو المساجد فقط كما يظن كثيرون بل هو كل مكان يقصد للتقرب إلى الله فيه سواء كان مسجداً أو قبراً أو غير ذلك بدليل ما رواه أبو هريرة قال (في حديث له): «فلقيت بصرة بن أبي بصرة الغفاري فقال: من أين أقبلت؟ فقلت: من الطور. فقال: لو أدركتك قبل أن تخرج إليه ما خرجت، سمعت رسول الله ﷺ يقول: لا تعمل المطى إلا إلى ثلاثة مساجد» الحديث، أخرجه أحمد وغيره بسند صحيح، فهذا دليل صريح على أن الصحابة فهموا الحديث على عمومه، ويؤيده أنه لم ينقل عن أحد منهم أنه شد الرحل لزيارة قبر ما، فهم سلف ابن تيمية في هذه المسألة، فمن طعن فيه فإنما يطعن في السلف الصالح رضي الله عنهم، ورحم الله من قال:

وكل خير في اتباع من سلف ... وكل شر في ابتداع من خلف

وقال أيضًا في كتابه »الفتاوى الكبرى « ما نصه» :قالوا :ولأن السفر إلى زيارة قبور الأنبياء والصالحين بدعة لم يفعلها أحد من الصحابة ولا التابعين، ولا أمر بها رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولا استحب ذلك أحد من أئمة المسلمين، فمن اعتقد ذلك عبادة وفعلها فهو مخالف للسنة ولإجماع الأئمة «اهـ.


قيل
مجموع
من
الفتاوى الكبرى
ابن تيمية
مرتبا على الأبواب الفقهية
وتخريج الأحاديث على مسند الإمام أحمد
المجلد الثاني
دار الفكر
للطباعة والنشر والتوزيع

قال المجسم ابن تيمية

أن النبي ﷺ قال «**من نذر أن يطيع الله فليطعه، ومن نذر أن يعصي الله فلا يعصه**»(١) والسفر إلى المسجد هو طاعة فلهذا وجب الوفاء به.

وأما السفر إلى بقعة غير المساجد الثلاثة فلم يوجب أحد من العلماء السفر إليه إذا نذره حتى نص العلماء على أنه لا يسافر إلى مسجد قباء، لأنه ليس من الثلاثة، مع أن مسجد قباء تستحب زيارته لمن كان بالمدينة، لأن ذلك ليس بشد رحل كما في الصحيح «**من تطهر في بيته ثم أتي مسجد قباء لا يريد إلا الصلاة فيه كان كعمرة**».

قالوا: ولأن السفر إلى زيارة قبور الأنبياء والصالحين بدعة لم يفعلها أحد من الصحابة ولا التابعين، ولا أمر بها رسول الله ﷺ، ولا استحب ذلك أحد من أئمة المسلمين، لمن اعتقد ذلك عبادة وفعلها فهو مخالف للسنة ولإجماع الأئمة. وهذا مما ذكره أبو عبد الله بن بطة في إبانته الصغرى من البدع المخالفة للسنة والإجماع. وبهذا يظهر ضعف حجة أبي محمد، فإن زيارة النبي ﷺ لمسجد قباء لم تكن بشد الرحل، وهو يسلم لهم أن السفر إليه لا يجب بالنذر. وقوله إن قوله «**لا تشد الرحال**» محمول على نفي الاستحباب يجاب عنه من وجهين:

أحدهما: أن هذا تسليم منه أن هذا السفر ليس بعمل صالح ولا قربة ولا طاعة ولا هو من الحسنات. ومن اعتقد في السفر لزيارة قبور الأنبياء والصالحين أنه قربة وعبادة وطاعة فقد خالف الإجماع، وإذا سافر لاعتقاده أنه طاعة فإن ذلك محرم بإجماع المسلمين فصار التحريم من جهة اتخاذه قربة. ومعلوم أن أحداً لا يسافر إليها إلا لذلك، وأما إذا قدر أن شد الرحل إليها لغرض مباح فهذا جائز من هذا الباب.

الوجه الثاني: أن النفي يقتضي النهي، والنهي يقتضي التحريم، وما ذكروه من الأحاديث في زيارة قبر النبي ﷺ فكلها ضعيفة باتفاق أهل العلم بالحديث، بل هي موضوعة لم يرو أحد من أهل السنن المعتمدة شيئاً منها، ولم يحتج أحد من الأئمة بشيء منها، بل مالك إمام أهل المدينة النبوية الذين هم أعلم الناس بحكم هذه المسألة كره أن يقول الرجل: زرت قبر النبي، ولو كان هذا اللفظ معروفاً عندهم أو مشروعاً أو مأثوراً عن النبي ﷺ لم يكرهه عالم المدينة.

والإمام أحمد رضي الله عنه أعلم الناس في زمانه بالسنة لما سئل عن ذلك لم يكن

(١) أخرجه أحمد في المسند الأحاديث رقم ٢٤١٣٠، ٢٤١٩٦، ٢٥٩٣٥ ج ٩ في مسند عائشة.

وقال في كتابه »الرد على الأخنائي « ما نصه» :فإذًا من اعتقد أن السفر لقبور الأنبياء والصالحين قربة وعبادة وطاعة فقد خالف الإجماع، وإذا سافر لاعتقاده أن ذلك طاعة كان ذلك محرَّمًا بإجماع المسلمين، فصار التحريم من جهة اتخاذه قربة «اهـ.


الإخنائية
أو
الرد على الإخنائي
تأليف
أبي العباس
أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني
تحقيق
أحمد بن مونس العنزي

وقوله في قول النبي ﷺ : (لا تشد الرحال) : أنه[1] محمول على نفي الاستحباب ، عنه جوابان :

أحدهما : أن هذا تسليم منه أن هذا السفر ليس بعمل صالح ولا قربة ولا هو من الحسنات .

فإذن من اعتقد السفر لزيارة قبور الأنبياء والصالحين أنه قربة وعبادة وطاعة فقد خالف الإجماع . وإذا سافر لاعتقاده أنها طاعة كان ذلك محرماً بإجماع المسلمين ، فصار التحريم من هذه الجهة .

ومعلوم أن أحداً لا يسافر إليها إلا لذلك . وأما إذا قدر أن الرجل سافر إليها لغرض مباح فهذا جائز وليس من هذا الباب .

الوجه الثاني : أن هذا الحديث يقتضي النهي والنهي يقتضي التحريم .

وما ذكره السائل من الأحاديث في زيارة قبر النبي ﷺ فكلها ضعيفة باتفاق أهل العلم بالحديث ، بل هي موضوعة ، لم يخرج أحد من أهل السنن المعتمدة شيئاً منها ، ولم يحتج أحد من الأئمة بشيء منها . بل مالك إمام/ أهل المدينة النبوية الذين هم أعلم الناس بحكم هذه المسألة كره أن يقول الرجل[2]: زرت قبر النبي ﷺ . ولو كان هذا اللفظ معروفاً عندهم أو مشروعاً أو مأثوراً عن النبي ﷺ لم يكرهه عالم المدينة . والإمام أحمد أعلم الناس في زمانه بالسنة لما سئل عن ذلك لم يكن عنده ما يعتمد عليه في ذلك من الأحاديث إلا حديث أبي هريرة أن النبي ﷺ قال :

(١) ساقطة من (د) و(المطبوع) .

(٢) انظر : البيان والتحصيل (١٨/١١٨) .

قال تقي الدين الحصني في كتابه »دفع شبه من شبه وتمرد « ما نصه» :ومن الأمور المنتقدة عليه قوله :زيارة قبر النبي وقبور الأنبياء معصية بالإجماع مقطوع بها، وهذا ثابت عنه أنه قاله، وثبت ذلك على يد القاضي جلال الدين القزويني، فانظر هذه العبارة ما أعظم الفجور فيها من كون ذلك معصية، ومن ادعى الإجماع وأن ذلك مقطوع به؟!، فهذا الزائغ يطالب بما ادعاه من إجماع الصحابة رضي الله عنهم وكذا التابعون ومن بعدهم من أئمة المسلمين إلى حين ادعائه ذلك .وما أَعتَقِدُ أن أحدًا يتجاسر

على مثل ذلك مع أن الكتب المشهورة بل والمهجورة وعمل الناس في سائر الأعصار على الحثّ على زيارته من جميع الأقطار، فزيارته من أفضل المساعي وأنجح القُرب إلى رب العالمين، وهي سنة من سنن المرسلين ومجمع عليها عند الموحدين، ولا يطعن فيها إلا من في قلبه مرض المنافقين، ومن هو من أفراخ اليهود وأعداء الدين، من المشركين الذين أسرفوا في ذم سيد الأولين والآخرين، ولم تزل هذه الأمة المحمدية على شد الرحال إليه على ممر الأزمان، من جميع الأقطار والبلدان، سار في ذلك الزُّرافات والوُحدان، والعلماء والمشايخ والكهول والشبان، حتى ظهر في ءاخر الزمان مبتدع من زنادقة حران لَبَّس على أشباه الرجال «اهـ.



[فصل: فتوى ابن تيمية في تحريم السفر لزيارة قبر النبي ﷺ أو قبور الأنبياء عليهم السلام]

[أ- زعمه الإجماع على تحريم الزيارة]

ومن (١٤٤/ب) الأمور المنتقدة عليه قوله: «زيارة قبر النبي وقبور الأنبياء عليهم الصلاة والسلام معصية بالإجماع مقطوعاً[١] بها» وهذا ثابت عنه أنه قاله. وثبت ذلك على القاضي[٢] جلال الدين القزويني[٣].

فانظر هذه العبارة ما أعظم الفجور فيها من كون ذلك معصية. ومن ادعى[٤] الإجماع وأن ذلك مقطوع به.

وهو الزائغ يطالب بما ادعاه من إجماع الصحابة ﷺ وكذا التابعين[٥] ومن بعدهم من أئمة المسلمين إلى حين[٦] ادعائه ذلك.

وما اعتقد أن أحداً يتجاسر على مثل ذلك مع أن الكتب المشهورة بل والمهجورة وعمل الناس في سائر الأعصار على الحث على زيارته من جميع[٧] الأقطار. فزيارته من أفضل[٨] المساعي وأنجح القرب إلى رب العالمين وهي سنة من سنن المرسلين ومجمع عليها عند الموحدين ولا يطعن فيها إلا من في قلبه مرض المنافقين ومن هو من أفراخ اليهود وأعداء الدين من المشركين الذين شرقوا بسيد[٩] الأولين والآخرين.

---

(١) في ط: مقطوع.
(٢) في ط: على يد القاضي.
(٣) في ب-ج: جلال القزويني.
(٤) في ب-ج: ادعاء.
(٥) في ط: التابعون.
(٦) في ب: إلى خير.
(٧) في ب-ج: ومن جميع.
(٨) في ج: أعظم.
(٩) في ط: الذين أسرفوا في ذم سيد.

ولم تزل هذه الأمة المحمدية على شد الرحال إليه على ممر الأزمان من جميع الأقطار والبلدان. سواء[١] في ذلك الزرافات والوحدان والعلماء والمشايخ والكهول (١٤٥/أ) والشباب[٢] حتى ظهر في طيز الزمان[٣] مبتدع من زنادقة حران لبّس على أتباع الدجال[٤]، ومن شابههم من سيء الأذهان، وزخرف لهم من القول غروراً، كما صنع إمامه الشيطان فصدهم بتمويهه عن سبيل أهل الإيمان وأغواهم عن الصراط السوي[٥] إلى بنيات[٦] الطريق ومدرجة النيران فهم برؤيته[٧] في ظلمة الخطأ يعمهون وعلى منوال بدعته يهرعون.

وسأذكر لك ما تحقق به فجوره وبدعته وتضليل من مشى خلفه وهلكته وأبين ما أظهره من القول الباطل وما رمز إليه. وأوضحه لكل من سمعه ووقف عليه. ثم أردف ذلك بما يدل على المنهج من ذلك فلا يزيغ عنه بعد ذلك إلا هالك.

قال القاضي عياض[1] في أشهر كتبه الذي شاع ذكره في سائر البلاد وقريء في المجامع والجوامع على رءوس الأشهاد:

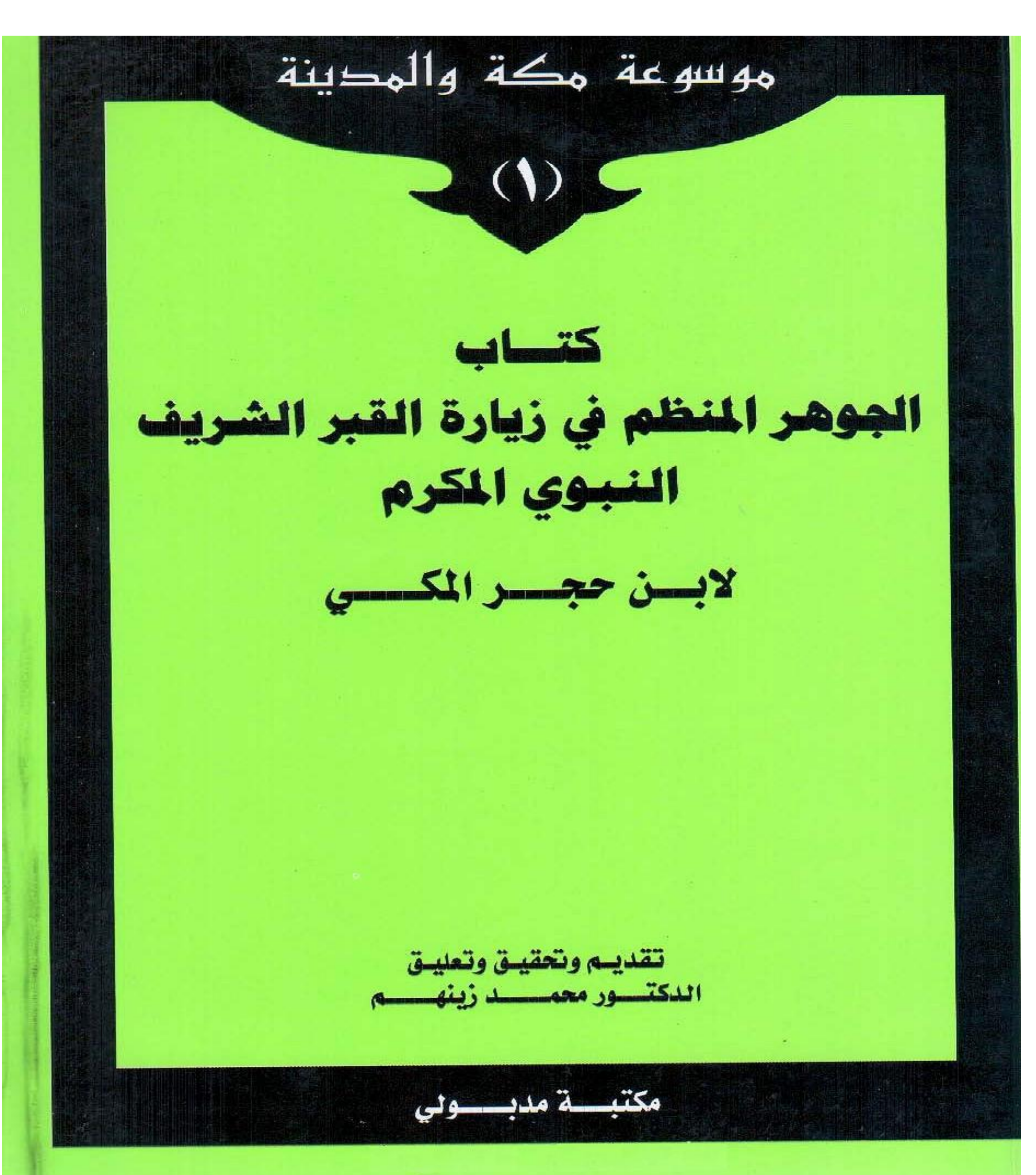
(١) في ط: سار.
(٢) في ب-ج: الشبان.
(٣) في ط: آخر الزمان.
(٤) في ط: على أشباه الرجال.
(٥) في ط: الصراط المستقيم.
(٦) في ط: ثنيات.
(٧) في ب-ط: برزيته وفي ج: بتزويقه.

---

(1) هو القاضي: عياض بن موسى بن عياض بن عمرو بن موسى بن عياض عالم المغرب العلامة أبو الفضل اليحصبي السبتي الحافظ والفقيه المالكي الكبير.
ولد سنة ٤٧٦هـ، صنّف التصانيف التي سارت بها الركبان مثل (الشفاء)، (طبقات المالكية)، (شرح صحيح مسلم)، وغيرها وبعد صيته وكان إمام أهل الحديث في وقته وأعلم الناس بعلومه وبالنحو واللغة وكلام العرب وأيامهم وأنسابهم.
ولي قضاء سبتة ثم غرناطة توفى ليلة الجمعة سنة ٥٤٤هـ.

وقال الشيخ ابن حجر الهيتمي في كتابه »الجوهر المنظم في زيارة القبر الشريف النبوي المكرم« ما نصه» :فإن قلت :كيف تحكي الإجماع السابق على مشروعية الزيارة والسفر إليها وطلبها، وابن تيمية من متأخري الحنابلة منكر لمشروعية ذلك كله كما رءاه السبكي في خطه، وأطال أعني ابن تيمية في الاستدلال لذلك بما تمجُّه الأسماع وتنفر عنه الطباع، بل زعم حرمة السفر لها إجماعًا، وأنه لا تقصر فيه الصلاة، وأن جميع الأحاديث الواردة فيها موضوعة، وتبعه بعض من تأخر عنه من أهل مذهبه؟ قلت :

من هو ابن تيمية حتى يُنظر إليه أو يُعوَّل في شيء من أمور الدين عليه؟ وهل هو إلا كما قال جماعة من الأئمة الذين تعقبوا كلماته الفاسدة وحججه الكاسدة حتى أظهروا عوار سقطاته وقبائح أوهامه وغلطاته كالعز بن جماعة :عبد أضله الله تعالى وأغواه وألبسه رداء الخزي وأرداه، وبوَّأه من قوة الافتراء والكذب ما أعقبه الهوان وأوجب له الحرمان «اهـ.



الأمر بالمقدمة ، وأمّا الوسيلة فهى ما يتوسل أى يتقرّب به إلى الغير كما فى الصحاح . فإن أطلق اسمها على المقدمة فهى من حيث كونها يتقرب بها ، لا من كونها متوقفًا عليها وأما حقيقتها المقصد عليها بعينها ، فيجرى فى وجوبها الخلاف السابق ، وقد يتوقف على ما هو أعمّ منها ، ويختارها العبد للتوسل بها ، وقد لا يتوقف عليها أصلاً ، ولكن يتوهم العبد توقفه أو يخطر بباله أنها موصلة إليه ، ففى هذه الأحوال تسمى وسيلة وقربة ولا يجرى فيها الخلاف الأصولى ، فالوسيلة لا تطلق على المقدّمة حتى يقصد بها التقرّب للمقصود ، ولا تسمى وسيلة بدون هذا القصد إلا تجوّزًا - بمعنى أنها صالحة للتوصل ، ومراد الأصوليين بالمقدّمة ما يتوقف عليها الشىء . سواء قصدها التوصل إليه أم لا ، وبتسليم تراد فهما فلا شك أن الوسيلة لا تكون قربة حتى يقصد بها التقرّب إلى قربة ، فالمراد بكون وسيلة القربة قربة هذا المعنى ، وأمّا تخيل بعض المحرومين أن منع الزيارة أو السفر إليها من باب المحافظة على التوحيد ، وأن ذلك مما يؤدى إلى الشرك فهو تخيل باطل ، دل على غباوة متخيله وخباله ، لأن المؤدى لذلك هو اتخاذ القبور مساجد والعكوف عليها ، وتصوير الصور فيها .

كما ورد فى الأحاديث الصحيحة بخلاف الزيارة والسلام والدعاء ، وكل عاقل يعلم الفرق بينهما ، ويتحقق أن النوع الثانى إذا فعل على المحافظة على آداب الشريعة الغرّاء لا يؤدى إلى محذور البتة ، وأن القائل يمنع ذلك جملة سدًا للذريعة متقوّل على الله سبحانه وتعالى وعلى رسوله ﷺ ، وهنا أمران لا بدّ منهما .

أحدهما : وجوب تعظيم النبى ﷺ ورفع رتبته عن سائر الخلق .

والثانى : إفراد الربوبية واعتقاد أن الربّ تبارك وتعالى منفرد بذاته وصفاته وزفعاله عن جميع خلقه ، فمن اعتقد فى مخلوق مشاركة البارى سبحانه وتعالى فى شئ من ذلك ، فقد أشرك ، ومن قصر بالرسول ﷺ عن شئ من رتبته فقد عصى أو كفر ، ومن بالغ فى تعظيمه ﷺ بأنواع التعظيم ولم يبلغ به ما يختص بالبارى سبحانه وتعالى فقد أصاب الحق ، وحافظ على جانب الربوبية والرسالة جميعًا ، وذلك هو القول الذى لا إفراط فيه ولا تفريط ، فإن قلت كيف تحكى الإجماع السابق على مشروعية الزيارة والسفر إليها وطلبها ، وابن تيمية من متأخرى الحنابلة منكر لمشروعية

ذلك كله ؟ ، كما رآه السبكيّ فى خطه وأطال - أعنى ابن تيمية[1] فى الاستدلال لذلك بما تمجه الأسماع وتنفر عنه الطباع ، بل زعم حرمة السفر لها إجماعًا ، وأنه لا تقصر فيه الصلاة ، وأن جميع الأحاديث الواردة فيها موضوعة ، وتبعه بعض من تأخر عنه من أهل مذهبه ، قلت : من ابن تيمية حتى ينظر إليه أو يعّول فى شئ من أمور الدين عليه ؟ وهل هو إلا كما قال جماعة من الأئمة الذين تعقبوا كلماته الفاسدة وحججه الكاسدة حتى أظهروا عوار سقطاته وقبائح أوهامه وغلطاته كالعز[2] بن جماعة عبد أضله الله تعالى وأغواه وألبسه رداء الخزى ، وأراد وبّأه من قوّة الافتراء والكذب ما أعقبه الهوان ، وأوجب له الحرمان ولقد تصدى شيخ الإسلام وعالم الأنام المجمع على جلالته واجتهاده وصلاحه وإمامته التقىّ السبكى قدس الله روحه ، ونوّر ضريحه للرّد عليه فى تصنيف مستقل ، أفاد فيه وأجاد وأصاب ، وأوضح بباهر حججه طريق الصواب . فشكر الله تعالى مسعاه ، وأدام عليه شآبيب رحمته ورضاه آمين .

ربه وعاه إذا أفرط وفرّط رجع إلى لبه ، لكن إذا غلبت والعياذ بالله تعالى الشقاوه استحكمت الغباوه . فمعاذا بك اللهم من ذلك وضراعة إليك يا رب عزت قدرتك فى أن تديم لنا سلوك أوضح المسالك هذا ، وما وقع من ابن تيمية ، مما ذكر ، وإن كل عثرة

---

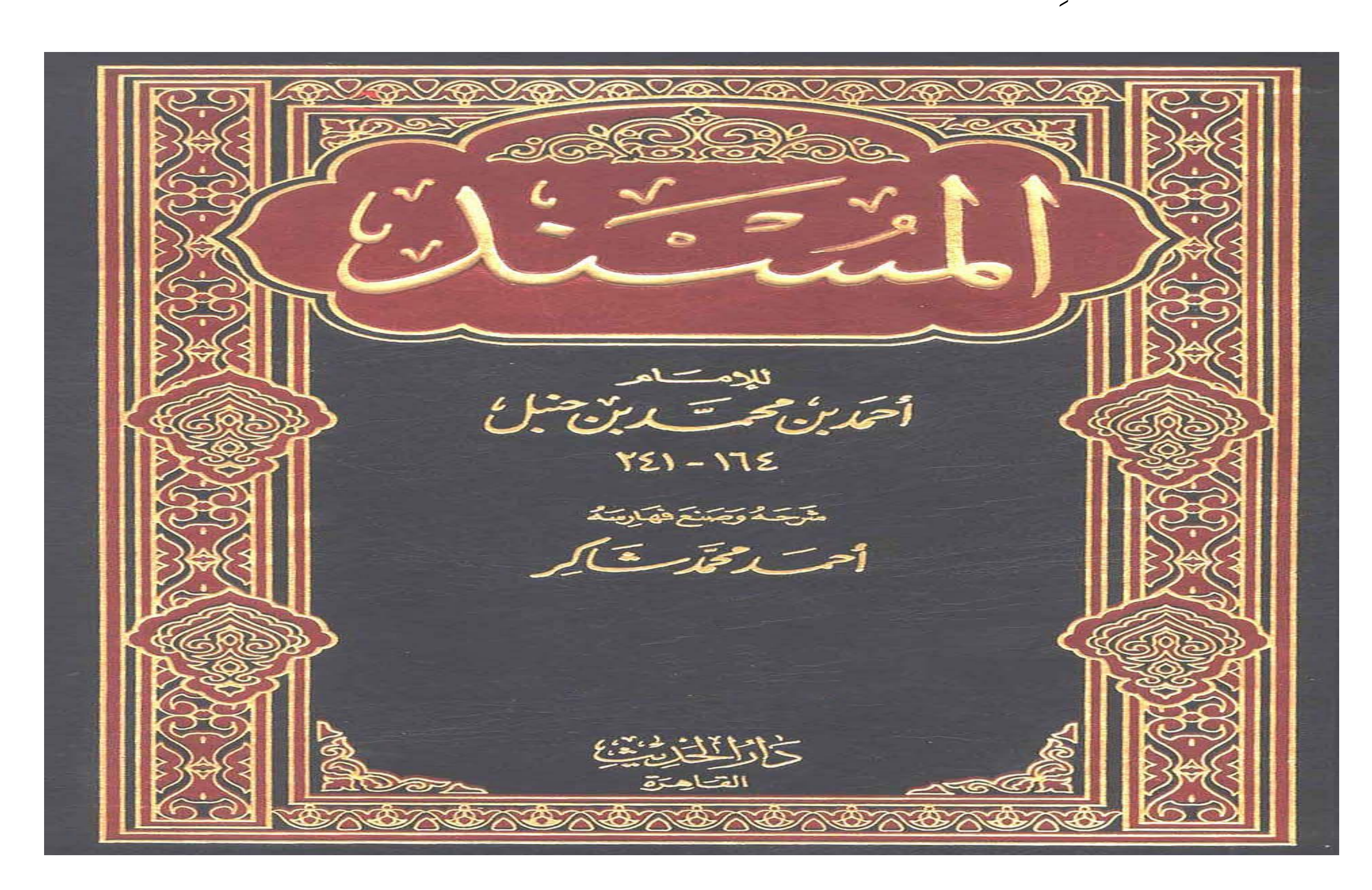
(١) هو أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبى القاسم الحرانى ولد سنة ٦٦١هـ ومات سنة ٧٢٨هـ ، سمع أبا اليسر وابن عبد الدائم ، وعنى بالحديث وخرج وانتقى ، وبرع في الرجال وعلل الحديث وفقهه .
انظر : تذكرة الحفاظ ٤/١٤٩٦ ، الدرر الكامنة ١/١٥٤ ، الذيل على طبقات الحنابلة ٢/٣٨٧ ، شذرات الذهب ٦/٨٠ البدر الطالع ١/٦٣ ، فوات الوفيات ١/٦٢ .

(٢) هو الحافظ الإمام قاضى القضاه عز الدين أبو عمر عبد العزيز بن قاضى القضاه بدر محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الكتانى ولد سنة ٦٩٤هـ ومات سنة ٧٦٧هـ ، له عدة مصنفات منها « المناسك الكبرى » و « الصغرى » ، وولى قضاء الديار المصرية وتدريس الخشابية ، أخذ عنه العراقى ووصفه بالحفظ .
انظر : البدر الطالع ١/٣٥٩ الدرر الكامنة ٢/٤٨٩ ، ذيل تذكرة الحفاظ ٣٦٣ ، شذرات الذهب ٦/٢٠٨ .

نقول وبالله التوفيق :أما استدلاله بحديث» :لا تشدّ الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد مسجدي هذا، ومسجد الحرام، ومسجد الأقصى «لتحريم السفر لزيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم فجوابه :أن أحدًا من السلف لم يفهم ما فهمه ابن تيمية، بل زيارة قبر الرسول سنّة سواء كانت بسفر أو بغير سفر كسكان المدينة، والحنابلة قد نصّوا كغيرهم على كون زيارة قبر النبي سنّة سواء قصدت بالسفر لأجلها أو لم تقصد بالسفر لأجلها.

وأما الحديث فمعناه الذي فهمه السلف والخلف أنه لا فضيلة زائدة في السفر لأجل الصلاة في مسجد إلا السفر إلى هذه المساجد الثلاثة، لأن الصلاة تضاعف فيها إلى مائة ألف وذلك في المسجد الحرام وإلى ألف وذلك في مسجد الرسول وإلى خمسمائة وذلك في المسجد الأقصى .فالحديث المراد به السفر لأجل الصلاة، ويبين ذلك ما رواه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده من طريق شهْر بن حَوْشَب من حديث أبي سعيد مرفوعًا» :لا ينبغي للمَطيّ أن تشد رحاله إلى مسجد يبتغى فيه الصلاة غير المسجد الحرام والمسجد الأقصى ومسجدي هذا «وهذا الحديث حسّنه الحافظ ابن حجر، وهو مبيّن لمعنى الحديث السابق، وتفسير الحديث بالحديث خير من تحريف ابن تيمية، قال الحافظ العراقي في ألفيته في مصطلح الحديث:

وَخَيْرُ مَا فَسَّرتَهُ بالوارِدِ



سعيد عن النبي ﷺ قال «لا تسبوا أصحابي فلو أن أحدكم أنفق/ مثل أحد ٦٤/٣
ذهبا ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه».

١١٥٥٢ـ حدثنا هاشم حدثنا عبد الحميد حدثني شهر قال سمعت أبا سعيد الخدري وذكرت عنده صلاة في الطور فقال قال رسول الله ﷺ «لا ينبغي للمطي أن تشد رحاله إلى مسجد ينبغي فيه الصلاة غير المسجد الحرام والمسجد الأقصى ومسجدي هذا، ولا ينبغي لامرأة دخلت الإسلام أن تخرج من بيتها مسافرة إلا مع بعل أو مع ذي محرم منها، ولا ينبغي الصلاة في ساعتين في النهار من بعد صلاة الفجر إلى أن ترحل الشمس ولا بعد صلاة العصر إلى أن تغرب الشمس، ولا ينبغي الصوم في يومين من الدهر يوم الفطر من رمضان ويوم النحر».

١١٥٥٣ـ حدثنا عبد الواحد يعني ابن زياد ثنا إسحق بن سرقي مولى عبد الله بن عمر عن عبد الله بن عمر قال حدثني أبو سعيد الخدري

(١١٢٥٢) إسناده حسن. لأجل شهر بن حوشب، وقد سبق أن قلنا إن أحمد وابن معين وثقاه وتكلم فيه جماعة، وعبد الحميد هو ابن بهرام الفزاري ثقة، وهاشم هو ابن القاسم يتكرر كثيراً والحديث تقدم في ١٠٩٨١.

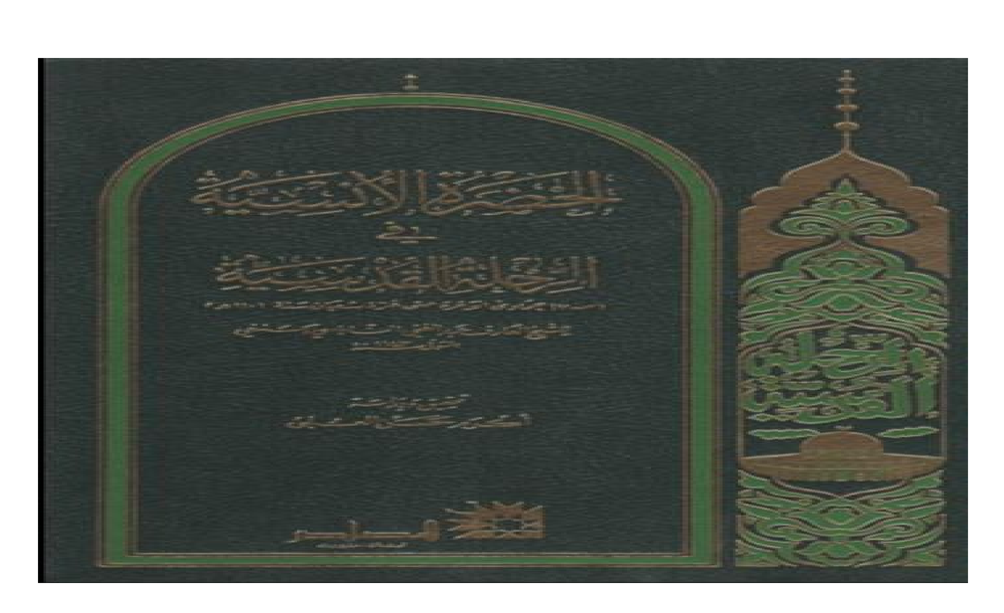
(١١٥٥٣) إسناده صحيح. وإسحاق بن سرقي مولى عبد الله بن عمر ذكره البخاري في التاريخ الكبير ٣٩٢/١ و أورد له هذا الحديث، وذكر له متابعين اثنين وسماه ابن شرقي، ونقل ابن أبي حاتم عن أبيه عن أبي زرعة أنه وثقه مرة ومرة قال لا بأس به (الجرح ٢٢٤/٢).

ولفظ (قبري) رواه أبو يعلى الموصلي في مسنده ٤٩٦/٢ رقم ١٣٤١ ولكن قال في إسناده إسحاق بن شرقي عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن عبد الله بن عمر عن جده ابن عمر، وقال الشيخ حسين سليم محقق مسند أبي يعلى: إن فيه انقطاعاً بين أبي بكر وجده ابن عمر.

قال الشيخ عبد الغني النابلسي في كتابه » الحضرة الأنسية في الرحلة القدسية « ما نصّه» :وليس هذا بأوَّل ورطةٍ وقع فيها ابن تيمية وأتباعه فإنَّه جعل شد الرحال إلى بيت المقدس معصية كما تقدم ذكر ذلك وردّه، ونهى عن التوسّل بالنبي صلى الله عليه وسلم إلى الله تعالى وبغيره من الأولياء أيضًا، وخالف الإِجماع من الأئمة الأربعة في عدم وقوع الطلاق الثلاث بلفظة واحدة، إلى غير ذلك من

التهوُّرات الفظيعة الموجبة لكمال القطيعة التي استوفاها الشيخُ العلاَّمةُ والعمدةُ الفهّامة تقي الدين الحصني الشّافعي رحمه الله تعالى في كتاب مستقلّ في الردّ على ابن تيمية وأتباعه وصرَّح فيه بكفره.«

ثم قال» :قال الشيخُ شهاب الدين أحمد بن حَجَر في كتابه الجوهر المنظّم في زيارة القبر المكرَّم، بعد أن تكلَّم في شأن ابن تيمية بكلام كثير :ولقد تصدَّى شيخ الإسلام وعالم الأنام، المجمع على جلالته واجتهاده وصلاحه وأمانته التقي السبكي قدَّس الله روحه، للرد عليه في تصنيف مستقلّ أفاد فيه وأجاد وأصاب، وأوضح بباهر حججه طريق الصَّواب، فشكر الله مسعاه، وأدام عليه شآبيب رحمته ورضاه«، انتهى.



وليس هذا بأوّل ورطةٍ وقع فيها ابن تيمية وأتباعه فإنّه جعل شد الرحال إلى بيت المقدس معصية كما تقدم ذكر ذلك وردّه، ونهى عن التوسّل بالنبي ﷺ إلى الله تعالى وبغيره من الأولياء أيضًا، وخالف الإجماع من الأئمة الأربعة في عدم وقوع الطلاق الثلاث بلفظة واحدة، إلى غير ذلك من التهوُّرات الفظيعة الموجبة لكمال القطيعة التي استوفاها الشيخُ العلاَّمةُ والعمدةُ الفهّامة تقي الدين الحصني الشافعي رحمه الله تعالى في كتاب مستقلّ في الردّ على ابن تيمية وأتباعه وصرَّح فيه بكفره.

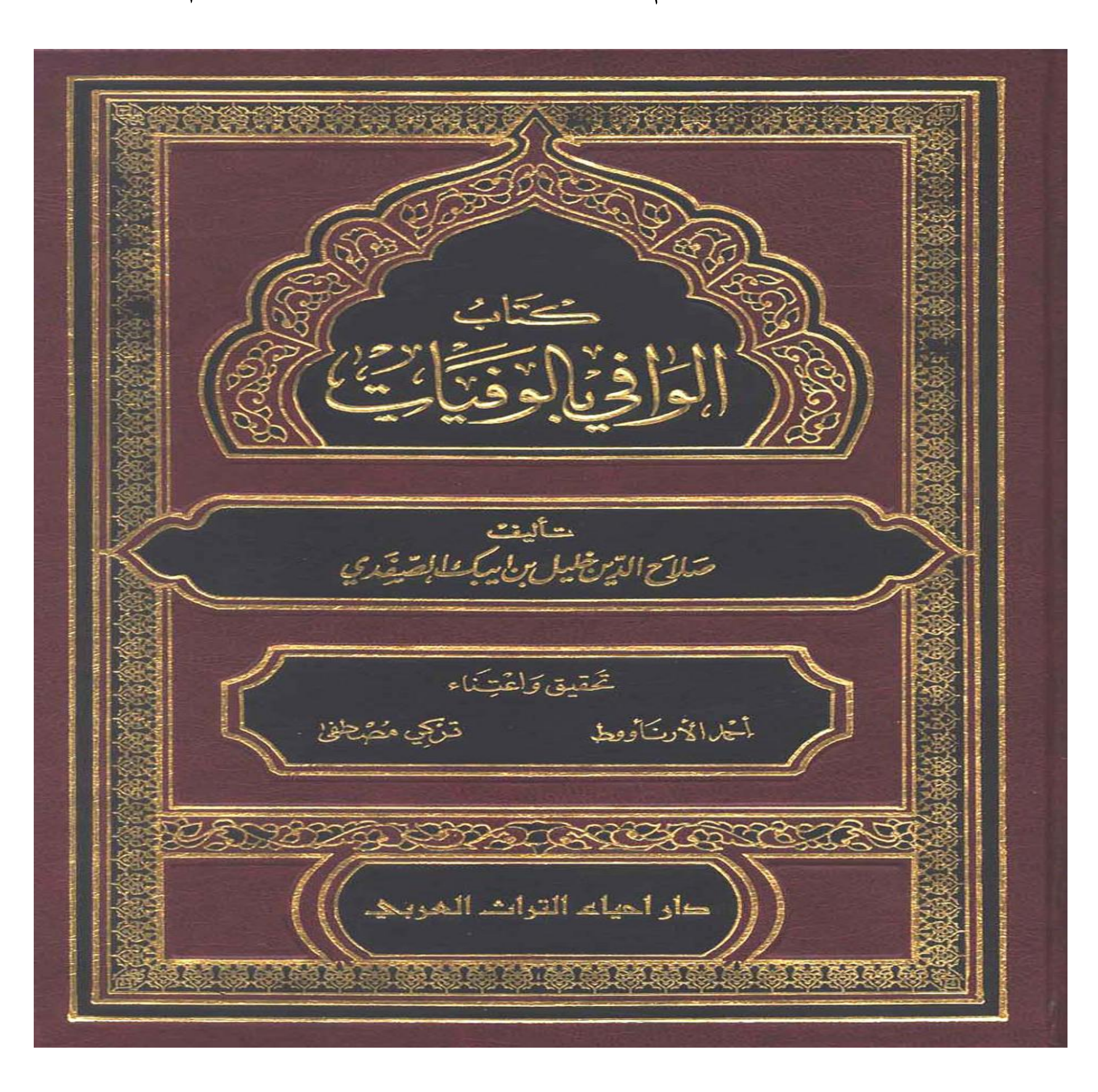
قال الشيخُ شهاب الدين أحمد بن حَجَر في كتابه الجوهر المنظّم في زيارة القبر المكرَّم، بعد أن تكلَّم في شأن ابن تيمية بكلام كثير: ولقد تصدَّى شيخ الإسلام وعالم الأنام، المجمع على جلالته واجتهاده وصلاحه وأمانته التقي السبكي قدَّس الله روحه، للرد عليه في تصنيف مستقلّ أفاد فيه وأجاد وأصاب، وأوضح بباهر حججه طريق الصَّواب، فشكر الله مسعاه، وأدام عليه شآبيب رحمته ورضاه.

قال صلاح الدين الصفدي أثناء ذكره لمؤلفات الحافظ المجتهد تقي الدين علي السبكي ما نصه :
»وكتاب شفاء السقام في زيارة خير الأنام ردًّا عليه أيضًا –أي على ابن تيمية –في إنكاره سفر الزيارة، وقرأته عليه بالقاهرة سنة سبع وثلاثين وسبع مائة من أوله إلى ءاخره، وكتبت عليه طبقة جاء مما فيها نظمًا:

لقولِ ابنِ تيميةٍ زُخرف　　　　أتى في زيارةِ خيرِ الأنام

فجاءَت نفوسُ الورَى تشتكي　　　　إلى خيرِ حَبْرٍ وأزكَى إمام

فصنَّف هذا وَدَاوَاهُمُ　　　　فكانَ يقينًا شِفَاءَ السَّقَام



فرآهُمُ متفرقين على المدَى   في كل فنٍّ واحدٍ قد أدركَه
فأتى به من بعدهم فأتى بما   جاؤوا به جمعاً فكان الفذلكه

وتصانيفه تشهد لي بما ادعيت وتؤيد ما أتيت به ورويت. فدونك وإياها ورشف كؤوس حُميًّاها، وتناول نجومها إن وصلت إلى ثُريّاها.

ولد أول يوم من صفر سنة ثلاث وثمانين وستمائة، وقرأ القرءان العظيم بالسَّبْع. واشتغل بالتفسير والحديث والفقه والأُصولَين والنحو والمنطق والخِلاف العَميدي، والفرائض، وشيء من الجبر والمقابلة. ونظر في الحِكْمة وشيء من الهندسة والهيئة، وشيءٍ يسيرٍ من الطب. وتلقَّى كل ما أخذه من ذلك عن أكثر أهله، ممن أدركه من العلماء الأفاضل. فمن مشاهير شيوخه في القراءات: تقي الدين الصائغ، وفي التفسير علم الدين العراقي، وفي الحديث الحافظ شرف الدين الدمياطي، وبه تخرَّج في الحديث وأخذ باقي العلوم عن جماعةٍ غيرهم، فالفقه أخذه عن الإمام نجم الدين ابن الرِفعه. والأُصول أخذها عن علاء الدين الباجي، والنحو عن العَلاَّمة أثير الدين أبي حيَّان، وغير ذلك عن غيرهم.

ورحَل في طلب الحديث إلى الإسكندرية والشام، فمن مشاهير أشياخه في الرواية: ابن الصوَّاف وابن جماعة والدمياطي وابن القَيِّم وابن عبد المنعم وزينب. هؤلاء بمصر والإسكندرية، والذين بالشام: ابن الموازيني وابن مشرّف والمطعم وغيرهم. والذين بالحجاز: رضِيّ الدين إمام المُقام وغيره. وصنَّف كثيراً إلى الغاية، من ذلك:

الدرّ النظيم في تفسير القرآن العظيم، عمل منه مجلدين ونصفاً، وتكملة المجموع في شرح المهذّب، ولم يكمل. والابتهاج في شرح المِنهاج في الفقه، بلغ فيه يومئذٍ[. . .][1] والتحقيق في مسألة التعليق، رداً على تقي الدين ابن تيمية في الطلاق. وكان الناس قد عملوا عليه ردوداً ووقف عليها، فما أثنى على شيءٍ منها غير هذا، وقال: هذا ردّ فقيه. وكتاب «شفاء السقام في زيارة خير الأنام» رداً عليه أيضاً في إنكاره سَفَر الزيارة، وقرأته عليه بالقاهرة سنة سبع وثلاثين وسبعمائة من أوله إلى آخره، وكتبت عليه طبقةً جاء مما فيها نظماً [المتقارب]:

لِقولِ ابن تيميةٍ زُخرف   أتى في زيارة خَيرِ الأنام
فجاءت نفوسُ الورَى تشتكي   إلى خيرِ حَبْرٍ وأزكى إمام
فصنف هذا وداواهُمُ   فكان يقيناً شفاء السَّقام

(١) بياض في الأصل يقارب السطر.

قال الحافظ المجتهد تقي الدين السبكي في « كتابه شفاء السقام » ما نصه» :الباب الثالث :فيما ورد في السفر إلى زيارته صلى الله تعالى عليه وسلم صريحًا، وبيان أن ذلك لم يزل قديمًا وحديثًا، وممن روي ذلك عنه من الصحابة بلال بن أبي رباح مؤذن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ورضي الله عنه، سافر من الشام إلى المدينة لزيارة قبره صلى الله تعالى عليه وسلم، روينا ذلك بإسناد جيد إليه،

وهو نص في الباب «اهـ، ثم قال في الباب الرابع من الكتاب ما نصه» :قال القاضي عياض رحمه الله تعالى :وزيارة قبره صلى الله تعالى عليه وسلم سنَّة بين المسلمين مجمع عليها وفضيلة مرغب فيها «اهـ،

ثم أفاض في نقل استحبابها عن أعيان من العلماء من المذاهب الأربعة، فنقل ذلك عن الشافعية :عن القاضي أبي الطيب الطبري، والمحاملي، والحليمي، والماوردي، والروياني، والقاضي حسين، والشيخ أبي إسحق الشيرازي، وعن الحنفية :عن أبي منصور الكرماني في مناسكه، وعبد الله بن محمود في شرح المختار، وأبي الليث السمرقندي في فتاواه، والسروجي في الغاية، وعن الحنابلة :عن أبي الخطاب الكواذاني في الهداية، وأبي عبد الله السامري في المستوعب، ونجم الدين بن حمدان في الرعاية الكبرى، وعن المالكية :عن أبي عمران الفاسي، والشيخ ابن أبي زيد.

ثم ذكر حديث أبي داود» :ولا تجعلوا قبري عيدًا «وأجاب عنه بثلاثة أجوبة:

.– 1يحتمل أن يكون المراد به الحث على كثرة زيارة قبره صلى الله عليه وسلم، وأن لا يهمل حتى لا يزار إلا في بعض الأوقات كالعيد الذي لا يأتي في العام إلا مرتين.

.– 2ويحتمل أن يكون المراد لا تتخذوا له وقتًا مخصوصًا لا تكون الزيارة إلا فيه، وزيارة قبره صلى الله عليه وسلم ليس لها يوم بعينه بل أي يوم كان.

.– 3ويحتمل أن يراد أن يجعل كالعيد في العكوف عليه وإظهار الزينة والاجتماع وغير ذلك مما يعمل في الأعياد، بل لا يؤتى إلا للزيارة والسلام والدعاء ثم ينصرف عنه، والله أعلم بمراد نبيه صلى الله عليه وسلم.

الباب الرابع

في نصوص العلماء على أستحباب زيارة قبر سيدنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وبيان أن ذلك مجمع عليه بين المسلمين

قال القاضي عياض رحمه الله ، وزيارة قبره صلى الله عليه وآله وسلم سنة بين المسلمين مجمع عليها ، وفضيلة مرغَّب فيها .

وقال القاضي أبو الطيب : ويستحب أن يزور النبى صلى الله عليه وآله وسلم بعد أن يحج ويعتمر .

وقال المحاملى فى « التجريد » ويستحب للحاج إذا فرغ من مكة أن يزور النبى صلى الله عليه وآله وسلم .

وقال أبو عبد الله الحسين بن الحسن الحليمى فى كتابه المسمى بالمنهاج فى شعب الإيمان فى تعظيم النبى صلى الله عليه وآله وسلم فذكر جملة من ذلك ، ثم قال : وهذا كان من الذين رزقوا مشاهدته وصحبته ، فأما اليوم فمن تعظيمه زيارته .

قال الماوردى فى « الحاوى » أما زيارة قبر النبى صلى الله عليه وآله وسلم فمأمور بها ومندوب إليها .

الباب الثالث

فيما ورد في السفر إلى زيارته صريحا
وبيان أن ذلك لم يزل قديما وحديثا

وممن روى ذلك عنه من الصحابة بلال بن أبى رَبَاح ، مؤذن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، سافر من الشام إلى المدينة لزيارة قبره صلى الله عليه وآله وسلم ، روينا ذلك بإسناد جيد إليه ، وهو نص فى الباب ، وممن ذكره الحافظ أبو القاسم بن عساكر رحمه الله بالإسناد الذى سنذكره ، وذكره الحافظ أبو محمد عبد الغنىّ المَقْدِسِيُّ ، رحمه الله فى « الكمال فى ترجمة بلال » ، فقال : ولم يؤذن لأحد بعد النبى صلى الله عليه وآله وسلم فيما روى إلا مرة واحدة ، فى قدمة قدمها المدينة لزيارة النبى صلى الله عليه وآله وسلم ، طلب إليه الصحابة ذلك ، فأذن ولم يتم الأذان ، وقيل : إنه أذن لأبى بكر الصديق رضى الله عنه فى خلافته .

وممن ذكر ذلك أيضا الحافظ أبو الحجاج المزى أبقاه الله [1]، وها أنا أذكر إسناد ابن عساكر فى ذلك .

أنبأنا عبد المؤمن بن خلف وعلى بن محمد بن هارون وغيرهما ، قالوا : أنبأنا القاضى أبو نصر بن هبة الله بن محمد بن مميل الشيرازى إذنا أنبأنا الحافظ أبو القاسم على بن الحسين بن هبة الله بن عساكر الدمشقى

---

(١) كان مزامنا للمؤلف رحمهما الله تعالى.

فقال الشيخ زكى الدين المنذرى : يحتمل أن يكون المراد به الحث على كثرة زيارة قبره صلى الله عليه وآله وسلم ، وأن لا يهمل حتى لا يزار إلا فى بعض الأوقات كالعيد الذى لا يأتى فى العام إلا مرتين ، قال : ويؤيد هذا التأويل ما جاء فى الحديث نفسه [لا تجعلوا بيوتكم قبورا] أى لا تتركوا الصلاة فى بيوتكم حتى تجعلوها كالقبور التى لا يصلّى فيها .

قلت : ويحتمل أن يكون المراد : لا تتخذوا له وقتاً مخصوصا لا تكون الزيارة إلا فيه ، كما ترى كثيرا من المشاهد لزيارتها يوم معين كالعيد ، وزيارة قبره صلى الله عليه وآله وسلم ليس لها يوم بعينه ، بل أى يوم كان ، ويحتمل أيضاً أن يراد أن يجعل كالعيد فى العكوف عليه ، وإظهار الزينة والاجتماع ، وغير ذلك مما يعمل فى الأعياد ، بل لا يؤتى إلا للزيارة والسلام والدعاء ، ثم ينصرف عنه ، والله أعلم بمراد نبيه صلى الله عليه وآله وسلم .

وقال الحافظ أبو زرعة العراقي: «(الحادية عشرة) استدل به على أنه لو نذر إتيان مسجد المدينة لزيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم لزمه ذلك لأنه من جملة المقاصد التي يؤتى لها ذلك المحل بل هو أعظمها، وقد صرح بذلك القاضي ابن كج من أصحابنا فقال: عندي إذا نذر زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم لزمه الوفاء وجهًا واحدًا ولو نذر أن يزور قبر غيره فوجهان. وللشيخ تقي الدين بن تيمية هنا كلام بشع عجيب يتضمن منع شد الرحل للزيارة وأنه ليس من القرب بل بضد ذلك، ورد عليه الشيخ تقي الدين السبكي في شفاء السقام فشفى صدور المؤمنين. وكان والدي رحمه الله يحكي أنه كان

معادلا للشيخ زين الدين عبد الرحيم بن رجب الحنبلي في التوجه إلى بلد الخليل عليه السلام فلما دنا من البلد قال: نويت الصلاة في مسجد الخليل ليحترز عن شد الرحل لزيارته على طريقة شيخ الحنابلة ابن تيمية، قال: فقلت: نويت زيارة قبر الخليل عليه السلام، ثم قلت له: أما أنت فقد خالفت النبي صلى الله عليه وسلم لأنه قال: «لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد» وقد شددت الرحل إلى مسجد رابع، وأما أنا فاتبعت النبي صلى الله عليه وسلم لأنه قال: «زوروا القبور» ، أفقال إلا قبور الأنبياء؟ قال: فبهت.

قلت: ويدل على أنه ليس المراد إلا اختصاص هذه المساجد بفضل الصلاة فيها وأن ذلك لم يَرِد في سائر الأسفار قوله في حديث أبي سعيد المتقدم: لا ينبغي للمطي أن تشد رحاله إلى مسجد تبتغى فيه الصلاة غير كذا وكذا، فبين أن المراد شد الرحال إلى مسجد تبتغى فيه الصلاة لا كل السفر، والله أعلم» اهـ.

كتاب

طرح التثريب في شرح التقريب

وهو شرح على

المتن المسمى بـ (تقريب الأسانيد وترتيب المسانيد) للامام الأوحد والعالم الأجل
حافظ عصره ، وشيخ وقته ، مجدد المائة الثامنة ، زين الدين أبي الفضل
عبد الرحيم بن الحسين العراقي المولود عام ٧٢٥ المتوفى عام ٨٠٦ هـ
وهذا الشرح له ولولده الحافظ الفقيه المتفنن قاضي مصر
ولي الدين أبي زرعة العراقي المولود عام ٧٦٢
المتوفى عام ٨٢٦ هـ أكمله عام ٨١٨ هـ
رحمهما الله تعالى ونفع بهما

الناشر

دار

إحياء التراث العربي

بيروت - لبنان

(الجزء السادس)

قوبل على أربع نسخ منها ما هو على نسخة المؤلف

المكتوبة) ويوافقه ماذكره ابن حزم الظاهرى انه لو نذر الصلاة فى أحد المساجد الثلاثة لم يلزمه الصلاة فيها إلا فى الفرض فان كان نذر صلاة تطوع لم يلزمه شىء ﴿الثامنة﴾ واستدل به على أن من نذر إتيانه وأطلق لزمه إتيانه بحج أو عمرة وهذا هو الصحيح عند أصحابنا ﴿التاسعة﴾ واستدل به على أنه لو نذر إتيانه بلا حج ولا عمرة انعقد نذره ولزمه اتيانه بحج أو عمرة ولغا قوله بلا حج ولا عمرة لأن هذا هو المفهوم من إتيانه فليلغوا مايخالفه وهو أحد الوجهين لأصحابنا وصححه النووى ﴿العاشرة﴾ استدل به على أنه لو نذر الصلاة بمسجد النبي ﷺ لزمه ذلك وتعين للصلاة فيه وهو أصح قولى الشافعى رحمه الله وهو مذهب المالكية والحنابلة لكنه يخرج عن نذره بالصلاة فى المسجد الحرام على أصح الوجهين عند أصحابنا وبه قال الحنابلة ﴿الحادية عشرة﴾ استدل به على أنه لو نذر إتيان مسجد المدينة لزيارة قبر النبي ﷺ لزمه ذلك لانه من جملة المقاصد التى يؤتى لها ذلك المحل بل هو أعظمها وقد صرح بذلك القاضى ابن كج من أصحابنا فقال عندى إذا نذر زيارة قبر النبي ﷺ لزمه الوفاء وجها واحدا ولو نذر أن يزور قبر غيره فوجهان وللشيخ تقى الدين بن تيمية هنا كلام بشع عجيب يتضمن منع شد الرحل للزيارة وأنه ليس من القرب بل بضد ذلك، ورد عليه الشيخ تقى الدين السبكى فى شفاء السقام فشفى صدور المؤمنين وكان والدى رحمه الله يحكى أنه كان معادلا للشيخ زين الدين عبد الرحيم بن رجب الحنبلى فى التوجه الى بلد الخليل عليه السلام فلما دنا من البلد قال نويت الصلاة فى مسجد الخليل ليحترز عن شد الرحل لزيارته على طريقة شيخ الحنابلة ابن تيمية قال فقلت نويت زيارة قبر الخليل عليه السلام ثم قلت له أما انت فقد خالفت النبي ﷺ لأنه قال لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد وقد شددت الرحل إلى مسجد رابع وأما أنا فاتبعت النبي ﷺ لأنه قال زوروا القبور. أفقال إلا قبور الأنبياء ؟ قال فبهت (قلت) ويدل على أنه ليس المراد إلا اختصاص هذه المساجد بفضل الصلاة فيها وأن ذلك لم يرد فى سائر الأسفار قوله فى حديث أبى سعيد المتقدم (لاينبغى للمطى أن تشد رحاله إلى مسجد تبتغى فيه الصلاة غير كذا وكذا) فبين أن المراد شد الرحل الى مسجد تبتغى فيه الصلاة لا كل سفر والله أعلم.

انتهى الجزء الأول يتبع الجزء الثاني

.14بيان انحراف ابن تيمية عن سيدنا علي

(1)إثبات بغض ابن تيمية لأمير المؤمنين عليّ رضي الله عنه

إثبات بغض ابن تيمية لأمير المؤمنين عليّ رضي الله عنه

الجزء الاول

يعلم مما تقدم أن تسفيه ابن تيمية لقتال علي رضي الله عنه دليل على أنه يضمر ضغينة لسيدنا علي، ويؤيد هذا قول الحافظ ابن حجر في لسان الميزان عند ترجمة والد الحلي الذي ألف ابن تيمية كتابه منهاج السنة النبوية في الرد عليه ونصه» :وكم من مبالغة له لتوهين كلام الحلي أدت به أحيانًا إلى تنقيص علي رضي الله عنه «اهـ.

أقول :ولقد صدق الحافظ ابن حجر في قوله هذا.

قال العلامة علوي بن طاهر الحداد في كتابه »القول الفصل فيما لبني هاشم من الفضل «في الجزء الثاني منه ما نصه» :وفي منهاجه من السب والذم الموجه المورد في قالب المعاريض ومقدمات الأدلة في أمير المؤمنين علي والزهراء البتول والحسنين وذريتهم ما تقشعر منه الجلود وترجف له القلوب، ولا سبب لعكوف النواصب والخوارج على كتابه المذكور إلا كونه يضرب على أوتارهم ويتردد على أطلالهم وءاثارهم، فكن منه ومنهم على حذر «اهـ.

ومما هو صريح في بغضه لعلي ما ذكره في منهاجه ونصه» :فإن الناس متنازعون في أول من أسلم فقيل أبو بكر أول من أسلم فهو أسبق إسلامًا من علي، وقيل إن عليًّا أسلم قبله لكن علي كان صغيرًا وإسلام الصبي فيه نزاع بين العلماء «اهـ.

ويقول في موضع ءاخر منه ما نصه» :وعلي يثبت له حكم الكفر والإيمان وهو دون البلوغ، والصبي المولود بين أبوين كافرين يجري عليه حكم الكفر في الدنيا باتفاق المسلمين، وإذا أسلم قبل البلوغ على قولين للعلماء، بخلاف البالغ فإنه يصير مسلمًا باتفاق المسلمين، وكان إسلام الثلاثة مخرجًا لهم من الكفر باتفاق المسلمين، وأما إسلام علي فهل يكون مخرجًا له من الكفر على قولين مشهورين، ومذهب الشافعي أن إسلام الصبي غير مخرج له من الكفر «اهـ.

ثم لإظهار حقده وبغضه لعلي يفتري على الصحابة والتابعين فيقول في المنهاج ما نصه» :ولم يكن كذلك علي فإن كثيرًا من الصحابة والتابعين كانوا يبغضونه ويسبونه ويقاتلونه «اهـ، ثم يقول فيه أيضًا ما نصه : »وقد علم قدح كثير من الصحابة في علي «اهـ.

تعالى: ﴿وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ﴾ [محمد: ٣٠]، قال ببغضهم علياً، ولم يثبت لغيره من الصحابة ذلك فيكون أفضل منهم فيكون هو الإمام.

والجواب المطالبة بصحة النقل:

أولاً، والثاني: أن هذا من الكذب على أبي سعيد عند أهل المعرفة بالحديث.

الثالث: أن يقال لو ثبت أنه قاله فمجرد قول أبي سعيد قول واحد من الصحابة وقول الصاحب إذا خالفه صاحب آخر ليس بحجة باتفاق أهل العلم، وقد علم قدح كثير من الصحابة في علي، وإنما احتج عليهم بالكتاب والسنة لا بقول آخر من الصحابة.

الرابع: بالاضطرار أن عامة المنافقين لم يكن ما يعرفون به في لحن القول هو بغض علي، فتفسير القرآن بهذا فرية ظاهرة.

الخامس: أن علياً لم يكن أعظم معاداة للكفار والمنافقين من عمر، بل، ولا نعرف أنهم كانوا يتأذون منه فكان بغضهم لعمر أشد.

السادس: أن في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «آية الإيمان حب الأنصار وآية النفاق بغض الأنصار»[1]، وقال: «لا يبغض الأنصار رجل يؤمن بالله واليوم الآخر»، فكان معرفة المنافقين في لحنهم ببغض الأنصار أولى. فإن هذه الأحاديث أصح مما يروى عن علي أنه قال لعهد النبي الأمي إليّ أنه لا يحبني إلاّ مؤمن، ولا يبغضني إلاّ منافق، فإن هذا من أفراد مسلم وهو من رواية عدي بن ثابت عن زرّ بن حبيش عن علي والبخاري أعرض عن هذا الحديث بخلاف أحاديث الأنصار فإنها مما اتفق عليه أهل الصحيح كلهم البخاري وغيره، وأهل العلم يعلمون يقيناً أن النبي ﷺ قاله وحديث علي قد شك فيه بعضهم.

السابع: أن علامات النفاق كثيرة كما ثبت في الصحيحين عن النبي ﷺ أنه قال: «آية المنافق ثلاث إذا حدّث كذب، وإذا وعد أخلف، وإذا اؤتمن خان»[2]، فهذه علامات ظاهرة، فعلم أن علامات النفاق لا تختص بحب شخص أو طائفة، ولا بغضهم إن كان ذلك من العلامات، ولا ريب أن من أحب علياً لله بما يستحقه من المحبة لله فذلك من الدليل على إيمانه، وكذلك من أحب الأنصار لأنهم نصروا الله

---

(١) أخرجه البخاري في فضائل الصحابة، باب حب الأنصار من الإيمان، حديث ٣٥٧٢.
(٢) أخرجه البخاري في الجزية والموادعة، حديث ٣١٧٨.

الوجه الثاني: أن هذين الحديثين من الكذب باتفاق أهل المعرفة بالحديث.

الثالث: قوله إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات عام في جميع المؤمنين فلا يجوز تخصيصها، بعلي بل هي متناولة لعلي وغيره، والدليل على ذلك أن الحسن والحسين وغيرهما من المؤمنين الذين تعظمهم الشيعة داخلون في الآية فعلم بذلك الإجماع على عدم اختصاصها بعلي، وأما قوله: ولم يثبت مثل ذلك لغيره من الصحابة فممنوع كما تقدم، فإنهم خير القرون فالذين آمنوا وعملوا الصالحات فيهم أفضل منهم في سائر القرون، وهم بالنسبة إليهم أكثر منهم في كل قرن بالنسبة إليه.

الرابع: أن اللّه قد أخبر أنه سيجعل للذين آمنوا وعملوا الصالحات وداً، وهذا وعد منه صادق، ومعلوم أن اللّه قد جعل للصحابة مودّة في قلب كل مسلم لا سيما الخلفاء رضي اللّه عنهم، لا سيما أبو بكر وعمر، فإن عامة الصحابة والتابعين كانوا يودّونهما وكانوا خير القرون، ولم يكن كذلك علي، فإن كثيراً من الصحابة والتابعين كانوا يبغضونه ويسبونه ويقاتلونه، وأبو بكر وعمر رضي اللّه عنهما قد أبغضهما وسبهما الرافضة والنصيرية والغالية والإسماعيلية لكن معلوم أن الذين أحبوا دينك أفضل وأكثر، وإن الذين أبغضوهما أبعد عن الإسلام أقل بخلاف علي، فإن الذين أبغضوه وقاتلوه هم خير من الذين أبغضوا أبا بكر وعمر، بل شيعة عثمان الذين يحبونه ويبغضون علياً وإن كانوا مبتدعين ظالمين فشيعة علي الذين يحبونه ويبغضون عثمان أنقص منهم علماً وديناً وأكثر جهلاً وظلماً فعلم أن المودة التي جعلت للثلاثة أعظم، وإذا قيل علي قد ادعيت فيه الإلهية والنبوة قيل قد كفرته الخوارج كلها وأبغضته المروانية، وهؤلاء خير من الرافضة الذين يسبون أبا بكر وعمر رضي اللّه عنهما فضلاً عن الغالية واللّه أعلم.

فصـــل

قال الرافضي: البرهان الثالث عشر، قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ [الرعد: ٧]، من كتاب الفردوس عن ابن عباس قال: قال رسول اللّه ﷺ: «أنا المنذر وعلي الهادي بك يا علي يهتدي المهتدون»، ونحوه رواه أبو نعيم وهو صريح في ثبوت الولاية والإمامة.

والجواب من وجوه:

أحدها: أن هذا لم يقم دليل على صحته فلا يجوز الاحتجاج، به وكتاب

الأصنام والصلبان كذلك علي وغيره، وإن قيل كفر الصبي ليس مثل كفر البالغ قيل ولا إيمان الصبي مثل إيمان البالغ، فأولئك يثبت لهم حكم الإيمان والكفر وهم بالغون، وعلي يثبت له حكم الكفر والإيمان وهو دون البلوغ، والصبي المولود بين أبوين كافرين يجري عليه - حكم الكفر في الدنيا باتفاق المسلمين، وإذا أسلم قبل البلوغ على قولين للعلماء بخلاف البالغ فإنه يصير مسلماً باتفاق المسلمين، فكان إسلام الثلاثة مخرجاً لهم من الكفر باتفاق المسلمين، وأما إسلام علي فهل يكون مخرجاً له من الكفر على قولين مشهورين، ومذهب الشافعي إن إسلام الصبي غير مخرج له من الكفر، وأما كون صبي من الصبيان قبل النبوة سجد لصنم أو لم يسجد فهو لم يعرف، فلا يمكن الجزم بأن علياً أو الزبير أو نحوهما لم يسجدوا لصنم.

كما أنه ليس معنا نقل بثبوت ذلك، بل ولا معنا نقل معين عن أحد من الثلاثة أنه سجد لصنم، بل هذا يقال لأن من عادة قريش قبل الإسلام أن يسجدوا للأصنام، وحينئذ فهذا ممكن في الصبيان كما هو العادة في مثل ذلك.

الرابع: أن أسماء الذم كالكفر والظلم والفسق التي في القرآن لا تتناول إلا من كان مقيماً على ذلك، وأما من صار مؤمناً بعد الكفر، وعادلاً بعد الظلم، وبراً بعد الفجور فهذا تتناوله أسماء المدح دون أسماء الذم باتفاق المسلمين.

فقوله عزّ وجل: ﴿لاَ يَنَالُ عَهدِي الظَّالمينَ﴾ [البقرة:١٢٤]، أي ينال العادل دون الظالم، فإذا قدر أن شخصاً كانَ ظالماً ثَم تاب وصار عادلاً يتناوله العهد كما يتناوله سائر آيات المدح والثناء، كقوله تعالى: ﴿إنَّ الأبرَارَ لَفِي نَعِيمٍ﴾ [الإنفطار: ١٣]، وقوله: ﴿إنَّ المُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَنَعيمٍ﴾ [الطور:١٧].

الخامس: أن من قال أن المسلم بعد إيمانه كافر فهو كافر بإجماع المسلمين، فكيف يقال عن أفضل الخلق إيماناً أنهم كفار لأجل ما تقدم.

السادس: أنه قال لموسى: ﴿إنِّي لاَ يَخَافُ لَدَى المُرسَلُونَ إلاَّ مَن ظَلَمَ ثُمَّ بَدَّلَ حُسنًا بَعدَ سُوءٍ فَإِنِّي غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [النمل:١٠ - ١١].

السابع: أنه قال: ﴿إنَّا عَرَضنَا الأمَانَةَ عَلَى السَّمَوات والأرضِ وَالجبَالِ فَأبَينَ أن يَحملنَهَا وَأشفَقنَ منهَا وَحَمَلَهَا الإنسَانُ إنَّهُ كَانَ ظَلُوماً جَهُولاً لّيُعَذّبَ اللَّهُ المُنَافقينَ وَالمُنَافقَات والمُشركينَ وَالمُشركَات وَيَتُوبَ اللَّهُ عَلَى المُؤمنينَ وَالمُؤمنَات﴾ [الأحزاب: ٧٢-٧٣] الآية، فقد أخبر اللّه عن جنس الإنسان أنه ظلوم جهول، واستثنى من العذاب من تاب، ونصوص الكتاب صريحة في أن كل بني آدم لا بد أن يتوب، وهذه

يبغضون علياً، ولهذا كان الذي قتل عمر كافراً يبغض دين الإسلام، ويبغض الرسول وأمته فقتله بغضاً للرسول ودينه وأمته. والذي قتل علياً كان يصلي ويصوم ويقرأ القرآن، وقتله معتقداً أن الله ورسوله حب قتل علي، وفعل ذلك محبة لله ورسوله في زعمه، وإن كان في ذلك ضالاً مبتدعاً، والمقصود أن النفاق في بغض عمر أظهر منه في بغض علي، ولهذا لما كان الرافضة من أعظم الطوائف نفاقاً كانوا يسمون عمر فرعون الأمة، وكانوا يوالون أبا لؤلؤة قاتله الله الذي هو من أكفر الخلق وأعظمهم عداوة لله ورسوله والله أعلم.

فصــــل

قال الرافضي: البرهان السادس عشر، قوله تعالى: ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ أُوْلَئِكَ الْمُقَرَّبُونَ﴾ [الواقعة: ١٠-١١]، روى أبو نعيم عن ابن عباس قال في هذه الآية سابق هذه الأمة علي بن أبي طالب روى الفقيه ابن المغازي الشافعي عن مجاهد عن ابن عباس في قوله: ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُون﴾ [الواقعة: ١٠]، قال سبق يوشع بن نون إلى موسى، وسبق موسى إلى هرون، وسبق صاحب يس إلى عيسى وسبق علي إلى محمد ﷺ، وهذه الفضيلة لم تثبت لغيره من الصحابة فيكون هو الإمام.

والجواب من وجوه:

أحدها: المطالبة بصحة النقل فإن الكذب كثير فيما يرويه هذا وهذا.

الثاني: أن هذا باطل عن ابن عباس، ولو صح لم يكن حجة إذا خالفه من هو أقوى منه.

الثالث: أن الله يقول: ﴿وَالسَّابِقُونَ الأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الأَنْهَارُ﴾ [التوبة: ١٠٠]، وقال تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ بِإِذْنِ اللَّهِ﴾[فاطر: ٣٢] الآية، والسابقون الأولون هم الذين أنفقوا من قبل الفتح وقاتلوا الذين هم أفضل ممن أنفق من بعد الفتح وقاتل ودخل فيهم أهل بيعة الرضوان، وكانوا أكثر من ألف وأربعمائة فكيف يقال أن سابق هذه الأمة واحد.

الرابع: قوله وهذه الفضيلة لم يثبت لغيره من الصحابة ممنوع، فإن الناس متنازعون في أول من أسلم فقيل أبو بكر أول من أسلم فهو أسبق إسلاماً من علي، وقيل إن علياً أسلم قبله، لكن علي كان صغيراً وإسلام الصبي فيه نزاع بين العلماء،

ولم يكتف ابن تيمية بذلك بل ذكر في منهاجه ما نصه» :وقد عتب –يعني النبي –على علي في غير موضع لما أبعد فإنه أراد أن يتزوج بنت أبي جهل واشتكته فاطمة لأبيها وقالت :إن الناس يقولون :إنك لا تغضب لبناتك، فقام خطيبًا وقال :إن بني المغيرة استأذنوني أن يزوجوا بنتهم علي بن أبي طالب وأني لا ءاذن ثم لا ءاذن ثم لا ءاذن إلا أن يريد ابن أبي طالب أن يطلق ابنتي ويتزوج ابنتهم، فإنما فاطمة بَضعة مني، يريبني ما رابها، ويؤذيني ما ءاذاها «اهـ، ثم ذكر بعد نهاية بحثه ما نصه» :وعلي رضي الله عنه

كان قصده أن يتزوج عليها فله في أذاها غرض «اهـ، نعوذ بالله من هذا الافتراء وسوء الظن بعلي بن أبي طالب..

وقال في منهاجه ما نصه» :ويقال لهم ثانيًا :أما أهل السنة فأصلهم مستقيم مطرد في هذا الباب، وأما أنتم فمتناقضون، وذلك أن النواصب من الخوارج وغيرهم الذين يكفّرون عليًّا أو يفسقونه أو يشكون في عدالته من المعتزلة والمروانية وغيرهم لو قالوا لكم :ما الدليل على إيمان علي وإمامته وعدله لم تكن لكم حجة «اهـ..

الجنة فهذا يمكن أنه قاله فإن أم أيمن امرأة صالحة من المهاجرات، فإخباره إنها في الجنة لا ينكر بخلاف قوله عن رجل من أصحابه أنه مع الحق وإن الحق يدور معه حيث دار ولن يفترقا حتى يردا على الحوض، فإنه كلام ينزه عنه رسول اللّه ﷺ.

أما أولاً، فلأن الحوض إنما يرده عليه أشخاص كما قال للأنصار «اصبروا حتى تلقوني على الحوض»[١]، وقال: «أن حوضي لأبعد ما بين أيلة إلى عدن»[٢]، و«إن أول الناس وروداً فقراء المهاجرين الشعث رؤسا الدنس ثياباً الذين لا ينكحون المتنعمات ولا تفتح لهم السدد يموت أحدهم وحاجته في صدره لا يجد لها قضاء»[٣]، رواه مسلم وغيره.

وأما الحق فليس من الأشخاص الذين يردون الحوض، وقد روي أنه قال: «إني تارك فيكم الثقلين، كتاب اللّه وعترتي أهل بيتي لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض»[٤]، فهو من هذا النمط وفيه كلام يذك في موضعه إن شاء اللّه تعالى ولو صح هذا لكان المراد به ثواب القرآن.

أما الحق الذي يدور مع الشخص ويدور الشخص معه، فهو صفة لذلك الشخص لا يتعداه، ومعنى ذلك أنّ قوله صدق، وعمله صالح ليس المراد به أن غيره لم يكن معه شيء من الحق.

وأيضاً فالحق لا يدور مع شخص غير النبي ﷺ، ولو دار الحق مع عليّ حيثما دار لوجب أن يكون معصوماً كالنبي ﷺ، وهم من جهلهم يدّعون ذلك، ولكن من علم أنه لم يكن بأولى بالعصمة من أبي بكر وعمر وعثمان وغيرهم وليس فيهم من هو معصوم علم كذبهم، وفتاويه من جنس فتاوي أبي بكر وعمر وعثمان ليس هو أولى بالصواب منهم، ولا في أقوالهم من الأقوال المرجوحة أكثر مما قاله، ولا كان ثناء النبي ﷺ ورضاه عنه بأعظم من ثنائه عليهم ورضائه عنهم، بل لو قال القائل أنه لا يعرف من النبي ﷺ أنه عَتِبَ على عثمان في شيء، وقد عتب على عليّ في غير موضع لمّا أبعد، فإنه لما أراد أن يتزوّج بنت أبي جهل واشتكته فاطمة لأبيها وقالت أن الناس يقولون أنك لا تغضب لبناتك فقام خطيباً وقال: «إن بني المغيرة استأذنوني

---

(١) أخرجه البيهقي ٦/١٤٤.
(٢) أخرجه مسلم، حديث رقم ٢٤٨.
(٣) أخرجه الطبراني ٢/٤٤٧.
(٤) أخرجه الطبراني في: الكبير، حديث رقم ٥٠٢٥.

أن يزوّجوا بنتهم علي ابن أبي طالب، وإني لا آذن، ثم لا آذن، إلا أن يريد ابن أبي طالب أن يطلق ابنتي ويتزوج ابنتهم، فإنما فاطمة بضعة مني يريبني ما رابها ويؤذيني ما آذاها. ثم ذكر صهراً له من بني عبد شمس فقال حدثني فصدقني ووعدني فوفى لي »[١]، وهو حديث ثابت صحيح أخرجاه في الصحيحين.

وكذلك لما طرقه وفاطمة ليلاً، فقال ألا تصليان فقال له عليّ إنما أنفسنا بيد الله إن شاء أن يبعثنا بعثنا، فانطلق وهو يضرب فخذه ويقول: وكان الإنسان أكثر شيء جدلاً.

وأما الفتاوى فقد أفتى أن المتوفي عنها زوجها وهي حامل تعتدّ أبعد الأجلين، وهذه الفتيا كان قد أفتى بها أبو السنابل بن بعكك على عهد النبي ﷺ، فقال النبي ﷺ: «كذب أبو السنابل وأمثال ذلك كثير ثم بكل حال لا يجوز أن يحكم بشهادته وحده كما لا يجوز له أن يحكم لنفسه.

الوجه السابع: إن ما ذكره عن فاطمة أمر لا يليق بها، ولا يحتجُّ بذلك إلا رجل جاهل يحسب أنه يمدحها وهو بجرجها، فإنه ليس فيما ذكر ما يوجب الغضب عليه، إذ لم يحكم لو كان ذلك صحيحاً إلا بالحق الذي لا يحل لمسلم أن يحكم بخلافه، ومن طلب أن يحكم له بغير حكم الله ورسوله فامتنع فغضب وحلف أن لا يكلّم الحاكم ولا صاحب الحاكم، لم يكن هذا مما يحمد عليه ولا مما يذم به الحاكم، بل هذا إلى أن يكون جرحاً أقرب منه إلى أن يكون مدحاً، ونحن نعلم أن ما يحكى عن فاطمة وغيرها من الصحابة من القوادح كثير منها كذب، وبعضها كانوا فيه متأوّلين، وإذا كان بعضها ذنباً فليس القوم معصومين، بل هم مع كونهم أولياء الله من أهل الجنة لهم ذنوب يغفرها الله لهم، وكذلك ما ذكره من حلفها أنها لا تكلمه ولا صاحبه حتى تلقى أباها وتشتكي إليه أمر لا يليق أن يُذكر عن فاطمة رضي الله عنها فإن الشكوى إنما تكون إلى الله تعالى كما قال العبد الصالح إنما أشكو بثي وحزني إلى الله.

وفي دعاء موسى عليه السلام اللهم لك الحمد وإليك المشتكى وأنت المستعان وبك المستغاث وعليك التكلان، وقال النبي ﷺ لابن عباس «إذا سألت فاسأل الله وإذا استعنت فاستعن بالله»[٢]، ولم يقل سلني واستعن بي، وقد قال

---

(١) أخرجه البخاري، حديث رقم ٥٢٣٠.

(٢) أخرجه الحاكم ٣/٥٤١.

أبيها فإذا دار الأمر بين أذى أبيها وأذاها، كان الاحتراز عن أذى أبيها أوجب وهذا حال أبي بكر وعمر، فإنهما احترزا أن يؤذيا أباها أو يريبانه بشيء فإنه عهد عهداً، وأمر أمراً فخافا إن غيّرا عهده وأمره أن يغضب لمخالفة أمره وعهده ويتأذى بذلك، وكل عاقل يعلم أن رسول الله ﷺ إذا حكم بحكم وطلبت فاطمة أو غيرها ما يخالف ذلك الحكم كان مراعاة حكم النبي ﷺ أولى، فإنّ طاعته واجبة ومعصيته محرمة، ومن تأذّى لطاعته كان مخطئاً في تأذّيه بذلك، وكان الموافق لطاعته مصيباً في طاعته، وهذا بخلاف من آذاها لغرض بعينه لا لأجل طاعة الله ورسوله، ومن تدبّر حال أبي بكر في رعايته لأمر النبي ﷺ وأنه إنما قصد طاعة الرسول ﷺ لا لأمر آخر، عَلِمَ أنّ حاله أكمل وفضل وأعلى من حال عليّ رضي الله عنه، وكلاهما سيد كبير من أكابر أولياء الله المتقين وخرب الله المفلحين وعباد الله الصالحين ومن السابقين الأولين.

ومن أكابر االمقرّبين الذين يشربون بالتسنيم، ولهذا كان أبو بكر رضي الله عنه يقول والله لقرابة رسول الله ﷺ أحب إليّ من أن أصل قرابتي، وقال ارقبوا محمداً ﷺ في أهل بيته رواه البخاري عنه، لكن المقصود أنه لو قدر أن أبا بكر آذاها فلم يؤذها لغرض نفسه بل ليطيع الله ورسوله ويوصل الحق إلى مستحقه، وعلي رضي الله عنه كان قصده أن يتزوج عليها فله في أذاها غرض بخلاف أبي بكر، فعلم أنّ أبا بكر كان أبعد أن يُذمّ بأذاها من عليّ، وأنه إما قصد طاعة الله ورسوله بما لاحظّ له فيه بخلاف عليّ، فإنه كان له حظ فيما رابها به وأبو بكر كان من جنس من هاجر إلى الله ورسوله، وهذا لا يشبه من كان مقصوده امرأة يتزوجها والنبي ﷺ يؤذيه ما يؤذي فاطمة إذا لم يعارض ذلك أمر الله تعالى، فإذا أمر الله تعالى بشيء فعله، وإن تأذى من تأذى من أهله وغيرهم فهو في حال طاعة الله يؤذيه ما يعارض طاعة الله ورسوله.

وهذا الاطلاق كقوله: «من أطاعني فقد أطاع الله ومن أطاع أميري فقد أطاعني ومن عصاني فقد عصى الله ومن عصى أميري فقد عصاني»[١]، ثم قد بيّن ذلك لقوله ﷺ «إنما الطاعة في المعروف»[٢].

فإذا كانت طاعة أمرائه أطلقها ومراده بها الطاعة في المعروف، فقوله من آذاها فقد آذاني يحمل على الأذى في المعروف بطريق الأولى والأحرى؛ لأن طاعة أمرائه فُرِض وضدها معصية كبيرة، وأما فعل ما يؤذي فاطمة فليس هو بمنزلة معصية أمر

---

(١) أخرجه البخاري، حديث رقم ٢٩٥٧.

(٢) أخرجه البخاري، حديث رقم ٧٢٥٧.

المكفرة وغير ذلك، وهذا أمر يعم الصحابة وغيرهم، والحكاية المعروفة عن المسور بن مخرمة، وكان من خيار صغار الصحابة لمّا أتى معاوية، وخلا به، وأمره أن يخبره بجميع ما ينقمه عليه، فذكر له المسور جميع ما ينقم عليه فقال: ومع هذا يا مسور ألك سيئات قال نعم قال: أترجو أن يغفرها اللّه قال: نعم، قال فما جعلك لرحمة اللّه أرجى مني، وإني مع ذلك واللّه ما خيرت بين اللّه وبين غيره إلاّ اخترت اللّه على غيره وواللّه ما أليه من الجهاد وإقامة الحدود، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر أفضل من عملك، وأنا على دين يُقبل من أهله الحسنات، ويُتجاوز لهم عن السيئات، فما جعلك أرجى لرحمة اللّه مني، فقال المسور بن مخرمة: فخصمني أو كما قال.

ويقال لهم ثانيا: أما أهل السنة فأصلهم مستقيم مطرد في هذا الباب، وأما أنتم فمتناقضون، وذلك أن النواصب من الخوارج وغيرهم الذين يُكفِّرون علياً أو يفسقونه أو يشكون في عدالته من المعتزلة والمروانية وغيرهم لو قالوا لكم ما الدليل على إيمان علي وإمامته، وعدله لم تكن لكم حجة. فإنكم إذا احتججتم بما تواتر من إسلامه وعبادته قالوا لكم، وهذا متواتر عن الصحابة والتابعين والخلفاء الثلاثة، وخلفاء بني أمية كمعاوية ويزيد وعبد الملك وغيرهم، وأنتم تقدحون في إيمانهم فليس قدحنا في إيمان علي وغيره إلاّ وقد حكم في إيمان هؤلاء أعظم، والذين تقدحون أنتم فيهم أعظم من الذين نقدح نحن فيهم، وإن احتججتم بما في القرآن من الثناء والمدح، قالوا آيات القرآن عامة متناولة لعيّ وأبي بكر وعمر وعثمان، وغيرهم مثل ما تتناول علياً أو أعظم من ذلك، وأنتم قد أخرجتم هؤلاء من المدح والثناء، فإخراجنا علياً أيسر وإن قلتم بما جاء عن النبي ﷺ في فضائله قالوا هذه الفضائل روتها الصحابة الذين رووا فضائل أولئك فإن كانوا عدولاً فاقبلوا الجميع وإن كانوا فُسّاقاً، فإن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا، وليس لأحد أن يقول في الشهود أنهم إن شهدوا لي، كانوا عدولاً وإن شهدوا عليّ كانوا فُسّاقاً أو أن شهدوا بمدح من أحببته كانوا عدولاً، وإن شهدوا بمدح من أبغضته كانوا فُسّاقاً.

وأما إمامة علي فهؤلاء ينازعونكم في إمامته هم وغيرهم، فإن احتججتم عليهم بالنص الذي تدّعونه، كان احتجاجهم بالنصوص التي يدّعونها لأبي بكر بل للعباس معارضاً لذلك، ولا ريب عند كل من يعرف الحديث أن تلك أولى بالقبول والتصديق، ولذلك يستدل على تصديقها بدلالات كثيرة يعلمها من ليس من علماء أهل الحديث، وإن احتججتم بمبايعة الناس له، قالوا من المعلوم أن الناس اجتمعوا على بيعة أبي بكر وعمر وعثمان أعظم مما اجتمعوا على بيعة علي. وأنتم قدحتم في

وقال أيضًا في منهاجه ما نصه» :وقد أنزل الله تعالى في علي} :يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لاَ تَقْرَبُوا الصَّلاَةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ] {سورة النساء [، لما صلى فقرأ وخلط «اهـ.

وحي خاص، فكان يشاور فيها أبا بكر وعمر وإن دخل غيرهما في الشورى، لكن هما الأصل في الشورى، وكان عمر تارة ينزل القرآن بموافقته فيما يراه، وتارة يتبين له الحق في خلاف ما رآه فيرجع عنه.

وأما أبو بكر فلم يعرف أنه أنكر عليه شيئاً، ولا كان أيضاً يتقدم في شيء، اللّهم إلا لما تنازع هو وعمر فيمن يولي من بني تميم حتى ارتفعت أصواتهما، فأنزل اللّه هذه الآية: ﴿يَا أَيُّها الَّذينَ آمَنُوا لا تَرفَعُوا أَصوَاتَكُم فَوقَ صَوت النَّبيِّ ولا تَجهَرُواْ لَهُ بِالقَول﴾ [الحجرات:٤٩] الآية، وليس تأذي النبي ﷺ في ذلك بأكثر من تأذيه في قصة فاطمة، وقد قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لَكُم أن تُؤذُواْ رَسُولَ اللّه﴾ [الأحزاب: ٥٣]، وقد أنزل اللّه تعالى في علي: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذينَ آمَنُواْ لا تَقرَبُواْ الصَّلاةَ وأَنتُم سُكَارَى حَتّى تَعلَمُوا مَا تَقُولُوا﴾ [النساء:٤٣]، لما صلى فقرأ وخلط وقال النبي ﷺ: ﴿وكَانَ الإنسَانُ أَكثَرَ شَيْءٍ جَدَلاً﴾ [الكهف:٥٤]، لما قال له ولفاطمة: «ألا تصلّيان»، فقالا إنما أنفسنا بيد اللّه سبحانه وتعالى.

فصـــل

قال الرافضي: البرهان التاسع والعشرون، قوله تعالى: ﴿إنَّ اللّهَ ومَلائكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبيِّ يا أيُّها الَّذينَ آمَنُوا صَلُّواْ عَلَيه وَسَلِّمُواْ تَسليماً﴾ [الأحزاب:٥٦]، من صحيح البخاري عن كعب بن عجرة، قال سألنا رسول اللّه ﷺ فقلنا يا رسول اللّه كيف الصلاة عليكم أهل البيت، فإن اللّه علّمنا كيف نسلّم، قال: «قولوا اللّهم صلِّ على محمد وعلى آل محمد»(١).

وفي صحيح مُسْلم قلنا يا رسول اللّه أمّا السّلام عليك فقد عرفناه، فكيف الصلاة عليك، فقال قولوا: «اللّهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صلّيت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم»(٢)، ولا شك أن علياً أفضل آل محمد فيكون أولى بالإمامة.

والجواب: أنه لا ريب أن هذا الحديث صحيح متفق عليه، وأن عليّاً من آل محمد الداخلين في قوله اللهم صل على محمد وعلى آل محمد، ولكن ليس هذا من خصائصه، فإنّ جميع بني هاشم داخلون في هذا كالعباس وولده، والحارث بن عبد المطلب، وكبنات النبي ﷺ زوجتي عثمان رقية وأم كلثوم وبنته فاطمة، وكذلك

(١) أخرجه البخاري في الدعوات، حديث ٦٣٥٧.
(٢) أخرجه مسلم في الصلاة، حديث ٤٠٦.

والجواب :ما رواه الحاكم في المستدرك بالإسناد عن علي رضي الله عنه قال :دعانا رجل من الأنصار قبل تحريم الخمر، فَحَضَرَت صلاة المغرب فتقدم رجل فقرأ} :قُلْ يَاأَيُّهَا الْكَافِرُونَ] {سورة الكافرون [فالتبس عليه فنزلت} :لاَ تَقْرَبُوا الصَّلاَةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ] {سورة النساء [الآية..

قال الحاكم» :هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وفي هذا الحديث فائدة كثيرة وهي أن الخوارج تنسب هذا السكر وهذه القراءة إلى أمير المؤمنين علي بن أبي طالب دون غيره، وقد برَّأه الله منها فإنه راوي هذا الحديث «اهـ، ووافقه الذهبي على تصحيحه، فابن تيمية خارجيٌّ في هذا الطعن في علي..

(٣١٩٩) أخبرنا محمد بن علي بن دحيم الشيباني حدثنا أحمد بن حازم الغفاري حدثنا أبو نعيم وقبيصة قالا: حدثنا سفيان عن عطاء بن السائب عن أبي عبد الرحمن عن علي رضي الله عنه قال: دعانا رجل من الأنصار قبل تحريم الخمر فحضرت صلاة المغرب، فتقدم رجل فقرأ ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ فالتبس عليه فنزلت ﴿لَا تَقْرَبُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ حَتَّىٰ تَعْلَمُوا۟ مَا تَقُولُونَ﴾ الآية.

هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، [وافقه الذهبي، سيأتي ٤/١٤٢/٧٢٢١ ـ ٧٢٢٣، الترمذي ٣٠٢٦، ضياء ٥٦٦].

وفي هذا الحديث فائدة كثيرة وهي أن الخوارج تنسب هذا السكر وهذه القراءة إلى أمير المؤمنين علي بن أبي طالب دون غيره وقد برأه الله منها فإنه راوي هذا الحديث.

(٣٢٠٠) حدثنا أبو العباس قاسم بن القاسم السياري حدثنا إبراهيم بن هلال حدثنا علي بن الحسن بن شقيق أنبأ الحسين بن واقد عن عمرو بن دينار عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنه: **أن عبد الرحمن بن عوف وأصحاباً له أتوا النبي ﷺ بمكة فقالوا: يا نبي الله! كنا في عز ونحن مشركون فلما آمنا صرنا أذلة، قال: «إني أمرت بالعفو فلا تقاتلوا» فكفوا** فأنزل الله تعالى ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ كُفُّوٓا۟ أَيْدِيَكُمْ وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ ٱلْقِتَالُ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَخْشَوْنَ ٱلنَّاسَ﴾.

هذا حديث صحيح على شرط البخاري ولم يخرجاه. [وافقه الذهبي، سبق ٢/٦٦ ـ ٦٧/٢٣٧٧].

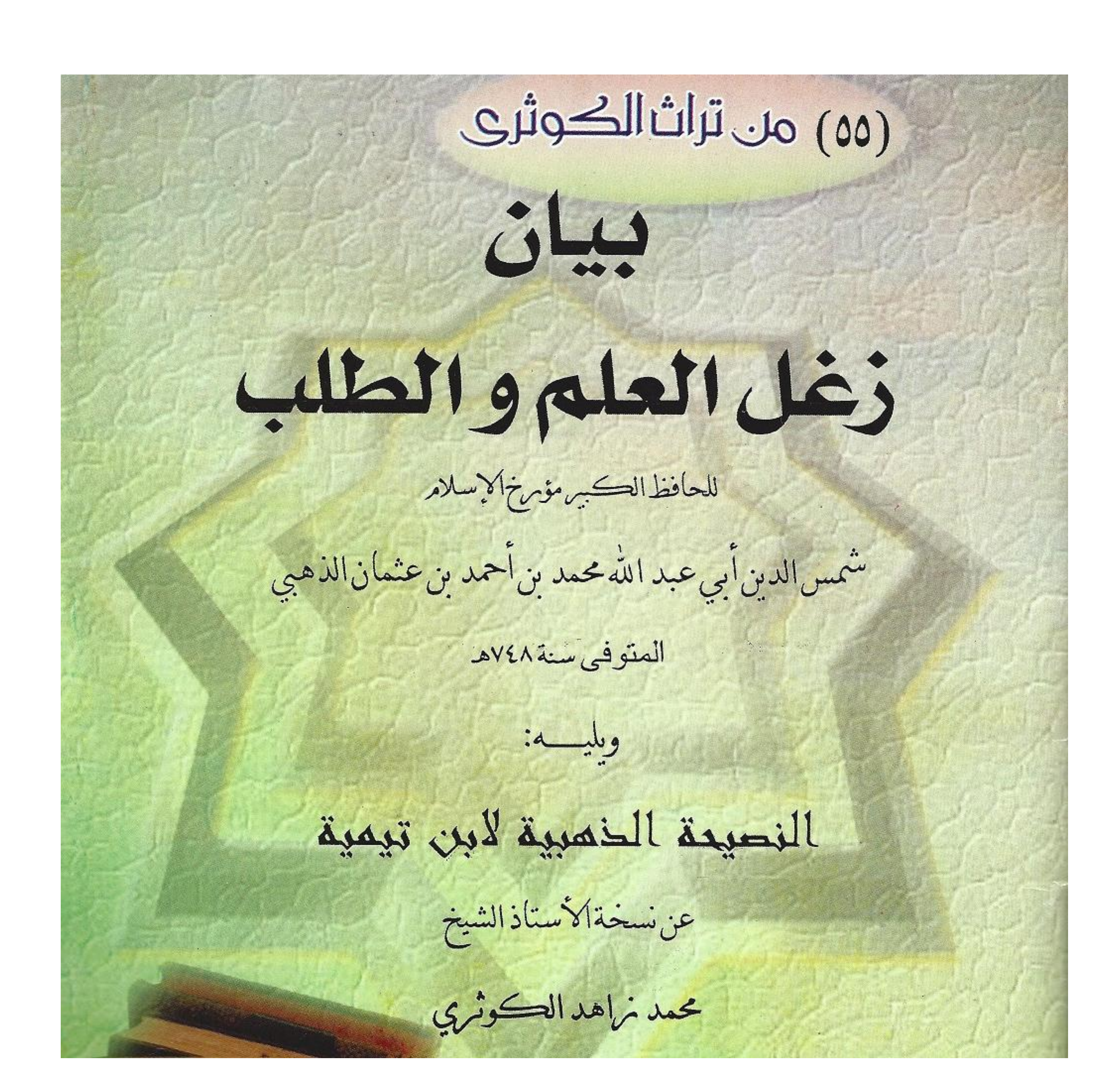
(٣٢٠١) حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب حدثنا محمد بن إسحاق الصغاني حدثنا أبو الجواب حدثنا عمار بن رزيق حدثنا عطاء بن السائب عن أبي يحيى عن ابن عباس رضي الله عنه في قوله تعالى ﴿فَإِن كَانَ مِن قَوْمٍ عَدُوٍّ لَّكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ﴾ قال: كان الرجل يأتي رسول الله ﷺ فيسلم ثم يرجع إلى قومه فيكون فيهم مشركون فيصيبه المسلمون خطأ في سرية أو غزاة فيعتق الرجل رقبة ﴿وَإِن كَانَ مِن قَوْمٍ بَيْنَكُمْ
٣٠٧/٢ وَبَيْنَهُم مِّيثَٰقٌ / فَدِيَةٌ مُّسَلَّمَةٌ إِلَىٰٓ أَهْلِهِۦ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ﴾ قال: يكون الرجل معاهداً وقومه أهل عهد فيسلم إليهم ديته ويعتق الذي أصابه رقبة.

فمن عرف ما ذكرنا من أمر ابن تيمية من سوء رأيه في سيّدنا علي عرف أنه ينطبق عليه حديث مسلم أن عليّا رضي الله عنه قال» :والذي فلق الحبة وبرأ النسَمة إنه لعهد النبي الأمّي إليّ :أن لا يحبّني إلا مؤمن ولا يبغضني إلا منافق«، فليعلم ذلك أنصار ابن تيمية..

تنبيه :سلك ابن تيمية عند كلامه على الأحاديث التي في فضائل علي رضي الله عنه مسلك التوسع في تضعيف هذه الأحاديث بل والحكم على أكثرها بالوضع وذلك ليصرفها عن إثبات فضائل لعلي رضي الله عنه، فحاله ما ذكر الحافظ ابن حجر أنه ردَّ في ردّه كثيرًا من الأحاديث الجياد، يعني الصحيح والحسن..

وليعلم الناظرون أن ابن تيمية يضعّف أحاديث ولا يُبالي بتصحيح الحفاظ لها لشدة تعلق قلبه بتأييد هواه، كما أن من دأبه دعوى اتفاق العلماء على البدع التي يهواها كذبًا وزورًا من غير استحياء من الله ولا من أهل العلم..

فهذا شأن ابن تيمية فإنه يحتج بالحديث الموضوع الذي يوافق هواه ويحاول أن يصححه، ويضعف الأحاديث والأخبار الثابتة المتواترة التي تخالف رأيه وعقيدته، حتى قال فيه تلميذه الذهبي في رسالة أرسلها له على شكل نصيحة بعد كلام ما نصه» :إلى كم تمدح كلامك بكيفية لا تمدح بها والله أحاديث الصحيحين، يا ليت أحاديث الصحيحين تسلم منك، بل في كل وقت تغير عليها بالتضعيف والإهدار أو بالتأويل والإنكار «اهـ


(٥٥) من تراث الكوثري
بيان
زغل العلم و الطلب
للحافظ الكبير مؤرخ الإسلام
شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي
المتوفى سنة ٧٤٨هـ
ويليــه:
النصيحة الذهبية لابن تيمية
عن نسخة الأستاذ الشيخ
محمد زاهد الكوثري

يا مسلم أقدم حمار شهوتك لمدح نفسك، إليَّ كم تصادقها وتعادي الأخيار؟!

إلي كم تصدقها وتزدري بالأبرار؟

إلى كم تعظمها وتصغر العباد؟

إلي متي تخاللها وتمقت الزهاد؟

إلي متي تمدح كلامك بكيفية لا تمدح بها والله أحاديث الصحيحين؟

يا ليت أحاديث الصحيحين تسلم منك، بل في كل وقت تغير عليها بالتضعيف والإهدار أو بالتأويل والإنكار.

أمَا آن لك أن ترعوي ؟!

أمَا حان لك أن تتوب وتنيب؟!

أما أنت في عشر السبعين وقد قرب الرحيل؟ بلي والله.

ما أذكر أنك تذكر الموت، بل تزدري بمن يذكر الموت، فما ظنك تقبل علـــي قولي ولا تصغي إلي وعظي، بل لك همة كبيرة في نقض هذه الورقة بمجلـــدات، وتقطع لي أذناب الكلام ولا تزال تنتصر حتى أقول لك: والبتَّة سكتُّ.

فإذا كان هذا حالك عندي، وأنا الشفوق المحب الواد، فكيف يكون حالك عنـــد أعدائك، وأعداؤك والله فيهم صلحاء وعقلاء وفضلاء؟

كما أن أولياءك فيهم فجرة وكذبة وجهلة وبطلة وعور وبقر.

قد رضيت منك بأن تسبني علانية وتنتفع بمقالتي سرا، (رحم الله امرءاً أهدي إليَّ عيوبي)، فإني كثير العيوب غزير الــذنوب، الويـــل لـــي إن أنـــا لا أتـــوب، ووافضيحتي من علام الغيوب، ودوائي عفو الله ومسامحته وتوفيقه وهدايته.

والحمد لله رب العالمين، وصلي الله علي سيدنا محمد خاتم النبيين، وعلي آله وصحبه أجمعين.

انتهى الجزء الاول يتبع الجزء الثاني

14.بيان انحراف ابن تيمية عن سيدنا علي

(1)بيان انحراف ابن تيمية عن سيدنا علي رضي الله عنه

بيان انحراف ابن تيمية عن سيدنا علي رضي الله عنه

الجزء الاول

ذكر الحافظ ابن حجر العسقلاني في الدرر الكامنة أن ابن تيمية خطّأ أمير المؤمنين عليًّا كرّم الله وجهه في سبعة عشر موضعًا خالف فيها نص الكتاب، وأن العلماء نسبوه إلى النفاق لقوله هذا في علي كرّم الله وجهه، ولقوله أيضًا فيه :إنه كان مخذولا، وإنه قاتل للرئاسة لا للديانة.

بجامع دمشق وصار يضرب بكثرة من حضر جنازته المثل وأقل ما قيل في عددهم أنهم خمسون ألفاً قال الشهاب بن فضل الله: لما قدم ابن تيمية على البريد إلى القاهرة في سنة سبع مائة نزل عند عمي شرف الدين وحضّ أهل المملكة على الجهاد فأغلظ القول للسلطان والأمرء ورتبوا له في مقر إقامته في كل يوم ديناراً ومخففة طعام فلم يقبل شيئاً من ذلك وأرسل له السلطان بقجة قماش فردها. قال ثم حضر عنده شيخنا أبو حيان فقال ما رأت عيناي مثل هذا الرجل ثم مدحه بأبيات ذكر أنه نظمها بديهاً وأنشده إياها:

لما أتانا تقي الدين لاح لنا ... داع إلى الله فرد ما له وزر
على محياه من سيما الأولى صحبوا ... خير البرية نور دونه القمر
حبر تسربل منه دهره حبراً ... بحر تقاذف من أمواجه الدرر
قام ابن تيمية في نصر شرعتنا ... مقام سيد تيم إذ عصت مضر
وأظهر الحق إذ آثاره اندرست ... وأخمد الشر إذا طارت له شرر
كنا نحدث عن حبر يجيء بها ... أنت الإمام الذي قد كان ينتظر

ثم دار بينهما كلام فجرى ذكر سيبويه فأغلظ ابن تيمية القول في سيبويه فنافره أبو حيان وقطعه بسببه ثم عاد ذاماً له وصير ذلك ذنباً لا يغفر. قال وحج ابن المحب سنة ٣٤ فسمع من أبي حيان أناشيد فقرأ عليه هذه الأبيات فقال قد كشطتها من ديواني ولا أذكره بخير فسأله عن السبب في ذلك فقال: ناظرته في شيء من العربية فذكرت له كلام سيبويه فقال يفشر سيبويه. قال أبو حيان وهذا لا يستحق الخطاب ويقال أن ابن تيمية قال له: ما كان سيبويه نبي النحو ولا كان معصوماً بل أخطأ في الكتاب في ثمانين موضعاً ما تفهمها أنت فكان ذلك سبب مقاطعته إياه وذكره في تفسيره البحر بكل سوء وكذلك في مختصره النهر. ورثاه شهاب الدين بن فضل الله بقصيدة رائية مليحة وترجم له ترجمة هائلة تنقل من المسالك إن شاء الله ورثاه زين الدين بن الوردي بقصيدة لطيفة طائية وقال جمال الدين السرمري في أماليه: ومن عجائب ما وقع في الحق من أهل زماننا أن ابن تيمية كان يمر بالكتاب مطالعة مرة فينتقش في ذهنه وينقله في مصنفاته بلفظه ومعناه. وقال الأقشهري في رحلته في حق ابن تيمية: بارع في الفقه والأصلين والفرائض والحساب وفنون أخر وما من فن إلا له فيه يد طولى وقلمه ولسانه متقاربان. قال الطوفي سمعته يقول من سألني مستفيداً حققت له ومن سألني متعنتاً ناقضته فلا يلبث أن ينقطع فأكفى مؤنته. وذكر تصانيفه وقال في كتابه ابطال الحيل عظيم النفع. وكان يتكلم على المنبر على طريقة المفسرين مع الفقه والحديث فيورد في ساعة من الكتاب والسنة واللغة والنظر ما لا يقدر أحد على أن يورده في عدة مجالس كأن هذه العلوم بين عينيه فأخذ منها ما يشاء ويذر ومن ثم نسب أصحابه إلى الغلو فيه واقتضى له ذلك العجب بنفسه حتى زهى على أبناء جنسه واستشعر أنه مجتهد فصار يرد على صغير العلماء وكبيرهم قويهم وحديثهم حتى انتهى إلى عمر فخطأه في شيء فبلغ الشيخ إبراهيم الرقي فأنكر عليه فذهب إليه واعتذر واستغفر وقال في حق علي أخطأ

في سبعة عشر شيئاً ثم خالف فيها نص الكتاب منها اعتداد المتوفى عنها زوجها أطول الأجلين وكان لتعصبه لمذهب الحنابلة يقع في الأشاعرة حتى أنه سب الغزالي فقام عليه قوم كادوا يقتلونه. ولما قدم غازان بجيوش التتر إلى الشام خرج إليه وكلّمه بكلام قوي فهم بقتله ثم نجا واشتهر أمره من يومئذ واتفق أن الشيخ نصر المنبجي كان قد تقدم في الدولة لاعتقاد بيبرس الجاشنكير فيه فبلغه أن ابن تيمية يقع في ابن العربي لأنه كان يعتقد أنه مستقيم وأن الذي ينسب إليه من الاتحاد أو الإلحاد من قصور فهم من ينكر عليه فأرسل ينكر عليه وكتب إليه كتاباً طويلاً ونسبه وأصحابه إلى الاتحاد الذي هو حقيقة الإلحاد فعظم ذلك عليهم وأعانه عليه قوم آخرون ضبطوا عليه كلمات في العقائد مغيرة وقعت منه في مواعيده وفتاويه فذكروا أنه ذكر حديث النزول فنزل عن المنبر درجتين فقال كنزولي هذا فنسب إلى التجسيم ورده على من توسل بالنبي ﷺ أو استغاث فأشخص من دمشق في رمضان سنة خمس وسبعمائة فجرى عليه ما جرى وحبس مراراً فأقام على ذلك نحو أربع سنين أو أكثر وهو مع ذلك يشغل ويفتي إلى أن اتفق أن الشيخ نصراً قام على الشيخ كريم الدين الآملي شيخ خانقاه سعيد السعداء فأخرجه من الخانقاه وعلى شمس الدين الجزري فأخرجه من تدريس الشريفية فيقال إن الآملي دخل الخلوة بمصر أربعين يوماً فلم يخرج حتى زالت دولة بيبرس وخمل ذكر نصر وأطلق ابن تيمية إلى الشام وافترق الناس فيه شيعاً فمنهم من نسبه إلى التجسيم لما ذكر في العقيدة الحموية والواسطية وغيرهما من ذلك كقوله أن اليد والقدم والساق والوجه صفات حقيقية لله وأنه مستوٍ على العرش بذاته فقيل له يلزم من ذلك التحيز والانقسام فقال: أنا لا أسلم أن التحيز والانقسام من خواص الاجسام فالذم بأنه يقول بتحيز في ذات الله ومنهم من ينسبه إلى الزندقة لقوله إن النبي ﷺ لا يستغاث به وإن في ذلك تنقيصاً ومنعاً من تعظيم النبي ﷺ. وكان أشد الناس عليه في ذلك النور البكري فإنه لما عقد له المجلس بسبب ذلك قال بعض الحاضرين يعذر فقال البكري لا معنى لهذا القول فإنه إن كان تنقيصاً يقتل وإن لم يكن تنقيصاً لا يعذر. ومنهم من ينسبه إلى النفاق لقوله في علي ما تقدم ولقوله إنه كان مخذولاً حيث ما توجه وإنه حاول الخلافة مراراً فلم ينلها وإنما قاتل للرياسة لا للديانة ولقوله إنه كان يحب الرياسة وأن عثمان كان يحب المال ولقوله أبو بكر أسلم شيخاً يدري ما يقول وعلي أسلم صبياً والصبي لا يصح إسلامه على قول وبكلامه في قصة خطبة بنت أبي جهل ومات ما نسبها من الثناء على. . . . . .[1] وقصة أبي العاص بن الربيع وما يؤخذ من مفهومها فإنه شنع في ذلك فألزموه بالنفاق لقوله ﷺ لا يبغضك إلا منافق ونسبه قوم إلى أنه يسعى في الإمامة الكبرى فإنه كان يلهج بذكر ابن تومرت ويطريه فكان ذلك مؤكداً لطول سجنه وله وقائع شهيرة. وكان إذا حوقق وألزم يقول لم أرد هذا إنما أردت كذا فيذكر احتمالاً بعيداً قال: وكان من أذكياء العالم وله في ذلك أمور عظيمة منها

(١) بياض بالأصل.

وقد ذكر ابن تيمية ذلك في كتابه المنهاج فقال ما نصه» :وليس علينا أن نبايع عاجزًا عن العدل علينا ولا تاركًا له، فأئمة السنة يسلمون أنه ما كان القتال مأمورًا به لا واجبًا ولا مستحبًّا «اهـ..

ويقول في موضع ءاخر ما نصه...» :وإن لم يكن علي مأمورًا بقتالهم ولا كان فرضًا عليه قتالهم بمجرد امتناعهم عن طاعته مع كونهم ملتزمين شرائع الإسلام«اهـ.

وأعلى درجة وهو أولى بالحق منه باتفاق الناس وعسكر معاوية يعلمون أن علياً أفضل وأحق بالأمر منه، ولا ينكر ذلك منهم إلاّ معاند أو من أعمى الهوى قلبه، ولم يكن معاوية قبل تحكيم الحكمين يدّعي الأمر لنفسه، ولا يتسمى بأمير المؤمنين، وإنما ادّعى ذلك بعد حكم الحكمين، وكان غير واحد من عسكر معاوية يقول له. لماذا نقاتل معك علياً وليس لك سابقته ولا فضله ولا صهره. وهو أولى بالأمر منك فيعترف لهم معاوية بذلك، لكن قاتلوا مع معاوية لظنهم أنّ عسكر عليّ فيهم ظلمة يعتدون عليهم كما اعتدوا على عثمان، وأنهم يقاتلونهم دفعاً لصيالهم عليهم وقتال الصائل جائز.

ولهذا لم يبدؤوهم بالقتال حتى بدأهم أولئك، ولهذا قال الأشتر النخعي أنهم ينصرون علينا لأنّا نحن بدأناهم بالقتال، وعلي رضي اللّه عنه كان عاجزاً عن قهر الظلمة من العسكرين، ولم تكن أعوانه يوافقونه على ما يأمر به وأعوان معاوية يوافقونه، وكان يرى أن القتال يحصل به المطلوب، فما حصل به إلاّ ضد المطلوب، وكان في عسكر معاوية من يتهم علياً بأشياء من الظلم هو بريء منها، وطالب الحق من عسكر معاوية يقول لا يمكننا أن نبايع إلاّ من يعدل علينا، ولا يظلمنا ونحن إذا بايعنا علياً ظلمنا عسكره كما ظلموا عثمان، وعلي إما عاجز عن العدل علينا أو غير فاعل لذلك، وليس علينا أن نبايع عاجزاً عن العدل علينا ولا تاركاً له فأئمة السنة يعلمون أنه ما كان القتال مأموراً به لا واجباً ولا مستحباً، ولكن يعذرون من اجتهد فأخطأ.

وأمّا قوله كان معاوية من المؤلفة قلوبهم، فنعم، وكثير من الطلقاء بل كلهم من المؤلفة قلوبهم كالحارث بن هشام وابن أخيه عكرمة بن أبي جهل وسهيل بن عمرو وصفوان بن أمية وحكيم بن حزام وهؤلاء من خيار المسلمين والمؤلفة قلوبهم، غالبهم حسن إسلامهم، وكان الرجل منهم يُسْلِم أوّل النهار رغبة منه في الدنيا فلا يجيء آخر النهار إلاّ والإسلام أحب إليه مما طلعت عليه الشمس.

وأمّا قوله وقاتل علياً وهو عندهم رابع الخلفاء إمام حق، وكل من قاتل إمام حق فهو باغ ظالم)، فيقال له: أوّلاً الباغي قد يكون متأوّلاً معتقداً أنه على حق، وقد يكون متعمداً يعلم أنه باغ، وقد يكون بغيه من شبهة أو شهوة، وهو الغالب، وعلى كل تقدير فهذا لا يقدح فيما عليه أهل السنة فإنهم لا يُنزّهون معاوية ولا من هو أفضل منه من الذنوب فضلاً عن تنزيههم عن الخطأ في الاجتهاد، بل يقولون أن الذنوب لها أسباب تدفع عقوبتها من التوبة والاستغفار والحسنات الماحية والمصائب

واحد مقدور عليه أو إقامة حد أو تعزير مثل قطع سارق وقتل محارب وحد قاذف لم يجز القتال، وكثيرا ما تثور الفتنة، إذا ظلم بعض طائفة لطائفة أخرى، فإذا أمكن استيفاء حق المظلوم بلا قتال لم يجز القتال وليس في الاية. أن كل من امتنع من مبايعة إمام عدل يجب قتاله بمجرد ذلك، وإن سمي باغيا لترك طاعة الإمام، فليس كل من ترك طاعة الإمام يقاتل والصديق قاتل مانعي الزكاة لكونهم امتنعوا عن أدائها بالكلية، فقوتلوا بالكتاب والسنة، وإلا فلو أقروا بادائها، وقالوا لا نؤديها إليك لم يجز قتالهم عند أكثر العلماء وأولئك لم يكونوا كذلك، ولهذا كان القول الثالث في هذا الحديث حديث عمار أن قاتل عمار طائفة باغية ليس لهم أن يقاتلوا عليا ولا يمتنعوا عن مبايعته وطاعته، وإن لم يكن عليّ مأمورا بقتالهم، لا كان فرضا عليه قتالهم لمجرد امتناعهم عن طاعته مع كونهم ملتزمين شرائع الإسلام، وإن كان كل من المقتتلتين متأولين مسلمين مؤمنين وكلهم يستغفر لهم ويترحم عليهم عملا بقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ جَاؤُوا مِن بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَؤُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [الحشر: ١٠].

فصل

وأما قول الرافضي وسموه كاتب الوحي ولم يكتب له، ولا كلمة واحدة من الوحي، فهذا قول بلا حجة ولا علم، فما الدليل على أنه لم يكتب له ولا كلمة واحدة من الوحي؟ وإنما كان يكتب له رسائل وقوله: إن كتاب الوحي كانوا بضعة عشر أخصهم وأقربهم إليه علي، ولا ريب أن عليا كان ممن يكتب له أيضا، كما كتب الصلح بينه وبين المشركين عام الحديبية، ولكن كان يكتب له أبو بكر وعمر أيضا ويكتب له زيد بن ثابت بلا ريب، ففي الصحيحين أن زيد بن ثابت لما نزلت: لا يستوي القاعدون من المؤمنين كتبها له، وكتب له أبو بكر وعمر وعثمان وعلي وعامر بن فهيرة، وعبد الله بن أرقم ،وأبي بن كعب، وثابت بن قيس، وخالد بن سعيد بن العاص وحنظلة بن الربيع الأسدي وزيد بن ثابت ومعاوية وشرحبيل بن حسنة رضي الله عنهم. (وأما قوله) أن معاوية لم يزل مشركا مدة كون النبي ﷺ مبعوثا، فيقال لاريب أن معاوية وأباه وأخاه وغيرهم أسلموا عام فتح مكة قبل موت النبي ﷺ بنحو من ثلاث سنين، فكيف يكون مشركا مدة المبعث، ومعاوية رضي الله عنه كان حين بعث النبي ﷺ صغيرا. كانت هند ترقصه ومعاوية رضي الله عنه أسلم مع مسلمة الفتح مثل أخيه يزيد، وسهيل بن عمر، وصفوان بن أمية، وعكرمة

ويقول في نفس الكتاب بعد ذكره أن قتال علي في صفّين والجمل كان بالرأي ولم يكن علي مأمورًا بذلك ما نصه...» :فلا رأي أعظم ذمًّا من رأي أريق به دم ألوف مؤلفة من المسلمين، ولم يحصل بقتلهم مصلحة للمسلمين لا في دينهم ولا في دنياهم بل نقص الخير عمّا كان وزاد الشر على ما كان «...اهـ



قال المجسم ابن تيمية

القتال في الفتنة، وأما الحديث الذي يروي أنه أمر بقتل الناكثين والقاسطين والمارقين فهو حديث موضوع على النبي ﷺ، ومعلوم أن الرأي إن لم يكن مذموماً فلا لوم على من قال به، وإن كان مذموماً فلا رأي أعظم ذماً من رأي أريق به دم ألوف مؤلفة من المسلمين ولم يحصل بقتلهم مصلحة للمسلمين لا في دينهم ولا في دنياهم، بل نقص الخير عما كان وزاد الشر على ما كان. فإذا كان مثل هذا الرأي لا يعاب به فرأي عمر وغيره في مسائل الفرائض والطلاق أولى أن لا يعاب، مع أن علياً شركهم في هذا الرأي وامتاز برأيه في الدماء، وقد كان ابنه الحسن وأكثر السابقين الأولين لا يرون القتال مصلحة، وكان هذا الرأي أصلح من رأي القتال بالدلائل الكثيرة. ومن المعلوم أن قول علي في الجد وغيره من المسائل كان بالرأي، وقد قال اجتمع رأيي ورأي عمر على المنع من بيع أمهات الأولاد، والآن فقد رأيت أن يبعن، فقال له قاضيه عبيدة السلماني رأيك مع رأي عمر في الجماعة أحب إلينا من رأيك وحدك في الفرقة، وفي صحيح البخاري عن أيوب عن ابن سيرين عن عبيدة عن علي قال اقضوا كما كنتم تقضون فإني أكره الاختلاف حتى يكون للناس جماعة أو أموت كما مات أصحابي. وقال وكان ابن سرين يرى أن عامة ما يروى عن علي كذب. وقد جمع الشافعي ومحمد بن نصر المروزي المسائل التي تركت من قول علي وابن مسعود فبلغت شيئاً وكثيراً، كثير منها قد جاءت السنة بخلافه كالمتوفى عنها الحامل، فإن مذهب علي رضي الله عنه أنها تعتد أبعد الأجلين وبذلك أفتى أبو السنابل بن بعكك في حياة النبي ﷺ فلما جاءته سبيعة الأسلمية وذكرت ذلك له قال كذب أبو السنابل بل حللت فانكحي من شئت. وكان زوجها قد توفي عنها بمكة في حجة الوداع. فإن كان القول بالرأي ذنباً فذنب غير عمر كعلي وغيره أعظم، فإن ذنب من استحل دماء المسلمين برأي هو ذنب أعظم من ذنب من حكم في قضية جزئية برأيه. وإن كان منه ما هو صواب ومنه ما هو خطأ فعمر رضي الله عنه أسعد بالصواب من غيره، فإن الصواب في رأيه أكثر منه في رأي غيره والخطأ في رأي غيره أكثر منه في رأيه. وإن كان الرأي كله صواباً فإن الصواب الذي مصلحته أعظم هو خير وأفضل من الصواب الذي مصلحته دون ذلك، وآراء عمر رضي الله عنه كانت مصالحها أعظم للمسلمين. فعلى كل تقدير عمر فوق القائلين بالرأي من الصحابة فيما يحمد وهو أخف منهم فيما يذم. ومما يدل على ذلك ما ثبت في الصحيحين عن النبي ﷺ أنه قال: «إنه قد كان في الأمم قبلكم محدّثون فإن يكن في أمتي أحد فعمر»[1]. ومعلوم أن رأي المحدث الملهم أفضل من رأي من ليس كذلك وليس

(١) أخرجه مسلم في: فضائل الصحابة، حديث رقم ٢٣٩٨.

٢٤٧

ويقول» :وأما الإجماع فقد تخلَّف عن بيعته والقتال معه نصف الأمة أو أقل أو أكثر، والنصوص الثابتة عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم تقتضي أن ترك القتال كان خيرًا للطائفتين، وأن القعود عن القتال كان خيرًا من القيام فيه، وأن عليًّا مع كونه أولى بالحق من معاوية لو ترك القتال لكان أفضل وأصلح وخيرًا «اهـ .


منهاج السنة النبوية
في نقض كلام الشيعة والقدرية
تصنيف
أبي العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحليم
ابن تيمية الحراني الدمشقي الحنبلي
المتوفى سنة ٧٢٨ هـ
عبد الله محمود محمد عمر
المجلد الثالث

تلك البيعة فالقدح في هذه أيسر فلا تحتجون على إمامة عليّ بنص ولا إجماع إلاّ كان مع أولئك من النص والإجماع ما هو أقوى من حجّتكم، فيكون إثبات خلافة من قدحتم في خلافته أولى من إثبات خلافة من أثبتم خلافته، وهذا لا يرد على أهل السنة فإنهم يثبتون خلافة الخلفاء كلهم، ويستدلون على حصة خلافتهم بالنصوص الدالة عليها، ويقولون أنها انعقدت بمبايعة أهل الشوكة لهم، وعليّ بايعه أهل الشوكة، وإن كانوا لم يجتمعوا عليه كما اجتمعوا على من قبله لكن لا ريب أنه كان له سلطان وقوة بمبايعة أهل الشوكة له، وقد دل النص على أن خلافته خلافة نبوة، وأما تخلف من تخلف عن مبايعته، عذرهم في ذلك أظهر من عذر سعد بن عبادة وغيره، لمّا تخلّفوا عن بيعة أبي بكر وإن كان لم يستقر تخلف أحد إلاّ سعد وحده.

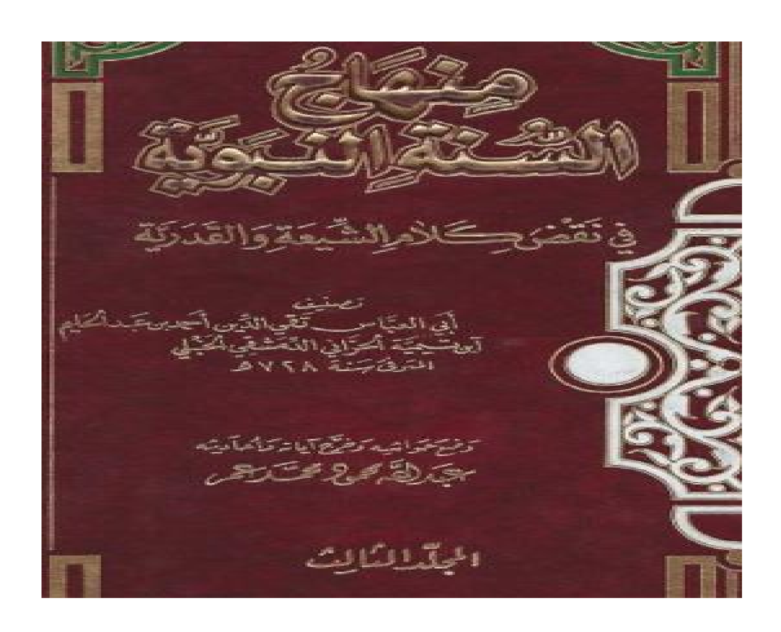
وأما علي وغيره، فبايعوا الصدّيق بلا خلاف بين الناس، لكن قيل أنهم تأخروا عن بيعته ستة أشهر، ثم بايعوه وهم يقولون للشيعة علَيّ إما أن يكون تخلف أوّلاً عن بيعة أبي بكر، ثم بايعه بعد ستة أشهر كما تقول ذلك طائفة من أهل السنة مع الشيعة، وإما أن يكون بايعه أول يوم كما يقول ذلك طائفة أخرى، فإن كان الثاني بطل قول الشيعة أنه تخلف عن بيعته، وثبت أنه كان من أول السابقين إلى بيعته، وإن كان الأول فعذر من تخلّف عن بيعة عليّ أظهر من عذر من تخلّف عن بيعة أبي بكر لأن النص والإجماع المثبتين لخلافة أبي بكر ليس في خلافة عليّ مثلهما، فإنه ليس في الصحيحين ما يدل على خلافته، وإنما روى ذلك أهل السنن، وقد طعن بعض أهل الحديث في حديث سفينة.

وأما الإجماع فقد تخلف عن بيعته والقتال معه نصف الأمة أو أقل أو أكثر، والنصوص الثابتة عن النبي ﷺ تقتضي أنّ ترك القتال كان خيراً للطائفتين وأن القعود عن القتال كان خيراً من القيام فيه، وأن علياً مع كونه أولى بالحق من معاوية، لو ترك القتال، لكان أفضل وأصلح وخيراً، وأهل السنة يترحّمون على الجميع، ويستغفرون لهم كما أمرهم الله تعالى بقوله: ﴿وَالَّذِينَ جَاؤُوا مِن بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلاًّ لِّلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَؤُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [الحشر: ١٠].

وأما الرافضي: فإذا قدح في معاوية رضي الله عنه بأنه كان باغياً ظالماً، قال له الناصبي: وعليّ أيضاً كان باغياً ظالماً لمّا قاتل المسلمين على إمارته، وبدأهم بالقتال وصال عليهم وسفك دماء الأمة بغير فائدة لا في دينهم ولا في دنياهم، وكان

ويقول» :والمقصود هنا أن ما يُعتذر به عن علي فيما أُنكر عليه يُعتذر بأقوى منه في عثمان، فإن عليًّا قاتل على الولاية وقُتل بسبب ذلك خلق كثير عظيم، ولم يحصل في ولايته لا قتال للكفار ولا فتح لبلادهم ولا كان المسلمون في زيادة خير «اهـ.. ويقول» :ولم يكن كذلك علي فإن كثيرًا من الصحابة والتابعين كانوا يبغضونه ويسبونه ويقاتلونه «اهـ.. ويقول» :والذي عليه أكابر الصحابة والتابعين أن قتال الجمل وصفين لم يكن من القتال المأمور به، وأن تركه أفضل من الدخول فيه، بل عدُّوه قتال فتنة،

وعلى هذا جمهور أهل الحديث وجمهور أئمة الفقهاء «اهـ. ويقول» :ولهذا كان علماء الأمصار على أن القتال كان قتال فتنة، وكان من قعد عنه أفضل ممن قاتل فيه، وهذا مذهب مالك وأحمد وأبي حنيفة والأوزاعي بل والثوري ومن لا يحصى عدده «اهـ.



﴿فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ﴾ [الحجرات: ٩] الآية، قالوا فلم يأمر الله بقتال البغاة ابتداء، بل إذا وقع قتال بين الطائفتين من المؤمنين فقد أمر الله بالإصلاح بينهما، فإن بغت إحداهما على الأخرى قوتلت، ولم يقع الأمر كذلك، ولهذا قالت عائشة رضي الله تعالى عنها: ترك الناس العمل بهذه الآية، رواه مالك بإسناده المعروف عنها، ومذهب أكثر العلماء أن قتال البغاة لا يجوز إلا أن يبتدؤوا الإمام بالقتال، كما فعلت الخوارج مع علي، فإن قتاله الخوارج متفق عليه بين العلماء ثابت بالأحاديث الصحيحة عن النبي ﷺ بخلاف قتال صفين، فإن أولئك لم يبتدؤوا بقتال، بل امتنعوا عن مبايعته، ولهذا كان أئمة السنة كمالك وأحمد وغيرهما يقولون إن قتاله للخوارج مأمور به، وأما قتال الجمل وصفين فهو قتال فتنة، فلو قال قوم نحن نقيم الصلاة ونؤتي الزكاة، ولا ندفع زكاتنا إلى الإمام، ونقوم بواجبات الإسلام لم يجز للإمام قتلهم عند أكثر العلماء كأبي حنيفة وأحمد، وأبو بكر الصدّيق رضي الله عنه إنما قاتل مانعي الزكاة لأنهم امتنعوا عن أدائها مطلقاً، وإلا فلو قالوا نحن نؤدّيها بأيدينا ولا ندفعها إلى أبي بكر لم يجز قتالهم عند الأكثرين، كأبي حنيفة وأحمد وغيرهما، ولهذا كان علماء الأمصار على أن القتال كان قتال فتنة، وكان من قعد عنه أفضل ممن قاتل فيه، وهذا مذهب مالك وأحمد وأبي حنيفة والأوزاعي بل والثوري، ومن لا يحصي عدده مع أن أبا حنيفة ونحوه من فقهاء الكوفيين فيما نقله القدوري وغيره عندهم لا يجوّز قتال البغاة إلا إذا ابتدؤوا الإمام بالقتال، وأما إذا أدوا الواجب من الزكاة وامتنعوا عن دفعها إليه لم يجز قتالهم، وكذلك مذهب أحمد وغيره، وهكذا جمهور الفقهاء على أن ذوي القربى هم قربى رسول الله ﷺ، وأنه ليس للإمام ما كان للنبي ﷺ.

والمقصود أن كليهما رضي الله عنه، وإن كان ما فعله فيه هو متأول مجتهد يوافقه عليه طائفة من العلماء المجتهدين الذين يقولون بموجب العلم، والدليل ليس لهم عمل يتوهمون فيه(١)، لكن اجتهاد عثمان كان أقرب إلى المصلحة، وأبعد عن المفسدة، فإن الدماء خطرها أعظم من الأموال، ولهذا كانت خلافة عثمان هادية مهدية ساكنة والأمة فيها متفقة، وكانت ست سنين لا ينكر الناس عليه شيئاً، ثم أنكروا أشياء في الست الباقية، وهي دون ما أنكروه على عليّ من حين تولى، والذين خرجوا على عثمان طائفة من أوباش الناس، وأما علي فكثير من السابقين الأولين لم

(١) قوله ليس لهم عمل يتوهمون فيه كذا في النسخة، وتأمل وانظر، كتبه مصححه.

أهل العلم أهل الكتاب والسنة على أن كل شخص سوى الرسول فإنه يؤخذ من قوله، ويترك إلاّ رسول الله ﷺ فإنه يجب تصديقه في كل ما أخبر وطاعته في كل ما أمر، فإنه المعصوم الذين لا ينطق عن الهوى إن هو إلاّ وحي يوحى وهو الذي يسأل الناس عنه يوم القيامة. كما قال تعالى: ﴿فَلَنَسْـَٔلَنَّ ٱلَّذِينَ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ وَلَنَسْـَٔلَنَّ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [الأعراف:٦]، وهو الذي يمتحن به الناس في قبورهم فيقال لأحدهم من ربك، وما دينك ومن نبيك، ويقال ما تقول في هذا الرجل الذي بعث فيكم فيثبت الله الذين آمنوا بالقول الثابت فيقول هو عبد الله ورسوله جاءنا بالبينات والهدى فآمنا به واتبعناه، ولو ذكر بدل الرسول من ذكره من الصحابة والأئمة والتابعين والعلماء لم ينفعه ذلك، ولا يمتحن في قبره بشخص غير الرسول.

والمقصود هنا أن ما يعتذر به عن علي فيما أنكر عليه يعتذر بأقوى منه عن عثمان، فإن علياً قاتل على الولاية، وقتل بسبب ذلك خلق كثير عظيم، ولم يحصل في ولايته لا قتال للكفار ولا فتح لبلادهم، ولا كان المسلمون في زيادة خير، وقد ولى من أقاربه من ولاه فولاية الأقارب مشتركة، ونواب عثمان كانوا أطوع من نواب علي، وأبعد عن الشر.

وأما الأموال التي تأول فيها عثمان فكما تأول علي في الدماء، وأمر الدماء أخطر وأعظم، ويقال ثانياً هذا النص الذي تدعونه أنتم فيه مختلفون اختلافاً يوجب العلم الضروري بأنه ليس عندكم ما يعتمد عليه فيه، بل كل قوم منكم يفترون ما شاؤوا. وأيضاً فجماهير المسلمين يقولون إنا نعلم علماً يقيناً بل ضرورياً كذب هذا النص بطرق كثيرة مبسوطة في مواضعها، ويقال ثالثاً إذا كان كذلك ظهرت حجة عثمان فإن عثمان يقول إن بني أمية كان رسول الله ﷺ يستعملهم في حياته واستعملهم بعده من لا يتهم بقرابة فيهم أبو بكر الصدّيق رضي الله عنه وعمر رضي الله عنه، ولا نعرف قبيلة من قبائل قريش فيها عمال لرسول الله ﷺ أكثر من بني عبد شمس لأنهم كانوا كثيرين، وكان فيهم شرف وسؤدد فاستعمل النبي ﷺ في عزة الإسلام على أفضل الأرض مكة عتاب بن أسيد بن أبي العاص بن أمية، واستعمل على نجران أبا سفيان بن حرب بن أمية، واستعمل أيضاً خالد بن سعيد بن العاص على صدقات بني مذحج، وعلى صنعاء اليمن فلم يزل حتى مات رسول الله ﷺ، واستعمل عثمان بن سعيد بن العاص على تيماء وخيبر، وقرى عرينة، واستعمل أبان ابن سعيد بن العاص على بعض السرايا ثم استعمله على البحرين فلم يزل عليها بعد العلاء بن الحضرمي حتى توفي النبي ﷺ، واستعمل الوليد بن عقبة بن أبي معيطه

الوجه الثاني: أن هذين الحديثين من الكذب باتفاق أهل المعرفة بالحديث.

الثالث: قوله إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات عام في جميع المؤمنين فلا يجوز تخصيصها، بعلي بل هي متناولة لعلي وغيره، والدليل على ذلك أن الحسن والحسين وغيرهما من المؤمنين الذين تعظمهم الشيعة داخلون في الآية فعلم بذلك الإجماع على عدم اختصاصها بعلي، وأما قوله: ولم يثبت مثل ذلك لغيره من الصحابة فممنوع كما تقدم، فإنهم خير القرون فالذين آمنوا وعملوا الصالحات فيهم أفضل منهم في سائر القرون، وهم بالنسبة إليهم أكثر منهم في كل قرن بالنسبة إليه.

الرابع: أن الله قد أخبر أنه سيجعل للذين آمنوا وعملوا الصالحات وداً، وهذا وعد منه صادق، ومعلوم أن الله قد جعل للصحابة مودّة في قلب كل مسلم لا سيما الخلفاء رضي الله عنهم، لا سيما أبو بكر وعمر، فإن عامة الصحابة والتابعين كانوا يودّونهما وكانوا خير القرون، ولم يكن كذلك علي، فإن كثيراً من الصحابة والتابعين كانوا يبغضونه ويسبونه ويقاتلونه، وأبو بكر وعمر رضي الله عنهما قد أبغضهما وسبهما الرافضة والنصيرية والغالية والإسماعيلية لكن معلوم أن الذين أحبوا دينك أفضل وأكثر، وإن الذين أبغضوهما أبعد عن الإسلام أقل بخلاف علي، فإن الذين أبغضوه وقاتلوه هم خير من الذين أبغضوا أبا بكر وعمر، بل شيعة عثمان الذين يحبونه ويبغضون علياً وإن كانوا مبتدعين ظالمين فشيعة علي الذين يحبونه ويبغضون عثمان أنقص منهم علماً وديناً وأكثر جهلاً وظلماً فعلم أن المودة التي جعلت للثلاثة أعظم، وإذا قيل علي قد ادعيت فيه الإلهية والنبوة قيل قد كفرته الخوارج كلها وأبغضته المروانية، وهؤلاء خير من الرافضة الذين يسبون أبا بكر وعمر رضي الله عنهما فضلاً عن الغالية والله أعلم.

فصـــل

قال الرافضي: البرهان الثالث عشر، قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَنتَ مُنذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ [الرعد:٧]، من كتاب الفردوس عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «أنا المنذر وعلي الهادي بك يا علي يهتدي المهتدون»، ونحوه رواه أبو نعيم وهو صريح في ثبوت الولاية والإمامة.

والجواب من وجوه:

أحدها: أن هذا لم يقم دليل على صحته فلا يجوز الاحتجاج، به وكتاب

من قتال المسلمين العرب بعضهم بعضاً، وإن كان قتال العرب الكفار في أول الإسلام كان أفضل وأعظم، فذاك لقلة المؤمنين وضعفهم في أول الأمر، لأن عدوهم كان أشد باساً من فارس والروم، ولهذا قال تعالى: ﴿ وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرٍ وَأَنتُمْ أَذِلَّةٌ ﴾ [آل عمران: ١٢٣] الآية. فإن هؤلاء تجمعهم دعوة الإسلام والجنس، فليس في بعضهم لبعض من البأس ما كان في فارس والروم والنصارى والمجوس، للعرب المسلمين الذين لم يكونوا يعدونهم إلا من أضعف جيرانهم ورعاياهم، وكانوا يحتقرون أمرهم غاية الاحتقار، ولولا أن الله أيد المؤمنين بما أيد به رسوله، والمؤمنين على سنته الجميلة معهم، لما كانوا ممن يثبت معهم في القتال، ويفتح البلاد وهم أكثر منهم عدداً وأعظم قوة وسلاحاً، لكن قلوب المؤمنين أقوى بقوة الإيمان التي خصهم الله بها.

الوجه الثاني: أن علياً لم يدع ناساً بعيدين منه إلى قتال أهل الجمل، وقتال الخوارج، ولما قدم البصرة لم يكن في نيته قتال أحد بل وقع القتال بغير اختيار منه ومن طلحة والزبير، وأما الخوارج، فكان بعض عسكره يكفيهم لم يدع أحداً إليهم من أعراب الحجاز.

الثالث: أنه لو قدر أن علياً تجب طاعته في قتال هؤلاء فمن الممتنع أن يأمر الله بطاعة من يقاتل أهل الصلاة لردهم إلى طاعته، ولي الأمر ولا يأمر بطاعة من يقاتل الكفار ليؤمنوا بالله ورسوله، ومعلوم أن من خرج من طاعة عليّ ليس بأبعد عن الإيمان بالله ورسوله ممن كذّب الرسول والقرآن، ولم يقر بشيء مما جاء به الرسول، بل هؤلاء أعظم ذنباً ودعاؤهم إلى الإسلام أفضل وقتالهم أفضل إن قدر أن الذين قاتلوا علياً كفار، وإن قيل هم مرتدون كما تقوله الرافضة، فمعلوم أن من كانت ردته إلى أن يؤمن برسول آخر غير محمد كإتباع مسيلمة الكذاب فهو أعظم ردة ممن لم يقرّ بطاعة الإمام مع إيمانه بالرسول فبكل حال لا يذكر ذنب لمن قاتله عليّ إلا وذنب من قاتله الثلاثة أعظم، ولا يذكر فضل، ولا ثواب لمن قاتل مع عليّ؛ إلا والفضل والثواب لمن قاتل مع الثلاثة أعظم. هذا بتقدير أن يكون من قاتله علي كافراً، ومعلوم أ هذا قول باطل لا يقوله إلا حثالة الشيعة، وإلا فعقلاؤهم لا يقولون ذلك، وقد علم بالتواتر عن عليّ، وأهل بيته أنهم لم يكونوا يكفرون من قاتل علياً، وهذا كله إذا سلم أنّ ذلك القتال كان مأموراً به كيف، وقد عرف نزاع الصحابة والعلماء بعدهم في هذا القتال، هل كان من باب قتال البغاة الذي وجد شرط وجوب القتال فيه أم لم يكن من ذلك لانتفاء الشرط الموجب للقتال، والذي عليه أكابر الصحابة والتابعين أن قتال

قال المجسم ابن تيمية

الجمل وصفين لم يكن من القتال المأمور به، وأن تركه أفضل من الدخول فيه، بل عدوه قتال فتنة، وعلى هذا جمهور أهل الحديث وجمهور أئمة الفقهاء، فمذهب أبي حنيفة فيما يذكره القدوري أنه لا يجوز قتال البغاة إلا أن يبدؤا بالقتال، وأهل صفين لم يبدؤوا علياً بقتال، وكذلك مذهب أعيان فقهاء المدينة والشام والبصرة، وأعيان فقهاء الحديث كمالك وأيوب والأوزاعي وأحمد وغيرهم، أنه لم يكن مأموراً به، وأن تركه كان خيراً من فعله، وهو قول جمهور أئمة السنة كما دلت على ذلك الأحاديث الصحيحة الصريحة في هذا الباب بخلاف قتال الحرورية والخوارج أهل النهروان، فإن قتال هؤلاء واجب بالسنة المستفيضة عن النبي ﷺ، وباتفاق الصحابة وعلماء السنة، ففي الصحيحين عن أسامة بن زيد، قال: أشرف النبي ﷺ على أطم من آطام المدينة وقال: «هل ترون ما أرى، قالوا: لا، قال: فإني أرى مواقع الفتن خلال بيوتكم كمواقع القطر»[1]، وفي السنن عن عبد الله بن عمرو بن العاص، أنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إنها ستكون فتنة تستنظف العرب قتلاها في النار اللسان فيها أشد من وقع السيف»[2]، وفي السنن عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: «ستكون فتنة صماء بكماء عمياء من أشرف لها استشرفت له واستشراف اللسان فيها كوقوع السيف»[3]، وعن أم سلمة قالت: استيقظ النبي ﷺ ذات ليلة فقال: «سبحان الله ماذا أنزل من الخزائن، وماذا نزل من الفتن»[4]، وفي الصحيحين عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «ستكون فتنة القاعد فيها خير من القائم، والقائم فيها خير من الماشي، والماشي فيها خير من الساعي، من يستشرف لها تستشرف له، ومن وجد فيها ملجأ فليعذبه»[5]، رواه أبو بكرة في الصحيحين، وقال فيه: «فإذا نزلت أو وقعت فمن كان له إبل فليلحق بإبله، ومن كانت له غنم فليلحق بغنمه، ومن كانت له أرض فليلحق بأرضه، قال: فقال رجل يا رسول الله أرأيت من لم يكن له إبل ولا غنم ولا أرض، قال: «يعمد إلى سيفه فيدق على حده بحجر ثم لينج إن استطاع النجاء، اللهم هل بلغت اللهم هل بلغت فقال رجل يا رسول الله أرأيت أن أكرهت حتى ينطلق بي إلى أحد الصفين أو إحدى الفئتين فضربني رجل بسيفه، أو يجيء

(١) أخرجه مسلم في الفتن، حديث رقم ٢٨٨٥.

(٢) أخرجه أبو داود في الفتن والملاحم، حديث رقم ٤٢٦٥.

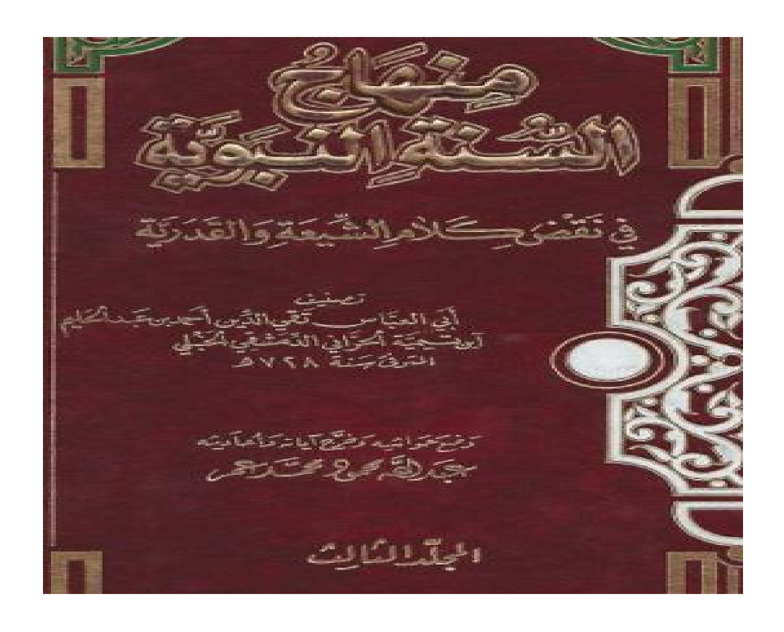
(٣) أخرجه أبو داود في الفتن والملاحم، حديث رقم ٤٢٦٤.

(٤) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى، ٥/٣٥٥.

(٥) أخرجه مسلم في الفتن، حديث رقم ٢٨٨٧.

٤٣٧

ويقول» :وخلافة علي اختلف فيها أهل القبلة، ولم يكن فيها زيادة قوة للمسلمين ولا قهر ونقص للكافرين «اهـ..



وروى أبو داود من حديث سمرة بن جندب أن رجلاً قال يا رسول اللّه رأيت كأن دلواً دلى من السماء فجاء أبو بكر فأخذ بعراقيها فشرب شرباً ضعيفاً ثم جاء عمر فأخذ بعراقيها فشرب حتى تضلع، ثم جاء عثمان فأخذ بعراقيها فشرب حتى تضلع ثم جاء عليّ فأخذ بعراقيها فانتشطت وانتضح عليه منها شيء.

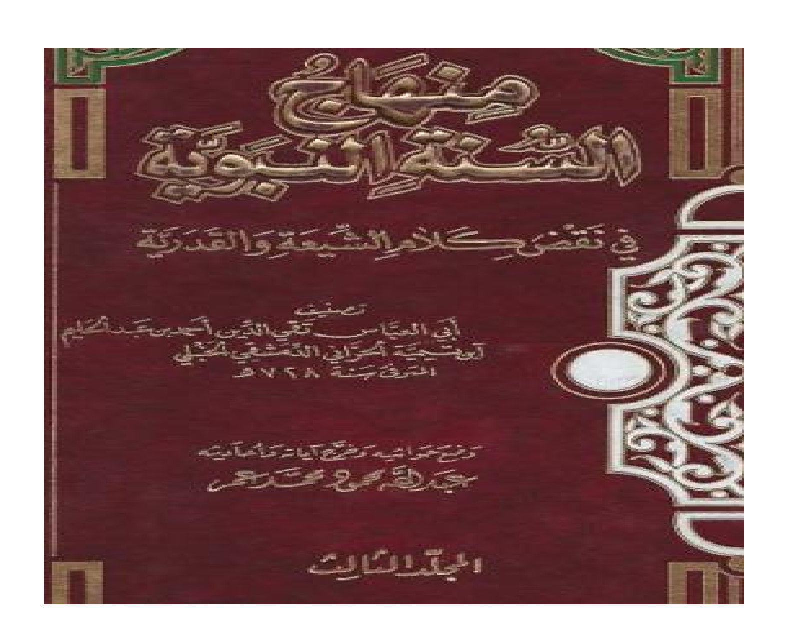
وروى عن الشافعي وغيره أنهم قالوا الخلفاء ثلاثة أبو بكر وعمر وعثمان، وما جاءت به الأخبار النبوية الصحيحة حق كله، فالخلافة التامة التي أجمع عليها المسلمون وقوتل بها الكافرون، وظهر بها الدين كانت خلافة أبي بكر وعمر عثمان، وخلافة علي اختلف فيها أهل القبلة، ولم يكن فيها زيادة قوة المسلمين، لا قهر ونقص للكافرين، ولكن هذا لا يقدح في أنّ علياً كان خليفة راشداً مهديّاً، لكن لم يتمكن كما تمكن غيره ولا أطاعته الأمة كما أطاعت غيره فلم يحصل في زمنه من الخلافة التامة العامة ما حصل في زمن الثلاثة مع أنه من الخلفاء الراشدين المهديين.

وأما الذين قالوا أن معاوية رضي اللّه عنه كان مصيباً في قتاله، ولم يكن علي رضي اللّه عنه مصيباً في قتاله لمعاوية، فقولهم أضعف من قول هؤلاء، وحجة هؤلاء أن معاوية رضي اللّه عنه كان طالباً دم عثمان رضي اللّه عنه، وكان هو ابن عمه ووليه وبنو عثمان وسائر عصبته اجتمعوا إليه وطلبوا من علي أن يُمكِّنهم من قتلة عثمان أو يسلّمهم إليهم، فامتنع عليّ من ذلك، فتركوا مبايعته ولم يقاتلوه. ثم أن علياً بدأهم بالقتال فقاتلوه دفعاً عن أنفسهم وبلادهم، قالوا، وكان عليّ باغياً عليهم.

وأما الحديث الذي روي عن النبي ﷺ أنه قال لعمار: «تقتلك الفئة الباغية»(١)، فبعضهم ضعّفه، وبعضهم تأوّله، فقال بعضهم معناه الطالبة لدم عثمان رضي اللّه عنه كما قالوا نبغي ابن عفان باطراف الأسل. وبعضهم قالوا ما يروي عن معاوية رضي اللّه عنه أنه قال: لما ذكروا له هذا الحديث: أو نحن قتلناه، إنما قتله علي وأصحابه حيث ألقوه بين أسيافنا، روي عن علي رضي اللّه عنه أنه ذكر له هذا التأويل فقال: فرسول اللّه ﷺ وأصحابه يكونون حينئذ قد قتلوا حمزة وأصحابه يوم أحد لأنه قاتل معهم المشركين، وهذا القول لا أعلم له قائلا من أصحاب الأئمة الأربعة ونحوهم من أهل السنة، ولكن هو قول كثير من المروانية ومن وافقهم، ومن هؤلاء من يقول شارك في دم عثمان، فمنهم من يقول أمر علانية. ومنهم من يقول أمر سراً، ومنهم من يقول بل رضي بقتله وفرح بذلك، ومنهم من يقول غير ذلك، وهذا

(١) أخرجه مسلم، حديث رقم ٢٩١٦.

ويقول أيضًا ما نصه بعد كلام» :وسائر الأحاديث الصحيحة تدل على أن القعود عن القتال والإمساك عن الفتنة كان أحب إلى الله ورسوله، وهذا قول أئمة السنة وأكثر أئمة الإسلام «اهـ..


منهاج
السنة النبوية
في نقض كلام الشيعة والقدرية
تصنيف
أبي العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحليم
ابن تيمية الحراني الدمشقي الحنبلي
المتوفى سنة ٧٢٨ هـ
وضع حواشيه وخرج آياته وأحاديثه
عبد الله محمود محمد عمر
المجلد الثالث

المسلمين وقلتهم، لكان مع كثرة عسكره على عسكر معاوية أقدر على قهر معاوية وجيشه منه على قهر الكفار الذين قاتلوا النبي ﷺ، فكيف يجمع بين تلك الشجاعة والقوة وبين هذا العجز والضعف إلا من هو جاهل متناقض، بل هذا يدل على أن النصر كان لرسول الله ﷺ، وأن الله أيده بنصره وبالمؤمنين كلهم وعليّ وغيره من المؤمنين الذين أيده الله بهم، وكان تأييده بأبي بكر وعمر أعظم من تأييده بغيرهما من وجوه كثيرة، ومما يبين أن علياً لم يكن يعلم المستقبل أنه ندم على أشياء مما فعلها وكان يقول:

لقد عجزت عجزة لا أعتذر   سوف أكيس بعدها وأستمر

وأجمع الرأي الشتيت المنتشر

وكان يقول ليالي صفين يا حسن يا حسن ما ظن أبوك أن الأمر يبلغ هذا، لله درّ مقام قامه سعد بن مالك وعبد الله بن عمران كان براً إن أجره لعظيم، وإن كان إثماً إن خطره ليسير، وهذا رواه المصنفون، وتواتر عنه أنه كان يتضجر ويتململ من اختلاف رعيته عليه، وأنه ما كان يظن أن الأمر يبلغ ما بلغ، وكان الحسن رأيه ترك القتال.

وقد جاء النص الصحيح بتصويب الحسن، وفي البخاري رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «إن ابني هذا سيد، وإن الله يصلح به بين فئتين عظيمتين من المسلمين»[١]، قدح الحسن على الإصلاح بين الطائفتين، وسائر الأحاديث الصحيحة تدل على أن القعود عن القتال والإمساك عن الفتنة كان أحب إلى الله ورسوله، وهذا قول أئمة السنة وأكثر أئمة الإسلام، وهذا ظاهر في الإعتبار، فإن محبة الله ورسوله للعمل بظهور ثمرته، فما كان أنفع للمسلمين في دينهم ودنياهم كان أحب إلى الله ورسوله، وقد دل الواقع على أن رأي الحسن كان أنفع للمسلمين لما ظهر من العاقبة في هذا وفي هذا.

وفي صحيح البخاري أن النبي ﷺ كان يقول للحسن وأسامة: «اللهم إني أحبهما فأحبهما، وأحب من يحبهما»[٢]. وكلاهما كان يكره الدخول في القتال، أما أسامة فإنه اعتزل القتال، فطلبه علي ومعاوية، فلم يقاتل مع واحد من هؤلاء، كما اعتزل أكثر فضلاء الصحابة رضي الله عنهم، مثل سعد بن أبي وقاص وابن عمر

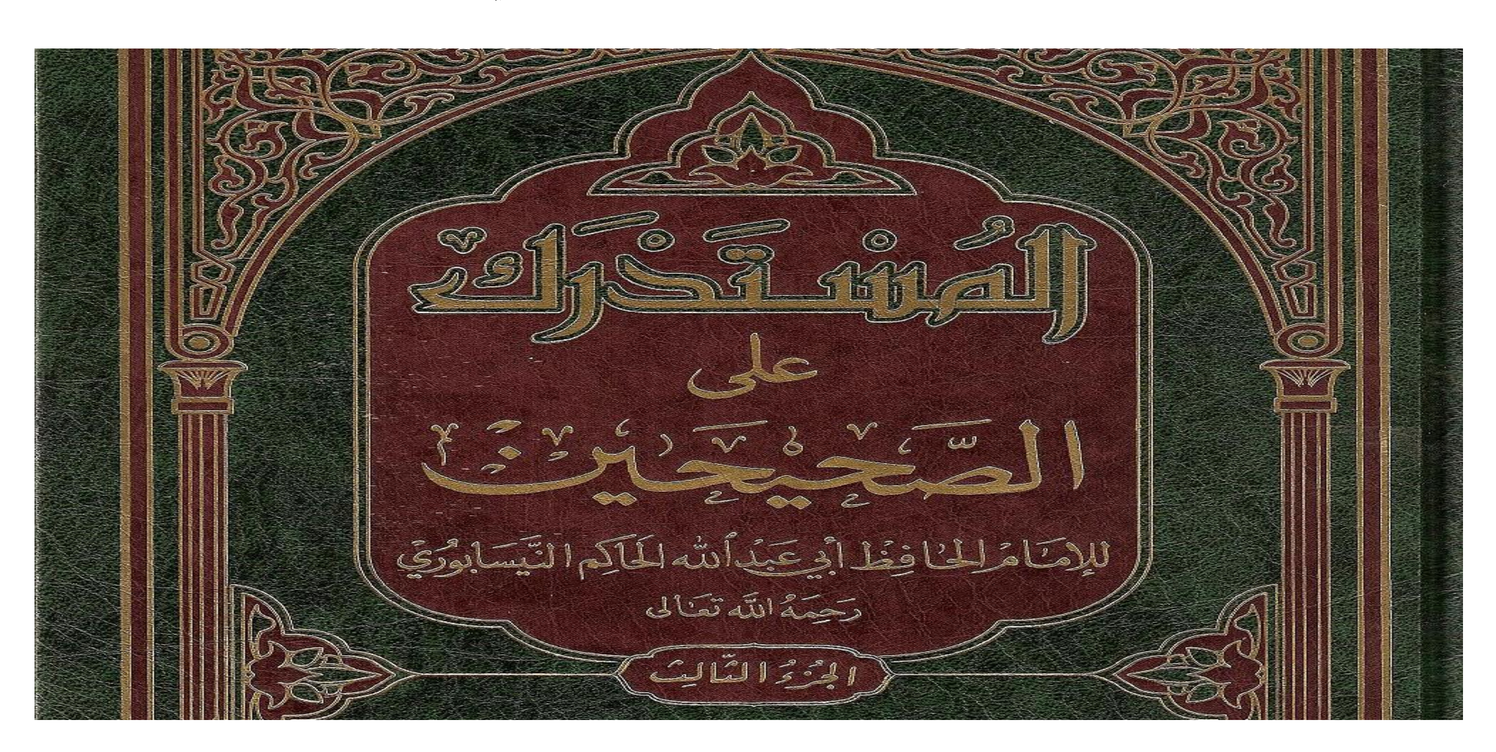
---

(١) أخرجه أبو داود في: السنة، حديث رقم ٤٦٦٢.
(٢) أخرجه البخاري في: اللباس، حديث رقم ٥٨٨٤.

فقوله» :إنه ما كان القتال مأمورًا به لا واجبًا ولا مستحبًّا«، وقوله» :لو ترك القتال لكان أفضل وأصلح وخيرًا «مخالف لما رواه النسائي بالإسناد الصحيح في الخصائص عن علي رضي الله عنه أنه قال : »أمرت بقتال الناكثين والقاسطين والمارقين .«والناكثون هم الذين قاتلوه في وقعة الجمل، والقاسطون هم الذين قاتلوه في صفّين، والمارقون هم الخوارج، وهذا الحديث إسناده صحيح ليس فيه كذاب ولا فاسق كما ادعى ابن تيمية..

وكلامه هذا أيضًا ردّ لقول الله تعالى} :فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي] {سورة الحجرات [، وقد اتفق العلماء على أن عليّا رضي الله عنه هو أوّل من قاتل البغاة فشغل بهم عن قتال الكفار المعلنين اليهود وغيرهم حتى قال الإمام الشافعي رضي الله عنه» :أخذنا أحكام البغاة من سِيَر علي.«.

وأيضًا فيه ردّ لحديث الحاكم وابن حبان والنسائي أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال» :إن منكم من يقاتل على تأويل القرءان كما قاتلتُ على تنزيله «، فقال أبو بكر :أنا يا رسول الله، قال» :لا «، فقال عمر :أنا يا رسول الله، قال» :لا، ولكنه خاصف النعل) . «وكان علي يخصف نعله.(.



الفضل بن معقل بن سنان[١] عن عبد الله بن نيار الأسلمي عن عمرو بن شاس الأسلمي وكان من أصحاب الحديبية قال: خرجنا مع علي ﷺ إلى اليمن فجفاني في سفره ذلك حتى وجدت في نفسي فلما قدمت أظهرت شكايته في المسجد حتى بلغ ذلك رسول الله ﷺ قال: فدخلت المسجد ذات غداة ورسول الله ﷺ في ناس من أصحابه فلما رآني أبدني عينيه قال يقول: حدد إلي النظر حتى إذا جلست قال: «يا عمرو أما والله لقد آذيتني» فقلت: أعوذ بالله أن أؤذيك يا رسول الله قال: «بلى من آذى علياً فقد آذاني».

هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه. [وافقه الذهبي، ٢٢٩٥، صحيح الموارد ١٨٤٨ / ٢٢٠٢].

(٤٦٢٠) حدثنا عبدان بن يزيد بن يعقوب الدقاق من أصل كتابه ثنا إبراهيم بن الحسين بن ديزيل ثنا أبو نعيم ضرار بن صرد ثنا معتمر بن سليمان قال: سمعت أبي يذكر عن الحسن عن أنس بن مالك ﷺ أن النبي ﷺ قال لعلي: «أنت تبين لأمتي ما اختلفوا فيه من بعدي».

هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه. [قال الذهبي: بل هو فيما أعتقده من وضع ضرار، قال ابن معين: كذاب، قال الحافظ (٢٢٣٤٥): الحسين ضعيف، وفي الإسناد خلل، الضعيفة ٤٨٩١، موضوع].

(٤٦٢١) أخبرنا أبو جعفر محمد بن علي الشيباني بالكوفة من أصل كتابه ثنا أحمد ابن حازم بن أبي غرزة ثنا أبو غسان ثنا عبد السلام بن حرب ثنا الأعمش عن إسماعيل بن رجاء عن أبيه عن أبي سعيد ﷺ، قال ابن أبي غرزة: وحدثنا عبيد الله بن موسى ثنا فطر بن خليفة عن إسماعيل بن رجاء عن أبيه عن أبي سعيد ﷺ قال: كنا مع / رسول الله ﷺ ٣/ ١٢٢
فانقطعت نعله فتخلف علي يخصفها فمشى قليلاً ثم قال: «إن منكم من يقاتل على تأويل القرآن كما قاتلت على تنزيله» فاستشرف لها القوم وفيهم أبو بكر وعمر ﷺ قال أبو بكر: أنا هو قال: «لا» قال عمر: أنا هو قال: «لا ولكن خاصف النعل» يعني علياً

(١) كذا هنا وفي «الإتحاف»، والتصويب من محقق «الإتحاف».

خصائص

أمير المؤمنين

علي بن أبي طالب رضي الله عنه

للإمام الحافظ

أبي عبد الرحمن

أحمد بن شعيب النسائي

تحقيق

الداني بن منير آل زهوي

قال: «كنا جلوساً ننتظر رسول الله ﷺ؛ فخرج إلينا قد انقطع شسع نعله، فرمى بها إلى علي؛ فقال: «إن منكم من يقاتلُ على تأويل القرآن كما قاتلتُ على تنزيله». فقال أبو بكر: أنا؟ قال: «لا» قال عمر: أنا؟ قال: «لا، ولكن صاحب النعل».

٥٦ ـ الترغيب في نصرة علي

[١٥٧] أخبرنا يوسف بن عيسى، قال: حدثنا الفضل بن موسى، قال: حدثنا الأعمش، عن أبي إسحاق، عن سعيد بن وهب، قال: قال عليٌ في الرَّحبة: «أنشد بالله؛ من سمع رسول الله ﷺ يوم غدير خم يقول: «**اللَّهُ وليِّي، وأنا وليُّ المؤمنين، ومن كنتُ وليَّه؛ فهذا وليه، اللهم والِ من والاه وعادِ من عاداه، وانصر من نصره**».

فقال سعيد: قام إلى جنبي ستة.

وقال حارثة بن مضرب: قام عندي ستة.

وقال زيد بن يُثيع: قام عندي ستة.

وقال عمر ذو مر: «أحب من أحبه، وأبغض من أبغضه».

٥٧ ـ ذكر قول النبي ﷺ: «عمار تقتله الفئة الباغية»

[١٥٨] أخبرنا عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن، قال: حدثنا غندر، قال: حدثنا شعبة، قال: سمعتُ خالداً يُحدِّثُ عن سعيد بن أبي الحسن، عن أمه، عن أم سلمة؛ أن رسول الله ﷺ قال لعمار: «**تقتله الفئة الباغية**».

= (١٠/ ٣٣) والخوارزمي في «المناقب» (٢٤٣) وابن المؤيد في «فرائد السمطين» (١/ ١٥٩ ـ ١٦١، ٢٨٠) وأبو يعلى في «مسنده» (٢/ ٣٤١/ ١٠٨٦) وغيرهم.

من طرق؛ عن: إسماعيل بن رجاء به.

وقال الحاكم: «صحيح على شرط الشيخين» ووافقه الذهبي.

وإنما هو على شرط مسلم وحده، فرجاء بن ربيعة لم يخرج له البخاري.

[١٥٧] تقدم برقم (٩٨).

[١٥٨] أخرجه: مسلم (٢٩١٦) وأحمد (٦/ ٣١١) والطبراني في «الكبير» ٢٣/رقم: ٨٧٣، ٨٧٤)=

قال ابن تيمية في نقد مراتب الإجماع ما نصه» :قال –يعني ابن حزم –واتفقوا أن الإمام إذا كان من ولد عليّ وكان عدلا ولم يتقدم بيعته بيعة أخرى لإنسان حيّ وقام عليه من هو دونه أن قتال الآخر واجب، قال ابن تيمية :قلت :ليس للأئمة في هذه بعينها كلام ينقل عنهم ولا وقع هذا في الإسلام إلا أن يكون في وقعة علي ومعاوية، ومعلوم أن أكثر علماء الصحابة لم يروا القتال مع واحد منهما وهو قول جمهور أهل السنّة والحديث وجمهور أهل المدينة والبصرة وكثير من أهل الشام ومصر «اهـ .هذا نصه في التعليق على مراتب الإجماع وهو افتراء ظاهر على العلماء..



قال المجسم ابن تيمية

قلت النزاع في ذلك معروف بين المتكلمين في هذه المسألة، كأهل الكلام والنظر ، فمذهب الكرامية وغيرهم جواز ذلك ، وان علياً كان إماماً ، ومعاوية كان إماماً . وأما أئمة الفقهاء ، فمذهبهم ان كلا منهما ينفذ[1] حكمه في أهل ولايته ، كما ينفذ حكم الإمام الواحد . واما جواز العقد لهما ابتداء ، فهذا لا يفعل مع اتفاق الأمة ، واما مع تفرقتها ، فلم يعقد كل من الطائفتين لإمامين، ولكن كل طائفة إما ان تسالم الأخرى ، وإما ان تحاربها ، والمسالمة خير من محاربة يزيد ضررها على ضرر المسالمة ، وهـــذا مما تختلف فيه الآراء والأهواء .

قال : واتفقوا انه اذا كان الإمام من ولد علي وكان عدلاً ، ولم يتقدم بيعته بيعة أخرى لانسان حي وقام عليـــه من هو دونه ، ان قتال الآخر واجب[2] .

قلت : ليس للأئمة في هـــذه بعينها كلام ينقل عنهم ، ولا وقع هذا في الاسلام، إلا ان يكون في قصة علي ومعاوية. ومعلوم ان أكثر علماء الصحابة، لم يروا القتال مع واحد منهما[3] ، وهو قول جمهور أهل السنة والحديث ، وجمهور أهل المدينة والبصرة، وكثير من أهل الشام ومصر والكوفة وغيرهم من السلف والخلف .

وقد قال : إنما أدخلنا هذا الاتفاق على جوازه لخلاف الزيدية ، هل تجوز إمامة غير علوي أم لا ؟ وان كنا مخطئين لهم في ذلك ومعتقدين صحة بطلان هذا القول ، وان الامامة لا تتعدى فهر بن مالك[4] وانها جائزة في جميع

(١) لكن نفاذ حكم الثاني كنفاذ حكم المتغلب على حد سواء ، فلا ينافي هـــذا الحكم المجمع عليه . وليس الكلام إلا في حكم الشرع ، فلا شأن لعمل بعض الناس عن هوى في مورد النص .

(٢) ومستند الاجماع على ابطال البيعة الثانية هو حديث مسلم .

(٣) بل جمهرة أهل الحق يرون أن عماراً قتلته الفئة الباغية كما ورد في الحديث .

(٤) واختلف الناس في قريش من هم ؟ راجع أصول الدين لعبد القاهر البغدادي ص ٢٧٦.

نقول :إن عليًّا رضي الله عنه خليفة راشد واجب الطاعة على المؤمنين لقوله تعالى} :يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الأَمْرِ مِنْكُمْ] {سورة النساء . [وهذا الذي فهمه الصحابة من كان منهم بدريًّا ومن كان منهم أحديًّا وكل السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار لأنه لم يكن مع معاوية واحد من هؤلاء .والرسول صلى الله عليه وسلم زكّى قتال عليّ في جميع الوقائع بدليل ما أوردناه من الآيات والأخبار، نقل الحافظ ابن حجر العسقلاني عن الإمام أبي القاسم الرافعي محرر مذهب الشافعي ما نصّه» :وثبت أن أهل الجمل وصفين والنهروان بغاةٌ «اهـ .قال الحافظ عقب قول الرافعي هذا» :هو كما قال، ويدل عليه» :أُمرت بقتال الناكثين والقاسطين والمارقين «رواه النسائي في الخصائص والبزار والطبراني .والقاسطين أهل الشام لأنهم جاروا عن الحق في عدم مبايعته «اهـ.

تلخيص الحبير

في تخريج أحاديث الرافعي الكبير

لشيخ الإسلام قاضي القضاة الحافظ
أبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي
ابن محمد بن حجر العسقلاني الشافعي

الجزء الرابع

علق عليه وأعتنى به
أبو عاصم حسن بن عباس بن قطب

مؤسسة قرطبة
طباعة . نشر . توزيع
ت : ٣٢٥٠٢٧

إسناده كوثر بن حكيم، وقد قال البخاري: إنه متروك.

قوله: إن أبا بكر قاتل مانعي الزكاة، وسببه أن بعضهم قالوا له: « **أمرنا** بدفع الزكاة إلى من صلاته سكن لنا، وهو رسول الله على ما قال الله: ﴿ **خذ من أموالهم صدقة** - إلى قوله - **سكن لهم** ﴾ قالوا: وصلوات غيره ليست سكنًا لنا » انتهى.
أما قتال أبي بكر لمانعي الزكاة فمشهور، وقد اتفقا عليه من حديث أبي هريرة وغيره، وتقدم في الزكاة، وأما هذا السبب فلم أقف له على أصل.

قوله: « **إن عليًا قاتل أصحاب الجمل، وأهل الشام والنهروان، ولم يتبع بعد لاستيلاء ما أخذوه من الحقوق** ». وهذا معروف في التواريخ الثابتة، وقد استوفاه أبو جعفر بن جرير الطبري وغيره، وهو غني عن تكليف إيراد الأسانيد له، وقد حكى عياض، عن هشام وعباد أنهما أنكرا واقعة الجمل أصلًا ورأسًا، وكذا أشار إلى إنكارها أبو بكر بن العربي في العواصم، وابن حزم، ولم ينكرها هذان أصلًا ورأسًا، وإنما أنكرا وقوع الحرب فيها على كيفية مخصوصة، وعلى كل حال فهو مردود لأنه مكابرة لما ثبت بالتواتر المقطوع به.

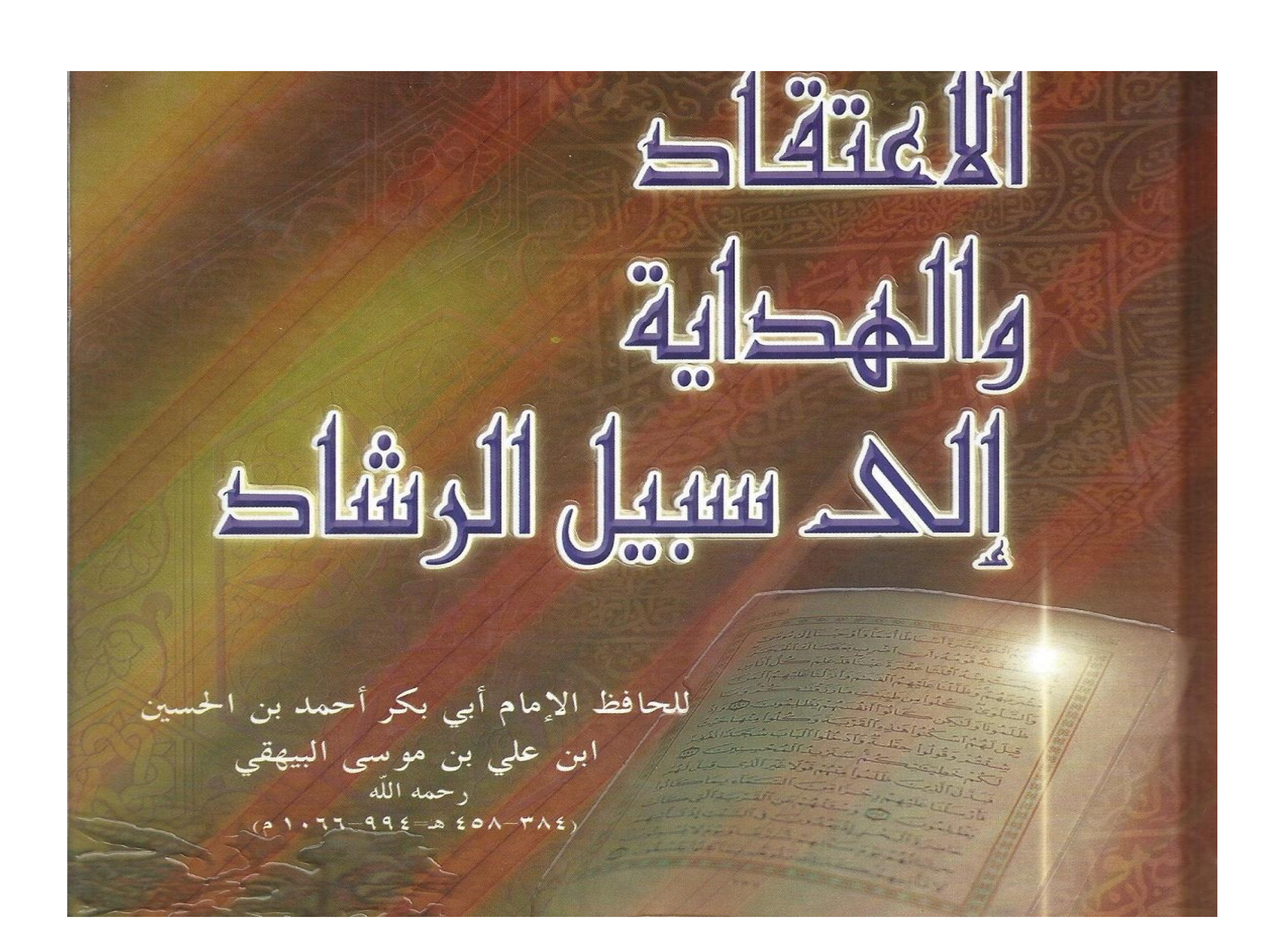
(**فائدة**) كانت وقعة الجمل في سنة ست وثلاثين، وكانت وقعة صفين في ربيع الأول سنة سبع وثلاثين واستمرت ثلاثة أشهر، وكانت النهروان في سنة ثمان وثلاثين.

قوله: **ثبت أن أهل الجمل وصفين والنهروان بغاة**. هو كما قال، ويدل عليه حديث علي: « **أمرت بقتال الناكثين والقاسطين والمارقين** ». رواه النسائي[47] في الخصائص والبزار[48] والطبراني[49] والناكثين: أهل الجمل لأنهم نكثوا بيعته، والقاسطين: أهل الشام لأنهم جاروا عن الحق في عدم مبايعته، والمارقين: أهل النهروان لثبوت الخبر الصحيح فيهم: أنهم يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية، وثبت في أهل الشام حديث عمار: « **تقتله الفئة الباغية** ». وقد تقدم، وغير ذلك من الأحاديث.

---

(٤٧) السنن الكبرى للنسائي: كتاب الخصائص باب ذكر ما خص به علي من قتال المارقين (٥/ ١٥٩- ١٦٠).
(٤٨) مسند البزار البحر الزخار (٦/ ٢١٥/ رقم: ٦٠٤)
(٤٩) ليس في الأجزاء المطبوعة.

وروى البيهقي في كتاب الاعتقاد بإسناده المتصل إلى محمد بن إسحق وهو ابن خزيمة قال» :وكلُّ من نازع أمير المؤمنين عليَّ بن أبي طالب في إمارته فهو باغ، على هذا عهدت مشايخنا وبه قال ابن إدريس —يعني الشافعي —رحمه الله «اهـ.


الاعتقاد
والهداية
إلى سبيل الرشاد
للحافظ الإمام أبي بكر أحمد بن الحسين
ابن علي بن موسى البيهقي
رحمه الله
(٣٨٤-٤٥٨ هـ-٩٩٤-١٠٦٦ م)

الأصم، ثنا إبراهيم بن مرزوق، ثنا عبدالصمد بن عبدالوارث، ثنا شعبة، عن خالد الحذاء، عن سعيد بن أبي الحسن، عن أمه، عن أم سلمة أن رسول الله ﷺ قال لعمار: «**تقتلك الفئة الباغية**» [مسلم (٢٩١٦)، وأحمد (٦/٢٨٩)].

قال الأصم: وحدثنا إبراهيم بن مرزوق، ثنا أبو داود، ثنا شعبة، عن خالد الحذاء، عن الحسن بن أبي الحسن، عن أمه، عن أم سلمة أن رسول الله ﷺ قال لعمار: «**تقتلك الفئة الباغية**».

أخبرنا أبو عبدالله الحافظ، قال: سمعت أبا بكر محمد بن جعفر المزكي، وأبا الطيب محمد بن أحمد الكرابيسي، وأبا أحمد بن أبي الحسن الدارمي يقولون: سمعنا أبا بكر محمد بن إسحاق يقول - وهو ابن خزيمة - رحمه الله -: خير الناس بعد رسول الله ﷺ وأولاهم بالخلافة أبو بكر الصدِّيق، ثم عمر الفاروق، ثم عثمان ذو النورين، ثم علي بن أبي طالب - رحمة الله ورضوانه عليهم أجمعين.

قال: وكل من نازع أمير المؤمنين علي بن أبي طالب في إمارته فهو باغ. على هذا عهدت مشايخنا وبه قال ابن إدريس - يعني الشافعي - رحمه الله.

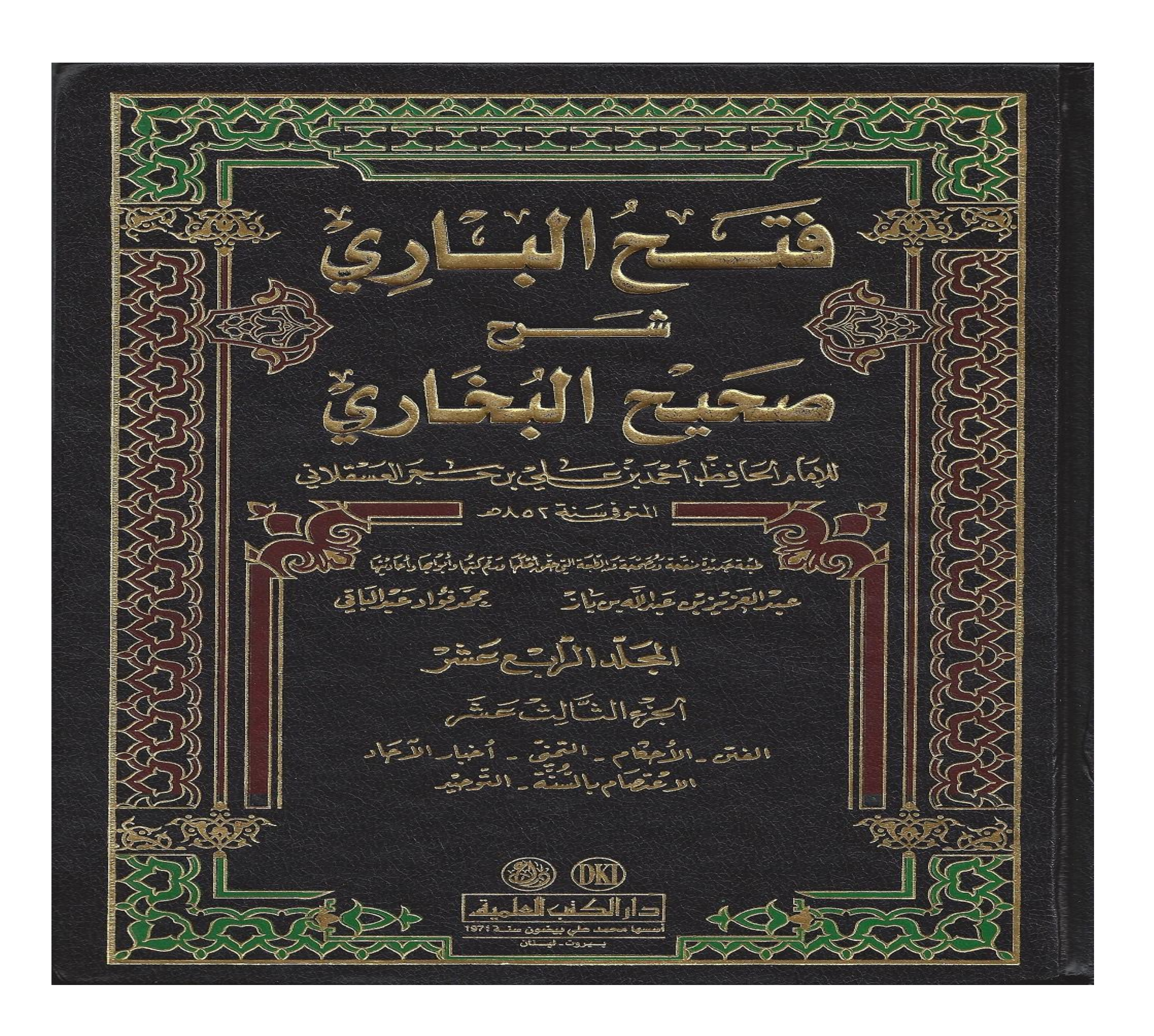
قال الشيخ: ثم لم يخرج من خرج عليه ببغيه عن الإسلام، فقد كان رسول الله ﷺ قال: «**لا تقوم الساعة حتى تقتتل فئتان عظيمتان تكون بينهما مقتلة عظيمة ودعواهما واحدة**».

أخبرنا أبو طاهر الفقيه، أنا أبو بكر القطان، ثنا أحمد بن يوسف السلمي، ثنا عبدالرزاق، أنا معمر، عن همام بن منبه قال: هذا ما حدثنا أبو هريرة قال: قال رسول الله ﷺ... فذكره [البخاري (٣٦٠٨)، ومسلم (٤/٢٢١٤)، وأحمد (٢/٣١٣)].

قال الشيخ: ويعني بقيام الساعة انقراض ذلك العصر، والله أعلم.

وصحيح عن علي رضي الله عنه أنه قاتلهم قتال أهل العدل مع أهل البغي، فكان أصحابه لا يجيزون على جريح ولا يقتلون مُولياً، ولا يسلبون قتيلاً.

وقال الحافظ في الفتح ما نصه» :وقد ثبت أن من قاتل عليّا كانوا بغاة «اه .ويؤيد هذا ما رواه الحاكم في المستدرك أن النبي صلى الله عليه وسلم قال للزبير» :لتقاتلنَّه وأنت ظالم له. «


فتح الباري
شرح
صحيح البخاري
للإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني
المتوفى سنة ٨٥٢هـ
طبعة جديدة منقحة ومصححة عن الطبعة التي حقق أصلها ورقم كتبها وأبوابها وأحاديثها
عبد العزيز بن عبد الله بن باز
محمد فؤاد عبد الباقي
المجلد الرابع عشر
الجزء الثالث عشر
الفتن - الأحكام - التمني - أخبار الآحاد
الاعتصام بالسنة - التوحيد
DKI
دار الكتب العلمية
أسسها محمد علي بيضون سنة 1971
بيروت - لبنان

الخلافة وسعد بن أبي وقاص وسعيد بن زيد في الحياة وهما بدريان قاله ابن التين. وفيه جواز خلع الخليفة نفسه إذا رأى في ذلك صلاحاً للمسلمين والنزول عن الوظائف الدينية والدنيوية بالمال، وجواز أخذ المال على ذلك وإعطائه بعد استيفاء شرائطه بأن يكون المنزول له أولى من النازل وأن يكون المبذول من مال الباذل. فإن كان في ولاية عامة وكان المبذول من بيت المال اشترط أن تكون المصلحة في ذلك عامة، أشار إلى ذلك ابن بطال قال: يشترط أن يكون لكل من الباذل والمبذول له سبب في الولاية يستند إليه، وعقد من الأمور يعول عليه. وفيه أن السيادة لا تختص بالأفضل بل هو الرئيس على القوم والجمع سادة، وهو مشتق من السؤدد وقيل من السواد لكونه يرأس على السواد العظيم من الناس أي الأشخاص الكثيرة وقال المهلب الحديث دال على أن السيادة إنما يستحقها من ينتفع به الناس، لكونه علق السيادة بالإصلاح. وفيه إطلاق الابن على ابن البنت، وقد انعقد الإجماع على أن امرأة الجد والد الأم محرمة على ابن بنته، وأن امرأة ابن البنت محرمة على جده، وإن اختلفوا في التوارث. واستدل به على تصويب رأي من قعد عن القتال مع معاوية وعلي وإن كان علي أحق بالخلافة وأقرب إلى الحق، وهو قول سعد بن أبي وقاص وابن عمر ومحمد بن مسلمة وسائر من اعتزل تلك الحروب. وذهب جمهور أهل السنة إلى تصويب من قاتل مع علي لامتثال قوله تعالى: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟﴾ [الحجرات: ٩] الآية ففيها الأمر بقتال الفئة الباغية، وقد ثبت من قاتل علياً كانوا بغاة، وهؤلاء مع هذا التصويب متفقون على أنه لا يذم واحد من هؤلاء بل يقولون اجتهدوا فأخطأوا، وذهب طائفة قليلة من أهل السنة - وهو قول كثير من المعتزلة - إلى أن كلاً من الطائفتين مصيب، وطائفة إلى أن المصيب طائفة لا بعينها.

الحديث الثاني:

قوله: (سفيان) هو ابن عيينة.

قوله: (قال قال عمرو) هو ابن دينار.

قوله: (أخبرني محمد بن علي) أي ابن الحسن بن علي وهو أبو جعفر الباقر، وفي رواية محمد بن عباد عند الإسماعيلي عن سفيان «عن عمرو عن أبي جعفر».

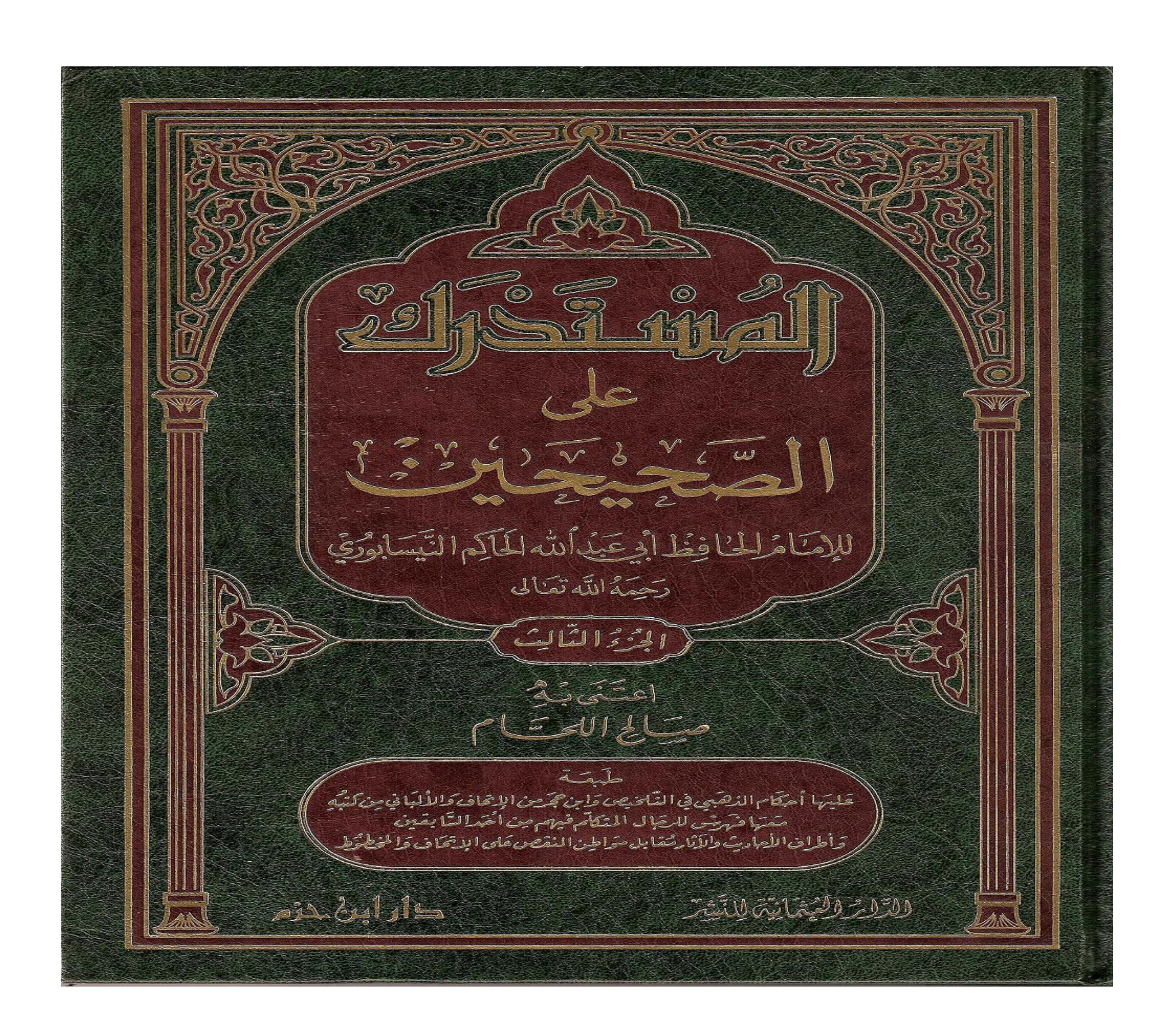
قوله: (أن حرملة قال) في رواية محمد بن عباد «أن حرملة مولى أسامة أخبره» وحرملة هذا في الأصل مولى أسامة بن زيد، وكان يلازم زيد بن ثابت حتى صار يقال له مولى زيد بن ثابت، وقيل هما اثنان. وفي هذا السند ثلاثة من التابعين في نسق: عمرو وأبو جعفر وحرملة.

قوله: (أن عمرو) ابن دينار **(قال قد رأيت حرملة)** فيه إشارة إلى أن عمراً كان يمكنه الأخذ عن حرملة لكنه لم يسمع منه هذا.

قوله: (أرسلني أسامة) أي من المدينة **(إلى علي)** أي بالكوفة، لم يذكر مضمون الرسالة ولكن دل مضمون قوله «فلم يعطني شيئاً» على أنه كان أرسله يسأل علياً شيئاً من المال.

قوله: (وقال إنه سيسألك الآن فيقول: ما خلف صاحبك الخ) هذا هيأه أسامة اعتذاراً عن تخلفه عن علي لعلمه أن علياً كان ينكر على من تخلف عنه ولا سيما مثل أسامة الذي هو من أهل البيت، فاعتذر بأنه لم يتخلف ضناً منه بنفسه عن علي ولا كراهة له، وأنه لو كان في أشد الأماكن هولاً لأحب أن يكون معه فيه ويواسيه بنفسه، ولكنه إنما تخلف لأجل كراهيته في قتال المسلمين، وهذا معنى قوله «ولكن هذا أمر لم أره».

قوله: (لو كنت في شدق الأسد) بكسر المعجمة ويجوز فتحها وسكون الدال المهملة بعدها قاف أي جانب فمه من داخل، ولكل فم شدقان إليهما ينتهي شق الفم وعند مؤخرهما ينتهي الحنك الأعلى والأسفل، ورجل أشدق واسع الشدقين، ويتشدق في كلامه إذا فتح فمه وأكثر القول فيه واتسع فيه، وهو كناية عن الموافقة حتى في حالة الموت، لأن الذي يفترسه الأسد بحيث يجعله في شدقه في عداد من هلك، ومع ذلك فقال: لو وصلت إلى هذا المقام لأحببت أن أكون معك فيه مواسياً لك بنفسي. ومن المناسبات اللطيفة تمثيل أسامة بشيء يتعلق بالأسد. ووقع في «تنقيح الزركشي» أن القاضي - يعني عياضاً - ضبط الشدق بالذال المعجمة قال: وكلام


المستدرك
على
الصحيحين
للإمام الحافظ أبي عبد الله الحاكم النيسابوري
رحمه الله تعالى
الجزء الثالث
اعتنى به
صالح اللحام
طبعة
عليها أحكام الذهبي في التلخيص وابن حجر من الإتحاف والألباني من كتبه
معها فهرس للرجال المتكلم فيهم من أحد السابقين
وأطراف الأحاديث والآثار مقابل مواطن النقص على الإتحاف والمخطوط
الدار العثمانية للنشر
دار ابن حزم

الله ﷺ يقول: ((**إنك تقاتلني وأنت ظالم لي**)) **قال: بلى ولكني نسيت.**

(٥٥٧٧) حدثناه أبو بكر بن إسحاق الإمام أنا بشر بن موسى ثنا خالد بن يزيد القرني ثنا جعفر بن سليمان عن عبد الله بن محمد الرقاشي عن جده عبد الملك بن سلمة[1] عن أبي جروة المازني قال: سمعت علياً وهو يناشد الزبير يقول له: نشدتك بالله يا زبير أما سمعت رسول الله ﷺ يقول: ((**إنك تقاتلني وأنت لي ظالم**)) **قال: بلى ولكن نسيت.**

(٥٥٧٨) حدثنا أبو محمد أحمد بن عبد الله المزني ثنا مطين ثنا عمر بن محمد الأسدي حدثني أبي ثنا شريك عن العباس بن ذريح عن مسلم بن نذير قال: **كنا عند علي** ﷺ **فجاء ابن جرموز يستأذن عليه فقال علي: أتقتل ابن صفية تفخراً، ائذنوا له وبشروه بالنار سمعت رسول الله ﷺ يقول:** ((**لكل نبي حواري وإن الزبير حواري وابن عمتي**)). [انظر ٥٥٥٨، والتالي، المختارة ٤٣٣، الروض ٦٩٧، صحيح].

(٥٥٧٩) فحدثنا الشيخ أبو كامل[2] بن إسحاق أنا علي بن عبد العزيز ثنا حجاج ابن منهال ثنا حماد بن سلمة عن عاصم عن زر بن حبيش قال: قيل لعلي بن أبي طالب ﷺ: **إن قاتل الزبير بالباب فقال علي: ليهنك قاتل ابن صفية النار سمعت رسول الله ﷺ يقول:** ((**لكل نبي حواري وإن حواري الزبير**)). [سبق مع تخريجه، ٣/ ٣٦٢/ ٥٥٥٨، من حديث الزبير نفسه، انظر التالي].

(٥٥٨٠) حدثنا أبو بكر بن أبي دارم الحافظ بالكوفة ثنا أبو جعفر الحضرمي ثنا حمزة ابن عون المسعودي ثنا محمد بن القاسم الأسدي ثنا سفيان الثوري وشريك عن عاصم بن أبي النجود عن زر بن حبيش قال: **كنت جالساً عند علي فأتي برأس الزبير ومعه قاتله فقال علي للآذن: بشر قاتل ابن صفية بالنار سمعت رسول الله ﷺ يقول:** ((**لكل نبي حواري وإن حواري الزبير**)).

---

(١) ذكر محقق ((الإتحاف)) (١٤٨٤٤) أن الأصول عنده: مسلمة، وأن الذي في ((التقريب)): مسلم، فأثبته، قلت: ولينه الحافظ.

(٢) كذا، وفي ((الإتحاف)) (١٤٢٥٧): أبو بكر بن إسحاق. ومال محققه إلى تصويبه.
قال الحافظ عقبة: وقع لي بعلو في ((جزء ابن زنبور)) المكي. اهـ.

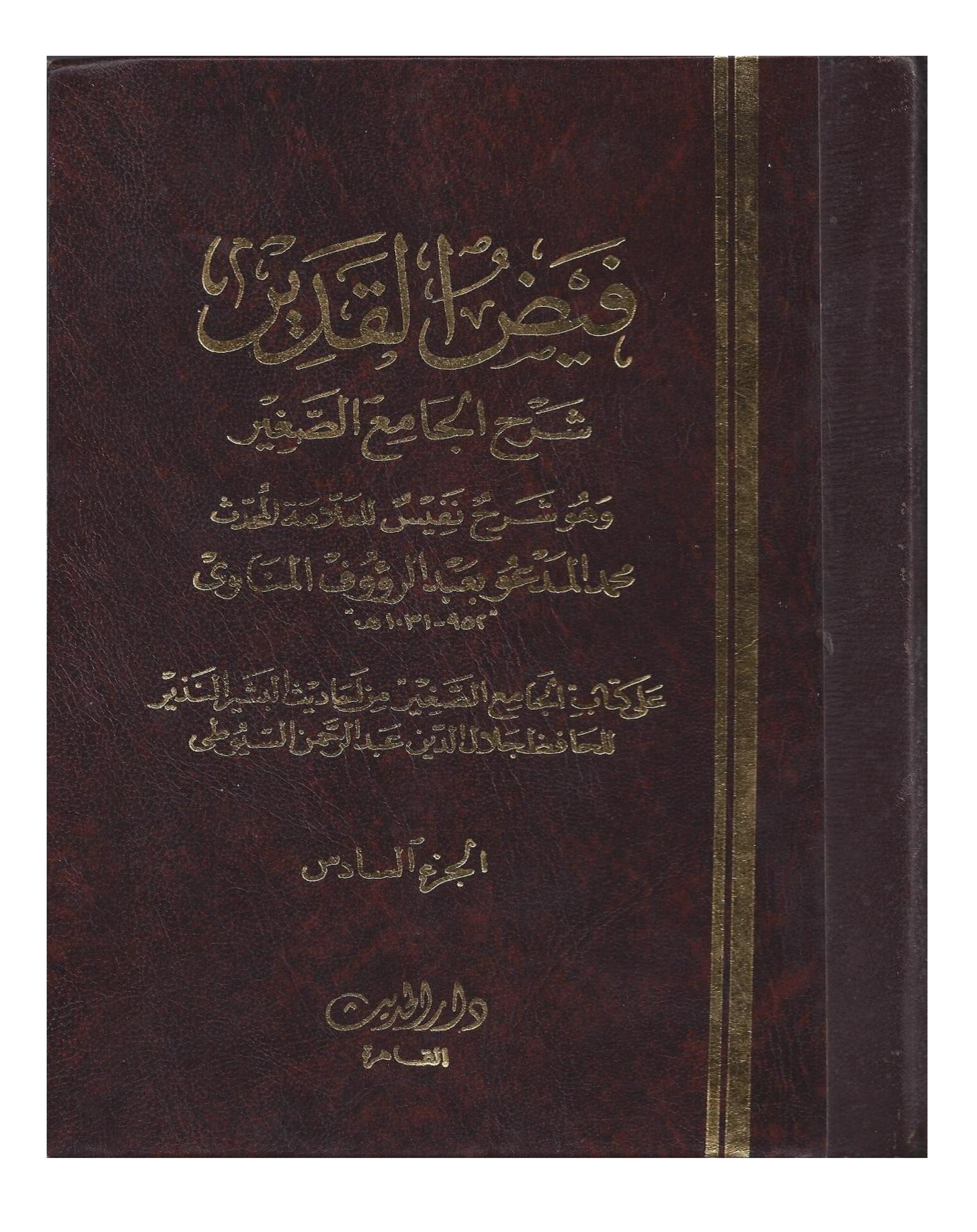
فإذا كان الرسول اعتبر الزبير ظالمًا مع ما له من الفضل لأنه كان مع مقاتليه جزءًا من النهار، فكيف يقال عن هذا القتال الذي وصف الرسول مقاتلي علي فيه بالظلم والبغي :إنه ليس بواجب ولا مستحب، أليس هذا يدل على أن أحمد بن تيمية في قلبه ضغينة على سيدنا علي، ألا يعرف في نفسه أن قوله تعالى} :فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي] {سورة الحجرات [يعود إلى الخليفة في قتال من بغى عليه، وكيف يقال لمن أطاع الله تعالى في أمره إنّ فعله ليس بواجب ولا مستحب، ومن المعلوم بالضرورة عند

المسلمين أن قتال الخليفة لمن بغى عليه أمر مشروع بل فرض إذا لم تنكف الفئة الباغية، فانظروا كيف جعل ابن تيمية الامتثال لأمر الله لغوًا..

ويكفي أيضًا لإثبات ذلك الحديث الصحيح الذي رواه البخاري» :ويح عمّار تقتله الفئة الباغية يدعوهم إلى الجنّة ويدعونه إلى النار «أخرجه البخاري في كتاب الصلاة بهذا اللفظ، ورواه في موضع ءاخر في الجهاد والسير بلفظ» :يدعوهم إلى الله ويدعونه إلى النار «ورواه ابن حبان أيضًا باللفظ الذي رواه البخاري في كتاب الصلاة، وروى ابن حبان في صحيحه عن أم سلمة قالت :قال رسول الله صلى الله عليه وسلم» :تقتل عمارًا الفئة الباغية «، وفيه أيضًا عن أبي سعيد الخدري قال :قال رسول الله صلى الله عليه وسلم» :ويح ابن سُمَيَّة تقتله الفئة الباغية يدعوهم إلى الجنة ويدعونه إلى النار «، فالحديث بروايتيه من أصح الصحيح، فعمار الذي كان في جيش علي داعٍ إلى الجنة بقتاله مع علي، فعلي داع إلى الجنة بطريق الأولى .ورواية الطبراني فيها زيادة وهي» :ويح عمّار تقتله الفئة الباغية الناكبة عن الحق . «وعمّار ما نال هذا الفضل إلا بكونه مع علي، فهو وجيشه دعاة إلى الجنة ومقاتلوهم دعاة إلى النار .فلو لم يكن إلا حديث البخاري هذا لكفى في تكذيب قول ابن تيمية :إن القتال مع علي ليس واجبًا ولا مستحبًّا، فهذا إنكار لما علم من الدين بالضرورة وردّ للنص، والرسول زكّى قتال علي في جميع الوقائع..

قال المناوي في شرح الجامع الصغير ما نصه) » :ويح عمار (بالجر على الإضافة وهو ابن ياسر)تقتله الفئة الباغية (قال القاضي في شرح المصابيح :يريد به معاوية وقومه اهـ وهذا صريح في بغي طائفة معاوية الذين قتلوا عمارًا في وقعة صفين وأن الحق مع علي وهو من الإخبار بالمغيبات)يدعوهم (أي عمار يدعو الفئة وهم أصحاب معاوية الذين قتلوه بوقعة صفين في الزمان المستقبل)إلى الجنة (أي إلى سببها وهو طاعة الإمام الحق)ويدعونه إلى (سبب)النار (وهو عصيانه ومقاتلته، قالوا :وقد وقع ذلك في يوم صفين دعاهم فيه إلى الإمام الحق ودعوه إلى النار وقتلوه فهو معجزة للمصطفى وعلم من أعلام نبوته .وإن قول بعضهم :المراد أهل مكة الذين عذبوه أول الإسلام فقد تعقبوه بالرد قال القرطبي : وهذا الحديث من أثبت الأحاديث وأصحها ولما لم يقدر معاوية على إنكاره قال :إنما قتله من أخرجه فأجابه علي بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم إذن قتل حمزة حين أخرجه .قال ابن دحية :وهذا من علي إلزام مفحم لا جواب عنه وحجة لا اعتراض عليها، وقال الإمام عبد القاهر الجرجاني في كتاب الإمامة :أجمع فقهاء الحجاز والعراق من فريقي الحديث والرأي منهم مالك والشافعي وأبو حنيفة

والأوزاعي والجمهور الأعظم من المتكلمين والمسلمين أن عليًّا مصيب في قتاله لأهل صفين كما هو مصيب في أهل الجمل وأن الذين قاتلوه بغاة ظالمون له لكن لا يكفرون ببغيهم، وقال الإمام أبو منصور في كتاب الفرق في بيان عقيدة أهل السنة :أجمعوا أن عليًّا مصيب في قتاله أهل الجمل طلحة والزبير وعائشة بالبصرة وأهل صفين معاوية وعسكره اهـ.)تتمة (في الروض الأنف أن رجلاً قال لعمر رضي الله تعالى عنه :رأيت الليلة كأن الشمس والقمر يقتتلان ومع كل نجوم قال عمر :مع أيهما كنت؟ قال : مع القمر قال :كنت مع الآية الممحوة اذهب ولا تعمل لي عملاً أبدًا فعزله فقُتل يوم صفين مع معاوية واسمه حابس بن سعد «اهـ.


فيض القدير
شرح الجامع الصغير
وهو شرح نفيس للعلامة المحدث
محمد المدعو بعبد الرؤوف المناوي
٩٥٢-١٠٣١هـ
على كتاب الجامع الصغير من أحاديث البشير النذير
للحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي
الجزء السادس
دار الحديث
القاهرة

٩٦٣٧ — وُلِدَ لِيَ اللَّيلَةَ غُلَامٌ فَسَمَّيتُهُ بِاسْمِ أَبِي إِبْرَاهِيمَ (حم ق د) عن أنس (صح)

٩٦٣٨ — وَهَبَتْ خَالَتِي فَاخِتَةَ بِنْتَ عَمْرو غُلَامًا ، وَأَمَرْتُهَا أَنْ لَا تَجْعَلَه جَازِراً ، وَلَا صَائِغًا ، وَلَا حَجَّامًا - (طب) عن جابر - (ح)

٦٩٣٩ — وَيْحُ الْفِرَاخِ فِرَاخِ آلِ مُحَمَّدٍ مِنْ خَلِيفَةٍ مُسْتَخْلَفٍ مُتْرَفٍ - ابن عساكر عن سلمة بن الأكوع - (ض)

٩٦٤٠ — وَيحَ عَمَّار : تَقْتُلُهُ الفِئَةُ البَاغِيَةُ ، يَدْعُوهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ وَيَدْعُونَهُ إِلَى النَّارِ - (حم خ) عن أبي سعيد - (صح)

وحديث سمرة أولى بما هو الصواب (طب عن سمرة) بن جندب (و) عن (عمران) بن الحصين رمز المصنف لحسنه وحقه الرمز لصحته فقد قال الهيثمي رجاله موثقون

(ولد لى الليلة) فى ذى الحجة سنة ثمان (غلام) من مارية القبطية (سريته فسميته باسم أبى إبراهيم) قال أبو زرعة إن ذلك عقب ولادته اه وأخذ منه بعض المالكية أنه يسن أن يسمى ساعة ولادته وذهب الجمهور إلى أن السنة تأخيرها إلى يوم السابع تعلقا بخبر يوم سابعه وجمع ابن بزيزة بأن التسمية يوم الولادة والدعاء يوم السابع اه. وهو ركيك (حم ق د عن أنس) بن مالك تمامه عند مسلم ثم دفعه إلى أم سيف امرأة قين يقال له أبو سيف فانطلق يأتيه فتبعته فانتهينا إلى أبى سيف وهو ينفخ كيره وقد امتلأ البيت دخانا فأسرعت المشى بين يدى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقلت أمسك جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فأمسك فدعا النبى صلى الله عليه وسلم بالصبى فضمه إليه وقال ماشاء الله أن يقول فقال أنس لقد رأيته وهو يكيد نفسه بين يدى رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم فدمعت عيناه فقال تدمع العين ويحزن القلب ولا نقول إلا ما يرضى ربنا والله يا إبراهيم إنا بك لمحزونون

(وهبت خالتى فاختة بنت عمرو) الزهرية (غلاما) فى رواية أبى داود وأنا أرجو أن يبارك لها فيه (وأمرتها أن لا تجعله جازرا ولا صائغاً ولا حجاما) لأن الجازر والحجام يخامران النجاسة ويباشرانها والصائغ فى صنعته الغش وفيه كراهة الاحتراف بهذه الصنائع الثلاثة لما ذكر (طب عن جابر) بن عبد الله رمز لحسنه ورواه الدارقطنى عن عمر قال الهيثمى فيه عثمان بن عبد الرحمن الوقاصى متروك اه. فرمز المؤلف لحسنه لا يحسن وقال عبد الحق لا يصح لأن فيه أبا ماجدة وقال ابن القطان أبو ماجدة لا يعرف وغيره هذا منكر

(ويح) كلمة رحمة لمن وقع فى هلكة لا يستحقها كما أن ويل كلمة عذاب لمن يستحقه وهما منصوبان إذا أضيفا بإضمار فعل وكذا إذا نكر أو يجوز ويح لزيد وويل له بالرفع على الابتداء قال الزمخشرى ويح وويب وويس ثلاثتها فى معنى الترحم وقيل ويح رحمة لنازل به بلية وويس رأفة واستملاح وويب كويح وأما ويل فشتم ودعاء بالهلكة وعن الفراء أن ويح كلمة شتم ودعاء استعملوها استعمال قاتله الله فى محل الاستعجاب ثم استعظموها فكنوا عنها بويح وأخويه اه (الفراخ فراخ آل محمد من خليفة مستخلف مترف) قالوا المراد يزيد بن معاوية وأضرابه من خلفاء بنى أمية (ابن عساكر) فى تاريخه (عن سلمة بن الأكوع) ورواه عنه أبو نعيم والديلمى باللفظ المزبور

(ويح عمار) بالجر على الإضافة وهو ابن ياسر (تقتله الفئة الباغية) قال القاضى فى شرح المصابيح يريد به معاوية وقومه اه وهذا صريح فى بغى طائفة معاوية الذين قتلوا عمارا فى وقعة صفين وأن الحق مع على وهو من الإخبار بالمغيبات (يدعوهم) أى عمار يدعو الفئة وهم أصحاب معاوية الذين قتلوه بوقعة صفين فى الزمان المستقبل (إلى الجنة) أى إلى سببها وهو طاعة الامام الحق (ويدعونه إلى) سبب (النار) وهو عصيانه ومقاتلته قالوا وقد وقع ذلك فى يوم صفين دعاهم فيه إلى الامام الحق ودعوه إلى النار وقتلوه فهو معجزة للمصطفى وعلم من أعلام نبوته وإن قول بعضهم المراد أهل مكة الذين عذبوه أول الاسلام فقد تعقبوه بالرد قال القرطبى وهذا الحديث من أثبت الأحاديث وأصحها ولما لم يقدر معاوية على إنكاره قال إنما قتله من

٩٦٤١ — وَيْحَكَ ! أَوَلَيْسَ الدَّهْرُ كُلُّهُ غَدًا ؟ - ابن قانع عن جعال بن سراقة

٩٦٤٢ — وَيْحَكَ ! إِذَا مَاتَ عُمَرُ؛ فَإِنِ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَمُوتَ فَمُتْ - (طب) عن عصمة بن مالك

٩٦٤٣ — وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ - (ق د ن ه) عن ابن عمرو (حم ق ت ه) عن أبي هريرة - (صح)

٩٦٤٤ — وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ وَبُطُونِ الْأَقْدَامِ مِنَ النَّارِ - (حم ك) عن عبد الله بن الحرث - - (صح)

أخرجه فأجابه علي بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم إذن قتل حمزة حين أخرجه قال ابن دحية وهذا من علي إلزام مفحم لاجواب عنه وحجة لااعتراض عليها وقال الامام عبد القاهر الجرجاني في كتاب الإمامة أجمع فقهاء الحجاز والعراق من فريقي الحديث والرأي منهم مالك والشافعي وأبو حنيفة والاوزاعي والجمهور الأعظم من المتكلمين والمسلمين أن عليا مصيب في قتاله لأهل صفين كما هو مصيب في أهل الجمل وأن الذين قاتلوه بغاة ظالمون له لكن لايكفرون ببغيهم وقال الإمام أبو منصور في كتاب الفرق في بيان عقيدة أهل السنة أجمعوا أن علياً مصيب في قتاله أهل الجمل طلحة والزبير وعائشة بالبصرة وأهل صفين معاوية وعسكره اه. (تتمة) في الروض الأنف أن رجلا قال لعمر رضي الله تعالى عنه رأيت الليلة كأن الشمس والقمر يقتتلان ومع كل نجوم قال عمر مع أيهما كنت قال مع القمر قال كنت مع الآية الممحوة اذهب ولا تعمل لي عملا أبدا فعزله فقتل يوم صفين مع معاوية واسمه حابس بن سعد (حم خ عن أبي سعيد) الخدري قال كنا نحمل في بناء المسجد لبنة لبنة وعمار لبنتين فرآه النبي صلى الله عليه وآله وسلم فجعل ينفض التراب عنه ويقول ويح الخ قال المصنف في الخصائص هذا الحديث أي حديث عمار متواتر ورواه من الصحابة بضعة عشرة

(ويحك أوليس الدهر كله غدا) قاله لابن سراقة وقد قال له وهو متوجه إلى أحد يارسول الله قيل لي إنك تقتل غدا فذكره فإن قيل ويح كلمة تقال لمن وقع في هلكة لايستحقها كما تقرر فما وجه الترحم على هذا القائل الجافي قلت الترحم عليه من حيث النظر لقلة فهمه وبلادة ذهنه وجمود طبعه حيث لم يتفطن إلى أن المراد بغدا مايستقبل من الزمان (ابن قانع) في المعجم (عن جعال) وقيل جعيل (ابن سراقة) الغفاري أو الضمري من أهل الصفة شهد أحدا

(ويحك إذا مات عمر) بن الخطاب الذي يفر منه الشيطان (فإن استطعت أن تموت فمت) قاله لرجل باعه إبلا بتأخير فلقيه علي فأخبره فقال ارجع إليه فقل يارسول الله إن حدث بك حدث فمن يقضيني فعمل فقال أبو بكر فقال له فقل له فإن حدث بأبي بكر فعمل فقال عمر فعمل فقال قل له إن حدث بعمر فعمل (طب عن عصمة بن مالك) قال قدم رجل من أهل البادية بإبل فاشتراها رسول الله صلى الله عليه وسلم فلقيه علي فقال ما أقدمك قال قدمت بإبل فاشتراها رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فنقدك قال لا لكن بعتها بتأخير قال ارجع إليه وقل له إن حدث بك حادث فمن يقضيني قال أبو بكر قال فإن حدث بأبي بكر قال عمر فقال إذا مات عمر فمن يقضي فذكره قال الهيثمي فيه الفضل بن المختار وهو ضعيف جدا اه فرمز المؤلف لحسنه غير حسن.

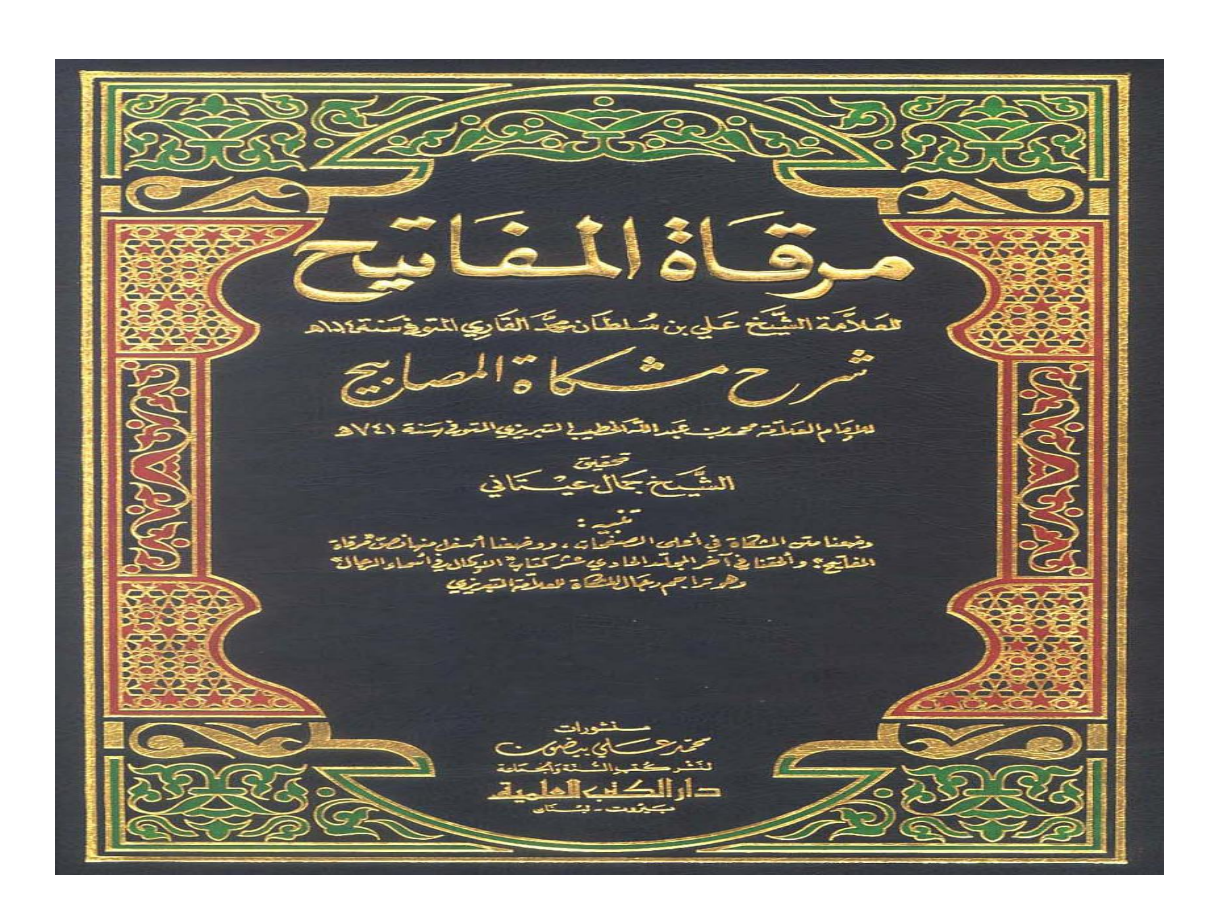
(ويل) أي تحسر وهلك وهو في الأصل مصدر لافعل له وإنما ساغ الابتداء به نكرة لأنه دعاء. ذكره القاضي والخبر قوله (للأعقاب) أي التي لاينالها ماء الطهر فاللام للعهد كما عليه البيضاوي كالباجي واحتمال إرادة الجنس بعيد لأنه يخرجه عن كونه وعيدا على الإخلال ببعض الوضوء وعلى هذا التقرير فالعقاب مخصوص بالأعقاب التي وقع التقصير في غسلها وقيل بل التقدير ويل لأصحاب الأعقاب المقصرين في غسلها (من النار) في محل رفع صفة لويل ذكره الزركشي وغيره ومنع أبو البقاء تعلقه بويل من أجل الفصل بينهما وقال ابن فرحون هو متعلق بمتعلق الخبر ومثل الأعقاب مايشاركها في ذلك من بقية الأعضاء وهذا الحديث ورد على سبب وهو أنه رأى قوما يمسحون على أرجلهم فنادى بأعلى صوته ويل الخ مرتين أو ثلاثا ولو كان الماسح مؤديا للفرض لما توعد بالنار فبطل مذهب الشيعة الموجبين للمسح

وقال الشيخ ملا علي القاري الحنفي ما نصه)» :تقتلك الفئة الباغية (أي الجماعة الخارجة على إمام الوقت وخليفة الزمان، قال الطيبي :ترحم عليه بسبب الشدة التي يقع فيها عمار من قبل الفئة الباغية يريد به معاوية وقومه فإنه قُتل يوم صفين، وقال ابن الملك :اعلم أن عمّارًا قتله معاوية وفئته فكانوا طاغين باغين بهذا الحديث لأن عمارًا كان في عسكر علي وهو المستحق للإمامة فامتنعوا عن بيعته .
وحكي أن معاوية كان يؤوّل معنى الحديث ويقول :نحن فئة باغية طالبة لدم عثمان وهذا كما ترى تحريف

إذ معنى طلب الدم غير مناسب هنا لأنه صلى الله عليه وسلم ذكر الحديث في إظهار فضيلة عمار وذم قاتله لأنه جاء في طريقٍ »ويح «قلت :ويح كلمة تقال لمن وقع في هلكة لا يستحقها فيترحم عليه ويرثى له بخلاف ويل فإنها كلمة عقوبة تقال للذي يستحقها ولا يترحم عليه، هذا وفي الجامع الصغير برواية الإمام أحمد والبخاري عن أبي سعيد مرفوعًا» :ويح عمار تقتله الفئة الباغية يدعوهم إلى الجنة ويدعونه إلى النار «وهذا كالنص الصريح في المعنى الصحيح المتبادِر من البغي المطلق في الكتاب كما في قوله تعالى }وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ] {سورة النحل [وقوله سبحانه }فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الأُخْرَى] {سورة الحجرات [فإطلاق اللفظ الشرعي على إرادة المعنى اللغوي عدول عن العدل وميل إلى الظلم الذي هو وضع الشيء في غير موضعه..

والحاصل أن البغي بحسب المعنى الشرعي والإطلاق العرفي خصص عموم معنى الطلب اللغوي إلى طلب الشر الخاص بالخروج المنهي فلا يصح أن يراد به طلب دم خليفة الزمان وهو عثمان رضي الله عنه . وقد حكي عن معاوية تأويل أقبح من هذا حيث قال :إنما قتله علي وفئته حيث حمله على القتال وصار سببًا لقتله في المآل فقيل له في الجواب :فإذن قاتل حمزة هو النبي صلى الله عليه وسلم حيث كان باعثًا على ذلك، والله سبحانه وتعالى حيث أمر المؤمنين بقتال المشركين .والحاصل أن هذا الحديث فيه معجزات ثلاث إحداها أنه سيقتل وثانيها أنه مظلوم وثالثها أن قاتله با غ من البغاة والكل صدق وحق «اهـ..

ثم قال» :قلت :فإذا كان الواجب عليه أن يرجع عن بغيه بإطاعته الخليفة ويترك المخالفة وطلب الخلافة المنيفة فتبين بهذا أنه كان في الباطن باغيًا وفي الظاهر متسترًا بدم عثمان مراعيًا مرائيًا فجاء هذا الحديث عليه ناعيًا وعن عمله ناهيًا لكن كان ذلك في الكتاب مسطورًا فصار عنده كل من القرءان والحديث مهجورًا، فرحم الله من أنصف ولم يتعصب ولم يتعسف وتولى الاقتصاد في الاعتقاد لئلا يقع في جانبي سبيل الرشاد من الرفض والنصب بأن يحب جميع الآل والصحب «اهـ..


مرقاة المفاتيح
للعلامة الشيخ علي بن سلطان محمد القاري المتوفى سنة ١٠١٤هـ
شرح مشكاة المصابيح
للإمام العلامة محمد بن عبد الله الخطيب التبريزي المتوفى سنة ٧٤١هـ
تحقيق
الشيخ جمال عيتاني
تنبيه:
وضعنا متن المشكاة في أعلى الصفحات، ووضعنا أسفل منها نص مرقاة المفاتيح؛ وألحقنا في آخر المجلد الحادي عشر كتاب الإكمال في أسماء الرجال وهو تراجم رجال المشكاة للعلامة التبريزي
منشورات
محمد علي بيضون
لنشر كتب السنة والجماعة
دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

وإِن عجينَنا ليخبز كما هو. متفق عليه.

٥٨٧٨ ـ (١١) وعن أبي قتادةَ، أنَّ رسولَ اللّهِ ﷺ قال لعمّار حين يحفر الخندق فجعل يمسح رأسه ويقول: «بُؤْسَ ابنِ سميّة! تقتلك الفئةُ الباغية».

على هيئة الأولى. فخبر هي محذوف، والمعنى تغلي غلياناً[1] مثل غليان هي عليه قبل ذلك. قال الطيبي: ما كافة وهي مصححة لدخول الكاف على الجملة وهي مبتدأ والخبر محذوف أي كما هي قبل ذلك. (**وإن عجيننا ليخبز كما هو**) أي كما هو في الصحفة كأنه ما نقص منه شيء. قال النووي: قد تظاهرت الأحاديث بمثل هذا من تكثير طعام القليل ونبع الماء وتكثيره وتسبيح الطعام وحنين الجذع وغير ذلك مما هو معروف حتى صار مجموعها بمنزلة التواتر وحصل العلم القطعي به. وقد جمع العلماء أعلاماً من دلائل النبوّة في كتبهم كالقفال الشاشي وصاحبه أبي عبد الله الحليمي وأبي بكر البيهقي وغيرهم مما هو مشهور وأحسنها كتاب البيهقي ولله الحمد على ما أنعم به على نبينا ﷺ وعلينا بإكرامه (**متفق عليه**).

٥٨٧٨ ـ (**وعن أبي قتادة**:) صحابي مشهور (**أن رسول الله ﷺ قال لعمار**) أي ابن ياسر (**حين يحفر الخندق**) حكاية [حال] ماضية (**فجعل يمسح رأسه**) أي رأس عمار عن الغبار ترحماً عليه من الأغيار (**ويقول: بؤس**) بضم موحدة وسكون همز ويبدل وبفتح السين مضافاً إلي. (**ابن سمية**) وهي بضم السين وفتح الميم وتشديد التحتية أم عمار، وهي قد أسلمت بمكة وعذبت لترجع عن دينها فلم ترجع وطعنها أبو جهل فماتت ذكره ابن الملك. وقال غيره: كانت أمه ابنة أبي حذيفة المخزومي زوجها ياسراً وكان حليفه فولدت له عماراً فأعتقه أبو حذيفه. أي يا شدة عمار حضري فهذا أوانك، واتسع في حذف حرف النداء من أسماء الأجناس وإنما يحذف من أسماء الأعلام. وروي بؤس بالرفع على ما في بعض النسخ، أي عليك بؤس أو يصيبك بؤس. وعلى هذا ابن سمية منادى مضاف أي يا ابن سمية. وقال شارح: المعنى يا شدة ما يلقاه ابن سمية من الفئة الباغية، نادى بؤسه وأراد نداءه ولذا خاطبه بقوله: (**تقتلك الفئة الباغية**) أي الجماعة الخارجة على إمام الوقت وخليفة الزمان. قال الطيبي: ترحم عليه بسبب الشدة التي يقع فيها عمار من قبل الفئة الباغية يريد به معاوية وقومه فإنه قتل يوم صفين. وقال ابن الملك: اعلم أنَ عماراً قتله معاوية وفئته فكانوا طاغين باغين بهذا الحديث لأن عماراً كان في عسكر علي وهو المستحق للإمامة فامتنعوا عن بيعته. وحكي أن معاوية كان يؤوّل معنى الحديث ويقول: نحن فئة باغية طالبة لدم عثمان. وهذا كما ترى تحريف، إذ معنى طلب الدم غير مناسب هنا لأنه ﷺ ذكر الحديث في إظهار فضيلة عمار وذم قاتله لأنه جاء في طريق ويح. قلت: ويح كلمة تقال لمن وقع في هلكة لا يستحقها فيترحم

---

(١) في المخطوطة «غليانها».

الحديث رقم ٥٨٧٨: أخرجه مسلم في صحيحه ٤/ ٢٢٣٥ حديث رقم (٧٠ . ٢٩١٥). وأخرجه الترمذي في السنن ٥/ ٦٢٨ حديث رقم ٣٨٠٠.

رواه مسلم.

٥٨٧٩ ـ (١٢) وعن سليمانَ بن صُرَد، قال: قال النبي ﷺ حين أُجلي الأحزابُ عنه:

عليه ويرثى له بخلاف ويل، فإنها كلمة عقوبة تقال للذي يستحقها ولا يترحم عليه. هذا وفي الجامع الصغير برواية الإمام أحمد والبخاري عن أبي سعيد مرفوعاً: «ويح عمار تقتله الفئة الباغية يدعوهم إلى الجنة ويدعونه إلى النار»[1]. وهذا كالنص الصريح في المعنى الصحيح المتبادر من البغي المطلق في الكتاب كما في قوله تعالى: **﴿وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغي﴾** [النحل ـ ٩٠]. وقوله سبحانه: **﴿فإن بغت إحداهما على الأخرى﴾** [الحجرات ـ ٩]. فإطلاق اللفظ الشرعي على إرادة المعنى اللغوي عدول عن العدل وميل إلى الظلم الذي هو وضع الشيء في غير موضعه. والحاصل أن البغي بحسب المعنى الشرعي والإطلاق العرفي خص من عموم معنى الطلب اللغوي إلى طلب الشر الخاص بالخروج المنهي، فلا يصح أن يراد به طلب دم خليفة الزمان وهو عثمان رضي الله عنه. وقد حكي عن معاوية تأويل أقبح من هذا حيث قال: إنما قتله علي وفئته حيث حمله على القتال وصار سبباً لقتله في المآل؛ فقبل له في الجواب، فإذن قاتل حمزة هو النبي ﷺ حيث كان باعثاً له على ذلك والله سبحانه وتعالى حيث أمر المؤمنين بقتال المشركين. والحاصل أن هذا الحديث فيه معجزات ثلاث إحداها أنه سيقتل، وثانيها أنه مظلوم، وثالثها أن قاتله باغ من البغاة والكل صدق وحق. ثم رأيت الشيخ أكمل الدين قال: الظاهر أن هذا أي التأويل السابق عن معاوية وما حكي عنه أيضاً من أنه قتله من أخرجه للقتل وحرضه عليه كل منهما افتراء عليه، أما الأوّل فتحريف للحديث. وأما الثاني فلأنه ما أخرجه أحد بل هو خرج بنفسه وماله مجاهداً في سبيل الله قاصداً لإقامة الفرض. وإنما كان كل منهما افتراء على معاوية لأنه رضي الله عنه أعقل من أن يقع في شيء ظاهر الفساد على الخاص والعام. قلت: فإذا كان الواجب عليه أن يرجع عن بغيه بإطاعته الخليفة ويترك المخالفة وطلب الخلافة المنيفة فتبين بهذا أنه كان في الباطن باغياً وفي الظاهر متستراً بدم عثمان مراعياً مرائياً. فجاء هذا الحديث عليه ناعياً وعن عمله ناهياً. لكن كان ذلك في الكتاب مسطوراً. فصار عنده كل من القرآن والحديث مهجوراً فرحم الله من أنصف ولم يتعصب ولم يتعسف وتولى الاقتصاد في الاعتقاد لئلا يقع في جانبي سبيل الرشاد من الرفض والنصب بأن يحب جميع الآل والصحب (رواه مسلم).

٥٨٧٩ ـ **(وعن سليمان بن صرد)** بضم ففتح مصروفاً **(قال: قال النبي ﷺ حين أجلي)** بصيغة الفاعل وفي نسخة بالمفعول أي تفرق وانكشف **(الأحزاب عنه)** وهم طوائف من الكفار

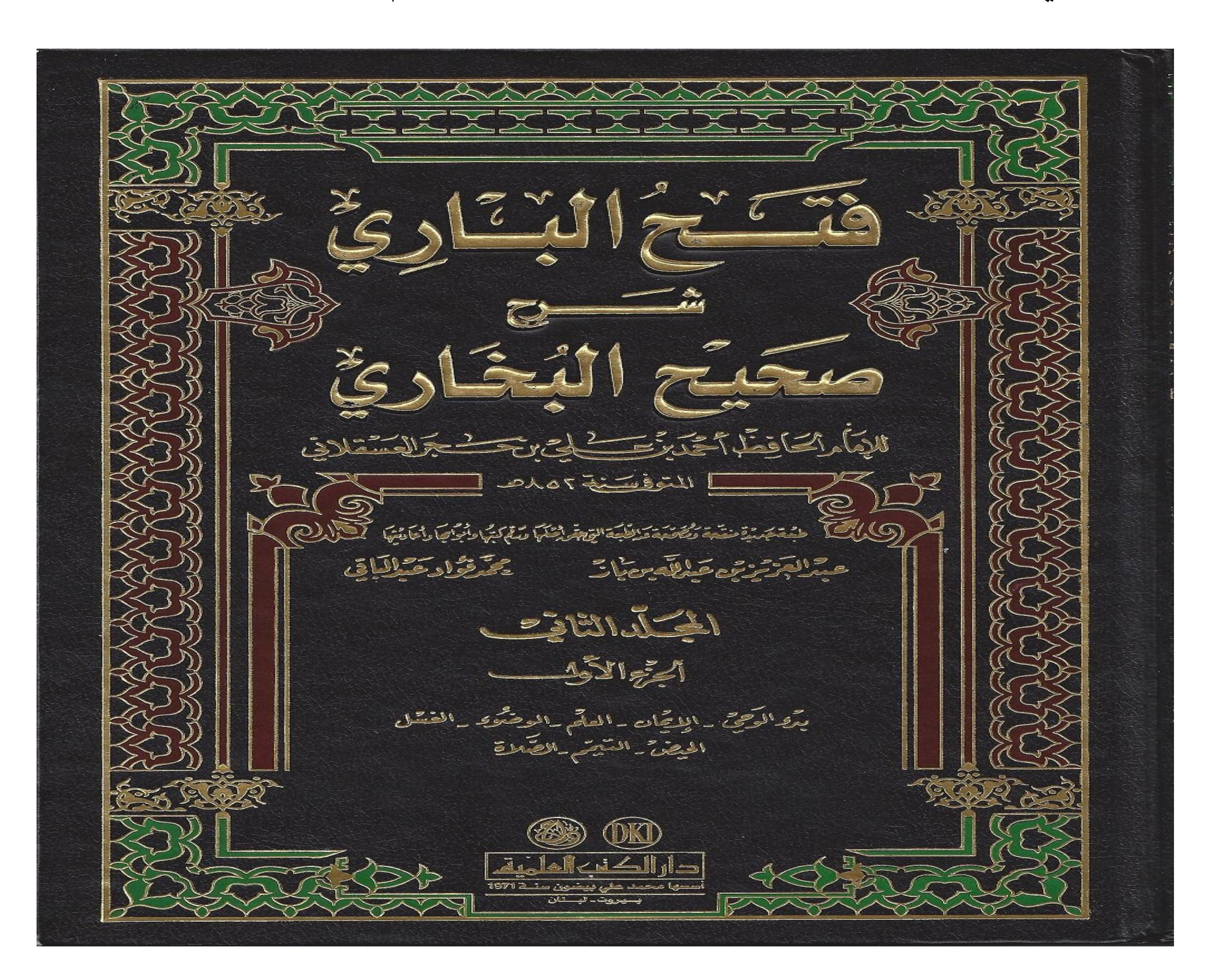
(١) الجامع الصغير ٢/ ٥٧٢ حديث رقم ٩٦٤٠ والحديث أخرجه البخاري في صحيحه ١/ ٥٤١ حديث رقم ٤٤٧.

الحديث رقم ٥٨٧٩: أخرجه البخاري في صحيحه ٧/ ٤٠٥. حديث رقم ٤١٠٩. وأحمد في المسند ٤/ ٢٦٢.

قال اللغوي ابن منظور في لسان العرب ما نصه» :والبغي :التعدي، وبغى الرجل علينا بغيًا :عَدَل عن الحق واستطال «اهـ، وقال الأزهري :معناه الكبر، والبغي :الظلم والفساد ثم قال :والفئة الباغية هي الظالمة الخارجة عن طاعة الإمام العادل، وقال النبي صلى الله عليه وسلم لعمار» :ويح ابن سمية تقتله الفئة الباغية «اهـ..

وكيف يقول إنه لم يحصل بقتلهم مصلحة للمسلمين لا في دينهم ولا في دنياهم وعلي كان داعيًا إلى الجنة ومن قاتل معه فله أجر ومن خالفه فهو باغ ظالم، فكيف يقول ابن تيمية هذا فيمن سمّاه الرسول داعيًا إلى الجنّة..

قال الحافظ ابن حجر في شرح البخاري ما نصه» :فائدة :روى حديث» :تقتل عمارًا الفئة الباغية « جماعة من الصحابة منهم قتادة بن النعمان كما تقدم، وأم سلمة عند مسلم، وأبو هريرة عند الترمذي، وعبد الله بن عمرو بن العاص عند النسائي، وعثمان بن عفان وحذيفة وأبو أيوب وأبو رافع وخزيمة بن ثابت ومعاوية وعمرو بن العاص وأبو اليسر وعمار نفسه وكلها عند الطبراني وغيره، وغالب طرقها صحيحة أو حسنة، وفيه عن جماعة ءاخرين يطول عدهم .وفي هذا الحديث علم من أعلام النبوة وفضيلة ظاهرة لعلي ولعمار، ورد على النواصب الزاعمين أن عليًّا لم يكن مصيبًا في حروبه «اه..

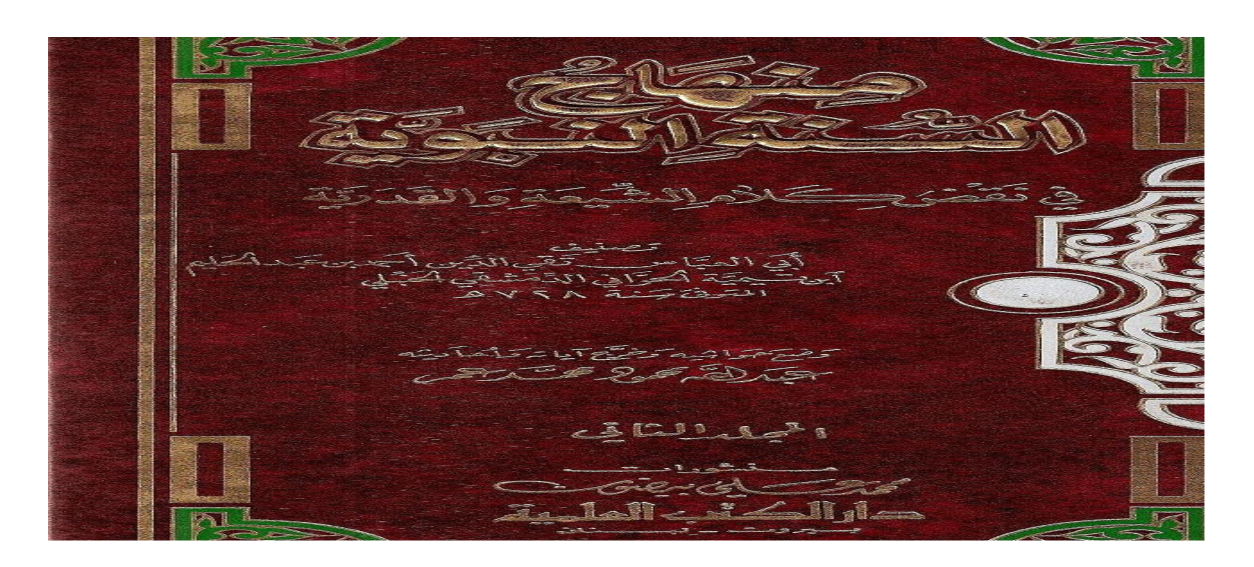


قوله: (يدعوهم) أعاد الضمير على غير مذكور والمراد قتلته كما ثبت من وجه آخر: «**تقتله الفئة الباغية يدعوهم الخ**» وسيأتي التنبيه عليه. فإن قيل كان قتله بصفين وهو مع علي والذين قتلوه مع معاوية وكان معه جماعة من الصحابة فكيف يجوز عليهم الدعاء إلى النار؟ فالجواب أنهم كانوا ظانين أنهم يدعون إلى الجنة، وهم مجتهدون لا لوم عليهم في اتباع ظنونهم، فالمراد بالدعاء إلى الجنة الدعاء إلى سببها وهو طاعة الإمام، وكذلك كان عمار يدعوهم إلى طاعة علي وهو الإمام الواجب الطاعة إذ ذاك، وكانوا هم يدعون إلى خلاف ذلك لكنهم معذرون للتأويل الذي ظهر لهم. وقال ابن بطال تبعاً للمهلب: إنما يصح هذا في الخوارج الذين بعث إليهم علي عماراً يدعوهم إلى الجماعة، ولا يصح في أحد من الصحابة. وتابعه على هذا الكلام جماعة من الشراح. وفيه نظر من أوجه: احدها أن الخوارج إنما خرجوا على علي بعد قتل عمار بلا خلاف بين أهل العلم بذلك، فإن ابتداء أمر الخوارج كان عقب التحكيم، وكان التحكيم عقب انتهاء القتال بصفين وكان قتل عمار قبل ذلك قطعاً، فكيف بعثه إليهم علي بعد موته. ثانيها أن الذين بعث إليهم علي عماراً إنما هم أهل الكوفة بعثه يستنفرهم على قتال عائشة ومن معها قبل وقعة الجمل، وكان فيهم من الصحابة جماعة كمن كان مع معاوية وأفضل، وسيأتي التصريح بذلك عند المصنف في كتاب الفتن، فما فر منه المهلب وقع في مثله مع زيادة إطلاقه عليهم تسمية الخوارج وحاشاهم من ذلك. ثالثها أنه شرح على ظاهر ما وقع في هذه الرواية الناقصة، ويمكن حمله على أن المراد بالذين يدعونه إلى النار كفار قريش كما صرح به بعض الشراح، لكن وقع في رواية ابن السكن وكريمة وغيرهما وكذا ثبت في نسخة الصغاني التي ذكر أنه قابلها على نسخة الفربري التي بخطه زيادة توضح المراد وتفصح بأن الضمير يعود على قتلته وهم أهل الشام ولفظه: «**ويح عمار تقتله الفئة الباغية يدعوهم**» الحديث، واعلم أن هذه الزيادة لم يذكرها الحميدي في الجمع وقال: إن البخاري لم يذكرها أصلاً، وكذا قال ابن مسعود. قال الحميدي: ولعلها لم تقع للبخاري، أو وقعت فحذفها عمداً. قال: وقد أخرجها الإسماعيلي والبرقاني في هذا الحديث. قلت: ويظهر لي أن البخاري حذفها عمداً وذلك لنكتة خفية، وهي أن أبا سعيد الخدري اعترف أنه لم يسمع هذه الزيادة من النبي ﷺ فدل على أنها في هذه الرواية مدرجة، والرواية التي بينت ذلك ليست على شرط البخاري، وقد أخرجها البزار من طريق داود بن أبي هند عن أبي نضرة عن أبي سعيد فذكر الحديث في بناء المسجد وحملهم لبنة لبنة وفيه قال أبو سعيد «فحدثني أصحابي ولم أسمعه من رسول الله ﷺ أنه قال: **يا ابن سمية تقتلك الفئة الباغية**» اهـ. وابن سمية هو عمار وسمية اسم أمه. وهذا الإسناد على شرط مسلم، وقد عين أبو سعيد من حدثه بذلك، ففي مسلم والنسائي من طريق أبي سلمة عن أبي نضرة عن أبي سعيد قال «حدثني من هو خير مني أبو قتادة» فذكره فاقتصر البخاري على القدر الذي سمعه أبو سعيد من النبي ﷺ دون غيره، وهذا دال على دقة فهمه وتبحره في الاطلاع على علل الأحاديث. وفي هذا الحديث زيادة أيضاً لم تقع في رواية البخاري، وهي عند الإسماعيلي وأبي نعيم في المستخرج من طريق خالد الواسطي عن خالد الحذاء وهي: «فقال رسول الله ﷺ: «**يا عمار ألا تحمل كما يحمل أصحابك؟** قال: إني أريد من الله الأجر» وقد تقدمت زيادة معمر فيه أيضاً.

(فائدة): روى حديث: «تقتل عماراً الفئة الباغية» جماعة من الصحابة: منهم قتادة بن النعمان كما تقدم، وأم سلمة عند مسلم، وأبو هريرة عند الترمذي، وعبد الله بن عمرو بن العاص عند النسائي، وعثمان بن عفان وحذيفة وأبو أيوب وأبو رافع وخزيمة بن ثابت ومعاوية وعمرو بن العاص وأبو اليسر وعمار نفسه، وكلها عند الطبراني وغيره، وغالب طرقها صحيحة أو حسنة، وفيه عن جماعة آخرين يطول عدهم، وفي هذا الحديث علم من أعلام النبوة وفضيلة ظاهرة لعلي ولعمار ورد على النواصب الزاعمين أن علياً لم يكن مصيباً في حروبه. قوله في آخر الحديث: (يقول عمار أعوذ بالله من الفتن) فيه دليل على استحباب الاستعاذة من الفتن، ولو علم المرء أنه متمسك فيها بالحق، لأنها قد تفضي إلى وقوع من لا يرى وقوعه. قال ابن بطال: وفيه رد الحديث الشائع: لا تستعيذوا بالله من الفتن فإن فيها حصاد المنافقين. قلت: وقد سئل ابن وهب قديماً عنه فقال: إنه باطل،

ومما يدل على طعنه في علي ما ذكره في منهاجه ونصه» :وأما قوله» :إنه بالغ في محاربة علي «فلا ريب أنه اقتتل العسكران عسكر علي ومعاوية بصفين ولم يكن معاوية ممن يختار الحرب ابتداء بل كان من أشد الناس حرصًا على أن لا يكون قتال، وكان غيره أحرص على القتال منه «اهـ، ثم يزيد في الافتراء مدعيًا أن من الذين قاتلوه قاتلوه بالنص والإجماع فيقول» :[(607)]كما أننا لا ننكر أن عليًّا ولى

أقاربه وقاتل وقتل خلقًا كثيرًا من المسلمين الذين يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة ويصومون ويصلون لكن من هؤلاء من قاتله بالنص والإجماع «اهـ..



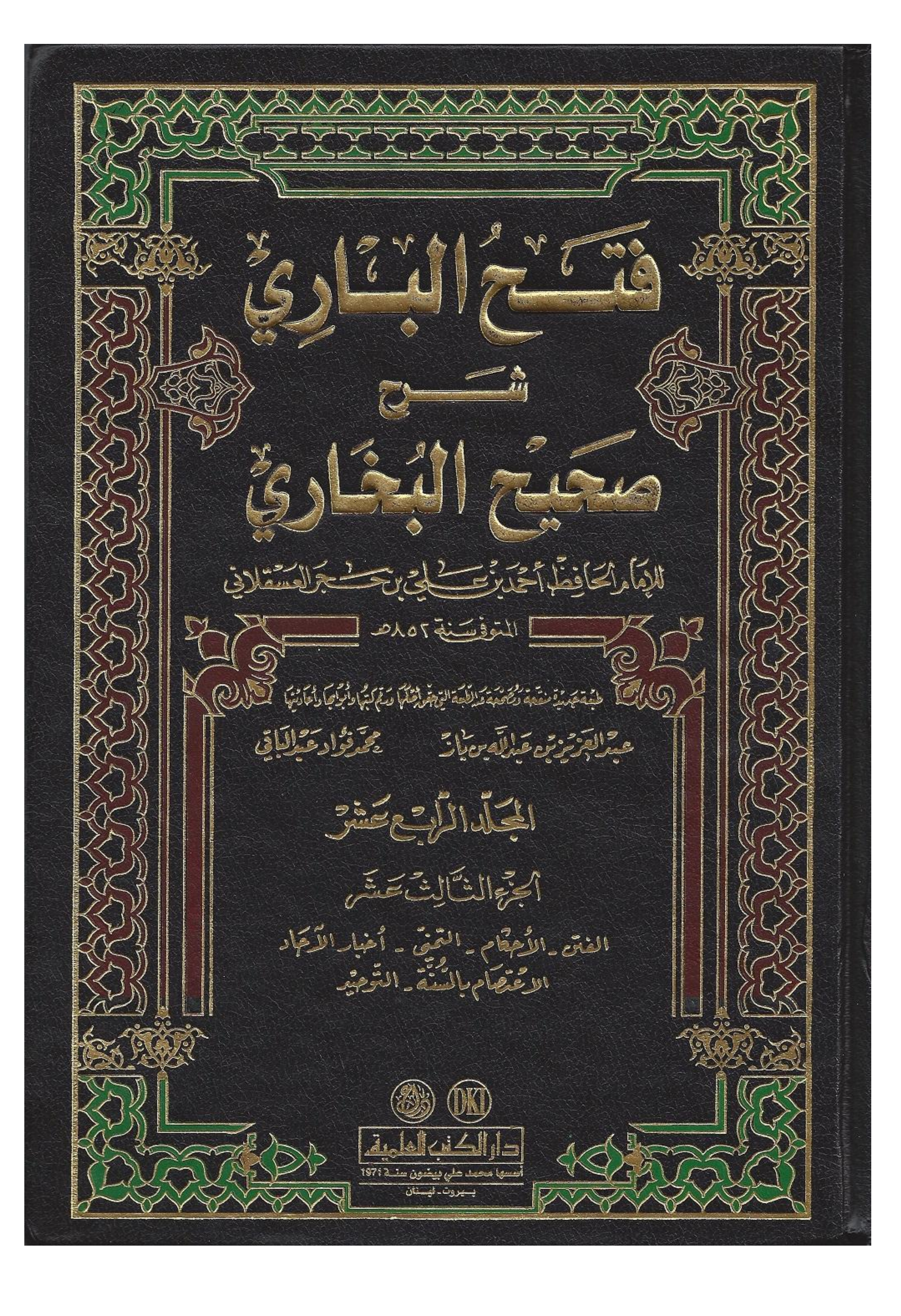
يمتنعان عن سماع خطبة واحدة قبل أن يتكلم بها. ثم من المعلوم من سيرة معاوية أنه كان من أحلم الناس، وأصبرهم على من يؤذيه، وأعظم الناس تأليفاً لمن يعاديه، فكيف ينفر عن رسول الله ﷺ مع أنه أعظم الخلق مرتبة في الدين والدنيا وهو محتاج إليه في كل أموره، فكيف لا يصير على سماع كلامه وهو بعد الملك يسمع كلام من يشتمه في وجهه. فلماذا لم يسمع كلام النبي ﷺ وكيف يتخذ النبي ﷺ كاتباً من هو في هذه الحالة. وقوله أنه أخذ بيد ابنه يزيد فمعاوية لم يكن له ابن اسمه يزيد. وأما ابنه يزيد الذي تولّى الملك وجرى في خلافته ما جرى، فإنما ولد في خلافة عثمان باتفاق أهل العلم ولم يكن لمعاوية ولد على عهد رسول الله ﷺ.
قال الحافظ أبو الفضل بن ناصر خطب معاوية رضي اللّه عنه، في زمن رسول اللّه فلم يزوج لأنه كان فقيراً وإنما تزوج في زمن عمر رضي اللّه عنه وولد له يزيد في زمن عثمان بن عفان رضي اللّه عنه سنة سبع وعشرين من الهجرة. (ثم نقول ثالثا) هذا الحديث يمكن معارضته بمثله من جنسه بما يدل على فضل معاوية رضي اللّه عنه.
قال الشيخ أبو الفرج ابن الجوزي في كتاب الموضعات، قد تعصّب قوم ممن يدعى السنة، فوضعوا في فضل معاوية رضي اللّه عنه أحاديث ليغيضوا الرافضة، وتعصّب قوم من الرافضة، فوضعوا في ذمّه أحاديث وكلا الفريقين على الخطأ القبيح. (وأما قوله) أنه بالغ في محاربة علي، فلا ريب أنه أقتتل العسكران عسكر علي ومعاوية بصفين ولم يكن معاوية ممت يختار الحرب إبتداء بل كان من أشد الناس حرصاً على أن لا يكون قتال، وكان غيره أحرص على القتال منه وقتال صفين للناس فيه أقوال، فمنهم من يقول كلاهما كان مجتهداً مصيباً. كما يقول ذلك كثير من أهل الكلام والفقه والحديث ممن يقول كل مجتهد مصيب، ويقول كانا مجتهدين وهذا قول كثير من الأشعرية والكرامية والفقهاء وغيرهم. وهو قول كثير من أصحاب أبي حنيفة والشافعي وأحمد، وغيرهم وتقول الكرامية كلاهما إمام مصيب. ويجوز نصب إمامين للحاجة، ومنهم من يقول: بل المصيب أحدهما لا بعينه وهذا قول طائفة منهم، ومنهم من يقول علي هو المصيب وحده ومعاوية مجتهد مخطئ، كما يقول ذلك طوائف من أهل الكلام والفقهاء أهل المذاهب الأربعة، وقدحكى هذه الأقوال الثلاثة أبو عبد اللّه بن حامد عن أصحاب أحمد وغيرهم، ومنهم من يقول كان الصواب أن لا يكون قتال، وكان ترك القتال خيراً للطائفتين فليس في الإقتتال صواب، ولكن عليّ كان أقرب إلى الحق من معاوية والقتال قتال فتنة ليس بواجب ولا مستحب، وكان ترك القتال خيراً للطائفتين مع أنّ علياً كان أولى بالحق، وهذا هو


قيل
منهاج
السنة النبوية
في نقض كلام الشيعة والقدرية
تصنيف
أبي العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحليم
ابن تيمية الحراني الدمشقي الحنبلي
المتوفى سنة ٧٢٨ هـ
وضع حواشيه وخرج آياته وأحاديثه
عبد الله محمود محمد عمر
المجلد الثالث
منشورات
محمد علي بيضون
دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

إما مؤقت كنفي الزاني البكر عند جمهور العلماء سنة. فهذا يعاد بعد السنة وإما نفي مطلق كنفي المخنث، فهذا يبقى إلى أن يتوب، وكذلك نفي عمر في تعزير الخمر، وحينئذ فلا يمكن أن يقال إن ذنب الحكم الذي نفي من أجله لم يتب منه في مدة بضع عشرة سنة، وإذا تاب من ذنبه مع طول هذه المدة جاز أن يعاد. وقد أمر النبي ﷺ بهجر الثلاثة الذين خلفوا خمسين ليلة ثم تاب الله عليهم وكلمهم المسلمون، وعمر رضي الله عنه نفى صبيغ بن عسل التميمي لما أظهر اتباع المتشابه ابتغاء التفنة وابتغاء تأويله وضربه. وأمر المسلمين بهجره سنة بعد أن أظهر التوبة، فلما تاب أمر المسلمين بكلامه، وبهذا أخذ أحمد وغيره في أن الداعي إلى البدعة إذا تاب يؤجل سنة كما أجل عمر صبيغاً، وكذلك الفاسق إذا تاب واعتبر مع التوبة صلاح العمل كما يقوله الشافعي وأحمد في إحدى الروايتين. ثم لو قدر أنه كان يستحق النفي الدائم فغاية ذلك أن يكون اجتهاداً اجتهده عثمان في رده لصاحبه أجر مغفور له أو ذنباً له أسباب كثيرة توجب غفرانه. وقوله ومنها نفيه أبا ذر إلى الربذة وتزويجه مروان بن الحكم ابنته وتسليمه خمس غنائم إفريقية، وقد بلغت مائتي ألف دينار. فيقال أما قصة أبي ذر فقد تقدم ذكرها، وأما تزويجه مروان ابنته فأي شيء في هذا مما يجعل اختلافاً وإما إعطاؤه خمس غنائم إفريقية. وقد بلغت مائتي ألف دينار، فمن الذي نقل ذلك وتقدم قوله إنه أعطاه ألف ألف دينار والمعروف أن خمس إفريقية لم يبلغ ذلك، ونحن لا ننكر أن عثمان رضي الله عنه كان يحب بني أمية وكان يواليهم ويعطيهم أموالاً كثيرة. وما فعله من مسائل الاجتهاد التي تكلم فيها العلماء الذين ليس لهم غرض، كما أننا لا ننكر أن علياً ولى أقاربه وقاتل وقتل خلقاً كثيراً من المسلمين الذين يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة ويصومون ويصلون لكن من هؤلاء من قاتله بالنص والإجماع، ومنهم من كان قتاله من مسائل الاجتهاد التي تكلم فيها العلماء الذين لا غرض لهم، وأمر الدماء أخطر من أمر الأموال. والشر الذي حصل في الدماء بين الأمة أضعاف الشر الذي حصل بإعطاء الأموال. فإذا كنا نتولى علياً ونحبه ونذكر ما دل عليه الكتاب والسنة من فضائله مع أن الذي جرى في خلافته أقرب إلى الملام مما جرى في خلافة عثمان، وجرى في خلافة عثمان من الخير ما لم يجر مثله في خلافته. أفلا نتولى عثمان ونحبه ونذكر ما دل عليه الكتاب والسنة بطريق الأولى، وقد ذكرنا أن ما فعله عثمان في المال فله ثلاثة مآخذ. أحدها: أنه عامل عليه، والعامل يستحق مع الغني. الثاني: أن ذوي القربى هم ذوو قربى الإمام. الثالث: أنهم كانوا قبيلة كثيرة ليسوا مثل قبيلة أبي بكر وعمر رضي الله

قال الحافظ ابن حجر في شرح البخاري ما نصه» :[(608)]ودلَّ حديث» :تقتل عمارًا الفئة الباغية « على أن عليًّا كان المصيب في تلك الحرب لأن أصحاب معاوية قتلوه، وقد أخرج البزار بسند جيد عن زيد بن وهب قال» :كنا عند حذيفة فقال :كيف أنتم وقد خرج أهل دينكم يضرب بعضهم وجوه بعض بالسيف، قالوا :فما تأمرنا، قال :انظروا الفرقة التي تدعو إلى أمر علي فالزموها فإنها على الحق .« وأخرج يعقوب بن سفيان بسند جيد عن الزهري قال :لما بلغ معاوية غلبة عليّ على أهل الجمل دعا

إلى الطلب بدم عثمان فأجابه أهل الشام، فسار إليه علي فالتقيا بصفين«، وقد ذكر يحيى بن سليمان الجعفي أحد شيوخ البخاري في كتاب صفين في تأليفه بسند جيد عن أبي مسلم الخولاني أنه قال لمعاوية : »أنت تنازع عليًّا في الخلافة أَوَ أنت مثله؟، قال :لا، وإني لأعلم أنه أفضل مني وأحق بالأمر، ولكن ألستم تعلمون أن عثمان قُتل مظلومًا وأنا ابن عمه ووليه أطلب بدمهِ، فأتوا عليًّا فقولوا له يدفع لنا قتلة عثمان، فأتوه فكلموه فقال :يدخل في البيعة ويحاكمهم إلي، فامتنع معاوية، فسار علي في الجيوش من العراق حتى نزل بصفين، وسار معاوية حتى نزل هناك وذلك في ذي الحجة سنة ست وثلاثين، فتراسلوا فلم يتم لهم أمر، فوقع القتال إلى أن قتل من الفريقين فيما ذكر ابن أبي خيثمة في تاريخه نحو سبعين ألفًا، وقيل :كانوا أكثر من ذلك«، اهـ، ثم قال الحافظ» :وأخرج ابن أبي شيبة بسند صحيح عن أبي الرضا سمعت عمارًا يوم صفين يقول» :من سرَّه أن يكتنفه الحور العين فليتقدم بين الصفين محتسبًا«، ومن طريق زياد بن الحارث :كنت إلى جنب عمار فقال رجل :كفر أهل الشام، فقال عمار :لا تقولوا ذلك نبينا واحد، ولكنهم قوم حادوا عن الحق فحقَّ علينا أن نقاتلهم حتى يرجعوا «اهـ.


فتح الباري
شرح
صحيح البخاري
للإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني
المتوفى سنة ٨٥٢هـ
طبعة جديدة منقحة ومصححة عن الطبعة التي حقق أصلها ورقم كتبها وأبوابها وأحاديثها
عبد العزيز بن عبد الله بن باز
محمد فؤاد عبد الباقي
المجلد الرابع عشر
الجزء الثالث عشر
الفتن - الأحكام - التمني - أخبار الآحاد
الاعتصام بالسنة - التوحيد
DKI
دار الكتب العلمية
أسسها محمد علي بيضون سنة 1971
بيروت - لبنان

فإن ظاهر الأول أنه لا يبقى أحد من المؤمنين فضلاً عن القائم بالحق، وظاهر الثاني البقاء، ويمكن أن يكون المراد بقوله: «أمر الله» هبوب تلك الريح فيكون الظهور قبل هبوبها، فبهذا الجمع يزول الإشكال بتوفيق الله تعالى، فأما بعد هبوبها فلا يبقى إلا الشرار وليس فيهم مؤمن فعليهم تقوم الساعة، وعلى هذا فآخر الآيات المؤذنة بقيام الساعة هبوب تلك الريح، وسأذكر في آخر الباب قول عيسى عليه السلام «إن الساعة حينئذ تكون كالحامل المتم لا يدري أهلها متى تضع».

(فصل): وأما قوله: «حتى تقتتل فئتان» الحديث تقدم في كتاب الرقاق أن المراد بالفئتين علي ومن معه ومعاوية ومن معه، ويؤخذ من تسميتهم مسلمين ومن قوله دعوتهما واحدة الرد على الخوارج ومن تبعهم في تكفيرهم كلاً من الطائفتين، ودل حديث «تقتل عماراً الفئة الباغية» على أن علياً كان المصيب في تلك الحرب لأن أصحاب معاوية قتلوه، وقد أخرج البزار بسند جيد عن زيد بن وهب قال: «كنا عند حذيفة فقال: كيف أنتم وقد خرج أهل دينكم يضرب بعضهم وجوه بعض بالسيف؟ قالوا. فما تأمرنا؟ قال: انظروا الفرقة التي تدعو إلى أمر علي فالزموها فإنها على الحق» وأخرج يعقوب بن سفيان بسند جيد عن الزهري قال: «لما بلغ معاوية غلبة عليّ على أهل الجمل دعا إلى الطلب بدم عثمان فأجابه أهل الشام فسار إليه علي فالتقيا بصفين» وقد ذكر يحيى بن سليمان الجعفي أحد شيوخ البخاري في «كتاب صفين» في تأليفه بسند جيد عن أبي مسلم الخولاني أنه قال لمعاوية: أنت تنازع علياً في الخلافة أو أنت مثله؟ قال: لا، وإني لأعلم أنه أفضل مني وأحق بالأمر، ولكن ألستم تعلمون أن عثمان قتل مظلوماً وأنا ابن عمه ووليه أطلب بدمه؟ فأتوا علياً فقولوا له يدفع لنا قتلة عثمان، فأتوه فكلموه فقال: يدخل في البيعة ويحاكمهم إلي، فامتنع معاوية فسار علي في الجيوش من العراق حتى نزل بصفين، وسار معاوية حتى نزل هناك وذلك في ذي الحجة سنة ست وثلاثين، فتراسلوا فلم يتم لهم أمر، فوقع القتال إلى أن قتل من الفريقين فيما ذكر ابن أبي خيثمة في تاريخه نحو سبعين ألفاً، وقيل كانوا أكثر من ذلك، ويقال كان بينهم أكثر من سبعين زحفاً، وقد تقدم في تفسير سورة الفتح ما زادها أحمد وغيره في حديث سهل بن حنيف المذكور هناك من قصة التحكيم بصفين وتشبيه سهل بن حنيف ما وقع لهم بها بما وقع في يوم الحديبية. وأخرج ابن أبي شيبه بسند صحيح عن أبي الرضا سمعت عماراً يوم صفين يقول: من سره أن يكتنفه الحور العين فليتقدم بين الصفين محتسباً. ومن طريق زياد بن الحارث: كنت إلى جنب عمار فقال رجل: كفر أهل الشام، فقال عمار: لا تقولوا ذلك نبينا واحد، ولكنهم قوم حادوا عن الحق فحق علينا أن نقاتلهم حتى يرجعوا.

وذكر ابن سعد أن عثمان لما قتل وبويع علي أشار ابن عباس عليه أن يقر معاوية على الشام حتى يأخذ له البيعة ثم يفعل فيه ما شاء، فامتنع. فبلغ ذلك معاوية فقال: والله لا ألي له شيئاً أبداً. فلما فرغ علي من أهل الجمل أرسل جرير بن عبد الله البجلي إلى معاوية يدعوه إلى الدخول فيما دخل فيه الناس فامتنع، وأرسل أبا مسلم كما تقدم فلم ينتظم الأمر، وسار علي في الجنود إلى جهة معاوية فالتقيا بصفين في العشر الأول من المحرم وأول ما اقتتلوا في غرة صفر، فلما كاد أهل الشام أن يغلبوا رفعوا المصاحف بمشورة عمرو بن العاص ودعوا إلى ما فيها، فآل الأمر إلى الحكمين فجرى ما جرى من اختلافهما واستبداد معاوية بملك الشام واشتغال علي بالخوارج. وعند أحمد من طريق حبيب بن أبي ثابت: أتيت أبا وائل فقال: كنا بصفين، فلما استحر القتل بأهل الشام قال عمرو لمعاوية أرسل إلى علي المصحف فادعه إلى كتاب الله فإنه لا يأبى عليك، فجاء به رجل فقال: بيننا وبينكم كتاب الله ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِنَ الْكِتَابِ يُدْعَوْنَ إِلَى كِتَابِ اللَّهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ يَتَوَلَّى فَرِيقٌ مِنْهُمْ وَهُمْ مُعْرِضُونَ ﴿٢٣﴾﴾ [آل عمران: ٢٣] فقال علي نعم أنا أولى بذلك، فقال القراء الذين صاروا بعد ذلك خوارج: يا أمير المؤمنين ما ننظر بهؤلاء القوم، ألا نمشي عليهم بسيوفنا حتى يحكم الله بيننا؟ فقال سهل بن حنيف يا أيها الناس اتهموا أنفسكم فقد رأيتنا يوم الحديبية، فذكر قصة الصلح مع المشركين، قد تقدم بيان ذلك من هذا الوجه عن سهل بن حنيف، وقد أشرت إلى قصة التحكيم في «باب قتل الخوارج والملحدين» من كتاب استتابة المرتدين. وقد أخرج ابن عساكر في ترجمة معاوية من طريق ابن منده ثم من طريق أبي القاسم ابن أخي أبي زرعة

وقد نصّ الإمام أبو الحسن الأشعري على أن مقاتلي علي ءاثمون، وأن ثلاثة منهم مغفور لهم :طلحة والزبير وعائشة، ومن سواهم خطؤهم مجوّز الغفران .نقل عنه ذلك الإمام أبو بكر بن فورك أحد رءوس الأشاعرة القدماء فيما جمعه من كلام أبي الحسن .وفي إنكار ابن تيمية حقية قتال علي لهؤلاء الذين أوغروا صدره واستمروا على ذلك ثلاثة أشهر، وسفكوا دماء أكثر من عشرين ألف نفس فيهم أحد السبعة الذين أسلموا أوّلا وهو عمار كما أخرج ذلك ابن حبان في صحيحه وغيره، وفيهم من شهد له

الرسول بأنه خير التابعين أُويس القرني دليل على أن ابن تيمية كان في نفسه شيء على علي رضي الله عنه .فإذا كان لا يجوز الخروج على أي خليفة عدل بالإجماع فماذا يقال في الخارجين على علي وهو خير أهل الأرض في عهده بلا خلاف..

انتهى الجزء الاول يتبع الجزء الثاني

15.مخالفته إجماع المسلمين في مسائل الطلاق

(1)ابن تيمية : مخالفته إجماع المسلمين في مسائل الطلاق

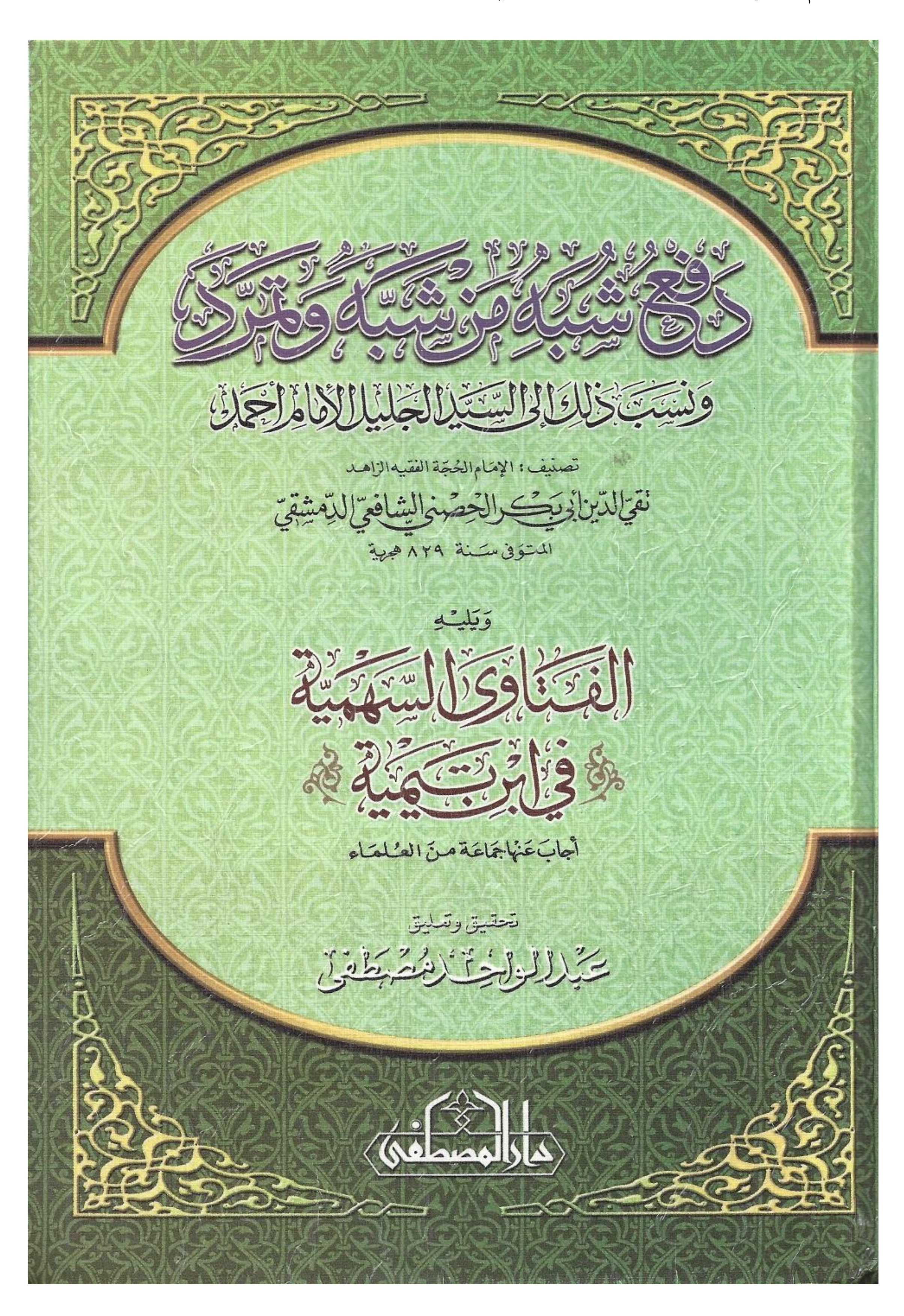
مخالفته إجماع المسلمين في مسائل الطلاق

الجزء الاول

وأما مخالفته للإجماع في مسألة الطلاق فهو مما شُهر عنه وحبس لأجله، قال تقي الدين الحصني في كتابه « دفع شبه من شبه وتمرد » ما نصّه»: وأما الحلف بالطلاق فإنه لا يوقعه –أي ابن تيمية – البتة ولا يعتبره، سواء كان بالتصريح أو الكناية أو التعليق أو التنجيز، وإشاعتُه هو وأتباعُه أن الطلاق الثلاث واحدة خُزَعْبلات ومكرٌ، وإلا فهو لا يوقع طلاقًا على حالف به ولو أتى به في اليوم مائة مرة على أي وجه سواء كان حثًّا أو منعًا أو تحقيق خبر فاعرف ذلك، وأن مسألة الثلاث إنما يذكرونها تسترًا وخديعة .وقد وقفت على مُصَنَّفٍ له في ذلك وكان عند شخص شريف زينبي وكان يرد الزوجة إلى زوجها في كل واقعة بخمسة دراهم، وإنما أطلعني عليه لأنه ظن أني منهم فقلت له :يا هذا أتترك قول الإمام أحمد وقول بقية الأئمة وتقول بقول ابن تيمية، فقال :اشْهَدْ عليَّ أني تُبت، وظهر لي أنه كاذب في ذلك ولكن جرى على قاعدتهم في التستر والتَقِيَّةِ فنسأل الله العافية من المخادعة.«اهـ..

ثم قال ما نصه» :وفي سابع شهر صفر سنة ثمان عشرة ورد مرسوم السلطان بالمنع من الفتوى في مسألة الطلاق الذي يفتي بها ابن تيمية، وأمر بعقد مجلس له بدار السعادة، وحضر القضاة وجماعة من الفقهاء، وحضر ابن تيمية وسألوه عن فتاويه في مسألة الطلاق وكونهم نهوه وما انتهى ولا قَبِلَ مرسوم السلطان ولا حُكم الحكام بمنعه فأنكر، فحضر خمسة نفر فذكروا عنه أنه أفتاهم بعد ذلك، فأنكر وصمَّم على الإنكار، فحضر ابن طُليش وشهود شهدوا أنه أفتى لحامًا اسمه قمر مسلماني في بستان ابن

منجا، فقيل لابن تيمية :اكتب بخطك أنك لا تفتي بها ولا بغيرها، فكتب بخطه أنه لا يفتي بها وما كتب بغيرها، فقال القاضي نجم الدين بن صصرى :حكمتُ بحبسك واعتقالك، فقال له :حكمك باطل لأنك عدوي، فلم يقبل منه وأخذوه واعتقلوه في قلعة دمشق «اهـ.



ومن قواعده المقررة عنده وجرى عليها أتباعه التوقي بكل (٨٧/أ) ممكن، حقاً كان أو باطلاً ولو بالأيمان الفاجرة ، سواءً كانت بالله عز وجل أو بغيره[1].

وأما الحلف بالطلاق فإنه لا يوقعه ألبتة ولا يعتبره سواء كان بالصريح[١] أو بالكناية أو التعليق أو التنجيز[2] ، وهذا مذهب فرقة الشيعة، فإنهم لا يرونه شيئاً.

---

(١) في ط: بالتصريح.

= ثم قال لي: أحتاج أن أقول لك شيئا بيني وبينك، فظننت أنه يقول شيئًا من الخير، فتقدمت إليه فسارَّني، فقال لي: أمَّك كذا وكذا –يعني زانية– وأمَّ من علَّمك لا يكني. وقدَّر أني أثب به، فيقول: وثَبوا بي وشَغَبوا عليَّ، فأقبلت على من كان في المجلس، فقلت: أعزكم الله، ألستم قد وقفتم على مسألته إياي؟ وعلى جوابي إياه؟ قالوا: بلى. قلت: أفليس عليه أن يرد جوابي أيضًا؟ قالوا: بلى. قلت فإنه لما سارَّني شتمني بالشتم الذي يوجب الحد، وشتم من علمني، وإنما قدر أنني أثب عليه، فيدّعي أننا واثبناه وشغبنا عليه. وقد عرفتكم شأنه بعد الانقطاع فانصروني. فأخذته الأيدي من كل جهة، فخرج هاربا من البصرة. أ.هـ. دلالة القرآن المبين للسيد عبدالله الغماري ط. المكتبة المكية . ط. الأولى ص ١٥٠-١٥١.

(1)وليت الأمر اقتصر على التقية لحماية نفسه فقط بل تعدى هو وأتباعه ذلك إلى استخدام الأيمان الفاجرة وشهادة الزور للتخلص من خصومه وإزاحتهم من طريقه وهو متبع في ذلك لأبناء طائفته.

يقول الإمام تاج الدين السبكي: « وقد تزايد الحالُ بالخطابية– وهم المجسِّمة– في زماننا هذا، فصاروا يَرون الكذب على مخالفيهم في العقيدة– لا سيما القائم عليهم– بكل ما يسوءُه في نفسه وماله. وبلغني أن كبيرهم لستُفتيَ في شافعي: أيَشهد عليه بالكذب؟ فقال: ألستَ تعتقد أن دمه حلال؟ قال: نعم، قال: فما دون ذلك دُون دمِه، فاشهَد وادفَع فسادَه عن المسلمين. فهذه عقيدتهم.

ويَرون أنهم المسلمون، وأنهم أهل السُّنَّة. ولو عُدوا عَدَداً لما بَلغَ علماؤُهم– ولا عالمَ فيهم على الحقيقة –مَبلَغاً يُعتبَر. ويكفِّرون غالبَ علماءِ الأُمة، ثم يَعتَزُون إلى الإمام أحمد بن حنبل ﷺ، وهو منهم بريئ » أ.هـ.

من كتابه قاعدة في الجرح والتعديل وقاعدة في المؤرخين ص ٤٩ بتحقيق الشيخ عبد الفتاح أبي غدة. دار الوعي حلب– ط الثانية. وقد حالوا استخدام هذه الطريقة للتخلص من الإمام التاج السبكي نفسه فيما بعد.

(2) وقد نقلنا من كلام الإمام تقي الدين السبكي في ختام (الفتاوي السهمية) الملحقة بالكتاب ما يوضح ذلك إن شاء الله.

وإشاعته هو وأتباعه أن الطلاق الثلاث واحدة خزعبلة[١] ومكر، وإلاّ فهو لا يوقع طلاقاً على حالف به ولو أتى به في اليوم مائة مرة على أي وجه كان سواء كان[٢] حقاً أو منعاً أو تحقيق خبر، فاعرف ذلك، وأن مسألة الثلاث إنما يذكرونها تسترا وخديعة[1].

---

(١) في ط: خزعبلات.

(٢) في ط: على أي وجه سواء كان.

---

(1) وقد رد عليه علماء الأمة خزعبلاته في أيامه وحتى وقتنا الحاضر فألف شيخ الإسلام تقي الدين السبكي ثلاث رسائل في الرد عليه في مسائل الطلاق طبع منها اثنان ورد عليه آخرون أيضاً منهم الإمام الفقيه كمال الدين بن الزملكاني وغيرهما قديما، أما حديثا فقد رد عليه الإمام سلامة العزامي بكتاب (براهين الكتاب والسنة الناطقة على وقوع الطلقات المجموعة منجزة أو معلقة) مطبوع، وكذا الإمام زاهد الكوثري بكتاب (الإشفاق على أحكام الطلاق) مطبوع.
وقبلهما مفتي الديار المصرية ومفخرتها وإمام الحنفية بها الشيخ محمد بخيت المطيعي في كتاب «القول الجامع في الطلاق البدعي والمتتابع ». طبع سنة ١٣٢٠هـ وكذا فقيه الشافعية العلامة المحقق التقي الورع الشيخ أحمد بن حسن الطلاوي في كتابه «الإغاثة في حكم الطلاق بالثلاثة» وقد طبع سنة ١٣٢٩هـ.

وإليك أدلة أهل الحق على وقوع الطلقات الثلاث من كلام الإمامين العزامي والكوثري:

الأدلة من القرآن الكريم:

[١] قوله تعالى: ﴿ والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ﴾ (البقرة:٢٢٨) ومعناه أن كل مطلقة من النساء المدخول بهن ذوات الأقراء غير الحوامل عليها أن تنتظر وتمتنع عن الزواج مدة ثلاثة قروء.

وجه الاستدلال من الآية: أن لفظ (المطلقات) في الآية الكريمة جمع محلى باللام، وهو من صيغ العموم، ولم تفرق الآية بين طلاق وطلاق فهو يشمل الطلقة الواحدة والاثنتين والثلاث مجموعة كانت أو مفرقة منجزا كان الطلاق أو معلقاً رجعياً كان أو بائنا وهذا في المدخول بهن من النساء.

=

وقد وقفت على مصنف له في ذلك وكان عند شخص شريف زيـني[١]، وكان يرد الزوجة إلى زوجها في كل واقعة بخمسة دراهم، وإنما أطلعني عليـه لأنه ظن أني منهم، فقلت له: يا هذا أتترك قول الإمام أحمد وقول بقية الأئمة بقول ابن تيمية؟ فقال: أشهد علي أنـي تبت وظـهر لي أنـه كـذب في ذلـك ولكن جرى على قاعدتهم في التسـتر والتقيـة. فنسـأل الله تعـالى العافيـة مـن المخادعة فإنها ضفة أهل الدرك الأسفل من النار[٢].

ثم قبل الخوض[٣] في ذكر بعض ما وقع منه[٤] وانتقد عليه أنـه يؤكـد في بعض مصنفاته (٨٧/ب) كلام رجل من أهـل الحق ويـدس في غضونـه شيئاً من معتقده الفاسد، فيجري عليه الغبي بمعرفة كلام أهل الحق فيـهلك وقد هلك بسبب ذلك خلق.

وأعمق من ذلك أنه يذكر أن ذلك الرجل ذكر ذلك في الكتاب الفلاني وليس لذلك الكتاب حقيقة وإنما قصده بذلك انفضاض المجلس، ويؤكد قوله بأن يقول ما يبعد أن هذا الكتاب عند فلان، ويسمى شخصاً بعيـد المسـافة، كل ذلك خديعة ومكراً وتلبيسـاً[٥]، لأجـل خـلاص نفسـه، ولا يحيـق المكر السـيء إلا بأهلـه. ولهـذا لم يـزل[٦] فيـهم التعـازير والضـرب بالأسـياط[٧]

---

(١) في ج: وكان شخص شريف. وكان يرد...
(٢) في ط: أهل الدرك الأسفل.
(٣) في ط: ثم اعلم قبل الخوض.
(٤) في ب-ج: فيه.
(٥) في ج-ط: ومكر وتلبيس.
(٦) في ج: لم تزل.
(٧) في ط: السياط.

[٧ -] وفي سابع شهر صفر سنة ثمان عشرة ورد مرسوم السلطان بالمنع من الفتوى في مسألة الطلاق الذي يفتي بها ابن تيمية وأمر بعقد مجلس له بدار السعادة وحضر القضاة وجماعة من الفقهاء وحضر ابن تيمية وسألوه عن فتاويه في مسألة الطلاق وكونهم نهوه وما انتهى ولا قبل مرسوم السلطان ولا حُكْم الحكام بمنعه فأنكر، فحضر خمسة نفر فذكروا عنه أنه أفتاهم بعد ذلك. فأنكر وصمم على الإنكار فحضر ابن طليش وشهود شهدوا أنه أفتى لحاماً اسمه قمر مسلماني في بستان ابن منجا ثم قيل لابن تيمية: أكتب خطّك أنك لا تفتي بها ولا بغيرها. فكتب خطه أنه لا يفتي بها وما كتب بغيرها. فقال القاضي نجم الدين بن صصري: حكمت بحبسك واعتقالك. فقال له: حكمك باطل لأنك عدوي. فلم يقبل منه وأخذوه، واعتقلوه في قلعة دمشق.

وفي سنة إحدى وعشرين وسبعمائة يوم عاشوراء فرّج[1] عن ابن تيمية من حبسه بقلعة دمشق وكانت مدة اعتقاله خمسة (٩٧/أ) أشهر ونصف.

وفي سنة اثنتين[2] وعشرين وسبعمائة في السادس عشر من شعبان قدم بريدي من الديار المصرية ومعه مرسوم شريف باعتقال ابن تيمية، فاعتقل في قلعة دمشق.

وكان السبب في اعتقاله وحبسه أنه قال (لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد، وإن زيارة قبور الأنبياء لا تشد إليها الرواحل كغيرها كقبر إبراهيم الخليل وقبر النبي ﷺ).

(١) في ط: أفرج.

(٢) المخطوطات: اثنين، والصواب ما أثبتناه.

يقول ابن تيمية في فتاويه عند الكلام على من أوقع طلاقًا ثلاثًا في طهر واحد بكلمة واحدة أو كلمات ما نصه» :الثالث :أنه محرم ولا يلزم منه إلا طلقة واحدة «اهـ. ثم يقول بعد ذلك» :والقول الثالث هو الذي يدل عليه الكتاب والسنة «اهـ. ويقول فيه ما نصه» :وكذلك إذا طلقها ثلاثًا بكلمة أو كلمات في طهر واحد فهو محرَّم عند جمهور العلماء، وتنازعوا فيما يقع بها، فقيل :يقع بها الثلاث، وقيل :لا يقع بها إلا طلقة واحدة، وهذا هو الأظهر الذي يدل عليه الكتاب والسنة «اهـ. ثم ادعى أنه ليس في

الأدلة الشرعية :الكتاب، والسنة، والإجماع، والقياس ما يوجب لزوم الثلاث له..

ويقول فيه عن الطلاق المعلَّق ما نصه» :حكمه حكم الحلف بالطلاق باتفاق الفقهاء «اهـ..

ويقول فيه أيضًا عن طلاق الحائض ما نصه» :وفي وقوعه قولان للعلماء، والأظهر أنه لا يقع «اهـ، وفي موضع يقول» :والأظهر أنه لا يلزم «اهـ.

قال المجسم ابن تيمية

التابعين ومن بعدهم؛ مثل طاووس وخلاس بن عمرو ومحمد بن إسحاق، وهو قول داود وأكثر أصحابه، ويروى ذلك عن أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين وابنه جعفر ابن محمد؛ ولهذا ذهب إلى ذلك من ذهب من الشيعة، وهو قول بعض أصحاب أبي حنيفة، ومالك، وأحمد بن حنبل.

٩/٣٣ / وأما القول الرابع الذي قاله بعض المعتزلة والشيعة، فلا يعرف عن أحد من السلف، وهو: أنه لا يلزمه شيء.

والقول الثالث هو الذي يدل عليه الكتاب والسنة؛ فإن كل طلاق شرعه الله في القرآن في المدخول بها إنما هو الطلاق الرجعي، لم يشرع الله لأحد أن يطلق الثلاث جميعاً، ولم يشرع له أن يطلق المدخول بها طلاقاً بائناً، ولكن إذا طلقها قبل الدخول بها بانت منه، فإذا انقضت عدتها بانت منه.

فالطلاق ثلاثة أنواع باتفاق المسلمين:

الطلاق الرجعي: وهو الذي يمكنه أن يرتجعها فيه بغير اختيارها، وإذا مات أحدهما في العدة ورثه الآخر.

والطلاق البائن: وهو ما يبقى به خاطباً من الخطاب، لا تباح له إلا بعقد جديد.

والطلاق المحرم لها: لا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره، وهو فيما إذا طلقها ثلاث تطليقات، كما أذن الله ورسوله، وهو: أن يطلقها ثم يرتجعها في العدة. أو يتزوجها ثم يطلقها ثم يرتجعها. أو يتزوجها ثم يطلقها الطلقة الثالثة. فهذا الطلاق المحرم لها حتى تنكح زوجاً غيره باتفاق العلماء. وليس في كتاب الله ولا سنة رسوله في المدخول بها طلاق بائن يحسب من الثلاث.

ولهذا كان مذهب فقهاء الحديث؛ كالإمام أحمد في ظاهر مذهبه، والشافعي في أحد قوليه، وإسحاق بن راهويه، وأبي ثور، وابن المنذر، / وداود، وابن خزيمة ١٠/٣٣
وغيرهم: أن «الخلع» فسخ للنكاح، وفرقة بائنة بين الزوجين، لا يحسب من الثلاث. وهذا هو الثابت عن الصحابة؛ كابن عباس. وكذلك ثبت عن عثمان بن عفان، وابن عباس وغيرهما: أن المختلعة ليس عليها أن تعتد بثلاثة قروء، وإنما عليها أن تعتد بحيضة، وهو قول إسحاق بن راهويه؛ وابن المنذر وغيرهما، وهو إحدى الروايتين عن أحمد. وروى في ذلك أحاديث معروفة في السنن عن النبي ﷺ يصدق بعضها بعضاً،

قال المجسم ابن تيمية

/ فأما الطلاق المحرم مثل أن يطلقها في الحيض، أو يطلقها بعد أن يطأها وقبل أن يبين حملها؛ فهذا الطلاق محرم باتفاق العلماء. وكذلك إذا طلقها ثلاثاً بكلمة أو كلمات في طهر واحد، فهو محرم عند جمهور العلماء. ٧١/٣٣

وتنازعوا فيما يقع بها، فقيل: يقع بها الثلاث. وقيل: لا يقع بها إلا طلقة واحدة، وهذا هو الأظهر الذي يدل عليه الكتاب والسنة، كما قد بسط في موضعه. وكذلك الطلاق المحرم في الحيض وبعد الوطء: هل يلزم؟ فيه قولان للعلماء، والأظهر أنه لا يلزم، كما لا يلزم النكاح المحرم، والبيع المحرم. وقد ثبت في الصحيح عن ابن عباس قال: كان الطلاق على عهد رسول الله ﷺ وأبى بكر وصدراً من خلافة عمر: طلاق الثلاث واحدة[1]. وثبت ـ أيضاً ـ في مسند أحمد أن ركانة بن عبد يزيد طلق امرأته ثلاثاً في مجلس واحد، فقال النبي ﷺ: «**هى واحدة**»[2] ولم يثبت عن النبي ﷺ خلاف هذه السنة، بل ما يخالفها إما أنه ضعيف، بل مرجوح. وإما أنه صحيح لا يدل على خلاف ذلك، كما قد بسط ذلك في موضعه. والله أعلم.

/فصل ٧٢/٣٣

الطلاق منه طلاق سنة أباحه الله تعالى، وطلاق بدعة حرمه الله. فطلاق السنة أن يطلقها طلقة واحدة إذا طهرت من الحيض قبل أن يجامعها، أو يطلقها حاملاً قد تبين حملها.

فإن طلقها وهى حائض، أو وطئها وطلقها بعد الوطء قبل أن يتبين حملها، فهذا طلاق محرم بالكتاب والسنة وإجماع المسلمين. وتنازع العلماء: هل يلزم؟ أو لا يلزم؟ على «قولين»: والأظهر أنه لا يلزم. وإن طلقها ثلاثاً بكلمة، أو بكلمات في طهر واحد قبل أن يراجعها مثل أن يقول: أنت طالق ثلاثاً. أو: أنت طالق ألف طلقة. أو: أنت طالق، أنت طالق، أنت طالق. ونحو ذلك من الكلام، فهذا حرام عند جمهور العلماء من السلف والخلف، وهو مذهب مالك وأبى حنيفة وأحمد وظاهر مذهبه. وكذلك لو طلقها ثلاثاً قبل أن تنقضي عدتها، فهو ـ أيضاً ـ حرام عند الأكثرين، وهو مذهب مالك وأحمد في ظاهر مذهبه.

---

(١) صحيح: وقد تقدم تخريجه.

(٢) ضعيف: وقد تقدم تخريجه.

قال المجسم ابن تيمية

بإلزام ذلك إذا كثر ولم ينته الناس عنه.

٩٢/٣٣ / وقد ذكرت الألفاظ المنقولة عن الصحابة تدل على أنهم ألزموا بالثلاث لمن عصى الله بإيقاعها جملة، فأما من كان يتقى الله فإن الله يقول: ﴿وَمَن يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَل لَّهُ مَخْرَجاً. وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لا يَحْتَسِبُ﴾ [الطلاق: ٢، ٣]، فمن لا يعلم التحريم حتى أوقعها، ثم لما علم التحريم تاب والتزم ألا يعود إلى المحرم، فهذا لا يستحق أن يعاقب وليس في الأدلة الشرعية ـ الكتاب، والسنة، والإجماع، والقياس ـ ما يوجب لزوم الثلاث له، ونكاحه ثابت بيقين، وامرأته محرمة على الغير بيقين، وفي إلزامه بالثلاث إباحتها للغير مع تحريمها عليه وذريعة إلى نكاح التحليل الذي حرمه الله ورسوله.

ونكاح التحليل لم يكن ظاهراً على عهد النبي ﷺ وخلفائه، ولم ينقل قط أن امرأة أعيدت بعد الطلقة الثالثة على عهدهم إلى زوجها بنكاح تحليل، بل لعن النبي ﷺ المحلل والمحلل له[1] ولعن آكل الربا، وموكله، وشاهديه، وكاتبه[2] ولم يذكر في التحليل الشهود ولا الزوجة ولا الولي؛ لأن التحليل الذي كان يفعل كان مكتوما بقصد المحلل أو يتواطأ عليه هو والمطلق المحلل له. والمرأة ووليها لا يعلمون قصده، ولو علموا لم يرضوا أن يزوجوه؛ فإنه من أعظم المستقبحات والمنكرات عند الناس؛ ولأن عاداتهم لم تكن بكتابة الصداق في كتاب، ولا إشهاد عليه، بل كانوا يتزوجون ويعلنون

٩٣/٣٣ النكاح، ولا يلتزمون أن يشهدوا عليه شاهدين وقت العقد، كما هو/ مذهب مالك وأحمد في إحدى الروايتين عنه، وليس عن النبي ﷺ في الإشهاد على النكاح حديث صحيح. هكذا قال أحمد بن حنبل وغيره.

فلما لم يكن على عهد عمر ـ رضي الله عنه ـ تحليل ظاهر، ورأى في إنفاذ الثلاث زجرا لهم عن المحرم، فعل ذلك باجتهاده. أما إذا كان الفاعل لا يستحق العقوبة، وإنفاذ الثلاث يفضي إلى وقوع التحليل المحرم ـ بالنص وإجماع الصحابة والاعتقاد ـ وغير ذلك من المفاسد لم يجز أن يزال مفسدة حقيقة بمفاسد أغلظ منها بل جعل الثلاث واحدة في مثل هذا الحال كما كان على عهد رسول الله ﷺ وأبى بكر أولى؛ ولهذا كان طائفة من العلماء مثل أبى البركات يفتون بلزوم الثلاث في حال دون حال، كما

(١، ٢) حديثان صحيحان: وقد تقدم تخريجهما.

٤٦/٣٣ / والثالث صيغة تعليق كقوله: إن دخلت الدار فأنت طالق. ويسمى هذا طلاقا بصفة. فهذا إما أن يكون قصد صاحبه الحلف وهو يكره وقوع الطلاق إذا وجدت الصفة. وإما أن يكون قصده إيقاع الطلاق عند تحقق الصفة.

فالأول: حكمه حكم الحلف بالطلاق باتفاق الفقهاء. ولو قال: إن حلفت يمينا فعلى عتق رقبة، وحلف بالطلاق حنث بلا نزاع نعلمه بين العلماء المشهورين، وكذلك سائر ما يتعلق بالشرط لقصد اليمين، كقوله: إن فعلت كذا فعلى عتق رقبة، أو فعبيدي أحرار، أو فعلى الحج، أو على صوم شهر، أو فمالي صدقة أو هدى، ونحو ذلك؛ فإن هذا بمنزلة أن يقول: العتق يلزمني لا أفعل كذا، وعلى الحج لا أفعل كذا، ونحو ذلك، لكن المؤخر في صيغة الشرط مقدم في صيغة القسم، والمنفى في هذه الصيغة مثبت في هذه الصيغة.

والثاني: وهو أن يكون قصد إيقاع الطلاق عند الصفة، فهذا يقع به الطلاق إذا وجدت الصفة، كما يقع المنجز عند عامة السلف والخلف، وكذلك إذا وقت الطلاق بوقت، كقوله: أنت طالق عند رأس الشهر، وقد ذكر غير واحد الإجماع على وقوع هذا الطلاق المعلق، ولم يعلم فيه خلافا قديما، لكن ابن حزم زعم أنه لا يقع به الطلاق، وهو قول الإمامية، مع أن ابن حزم ذكر في كتاب الإجماع إجماع العلماء على
٤٧/٣٣ أنه يقع به الطلاق،/ وذكر أن الخلاف إنما هو فيما إذا أخرجه مخرج اليمين: هل يقع الطلاق؟ أو لا يقع ولا شيء عليه؟ أو يكون يمينا مكفرة؟ على ثلاثة أقوال، كما أن نظائر ذلك من الأيمان فيها هذه الأقوال الثلاثة.

وهذا الضرب وهو الطلاق المعلق بصفة يقصد إيقاع الطلاق عندها وليس فيها معنى الحض والمنع، كقوله: إن طلعت الشمس فأنت طالق. هل هو يمين؟ فيه قولان. أحدهما: هو يمين، كقول أبى حنيفة واحد القولين في مذهب أحمد. والثاني: أنه ليس بيمين، كقول الشافعي، والقول الآخر في مذهب أحمد. وهذا القول أصح شرعا ولغة، وأما العرف فيختلف.

فصل

وأما أنواع الأيمان الثلاثة:

فالأول: أن يعقد اليمين بالله.

قال المجسم ابن تيمية

النوع الأول فإنه لا يمكن التعبير عن معناه بصيغة القسم. وهذا القسم إذا ذكره بصيغة الجزاء فإنما يكون إذا كان كارهاً للجزاء، وهو أكره إليه من الشرط، فيكون كارهاً للشرط، وهو للجزاء أكره، ويلتزم أعظم المكروهين عنده ليمتنع به من أدنى المكروهين، فيقول: إن فعلت كذا فامرأتي طالق أو عبيدي أحرار. أو على الحج، ونحو ذلك. أو يقول لامرأته: إن زنيت أو سرقت أو خنت، فأنت طالق يقصد زجرها أو تخويفها

٦٦/٣٣ باليمين، لا إيقاع الطلاق إذا فعلت؛ لأنه يكون مريداً لها وإن/ فعلت ذلك؛ لكون طلاقها أكره إليه من مقامها على تلك الحال، فهو علق بذلك لقصد الحظر والمنع، لا لقصد الإيقاع، فهذا حالف ليس بموقع. وهذا هو الحالف في الكتاب والسنة، وهو الذي تجزئه الكفارة. والناس يحلفون بصيغة القسم، وقد يحلفون بصيغة الشرط التي في معناها، فإن علم هذا وهذا سواء باتفاق العلماء. والله أعلم.

وسئل ـ رحمه الله تعالى ـ بعد أن ذكر مبنى أحكام أصول الدين على ثلاثة أقسام: الكتاب والسنة والإجماع، وتقدم.

فصل

والطلاق نوعان: نوع أباحه الله، ونوع حرمه. فالذي أباحه أن يطلقها إذا كانت ممن تحيض بعد أن تطهر من الحيض قبل أن يطأها، ويسمى «طلاق السنة» فإن كانت ممن لا تحيض طلقها أي وقت شاء، أو يطلقها حاملاً قد تبين حملها، فإن طلقها بالحيض، أو في طهر بعد أن وطأها، كان هذا طلاقاً محرماً بإجماع المسلمين. وفي وقوعه قولان

٦٧/٣٣ للعلماء، والأظهر أنه لا يقع./ وطلاق السنة المباح: إما أن يطلقها طلقة واحدة ويدعها حتى تنقضي العدة فتبين، أو يراجعها في العدة. فإن طلقها ثلاثاً، أو طلقها الثانية، أو الثالثة في ذلك الطهر، فهذا حرام، وفاعله مبتدع عند أكثر العلماء ـ كمالك، وأبي حنيفة، وأحمد في المشهور عنه ـ وكذلك إذا طلقها الثانية والثالثة قبل الرجعة أو العقد عند مالك وأحمد في ظاهر مذهبه وغيرهما، ولكن هل يلزمه واحدة، أو ثلاث؟ فيه قولان: قيل: يلزمه الثلاث، وهو مذهب الشافعي، والمعروف من مذهب الثلاثة. وقيل: لا يلزمه إلا طلقة واحدة، وهو قول كثير من السلف والخلف، وقول طائفة من أصحاب مالك وأبي حنيفة، وهذا القول أظهر. وقد ثبت في صحيح مسلم عن ابن عباس قال: كان الطلاق الثلاث على عهد رسول الله ﷺ، وأبي بكر، وصدراً من

قال المجسم ابن تيمية

والأدلة الشرعية. ومن العلماء من رخص في ذلك، كما قد بين ذلك في غير هذا الموضع.

٣٣/ ٧ /وإن كانت المرأة مما لا تحيض لصغرها أو كبرها؛ فإنه يطلقها متى شاء، سواء كان وطئها أو لم يكن يطؤها؛ فإن هذه عدتها ثلاثة أشهر. ففي أي وقت طلقها لعدتها، فإنها لا تعتد بقروء، ولا بحمل، لكن من العلماء من يسمى هذا «طلاق سنة»، ومنهم من لا يسمه «طلاق سنة» ولا «بدعة».

وإن طلقها في الحيض، أو طلقها بعد أن وطئها وقبل أن يتبين حملها: فهذا الطلاق محرم، ويسمى «طلاق البدعة» وهو حرام بالكتاب والسنة والإجماع. وإن كان قد تبين حملها، وأراد أن يطلقها فله أن يطلقها. وهل يسمى هذا طلاق سنة؟ أو لا يسمى طلاق سنة، ولا بدعة؟ فيه نزاع لفظي.

وهذا «الطلاق المحرم» في الحيض، وبعد الوطء وقبل تبين الحمل هل يقع؟ أو لا يقع؟ سواء كانت واحدة أو ثلاثاً؟ فيه قولان معروفان للسلف والخلف.

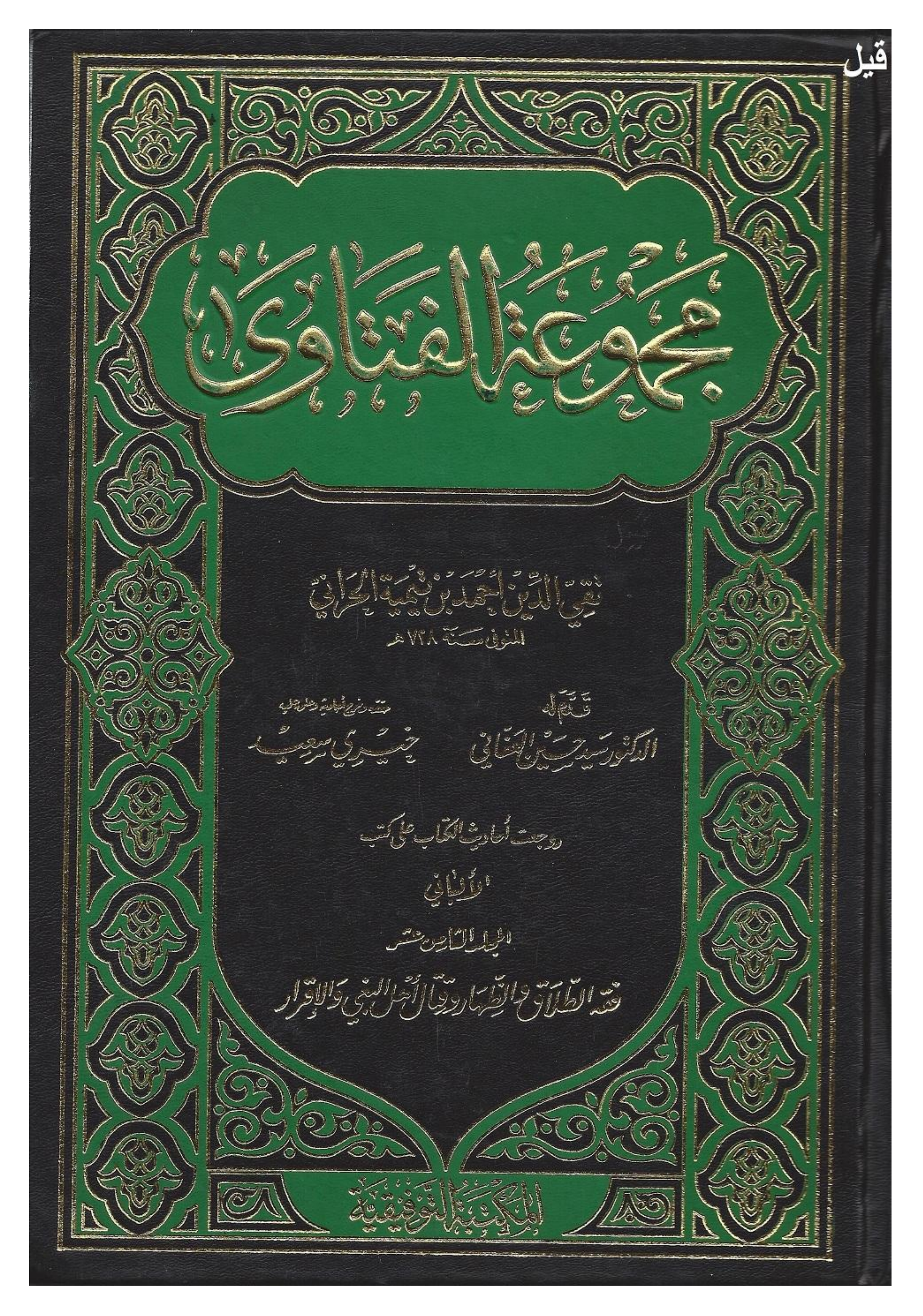
وإن طلقها ثلاثاً في طهر واحد بكلمة واحدة أو كلمات؛ مثل أن يقول: أنت طالق ثلاثاً، أو أنت طالق وطالق وطالق، أو أنت طالق، ثم طالق، ثم طالق. أو يقول: أنت طالق، ثم يقول: أنت طالق، ثم يقول: أنت طالق. أو يقول: أنت طالق ثلاثاً، أو

٣٣/ ٨ عشر طلقات أو مائة طلقة، أو/ ألف طلقة، ونحو ذلك من العبارات، فهذا للعلماء من السلف والخلف فيه ثلاثة أقوال، سواء كانت مدخولاً بها أو غير مدخول بها. ومن السلف من فرق بين المدخول بها وغير المدخول بها. وفيه قول رابع محدث مبتدع:

أحدها: أنه طلاق مباح لازم، وهو قول الشافعي، وأحمد في الرواية القديمة عنه. اختارها الخزقي.

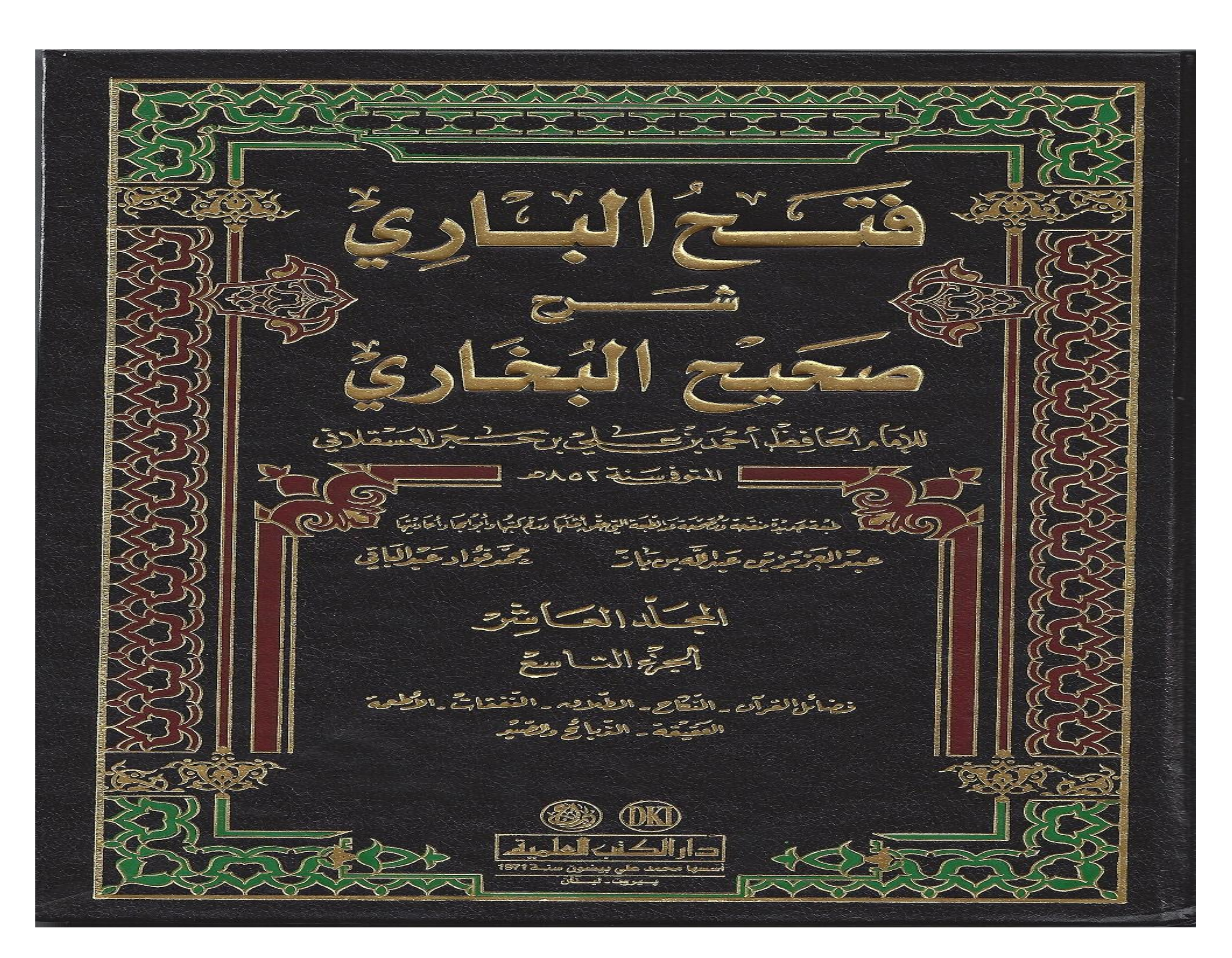
الثاني: أنه طلاق محرم لازم وهو قول مالك. وأبى حنيفة، وأحمد في الرواية المتأخرة عنه. اختارها أكثر أصحابه، وهذا القول منقول عن كثير من السلف: من الصحابة، والتابعين. والذي قبله منقول عن بعضهم.

الثالث: أنه محرم، ولا يلزم منه إلا طلقة واحدة، وهذا القول منقول عن طائفة من السلف والخلف من أصحاب رسول الله ﷺ مثل الزبير بن العوام، وعبد الرحمن ابن عوف، ويروى عن علي وابن مسعود وابن عباس القولان، وهو قول كثير من



قلت :ولقد فتح ابن تيمية أبواب استباحة الفروج فنقل الثقات عن خطه القول بأن الطلاق الثلاث إذا جمع في لفظة واحدة لا يقع أصلاً، والمشهور عنه القول بأنه يقع واحدة، ويحكي على ذلك الإجماع، وقد علم أهل العلم أن الإجماع من عهد عمر إلى زمانه منعقد على خلافه، قال الحافظ ابن حجر في الفتح بعدما ذكر أجوبة العلماء عن الحديث الذي تمسك بظاهره هذا المبتدع، وبعدما حكى خلافًا عن بعض الناس قال في ءاخر البحث» :وفي الجملة فالذي وقع في هذه المسألة نظير ما وقع في مسألة

المتعة سواء، أعني قول جابر :إنها كانت تفعل في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وصدر من خلافة عمر، قال :ثم نهانا عمر عنها فانتهينا، فالراجح في الموضعين تحريم المتعة وإيقاع الثلاث للإجماع الذي انعقد في عهد عمر على ذلك، ولا يحفظ أن أحدًا في عهد عمر خالفه في واحدة منهما، وقد دل إجماعهم على وجود ناسخ وإن كان خفي عن بعضهم قبل ذلك حتى ظهر لجميعهم في عهد عمر، فالمخالف بعد هذا الإجماع منابذ له، والجمهور على عدم اعتبار من أحدث الاختلاف بعد الاتفاق « اهـ.



النقل عن جميعهم أن معظمهم كانوا يرون ذلك، والعادة في مثل هذا أن يفشو الحكم وينتشر فكيف ينفرد به واحد عن واحد؟ قال: فهذا الوجه يقتضي التوقف عن العمل بظاهره إن لم يقتض القطع ببطلانه. الجواب الخامس دعوى أنه ورد في صورة خاصة، فقال ابن سريج وغيره: يشبه أن يكون ورد في تكرير اللفظ كأن يقول: أنت طالق أنت طالق أنت طالق، وكانوا أولاً على سلامة صدورهم يقبل منهم أنهم أرادوا التأكيد، فلما كثر الناس في زمن عمر وكثر فيهم الخداع ونحوه مما يمنع قبول من ادعى التأكيد حمل عمر اللفظ على ظاهر التكرار فأمضاه عليهم، وهذا الجواب ارتضاه القرطبي وقواه بقول عمر: إن الناس استعجلوا في أمر كانت لهم فيه أناة، وكذا قال النووي: إن هذا أصح الأجوبة. الجواب السادس تأويل قوله: «واحدة» وهو أن معنى قوله: «كان الثلاث واحدة» أن الناس في زمن النبي ﷺ كانوا يطلقون واحدة فلما كان زمن عمر كانوا يطلقون ثلاثاً، ومحصله أن المعنى أن الطلاق الموقع في عهد عمر ثلاثاً كان يوقع قبل ذلك واحدة لأنهم كانوا لا يستعملون الثلاث أصلاً أو كانوا يستعملونها نادراً، وأما في عصر عمر فكثر استعمالهم لها، ومعنى قوله: فأمضاه عليهم وأجازه وغير ذلك أنه صنع فيه من الحكم بإيقاع الطلاق ما كان يصنع قبله، ورجح هذا التأويل ابن العربي ونسبه إلى أبي زرعة الرازي، وكذا أورده البيهقي بإسناده الصحيح إلى أبي زرعة أنه قال: معنى هذا الحديث عندي أن ما تطلقون أنتم ثلاثاً كانوا يطلقون واحدة، قال النووي: وعلى هذا فيكون الخبر وقع عن اختلاف عادة الناس خاصةً لا عن تغير الحكم في الواحدة فالله أعلم. الجواب السابع دعوى وقفه، فقال بعضهم: ليس في هذا السياق أن ذلك كان يبلغ النبي ﷺ فيقره، والحجة إنما هي في تقريره. وتعقب بأن قول الصحابي «كنا نفعل كذا في عهد رسول الله ﷺ» في حكم الرفع على الراجح حملاً على أنه اطلع على ذلك فأقره لتوفر دواعيهم على السؤال عن جليل الأحكام وحقيرها. الجواب الثامن حمل قوله: «ثلاثاً» على أن المراد بها لفظ البتة كما تقدم في حديث ركانة سواء. وهو من رواية ابن عباس أيضاً، وهو قوي ويؤيده إدخال البخاري في هذا الباب الآثار التي فيها البتة والأحاديث التي فيها التصريح بالثلاث كأنه يشير إلى عدم الفرق بينهما وأن البتة إذا أطلقت حمل على الثلاث إلا إن أراد المطلق واحدة فيقبل، فكأن بعض رواته حمل لفظ البتة على الثلاث لاشتهار التسوية بينهما فرواها بلفظ الثلاث وإنما المراد لفظ البتة، وكانوا في العصر الأول يقبلون ممن قال: أردت بالبتة الواحدة فلما كان عهد عمر أمضى الثلاث في ظاهر الحكم. قال القرطبي: وحجة الجمهور في اللزوم من حيث النظر ظاهرة جداً، وهو أن المطلقة ثلاثاً لا تحل للمطلق حتى تنكح زوجاً غيره، ولا فرق بين مجموعها ومفرقها لغة وشرعاً، وما يتخيل من الفرق صوري ألغاه الشرع اتفاقاً في النكاح والعتق والأقارير، فلو قال الولي: أنكحتك هؤلاء الثلاث في كلمة واحدة انعقد كما لو قال: أنكحتك هذه وهذه وهذه، وكذا في العتق والإقرار وغير ذلك من الأحكام، واحتج من قال: إن الثلاث إذا وقعت مجموعة حملت على الواحدة بأن من قال: أحلف بالله ثلاثاً لا يعد حلفه إلا يميناً واحدة، فليكن المطلق مثله. وتعقب باختلاف الصيغتين فإن المطلق ينشىء طلاق امرأته وقد جعل أمد طلاقها ثلاثاً، فإذا قال: أنت طالق ثلاثاً فكأنه قال: أنت طالق جميع الطلاق، وأما الحلف فلا أمد لعدد أيمانه فافترقا. وفي الجملة فالذي وقع في هذه المسألة نظير ما وقع في مسألة المتعة سواء، أعني قول جابر: إنها كانت تفعل في عهد النبي ﷺ وأبي بكر وصدر من خلافة عمر، قال: ثم نهانا عمر عنها فانتهينا، فالراجح في الموضعين تحريم المتعة وإيقاع الثلاث للإجماع الذي انعقد في عهد عمر على ذلك، ولا يحفظ أن أحداً في عهد عمر خالفه في واحدة منهما، وقد دل إجماعهم على وجود ناسخ وإن كان خفي عن بعضهم قبل ذلك حتى ظهر لجميعهم في عهد عمر، فالمخالف بعد هذا الإجماع منابذ له والجمهور على عدم اعتبار من أحدث الاختلاف بعد الاتفاق والله أعلم. وقد أطلت في هذا الموضع لالتماس من التمس ذلك مني والله المستعان.

قوله: (لقول الله تعالى: ﴿ٱلطَّلَٰقُ مَرَّتَانِۖ فَإِمۡسَاكُۢ بِمَعۡرُوفٍ أَوۡ تَسۡرِيحُۢ بِإِحۡسَٰنٖۗ﴾) قد استشكل وجه استدلال المصنف بهذه الآية على ما ترجم به من تجويز الطلاق الثلاث، والذي يظهر لي أنه إن كان أراد بالترجمة مطلق وجود الثلاث مفرقة كانت أو مجموعة، فالآية واردة على المانع لأنها دلت على مشروعية ذلك من غير نكير، وإن

أما تعلق ابن تيمية لمسألة الطلاق الثلاث بما رواه مسلم عن عبد الله بن عباس أنه قال» :كان الطلاق على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وسنتين من خلافة عمر طلاقُ الثلاث واحدة، فقال عمر بن الخطاب :إن الناس قد استعجلوا في أمر قد كانت لهم فيه أناة فلو أمضيناه عليهم، فأمضاه عليهم.«.

فالجواب :هذا الحديث لا يجوز العمل بظاهره، والجواب عنه :إما أن يقال إنه ضعيف بالشذوذ كما حكم الإمام أحمد بن حنبل عليه، وقد ذكر ذلك الحافظ ابن رجب الحنبلي في ردّه على من جعل الثلاث بلفظ واحد واحدًا، وبمخالفته لما ثبت عن عبد الله بن عباس أنه أفتى فيمن طلّق بالثلاث دفعة واحدة بأنه ثلاث، وقد تواتر ذلك عن ابن عباس، فقد ذكر البيهقي في السنن الكبرى بأسانيده عن ثمانية من ثقات تلاميذه أنه أفتى بذلك..

وإما أن يقال :إنه مؤول بأن معنى »كان الطلاق طلاق الثلاث واحدة «أن البتة كانت تستعمل للطلاق الواحد للتأكيد، ثم صار الناس يستعملونها في أثناء خلافة عمر بقصد الثلاث فأجرى عليهم عمر الحكم على موجَب قصدهم، وبيان ذلك أن قول الناس أنتِ طالق البتة كانت تستعمل في أوّل الأمر بنيّة تأكيد الطلقة الواحدة ثم اشتهرت للطلاق الثلاث، لذلك اختلف فيها مذاهب الأئمة، فكان منهم من يجعل البتة للثلاث، وكذلك أنتِ حرام عليّ وأنت بائن، ومنهم من يجعلها على حسب القصد، ويدل لذلك أن في بعض نسخ صحيح مسلم» :كانت البتة في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وصدر من خلافة عمر واحدة«، كما ذكر ذلك الحافظ أبو بكر بن العربي في كتابه القَبَس في شرح موطأ مالك بن أنس..

وإما أن يعارض هذا الحديث بالإجماع المنعقد على أن الثلاث بلفظ واحد ثلاث في عهد عمر، ذكر ذلك الحافظ ابن حجر في ءاخر بحث له واسع في هذه المسألة أي مسألة جمع الثلاث في شرحه على البخاري فقال ما نصه» :فالمخالف بعد هذا الإجماع منابذ له، والجمهور على عدم اعتبار من أحدث الاختلاف بعد الاتفاق «اهـ .وأما ما نقله الحافظ ابن حجر أن ذلك روي عن عليّ وغيره فلم يذكره الحافظ بصيغة الجزم، إنما مراده أن بعض الناس نقل ذلك عن عليّ وغيره، فلا يناقض ما قرّره من الإجماع في ءاخر المبحث في ذلك الشرح، فإنه لو كان عنده ثابتًا ذلك النقل عن عليّ ومن ذكر معه لم يختم المبحث بقوله» :المسئلة إجماعية.«

قال الحافظ تقي الدين السبكي في كتابه الدرة المضية في الرد على ابن تيمية ما نصه» :وكذلك حديث ابن عباس» :كان الطلاق على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وصدر من خلافة عمر الثلاث واحدة فلما رءاهم عمر قد تتابعوا فيه قال :أجيزوهن عليهم «وهذا الحديث متروك الظاهر

بالإجماع ومحمول عند العلماء على معانٍ صحيحة، وقد صحت الرواية عن ابن عباس بخلافه من وجوه عدة «اهـ..


اَلدُّرَّةُ الْمُضِيئَةُ فِي الرَّدِّ عَلَى ابْنِ تَيْمِيَةَ

للإمام الحافظ الفقيه المجتهد ابي الحسن تقي الدين
علي بن عبد الكافي السبكي الكبير رضي الله عنه

قد اعتنى بطبعه طبعة جديدة بالأوفست
مكتبة الحقيقة
ويليه

فَتَاوَى الْحَرَمَيْنِ بِرَجْفِ نَدْوَةِ الْمَيْنِ

مصنّفه
اعلى حضرت عظيم البركة مجدّد الدين والملّة مولانا الحاج
مفتي شاه محمّد احمد رضاخان السنّي الحنفي القادري
البركاتي البريلوي قدّس سرّه العزيز
المتوفى سنة ١٣٤٠ هـ. [١٩٢٢ م.]

HAKÎKAT KİTÂBEVİ
Darüşşefeka Cad. 53 P.K.: 35 34083
Tel: 0212 523 45 56-532 58 43 Fax: 0212 523 36 93
http://www.hakikatkitabevi.com
e-mail: info@hakikatkitabevi.com
Fâtih-İSTANBUL
NİSAN-2008

رضي الله عنه: واعلم ان جمع ما بين الصلاتين من الكبائر الاّ من عذر، وقد اخرج هذين الحديثين الترمذي وقال في آخر كتابه: ليس في كتابي هذا حديث ترك العمل به بالاجماع سوى حديثين فذكر هذين الحديثين.

وكذلك حديث ابن عباس كان الطلاق على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وصدر من خلافة عمر الثلاث واحدة فلما رآهم عمر قد تتابعوا فيه قال أجيزوهن عليهم، وهذا الحديث متروك الظاهر بالاجماع ومحمول عند العلماء على معان صحيحة، وقد صحت الرواية عن ابن عباس بخلافه من وجوه عدة فاذا سمعه العامي وحده وقف عنده و لم يعلم انه معارض بما يدفعه ومردود الظاهر باجماع الامة.

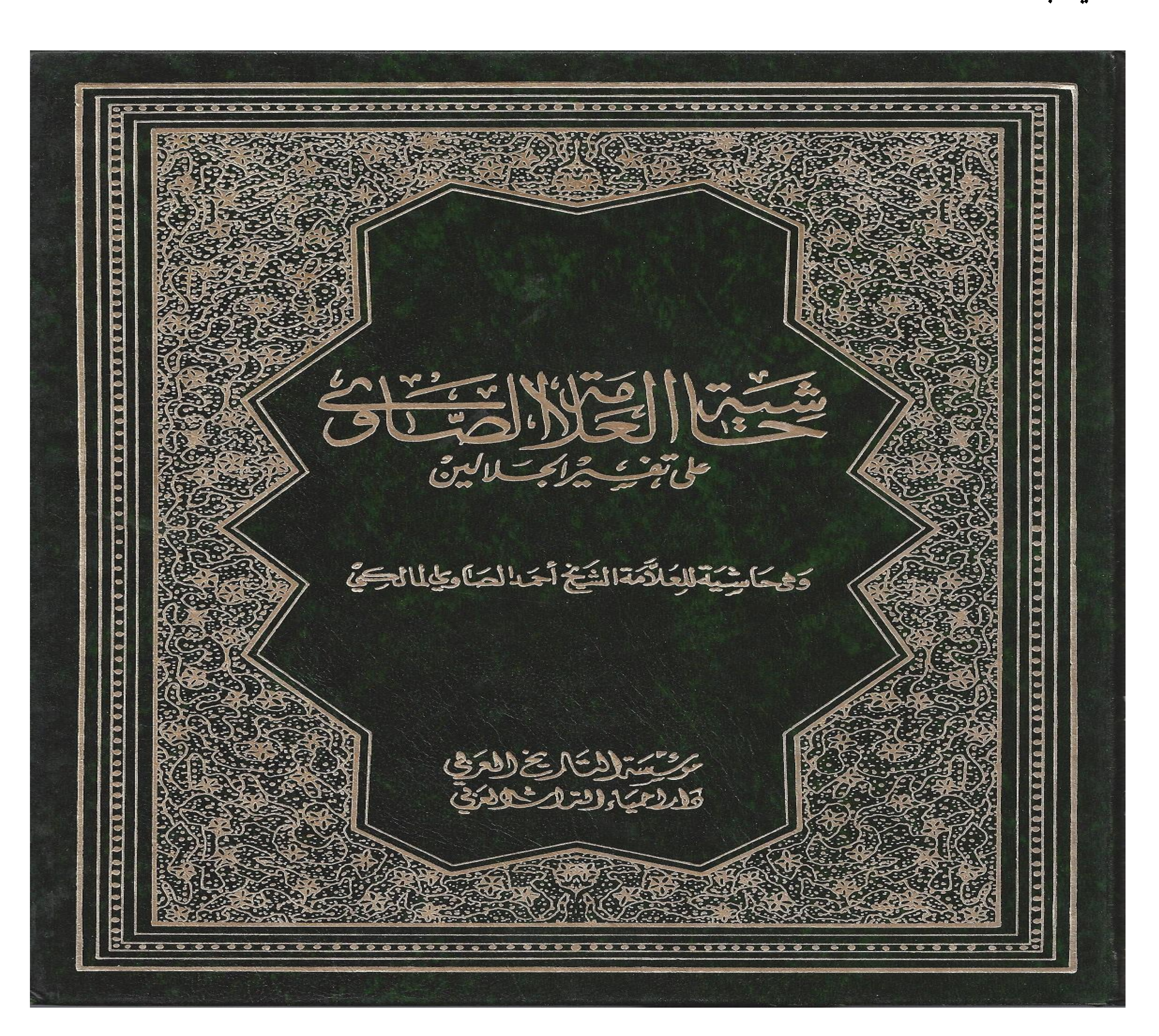
وأحاديث المتعة صحيحة وقد صح فعلها في زمن النبي صلى الله عليه وسلم وصح النهي عنها فأبيحت مرتين ونسخت مرتين فاذا سمع العامي الاحاديث الصحيحة باباحتها ظن انها مباحة و لم يعلم ان ذلك نسخ، وقد وقع هذا للمأمون وهو خليفة فنادى بتحليل المتعة فدخل عليه القاضي يحيى ابن اكثم وقال له احللت الزنا وعرفه الحديث الصحيح في النسخ و لم يكن سمعه فنادى من وقته بتحريم المتعة، وحديث قدامة بن مظعون رضي الله عنه صحيح وكان قد شرب الخمر فرفع الامر الى عمر رضي الله عنه فاعترف وذكر انه انما شربها متأوّلا قوله تعالى (**لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا** * المائدة: ٩٣) فرد عليه عمر وقال أخطأت التأويل ألم يقل الله سبحانه (**اِذَا مَا اتَّقَوْا وَآمَنُوا** * المائدة: ٩٣) و لم يجعل تأويله موجبا لاسقاط الحد بل حده لأنه لم يستنبط الحكم استنباطا صحيحا ولكنه اخذ بعموم نفي الجناح في كل مطعوم وغفل عن القيد المخصص وهو قوله تعالى (**اِذَا مَا اتَّقَوْا وَآمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ** * المائدة: ٩٣) الى آخر الآية.

وهذا يوضح ان العمل بالعموم بمجرده من غير نظر في ادلة التخصيص والتقييد خطأ من العامل به، وأمثلة ذلك كثيرة لا نطيل بذكرها، والآية التي احتج

وفي مسائل الإمام أحمد بن حنبل رضي الله عنه ما نصه» :سألته —يعني لأحمد بن حنبل —عن الرجل يقول لامرأته :أنتِ طالق، أنتِ طالق، أنتِ طالق، قال :إذا أراد أن يُفهمها طلاقها فهي واحدة، وإن كان نوى ثنتين فثنتان، وإن كان نوى ثلاثًا فثلاث «اهـ.

ولم يثبت عن أحد من مجتهدي أهل السنّة الخلاف في هذه المسألة حتى إن ابن تيمية الذي أحيا هذا الخلاف كان صرّح قبل ذلك بأن هذه المسألة إجماعية وقال إن من خالف فيها كافر، نقل ذلك عنه الحافظ أبو سعيد العلائي..

قال الشيخ أحمد الصاوي المالكي في حاشيته على الجلالين عند قوله تعالى} :فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلاَ تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ] {سورة البقرة [الآية ما نصه» :أي طلقة ثالثة سواء وقع الاثنتان في مرة أو مرتين، والمعنى فإن ثبت طلاقها ثلاثًا في مرة أو مرات فلا تحل، كما إذا قال لها :أنتِ طالق ثلاثًا أو البتة، وهذا هو المجمع عليه .وأما القول بأن الطلاق الثلاث في مرة واحدة لا يقع إلا طلقة فلم يعرف إلا لابن تيمية من الحنابلة، وقد رد عليه أئمة مذهبه حتى قال العلماء :إنه الضال المضل، ونسبتها للإمام أشهب من أئمة المالكية باطلة «اهـ..



وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ) أيها الأزواج (أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ) من المهور (شَيْئًا) إذا طلقتموهن (إِلَّا أَنْ يَخَافَا) أى الزوجان (أَنْ لَا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ) أى يأتيا بما حده لهما من الحقوق وفى قراءة يخاف بالبناء للمفعول بأن لا يقيما بدل اشتمال من الضمير فيه وقرئ بالفوقانية فى الفعلين (فَإِنْ خِفْتُمْ أَنْ لَا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ) نفسها من المال ليطلقها أى لا حرج على الزوج فى أخذه ولا الزوجة فى بذله (تِلْكَ) الأحكام المذكورة (حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ فَإِنْ طَلَّقَهَا) الزوج بعد الثنتين (فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ) بعد الطلقة الثالثة (حَتَّى تَنْكِحَ) تتزوج (زَوْجًا غَيْرَهُ) ويطأها كما فى الحديث رواه الشيخان (فَإِنْ طَلَّقَهَا) أى الزوج الثانى (فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا) أى الزوجة والزوج الأول (أَنْ يَتَرَاجَعَا) إلى النكاح بعد انقضاء

لها من الحقوق ولا يذكرها بسوء (قوله ولا يحل لكم أن تأخذوا مما آتيتموهن شيئاً) يوضح معنى الآية قوله تعالى: (وآتيتم إحداهن قنطاراً) الآيتين (قوله من المهور) بيان لما (قوله إذا طلقتموهن) أى وأما إن كانت فى عصمته ووهبت له صداقها أو بعضه فلا بأس بذلك (قوله لا يقيما حدود الله تعالى) أن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بمن التقدير من عدم إقامتها حدود الله وسبب نزولها أن امرأة اسمها جميلة بنت عبد الله بن أبى سلول كانت تبغض زوجها ثابت بن قيس فشكت للنبى ﷺ حيث قال يارسول الله . إنى لا أعيبه فى دين ولا فى خلق غير أنى وجدته مقبلا فى جماعة فرأيته أشدهم سواداً وقصراً وأقبحهم وجهاً لا يجمع رأسى ورأسه شىء وإنى لأكره الكفر فى الإسلام فلما نزلت هذه الآية أمرها رسول الله بالفداء فأخذ ما كان أعطاه لها وطلقها وكان قد أمهرها حديقة (قوله وفى قراءة) أى فهما سبعيتان (قوله بالبناء للمفعول) أى فالضمير نائب فاعل والفاعل ولاة الأمور فإن خاف ولاة أمور الزوجين وأن لا يقيما بدل اشتمال من نائب الفاعل (قوله وقرىء) أى قراءة شاذة (قوله فإن خفتم) خطاب لولاة الأمور (قوله فيما فتدت به) أى كان بمهرها أو أقل أو أكثر (قوله لا حرج على الزوج فى أخذه) أى لعدم ظلمه لها وقوله ولا على الزوجة فى بذله أى لدفعها الضرر عن نفسها (قوله فلا تعتدوها) أى تتجاوزها بأن تعينوا الظالم على المظلوم منهما (قوله ومن يتعد حدود الله) ذكر هذا الوعيد بعد النهى عن تعديها للمبالغة فى التهديد ، وقوله الظالمون أى لأنفسهم بتعريضها لسخط الله تعالى وعقابه (قوله فإن طلقها) أى طلقة ثالثة سواء وقع الاثنتان فى مرة أو مرتين والمعنى فإن ثبت طلاقها ثلاثا فى مرة أو مرات فلا تحل الخ كما إذا قال لها أنت طالق ثلاثا أو البتة وهذا هو المجمع عليه وأما القول بأن الطلاق الثلاث فى مرة واحدة لا يقع إلا طلقة فلم يعرف إلا لابن تيمية من الحنابلة وقد رد عليه أئمة مذهبه حتى قال العلماء إنه الضال المضل ونسبتها للإمام أشهب من أئمة المالكية باطلة (قوله حتى تنكح) المراد به هنا العقد مع الوطء كما بين ذلك فى الحديث و لإجماع خلافاً لما نقل عن ابن المسيب أن العقد كاف فى التحليل (قوله زوجاً) أى لا سيداً فلا يقع به تحليل ولا بد من كون الزوج بالغاً عند مالك لقوله فى الحديث حتى يذوق عسيلتك وتذوقى عسيلته ولا عسيلة للصبى وقال الشافعى بعدم اشتراط بلوغه ومن هنا المسألة الملفقة وهى أن تقلد الشافعى فى صحة تحليل غير البالغ ومالكا فى صحة طلاق وليه عند المصلحة وفى عدم العدة عليها من وطئه وهذه المسألة قال العلماء فيها الورع تركها ويشترط للتحليل عند مالك شروط عشرة تعلم من الفروع (قوله ويطأها) أى ولا يشترط الإنزال (قوله كما فى الحديث) وهو أنه جاءت امرأة تسمى تميمة القرظية وكانت متزوجة بابن عمها رفاعة القرظى إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يارسول الله : إن رفاعة بت طلاقى فتزوجت بعبد الرحمن بن الزبير بفتح الزاى وإنما معه مثل هدبة الثوب ، فتبسم رسول الله وقال : أتريدين أن ترجعى إلى رفاعة لا حتى يذوق عسيلتك وتذوقى عسيلته فمكثت مدة ثم جاءت ثانياً لرسول الله وقالت إنه مسنى وذقت منه وذاق منى ، فقال لها رسول الله إن قولك الأول كذبك الآن ، فجاءت للصديق فى خلافته وقالت له مثل ما قالت لرسول الله ، فقال إنى شهدت مجيئك لرسول الله ﷺ وكلامك له لا ترجعى ، فجاءت لعمر فى خلافته فقالت له كذلك فقال لها إن عدت لرفاعة رجمتك (قوله رواه الشيخان) أى عن عائشة (قوله أن يتراجعا إلى النكاح) أى بعقد ومهر وولى وشهود (قوله بعد انقضاء العدة)

قال الحافظ ابن رجب الحنبلي في كتابه »بيان مشكل الأحاديث الواردة في أن الطلاق الثلاث واحدة « ما نصه» :اعلم أنه لم يثبت عن أحد من الصحابة ولا من التابعين ولا من أئمة السلف المعتد بقولهم في الفتاوى في الحلال والحرام شيء صريح في أن الطلاق الثلاث بعد الدخول يحسب واحدة إذا سيق بلفظ واحد، وعن الأعمش أنه قال :كان بالكوفة شيخ يقول :سمعت علي بن أبي طالب يقول :إذا طلق الرجل امرأته ثلاثًا في مجلس واحد ترد إلى واحدة، والناس عنق واحد إلى ذلك يأتون ويستمعون

منه، فأتيته وقلت له :أهل سمعت علي بن أبي طالب يقول؟ قال :سمعته يقول :إذا طلق الرجل امرأته ثلاثًا في مجلس واحد فإنها ترد إلى واحدة، فقلت :أين سمعت هذا من علي؟ فقال أخرج إليك كتابي، فأخرج كتابه، فإذا فيه بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما سمعت علي بن أبي طالب يقول :إذا طلق الرجل امرأته ثلاثًا في مجلس واحد فقد بانت منه، ولا تحل له حتى تنكح زوجًا غيره .قلت :ويحك هذا غير الذي تقول، قال :الصحيح هو هذا ولكن هؤلاء أرادوني على ذلك «اهـ، ثم ساق ابن رجب حديث الحسن بن علي لما طلق زوجته أنه قال :لولا أني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم جدي، أو سمعت أبي يحدث عن جدي صلى الله عليه وسلم أنه قال» :إذا طلق الرجل امرأته ثلاثًا عند الأقراء أو طلقها ثلاثًا مبهمة لم تحل له حتى تنكح زوجًا غيره «؛ لراجعتها وقال» :إسناده صحيح «اهـ.

وذكر الكوثري أن جمال الدين بن عبد الهادي الحنبلي نقل نصوصًا جيدة في المسألة عن كتاب ابن رجب هذا بخطه في كتابه »السير الحاث –يريد الحثيث –إلى علم الطلاق الثلاث «وهو من محفوظات الظاهرية بدمشق تحت رقم 99من قسم المجاميع..

ومن جملة ما يقول الجمال بن عبد الهادي فيه :الطلاق الثلاث يقع ثلاثًا هذا هو الصحيح من المذهب، ولا تحل له حتى تنكح زوجًا غيره، وهذا القول مجزوم في أكثر كتب أصحاب الإمام أحمد كالخرقي والمقنع والمحرر والهداية وغيرها .قال الأثرم :سألت أبا عبد الله –يعني أحمد بن حنبل –عن حديث ابن عباس» :كان الطلاق الثلاث على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر واحدة بأي شيء تدفعه، فقال :برواية الناس عن ابن عباس أنها ثلاث، وقدمه في »الفروع «وجزم به في المغني وأكثرهم لم يحك غيره «اهـ .ثم قال» :وذكر إسحق بن منصور شيخ الترمذي في مسائله عن أحمد –وهي محفوظة تحت رقم 83من فقه الحنابلة بظاهرية دمشق –مثل ما ذكره الأثرم .بل عدَّ أحمد بن حنبل مخالفة ذلك خروجًا عن السنة، حيث قال في جواب كتبه إلى مسدد بن مسرهد عن السنة :ومن طلق ثلاثًا في لفظ واحد فقد جهل وحرمت عليه زوجته ولا تحل له أبدًا حتى تنكح زوجًا غيره «اهـ..

ثم قال» :وفي التذكرة للإمام الكبير أبي الوفاء بن عقيل الحنبلي :وإذا قال أنتِ طالق ثلاثًا إلا طلقتين وقعت الثلاث لأنه استثناء الأكثر فلم يصح الاستثناء..

وقال أبو البركات مجد الدين عبد السلام بن تيمية الحراني الحنبلي مؤلف منتقى الأخبار في كتابه المحرر : ولو طلقها اثنتين أو ثلاثًا بكلمة أو كلمات في طهر فما فوق من غير مراجعة وقع وكان للسنة، وعنه

للبدعة وعنه الجمع في الطهر بدعة، والتفريق في الأطهار سنة اهـ .وأحمد بن تيمية يروي عن جده هذا أنه كان يفتي سرًّا برد الثلاث إلى واحدة وأنت ترى نص قوله في المحرر، ونبرئ جده من أن يكون يبيّت من القول خلاف ما يصرح به في كتبه، وإنما ذلك شأن المنافقين والزنادقة، وقد بلونا الكذب كثيرًا فيما ينقله ابن تيمية فإذا كذب على جده هذا الكذب المكشوف لا يصعب عليه أن يكذب على الآخرين نسأل الله السلامة..

ومذهب الشافعية في المسألة أشهر من نار على علم، وقد ألف أبو الحسن السبكي، والكمال الزملكاني، وابن جهبل، وابن الفركاح، والعز بن جماعة، والتقي الحصني وغيرهم مؤلفات في الرد عليه في هذه المسألة وغيرها من المسائل وأكثرها بمتناول الأيدي «اهـ..

ثم قال الكوثري» :وقال ابن رجب في كتابه السابق عندما شرع في الكلام على حديث ابن عباس هذا : »فهذا الحديث لأئمة الإسلام فيه طريقان أحدهما مسلك الإمام أحمد ومن وافقه وهو يرجع إلى الكلام في إسناد الحديث بشذوذه وانفراد طاوس به وأنه لم يتابع عليه؛ وانفراد الراوي بالحديث)مخالفًا للأكثرين (وإن كان ثقة هو علة في الحديث يوجب التوقف فيه وأن يكون شاذًّا ومنكرًا إذا لم يرو معناه من وجه يصح، وهذه طريقة أئمة الحديث المتقدمين كالإمام أحمد ويحيى ابن معين ويحيى بن القطان وعلي بن المديني وغيرهم، وهذا الحديث ما يرويه عن ابن عباس غير طاوس، قال الإمام أحمد في رواية ابن منصور :كل أصحاب ابن عباس روى عنه خلاف ما روى طاوس .وقال الجوزجاني :هو حديث شاذ، وقد عُنيت بهذا الحديث في قديم الدهر فلم أجد له أصلاً .فلم أجد له أصلاً اهـ .ثم قال ابن رجب» :ومتى أجمعت الأمة على اطراح العمل بحديث وجب اطراحه وترك العمل به .وقال عبد الرحمن بن مهدي :لا يكون إمامًا في العلم من يحدث بالشاذ من العلم، وقال إبراهيم النخعي :كانوا يكرهون الغريب من الحديث، وقال يزيد بن أبي حبيب :إذا سمعت الحديث فأنشده كما تنشد الضالة؛ فإن عُرف وإلا فدعه، وعن مالك :شر العلم الغريب وخير العلم الظاهر الذي قد رواه الناس، وفي هذا الباب شيء كثير.«.

ثم قال ابن رجب» :وقد صح عن ابن عباس وهو راوي الحديث أنه أفتى بخلاف هذا الحديث ولزوم الثلاث المجموعة، وقد علل بهذا أحمد والشافعي كما ذكره في المغني، وهذه أيضًا علة في الحديث بانفرادها، فكيف وقد انضم إليها علة الشذوذ والإنكار وإجماع الأمة على خلافه، وقال القاضي

إسماعيل في أحكام القرءان :طاوس مع فضله وصلاحه يروي أشياء منكرة منها هذا الحديث؛ وعن أيوب أنه كان يتعجب من كثرة خطإ طاوس .وقال ابن عبد البر :شذ طاوس في هذا الحديث«، ثم قال ابن رجب» :وكان علماء أهل مكة ينكرون على طاوس ما ينفرد به من شواذ الأقاويل اهـ .وقال الكرابيسي في أدب القضاء :إن طاوسًا يروي عن ابن عباس أخبارًا منكرة، ونراه والله أعلم أنه أخذها عن عكرمة وعكرمة توقاه سعيد بن المسيب وعطاء وجماعة؛ وكان قدم على طاوس :وأخذ طاوس عن عكرمة عامة ما يرويه عن ابن عباس اهـ .وقال أبو الحسن السبكي :فالحملة على عكرمة، لا على طاوس اهـ .وسبق أن سقنا رواية الكرابيسي عن ابن طاوس ما ينفي ذلك عن أبيه، هذا ما يتعلق بالمسلك الأول..

وعن الطريق الثاني يقول أيضًا ابن رجب :وهو مسلك ابن راهويه ومن تابعه، وهو الكلام في معنى الحديث، وهو أن يحمل على غير المدخول بها، نقله ابن منصور عن إسحق بن راهويه وأشار إليه الجوفي في الجامع وبوب عليه أبو بكر الأثرم في سننه وأبو بكر الخلال يدل عليه، وفي سنن أبي داود من رواية حماد بن يزيد عن أيوب عن غير واحد، عن طاوس، عن ابن عباس :كان الرجل إذا طلق امرأته ثلاثًا قبل أن يدخل بها جعلوه واحدة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وصدر من إمارة عمر، فلما رأى الناس قد تتابعوا فيها قال :أجيزوهن عليهنَّ، وأيوب إمام كبير، فإن قيل :تلك الرواية مطلقة، قلنا :نجمع بين الدليلين، ونقول :هذا قبل الدخول، انتهى ما ذكره ابن رجب في المسلك الثاني «انتهى كلام الكوثري..

ثم قال الكوثري» :وقال ابن رجب بعد أن ساق حديث ابن جريج الذي يقول فيه :أخبرني بعض بني أبي رافع مولى النبي صلى الله عليه وسلم، عن عكرمة، عن ابن عباس بمعنى ما في مسند أحمد :إن في إسناده مجهولا، والذي لم يسم هو محمد بن عبد الله بن أبي رافع وهو رجل ضعيف الحديث وأحاديثه منكرة، وقيل إنه متروك فسقط هذا الحديث حينئذ، وفي رواية محمد بن ثور الصنعاني إني طلقتها بدون ذكر »ثلاثًا«، وهو ثقة كبير، ويعارضه أيضًا ما رواه ولد ركانة أنه طلق امرأته البتة اهـ .وبه يعلم فساد قول ابن القيم في هذا الحديث..

وعلى القول بصحة خبر »البتة «يزداد به الجمهور حجة إلى حججهم؛ وعلى دعوى الاضطراب في حديث ركانة كما رواه الترمذي عن البخاري، وعلى تضعيف أحمد لطرقه كلها ومتابعة ابن عبد البر له في التضعيف يسقط الاحتجاج بأي لفظ من ألفاظ رواية حديث ركانة.

ومن جملة اضطرابات هذا الحديث روايته مرة بأن المطلق هو أبو ركانة وأخرى بأنه ابنه ركانة لا أبوه، ويدفع أن هذا الاضطراب في رواية الثلاث دون رواية البتة وهي سالمة من العلل متنًا وسندًا، ولو فرضنا وجود علة فيها يبقى سائر الأدلة بدون معارض «انتهى كلام الكوثري.

والعز بن جماعة والتقى الحصنى وغيرهم مؤلفات فى الرد عليه فى هذه المسألة وغيرها من المسائل وأكثرها بمتناول الأيدى .

وابن حزم الظاهرى على افتتانه بالشذوذ فى المسائل لم يسعه ألا يسلك سبيل الجمهور ، بل أفاض فى المحلى فى التدليل على وقوع الثلاث بلفظ واحد بتوسع يجب الاطلاع عليه ليعلم مبلغ زيغ من يزعم خلاف ذلك من الأظناء المتهمين .

وبهذا البيان الواسع استبان قول الأمة جمعاء فى المسألة من الصحابة والتابعين وغيرهم ، والأحاديث التى سقناها لا تدع قولا لقائل فى وقوع الثلاث بلفظ واحد .

ودلالة الكتاب على ذلك ظاهرة لا تقبل التشغيب فقوله تعالى : (فطلقوهن لعدتهن) أمر بالطلاق لقبل العدة من غير أن يفيد بطلان الطلاق فى غير العدة بل يدل ما فى نسق الخطاب على الوقوع فى غير العدة حيث قال تعالى : (وتلك حدود الله ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه) فلولا أنه إذا طلق لغير العدة وقع لما كان ظالماً لنفسه بإيقاعه فى غير العدة ، ويدل عليه أيضاً قوله تعالى : (ومن يتق الله يجعل له مخرجا) يريد والله أعلم أنه إذا أوقع الطلاق على ما أمره الله وفرق الطلقات على الأطهار كان له مخرج مما أوقع إن لحقه ندم وهو الرجعة ؛ وبهذا تأول الآية عمر وابن مسعود وابن عباس كما سبق ومن مثلهم فى الفهم وإدراك التأويل ؟

وقال على بن أبى طالب كرم الله وجهه : لو أن الناس أصابوا حد الطلاق ما ندم رجل طلق امرأته . وهو إشارة إلى ذلك ومن مثل مدينة العلم فى إدراك أسرار التنزيل ؟ .

وقوله تعالى : (الطلاق مرتان) يدل على صحة الجمع بين الاثنتين إذا حملت كلمة (مرتان) على الاثنتين كما فى قوله تعالى : (نؤتها أجرها مرتين) والقرآن يفسر بعضه بعضاً ، وهكذا فهم البخارى معنى الآية

وفيه أيضاً خروج عمر على الشرع بالرأى ، وجل مقدار عمر رضى الله عنه عن مثل ذلك .

وفيه أيضاً وصم جمهور الصحابة بأنهم لا يحكمون النبى صلى الله عليه وسلم فيما شجر بينهم ، بل يحكمون الرأى ، وهذه شناعة لا يرتضيها للصحابة رضى الله عنهم إلا الروافض ومصدر هذا الشذوذ الروافض عند أهل التحقيق .

وأما عد ذلك عملا سياسيا يسوغ لعمر عمله تعزيراً ، فحاشاه عن ذلك ، فمن الذى يبيح الخروج على الشرع سياسة ؟ فتلك عشرة كاملة ، تقضى على الأخذ بالاحتمال الثانى من الاحتمالين الأخيرين ، فإذن تعين الاحتمال الأول منهما على تقدير صحة الحديث[1] ، وكنت عللت هذا الحديث فيما علقته على ذيول طبقات الحفاظ بما يقرب من هذا البيان على أن القول بأن الثلاثة واحد ليس من قول المسلمين فى شىء .

جعلوا الثلاثة واحداً . لو أنصفوا لم يجعلوا العدد الكثير قليلا

وقال ابن رجب فى كتابه السابق عندما شرع فى الكلام على حديث ابن عباس هذا : فهذا الحديث لأئمة الإسلام فيه طريقان أحدهما مسلك الإمام أحمد ومن وافقه وهو يرجع إلى الكلام فى إسناد الحديث بشذوذه وانفراد طاوس به وأنه لم يتابع عليه ، وانفراد الراوى بالحديث (مخالفا للأكثرين) وإن كان ثقة هو علة فى الحديث يوجب التوقف فيه وأن يكون شاذاً ومنكراً إذا لم يرو معناه من وجه يصح وهذه طريقة أئمة الحديث المتقدمين كالإمام أحمد ويحيى بن معين ويحيى بن القطان وعلى بن المدينى وغيرهم ، وهذا الحديث ما يرويه عن ابن عباس غير طاوس ، قال الإمام أحمد فى رواية ابن منصور (وقد أشرنا إليه فيما سبق) كل أصحاب

---

(١) ولم اتعرض لاحتمال النسخ لأنه احتمال ضعيف جداً ؛ وإنما تعرض له الشافعى ومن تابعه إرخاء للعنان إلى حد أضعف الاحتمالات حتى يتم الاجهاز على التمسك بهذا الحديث من كل النواحى والكلام فى هذا طويل الذيل متشعب .

ابن عباس روى عنه خلاف ما روى طاوس . (ومثاله فيما نقلناه عن الأثرم) وقال الجوزجانى (صاحب الجرح) هو حديث شاذ ، وقد عنيت بهذا الحديث فى قديم الدهر فلم أجد له أصلا أ هـ . ثم قال ابن رجب ومتى أجمع الأمة على أطراح العمل بحديث وجب أطراحه وترك العمل به . وقال عبد الرحمن بن مهدى لا يكون إماما فى العلم ، من يحدث بالشاذ من العلم ، وقال إبراهيم النخعى كانوا يكرهون الغريب من الحديث ، وقال يزيد بن أبى حبيب إذا سمعت الحديث فانشده كما تنشد الضالة ، فإن عرف وإلا فدعه ، وعن مالك : شر العلم الغريب ، وخير العلم الظاهر الذى قد رواه الناس ، وفى هذا الباب شيء كثير[1] .

ثم قال ابن رجب : وقد صح عن ابن عباس وهو راوى الحديث أنه أفتى بخلاف هذا الحديث ولزوم الثلاث المجموعة ، وقد علل بهذا أحمد والشافعى كما ذكره (الموفق بن قدامة) فى المغنى وهذه أيضا علة فى الحديث بانفرادها ، فكيف وقد انضم إليها علة الشذوذ والإنكار وإجماع الأمة على خلافه ، وقال القاضى إسماعيل فى أحكام القرآن طاوس مع فضله وصلاحه ، يروى أشياء منكرة ، منها هذا الحديث ، وعن أيوب أنه كان يتعجب من كثرة خطأ طاوس وقال ابن عبد البر شذ طاوس فى هذا الحديث ، ثم قال ابن رجب : وكان علماء أهل مكة ينكرون على طاوس ما ينفرد به من شواذ الأقاويل أهـ وقال الكرابيسى فى أدب القضاء ، إن طاوسا يروى عن ابن عباس أخبارا منكرة وثراه والله أعلم أنه أخذها عن عكرمة . وعكرمة توقاة سعيد بن المسيب ، وعطا وجماعة ، وكان قدم على طاوس ، وأخذ طاوس عن عكرمة عامة مايرويه عن ابن عباس أهـ وقال أبو الحسن السبكى ، فالحملة على

---

(1) قال ابراهيم بن أبى عبلة من حمل شاذ العلم حمل شرا كبيرا ، وقال شعبة لا يجيئك الحديث الشاذ إلا من الرجل الشاذ ذكره ابن رجب فى شرح علل الترمذى .

عكرمة ، لا على طاوس أهـ .وسبق أن سقنا رواية الكرابيسى عن ابن طاوس ما ينفى ذلك عن أبيه ، هـذا ما يتعلق بالمسلك الأول[1] .

وعن الطريق الثانى يقـول أيضا ابن رجب : وهـو مسلك ابن راهوية ومن تابعه ، وهـو الكلام فى معنى الحديث ، وهـو أن يحمل على غير المدخول بها ، نقله ابن منصور عن اسحق ابن راهـوية وأشار إليه الجوفى فى الجامع وبوب عليه أبو بكر الأثرم فى سـننه وأبو بكر الخلال يدل عليه ، وفى سنن أبى داود من رواية حماد بن زيد عن أيوب عن غير واحـد عن طاوس عن ابن عباس ، كان الرجل إذا طلق امرأته ثلاثا قبل أن يدخل بها جعلوه واحـدة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبى بكر وصـدر من إمارة عمر ، فلما رأى الناس قـد تتابعوا فيها قال أجيزوهن عليهن وأيوب إمام كبير ، فإن قيل تلك الرواية مطلقة ، قلنا نجمع بين الدليلين ، ونقـول هذا قبل الدخـول أهـ . ما ذكره ابن رجب فى المسلك الثانى .

(١) ورواية ابن القيم عن عمر قدمه على ما فعله فى الطلاق أخلوقة باطلة وفى سند هـذه الرواية خالد بن أبى مالك يقول عنه ابن معين لم يرتض أن يكذب على أبيه فقط حتى كذب على الصحابة وكتاب الديات له حقه أن يدفن ا هـ : ونقطة الخاء سالت على ميل إلى طرف حـ من كثرة الحبر على طرف القلم فرسم زاوية حادة فصحفه من رآه إلى مجالد وخالد ابن يزيد هـذا ليس له أخ باسم مجالد أصلا وأبوه لم يدرك عمر قطعا .

عبد الله بن على بن يزيد بن ركانة الذى يذكره ابن حزم فقد وثقه ابن حبان على أنه يكفى فى التابعين ألا يذكروا بجرح ليخرجوا عن الجهالة وصفا ، وفى الصحيحين من هـذا الصنف كثير من الرجال على ما ذكره الذهبى فى مواضـع من الميزان وعلى هـذا الحديث عـول أبو داود قائلا إن ولد الرجل وأهله أعلم به .

وقال ابن رجب بعـد أن ساق حديث ابن جريج الذى يقول فيـه : أخبرنى بعض بنى أبى رافع مولى النبى صلى الله عليه وسلم عن عكرمة عن ابن عباس بعنى مافى مسند أحمد : إن فى إسناده مجهولا ، والذى لم يسم هـو محمد بن عبيد الله بن أبى رافـع وهو رجل ضعيف الحديث وأحاديثـه منكرة ، وقيـل أنه متروك فسقط هـذا الحديث حينئذ ، وفى رواية محمد بن ثور الصنعانى إنى طلقتها بدون ذكر (ثلاثا) وهـو ثقة كبير ويعارضه أيضا ما رواه ولد ركانة أنه طلق امرأته البتة أهـ وبه يعلم فسـاد قول ابن القيم فى هـذا الحديث .

وعلى القـول بصحة خبر (البتة) يزداد به الجمهـور حجـة الى حججهم ، وعلى دعوى الاضطراب فى حـديث ركانة كما رواه الترمذى عن البخارى وعلى تضعيف أحمد لطرقه كلها ومتابعـة ابن عبد البر له فى التضعيف يسقط الاحتجاج بأى لفظ من ألفاظ رواية حديث ركانة.

ومن جملة اضطرابات هـذا الحديث روايته مرة بأن المطلق هـو أبو ركانة وأخرى بأنه ابنه ركانة لا أبوه ، ويدفع أن هـذا الاضطراب فى رواية الثلاث دون رواية البتة وهى سالمة من العلل متنا ومسندا ولو فرضنا وجود علة فيها يبقى سائر الأدلة بدون معارض .

وقال ابن رجب : لا نعلم من الأمة أحـداً خالف فى هذه المسـألة مخالفة ظاهرة ، ولا حكما ، ولا قضاء ، ولا علما ، ولا افتاء ، ولم يقع ذلك إلا من نفر يسـير جـداً ، وقـد أنكره عليهم من عاصرهم غاية الإنكار ، وكان أكثرهم يستخفى بذلك ولا يظهره فكيف يكون إجماع

الإشفاق

على أحكام الطلاق

في الرد على « نظام الطلاق » الذى
أصدره الأستاذ أحمد شاكر القاضى

بقلم الأستاذ

محمد زاهد الكوثرى

وكيل المشيخة الاسلامية بدار السلطنة العثمانية سابقا

١٤١٥ هـ — ١٩٩٤ م

الناشر

المكتبة الأزهرية للتراث

٩ درب الأتراك خلف الجامع الأزهر الشريف

ت ٥١٢٠٨٤٧

واحد وعن الأعمش أنه قال كان بالكوفة شيخ يقول سمعت على بن أبى طالب يقول إذا طلق الرجل امرأته ثلاثا فى مجلس واحد ترد إلى واحدة ، والناس عنق واحد إلى ذلك يأتون ويستمعون منه ، فأتيته وقلت له : هل سمعت على بن أبى طالب يقول ؟ قال سمعته يقول : إذا طلق الرجل امرأته ثلاثا فى مجلس واحد ، فإنها ترد إلى واحدة ، فقلت أين سمعت هذا من على ؟

فقال أخرج إليك كتابى ، فأخرج كتابه ، فإذا فيه « بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما سمعت على بن أبى طالب يقول : إذا طلق الرجل امرأته ثلاثا فى مجلس واحد فقد بانت منه ، ولا تحل له حتى تنكح زوجا غيره » قلت ويحك هذا غير الذى تقول » قال الصحيح هو هذا ولكن هؤلاء أرادونى على ذلك اهـ » . ثم ساق ابن رجب حديث الحسن بن على عليهما السلام السابق ذكره بسنده ، وقال إسناده صحيح »

وقد نقل الحافظ جمال الدين بن عبد الهادى الحنبلى نصوصا جيدة فى المسألة عن كتاب ابن رجب هذا بخطه فى كتابه « السير الحاث ـ يريد الحثيث ـ إلى علم الطلاق الثلاث » وهو من محفوظات الظاهرية بدمشق تحت رقم ٩٩ من قسم المجاميع »

ومن جملة ما يقول الجمال عبد الهادى فيه : الطلاق الثلاث يقع ثلاثا هذا هو الصحيح من المذهب ، ولا تحل له حتى تنكح زوجا غيره ، وهذا القول مجزوم فى أكثر كتب أصحاب الإمام أحمد كالخرقى ، والمقنع ، والمحرر ، والهداية ، وغيرها » قال الأكرم سألت أبا عبد الله (يعنى أحمد بن حنبل) عن حديث ابن عباس كان الطلاق الثلاث على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأبى بكر ، وعمر ، واحدة بأى شىء تدفعه ، فقال : برواية الناس عن ابن عباس أنها ثلاث ، وقدمه فى « الفروع » وجزم به فى المغنى وأكثرهم لم يحك غيره اهـ » وقوله أكثر كتب أصحاب أحمد ، إنما هو بالنظر إلى من بعد أحمد بن تيمية من المتأخرين كبنى مفلح والمرادوة ، وهم اغتروا بابن تيمية فلا يعد أقوالهم قولا فى المذهب ، وصاحب الفروع من بنى مفلح ممن انخدع بابن تيمية ،

وذكر اسحق بن منصور شيخ الترمذى فى مسائله عن أحمد – وهى محفوظة تحت رقم ٨٣ من فقه الحنابلة بظاهرية دمشق – مثل ما ذكره الأثرم .

بل عد أحمد بن حنبل مخالفة ذلك خروجا عن السنة ، حيث قال فى جواب كتبه إلى مسدد بن مسرهد عن السنة : ومن طلق ثلاثا فى لفظ واحد ، فقد جهل وحرمت عليه زوجته ، ولا تحل له أبداً حتى تنكح زوجا غيره ا هـ . وهذا الجواب أسنده القاضى أبو الحسين بن أبى يعلى الحنبلى فى طبقات الحنابلة عند ترجمة مسدد بن مسرهد وسنده مما يعول عليه الحنابلة ، وإنما عده من السنة لأن الروافض كانوا يخالفون ذلك تلاعبا منهم بأنكحة المسلمين .

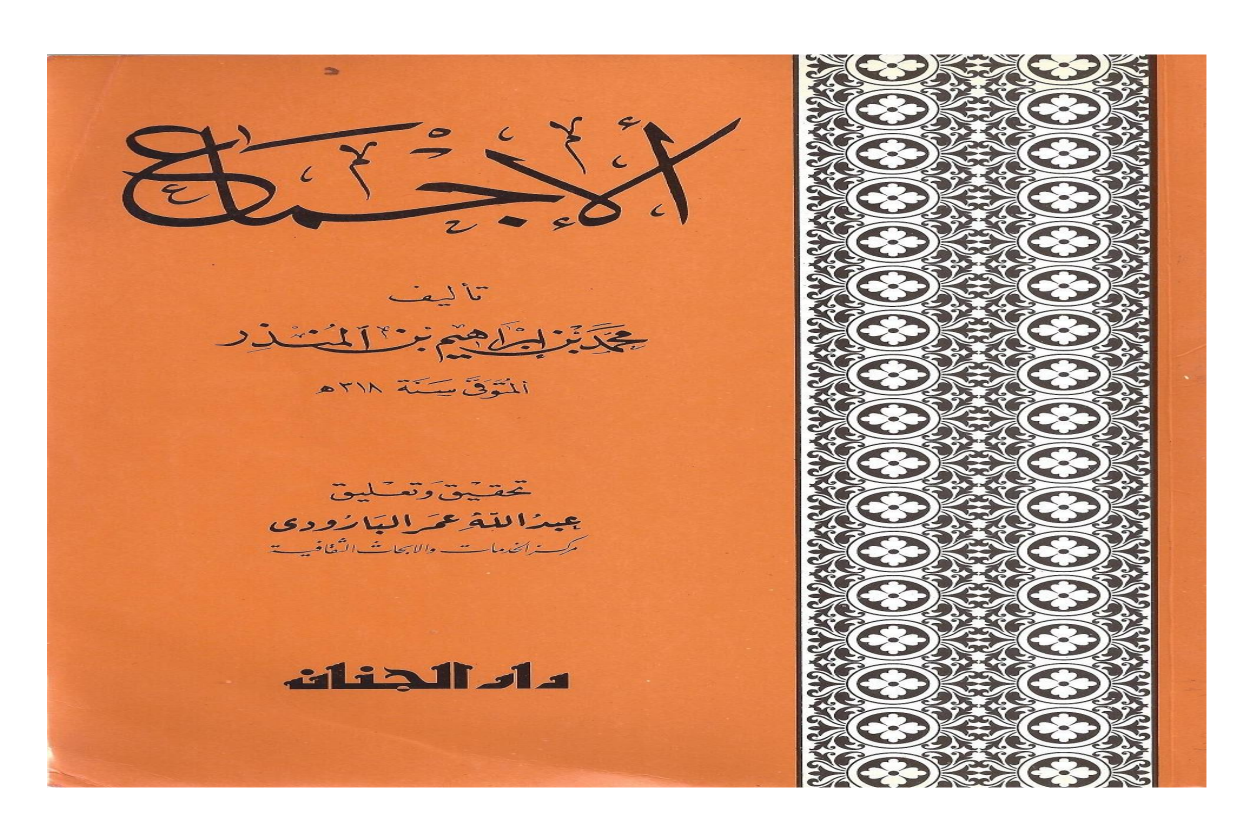
وفى التذكرة للإمام الكبير أبى الوفاء بن عقيل الحنبلى « وإذا قال أنت طالق ثلاثا إلا طلقتين وقعت الثلاث لأنه استثناء الأكثر فلم يصح الاستثناء » .

وقال أبو البركات مجد الدين عبد السلام بن تيمية الحرانى الحنبلى مؤلف منتقى الأخبار فى كتابه المحرر : ولو طلقها اثنتين أو ثلاثا بكلمة أو كلمات فى طهر فما فوق من غير مراجعة وقع وكان للسنة ، وعنه للبدعة وعنه الجمع فى الطهر بدعة ، والتفريق فى الأطهار سنة ا هـ . وأحمد بن تيمية يروى عن جده هذا ، أنه كان يفتى سراً برد الثلاث إلى واحدة وأنت ترى قوله فى المحرر ونبرىء جده من أن يكون يبيت من القول خلاف ما يصرح به فى كتبه ، وإنما ذلك شأن المنافقين والزنادقة ، وقد بلونا الكذب كثيراً فيما ينقله ابن تيمية فإذا كذب على جده هذا الكذب المكشوف لا يصعب عليه أن يكذب على الآخرين نسأل الله السلامة .

ومذهب الشافعية فى المسألة أشهر من نار على علم ، وقد ألف أبو الحسن السبكى والكمال الزملكانى وابن جهبل وابن الفركاح

وقال الإمام المجتهد أبو بكر بن المنذر في كتابه الإجماع ما نصه» :وأجمعوا على أنه إن قال لها :أنتِ طالق ثلاثًا إلا واحدة، إنها تطليقتين .وأجمعوا على أنه إن قال لها :أنتِ طالق ثلاثًا إلا ثلاثًا إنها تطلق ثلاثًا «اهـ.

وقال في كتابه الإشراف ما نصه» :وأجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن من طلق زوجة أكثر من ثلاث، أن ثلاثًا منها تحرمها عليه «اهـ..



ونكحت زوجاً غيره ودخل بها ، ثم فارقها وانقضت عـدتها ، ثم ينكحها الأول ، أنها تكون عنده على ثلاث تطليقات [١] .

٤١٣ ـ وأجمعوا على أن الرجل إذا قال لزوجته : أنت طالق ثلاثاً إلا اثنتين ، إنها طالق واحدة[٢] .

٤١٤ ـ وأجمعوا على أنه إن قال لها : أنت طالق ثلاثاً إلا واحدة ، إنها تطلق تطليقتين [٣] .

٤١٥ ـ وأجمعوا على أنه إن قال لها : أنت طالق ثلاثاً إلا ثلاثاً إنها تطلق ثلاثاً[٤] .

٤١٦ ـ وأجمعوا أن الرجل إذا قال لامرأته : أنت طالق ثلاثاً إن دخلت هذه الدار ، فطلقها ثلاثاً ثم تزوجت بعد أن انقضت عـدتها ، ثم نكحت الحالف الأول ، ثم دخلت الدار ، أنه لا يقع عليها الطلاق[٥] .

٤١٧ ـ وأجمعوا على أن الرجل إن قال لامرأته : أنت طالق إن شئت ، فقالت : شئت إن شاء فلان ، إنها قد ردت الأمر ، ولا يلزمها[٦] الطلاق ، وإن شاء فلان [٧] .

---

(١) كـذا في الإشراف ص /٢٠٢/ بـاب المطلقـة دون الثلاث تنكـح زوجاً ثم تعـود إلى المطلق .

(٢) كذا في المغني ٣١٢/٨ وفي الإشراف ص /٢٠٣/ كذلك .

(٣) كذا في المغني ٣١١/٨ وكذلك في الإشراف ص /٢٠٤/ .

(٤) كذا في الإشراف ص /٢٠٤/ وقال عن الإجماعات الثلاثة التي مرت ، وممن حفظنا ذلك عنه الثوري والشافعي وأبو ثور وأصحاب الرأي .

(٥) كـذا في الإشراف ص /٢٠٥/ وقـال : وهذا على مـذهب مالـك والشافعي وأبي ثـور وأصحاب الرأي ، لأن طلاق ذلك الملك قد انقضى .

(٦) في الأصل : لا يلزمه الطلاق والتصويب من الاشراف .

(٧) كذا في الإشراف ص /٢٠٧/ وقال : كذلك قال أحمـد وإسحاق وأبـو ثور وأصحـاب الرأي .

وقال أبو الوليد محمد بن رشد في كتابه المقدمات بعد أن ذكر أن من طلق زوجته ثلاثًا في كلمة واحدة وقع ثلاثًا ما نصه» :وهو مذهب جميع الفقهاء وعامة العلماء، لا يشذ في ذلك عنهم إلا من لا يعتد بخلافه منهم «اهـ..

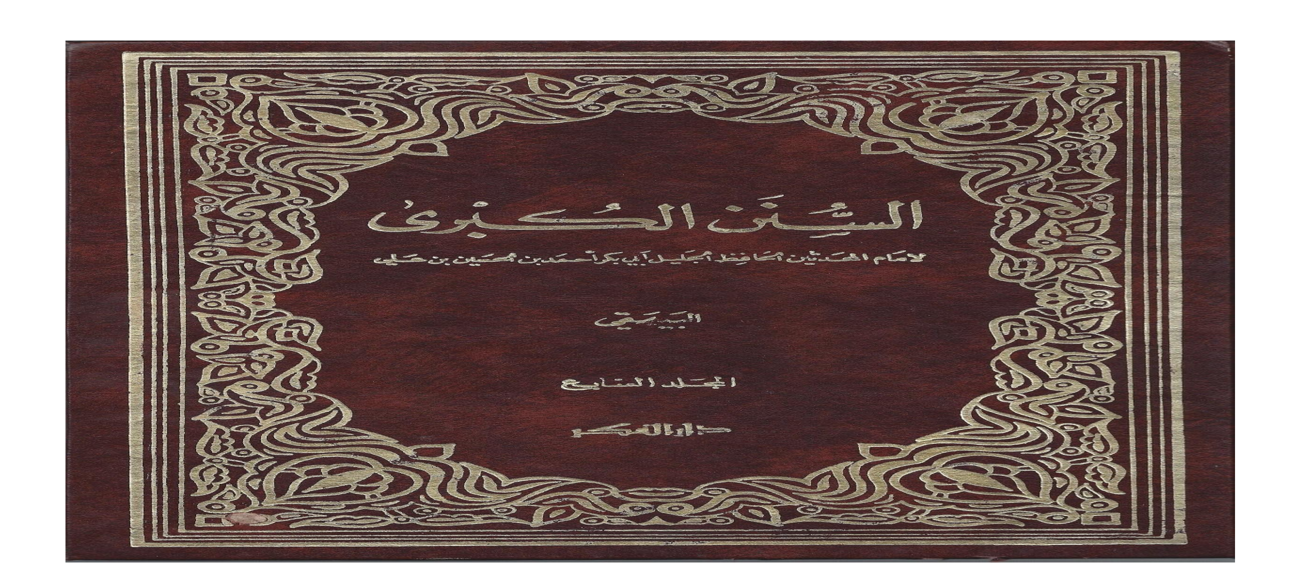
وذكر الإمام المجتهد محمد بن الحسن الشيباني قول ابن عباس رضي الله عنه لما أتاه رجل فقال :إني طلقت امرأتي ثلاثًا، فقال ابن عباس» :يذهب أحدكم فيتلطخ بالنتن ثم يأتينا، اذهب فقد عصيت ربك، وقد حرمت عليك امرأتك، لا تحل لك حتى تنكح زوجًا غيرك «قال محمد ابن الحسن عقبه : »وبه نأخذ، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقول العامة لا اختلاف فيه «اهـ.

وقال القاضي أبو الوليد الباجي المالكي في شرحه على الموطإ ما نصه» :فرع :إذا ثبت ذلك فمن أوقع الطلاق الثلاث بلفظة واحدة لزمه ما أوقعه من الثلاث، وبه قال جماعة من الفقهاء، وحكى القاضي أبو محمد في اشرافه عن بعض المبتدعة يلزمه طلقة واحدة، وعن بعض أهل الظاهر لا يلزمه شيء، وإنما يروى هذا عن الحجاج بن أرطأة ومحمد بن إسحق .والدليل على ما نقوله إجماع الصحابة، لأن هذا مروي عن ابن عمر وعمران بن حصين وعبد الله بن مسعود وابن عباس وأبي هريرة وعائشة رضي الله عنهم، ولا مخالف لهم «اهـ.

وقال الحافظ ابن رجب الحنبلي ما نصه» :وعن ابن بطة أنه قال :لا يفسخ نكاحٌ حكم به قاضٍ إذا كان قد تأوَّل فيه تأويلاً، إلا أن يكون قضى لرجل بعقد متعة، أو طلق ثلاثًا في لفظ واحدٍ وحكم بالمراجعة من غير زوج، فحكمه مردودٌ، وعلى فاعله العقوبة والنَّكال «اهـ.

وذكر الشيخ ابن قدامة المقدسي الحنبلي ما نصه» :وقال الأثرم :سألت أبا عبد الله –يعني الإمام أحمد بن حنبل –عن حديث ابن عباس :بأي شيء تدفعه فقال :أدفعه برواية الناس عن ابن عباس من وجوهٍ خلافه، ثم ذكر عن عدة عن ابن عباس من وجوه أنها ثلاث «اهـ.

وأخرج البيهقي عن مسلمة بن جعفر أنه قال لجعفر بن محمد الصادق :ان قومًا يزعمون أن من طلق ثلاثًا بجهالة رد إلى السنة، ويجعلونها واحدة يروونها عنكم، قال :معاذ الله، ما هذا من قولنا، من طلق ثلاثًا فهو كما قال.


السنن الكبرى
لامام المحدثين الحافظ الجليل أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي
البيهقي
المجلد السابع
دار الفكر

السنن الكبرى مع الجوهر النقي (٣٤٠) كتاب الخلع والطلاق ج - ٧

اين سمعت هذا من على رضى الله عنه قال اخرج اليك كتابا فأخرج فاذا فيه بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما سمعت على بن أبى طالب رضى الله عنه يقول اذا طلق الرجل امرأته ثلاثا فى مجلس واحد فقد بانت منه ولاتحل له حتى تنكح زوجا غيره قال قلت ويحك هذا غير الذى تقول قال الصحيح هو هذا ولكن هؤلاء ارادونى على ذلك -

(أخبرنا) أبو عبد الله الحافظ نا أبو عمرو عثمان بن احمد بن السماك ببغداد انا حنبل بن اسحاق بن حنبل نا محمد بن عمران بن محمد بن عبدالرحمن بن أبى ليلى نا مسلمة بن جعفر الاحمسى قال قلت لجعفر بن محمد إن قوما يزعمون ان من طلق ثلاثا بجهالة رد الى السنة يجعلونها واحدة يروونها عنكم قال معاذ الله ما هذا من قولنا من طلق ثلاثا فهو كما قال -

(وأخبرنا) أبو عبد الله الحافظ نا أبو محمد الحسن بن سليمان الكوفى ببغداد نا محمد بن عبد الله الحضرمى نا اسمعيل بن بهرام نا الاشجعى عن بسام الصيرفى قال سمعت جعفر بن محمد يقول من طلق امرأته ثلاثا بجهالة اوعلم فقد بانت (١) منه -

باب ماجاء فى موضع الطلقة الثالثة من كتاب الله عز وجل

(أخبرنا) أبو الحسن على بن الحسن بن على بن العباس بن محمد بن فهر المصرى المقيم بمكة نا القاضى أبو الطاهر محمد بن احمد الذهلى نا ادريس بن عبدالكريم نا ليث بن حماد ثنا عبدالواحد بن زياد حدثنى اسمعيل بن سميع الحنفى عن انس بن مالك قال قال رجل للنبى صلى الله عليه وسلم انى اسمع الله يقول (الطلاق مرتان) فاين الثالثة ؟ قال (فامساك بمعروف او تسريح باحسان) هى الثالثة (كذا قال) عن انس رضى الله عنه والصواب عن اسمعيل بن سميع عن أبى رزين عن النبى صلى الله عليه وسلم مرسلا كذلك رواه جماعة من الثقات عن اسمعيل -

(أخبرناه) أبو نصر بن قتادة انا أبو منصور النضروى انا احمد بن نجدة نا سعيد بن منصور نا خالد بن عبد الله واسمعيل بن زكريا وأبو معاوية عن اسمعيل بن سميع عن أبى رزين ان رجلا قال للنبى صلى الله عليه وسلم (الطلاق مرتان) فاين الثالثة قال (فامساك بمعروف او تسريح باحسان) (وروى) عن قتادة عن انس رضى الله عنه وليس بشىء -

جماع ابواب ما يقع به الطلاق من الكلام ولا يقع الابنية

باب صريح (٢) الفاظ الطلاق

(قال الشافعى) رحمه الله ذكر الله الطلاق فى كتابه بثلاثة اسماء الطلاق والفراق والسراح فمن خاطب امرأته فافرد لها اسما من هذه الاسماء لزمه الطلاق -

(أخبرنا) أبو عبد الله الحافظ وأبو سعيد بن أبى عمرو قالا نا أبو العباس محمد بن يعقوب نا الربيع بن سليمان نا عبد الله بن وهب عن سليمان (ح وأخبرنا) أبو القاسم الحسن بن محمد بن حبيب المفسر من اصل سماعه انا أبو عبدالله محمد بن عبدالله الصفار

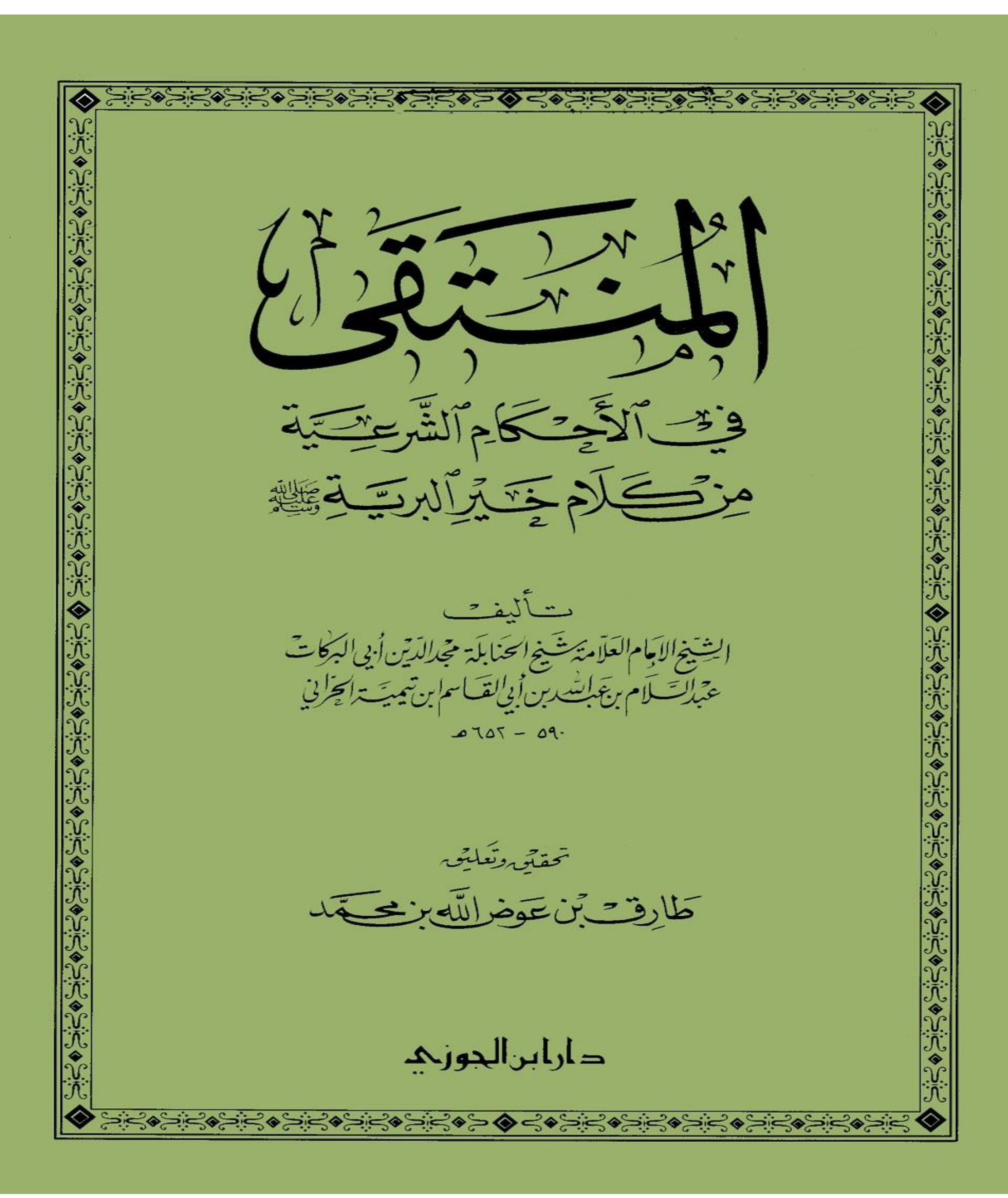
---

(١) مص - برئت (٢) مص - صرائح -

قال (باب ماجاء فى موضع الطلقة الثالثة من كتاب الله تعالى)

ذكر فيه حديثا عن انس ثم قال (وروى عن قتادة عن انس وليس بشىء) - قلت - رواه الدارقطنى فى سننه فقال - الحسين ابن اسمعيل ثنا عبيدالله بن جرير بن جبلة ثنا عبيدالله بن عائشة ثنا حماد بن سلمة ثنا قتادة عن انس ان رجلا قال يارسول الله أليس يقول الله (الطلاق مرتان) الحديث قال ابن القطان صحيح ، عبيدالله بن محمد بن جعفر يعرف بابن عائشة ثقة احد الاجواد وعبيد الله بن جرير بن جبلة بن أبى رواد قال الخطيب كان ثقة -

وكفى ابن تيمية خزيًا وعارًا أن جده الشيخ مجد الدين عبد السلام بن تيمية الحنبلي ذكر في كتابه المنتقى من أخبار المصطفى صلى الله عليه وسلم بعد أن أورد عدة روايات عن ابن عباس رضي الله عنهما في وقوع الطلاق الثلاث فقال ما نصه» :وهذا كله يدل على إجماعهم على صحة وقوع الثلاث بالكلمة الواحدة «اهـ .وكان الشيخ مجد الدين يُسمى محرر المذهب الحنبلي في زمانه.


المنتقى
في الأحكام الشرعية
من كلام خير البرية ﷺ
تأليف
الشيخ الإمام العلامة شيخ الحنابلة مجد الدين أبي البركات
عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم ابن تيمية الحراني
٥٩٠ - ٦٥٢ هـ
تحقيق وتعليق
طارق بن عوض الله بن محمد
دار ابن الجوزي

٢٨٤٩ - وعَن سَعِيدِ بنِ جُبيرٍ، عَنِ ابنِ عَباسٍ: أَنَّ رَجُلاً طَلَّقَ ٱمْرَأَتَهُ أَلْفاً. قَالَ: يَكْفِيكَ مِنْ ذَلِكَ ثَلاثٌ وَتَدَعُ تِسْعَمِائَةٍ وَسَبْعاً وَتِسْعِينَ[1].

٢٨٥٠ - وعَن سَعِيدِ بنِ جُبيرٍ عَنِ ابنِ عَبَّاس: أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ طَلَّقَ ٱمْرَأَتَهُ عَدَدَ النُّجُومِ؟ فَقَالَ: أَخْطأَ السُّنَّةَ، وَحَرُمَتْ عَلَيْهِ ٱمْرَأَتُهُ. رَوَاهُنَّ الدَّارقُطنيُّ[2].

وهٰذا كُلُّه؛ يَدُلُّ عَلَى إِجْمَاعِهِم عَلَى صِحَّةِ وُقوعِ الثَّلاثِ بالكَلِمَةِ الوَاحِدَةِ.

وقد رَوَى طَاوسٌ عَنِ ابنِ عَباسٍ قَالَ: «كَانَ الطَّلَاقُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ وَسَنَتَيْنِ مِنْ خِلَافَةِ عُمَرَ طَلَاقُ الثَّلَاثِ وَاحِدَةً، فَقَالَ عُمَرُ بنُ الْخَطَّابِ: إِنَّ النَّاسَ قَدِ اسْتَعْجَلُوا فِي أَمْرٍ كَانَتْ لَهُمْ فِيهِ أَنَاةٌ، فَلَوْ أَمْضَيْنَاهُ عَلَيْهِمْ. فَأَمْضَاهُ عَلَيْهِمْ»، رَوَاهُ أَحمدُ ومُسلمٌ[3].

وفِي رِوَايةٍ عَن طَاوسٍ: «أَنَّ أَبَا الصَّهْبَاءِ قالَ لابْنِ عَبَّاسٍ: هَاتِ مِنْ هَنَاتِكَ[4]، أَلَمْ يَكُنْ طَلَاقُ الثَّلَاثِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ وَاحِدَةً؟ فَقَالَ: قَدْ كَانَ ذَلِكَ، فَلَمَّا كَانَ فِي عَهْدِ عُمَرَ تَتَابَعَ النَّاسُ فِي الطَّلَاقِ فَأَجَازَهُ عَلَيْهِمْ»، رَوَاهُ مُسلمٌ[5].

وفي رِوَايةٍ: «أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ الرَّجُلَ كَانَ إِذَا طَلَّقَ ٱمْرَأَتَهُ ثَلَاثاً قَبْلَ أَنْ يَدخُلَ بِهَا جَعَلُوهُ وَاحِدَةً عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ وَصَدْراً مِنْ إِمَارَةِ عُمَرَ؟ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: بَلَى، كَانَ الرَّجُلُ إِذَا طَلَّقَ ٱمْرَأَتَهُ ثَلَاثاً قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا جَعَلُوهَا وَاحِدَةً عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ وَصَدْراً مِنْ إِمَارَةِ عُمَرَ، فَلَمَّا رَأَى النَّاسَ قَدْ تَتَابَعُوا فِيهَا قَالَ: أَجِيزُوهُنَّ عَلَيْهِنَّ». رَوَاهُ أَبو دَاودَ[6].

وقد اختلفَ النَّاسُ في تأويلِ هذا الحديثِ؛ فذهبَ بعضُ التابعينَ إلى ظاهرِهِ في حقِّ مَنْ لم يدخلْ بِهَا، كَما دَلَّ عليه روايةُ أَبي داودَ، وتأوَّلَهُ بَعضُهُم على صورةِ تكريرِ لفظِ الطَّلاقِ، بأنْ يقولَ: أنتِ طالقٌ، أنتِ طالقٌ، أنتِ طالقٌ، فإنَّه يلزمُهُ واحدة إِذَا قصدَ التوكيدَ، وثلاثٌ إِنْ قصدَ تكريرَ الإيقاعِ.

وكانَ الناسُ في عهدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ وأبي بَكْرٍ عَلَى صِدْقِهِم وسلامتِهِم وقَصْدِهِم في الغالبِ الفضيلةَ والاختيارَ لم يظهرْ فيهم خَبَبٌ ولا خِداعٌ، فَكانوا يَصْدُقون في إرادةِ التوكيدِ، فلمَّا رأى عمرُ في زمانِهِ أموراً ظهرَتْ وأحوالاً تغيرتْ، وفَشَا إيقاعُ الثَّلاثِ جملةً، بلفظٍ لا يحتملُ التأويلَ، ألزمَهُمُ الثَّلاثَ في صورةِ التكريرِ، إذْ صارَ الغالبُ عليهم قَصْدَهَا، وقد أشارَ [إليهِ][7] بقولِهِ: «إِنَّ النَّاسَ قدِ استَعْجلُوا في أمرٍ كانَتْ لهم فيه أناةٌ».

(١) أخرجه: الدارقطني (٤/ ١٢).
(٢) «السنن» (٤/ ٢١).
(٣) أخرجه: مسلم (٤/ ١٨٣)، وأحمد (١/ ٣١٤).
(٤) أي: من أخبارك وأمورك المستغربة.
(٥) «صحيح مسلم» (٤/ ١٨٤).
(٦) «السنن» (٢١٩٩).
وفي إسناده جهالة.
(٧) زيادة من «ن».

وليس ابن تيمية من أهل الاجتهاد، وخلافه هذا نظير خلافه في مسئلة بقاء النار بعد أن نقل في كتابه منهاج السنّة النبوية اتفاق المسلمين على بقاء الجنة والنار، وأنه لم يخالف في ذلك إلا جهم بن صفوان وأنهم كفّروه، فنقض هذا الإجماع فقال :إن نار جهنم تفنى .وكذلك قوله :إن الطلاق المعلق على وجه اليمين لا يقع بوقوع المعلق عليه، وإنه ليس في ذلك إلا الكفارة، خرق في ذلك إجماع علماء الإسلام على أن الطلاق المعلَّق يقع إذا وقع المعلق عليه إن كان على وجه اليمين أو على غير وجه اليمين .فهل

يجوز أن يعدّ مثل هذا إمامًا مجتهدًا يؤخذ بقوله الذي يجتهد فيه .والذين روى عنهم أنهم قالوا به ممّن هم معدودون من أهل السنة لم يثبت عنهم، وإنما نسب إليهم نسبةً، ولا يثبت قول لإمام لمجرد النسبة إليه . ونحمد الله على نبذ المحاكم السعودية لرأي ابن تيمية في الطلاق، وأما المحاكم في بعض الدول فلا داعي لموافقتها هذا التحريف فإنه منابذ للإجماع الذي عليه المذاهب الأربعة وغيرهم، والسبب في عدم موافقة القضاة في المحاكم السعودية لابن تيمية أنه مخالف لمذهب الإمام أحمد كما هو مخالف للإجماع في هذه المسألة التي ليس لأحمد فيها قول مخالف، بل جميع أصحاب أحمد متفقون على أن مذهبه أن الثلاث بلفظ واحد ثلاثة..

وأما السبب في تغيير الحكم في بعض المحاكم قاض كان في عصرنا مولعًا بابن تيمية، فأحيا ضلالته مع موافقة أهواء الجاهلين المتهورين في الطلاق، فجرأهم على إيقاع الثلاث على ظن أن لهم رجعة بعد ذلك، وهذا على أحد قولي ابن تيمية، والقول الآخر عنه أن الثلاث بلفظ واحد لا شيء، فمن قلّده بذلك يرجع إلى امرأته المطلقة بالثلاث بلا تجديد العقد بدون أن تنكح زوجًا ءاخر..

ومن اعتبر ابن تيمية من المجتهدين الذين يجوز تقليدهم فقد بَعُد عن الصواب، كيف وهو القائل إن العالم أزليٌّ بجنسه، أي أن جنس العالم لم يتقدمه الله بالوجود وإنما تقدم الأفراد المعينة، وقد اتفق المسلمون على تكفير من يقول بأن العالم أزليٌّ مع الله سواء جعله أزليّا بنوعه فقط أو بنوعه وتركيبه وأفراده المعينة .وقد نص ابن تيمية على ما ذكرنا عنه في خمسة من كتبه كما سبق بيانه .ثم كيف تجرأ المفتونون به على اعتباره مجتهدًا ومن شرط المجتهد الإسلام ومن يقول بتلك المقالة مقطوع بكفره كما نقل الإجماع على ذلك المحدث الفقيه الأصولي بدر الدين الزركشي وغيره كما مرّ..

ثم إن من أخذ بظاهر حديث» :كان الطلاق طلاق الثلاث «يكون بذلك قد خوّن عمر بن الخطاب وابن عباس..

وأما تخوينهم لعمر فلأنهم جعلوه حكم بتحريم النساء المطلقات بالثلاث باللفظ الواحد على أزواجهن إلا بعد أن ينكحن أزواجًا ءاخرين وهو بزعمهم يعلم أن الرسول وأبا بكر حكمهما خلاف ذلك، بل في ذلك تكفير لعمر لأن من حرّف حكمًا لرسول الله قد شرعه معتبرًا ذلك حقّا فهو كافر..

وأما تخوينهم لابن عباس فمن قال منهم بأن ابن عباس أفتى بأن الثلاث بلفظ واحد ثلاث مع علمه بأن حكم رسول الله خلاف ذلك فقد نسبه لتحريف حكم رسول الله عمدًا، ثم هذا تخوين للصحابة الذين كانوا في ذلك الوقت كعلي رضي الله عنه حيث إنهم سكتوا بزعمهم لعمر على تحريفه الباطل لحكم الشرع، وعمر هو القائل» :نعوذ بالله من مُعضِلةٍ ليس لها أبو الحسن«، فكيف يليق بأبي الحسن أن يسكت لو كان يعلم أن هذا خلاف حكم الرسول .سبحانك هذا بهتان عظيم.

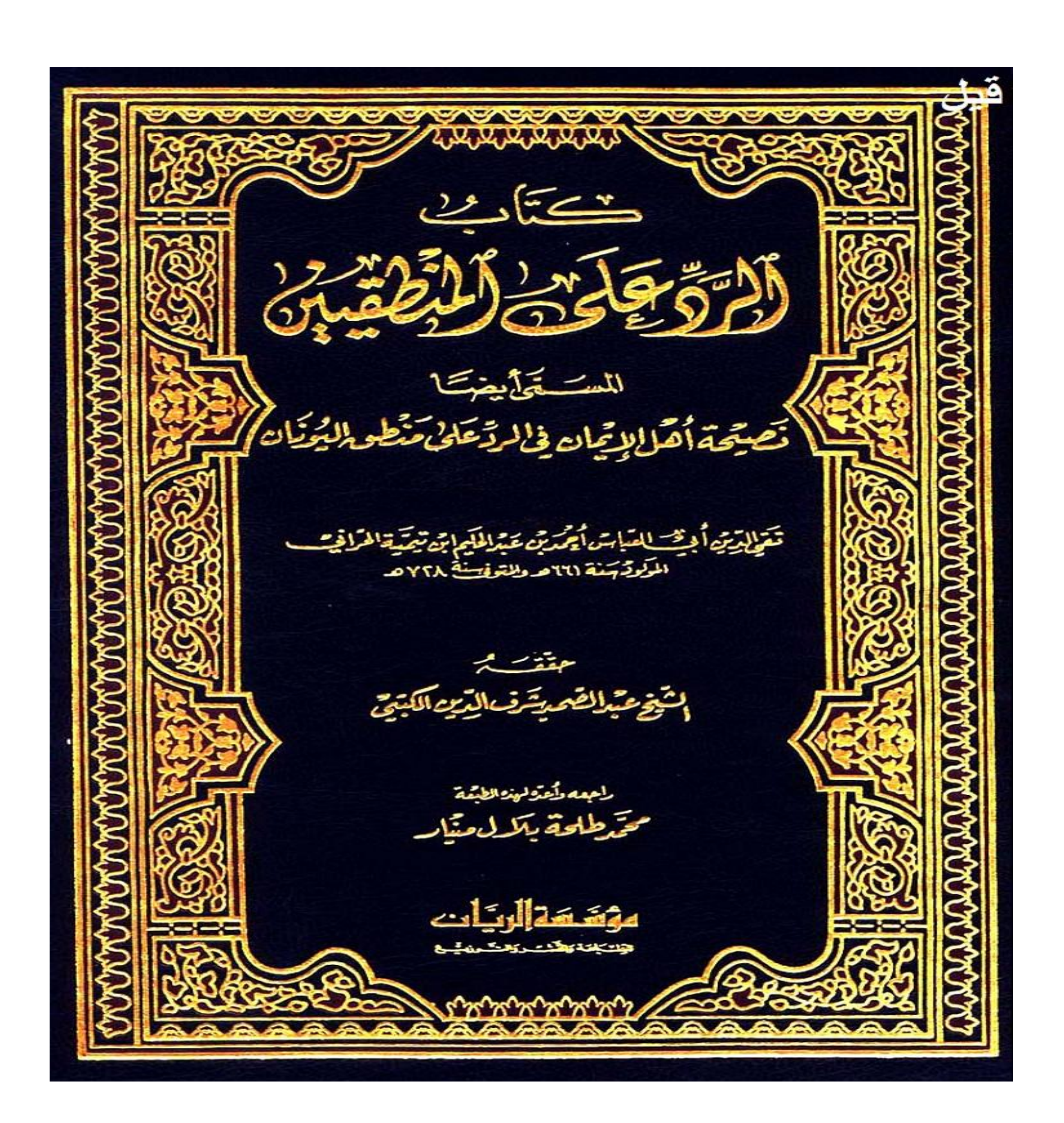
وهذا بخلاف ما فعله عمر من ضرب شارب الخمر ثمانين بعد أن كان يضرب في زمن الرسول وأبي بكر أربعين لأن ذلك ليس فيه ما في هذا، كما قال علي بن أبي طالب عن جلد أربعين إنه سنة وعن جلد ثمانين إنه سنة، رواه مسلم وغيره .فلا يجوز أن يجعل هذا نظير ذاك لأن ما فعله عمر في مسألة الجلد ليس فيه إبطال حكم وضعه رسول الله صلى الله عليه وسلم، لأن فعل الرسول لذلك لا يتضمن أن ما سوى هذا العدد حرام.

انتهى الجزء الاول يتبع الجزء الثاني

ادعاء ابن تيمية تحريم الذكر بلفظ الجلالة مفردًا

ادعاء ابن تيمية تحريم الذكر بلفظ الجلالة مفردًا

ادعى ابن تيمية تحريم الذكر بلفظ الجلالة مفردًا فأتى ببدعة شنيعة لم يقلها قبله ولا بعده أحد من أهل الإسلام إلا من اتبع شذُوذه، فيقول في كتابه المسمى الرد على المنطقيين ما نصه» :فأما الاسم المفرد – يعني لفظ الجلالة . –فلا يكون كلامًا مفيدًا عند أحد من أهل الأرض، بل ولا أهل السماء، وإن كان وحده كان معه غيره مضمرًا، أو كان المقصود به تنبيهًا أو إشارة كما يقصد بالأصوات التي لم توضع لمعنى، لا أنه يقصد به المعاني التي تقصد بالكلام، ولهذا عدَّ الناس من البدع ما يفعله بعض النساك من ذكر اسم الله وحده بدون تأليف كلام «اهـ.


كتاب
الرد على المنطقيين
المسمى أيضاً
نصيحة أهل الإيمان في الرد على منطق اليونان
تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني
المولود سنة ٦٦١ هـ والمتوفى سنة ٧٢٨ هـ
حققه
الشيخ عبد الصمد شرف الدين الكتبي
راجعه وأعده لهذه الطبعة
محمد طلحة بلال منيار
مؤسسة الريان

الاسم بالإجمال». وحينئذ فيقال: لا نزاع بين العقلاء أن مجرّد الاسم لا يوجب تصويرَ المسمى لمن لم يتصوره بدون ذلك، وإنما الاسم يفيد الدلالةَ عليه والإشارةَ إليه.

ولهذا قالوا: إن المقصود باللغات ليس هو دلالة اللفظ المفرد على معناه. وذلك لأن اللفظ المفرد لا يُعرف دلالتُه على المعنى إن لم يُعرف أنه موضوع له، ولا يُعرف أنه موضوع له حتى يُتصوّر اللفظ والمعنى. فلو كان المقصود بالوضع استفادةَ معاني الألفاظ المفردة لزم الدَّور.

تصور المحدودات بمجـرد الحدود ممتنع

وإذا لم يكن المقصودُ من الأسماء تصوير معانيها المفردة، ودلالة الحد كدلالة الاسم، لم يكن المقصود من الحدّ تصويرَ معناه المفرد. وإذا كان دلالة الاسم على مسمّاه مسبوقاً بتصور مسمّاه وَجَبَ أن تكون دلالة الحدّ على المحدود مسبوقاً بتصور المحدود. وإذا كان كلٌّ من المحدود والمسمَّى متصوّراً بدون الاسم والحدّ، وكان تصوُّرُ المسمّى والمحدود [٢٩] مشترطاً في دلالة الحدّ والاسم على معناه، امتنع أن تُتصور المحدودات بمجرّد الحدود، كما يمتنع تصور المسمّيات بمجرّد الأسماء. وهذا هو المطلوب.

الكلام المفيد لا يكون إلا جملة تامة

ولهذا كان من المتّفق عليه بين جميع أهل الأرض أن الكلام المفيدَ لا يكون إلا جملةً تامة، كاسمين، أو فعل واسم.

وهذا مما اعترف به المنطقيّون، وقسّموا الألفاظ إلى «اسم» و«كلمة» و«حرف» ـ يسمّى «أداة»؛ وقالوا: المراد بـ «الكلمة» ما يريده النحاةُ بلفظ «الفعل». لكنهم مع هذا يتناقضون، ويجعلون ما هو «اسم» عند النحاة «حرفاً» في اصطلاحهم. كالضمائر ـ ضمائر الرفع، والنصب، والجرّ، المتصلة، والمنفصلة ـ مثل قولك: «رأيتُه» و«مَرَّ بي»، فإن هذه أسماء، ويسمّيها النحاة «الأسماءَ المضمرة»؛ والمنطقيّون يقولون: إنها في لغة اليونان من باب «الحروف»، ويسمّونها «الخوالف»، كأنها/ خَلَفٌ عن الأسماء الظاهرة. /٣٥

فأما الاسم المفرد فلا يكون كلاماً مفيداً عند أحدٍ من أهل الأرض، بل ولا أهلِ

السماء. وإن كان وحده كان معه غيره مضمراً، أو كان المقصود به تنبيهاً وإشارة كما يقصَد بالأصوات التي لم توضع لمعنى؛ لا أنه تقصَد به المعاني التي تقصَد بالكلام.

استطراد[١]:

بدعة ذكر «الاسم المفرد»

ولهذا عدَّ الناسُ من البدع ما يفعله النسَّاك من ذكر اسم «الله» وحده، بدون تأليف كلام. فإن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «أفضلُ الذكر «لا إله إلا الله»، وأفضل الدعاء «الحمد لله والله أكبر» رواه أبو حاتم في «صحيحه»[٢]. وقال: «أفضلُ ما قلتُ أنا والنبيون من قَبْلي: «لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد، وهو على كل شيء قدير» رواه مالك وغيره[٣].

وقد تواتر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يعلّم أمَّته ذكر الله تعالى بالجُمل التامة، مثل: «سبحان الله» و«الحمد لله» و«لا إله إلا الله» و«الله أكبر» و«لا حول ولا قوة إلا بالله» وقال: «أفضلُ الكلام بعد القرآن أربعٌ ـ وهي من القرآن: «سبحان الله» و«الحمد لله» و«لا إله إلا الله» و«الله أكبر» ـ رواه مسلم[٤]. وفي «صحيح مسلم» عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال: «لأن أقول «سبحان الله» و«الحمد لله» / و«لا إله إلا الله» و«الله أكبر» أحبُّ ٣٦/

(١) هذا من جملة مباحث المصنف الاستطرادية التي تكثر في مؤلفاته. وقد فصلناه في الطبع لكيلا يشق على القارىء تتبع أصل الموضوع.

(٢) أخرجه أبو حاتم ـ وهو ابن حبان ـ عن جابر بن عبد الله. وأخرجه أيضاً الترمذي، والنسائي، وابن ماجه، والحاكم ـ وصححه.

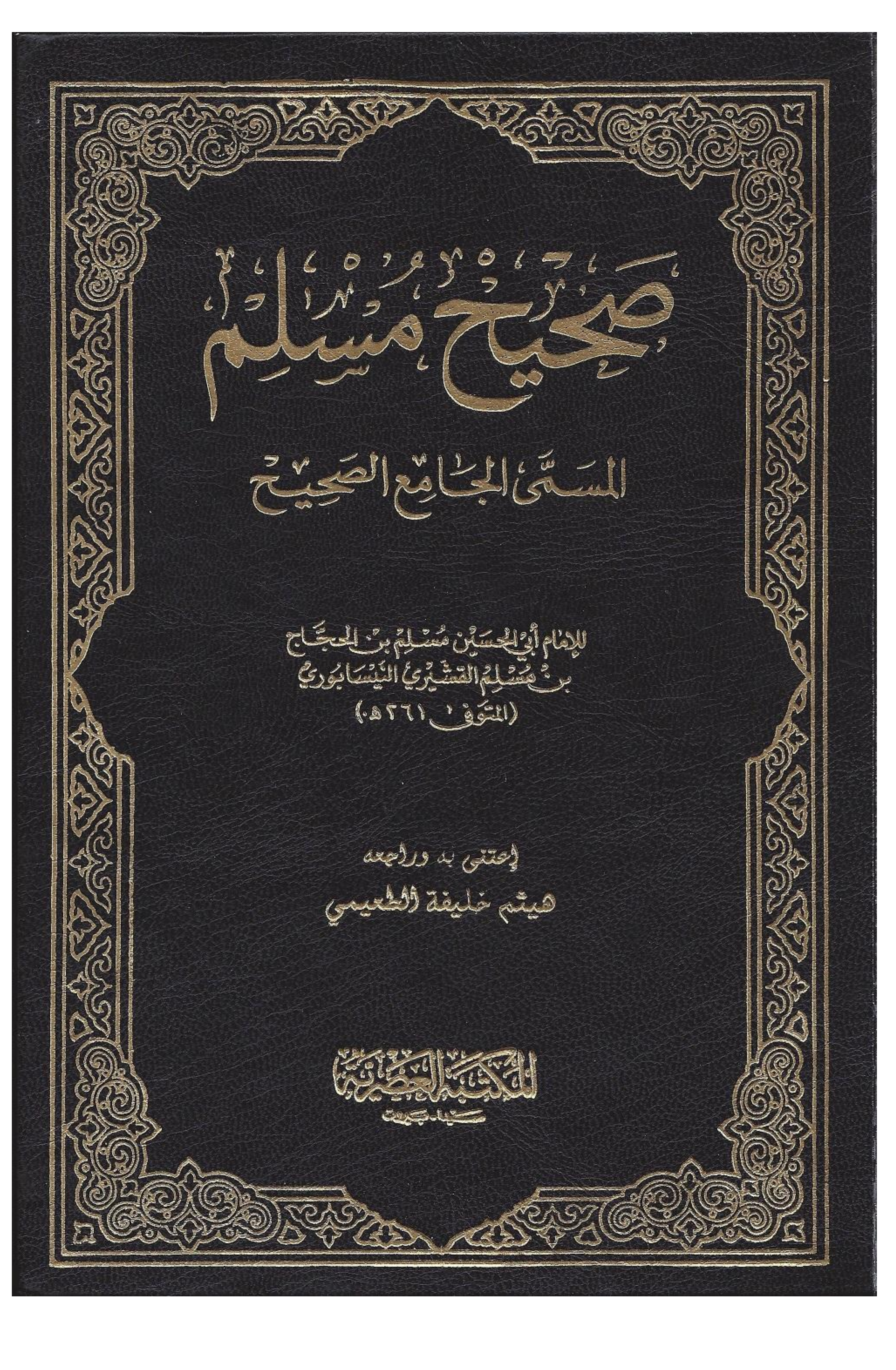
(٣) أخرجه مالك في «الموطأ» في الحج من دعاء يوم عرفة، عن طلحة بن عبيد الله بن كريز ـ وزن «كريم» ـ إلى قوله «لا شريك له». وأخرجه الترمذي في الدعوات بتمامه، من حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، لكن بلفظ «خير» بدل «أفضل». وأخرجه أيضاً الطبراني وأحمد بألفاظ أخر.

(٤) أخرجه مسلم في الآداب، باب ٢، عن سمرة بن جندب، بلفظ «أحب الكلام إلى الله أربع: «سبحان الله» و «الحمد لله» و «لا إله إلا الله» و «الله أكبر»، لا يضرك بأيهن بدأت». وأخرجه أيضاً النسائي، وابن ماجه، وزاد النسائي «وهن من القرآن». وأخرجه أحمد بلفظ «أفضل الكلام بعد القرآن ـ وهن من القرآن ـ أربع، لا يضرك بأيتهن بدأت: «سبحان الله». . . إلخ».

فليُنظر إلى قوله» :فلا يكون كلامًا مفيدًا عند أحد من أهل الأرض بل ولا أهل السماء«، وإلى قوله : »ولهذا عدَّ الناس من البدع «إلخ، فليسم لنا من هؤلاء الناس أو من هم أهل الأرض الذين اعتبر ابن تيمية كلامهم نصًّا، ولعله أراد بهم أسلافه الزنادقة وأفراخ اليهود..

ومما يدل على جواز الذكر بلفظ الجلالة وحده ما أخرجه مسلم في صحيحه و الترمذي في سننه و أحمد في مسنده و الحاكم في المستدرك عن أنس رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال» :لا تقوم الساعة حتى لا يُقال في الأرض :الله، الله «، وفي رواية لمسلم» :لا تقوم الساعة على أحد يقول : الله، الله. «

وفي قوله تعالى} :قُلِ اللَّهُ ثُمَّ ذَرْهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ] {سورة الأنعام [دلالة على أن الذي يذكر الاسم المفرد مأجور.


صحيح مسلم
المسمى الجامع الصحيح
للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج
بن مسلم القشيري النيسابوري
(المتوفى ٢٦١هـ)
إعتنى به وراجعه
هيثم خليفة الطعيمي
المكتبة العصرية

مُزْبَادًا؟ قَالَ: شِدَّةُ الْبَيَاضِ فِي سَوَادٍ، قَالَ: قُلْتُ: فَمَا الْكُوزُ مُجَخِّيًا؟ قَالَ: مَنْكُوساً.

[٣٧٠] (...) وحدّثني ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا مَرْوَانُ الْفَزَارِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو مَالِكٍ الْأَشْجَعِيُّ، عَنْ رِبْعِيٍّ؛ قَالَ: لَمَّا قَدِمَ حُذَيْفَةُ مِنْ عِنْدِ عُمَرَ، جَلَسَ فَحَدَّثَنَا، فَقَالَ: إِنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ أَمْسِ لَمَّا جَلَسْتُ إِلَيْهِ سَأَلَ أَصْحَابَهُ: أَيُّكُمْ يَحْفَظُ قَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْفِتَنِ؟ وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِمِثْلِ حَدِيثِ أَبِي خَالِدٍ، وَلَمْ يَذْكُرْ تَفْسِيرَ أَبِي مَالِكٍ لِقَوْلِهِ: «مُزْبَادًا مُجَخِّيًا».

[٣٧١] (...) وحدّثني مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، وَعَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، وَعُقْبَةُ بْنُ مُكْرَمٍ الْعَمِّيُّ، قَالُوا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَدِيٍّ عَنْ سُلَيْمَانَ التَّيْمِيِّ، عَنْ نُعَيْمِ بْنِ أَبِي هِنْدٍ، عَنْ رِبْعِيِّ بْنِ حِرَاشٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ؛ أَنَّ عُمَرَ قَالَ: مَنْ يُحَدِّثُنَا، أَوْ قَالَ: أَيُّكُمْ يُحَدِّثُنَا (وَفِيهِمْ حُذَيْفَةُ) مَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: فِي الْفِتْنَةِ؟ قَالَ حُذَيْفَةُ: أَنَا، وَسَاقَ الْحَدِيثَ كَنَحْوِ حَدِيثِ أَبِي مَالِكٍ عَنْ رِبْعِيٍّ، وَقَالَ فِي الْحَدِيثِ: قَالَ حُذَيْفَةُ: حَدَّثْتُهُ حَدِيثاً لَيْسَ بِالْأَغَالِيطِ، وَقَالَ: يَعْنِي أَنَّهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

[٣٧٢] ٢٣٢ ـ (١٤٥) حدّثنا مُحَمَّدُ بْنُ عَبَّادٍ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ، جَمِيعاً عَنْ مَرْوَانَ الْفَزَارِيِّ، قَالَ ابْنُ عَبَّادٍ: حَدَّثَنَا مَرْوَانُ عَنْ يَزِيدَ، (يَعْنِي ابْنَ كَيْسَانَ) عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ؛ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «بَدَأَ الْإِسْلَامُ غَرِيباً، وَسَيَعُودُ كَمَا بَدَأَ غَرِيباً، فَطُوبَى لِلْغُرَبَاءِ».

[٣٧٣] (١٤٦) وحدّثني مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، وَالْفَضْلُ بْنُ سَهْلٍ الْأَعْرَجُ قَالَا: حَدَّثَنَا شَبَابَةُ بْنُ سَوَّارٍ: حَدَّثَنَا عَاصِمٌ، وَهُوَ ابْنُ مُحَمَّدٍ الْعُمَرِيُّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الْإِسْلَامَ بَدَأَ غَرِيباً وَسَيَعُودُ غَرِيباً كَمَا بَدَأَ، وَهُوَ يَأْرِزُ[1] بَيْنَ الْمَسْجِدَيْنِ كَمَا تَأْرِزُ الْحَيَّةُ فِي جُحْرِهَا».

[٣٧٤] ٢٣٣ ـ (١٤٧) حدّثنا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ وَأَبُو أُسَامَةَ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، عَنْ خُبَيْبِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ، عَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الْإِيمَانَ لَيَأْرِزُ إِلَى الْمَدِينَةِ كَمَا تَأْرِزُ الْحَيَّةُ إِلَى جُحْرِهَا».

٦٦ ـ باب ذهاب الإيمان آخر الزمان

[٣٧٥] ٢٣٤ ـ (١٤٨) حدّثني زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا عَفَّانُ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ: أَخْبَرَنَا ثَابِتٌ عَنْ أَنَسٍ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى لَا يُقَالَ فِي الْأَرْضِ: اللَّهُ، اللَّهُ».

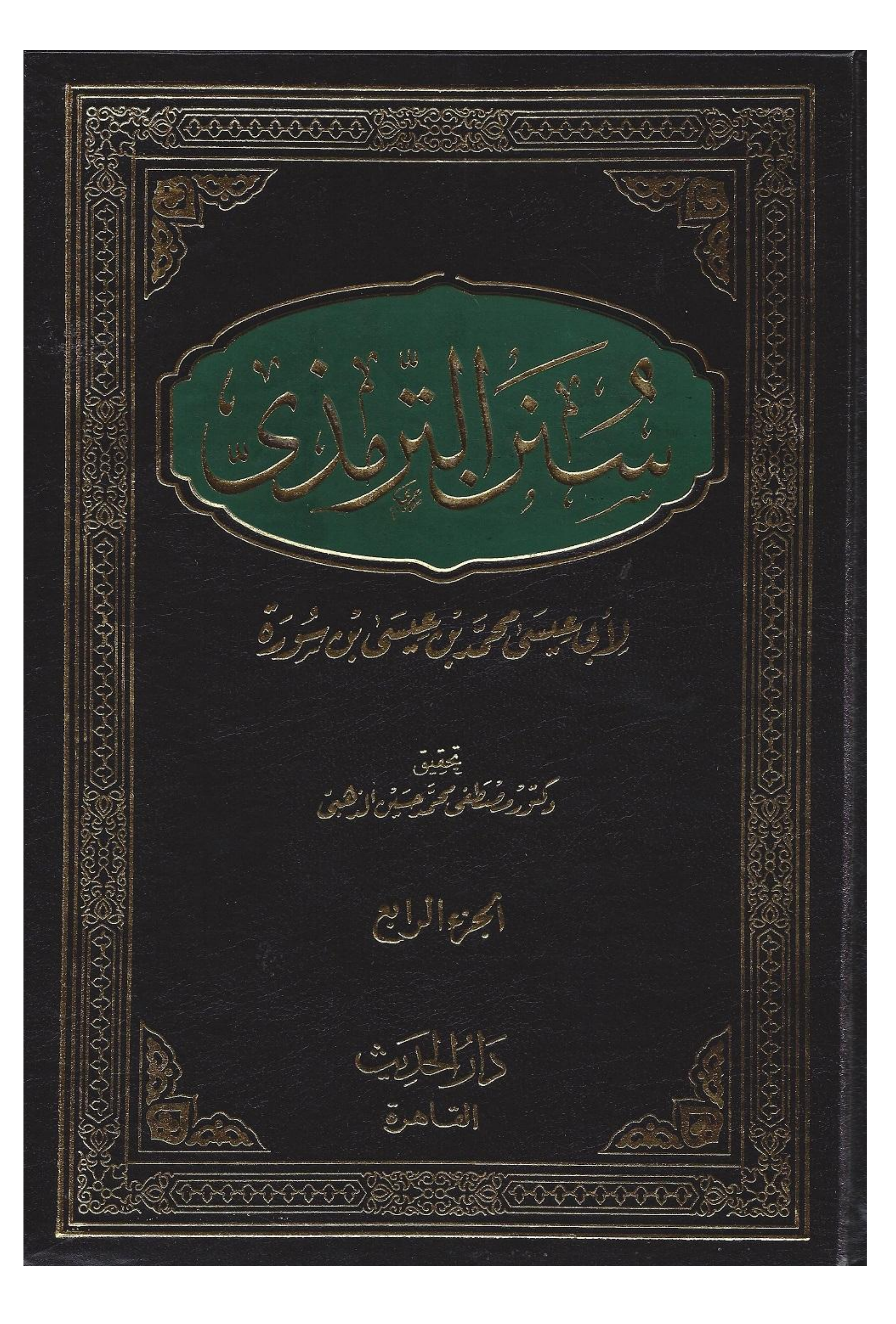
[٣٧٦] حدّثنا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ عَلَى أَحَدٍ يَقُولُ: اللَّهُ، اللَّهُ».

٦٧ ـ باب الإستسرار بالإيمان للخائف

[٣٧٧] ٢٣٥ ـ (١٤٩) حدّثنا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ، وَأَبُو كُرَيْبٍ (وَاللَّفْظُ لِأَبِي كُرَيْبٍ) قَالُوا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ شَقِيقٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ؛ قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «أَحْصُوا لِي كَمْ يَلْفِظُ الْإِسْلَامَ» قَالَ: فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ! أَتَخَافُ عَلَيْنَا وَنَحْنُ مَا بَيْنَ السِّتِّمِائَةِ إِلَى السَّبْعِمِائَةِ؟ قَالَ: «إِنَّكُمْ لَا تَدْرُونَ، لَعَلَّكُمْ أَنْ تُبْتَلَوْا» قَالَ: فَابْتُلِينَا، حَتَّى جَعَلَ الرَّجُلُ مِنَّا لَا يُصَلِّي إِلَّا سِرًّا.

---

(١) أي ينضم ويجتمع.



سنن الترمذي
لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة
تحقيق
دكتور مصطفى محمد حسين الذهبي
الجزء الرابع
دار الحديث
القاهرة

يُحَدِّثُكُمْ أَحَدٌ بَعْدِي أَنَّهُ سَمِعَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إِنَّ مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ: أَنْ يُرْفَعَ الْعِلْمُ، وَيَظْهَرَ الْجَهْلُ، وَيَفْشُوَ الزِّنَا، وَتُشْرَبَ الْخَمْرُ، وَيَكْثُرَ النِّسَاءُ، وَيَقِلَّ الرِّجَالُ حَتَّى يَكُونَ لِخَمْسِينَ امْرَأَةٍ قَيِّمٌ وَاحِدٌ**».

قَالَ أَبو عِيسَى: وَفِي الْبَاب عَنْ أَبِي مُوسَى وَأَبِي هُرَيْرَةَ.

وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

(٣٥) بَاب مِنْهُ [م٣٥–ت٣٥]

٢٢٠٦ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عَنِ الزُّبَيْرِ بْنِ عَدِيٍّ قَالَ: دَخَلْنَا عَلَى أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ فَشَكَوْنَا إِلَيْهِ مَا نَلْقَى مِنَ الْحَجَّاجِ فَقَالَ: مَا مِنْ عَامٍ إِلاَّ الَّذِي بَعْدَهُ شَرٌّ مِنْهُ حَتَّى تَلْقَوْا رَبَّكُمْ، سَمِعْتُ هَذَا مِنْ نَبِيِّكُمْ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

قَالَ أَبو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٢٢٠٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**لاَ تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى لاَ يُقَالَ فِي الأَرْضِ اللَّهُ اللَّهُ**».

قَالَ أَبو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

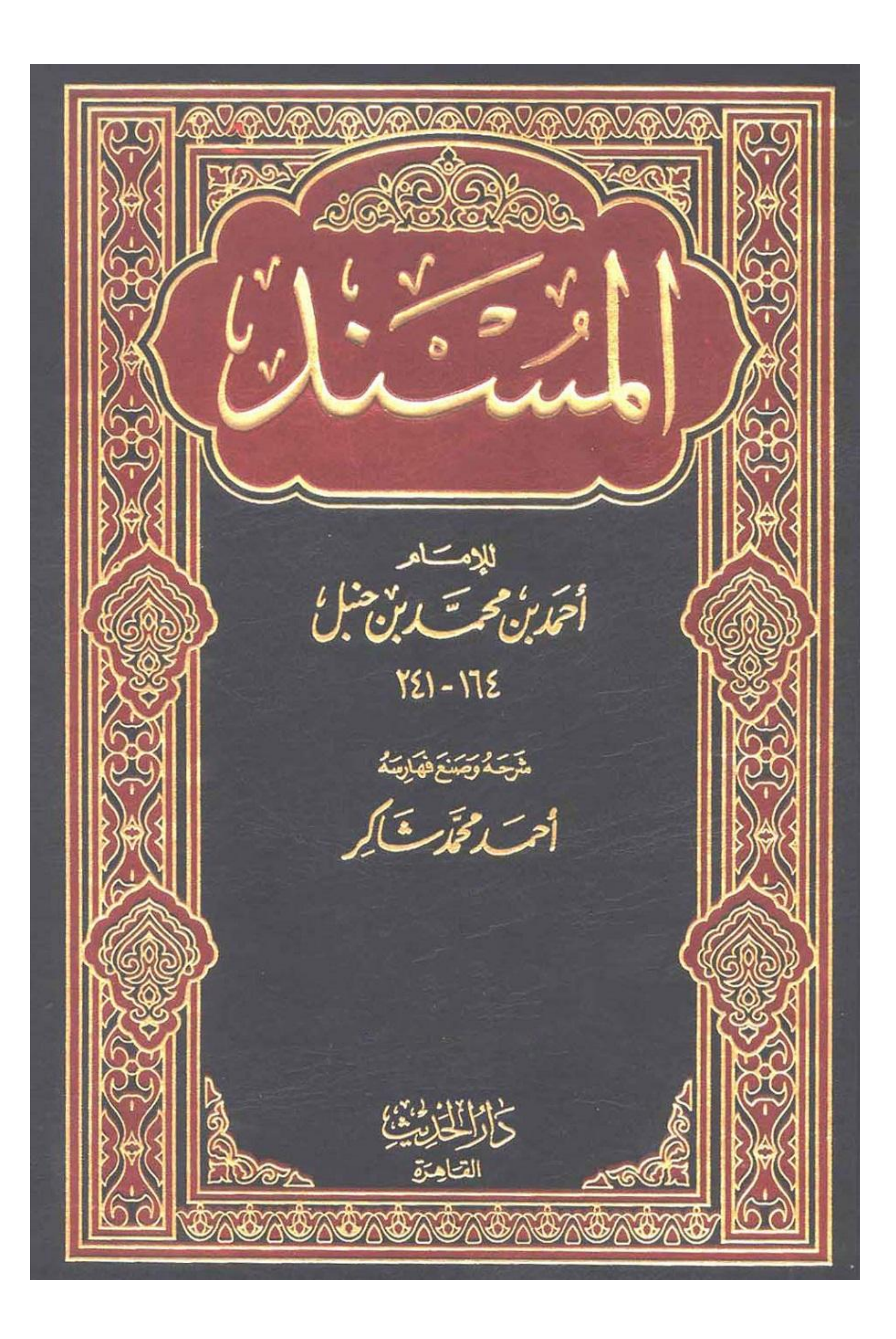
حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ نَحْوَهُ وَلَمْ يَرْفَعْهُ، وَهَذَا أَصَحُّ مِنَ الْحَدِيثِ الأَوَّلِ.

(٣٦) بَاب مِنْهُ [م٣٦–ت٣٦]

٢٢٠٨ - حَدَّثَنَا وَاصِلُ بْنُ عَبْدِ الأَعْلَى الْكُوفِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**تَقِيءُ الأَرْضُ أَفْلاَذَ**

(٢٢٠٦) **أخرجه:** البخارى فى الفتن ٧٠٦٨، أحمد فى المسند ١١٩٣٨، ١٢٤٠٦، ١٢٤٢٧.

(٢٢٠٧) **أخرجه:** مسلم فى الإيمان ١٤٨، أحمد فى المسند ١١٦٣٢، ١٢٦٦٩، ١٣٣١٨.


المسند
للإمام
أحمد بن محمد بن حنبل
١٦٤ - ٢٤١
شرحه وصنع فهارسه
أحمد محمد شاكر
دار الحديث
القاهرة

ننصره ظالما قال «تمنعه من الظلم».

١٣٠١٤ ـ حدثنا يزيد أنا حميد عن أنس أن النبى ﷺ مر بنخل لبنى النجار فسمع صوتا فقال «ما هذا؟» قالوا قبر رجل دفن فى الجاهلية فقال رسول الله ﷺ «لولا أن لاتدافنوا لدعوت الله عز وجل أن يسمعكم عذاب القبر».

١٣٠١٥ ـ حدثنا يزيد أنا حميد عن أنس أن النبى ﷺ قال «إن الدجال ممسوح العين اليسرى عليها ظفرة مكتوب بين عينيه كافر».

١٣٠١٦ ـ حدثنا يزيد أنا حميد عن أنس قال قال رسول الله ﷺ «لا تقوم الساعة حتى لا يقال فى الأرض الله الله».

١٣٠١٧ ـ حدثنا يزيد بن هرون أنا حميد عن أنس أن النبى ﷺ شج فى وجهه يوم أحد وكسرت رباعيته ورمى رمية على كتفه فجعل الدم يسيل على وجهه وهو يمسحه عن وجهه وهو يقول «كيف تفلح أمة فعلوا هذا بنبيهم وهو يدعوهم إلى الله عر وجل» فأنزل ﴿ **لَيسَ لَكَ مِنَ الأَمْرِ شَيءٌ أَوْ يَتوُبَ عَلَيْهِم** ﴾ إلى آخر الآية.

١٣٠١٨ ـ حدثنا يزيد بن هرون أنا حميد عن أنس قال أعطى النبى ﷺ من غنائم حنين الأقرع بن حابس مائة من الأبل وعيينة بن حصن مائة من الإبل فقال ناس من الأنصار يعطى رسول الله ﷺ غنائمنا ناسا تقطر

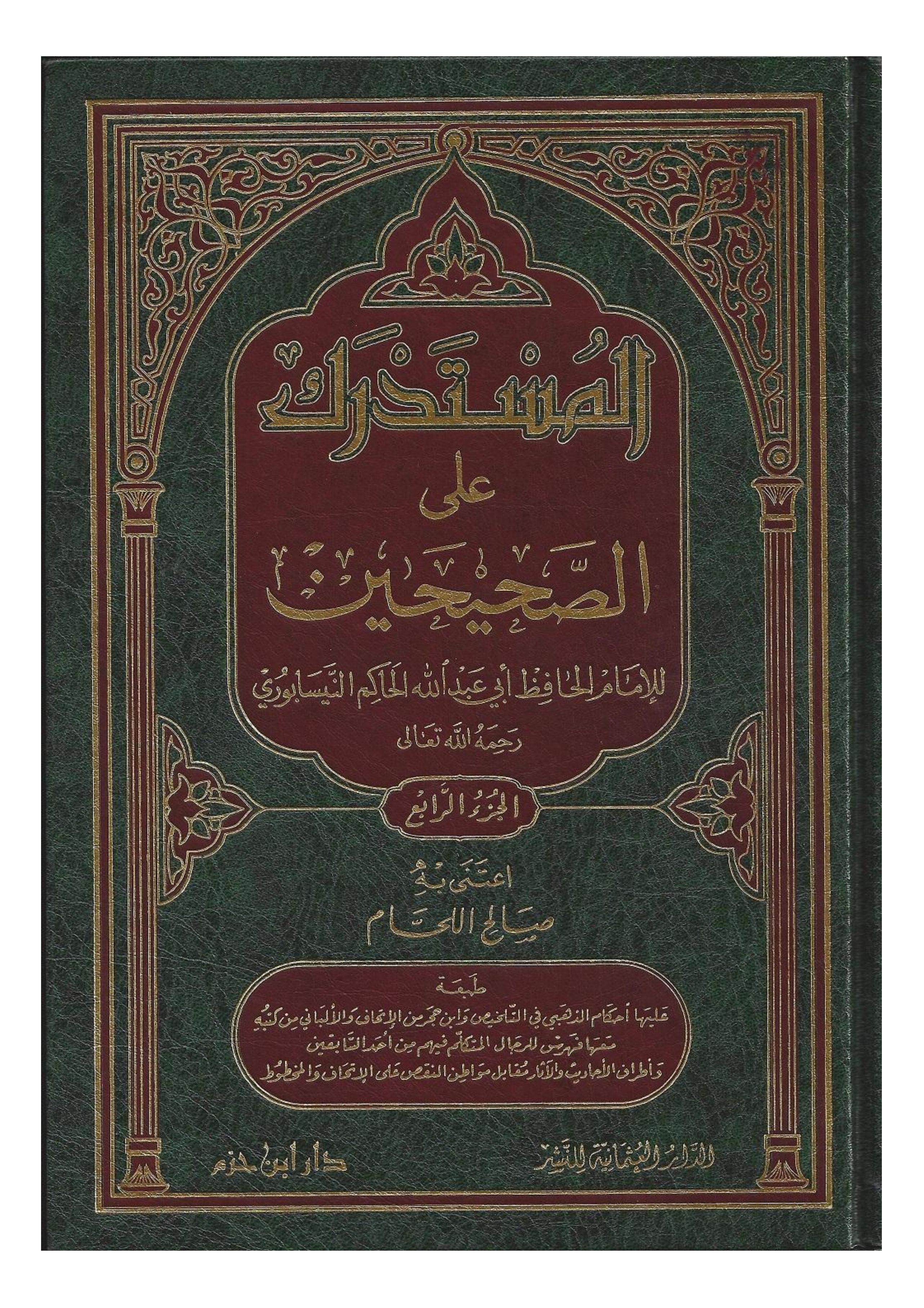
(١٣٠١٤) **إسناده صحيح**، سبق في ١٢٧٤٤.

(١٣٠١٥) **إسناده صحيح**، سبق في ١٢٠٨٤.

(١٣٠١٦) **إسناده صحيح**، سبق في ١٢٥٩٧.

(١٣٠١٧) **إسناده صحيح**، سبق في ١٢٧٦٧.

(١٣٠١٨) **إسناده صحيح**، سبق في ١٢٧٩٣ بدون تقسيم الغنائم.



المستدرك
على
الصحيحين
للإمام الحافظ أبي عبد الله الحاكم النيسابوري
رحمه الله تعالى
الجزء الرابع
اعتنى به
صالح اللحام
طبعة
عليها أحكام الذهبي في التلخيص وابن حجر من الإتحاف والألباني من كتبه
معها فهرس للرجال المتكلم فيهم من أحد السابقين
وأطراف الأحاديث والآثار مقابل مواطن النقص على الإتحاف والمخطوط
الدار العثمانية للنشر
دار ابن حزم

هـذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه. [قال الذهبي: سنان لم يرو له مسلم تهذيب الآثار ١١٦٨/ علي].

(٨٥١٥) حدثنا أبو محمد أحمد بن عبد الله المزني ببخارى أنبأ عبد الله بن ناجية حدثنا عبد الوارث بن عبد الصمد بن عبد الوارث حدثني أبي ثنا حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: **((لا تقوم الساعة حتى لا يقال في الأرض: الله الله، وحتى أن المرأة لتمر بالنعل فترفعها وتقول: قد كانت هذه لرجل، وحتى يكون في خمسين امرأة القيم الواحد، وحتى تمطر السماء ولا تنبت الأرض)).**

هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه. [انظر ٨٥١٣].

(٨٥١٦) حدثنا علي بن حمشاذ العدل ثنا محمد بن المغيرة الهمداني ثنا القاسم بن الحكم العرني ثنا سليمان بن أبي سليمان ثنا يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة ﷺ عن النبي ﷺ أنه قال: **((لا تقوم الساعة حتى لا يبقى على وجه الأرض أحد لله فيه حاجة، وحتى توجد المرأة نهاراً جهاراً تنكح وسط الطريق لا ينكر ذلك أحد، ولا يغيره فيكون أمثلهم يومئذ الذي يقول: لو نحيتها عن الطريق قليلاً، فذاك فيهم مثل أبي بكر وعمر، فيكم)).**

هـذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه. [قال الذهبي: بل سليمان هالك، والخبر شبه خرافة، الصحيحة ١/ ٨٦٨: إسناده واهٍ، الضعيفة ١٢٥٤، الحديث[1] إلا (. . . مثل أبي بكر وعمر) صحيح. انظر الصحيحة].

(٨٥١٧) أخبرني أحمد بن جعفر القطيعي ثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل حدثني أبي ثنا علي بن ثابت حدثني عبد الحميد بن / جعفر حدثني أبي عن علباء السلمي ﷺ قال: ٤/ ٤٩٥
سمعت النبي ﷺ يقول: **((لا تقوم الساعة إلا على حثالة الناس)).**

هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه. [وافقه الذهبي، حم ٣/ ٤٩٩، فتح الباري ١٣/ ٨٥، المجمع ٨/ ١٣].

---

(١) صحيح الحديث إلا ما تحته خط.